كتاب متن الملخص للامام الرازي في المنطق

في الحكمة

كتاب متن ملخص الامام الرازي

من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقفي عبده ١١٧٥

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP P. KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı:

٨٧٧

RAĞIP P.
Ka. N.
866

راغب پاشا کتبخانه سی

٨٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم

اما بعد حمد من يستحق الحمد لوجوب وجوده ويستوجب الشكر لعموم جوده والصلوة
على محمد خير خليقته واصحابه وعترته من سالكي طريقته فان اجل ما تسمو اليه اعناق
العزائم واشرف ما تنفق [illegible] الصرائم وانفس ما ينافس فيه من الرغائب واعز
ما يرغب فيه من الغرائب معرفة الموجودات باجناسها وانواعها والوقوف على
صفات مبدعها وكيفية ابداعها وان كتابنا هذا مشتمل على ملخص ابحاث الاقدمين
ومحصل آراء الاولين مع زيادات نفيسة من قبلنا انه لم يكن احد ممن وصل الينا من
قبلنا او اكثرهم يكل افق منها ولا اصغر معتبرة بمعيار البحث السليم والنظر المستقيم
فاذا لاح لنا في مطلوب اثر الرجحان وسطع صبح الحق من افق البرهان جنحنا اليه
وعولنا عليه وان خالفنا الكهان ولم يميز الربح من الخسران بل رجح طرفا للذهن
عن ادراك الحسبين ان كان في خبر العادي نسيا وقد رتبنا هذا الكتاب على
ترتيبين الاول في علم المنطق وهو مرتب على مقدمة وجملتين فالاولى في التصورات
والثانية في التصديقات والثاني يشتمل على ثلثة كتب الاول في الامور العامة وما يجري
مجراها ومجرى انواعها والثاني في احكام الجواهر والاعراض وهو مرتب على
مقدمة وجملتين فالمقدمة في احكامهما الكلية والجملة الاولى في احكام الاعراض
والثانية في احكام الجواهر والثالث في العلم الالهي خاصة **الاول في علم**
المنطق وهو مرتب على مقدمة وجملتين اما المقدمة ففيها فصلان ف

في الحاجة الى المنطق ان تصور شيئا واذا حكم عليه بنفي او اثبات كان المجموع تصديقا
وفرق ما بينهما كما بين المركب والبسيط وكل تصديق يتوقف على ثلث تصورات للعلم الاولي
فان حقيقة الحكم والمحكوم به وعليه متى لم يكن متصورا تعذر ذلك الحكم **لا يقال** انتم
قد حكمتم على غير المعلوم بانه يمتنع الحكم عليه وزعمتم ان ذلك قضية صادقة والمحكوم عليه
غير متصور فليس **قلتم** اذ غير المعلوم معلوم منه انه غير المعلوم فلا يكون المحكوم عليه
غير معلوم **لانا نقول** غير المعلوم له اعتباران الاول الامر الذي عرض له انه غير معلوم
والثاني مجرد هذا الاعتبار اعني اللامعلومية فان كان المحكوم عليه في القضية المذكورة
الاول كان المحكوم عليه من حيث انه محكوم عليه غير متصور فيتوجه الشك وان كان الثاني
كان المحكوم بانه لا يصح الحكم كاذبا لان كل معلوم يصح الحكم عليه ولو بكونه معلوما **لانا**
نقول التشكيك في الضروريات لا يقدح فيها ثم نقول كل واحد من التصورات
والتصديقات اما ان يكون غنيا عن الاكتساب وهو ظاهر الفساد او محتاجا اليه وهو
باطل لانه يلزم استناد كل واحد منها الى غيره اما في تصورات متناهية او غير متناهية
وهو محال وبتقدير صحته فالمطلوب حاصل لانه اما ان يوجد فيها ما يوجب للالتفات في
الذهن شيئا فحينئذ يكون لزوم ما يلزم منه غير مكتسب او لا يوجد ذلك فيقتضي ان لا يوجد
شيء منها في الذهن شيئا فلا يكون شيء منها مكتسبا واما ان يكون بعضها غنيا وبعضها
محتاجا وحينئذ لا يخلو اما ان لا يمكن استنتاج المحتاج عن الغني وهو باطل لانا نعلم بالضرورة
ان من علم لزوم شيء لشيء وعلم مع ذلك وجود الملزوم او عدم اللازم علم من ذلك وجود

اللازم ومن الثاني عدم الملزوم او يمكن وحينئذ اما ان يحصل كل مطلوب من كل
بديهي كيف كان وهو اولى البطلان او لكل مطلوب اوليات مخصوصة ولا بد
من وقوعها على شرايط مخصوصة وهيئة لا بد من بيان تلك الشرايط ليكون
العالم بها متمكنا من استعلام المجهولات بحيث لا يغلط الا نادرا والعلم المتكفل
به هو المنطق لا يقال هذا المنطق ان كان من الاوليات فليستغن عن تعلمه والا
فليفتقر الى منطق آخر ولان كثيرا ممن لم يعلم هذا العلم اكتسب العلم
بالمجهولات لانا نجيب عن الاول بان اكثر المباحث العقلية من هذا العلم امور
مخرجة علمت صحتها بالبديهة والذي منه ليس كذلك فينتهي الى الاولى
لا محالة وعن الثاني بانا لا نقول الذهن وحده لا يكفي في اصابة الحق بل قد يكفي
نادرا في البعض وللبعض وقد لا يكفي فيحتاج الى الاستعانة بالمنطق ه ت في موضوع
يعني العلوم الى الناس
المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو وموضوع
المنطق المعقولات الثانية من حيث انه يمكن ان يتأدى بواسطتها من المعلومات
الى المجهولات وتفسير المعقولات الثانية ان الانسان يتصور حقائق الاشياء
اولا ثم يحكم بعضها على بعض حكما ايجابيا او سلبيا كقولنا الحيوان الناطق او حيوان ناطق
كقولنا الحيوان ناطق فيكون الماهية محكوما عليها على هذا الوجه امر لا يلحقها
الا بعد حصولها معلومة اولا فهي في الدرجة الثانية فاذا بحث عن هذه
الاعتبارات لا مطلقا بل من حيث انه كيف يمكن ان يتأدى بواسطتها من

المعلومات

٣ المعلومات الى المجهولات تأديا صوابا فذاك هو المنطق فلا جرم كان موضوعه
المعقولات الثانية من الاعتبار المذكور ولما عرفت ان المقصد الاقصى من هذا العلم
معرفة القوانين التي بها يمكن اقتناص المجهولات من التصورات والتصديقات
لا جرم رتبنا مقصودنا من هذا العلم على جملتين ه الجملة الاولى في كسب
التصورات والكلام فيها مرتب على قسمين القسم الاول
في المقدمات وفيه مباحث الاول في التقسيم الجامع لمباحث
هذا الباب اللفظ المفرد اما ان يعتبر بالقياس الى تمام مفهومه الذي وضع
له او الى ما اندرج فيه من حيث هو كذلك او الى ما خرج عنه من حيث هو كذلك فالاول
المطابقة والثاني التضمن والثالث الالتزام والمطابقة على قسمين لان جزء اللفظ
اما ان يكون دالا على جزء المعنى وهو المؤلف او لا يكون وهو المفرد وهو اما ان
يمنع نفس تصوره من الشركة وهو الجزئي او لا يمنع وهو الكلي وهو اما ان
يكون دالا على تمام حقيقة الشيء او على ما يكون داخلا فيها او على ما يكون
خارجا عنها اما الدال على الماهية فاما ان يكون دالا على ماهية شخص واحد
وهو المقول في جواب ما هو بالخصوصية المحضة او على ماهية اشخاص وهي اما
ان تكون مختلفة في شيء من الاشياء فيكون تمام الجزء المشترك بينها
مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة او لا يكون وهو المقول
في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا اما بحسب الخصوصية فظاهر

وأمّا بحسب الشّركة فلأنّ كلّ ما لكلّ واحدٍ منها من الذاتيّات في حاصلٌ
للآخر والأفراد أخصّ بعضها عمّا ليس للآخر فيكون الاختلاف بينه وبين ذلك الآخر
بيّن بالعدد فقط بل وبالذاتيّات وقد فرضنا أنّه ليس كذلك هذا خلف وإذا كان
تمام ما لكلّ واحدٍ من الذاتيّات مشتركاً بينه وبين غيره فلا جرم كان ذكره
جواباً عن السّؤال عن ماهيّة تلك الأشياء بحسب الشّركة ٥ وأمّا الدالّ
على جزء الماهيّة فإمّا أن يكون ذا الأعمّ الجزء الذي يوجد بكلّ غيره
وهو الجنس وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشّركة المحضة ذاتاً أو اعتباراً
أو على كمال الجزء الذي يميّزه عن غيره وهو الفصل أو لا يكون
واحداً من القسمين ويسمّى بالدلالة بأنّه لا بدّ وأن يكون ذلك جنس جنسٍ أو
جنس فصلٍ أو فصل جنسٍ أو فصل فصلٍ على اختلاف مراتبها ثمّ إنّ الجنس
قد يندرج غيره في الاندراج تحت جنسٍ آخر فيكون نوعاً بالنسبة إليه ثمّ إنّ
الأجناس قد تترتّب متصاعدة لا إلى اللانهاية لكن إلى ما لا جنس فوقه وهو
جنس الأجناس والأنواع تترتّب متنازلة إلى ما لا نوع تحته وهو نوع
الأنواع والفصل أيضاً قد يندرج غيره في الاندراج تحت جنسٍ آخر فيكون نوعاً
بالنسبة إليه ويحتاج إلى فصلٍ آخر لكن الجنس الذي هو فصله المقسّم غير
الذي هو نوع له وأمّا الدالّ على الخارج عن الماهيّة فقسمه على وجهين
فإنّ ذلك الخارجيّ إمّا أن يكون لازماً أو يكون غير اللازم إمّا أن يكون
لازماً

لازماً للحقيقة أو للوجود والأوّل إمّا أن يكون بيّن الثبوت لذاته كالزوجيّة
للأربعة أو لا يكون كالحدوث للجسم والثاني كسواد الزنجيّ والذي لا
يكون لازماً فإمّا أن يكون بطيء الزوال أو سريعه كالقيام والقعود
ت الوصف الخارجيّ إمّا أن يعتبر من حيث أنّه مختصّ بنوعٍ واحدٍ لا يوجد
في غيره وهو الخاصّة أو من حيث أنّه موجودٌ في أكثر من نوعٍ واحدٍ
وهو العرض العامّ وأمّا المؤلّف فمقول الحاجة إلى القول
لإفهام فالقول المفهم إمّا أن يقصد طلب شيءٍ إفادةً أوّليّةً أو لا يقصد
فإن كان الأوّل فإمّا أن يقصد طلب الإفهام بصيغةٍ مخصوصةٍ وهو الاستفهام
أو ما عداه فإن كان على طريقة الاستعلاء فهو الأمر وإن كان على طريقة
الخضوع فهو السّؤال وإن كان على طريقة التساوي فهو الالتماس وإن كان
الثاني فإمّا أن يكون محتملاً للصّدق والكذب وهو الخبر أو لا يكون وهو
التنبيه ويندرج فيه التمنّي والترجّي والقسم والنّداء ولنشرع الآن في
أحكام هذه الأقسام ت في مباحث المطابقة والتضمّن والالتزام وهي
خمسة ق دلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام مسمّاه ودلالة التضمّن
دلالة اللفظ على جزء مسمّاه من حيث هو جزؤه واحترزنا بالقيد الأخير
عن دلالة اللفظ بالمطابقة على جزء المسمّى بالاشتراك ودلالة الالتزام
دلالة اللفظ على لازم المسمّى من حيث هو لازمه واحترزنا بالقيد الأخير

عن دلالة اللفظ بالمطابقة لاشتراكها على اللازم ت الدلالة الوضعية
هي المطابقة والباقيتان تابعتان لكن لا مطلقا بل بشرط كون الماهية مركبة
في الاول وملزومة في الثاني ولما لم يكن وجود الجزء لكل ماهية لازما
وكان وجود لازم ما لكل ماهية لازما واظهر انه ليس غيره لم يلزم المطابقة
التضمن ولزمها الالتزام واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة
حصول التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع — يمكن استخراج هذه الاقسام
بتقسيم اخر وهو ان دلالة اللفظ على المعنى اما ان تكون وضعية او عقلية والاول
دلالة اللفظ على تمام مسماه لانا نعلم بالضرورة ان دلالة كل لفظ على تمام
مسماه غير واجبة عقلا والثاني دلالة اللفظ على لازم مسماه وذلك
اللازم ان كان داخلا فيه فهو التضمن والا فالالتزام د شرط دلالة
الالتزام حصول اللزوم الذهني لا الخارجي اما الاول فلان اللفظ الذي
لا يكون موضوعا للمعنى لو لم يكن بحيث ينتقل الذهن من مسماه اليه كان نسبته
معه كحال جميع الالفاظ التي لا دلالة لها عليه اصلا معه واما الثاني
فلان الجوهر والعرض متلازمان في الخارج مع ان اسم احدهما لا يستعمل
في الاخر ثم ان الملازمة الذهنية شرط لا سبب ه دلالة الالتزام
مهجورة في العلوم لما قيل من انها عقلية والا لانضبطت بالتضمن ولا
لان اللوازم غير متناهية لان الجنبة منها متناهية بل لان دلالة

اللفظ

٥ اللفظ على لازم مسماه اذا اعتبر فيها كون اللازم بينا فذلك مما يختلف
باختلاف الاشخاص فلا يكون المدلول مضبوطا وان لم يعتبر فيها ذلك فهو
محال لان الغرض من اطلاق اللفظ افهام المعاني فاذا لم يحصل ذلك لم يكن
اللفظ مفيدا ح **في مباحث المفرد والمؤلف** اللفظ المفرد
ينقسم بنوع اخر من التقسيم باعتبار اللفظ بالنسبة الى المعنى على اربعة اوجه
فانه اما ان يتحد اللفظ والمعنى او يتكثرا او يتكثر اللفظ ويتحد المعنى
او بالعكس والاول لا يخلو اما ان يكون نفس مفهومه ممكن الحصول في كثيرين
او لا يكون فان كان الاول فاما على السوية وهو المتواطي او لا على السوية
وهو المشكك وان كان الثاني فهو العلم والثاني الاسماء المتباينة والثالث
المترادفة سواء كانت من لغة واحدة او من لغات مختلفة والرابع لا يخلو
اما ان يكون وضعه لها على السوية او لا يكون والاول الاسماء المشتركة
سواء كانت من لغة واحدة او من لغات مختلفة والثاني المنقولة فاما ان يكون النقل
من موضوعه الاول الى الثاني بسبب مناسبة بينهما او لا يكون والثاني
المرتجل والاول المجاز ثم ان تلك المناسبة ان كانت هي الاشتراك
في بعض الحدود كان اللفظ متعديا والا فلا ت اللفظ المفرد اما ان يكون
بحيث يصلح لان يخبر به عن شيء او لا يكون والثاني الحرف والاول اما ان يدل
على الزمان المعين الذي لذلك المعنى وهو الفعل او لا يدل وهو الاسم

وهو اما ان يدل على شخص معين وهو العلم او لا يكون كذلك وهو اما
ان يكون موضوعا لماهية معينة وهو اسم الجنس او لذي صفة معينة
من غير دلالة على خصوصية ماهية ذلك الموصوف وهو المشتق ولما
المؤلف فالمشهور انه اما ان يتألف من اسمين او اسم وفعل ونقض
بالنداء واجيب عنه بان حرف النداء في تقدير الفعل اي انادي
زيدا واجيب عن هذا الجواب بانه لو كان كذلك لاحتمل التصديق
والتكذيب وسلك اخر وهو ان قولنا الفعل والحرف لا يخبر عنهما
فالمخبر عنه في هذا الخبر ان كان اسما كانت القضية كاذبة والا انت
مناقضة لكن الاستقصاء في هذه المباحث مما لا حاجة للمنطقي اليه في
مباحث الكلي والجزئي اما الكلي والجزئي بالذات المعنى وبالعرض
اللفظ فالمعنى الذي يشترك فيه العقل قد يكون ممتنع الوجود كشريك الاله
وقد يكون ممكن الوجود ولا يعرف وجوده كجبال من ياقوت وقد يكون
موجودا لكن يمتنع ان يكون في الوجود منه اكثر من واحد كالاله تعالى
وقد يكون الموجود واحدا فقط وان جاز وجود مثله كالشمس وقد
يكون غير متناه كالانسان وقد يكون الموجود منه اشخاصا كثيرة متناهية
كالكواكب ح الجزئي يقال بالاشتراك على الشخص وعلى كل اخص تحت
اعم والفرق ان الجزئي بالمعنى الاول غير مضاف والا كلي وبالمعنى

الثاني

الثاني مضاف الى ما فوقه وقد يكون كليا ح لا اشكال انه لا اضافة ٦
بين المعنيين لان كل شخص جزئي بهما وان كان الثاني اعم من الاول
لان كل شخص فله ماهية فاذا اعتبرت ماهيته نحو وقاعدا منتحيا ثم اضيف
اليها كان نصل الاعتبار وجب مضافا لكنه ليس جنسا له لانه يمكننا ان نتصور الشخص
مع الذهول عن الاعتبار المذكور ه اذا قلنا الحيوان انه كلي فهنا ثلاثة امور
الحيوان وحيث انه حيوان ح كونه كليا وهو مغاير للاول لان الكلي
قد يكون حيوانا وقد لا يكون كالجماد وغيره وبالعكس ولو كان كونه حيوانا
وكونه كليا امرا واحدا او يقوم احدهما بالاخر استحال ذلك ولان كونه كليا
امر نسبي يعرض للحيوان بالنسبة الى موضوعاته والنسبة بين الشيئين متأخرة
عنهما فالكلي متأخر عن ماهية الحيوان وماهية الانسان المتأخرة عن ماهية
الحيوان لوجوب تأخر المركب عن مفرداته واذا عرفت ذلك فالحيوان المركب
منهما مغاير لهما فلنخص كل واحد منها باسم خاص فالاول هو الكلي الطبيعي
الثاني المنطقي الثالث الكلي العقلي اما الكلي الطبيعي فلا اشكال في وجوده
في الاعيان لان الحيوان جزء من هذا الحيوان ومتى كان المركب موجودا كان
كان البسيط موجودا والا لكان الموجود مركبا عن العدم وأما المنطقي
فهو نوع من مقولة المضاف وشأن الكلام في ان الاضافة هل لها وجود
في الاعيان ام لا وأما العقلي فالمشهور انها هي الصورة الذهنية

قالوا لان الموصوف بالكلية موجود لان العدم الصرف يستحيل ان يكون مشتركا
فيه بين كثيرين وكل موجود فاما في الخارج او في الذهن والاول محال لان
كل موجود في الخارج فهو شخص معين متميز عن كل ما عداه وكل ما كان
كذلك لم يكن مشتركا فيه بين كثيرين فلم يكن كليا ولما بطل كون الكلي موجودا في
الخارج ثبت انه في الذهن ثم سألوا انفسهم فقالوا الصورة الذهنية صورة شخصية
في نفس شخصية فما ذكرتموه من الالزام حاصل فيها واجابوا بانا اذا قلنا للصورة
الذهنية انها كلية فلا نعني بها كونها بعينها مشتركا فيها بين الاشخاص الخارجية
بل المراد ان اي واحد من الافراد الموجودة في الخارج من النوع الواحد اذا سبق الى
النفس بدلا عن غيره وحصل في النفس تلك الماهية مجردة عن جميع لواحقها لم يكن الحاصل
في النفس الا ذلك الاثر وما يساويه هذا منتهى كلامهم وهو مشكل لوجوه فان هذا
بناء على القول بالصورة الذهنية وهي عندنا باطلة وبتقدير القول بها لا يصلح
تفسير الكلي بها والا لانقسم الكلي الى الذاتي المفسر بجزء الماهية خطأ لان
الصورة الذهنية التي تكون حادثة بعد حدوث الشخص يستحيل ان تكون جزءا
لماهية الشخص الموجود في الخارج ثم المراد من قولنا ان تأثر النفس عن كل
تلك الاشخاص واحد هو انا نتصور قدرا مشتركا بين تلك الاشخاص ونتصور القدر
المشترك انما يتوقف على تحقق القدر المشترك لم يكن التصور الذهني مطابقا
للامر الخارجي وكان جهلا وان كان مطابقا فلا بد من حصول قدر مشترك
في

٧ في نفس الامر فذلك الامر المشترك هو الكلي في الحقيقة والصورة الذهنية
انما تسمى كلية مجازا لكونها علما متعلقا بما هو الامر الكلي ولم يجعل
كل شخص في الخارج كليا بشرط حذف المشخصات عنه والذي نقوله انا
نعلم بالضرورة ان اشخاص النوع الواحد مشتركة في طبيعة ذلك النوع ويمتاز
كل واحد منها عما عداه بخصوصيته وما به الاشتراك غير ما به الامتياز وذلك
القدر المشترك هو الكلي فيكون الكلي موجودا في الخارج واما الذي
يعقل في المشهور من انتزاع صورة مجردة في الذهن فمبني على ابطالها
في الحكمة و الكلي وان كان اعم من الجزئي لكن عدمه اخص من عدم
الجزئي فانه لما كان كلما صدق السواد صدق اللون ولا ينعكس لا جرم حكمنا
بان اللون اعم من السواد ولذلك كلما صدق اللالون صدق اللاسواد ولا ينعكس
فوجب ان يكون اللالون اخص من اللاسواد ولنبينه ان الذي تعاند هذا الشخص
اكثر مما تعاند هذا النوع ثم كل معقولين فلا بد وان يكون احدهما
مع الاخر اما اخص منه مطلقا او اعم منه مطلقا او لا اعم ولا اخص او اعم
من وجه واخص من وجه كالحيوان والابيض وكل ذلك ممكن فاما ان يكون اعم منه
مطلقا واخص منه مطلقا من وجه واحد فهو محال ثم الكلي اعرف من الجزئي
للاستقراء والحجة فان الاعم اقل شروطا ومعاندا من الاخص وما كان
كذلك كان اكثر وقوعا في الذهن فهو اعرف ط ادراك الشخص المعين من

حيث انه ذلك الشخص اما بحسب الوجود ان وهو كما يعلم كل احد ذاته المعينة من
حيث هي هي واما بالحس وهو كما اذا ابصرنا زيدا او اشرنا اليه وههنا بحث
وهو ان الحس يتعلق به من حيث هو هو او بالاشتراك بينه وبين غيره
والمشهور هو الاول وفيه شك لانا اذا فرضنا جسمين يساوي كل واحد
منهما الآخر في الشكل واللون والمقدار وسائر الصفات المحسوسة
فانه يشتبه احدهما بالآخر حتى اذا رأينا احدهما ثم غاب عنا ثم رأيناه
مرة اخرى فلا ندري ان الذي رأيناه اولا هو الذي رأيناه ثانيا او غيره
الذي يماثله ومن المعلوم ان الامر الذي به امتاز كل واحد منهما عن
غيره غير مشترك فيه لاستحالة ان يكون ما به الاشتراك عين ما به
الامتياز ولو كان الحس حين ما تعلق بالشخص المعين تعلق بذلك الامر
الذي لاجله هو هو لاستحال ان تشتبه بغيره لاستحالة حصول ذلك الامر
في غيره فلما حصل الاشتباه علمنا ان الحس لم يتعلق به من حيث هو هو بل
بالقدر المشترك وان كان الحس متعلقا به من حيث هو هو لكن الخيال
لا يشتبه واذا عرفت ذلك ظهر ان الذي يشير كل واحد منا
الى نفسه بقولنا انا غير الذي يشير اليه غيره بانه هو هو ثم ان
التشخص هل هي امر ثبوتي زائد على الماهية ام لا وبتقدير ان يكون
كذلك فهل هي مقولة على شخصية كل شخص بالتواطي ام بالاشتراك وبتقدير

كونه

8 وبتقدير كونه بالتواطي فكيف يتشخص الشخص بانضمام كلي الى كلي فالقول
فيه شائع في الحكمة ولكنا نقول الآن انا اذا اشرنا الى الشخص المعين وفرضنا
ان الاشارة تعلقت به من حيث انه هو هو فهذه الاشارة لا تكون متناولة
للصفات التي لا يتوقف شخصيتها على تشخصها وهل يصح الاشارة الى المشخصات
فيه تردد لانه يحتمل ان يقال ان المشخصات علل للتشخص والاشارة متعلقة بالتشخص
لا بما لاجله التشخص ويحتمل ان يقال التشخص ليس حكما حاصلا للماهية معللا بالمشخصات
بل لا معنى للتشخص الا انضمام تلك الامور اليه حتى يكون المجموع ذلك الشخص وفي كل
واحد من الاحتمالين تدقيقات شائعة نفصلها في الحكمة ان شاء الله تعالى ب
كل كلي محمول بالطبع وكل جزئي موضوع بالطبع لان الكلي هو القدر
المشترك بين الاعداد وذلك القدر المشترك اما ان يكون ذاتا او صفة
فان كان الاول كان محمولا حمل المواطاة وان كان الثاني كان محمولا حمل
الاشتقاق واما الجزئي فهو الشخص المشار اليه وهو بالنسبة الى كليه لا بد وان
يكون موضوعا **ونتكلم في حقيقة الموضوع والمحمول**
اذا قلنا كل ج ب فلسائل ان يقول ان كان حقيقة الجيم هي بعينها
حقيقة الباء فيكون الجيم والباء لفظين مترادفين فلا حمل ولا وضع
هناك في الحقيقة وان كان غيرها ممتنع ان يقال ان احدهما الآخر
لان الشيء لا يكون نفس غيره وجوابه ان الشيء اذا كان موصوفا بشيء

فانه يحمل الموصوف على الصفة كقولنا المتحرك جسم على معنى ان حقيقة
الشيء الذي له وصف الحركة هو الجسم ويحمل الصفة على الموصوف
كقولنا الجسم متحرك على معنى ان الجسم موصوف بالحركة والاول
يسمى حمل المواطاة والثاني حمل الاشتقاق لا يقال الاشكال بعد باق لان
قولنا الجسم موصوف بالحركة فاما ان يكون المفهوم من الجسم هو المفهوم
من الموصوف بالحركة فحينئذ يعود الاشكال والا فالمفهوم من الموصوف بالحركة
شيء ما له الحركة من غير بيان ان ذلك جسم او غير جسم اللهم الا ان يعرف
ذلك بطريق اخر واما ان يكون مغايرا له فحينئذ يمتنع ان يقال ان
احدهما الاخر لانا نقول المفهوم من المتحرك شيء له
له الحركة لا على معنى اسناد الحركة الى الشيء المطلق من حيث هو شيء
والا لكان قولنا متحرك صفته ولما جاز ان يقال زيد متحرك لان
الشيء الواحد في الخبر الواحد لا يمكن اسناده الى امرين مختلفين بل
معناه ان شيئا متعينا في نفسه مجهولا عند السامع حصل له الحركة
فاذا قلنا الجسم متحرك فقولنا الجسم بين ماهية ذلك الشيء الذي
ثبت له الحركة في مباحث الماهية قال بعضهم الدال
على الماهية هو الذاتي الاعم وهو باطل لان لفظة ما هو سؤال
عن حقيقة الشيء فيكون جوابه بذكر تمام الماهية والذاتي الاعم

وحده

٩ وحده ليس تمام الماهية والا لكان الشيء نفس ما هو ليس هو ولكان
الجزء هو الكل ولكان وجود الجزء الاخر وعدمه عنا بمنزلة واحدة
ب الفرق بين المقول في جواب ما هو وبين المقول في طريق ما هو
والداخل في جواب ما هو اعلم ان السؤال الطالب لتمام الماهية
لا يكون جوابه الا بذكر جميع اجزائها فتمام هذا الجواب هو المقول
في جواب ما هو وكل واحد من اجزائه هو المقول في طريق ما هو
لو كان مذكورا بالمطابقة والداخل في جواب ما هو ان كان مذكورا بالتضمن
ج قد عرفت ان المقول في جواب ما هو على اقسام ثلثة منها المقول
في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة وهو تمام الجزء المشترك بين
الامور المختلفة بالماهية فنقول تلك الامور اما ان تكون انواعا
تحت جنس واحد او لا تكون فان كان الاول فسواء كثرت تلك الانواع او
قلت كان الجواب واحدا لانه تمام القدر المشترك بين كل اثنين
منها هو بعينه تمام القدر المشترك بين كلها وان كان الثاني فكلما
كانت الانواع اكثر تباعدا في الجنس كان الجواب بذاتيات اقل
د الدال على الماهية لا يجوز تسميته بالذاتي لان الذاتي اما ان يكون
ذاتيا لنفسه وهو محال لان الذاتي منسوب الى الذات والشيء يستحيل
انتسابه الى نفسه او لغيره وهو باطل لان الشيء يكون هو ذاتيا

له لا بد وان يكون مركباً منه ومن غيره وبحسبه يكون هو احد اجزائه
ولا يكون ذاتياً عاماً لماهيته لان احد اجزاء المركب لا يكون ذاتياً عاماً
لماهيته

في مباحث جزء الماهية وفيه ابحاث

أ الماهية اذا كانت مركبة من امور فلا شك ان كل واحد منها جزء الماهية وكل
مركب فانه يحتاج في طرف الثبوت الى كل واحد من اجزائه معاً وفي
طرف الانتفاء الى انتفاء واحد منها وهذا التقدم مقرر ايضاً في العقل
فانا نعقل انه لولا الاجزاء وجوداً وعدماً لما تقرر للكل وجود ولا
عدم ب لا يقال تلك الامور اذا اجتمعت فان حصل لها وحدة فهي ان حلت
بكل واحد من تلك الاجزاء لزم قيام العرض الواحد بالمحال وهو محال
او بكل واحد منها بعضها فينقسم الوحدة او لا يحصل لها وحدة اصلاً ولا يحصل
عند اجتماعها ماهية واحدة ولا يكون تلك البسائط اجزاء لشيء واحد
ج تقدم الجزء على الكل اما بنفس الماهية وهو محال لان الماهية
اذا اعتبرت من حيث هي هي لم يكن محكوماً عليها لا بالسبق ولا بالمعية ولا بالتقدم
ولا بالتأخر واما بنفس الوجود فهو محال لان التقدم بالوجود لا يحصل الا مع
الوجود واعتبار حال اجزاء الماهية معها اعتبار حاصل قبل الوجود د
لانا نجيب عن الاول بانه منقوض بجميع الهيئات الاجتماعية وعن
الثاني لم لا يجوز ان يكون تقدم جزء الماهية عليها بنفس الماهية

قوله

١٠ او لا يحصل لها وحدة اصلاً فلا يحصل عند اجتماعها ماهية واحدة فلا يكون
تلك البسائط اجزاء لشيء واحد ج تقدم الجزء على الكل اما بنفس الماهية
وهو محال لان الماهية اذا اعتبرت من حيث هي هي لم يكن محكوماً عليها لا
بالسبق ولا بالمعية ولا بالتقدم ولا بالتأخر واما بنفس الوجود فهو محال
لان التقدم بالوجود لا يحصل الا مع الوجود واعتبار حال اجزاء الماهية معها
اعتبار حاصل قبل الوجود لانا نجيب عن الاول بانه منقوض بجميع الهيئات
الاجتماعية وعن الثاني لم لا يجوز ان يكون تقدم جزء الماهية عليها بنفس الماهية
قوله الماهية اذا اعتبرت من حيث هي هي لم يكن متقدمة على غيرها ولا متأخرة
قلنا ان عنيت ان نفس تلك الحقيقة ليس نفس تقدمها فالامر كذلك وان عنيت انها
لا تقتضي شيئاً من هذه الاعتبارات فممنوع وهذا كالسلب والايجاب فان شيئاً
من الماهيات لا يخلو عنهما وان كان كل ماهية من حيث هي هي مغايرة لمفهوميهما
ومما يحقق ذلك ان كون الماهية بحيث يصح ان يعرض لها الوجود اعتبار لا يمكن
توقفه على الوجود وهو من لواحقها ولا تقدمها عليه بالوجود سلمنا ذلك
فلم لا يجوز ان يكون التقدم بالوجود قوله المتقدم بالوجود لا يحصل الا بالوجود
قلنا هذا ممنوع لان الشيء اذا كان بحيث متى وجد كان وجود احدهما متوقفاً

على وجود الآخر كانت تلك الحيثية حاصلة قبل تحقق الوجود وتلك الحيثية
هي المواد المتقدمة ج الجزء قد يكون متقدما على الكل كما ذكرناه وقد يكون
متأخرا عنه كالأجزاء المقدارية بناء على نفي الجوهر الفرد د جزء
الماهية لا يكون صفة للماهية لأن الصفة حالة في الموصوف والحال متأخر عن
المحل فالصفة متأخرة ولا شيء من الجزء بمتأخر فلا شيء من الصفة بجزء وبالعكس
ولأنه لو اتصفت الماهية المركبة بشيء من أجزائها نفسها لكان ذلك الجزء جزءا من
الموصوف بنفسه والموصوف متقدم وجزؤه متقدم عليه فيتقدم الشيء على
نفسه بمرتبتين ن ولقائل أن يقول ويقدح في المقدمة القائلة بأن الحال
متأخر عن المحل فنقول لم لا يجوز أن يكون ماهية كل واحد من تلك البسائط
تقتضي أن يكون حالة في تلك الماهية المركبة عنها بشرط تركبها عنها وعلى هذا التقدير
يكون ذواتها سابقة على ذات الماهية المركبة وحلولها فيها متأخرة عنها أو
تكون تلك الماهية المركبة ه جزء الماهية قد عرفت أن تقدمه متصور على
الآن أن تصوره أيضا متقدم والشيخ لما ذكر أن تصور الماهيات لا بد أن تكون
مسبوقة بتصور أجزائها قال أيضا أن تلك الأجزاء قد لا تكون معلومة على التفصيل
ولكنها متى أخطرت بالبال تمثلت مفصلة وفيه نظر لأن كل واحد من بسائط الماهية

الجزء

11 المركبة إن كان معلوما فلا بد وأن يمتاز في الذهن عن غيره لأنا متى عقلنا ماهيتين
مختلفتين فمن الممتنع أن لا نعقل امتياز أحدهما عن الأخرى حال علمنا بهما وإن لم
يكن معلوما مع أنا نعلم الذات بالضرورة فذلك يقدح في أن تصور الذات موقوف
على تصور أجزائها مع أن ذلك معلوم بالضرورة و تألف الماهية عن أجزائها
قد يكون تألفا طبيعيا كتألف بدن الحيوان عن الأعضاء وقد يكون صناعيا كتألف
السرير عن أجزائه ز اختلفوا في تفسير الذاتي فمنهم من فسره بأنه الذي يمتنع
خلو الذات عنه ويندرج فيه جميع لوازم الوجود والماهية ومنهم من فسره بأخص
منه وهو الذي يمتنع خلو الشيء في ماهيته عنه ومنهم من فسره بأخص منه وهو الذي
يمتنع رفعه عن الماهية ومنهم من جعله أخص منه وهو الذي يكون ثبوته للماهية
وقد ذكر أن ثبوت الشيء للشيء هو الذي بحيث يمتنع شعور الذهن بالشيء إلا مع شعوره
بذلك وإنما كان أخص من الثالث لأن من الجائز أن يكون الوصف بحيث يمكن الغفلة عنه
مع الشعور بالموصوف إلا أنه متى حصل الشعور بثبوته للموصوف فإنه لا يمكن الذهن
من إزالته ومنهم من جعله أخص وهو الذي يكون جزء الماهية وهؤلاء هم المحصلون
والنزاع في هذه التفاسير إما في اللفظ وهو غير لائق بالمباحث الحقيقية وهو أيضا
متعذر لأن الذاتي مفهومه في اللغة هو المنسوب إلى الذات فمن عبر بأنه داخل
أو خارج أو لازم أو مفارق وإما في المعنى فهو غير ممكن لأن من فسر لفظه بشيء

انه

لا يمكن ان يقال له اصبت او اخطأت نعم الذي يجب الاشتغال به تمييز هذه
المفهومات بعضها عن بعض والاحتراز عن الغلط الواقع بسبب الاشتراك ح جزء
الماهية لا يقبل الاشد والاضعف لان الماهية بعد ضعف ذلك الجزء ان بقيت
كان الزائد غير معتبر في تحققها وان لم تبق كان الضعف عدمًا وكذا القول في الاشد اذ
ان بقيت الماهية كانت الزيادة حشوًا وان لم تبق كان [illegible] ركنًا ط اجزاء الماهية متناهية
والا لم تكن معقولة ولان كل عدد فهو اما شفع او وتر وعلى التقديرين فلا بد من
نقصان واحد وكل ما كان كذلك فهو متناه ولان لكل عدد نصفه اقل منه فيكون نصفه
متناهيًا فهو ايضًا متناه وهذان الوجهان لا يستقيمان على اصول الحكماء ى الماهية
المركبة اذا كانت محققة استحال ان يكون شيء من اجزائها عدميًا لان المعدوم لا يكون
جزءًا من الموجود وان كانت اعتبارية كالاعمى والمظلم والكامل جاز وهذه العدميات
ليست امورًا ثابتة في انفسها والا لكانت ثابتة متميزة عما عداها فيكون العدم ثبوتًا
فيكون احد النقيضين عين الثاني يا انه لا يمكن ان يكون شيء من اجزاء الماهية اخفى منها
لانها ليست الا مجموع تلك الاجزاء فلا يمكن تصورها الا بعد تصورها فلا يمكن ان
يكون تصور الماهية اجلى منها يب لفظ الذاتي قد يقال على معان متعلقة بالحمل
وعلى ما لا يكون كذلك فالمقول بالاشتراك على ثمانية معان يقال محمول بالذات اذا
كان الموضوع مستحقًا للموضوعية كقولنا الانسان ابيض وبازائه المحمول بالعرض كقولنا

قاسر

الابيض انسان ب وعلى الوصف الحاصل للشيء حقيقة سواء كان عن طبع او
او حصل فيه كقولنا الحجر متحرك بالذات وان كان ذلك بالقسر وبازائه المحمول
بالعرض كقولنا للساكن في السفينة انه متحرك ج وعلى حمل الاعم على الاخص كالحيوان
على الانسان وعكسه الحمل بالعرض وهو قريب من الاول د وعلى ما لا يكون بينه وبين
موضوعه واسطة كقولنا سطح ابيض وبالعرض على ما يكون هناك واسطة كقولنا
جسم ابيض ه وعلى ما اذا كان وروده على الموضوع ليس غريبًا خارجيًا بل شيئًا
بمقتضى طبعه كما يقال الحجر متحرك الى اسفل وبازائه المحمول بالعرض كالحجر يتحرك
الى فوق و وعلى ما ليس من شأنه ان يفارق الشيء في حال وبازائه المحمول بالعرض
فيشبه ان يكون كون الحجر متحيزًا من المحمولات بالعرض على هذا التفسير ز وعلى
ما يكون مقومًا للموضوع وقد مر ح وعلى الوصف الذي يلحق الماهية لا لامر اعم
كقولنا الحيوان متحرك او اخص كقولنا الحيوان ضاحك وهو المسمى في كتاب البرهان
عرضًا ذاتيًا وهو اما ان يكون لاحقًا له لذاته او لما يساويه وعلى التقديرين فاما
ان يكون ذلك اللاحق اعم او اخص او مساويًا فهو اقسام ستة فا الذي يلحقه لذاته ويكون
اعم كالفردية للثلاثة ب الذي يلحقه لذاته ويكون مساويًا كقولنا الممكن محتاج
الذي يلحقه لذاته ويكون اخص وذلك اذا اقتضى الشيء الاتصاف باحد الامرين لا بعينه

وكل واحد منها اخص كالموجود مع الواحد والكثير د اللاحق الذي يلحقه
لوصف مساو له وهو اعم ه اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له وهو مساو كالضاحك
المحمول على الانسان بواسطة التعجب و اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له وهو
اخص كفعل الضحك بواسطة قوة التعجب المساوية لقوة النطق واما الذاتي
لا ينبغي ان يجعل فقد يقال للشيء القايم بذاته انه موجود بذاته وللقايم بغيره انه ليس
بذاته ويقال هو بذاته للشيء الذي هو سبب موجب له كالذبح للموت واما الذاتي بمعنى
يعني على كثير لا يقال له بذاته بل بالاتفاق ن في مباحث اللوازم الخارجية
وهو ح في حد اللازم الخارجي قال الشيخ انه الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءا
منها وهو منقوض بالمفارق الا ان يخصص من الصحبة دوامها وحينئذ ينتقض بالاشياء
التي يدوم كل واحد منها مع الاخر على سبيل الاتفاق كقولنا كل انسان ناطقا فالاجود
ما هو الا ان يحمل ذلك على الصحبة الدايمة الواجبة واما ان اللازم فهو معلوم بالضرورة
لكن يقال انه دوري لو لزم شيء شيئا فذلك اللزوم اما ان يكون عدميا وهو محال لانه لا فرق
بين لزوم عدمي وبين عدم اللزوم والا لحصل التمييز بين العدميات والتمييز من خواص
الوجود فيكون العدم موجودا هذا خلف او وجوديا والموجب بها اما الى ذات الملزوم
واللازم وهو محال لانا قد نعقلهما مع الذهول عن ذلك اللزوم ولان اللزوم نسبة بين

الامرين فهي متاخرة عنهما فهي مغايرة لهما او الى زايد وهو محال لانه ان كان
لازما كان لزومه زايدا عليه ولزم التسلسل وان لم يكن لازما فيعقد بزواله لا يبقى
اللزوم فلا يكون اللازم لازما هذا خلف ولانه لو تحقق اللزوم لكان عدم الملزوم
لازما لعدم اللازم فيكون اللزوم حاصلا بين العدميين وما كان وصفا للعدم يستحيل
ان يكون وصفا ثبوتيا الجواب انه تشكيك في الضروريات فلا يستحق الجواب
ب في اثبات لازم للماهية لا متوسط بينه وبينها لان لزوم اللازم للملزوم ان لم يكن
بواسطة شيء اخر فهو المطلوب وان كان بواسطة شيء اخر فالكلام في لزومه لتلك
الواسطة ولزومها للملزوم كالكلام في الاول فان كان ذلك بتوسط لوازم اخر
لزم التسلسل وهو محال وبتقدير تسليمه فالمقصود حاصل لان تلك الاشياء اما ان
يكون فيها ما يقتضي شيئا منها لحسبه لا يكون بين المقتضي وبين المعلول واسطة والا
لكان الموقوف على تلك الواسطة لا هو فلا يكون المقتضي مقتضيا هذا خلف او لا يكون
وذلك ينفي اللزوم بالكلية ج في اثبات لازم ذي وسط هذا على وجهين احدهما
ان يكون للماهية مقتضية صفة وهي صفة اخرى والثاني ان يكون الماهية مقتضية
صفة ثم انها مع تلك الصفة تقتضي صفة اخرى ولا امتناع في واحد منهما د في
ان كل من صفات الماهية فانه لا يمتنع ان يعقل لازمها القريب قبل لان الماهية علة

للازمها القريب والعلم بالعلة علة للعلم بالمعلول والكلام المستقصى فيه في الحكمة
والاقوى ان يقال لو لم يلزم من العلم بالماهية العلم بلازمها القريب لاستحال تعرف
القضية المجهولة من مقدمتين معلومتين وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان
الشرطية ان محمول النتيجة لابد وان يكون خارجا عن ماهية موضوعها والا لم يكن
مجهول الثبوت له وانما يكون كذلك ان لو كان خارجا عن ماهية الواسطة وكانت
الواسطة خارجة عن ماهية الموضوع والا لكان محمول النتيجة جزء الجزء موضوعها
فيكون جزءا ويعود المحال واذا كان كذلك فلو لم يجب في الوصف الخارجي القريب
ان يكون بين الثبوت للشيء لافتقر كل واحدة من المقدمتين المذكورتين او احديهما
الى مقدمتين اخريين وذلك اما بالقياس ويكون الكلام فيه كالكلام في الاول ولزم التسلسل
وهو محال او بالحس وهو محال لانه لا يعطي المقدمة الكلية على ما تحقق فثبت
انه لو لم يكن اللازم القريب للماهية بين الثبوت لها لاستحال تعرف القضية المجهولة
لا يقال لازم اللازم لازم قريب لتلك اللازم فلو كان اللازم القريب بين الثبوت
للشيء ويلزم من العلم به العلم بلازمه فيلزم من العلم باللازم العلم بلازم اللازم فيلزم
ان يكون جميع اللوازم بينة **لانا نقول** انا لا ندعي ان كل لازم قريب فهو بين
الثبوت للملزوم الا بشرط حضور تصوره في الذهن وحينئذ لم يجب ذلك لم يجب كون
اللوازم باسرها بينة ه

16 في ان اللازم ذا الوسط لا يمكن العلم بثبوته الا بواسطة العلم بذلك الوسط
قيل لان اللازم ممكن لذاته واجب بذلك الوسط وما كان كذلك استحال
ان يعرف وجوده الا بواسطة سببه والكلام فيه مستقصى في الحكمة **و** في ان
الماهية البسيطة هل لها لازم ام لا **لمن انكر** بان يقول تلك الماهية اما ان يكون
مقتضية وجود ذلك اللازم فحينئذ يكون البسيط قابلا وفاعلا معا او لا تقتضيه
فلا يكون لازما **وجوابه** ان البسيط لم لا يجوز ان يكون قابلا وفاعلا معا **ولئن سلمنا**
ذلك لكن لم لا يجوز ان يجب ذلك اللازم لعموم الفيض من المفارق على تلك الماهية
القابلة **ولمن اثبته** ان كل ماهية فلها صفة المعلومية والمذكورية وهي حكم من لوازم
تلك الماهية **ن** في ان البسيط هل يلزمه لازمان معا المشهور انه لا لان البسيط لا يصدر
عنه اكثر من الواحد وهذه المقدمة عندنا باطلة **ثم ان سلمناها** لكن لم لا يجوز ان يلزمه
لازمان احدهما لذاته والاخر لعموم الفيض **في تقسيم اللوازم** وهي تامة موجودة
خ اللازم قد يكون لزومه لنفسه كالعرض فانه لذاته يلزم الجوهر وقد يكون
للملزوم وهو اذا كانت طبيعة اللازم غنية عن ذلك الملزوم ولكن طبيعة الملزوم
ممتنعة الانفكاك عن اللازم فالملزوم اذا اقتضى اللازم عرض لذلك اللازم كونه لازما
لذلك الملزوم كلزوم ما في كل نوع من الجنس لفصله ليس الا على هذا الوجه

وقد يكون لامر منفصل كالوجود للعالم عند من يرى وجوب تاثير الموثر فيه. ب
اللزوم اما ان يكون من الجانبين اما لذاتيهما كالمتضايفين او لا لذاتيهما فلا
بد حينئذ من ان يكون احدهما علة للآخر او يكونا معلولي علة واحدة فانه لو لم يكن
كذلك لكان كل واحد منهما غنيا عن الآخر وعن كل ما احتاج اليه الآخر وذلك
يقتضي امكان ثبوت كل واحد منهما دون الآخر وهو يقدح في اللزوم ومن منع
ان يصدر عن البسيط اكثر من واحد لم يجوز في التلازم من الجانبين ان يكون ذلك
لكونهما معلولي علة واحدة بل اوجب ان يكون احدهما متقدما على الآخر واما ان
يكون التلازم من جانب واحد وذلك انما يتحقق في العلة التي تكون اخص من المعلول
وفي المشروط مع الشرط والدليل مع المدلول وان كان اقوى من الاول. ج
كون الشيء لازما لغيره اما ان يكون لذاتيهما او لما يحل فيه او لما يكون محلا له او لما
لا يكون حالا فيه ولا محلا له وكل هذه الاقسام صحيح في الجملة وان كان قد يكون باطلا
في بعض المواضع لشيء يخصه دون الاخير فانه قيل في ابطاله على الاطلاق فانه
لو لم يكن لاحد المتلازمين نوع اقتضاء لتلك الملازمة لكانت نسبة ذلك المباين
اليهما كنسبته الى غيرهما فلو اقتضى تلازمهما دون غيرهما لكان ذلك ترجيحا
للممكن من غير سبب وهو محال. د اللوازم منها حقيقية كالعرض للجوهر ومنها اعتبارية

يكون الواحد نصف الاثنين وثلثا للثلاثة وهلم جرا والاول موجود في الخارج ١٥
ومنافي العدد والثاني لا وجود له في الخارج والا لزم حصول
صفات غير متناهية في الشيء مع ان كل واحد منها ايضا صفات اخرى غير
متناهية. ه كون الشيء قابلا للانقسام الى نوعين لازم واحد من لوازمه
وان كان كل واحد من تلك الانواع غنيا لازم له واذا كان كذلك فمن لم يجوز
ان يثبت للبسيط اكثر من لازم واحد لم يجوز ان يعرض للطبيعة الواحدة من
وجوه القسمة القريبة الا وجه واحد مثلا لما انقسم الحيوان لذاته الى
الانسان والفرس استحال ان ينقسم بالذات الى الذكر والانثى ومن جوز
ذلك جوز هذا ايضا. **ط في مباحث الجنس وهي خمسة. ا** الماهيات
اذا اشتركا في بعض الذاتيات وافترقا في الباقي فتمام ما به الاشتراك مغاير
لتمام ما به الامتياز فالاول هو الجنس والثاني هو الفصل وظهر من هذا
ان ماهية كل واحد من الجنس والفصل خارجة عن ماهية الآخر فالجنس كال
الجزء المشترك والفصل كالجزء المميز وبه سقط شك من قدح في
احوج الفصل بان قال لو كان الشيء انما يتميز عن غيره بالفصل لاحتاج الفصل في
تميزه عن غيره الى فصل آخر الى نهاية **لانا نقول** الشيء انما يحتاج في تميزه عن

غير الى فصل لا الى نهاية ان لو شاركه غيره في شيء من الذاتيات
والفصل لعل غيره لا يشاركه في شيء من الذاتيات نعم انه مشارك للنوع
لكن امتيازه عنه بقيد سلبي وهو عدم دخول الجنس في ماهيته والامتياز
بالقيد السلبي لا يوجب الكثرة ن ثم اعلم ان الرسم المشهور للجنس
انه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فالمقول
كالجنس البعيد ثم المقول قد يكون مقولا على واحد فقط وقد يكون مقولا على كثيرين
فكون المقول على كثيرين جنسا فرضيا وتندرج فيه الجمهور ولا نعني هنا بالمقول
على كثيرين انه الذي لا يمنع نفس تصوره من ذلك والا لكان كل نوع جنسا
بل ان يكون مقولا بالفعل على كثيرين وقولنا مختلفين بالحقائق يخرج
الانواع والفصول والخواص السافلة وقولنا في جواب ما هو يخرج العرض
العام وفصل الجنس فبقي هذا التعريف منطبقا على مطلق الجنس ومن هنا
رسمه الشيخ في الاشارات بانه كلي يحمل على اشياء مختلفة الحقائق في جواب
ما هو وزاد لفظ الكلي ولا حاجة اليه لان لفظ المحمول على الاشياء كالمرادف
له وقال صاحب المعتبر هو المحمول الاعم من محمولين مقولين في جواب ما هو
او انه المقول في جواب ما هو على كليات تختلف باوصاف ذاتية

وهما متغايرتان ن ثم فيه شكوك اربعة آ اذا جعلتم المقول على كثيرين ١٦
جنسا للجنس كان الجنس نوعا له فحينئذ قد حملتم النوع على الجنس وانه غير جائز
ولا يجاب عنه بان النوع يجوز ان يحمل على الجنس حملا عرضيا وههنا كذلك
لان المقول على كثيرين عرض له ان كان جنسا للجنس لان كل عارض اضافي
فهو متاخر عن المضافين فلو كانت الجنسية عارضة للمقول على كثيرين بالقياس
الى الجنس لزم تاخر الجنسية عن الجنس الذي هو احد المضافين فيكون الشيء متاخرا
عن نفسه ن لانا نقول لم لا يجوز ان يكون المقول على كثيرين جنسا للجنس جنسية
خاصة فيكون تلك الجنسية الخاصة متاخرة عن مطلق الجنسية وذلك لا امتناع
فيه فان كل شخص من نوع متاخر عن طبيعة ذلك النوع لانا نقول تلك
الجنسية الخاصة ايضا فرد من افراد مطلق الجنسية فاذا تاخرت تلك الجنسية
عن ماهية الجنس وتلك الجنسية الخاصة ايضا حاصلة فيها تلك الماهية لزم
تاخرها عن نفسها ولان مطلق الجنسية طبيعة واحدة ولا يمكن ان يتاخر بعض
افرادها عن بعض ب المقول على كثيرين اما ان يكون المراد منه ما يكون
وصفا للكثيرين وهو باطل لان الجنس تمام الجزء المشترك وقد بينا ان جزء
الشيء لا يمكن ان يكون صفة له او غير ذلك ولا بد من بيانه ج هذا

الذي يكون مقولاً على كثيرين مثلاً من الحيوان اما ان يكون موجوداً في الخارج
وهو محال لان كل موجود في الخارج متشخص ولا شيء من المتشخص بمقول
على كثيرين او في الذهن وهو باطل ايضاً لوجهين الاول ان الصورة الذهنية
قد تعدم مع بقاء الشخص فلا يكون مقومة له او الحيوان من حيث هو
حيوان وهو باطل ايضاً لانه جزء من ماهية هذا الحيوان ولا شيء من الجزء
بمحمول وبالعكس لا شيء من المحمول بجزء وكل جنس محمول فلا شيء من الجزء
بجنس د لفظ الكثيرين لفظ الجمع واقله الثلاثة لكن الجنس في كونه جنساً
يكفي اندراج نوعين تحته والجواب عن الاول ان كون المقول على كثيرين
جنس الجنس جنسية خاصة وهي مغايرة عن مطلق الجنسية وذلك لا امتناع
فيه لان كل شخص من نوع متغاير بالطبع عن طبيعة ذلك النوع وعن الثاني
انا نعني بالمقول على كثيرين القدر المشترك من الاجزاء المقومة وعن الثالث
ان الجزء الذي هو الذات قد يحمل على النوع حمل المواطاة واما سائر
الاجزاء فانما يحمل على الجزء الذي هو الذات لا المركب وعن الرابع
انا عنينا منها اقل الجمع اثنين ج في ان هذا التعريف حد او رسم
والمشهور في الكتب انه رسم فانهم يقولون الجنس يرسم بكذا واعلم

ان هذا التعريف ليس الا للجنس المنطقي وكانه لا ماهية له وراء هذا القدر
فانه لا معنى لكون الجنس جنساً الا كونه مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق
في جواب ما هو فهو بالحد ورداشيه لانه انما يكون رسماً لو كان للجنس
المنطقي حقيقة مغايرة لهذا الاعتبار ملزومة له لكنه ليس كذلك ح
الجنس من حيث هو جنس ليس مقوماً لماهية النوع لان كونه جنساً عارض
اضافي يعرض له بالنسبة الى انواعه فهو متاخر عن تلك الانواع لا محالة
والمتاخر لا يكون جزءاً اولانه لو كان مقوماً للنوع من حيث هو جنس
لوجب في كل نوع بل في كل شخص ان يكون جنساً بل المقوم للنوع هو الماهية
التي عرض لها الجنسية د في مراتب الاجناس وهي اربعة لان الجنس اما ان
يكون فوقه جنس ويكون تحته جنس ويسمى جنس الاجناس وهو الجنس العالي
واما ان لا يكون تحته جنس ويكون فوقه جنس وهو الجنس الاخير واما ان
لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس وهو الجنس المفرد وهذا القسم مما نوكره
واما ان يكون فوقه جنس وتحته جنس وهو المتوسط ثم لا حرج جعل الجنس
المطلق جنساً لهذه الاربعة لان الاول والثاني لا يتقرران الا بامرين احدهما
عدمي والاخر ثبوتي والمجموع المركب من الثبوت والعدم لا يكون نوعاً للامر الثبوتي

واما الثالث فليس له الا اصل الجنسية مع سلب وصفين اخرين عنه فلكون
القول فيه كالقول فيهما بقي الرابع لكون الشيء لا يصير جنسا بالنسبة الى
النوع الواحد ثم ان جعلنا هذه الاربعة انواعا للجنس فجنس الاجناس لانه
الا الى جنس اجناس هو جوهر وجنس اجناس هو كم وغيرهما فان قلنا
ان احدا لا فعو عرضيات الامور الاضافية يقتضي تنوع الاضافات لم يكن جنس
الاجناس نوعا اخيرا وان لم نقل بذلك كان نوعا اخيرا وفوقه الجنس
وفوقه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وفوقه المقول على كثيرين
بالفعل وفوقه المقول على كثيرين بالصلاحية وهو الكلي وفوقه المضاف
فالمضاف جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع ه في كيفية ترتب الاجناس
والفصول في الحمل على النوع قد ذكر ان الجنس القريب علة لحمل الجنس البعيد
على النوع فانه من المحال ان يحمل الجسم على الانسان الا بعد صيرورته حيوانا فان
الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان كذلك كان حمل الحيوان عليه
اقدم من حمل الجسم عليه فان قيل الجنس البعيد جزء الجنس القريب والجزء
متقدم على الكل لبساطته فالجسم اسبق وجودا من الحيوان قلنا لا نزاع فيه
لكن لا امتناع في ان يكون المتأخر عن الشيء في الوجود علة لثبوت ذلك المتقدم

١٨ لشيء آخر ي في مباحث النوع وفيه ستة ا النوع يقال بالاشتراك على الكلي
المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط وعلى ما يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو والفرق بينهما من خمسة اوجه ا النوع بالمعنى الاول
يستحيل ان يكون جنسا وبالمعنى الثاني لا يستحيل ب المعنى الاول انما يتحقق
بكونه محمولا لما تحته والمعنى الثاني لكونه موضوعا لما فوقه ج المعنى
الاول قد يكون بسيطا والثاني لا يكون كذلك لان كل ما اندرج مع
ما يخالفه تحت جنس فلا بد وان يكون امتيازه عن ذلك المخالف بغير ما به
المشاركة فيحصل التركيب د المعنى الاول لا حاجة به الى الجنس والفصل
البتة من حيث هو هو والمعنى الثاني يحتاج اليهما ه طبايع الاجناس
العالية اذا اخذت مجردة عن فصولها المقسمة كانت انواعا بالمعنى الاول
لا بالمعنى الثاني اذ ليس فوقها جنس ليكون هي انواعا له ب في ابطال
ما ظن ان كل نوع حقيقي فهو نوع مضاف ولا بالعكس والحق ان كل واحد
منهما قد يصدق على ما يكذب عليه الآخر اما ان المضاف قد يصدق
حيث يكذب الحقيقي ففي الاجناس المتوسطة واما العكس فلان الماهيات اما ان
تكون بسائط او مركبات فان كانت بسائط فكل واحد منها نوع حقيقي

وليس بمضاف والا لكان المحض وكان نوعه هذا خلف وان كانت مركبات
فهي لا محالة متأخرة عن البسائط وحينئذ يعود فيه ما ذكرناه ح
في ان النوع الذي هو احد الخمسة الحقيقي لا المضاف لان الخمسة انواع
الكلي والكلي محمول فنوعه محمول لا محالة والنوع المحمول هو الحقيقي اما
المضاف فهو موضوع ح في مراتب الانواع اما الحقيقي فليست نوعيته
بالقياس الى شيء حتى يتعدد باختلاف المراتب واما المضاف فله مراتب
اربع لان النوع اما ان يكون فوقه نوع ولا تحته نوع وهو كما اذا فرضنا
جنسا عاليا تحته انواع وليس لانواعه انواع واما ان يكون فوقه نوع وتحته فوقه صح
نوع وهو المتوسط واما ان لا يكون نوع ويكون تحته نوع وهو
النوع العالي واما بالعكس وهو الاخير واما ان النوع هل هو
جنس لهذه الاربعة فالكلام فيه ما مر مثله في الجنس ح نوع الانواع
يقال عليه النوع بالاشتراك من ثلاثة اوجه لانه لا بد وان يكون مقولا على
كثيرين مختلفين بالعدد فقط فيكون نوعا حقيقيا من هذا الوجه
ولا بد وان يكون فوقه جنس هو نوع له حتى يكون نوع الانواع فيكون كونه صح
نوعا اضافيا من هذا الوجه ثم ان نوع الانواع ليس لكل واحد من هذين

الوجهين وحين بل لمجموعهما ومن المعلوم ان اللفظ اذا قيل
على كل واحد من المشتركين وعلى ما تركب منهما لم يكن الا بالاشتراك
و في انه يكفي في كون الشيء نوعا شخص واحد وقد عرفت ان الكلي لا يصير
جنسا الا بنوعين فاعلم الا انه يكفي في كون الشيء نوعا ان يكون له شخص
واحد بل الحكماء اثبتوا انواعا لا توجد الا في الاشخاص باقي المباحث
المشتركة بين الجنس والنوع وهي اربعة فا قد عرفت الفرق بين
الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي وذلك يعرف الفرق بين الجنس الطبيعي
والمنطقي والعقلي وكذا النوع والفصل والجنس المنطقي غير مقوم
للنوع الطبيعي ولا للنوع المنطقي اما الاول فلان النوع الطبيعي هو الانسان
مثلا ومفهوم الجنسية ليس جزءا من مفهوم الانسان لوجهين اما اولا
فلان الانسان من حيث هو انسان غير مضاف والجنس من حيث هو
جنس مضاف وغير المضاف لا يتقوم بالمضاف واما ثانيا فلان الجنس
المنطقي حالة نسبية تعرض للجنس الطبيعي بالنسبة الى النوع الطبيعي
والعوارض متاخرة عن المعروضات فالجنس المنطقي متاخر عن الحقيقي
النوع الطبيعي والمتاخر عن الشيء لا يكون مقوما له واما الثاني

ولان النوع المطلق والجنس المطلق حالتان نسبيتان لا يجتمعان في
الشيء الواحد من الجهة الواحدة والمتقابلان لا يقوم احدهما
بالآخر ب في الجنس الذي قبل الكثرة والذي معها والذي بعدها
وكذا النوع فالذي قبل الكثرة زعموا انه الصورة المعقولة اما صح
للمفارقات الفياضة واذا وجدت الماهية في الخارج فالقدر
المشترك بين الاشخاص هو الذي مع الكثرة وفيها ثم ان الانسان اذا
شاهدها وحصل في ذهنه عند مشاهدتها معنى كلي مجرد فذلك
هو الذي بعد الكثرة وهذا الاعتبار ايضا حاصل في الجنسية ح
قال الشيخ الامور التي هي في الطبيعة اجناس الاجناس فوق
واحد لكنها متناهية واما انواع الانواع فالمتحصلات منها في الطبيعة
متناهية واما هي في انفسها فغير متناهية بالقوة فان انواع
انواع كثيرة من المقولات غير متناهية كانواع انواع الكمية
والكيفية والوضع د في ان الجنس اعم من النوع من وجه والنوع اعم
من وجه اما الاول ففي العموم لان الجنس كما يحوي النوع يحوي غيره
واما الثاني ففي المفهوم لان ماهية النوع لما اشتملت على ماهية الجنس

فهي مشتملة على ماهية الفصل **ب في مباحث الفصل وهي ستة عشر** ا في ان ٢٠
الفصل كيف يقسم الجنس الفصل بعينه بالقياس الى طبيعة الجنسية
المطلقة فيكون مقسما لها وبالقياس الى النوع فيكون جزءا له وبالقياس
الى حصة النوع من الجنس فيكون مقوما لها وذهب الشيخ الى ان الفصل
يجب ان يكون علة لوجودها وعندنا ان ذلك غير واجب لان
الفصل قد يكون صفة والصفة محتاجة الى الموصوف والمحتاج الى
الشيء لا يكون علة له بل قد يكون الامر كذلك على تفصيل سيأتي
تحقيقه في الحكمة ولكن ذلك لا لكونه فصلا كما ان الموجبة الكلية
قد تنعكس كلية لا لكونها موجبة كلية وهذه المسألة هي الاصل
في هذا الباب وقد يورد على مذهب الشيخ سؤال وهو ان الطبيعة
الجنسية ان كانت محتاجة الى ذلك الفصل كانت محتاجة اليه ابدا
فلا توجد تلك الطبيعة دونه فلا يكون تلك الطبيعة جنسا هذا
خلف وان لم يكن محتاجة اليه كانت غنية عنه فيكون ابدا غنية عنه
لان مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف **وجوابه** ان المعلول
لما هو هو محتاج الى علة ما فلا جرم يكون ابدا محتاجا الى العلة

فاما تعين العلة فليس من جانب المعلول بل من جانب العلة لانها
لماهيتها تقتضي ايجاب ذلك المعلول ب المشهور ان الفصل
المقوم للنوع لا يمكن ان يكون مقولا بالنسبة الى النوع في
جواب ما هو البتة وان الجنس لا يكون مقولا بالنسبة الى النوع في
جواب اي ما هو البتة وان كان المراد ان الفصل من حيث هو
فصل لا يكون مقولا في جواب ما هو وان الجنس من حيث هو جنس
لا يكون مقولا في جواب اي ما هو فهو صواب لانه انما يكون فصلا
من حيث انه مميز شيء عن شيء وهو من حيث انه كذلك
يستحيل ان يكون مقولا في جواب ما هو وان كان المراد
ان الماهية التي عرض لها ان كان فصلا يستحيل ان يصير مقولا في جواب
ما هو بالنسبة الى ذلك النوع وبالعكس فهو خطاء لان الحقيقة اذا التأمت من
امرين كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه كان كل واحد من
جزئيه مقولا في جواب ما هو تارة وفي جواب اي ما هو اخرى كالحيوان والابيض
فان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه فالحقيقة المركبة منهما
اذا اردنا تمييزها عن غير الابيض كان الحيوان جنسا والابيض فصلا وان اردنا

تمييزها عن غير الحيوان كان الابيض جنسا والحيوان فصلا
ويقرب مما يتعين ان الفصل علة لوجود الجنس والجنس معلول له
والعلة لا يصير معلولا وقد عرفت فساده ج الفصل بالنسبة الى الجنس
مقسم والى النوع مقوم ومذهبهم ان العلة البسيطة لا يصدر عنها اثران
فوجب ان يجب عليهم ان يجعلوا احد هذين الحكمين سابقا على الاخر
والمشهور ان التقسيم سابق على التقويم لان تحصيل الجزء سابق على تحصيل
الكل واما نحن فلا نسلم ان البسيط لا يصدر عنه امران ولا نسلم ان الفصل علة
الجنس د الجنس العالي له فصل مقسم يقسمه الى انواعه وليس له فصل يقومه
اعني الذي يميزه عن الذي يشاركه في الوجود تحت جنسه والنوع السافل بالعكس
والمتوسطات كلها لها فصول مقسمة تقسمها الى انواعها ومقومة تقسم
اجناسها اليها ه كل فصل مقوم للجنس العالي فانه مقوم للسافل
لان مقوم العالي جزء جزء السافل فيكون جزءا له لكن لا ينعكس لان السافل
مركب من العالي وغيره وليس كلما كان جزءا للمركب كان جزءا لكل واحد من اجزائه
وكل فصل مقسم للجنس السافل فهو مقسم للعالي لانه متى صدق السافل صدق
العالي واذا صدق على بعض الجنس السافل انه كذى وعلى بعضه الاخر انه ليس كذى

فقد صدق الحكان لا محالة على بعض العالي فيحصل الانقسام لكن لا ينعكس لانه ليس
من صدق العالي صدق السافل ولا يلزم من قولنا بعض العالي لذي بعضه
ليس لذي صدق ذلك في السافل و ومنهم من زعم انه لا يجب في كل فصل
يقسم الجنس ان يكون مقوما للنوع لوجهين احدهما ان العدم مقسم وغير مقوم لان
العدم لا يكون علة للوجود الثاني ان الشيء اذا كان له وصفان كل واحد منهما
يميزه عن غيره وكل واحد مقسم وليس بمقوم والا لزم تعليل الشيء الواحد بعلتين
مستقلتين والجواب عن الاول ان كون العدم فصلا مقسما امر اعتباري لا خارجي
فلا يمتنع ان يكون مقوما من هذا الوجه وعن الثاني ان التميز لا يحصل الا باحدهما والا
لزمكم المحال الذي ذكرتموه د الفصل في الدرجة الواحدة لا يكون الا واحدا
لان الفصل كالجزء المميز وذلك لا يكون الا واحدا والا لم يكن كذلك واحتج الشيخ
بان الفصل علة لوجود الحصة والمعلول الواحد بالشخص لا يجتمع عليه علتان مستقلتان
لا يقال لم لا يجوز وجود شيئين يكون كل واحد منهما مميزا لكن لا يكون واحد منهما
مستقلا بالتحصيل بل المستقل بذلك هو المجموع لانا نقول المجموع بالحقيقة
فصل واحد وكل واحد منهما جزؤه وايضا كل واحد من الجزئين اذا لم يكن مقوما
لتلك الحصة وجب ان يكون متقوما بها والا لكان الفصل والحصة يستغني كل منهما

ومنهم من زعم انه لا يجب في كل فصل يقسم الجنس ان يكون مقوما للنوع لوجهين ا ٢٢
العدم مقسم وليس بمقوم لان العدم لا يكون علة للوجود ب الشيء اذا كان له وصفان
كل واحد منهما يميزه عن غيره فكل واحد مقسم وليس بمقوم والا لزم تعليل الشيء
بعلتين مستقلتين والجواب عن الاول ان كون العدم فصلا مقسما امر اعتباري
لا خارجي فلا يمتنع ان يكون مقوما من هذا الوجه وعن الثاني ان التميز لا يحصل الا باحدهما
والا لزمكم المحال الذي ذكرتموه د الفصل في الدرجة الواحدة لا يكون الا واحدا
لان الفصل كالجزء المميز وذلك لا يكون الا واحدا والا لم يكن كذلك واحتج الشيخ
بان الفصل علة لوجود الحصة والمعلول الواحد بالشخص لا يجتمع عليه علتان مستقلتان
لا يقال لم لا يجوز وجود شيئين يكون كل واحد منهما مميزا لكن لا يكون كل واحد منهما
مستقلا بالتحصيل بل المستقل بذلك المجموع لانا نقول المجموع بالحقيقة فصل واحد وكل
واحد منهما جزؤه وايضا فكل واحد من الجزئين اذا لم يكن مقوما لتلك الحصة وجب ان يكون متقوما
بها والا لكان الفصل والحصة يستغني كل واحد منهما عن الآخر وقد بينا ان مثل هذين لا يتركب
من اجتماعهما حقيقة واحدة فاذا كان كذلك كانت الحصة سابقة عليهما وهما سابقان
على المجموع لزم الدور وانه محال ح المشهور انه لا بد لكل نوع من فصل يقومه ويقسم جنسه
وانه لا يجوز ان يكون امتياز احد النوعين عن الآخر بالفصل وامتياز الآخر عن الاول بعدم ذلك

الفصل والولا لأن طبيعة الجنس اذا وجدت خالية عن الفصل وعن ما يقوم مقامه كانت غنية
عنه والغنى عن الشيء لا يكون معلولاً له فيكون الحصة الموجودة في النوع من الجنس غنية عن الفصل
فلا يكون الفصل فصلاً هذا خلف والجواب لا نسلم ان حصة النوع من الجنس معلله
بالفصل ولئن سلمنا لكن لا استحالة في اسناد الامور المتساوية الى المؤثرات المختلفة فلم لا يجوز
ان يكون الطبيعة الواحدة قد يوجد بعض افرادها لمؤثر مباين ويوجد فرد اخر لمؤثر
ملاق ويكون المؤثر الملاقي فصلاً له مع انه وجد مثله منفكا عن الفصل فهذا الاحتمال لا بد
من ابطاله ليتم قولكم ط مذهب الشيخ في الفصول والاجناس يقتضي ان يكون الفصل الاخير
هو العلة الاولى والجنس العالي هو المعلول الاخير ولا يمكن الاستدلال بذلك على تناهي
الاجناس المتصاعدة لان البرهان انما قام على انتهاء المكنات الى علة اولى لا الى معلول
اخير فاما على مذهبنا فقد يكون كذلك وقد لا يكون بل تمام ان الفصل هو الصفة الاخيرة
والجنس العالي هو الموصوف الاول ى المشهور ان الفصل الواحد لا يقوم الا نوعا واحدا
لانه يمتنع اقترانه الا بجنس واحد ومتى كان كذلك لم يقوم الا نوعا واحدا بيان
الاول انه لو جاز فيه ان ينضاف الى جنسين لم يكن احص من ذلك الجنس مطلقا بل اعم من
وجه واخص من وجه وحينئذ يصير الفصل جنسا له باعتباره والجنس فصلا له باعتبار وذلك
مما تقدم فساده واما الثاني فلان الحاصل من تركب الجنس الواحد مع الفصل الواحد
لا يكون الا ماهية واحدة ٥

صورة القياس الفصل يمتنع اقترانه الا بجنس واحد وكل ما امتنع اقترانه الا بجنس واحد فهو لا يقوم الا نوعا واحدا ينتج الفصل لا يقوم الا نوعا واحدا ٥

٢٣ والجواب منع الصغرى يا الفصل يمتنع الزوال مع بقاء النوع لان المركب
لا يبقى مع عدم جزءه واما انه هل يمكن زواله مع بقاء الحصة فعند الشيخ ذلك محال
لاستحالة بقاء المعلول مع عدم علته وعندنا هذا الاصل باطل فلا جرم كان ذلك جائزا
وحينئذ نقول الفصل اما ان يكون ممكن الزوال وحينئذ يكون الانفصال ايضا ممكن الزوال
وهو كامتياز الانسان المتكلم عن الساكت ومثل هذا الفصل قد يميز الشيء عن نفسه في وقتين
واما ان لا يكون وحينئذ اما ان يكون الشيء الذي امتاز عن ذلك النوع ممكن الانضاف به
وعلى هذا التقدير يرتفع الامتياز ايضا او لا يكون كذلك فيكون الانفصال باقيا
ابدا يب المشهور ان الماهيات المركبة لا تتركب الا من الاجناس والفصول وخالفهم
الشيخ فيه لان الجسم الابيض ماهيته مركبة لا من الجنس والفصل لان البياض عرض غير مقوم
للجسم والفصل مقوم لكنك عرفت ضعف هذا الاصل قال والعشرة مركبة من الوحدات
مع انه ليس شيء منها جنسا والاخر فصلا والذي يحتج به لقول المتقدمين ان كل حقيقة
مركبة فانها لا بد وان يكون مساوية لكل واحد من بسائطها في تلك الطبيعة ومخالفة له
بالاخر والذي به المشاركة هو الجنس والذي به المخالفة هو الفصل لكن هذه الحجة انما
تتم لو جوزنا كون الفصل عدميا يج قالوا الفصل قد يكون مركبا وهو الناطق
وهو الفصل المحمول المسمى بالفصل المنطقي وقد يكون بسيطا وهو النطق والناطق مقوم

كل الوحدات في تعقل الشيء كان ان يمكن ان يتصف غيره من الوحدات الا بان يتصف عنه ... لا ... الا الا بما فانا الامكان ان يتصف عنه فيخرج عن الاحتمال الاخير ... قاد فصلا الشيء ٥

لو كان الفصل ... الى النفس الناطقة ... الى العوارض ... الى الفصل النطق ... محمول ... العرض ...

للانسان والانسان جوهر ومقوم الجوهر جوهر والناطق جوهر والنطق جزء
الناطق فيكون جزءا للجوهر وجزء الجوهر جوهر فالنطق جوهر وهو باطل
بالبياض فانه جزء الاسود الابيض عندهم جوهر والبياض ليس بجوهر به زعموا انه
قد يكون جواب اي بعينه هو جواب ما فانك اذا قلت اي شيء هو فقد طلبت جميع
ما له تعدد الشيء وهي صفة عرضية فقولك اي شيء هو طالب لجميع الذاتيات وهو بعينه
المطلوب بما يو رسموا الفصل من جهة اوجه فا الكلي المقول على النوع في
جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه ب المقول على النوع في جواب اي ما هو في
ذاته ج الذي يفصل بين النوع والجنس بالذات د الذاتي الذي به ينفصل النوع عن
الجنس في ماهيته ه الذاتي التي به تختلف الاشياء المتفقة في الجنس في مباحث
الخاصة آ الخاصة قد يكون مطلقة وهي التي لا توجد خارجة عن ذلك النوع كالكاتب
والضحك وبالاضافة وهي التي توجد في بعض ما يخالف النوع دون البعض فيكون خاصة
لذلك النوع بالنسبة الى ما لم توجد فيه ككون الجوهر غير قابل للاشتداد والضعف
فانه خاصة له لا بالنسبة الى الكل فان الكم وبعض الكيف كذلك بل بالنسبة الى البعض ب
الخاصة قد يكون خاصة للنوع الاخير وللنوع المتوسط وللنوع العالي وللجنس العالي
لان كونه خاصة ليس الا لانه حاصل فيه لا في غيره سواء كان ذلك الذي هو حاصل

قد عرفوا ان الفصل جزء الجنس والنوع خارج عن ماهية الجنس فاسناد الفصل الى النوع ليس الا انا نكون احد من مفردات مركب عرض لذلك المركب ولا يكون ذلك حصول المفردات في الاعيان الذي يكون على هذا الوجه لا يستلزم ان فظلا انما ان الفصل في ذاته يحصل تكون مباينة للغير في بعض الامور بكن ولا احد المقوم تحصيل شيء لا يستلزم تسمى الى امور بسيطة مباينة بتمام ماهياتها لتحصيل عاج الفصل في انفصاله عن غيره الى فصل اخر ولا يلزم التسلسل

وهي د

فيه نوعا او جنسا ج الخاصة قد يكون مساوية كالمستعد للضحك للانسان وقد
يكون اخص كالضاحك بالفعل ويخرج منه انها قد يكون لازمة وقد يكون مفارقة
د الخاصة قد يكون بسيطة وهي ظاهرة وقد يكون مركبة وهي ان يكون للنوع صفات
كل واحد منها اعم منه فاذا قيد البعض بالبعض حصلت صفة منقبلة مساوية لذلك
النوع واكثر الخواص المذكورة في رسوم طبايع الاجناس العالية كذلك
بد في مباحث العرض العام آ العرض العام قد يكون عاما للكل كالموجود
والواحد وقد يكون عرضا عاما بالنسبة الى النوع وان كان خاصة بالنسبة الى
الجنس كاللون فانه خاصة للجسم وعرض عام للانسان بل للحيوان وقد يكون لازما
كالموجود والواحد وقد لا يكون كالابيض والاسود للحيوان ب منهم من ظن ان
هذا العرض هو القسيم للجوهر وهو خطاء لانه قد يكون جوهرا والجوهر خارج
عن ماهيته العرض فيكون ع قد اورد بعض المتقدمين في مثال العرض العام البياض
للانسان والشيخ انكر ذلك لان البياض لا يحمل على الانسان بانه هو وكلامنا
في المحمولات واما الاسود فانه محمول لانه يقال الانسان ابيض فالعرض العام هو الابيض
لا البياض واعترض صاحب المعتبر على قوله البياض غير محمول فقال الاسود معناه
ذو البياض فلفظ ذو للنسبة والمحمول بالحقيقة هو البياض واذا كان كذلك فالابيض

عرضيا ع

اي الكلام في المحمولات التي يصلح ان يقال على موضوعاتها انها

لبس بمحمول فقط بل هو لفظة دالة على ذات المحمول والنسبة فالمحمول بالحقيقة هو
الباقي واعلم ان هذا البحث لفظي به نحو كيفية اقتناص البحث اما ان يقع عن اجناس
المسميات وفصولها او عن اجناس الماهيات الثابتة في انفسها وفصولها والاول
في غاية السهولة لان الانسان اذا وضع لجملة من الامور التي يتصور اسما كان تمام القدر
المشترك بين تلك الامور المتصورة هو الجنس وتمام القدر المميز هو الفصل واما الثاني
ففي غاية الصعوبة لانه اذا وقع بصرنا على موجود معين علمنا في الجملة ان هناك
ذاتا قائمة بنفسها وعلمنا ان هناك صفات قائمة بتلك الذات فاما اذا اردنا ان نعلم
ان الذات اين هي والصفات اين هي وكم هي فقد يصعب علينا معرفة ذلك ثم اذا
عرفنا شيئين يشتركان من بعض الوجوه ويتباينان من وجوه اخرى فلا يمكننا ان نعرف ولن
تمام القدر المشترك ايش هو وكيف هو وتمام القدر المميز ايش هو واذا كان ذلك
صعبا عسرا كان اقتناص الفصول والاجناس على سبيل التحقيق وهي تنقسم الى قسمة
الكل الى اجزائه والى قسمة الكلي الى جزئياته اما الاول فنقول فيه لا بد من حصول الكل
من الاجزاء اما ان يكون ذهنيا كتركب السواد من جنسه الذي هو اللون وفصله الذي
هو قابض البصر مثلا فان هذا التركيب غير حاصل في الوجود اصلا على ما سنعرفه
واما ان يكون خارجيا اما طبيعيا كتركب البدن من الاعضاء او صناعيا كتركب

وكيف هو صح

في غاية الصعوبة لكن من الطرق المعرفة القسمة صح

٥٠

البيت وكل واحد منهما قد يكون تركيبا كتالف الاعضاء من الاخلاط والسكنجبين
من الخل والسكر وقد يكون بالتقييد واما الثاني الكلي التي يكون موردا للقسمة اما الجنس
او النوع او الوصف الخارجي عن الماهية وكل واحد منهما اما ان ينقسم الى الجنس
او النوع او الصنف او الشخص وعلى التفصيل بالجملة فالقسمة طريق تحليل المركبات
الى بسائطها ومتى حصلت البسائط تميز الجزء الجنسي عن الجزء الفصلي او يكون ذلك اسهل
في المشاركات التي بين هذه الخمسة بلد كرالثنائيات اولا وهي عشرة فا مشاركة الجنس مع الفصل
في كونهما جزئي الماهية ويتفرع عليه الخواص الاربع التي للجزء من لزوم ما يحمل عليهما
في جواب ما هو او طريق ما هو فهو محمول على النوع المركب منهما من طريق ما هو ح
وفي ان كل واحد منهما غير مقصود اليه بالذات والا لما حصل النوع والثلثة الباقية يجوز
ان يكون مقصودا اليها بالقصد الاول ب ومع النوع في كونه مقولا في جواب ما هو
وان احدهما بالشركة والاخر بالخصوصية ج ومع الخاصة في ان الرسم التام لا يتالف
الا منهما د ومع العرض في وجوب كونهما مقولين على كثيرين مختلفين بالحقائق
وفي كونهما غير صالحين لتعريف الانواع الموضوعة لهما لان اقل مراتب التعريف التمييز
والعام لا يميز الخاص ه ومشاركة الفصل مع النوع في كونهما ذاتيين قد يتعاكسان
عند من يجعل النوع ذاتيا وفي وجوب دخولهما تحت الجنس عند من لا يجوز كون الفصل اعم
من الجنس من بعض الوجوه ن

ومع الخاصة في انه قد يوجد منهما ما يميز النوع تمييزا ناقصا ز ومع العرض
العام يوجد لهما مشاركات وراء ما للخمسة لبعد ما بينهما لان الفصل داخل مساو
والعرض خارج لا مساو ح وكذا القول في مشاركة النوع مع الخاصة ط والنوع مع
العرض واما مشاركة الخاصة مع العرض ففي كونهما خارجين عن الماهية واما
الثلاثيات مشاركة الجنس والفصل مع النوع في انها امور غير عرضية وفي وجوب
ان يكون قولها على ما تحتها بالسوية لان التفاوت في تمام الماهية واجزائها محال او في
وجوب دوامها واما الخاصة والعرض فهذان الامران وان كانا قد يجتمعان ولكن لا
لكونه عرضا وخاصة والا لكان الكل كذلك ب ومع الخاصة في ان الاقوال المعرفة
التامة لا تأتلف الا منها وان كان الحاصل من الجنس والفصل حدا تاما ومنه ومن الخاصة
رسما تاما ج ومع العرض في انه يمكن بالامكان العام في طبيعة كل واحد منها ان يكون مقولا
على كثيرين مختلفين بالحقائق على قولنا الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع من بعض الوجوه
د ومشاركة الفصل والنوع مع الخاصة في انه يمكن بالامكان العام ان يوجد في هذه
الطبقات ما يكون متعاكسة ه ومع العرض فقلما يوجد للعدد الثلاثي و ومشاركة النوع
والخاصة والعرض ز ومشاركة الجنس والنوع والخاصة ح ومشاركة الجنس والنوع
والعرض ط ومشاركة الجنس والخاصة والعرض ى ومشاركة الخاصة والفصل
مع العرض كلها الا المشاركة بينهما صح

فقلما صح

ففي عشره صح

في كونها الجنس اجزاء الماهية اما الخاصة والعرض فظاهر كونهما كذلك واما النوع فلانه نفس الماهية لا جزؤها صح

٢٦

والعرض والجنس والفصل في كونها ليست دالة على الماهية بحسب الخصوصية ن واما المباينات
فاعلم ان هذه الخمسة مشتركة في كونها كليات ويلزم من ذلك كونها محمولة لان كل كلي محمول
بالطبع وان يكون من مقولة المضاف وفي انها تعطي ما تحتها اسماءها وحدودها وان
المحمول محمول على ما تحتها وانه يمكن بالامكان ان يكون محمولة على ما تحتها بالتواطؤ اما الجنس
والنوع والفصل فبالوجوب واما الخاصة والعرض فقد يكونان كذلك بالوجوب وقد يكونان
كذلك بالامكان الخاص ويكون الحمل كذلك لا محالة بالامكان العام وانه يمكن دوامها بدوام
موضوعاتها بالتقديرات المذكورة وانها في انفسها ممكنات مفتقرة الى الاسباب لان الماهية
المركبة واجزاءها ولواحقها لا بد وان تكون كذلك هذا في النوع المضاف اما الحقيقي فلا
واما المباينات ففي حاصلة ضمن هذه المشاركات لان كل وصف تشترك فيه اربعة
فقط فان الخامس يباينها به وكل ما تشترك فيه ثلاثة فقط فان الاثنين الاخرين يباينها
به وعلى هذا فقس وبالله التوفيق ه

القسم في تقسيم التعريفات

تعريف الماهية اما ان يكون بنفسها وهو محال لان المعرف معلوم قبل المعرف وتستحيل
كون الشيء معلوما قبل نفسه واما بما يكون داخلا فيها او بما يكون خارجا عنها او بما يتركب
عنها والاول فاما ان يكون تعريف الماهية ببعض اجزائها او بكلها فان كان الاول
فذلك الجزء اما ان يكون مما لها وجودا او عدما ويكون حدا ناقصا واما ان لا يكون كذلك

عليها صح

فلا يصلح للتعريف وان كان الثاني كان ذلك حدًّا تامًّا وان كان الثالث فذلك الخارجي
إن كان مساويا وجودًا وعدمًا وكان أعرف من الماهية كان رسمًا تامًّا والّا لم كالة بالقوة
يصلح للتعريف وان كان الرابع فاما ان يكون بين تلك الامور عموم وخصوص او لا يكون فان
كان الاول فاما ان يكون العام ذاتيا والخاص عرضيا او بالعكس والاول هو الرسم التام
وليس للباقي اسم مخصوص لان التقسيم غير منحصر لان التعريف بالمثال خارج عنه
ولئن سلمناه لكن لا نسلم صحة شيء من هذه الاقسام اما تعريف الماهية بجميع اجزائها فلان جميع
اجزاء الماهية اما ان يكون هو نفس الماهية او داخلا فيها او خارجا عنها والاول يقتضي
تعريف الشيء بنفسه وقد ابطلناه والاخيران محال لان الجوهر اما اولا فللعلم الضروري بان مجموع
اجزاء الماهية يستحيل ان يكون بعض اجزائها او خارجا عنها واما ثانيا فلانه لو كان كذلك
لكان ذلك غير القسم الذي نحن الان فيه واما تعريفها ببعض اجزائها فهي ايضا لان ذلك الجزء تعريف صح
اما ان يفيد تلك الماهية بواسطة تعريف اجزائها او لا بواسطته والثاني محال لان الماهية
لا تتقوم الا بمجموع الاجزاء وكل ما لا يفيد معرفة شيء من تلك الاجزاء استحال ان يفيد معرفة لا تخلو صح
تلك الماهية والاول اما ان يفيد معرفة جميع الاجزاء فيكون معرفا لنفسه هذا خلف او معرفة
بقية الاجزاء فيكون تعريفه اياها تعريفا خارجيا وذلك غير القسم الذي نحن فيه واما
تعريفها بالامور الخارجية فلا يخلو اما ان يكون المطلوب تعريف خصوصية الماهية على

عرض لها ذلك الوصف الخارجي او تعريف هذا القيد وهو انه امر ما له ذلك
الوصف الخارجي والاول باطل لان الحقائق المختلفة يجوز اشتراكها في لازم واحد
فلا يمكن التوصل من ذلك الوصف الى خصوصية الموصوف اللهم الا ان يكون قد ثبت
بالحس او بالدليل اختصاص ذلك الوصف بذلك الموصوف لكن ذلك مما لا يمكن
معرفته الا بعد معرفة الموصوف فلو استفدنا معرفة الموصوف من ذلك الاختصاص
لزم الدور وهو محال والثاني باطل لان الثابت شيء ما له الكتابة فلو جعلناه معرفا
لشيء ما له الكتابة لا لخصوصية ذلك الشيء كان المعرف نفس المعرف وهو محال ثم لئن
سلمنا صحة هذه الاقسام لكن لا نسلم انه يمكن طلب معرفة الماهية المجهولة فبيانه ان
من طلب معرفة ماهية فاما ان يكون متصورا لتلك الماهية او لا يكون متصورا لها
فان كان الاول لم يمكن طلبها لان تحصيل الحاصل محال وان كان الثاني استحال طلبها
لان ما لا يتصوره الانسان ولا يخطر بباله حقيقته استحال كونه طالبا لها ولانه
اذا وجده كيف يعلم انه هو الذي كان طالبا له ولا يمكن ان يجاب عنه بابطال هذين
الوجهين فانه يجوز ان يكون معلوما من وجه ومجهولا من وجه اخر فلكونه معلوما
امكن توجه الطلب نحوه ولكونه مجهولا امكن ان يكون طالبا لتحصيله انه يكون عالما
به علما ناقصا فيطلب العلم الكامل به لان الجواب الاول ضعيف فانه وان جاز في الشيء الواحد

ان يكون معلوما من وجه مجهولا من وجه اخر لكنه يستحيل ان يكون مطلوبا من الوجه الذي هو معلوم لاستحالة تحصيل الحاصل ويستحيل ان يكون مطلوبا من الوجه الذي هو غير معلوم لان ذلك الوجه ما لم يكن مشعورا به استحال ان يتوجه الطلب اليه والجواب الثاني ايضا ضعيف لان القدر المعلوم حال حصول العلم الناقص غير المطلوب عليه بالعلم الكامل وحينئذ يعود الاشكال واعلم ان هذا السؤال اورده القدماء في ان تعريف المجهول محال واجيبوا عنه في المطالب التصديقية بانا اذا طلبنا ان العالم هل هو محدث ام لا فتصور العالم والحدوث حاصل والمجهول هو نسبة احدهما الى الاخر بالثبوت او الانتفاء والى الاخر اذا وجدنا المطلوب علمنا ان الذي وجدناه هو الذي طلبناه اولا بواسطة التصورات التي كانت معلومة قبل ذلك لكن هذا الجواب لا يتاتى في التصورات فان التصور الذي نطلبه ان لم يكن حاصلا عنده استحال ان يطلب تحصيله لان ما لا خطر بال العاقل استحال ان يطلبه سواء حصل عنده التصور به ام لا وان كان حاصلا استحال طلبه ايضا صح سواء او لم يحصل فانا نجيب عن الاول بان التعريف بالمثال تعريف رسمي لان المثال مشابه للممثل من وجه وتلك المشابهة لازم من لوازم تلك الماهية فتعريفها بها تعريف بوصف خارجي وعن الثاني انا لا نعني بالمعرف الا تفصيل ما دل الاسم عليه اجمالا وهو الجواب عن الثالث وعلى هذا الوجه يسقط الشكوك

في تقسيم الماهيات بحسب الحد اعلم انها اربعة اقسام قسم

٢٨ المركب الذي لا يتركب عنه غيره فانه يحد لانه لا يعرف الا بعد معرفة اجزائه ولا يحد به لانه ليس جزءا من ماهية غيره ح بسايط الماهيات المركبة لا تحد لبساطتها وتحد بها لكونها اجزاء من ماهيات اخر ح المركبات التي يتركب عنها غيرها تحد لتركيبها وتحد بها التركيب غيرها عنها د البسايط التي لا يتركب عنها شيء لا تحد لبساطتها ولا تحد بها لانها ليست اجزاء من غيرها وقد ظهر من هذه التقريرات ان البسيط اما ان لا يكون متصورا اصلا او ان كان متصورا كان غنيا عن الاكتساب ح في البسايط على الاكتساب صح المتصورة تصورا غنيا عن كل تصور يتقدم عليه تصديق اولي ومن المعلوم ان الفضل المحقق كان بالاولية اولى صح الوجدانية اولية فالالوان والاضواء والاصوات والطعوم والروائح والملموسات وكذا العلم والقدرة والارادة والشهوة والنفرة والالم واللذة والسرور والغضب واشباهها امور لا يمكن تعريفها الا على سبيل التبديل لفظ بلفظ اوضح منه تفهيما للسائل ولانه ليس في الوجود شيء اعرف من الوجدانيات والمحسوسات حتى نعرفها به ... د في انه ليس كل من عرف شيئا بذكر اجزائه فعد الاجزاء اذا كانت معرفة بالرسوم كانت الماهية المعرفة بها مرسومة لا محدودة لان تلك الماهية ليست الا مجموع تلك الاجزاء فاذا لم يكن كل واحد منها متصورا في نفسه بل المتصور لازم من لوازمه كانت الماهية في نفسها غير متصورة بل المتصور منها مجموع امور كل واحد منها لازم لكل واحد من اجزاء الماهية والمجموع الحاصل خاصة مركبة ن

ه مي ان الحدّ غير مكتسب بالحجة لان الحدّ ليس الا تفصيل ما دلّ الاسم عليه بالاجمال وذلك مما لا
يمكن وقوع النزاع فيه الا من جهة اللغة وذلك ليس بحثا عقليا ولانه ايضا نزاع في التصور
ولان حدّ الشيء مجموع ذاتياته ويستحيل ان يكون للشيء شيء اعرف من مجموع ذاتياته
لديه والحجة يجب كونها كذلك فالحدّ غير مستفاد من الحجة هذا اذا كان الحدّ بحسب الاسم اما
اذا كان بحسب الحقيقة وهو ان يشير الى موجود معين ويزعم ان حقيقته مركبة من كذا
وكذا فلا نسلم انه لا يدفعه من الحجة في ان الزيادة على الحد غير ممكنة وعلى الرسم ممكنة
اما الاول فلانه عبارة عن ذكر مجموع اجزاء الشيء وذلك غير قابل للزيادة والنقصان
لان الزائد على المذكور ان كان جزءا لم يكن المذكور اولا مجموع الاجزاء والا لم يكن ذكره زيادة
في الحد ومن هذا ظهر ان الماهية الواحدة ليس لها الا حدّ واحد وان الجاهل بالحد
جاهل بالمحدود والعالم به عالم به لا محالة واما الثاني فلانه ذكر خواص الشيء وصفاته
الخارجية وذلك قابل للزيادة والنقصان ومن هذه المناسبة رأى بعضهم لو لتم الحد اتم من الرسم
لوجهين اما اولا فلانه يفيد تصورا مطابقا للشيء في نفسه والرسم لا يفيد ذلك واما ثانيا
فلان الوصف الخارجي لا يفيد معرفة الشيء الا اذا كان حاصلا له لا لغيره لكن العلم بحصول
الوصف الفلاني له موقوف على العلم به فلو استفدنا العلم به من ثبوت ذلك الوصف له
لزم الدور واما العلم بان ذلك الوصف غير حاصل لغيره فلانه لا يحصل الا بعد العلم بكل ما
يغايره والامور التي تغايره غير متناهية فلو توقف العلم به على العلم بها لا امتنع له وهو محال

الغفلة

واما الرسم فانه اعم من الحد لان البسائط لا حدود لها البتة وقد يكون لها رسوم واما
فات — المركبات فقد لا يمكن تعريفها الا بالرسوم ايضا لعدم الاطلاع على اجزاء ماهياتها ولانها
لاه — لا يمكن تعريفها الا بالرسوم لانه يمكن تعريفها الا باسبابها الفاعلية والقابلية والاسباب
والرسوم — خارجة عن المسببات وتعريف المسبب بالسبب تعريف رسمي لا محالة فاح في القدح في الحدود
من الناس من انكره لان التعريف اذا لم يكن مشتملا على شيء من الدعاوى كان حاصله راجعا
اصلاً — الى الاشارة الى الماهية المعينة التي تستحضر العقل بها من غير حكم عليها بالنفي او الاثبات وذلك
مما لا يحتمل الاثبات والابطال وقول من قال الحد ينقض او يعارض خطاء لانه لو انتقض
بثبوت المحدود في غير موضع الحد او بالعكس والا لم يتوجه النقض واما المعارضة فغير قادح
القسم — لان الحقيقة التي اشير اليها في المعارضة من حيث انها تلك الحقيقة لا ينافي الحقيقة المذكورة اولا
من حيث هي هي الا عند ضم شيء من الدعاوى اليه واما الذين ادعوا امكان الاعتراض على
التعريفات فلان مداخل الخلل فيها اما ان يكون لفظية وهي ان يكون الالفاظ مستعملة
او مجازية غير مستعملة بعيدة او غريبة وحشية واما ان يكون معنوية وهي اما ان يكون
مشتركة بين الحدود والرسوم او مختصة بكل واحد منها اما الاول فهو تعريف الشيء
بما يساويه في المعرفة او بما هو اخفى منه او بنفسه او بما لا يعرف الا به وللقابل ان
يقول هذه الوجوه غير معقولة في الحد لان جزء الماهية لابد ان يكون تعقله قبل تعقلها

[illegible]

كان كذلك كان اعرف منها فاستحال وقوع التعريف الحدي على شيء من تلك الاقسام الثلثة الا ان يسمى ما ليس بحد حداً بل يجب تخصيص هذه القوادح بالرسوم واما الامور المختصة بالحدود فلا يمكن الا احد امور خمسة ا ان لا يكون المذكور في مقام الجنس جنساً ب او لا يكون المذكور في مقام الفصل فصلاً ج او انه ان كان جنساً لكنه لا يكون قريباً د او ان كان فصلاً لا يكون قريباً ه او انه ان كان المذكور جنساً قريباً وفصلاً قريباً لكنه قدم الفصل على الجنس وهو غير جائز لان الجنس اعم من الفصل فيكون اعرف فيجب ان يكون اقدم في التعليم الطبيعي واما الامور المختصة بالرسوم فهو ان لا يكون الرسم اعرف من المرسوم ولقائل ان يقول هذا انما يتقرر لو كان المرسوم معلوماً قبل الرسم ليعلم ان الرسم اخفى منه او اعرف

منه والاعرف مقدم على ما ليس كذلك

ط واذا لم يكن كذلك لم يكن معرفة المرسوم مستفادة من الرسم فلا يكون الرسم رسماً

في صعوبة تركيب الحدود

ومنها صعوبة معرفة الجنس القريب والفصل القريب على ما مر تقريره والشيخ لما قرر ذلك اعترض عليه صاحب المعتبر وزعم ان ذلك في غاية السهولة لان الحدود حدود للاسماء والاسماء اسماء الامور المعقولة وكل امر معقول فانه لا بد وان يعقل ان كان الجزء المشترك فيه اين هو وكان الجزء المميز اين هو فكان الحد سهلاً من هذا الوجه والانصاف ان الحد ان كان الغرض منه تفصيل مدلول الاسم كان الامر كما قاله صاحب المعتبر وان كان الغرض تعريف الماهيات الموجودة كان الامر كما قاله الشيخ

٣٠

الجملة الثالثة في التصديقات وفيه ثلثة ابواب

الباب الاول في احكام القضايا والكلام فيه في مقدمة وتقسيم

اما المقدمة ففيها بحثان ا في تعريف القضية قيل انها التي يقال لقائلها انه صادق او كاذب وربما قيل التي تحتمل التصديق والتكذيب او انها التي حكم فيها بنسبة معنى الى معنى بايجاب او سلب ولقائل ان يعترض على الاول بان الصدق لا يمكن تعريفه الا بانه الخبر المطابق فتعريف الخبر به دور وعلى الثاني بان التصديق لا يمكن تعريفه الا بانه الاخبار عن كون المتكلم صادقاً فيعود الدور مع زيادة تعريف الشيء بنفسه وعلى الثالث بان الحكم قريب من ان يكون مرادفاً للخبر والايجاب والسلب نوعاه فيلزم الدور والحق ان ماهية الخبر غنية عن التعريف لان كل عاقل يدرك التفرقة بالبديهة بين الخبر والامر حتى من اورد الامر في موضع لا يليق به الا الخبر او بالعكس يعرفون بالبديهة فساد ذلك الكلام ولان كل واحد يعلم بالضرورة انه موجود وليس بمعدوم وهذا خبر خاص والعلم بالخبر الخاص مسبوق بتصور اصل الخبر فهو اذن اولى

انها

ان

ب في تقسيم القضية هي قد تكون حملية كقولنا الانسان كاتب وشرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وشرطية منفصلة كقولنا اما ان يكون العدد زوجاً واما ان يكون فرداً ولكل واحد من هذه الثلثة سلب يقابله والحصر ان الحكم في القضية اما ان يكون موقوفاً على شرط او لا يكون و الثاني هي الحملية لان الحكم في قولنا الانسان حيوان حاصل جزماً وغير موقوف على شرط

متصلة

واما الاول فاما ان يكون تعلقه بتلك الشرط تعلق اللزوم سواء كان لذاته او بالاتفاق وهو المتصل او تعلق العناد وهو المنفصل واعلم ان الحملي والمتصل والمنفصل هو الموجب اما السالبة فلانا اذا قلنا زيد ليس بكاتب فقد رفعنا الحمل ومع رفع الحمل كيف يكون الحمل وكذا المتصل والمنفصل الا ان احد هذه السوالب لما كان لها استعداد دخول الحمل والاتصال والانفصال لا جرم سميت حملية ومتصلة ومنفصلة لاجل ذلك الاستعداد على سبيل المجاز واعلم ان تسمية المتصلة بالشرطية مطابقة للعربية اما تسمية المنفصلة فمجاز وانهم لما سموا المتصلة شرطية وكان الحكم فيها غير جازم سموا كل ما كان الحكم فيه غير جازم شرطية ٥

القسم الاول في القضايا الحملية والكلام في اركانها ولواحقها اما الاركان فهي

اما صورتها وهي النسبة التي بين طرفيها واما مادتها وهي الموضوع والمحمول اما الصورة فالبحث اما عن معناها واما عن اللفظ الدال عليها اما المعنى ففيه مباحث فالاول ان فيها الا ذات الموضوع وذات المحمول والنسبة التي بينهما وهي مغايرة لهما لامكان تعقل كل واحد منهما مع الذهول عنها وتعقلها مع الذهول عن خصوصية كل واحد منهما ولان النسبة بين الشيئين متاخرة عنهما والمتاخر مغاير ونسبة احدهما الى الاخر غير نسبة الاخر اليه لان نسبة احدهما الى الاخر نسبة الموصوفية والمحلية ونسبة الاخر الى الاول نسبة الوصفية والحالية وقد يكون احدهما بالوجوب والاخرى بالامكان ولذلك تختلط القضايا

[illegible]

31 الحال عند العكوس لكن النسبة التي هي جزء ماهية القضية موصوفة بذات الموضوع بالمحمول واما الاخرى فخارجة لازمة واما اللفظ ففيه ابحاث فالاول ان كانت النسبة مدلولا عليها ضمنا في اسم المحمول كما في المشتقات في الكلمات لم يحتج افرادها بالمطابقة والا وقع التكرار وحصلت القضية ثنائية في اللفظ بالطبع لان المكان الطبيعي للرابطة التوسط بين الموضوع والمحمول لان النسبة بينهما فاللفظ الدال لابد وان يتوسطهما وكل قضية فهي في نفسها رباعية لانه لابد للرابطة في نفسها من كيفية مخصوصة اما الضرورة واللاضرورة اما في اللفظ فقد يكون وقد لا يكون اذا قلنا الانسان واجب ان يكون حيوانا احتمل ان يكون الواجب محمولا وذكر ما بعده ليكون معرفا له لان الوجوب امر نسبي فلا يمكن ذكر خصوصيته الا بذكر المنسوب اليه وان يكون جزءا منه وان يكون خارجا عنه فعلى التقدير الاول والثاني لا يكون القضية موجهة في اللفظ مطلقة بل انما يكون موجهة بالتقدير الثالث بقي اشكال وهو ان كل محمول فانه بنسبته الى موضوعه اما بالوجوب والامتناع او الامكان فان صح جعل هذه الثلث محمولا او جزءا منه كانت نسبتها لموضوعها على احدى هذه الجهات فيلزم التسلسل بيانه ان سلمنا امكان جعلها محمولا او جزءا منها وخارجا عنها فلم يتميز بعض هذه الاحتمالات عن بعض والجواب عن الاول انه انما يلزم لو جعلنا هذه الثلث امورا ثبوتية في الخارج لكن ليس الامر كذلك على ما سنبطله في الحكمة وعن الثاني انا ابطلنا ان تعقلها كانت محمولات او جزءا منها وان جعلت كانت

ان صح

جهات وان لم تكن مذكورة في القضية السور على ما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى وان كان
جزءا من القضية الملفوظة لكنه ليس جزءا من القضية المعقولة فانه ليس الا اللفظ الدال
على القدر الذي ثبت له المحمول وذلك القدر هو نفس الموضوع فليس السور في الحقيقة اعتبارا
مغايرا للموضوع بخلاف الرابطة والجهة ولذلك تسمى القضية لاجلها الى الخماسية كما سموها
بسبب الرابطة والجهة الى الثنائية والثلاثية والرباعية واذ قد تحقق معنى النسبة فلنتكلم في
قسميها اعني الايجاب والسلب فالايجاب الحملي هو الحكم بثبوت شيء لشيء والسلب هو الحكم بلا ثبوت شيء
لشيء والعلم الضروري حاصل بان كل واحد منهما قضية ثم ههنا بحثان فالاول ان
الحكم بالسلب الخاص بعد تعقل اصل السلب لان تعقل المركب بعد تعقل بسايطه لكن السلب المطلق
غير معقول لان كل معقول متميز في نفسه عن غيره والا لم يمكن العقل من الاشارة اليه دون غيره
اشارة مطابقة والتميز في نفس الامر لا يتحقق الا مع الثبوت فالسلب ثبوت وايضا كل
متميز نقيض وانه يقابله سلب فلو كان السلب متميزا لوقع في مقابلة ذلك التميز سلب وذلك السلب
له ذلك التميز ايضا فيكون الشيء مقابلا لنفسه والجواب انكم ان عقلتم قولكم السلب
ليس بمعقول لامر افقد ناقضتم والا فما ذكرتموه غير متصور لكم فلا تحق الجواب المشهور
ان الايجاب ابسط من السلب لا بمعنى ان الايجاب جزء من السلب لان احد النقيضين لا يكون جزءا
من الآخر بل بمعنى ان السلب لا يمكن ان يكون مذكورا ولا معلوما الا بعد ان يكون الايجاب كذلك

والسلب صح

لان السلب المطلق غير معقول ابتداء واما القضية السالبة محتاجة الى الموجبة في المعقولية
فبهذا التاويل قلنا الايجاب ابسط من السلب واذ تكلمنا في صورة القضية فلنتكلم في
مادتها **البحث في المشترك بين الموضوع والمحمول** وذلك بيان العدول والتحصيل
الاعتبار في كون الحملية موجبة او سالبة بايجاب الحكم وسلبه لا بكون المحكوم عليه والمحكوم به
ثبوتيا او عدميا فانك اذا قلت ما ليس بحي فهو غير عالم فقد حكمت على اللاحي بانه لا
عالم فهي القضية موجبة والدليل عليه انك في الشرطية متى اثبت اللزوم كانت موجبة سواء
كان الطرفان ثبوتيين او عدميين او مختلطين فانك اذا قلت كلما لم يكن الدار حية لم يكن
عالمة فقد اثبت اللزوم بين عدم الحياة وعدم العالمية فتكون الشرطية موجبة بمعنى ان اللزوم
ثابت وان كان كل واحد من طرفيها عدميا فالحاصل انه متى كان السلب جزءا
من ماهية الموضوع او ماهية المحمول او منهما كانت القضية معدولة لانك ربطت احد
كان صح
السلبين بالآخر فيكون الحكم ثابتا وان لم يكن جزءا من ماهية واحد منها لا محالة خارج
عنهما رافعا للحقيقة النسبة التي بينهما فكانت سالبة فقد ظهر الفرق بين المعدولة
والسالبة في نفس الامر واما انه كيف يتميز في اللفظ فالقضية اما معدولة الموضوع
فقط او المحمول فقط او فيهما جميعا فان كان الاول تميزت المعدولة عن السالبة سواء كانت
القضية ثنائية او ثلاثية فانك اذا قلت اللا انسان حجر فكل احد يعلم ان القضية موجبة مع ان
حرف السلب جزء من ماهية الموضوع

وأما الثاني فالقضية اما ان يكون ثنائية او ثلاثية فان كانت ثلاثية نظر فان
كان لفظ السلب مقدما على لفظ الربط كانت القضية سالبة لان رفع السلب يرفع ذلك
الربط وان كان بالعكس كانت موجبة معدولة لان الروابط ربط كل ما بعده بالموضوع
عدميا كان او ثبوتيا وان كانت ثنائية لم يتميز المعدول عن المحصل فيها الا بالنية او
الاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالعدول وبعضها بالسلب والحكم في الثالث كالثاني
واعلم ان الناس ذكروا فرقين اخرين بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة فالسلب
يصح عن المعدوم والايجاب المعدول لا يصح الا على الموجود واعلم ان هذا الفرق بالنظر
لا الى ماهيتهما بل الى حكميهما اللذين لا يعرفان الا بعد ماهيتي الايجاب المعدول والسلب
البسيط ومع ذلك ففي كل واحد من المقدمتين شك اما الاولى فهو انهم ان عنوا بقولهم السلب
يصح عن المعدوم ان السلب يصح عما يكون معدوما في الخارج وفي الذهن معا فهو باطل
لان ما لا يكون في الذهن لا يكون معلوما وما لا يكون معلوما يستحيل الحكم عليه بالسلب والايجاب
وان عنوا به ان السلب يصح عن المعدوم في الخارج اذا كان موجودا في الذهن فحينئذ لا
يظهر الفرق بين السلب والايجاب لان الايجاب ايضا يصح على المعدوم في الخارج اذا
كان موجودا في الذهن لان الايجاب هو حكم الذهن بنسبة امر الى امر ومعلوم ان هذا الحكم
لا يتوقف على وجود المحكوم عليه والمحكوم به في الخارج واما الثانية وهي ان الايجاب المعدول
لا يصح الا على موضوع موجود ففيها شك

فرق

لانا اذا قلنا زيد هو غير بصير فالمحمول بالحقيقة هو العدم المخصوص اعني عدم
البصر لكن لما لم يمكن الاشارة الى العدم المخصوص الا بذكر الايجاب التي في مقابلته
لا جرم ذكرنا ذلك الايجاب لنتمكن بواسطته من الاشارة الى العدم المخصوص الذي
اردنا حمله واذا كان المحمول بالحقيقة العدم فنقول العدم لا يقتضي محلا ثابتا لوجهين
الاول ان ذلك العدم يصير موصوفا بانه ثابت لذلك الموضوع فلو كان الاثبات يقتضي موضوعا
موجودا لزم التناقض الثاني ان الموضوع للعدوم اما ان يصدق عليه عدم المحمولات
الوجودية او لا يصدق فان كان الاول لم يكن عدم الصفة مقتضيا وجود الموصوف وهو المطلوب
وان كان الثاني وجب ان يصدق عليه وجود تلك المحمولات فيلزم اتصاف المعدومات بالصفة
الموجودة وهو محال وبتقدير تسليمه فهو مناقض لاصل الكلام ب المعدولة هي القضية التي
حكم فيها بعدم شيء عن شيء من شانه ان يكون له في ذلك الوقت ومنهم من زاد عدم شيء عن شيء
من شانه ان يكون له في ذلك الوقت او قبله او بعده وان لم يكن من شانه بعينه ذلك لكن من شان
نوعه او جنسه القريب او البعيد ذلك والشيخ ابطله بقولنا الحي هو لا عالم فانه موجبة
وليس للجوهر جنس حتى يكون العرضية ممكنة له بحسب ذلك الجنس والقابل ان يقول انه يصح ايضا
ان يقال المعدوم لا موجود فهذه القضية موجبة معدولة ثم اما ان يكون المحكوم عليه باللاموجود
موجودا فيكون احد النقيضين على الاخر هذا خلف او لا يكون فيكون المحكوم عليه في القضية
الموجبة المعدولة غير موجود والشيخ حكم بانه لا بد وان يكون موجودا هذا خلف

ولنتكلم الآن فيما يخص الموضوع في الخصوص والاهمال والحصر موضوع القضية
اذا كان شخصاً معيناً سميت القضية مخصوصة موجبة كانت او سالبة وان كان كلياً فاما ان
يكون كمية الحكم مبينة او لا يكون والمعنى بالكمية بيان ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع
او في بعضه والاول المحصورة واقسامها اربعة لان التي بين فيها الايجاب الكلي هو الكلية الموجبة
والتي بين فيها السلب الكلي هو الكلية السالبة والتي بين فيها الايجاب الجزئي هي الجزئية الموجبة
والتي بين فيها السلب الجزئي هي الجزئية السالبة ثم هاهنا ابحاث عن المسورات والمهملات
اما المسورات ففيه وجوه أ اللفظ الدال على كمية الحكم يسمى سوراً وهو في الكلية الموجبة كل
وفي الكلية السالبة لا شيء ولا واحد وفي الجزئية الموجبة بعض وواحد وفي الجزئية السالبة ليس كل
ليس بعض وبعض ليس والفرق بين هذه الثلاثة ان قولنا ليس كل يدل بالمطابقة على سلب الحكم
عن الكل وبالالتزام على سلبه عن ذلك البعض لا انا نعلم انه لو لم يكن مسلوبا عن بعض الافراد
لكان ثابتا للكل وقولنا ليس بعض بالعكس وقولنا بعض ليس يقوم مقام ليس احد في الفرق بينه
وبين قولنا ليس بعض ان الثاني قد يذكر للسلب الكلي دون الاول ب هذه الاسوار قد تذكر
لبيان كمية الجزئيات على ما مر ولبيان كمية الاجزاء والفرق ان الاول لا يتحقق في المخصوصات
والثاني يتحقق في المخصوصات ولان السور الدال على الجزئي لا يكون الا من جانب الموضوع
والدال على الاجزاء قد يكون من جانبيهما ج قولنا هذه الاسوار على الاجزاء والجزئيات
بالاشتراك المعنوي فانها لبيان العدد سواء كان تفصيله في الاجزاء او الجزئيات د تحقيق الكلية

الموجبة اذا قلنا كل ج فهو ب

تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الوجود الخارجي اما الاول فاذا قلنا كل ج ا عنينا فيه
خمسة شرائط ا لا نعني به الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو كل بل كل واحد والفرق بين المفهومات
الثلاثة قد مر وسيأتي تمامه ب لا نعني به ما يكون حقيقته ج فقط او يكون موصوفا بانه
ج بل ما يكون اعم منهما وهو الذي يصدق عليه انه ج ج اما لو عنينا بقولنا كل ج ما حقيقته
انه ج لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر ولو عنينا به ما يكون موصوفا به لافتقر كل موضوع
الى اخر ج ولا نعني به ما يكون موصوفا بالجيمية في الخارج بل ما هو اعم منه وهو الذي لو
وجد في الخارج لصدق عليه انه ج سواء كان في الخارج او لم يكن فانه يمكننا ان نقول كل
مثلث شكل وان لم يكن شيء من المثلثات موجوداً في الخارج على معنى ان كل ما لو وجد كان
مثلثا فانه لا بد وان يكون بحيث متى وجد كان شكلا د ولا نعني به ما يكون ج دائما او لا
دائما بل ما يكون اعم منهما وينقسم اليهما هذا اذا قال كل ج وسكت عليه فاما اذا قال
كل ج بالضرورة او لا بالضرورة او دائما او لا دائما فله ذلك وحينئذ يكون هذه الجهات
اجزاء من الموضوع لكن لا يكون كونها مطلقة وموجهة بحسب ذلك بل بحسب كيفية ثبوت المحمولات
لها ه زعم الفارابي انه ليس يعتبر في قولنا كل ج حصول الجيمية بالفعل بل كل ما امكن
اتصافه بها وهو بحث لفظي لان من قال كل ج فله ان يريد ما شاء لكن اللغة تأبى ذلك لان
الاسود لا يتناول الذات الخالية عن السواد في جميع الاوقات وان كانت ممكنة الاتصاف

به وقولنا كل ج يصدق عليه الامور المذكورة يحتمل وجهين احدهما ان كل ج على الوجه
المذكور محال كونه ب والثاني كل ما صدق عليه انه ج بالفعل سواء كان الحكم (ج حال كونه)
عليه بذلك او قبله او بعده وبين الاعتبارين فرق لانه على التقدير الاول لا يصح ان يقال كل
متحرك ساكن وعلى التقدير الثاني يصح ذلك وايضا اما الثاني فهو ان يعني بقولنا كل ج
ان كل واحد مما وجد في الخارج من آحاد ج او كل ما يحضر من آحاد ج وعلى هذا التقدير
لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج لما صح ان يقال كل مربع شكل ولو لم يوجد في
الخارج من الاشكال الا المثلث يصح ان يقال كل شكل مثلث اما على الاعتبار الاول
فهما كاذبتان فهذا هو الكلام في الشرائط المعتبرة في موضوع القضية الموجبة وهي
بعينها معتبرة في السالبة من غير فرق لكن في السالبة بحثا آخر وهو انا اذا قلنا لا شيء من ج ب
فلا نعني به ان حقيقة ج من حيث هي هي ليست حقيقة الباء من حيث هي ب لان موضوع
القضية ان كان عين محمولها لم يكن هناك حمل ولا وضع البتة وان لم يكن لم يحسن ان يكون [illegible]
السلب على هذا التفسير ويلزم ان لا يصدق الموجبة في شيء من القضايا اصلا بل نعني به
الوصفين لا يجتمعان في الذات الواحدة وله مزيد غموض سيأتي في عكس السالبة الكلية
وفي الجزئية اذا قلنا بعض ج ليس ب كذا او ليس كذا عنينا ان بعض ما صدق
عليه انه ج على الشرائط المذكورة فانه موصوف بكذا او غير موصوف في المهملة

٣٥
انا نعلم بالضرورة ان اشخاص كل نوع مشتركة في طبيعة ذلك النوع وتميز كل واحد منها
عن الآخر بامور وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فطبيعة ذلك النوع مغايرة لتلك الحصص
فاللفظ الدال على تلك الحقيقة من حيث هي من غير دلالة على شيء من احوالها العدمية والثبوتية (يتوقف صدقها على صدق الجزئية)
هي (اللفظية) المطلقة والمهملة واذا عرفت ذلك فنقول القضية المهملة لا يتوقف صدقها على صدق
الكلية وكل قضية كذلك فهي في قوة الجزئية اما الصغرى فالدليل على الاول انا اذا قلنا
الانسان كاتب فلو لم يكن شخص من اشخاص الناس كاتبا ولا في وقت من الاوقات لكذب (على الجزء الاول من الصغرى)
ذلك لان السلب الدائم في الكل لا يتقرر معه الثبوت وعلى الثاني انه متى صدق هذا
الانسان كاتب صدق الانسان كاتب لان هذا الانسان عبارة عن الانسان المقيد بقيد كونه (على الجزء الثاني من الصغرى)
هذا والحكم لما صدق على المركب صدق على مفرداته لكن لا يتوقف صدق قولنا هذا الانسان
كاتب على صدق الكلية فاذن لا يتوقف صدق المهملة على صدق الكلية واما الكبرى فلان
الجزئية اذا كانت معلومة والكلية مجهولة حذفوا المجهول وقنعوا بالمعلوم فلا جرم نزلوا المهملة
منزلة الجزئية لا يقال لا يلزم من كون المركب موصوفا بصفة ان يكون كل واحد من
بسائطه موصوفا بها فان مجموع اجزاء العشرة موصوف بالعشرية وكل واحد منها غير موصوف
بها ثم الذي يدل على ان المهملة لا تصدق الا عند صدق الكلية اذ هي الماهية مع قطع
النظر عما عداها من القيود ولما كانت موصوفة بصفة فاينما تحققت تلك الماهية فقد
من ج

يحقق الموصوف بتلك الصفة وانما يحقق الموصوف بتلك الصفة تحققت تلك الصفة
فاينما تحققت تلك الماهية تحققت الصفة لانا نجيب عن الاول انا لا ندعي ان
كل حكم ثبت لمركب فانه ثابت لكل واحد من مفرداته بل ندعي ذلك في هذه الصورة
لان الكاتبة اذا وجدت مع هذا الانسان فلا بد وان يكون موجودة مع واحد من اجزاء
مفهوم هذا الانسان وعن الثاني ان قولكم الماهية لما كانت موصوفة بتلك
الصفة فاينما تحققت وجب تحقق تلك الصفة مصادرة على المطلوب لانه لا يعرف
ذلك الا اذا ثبت ان الحكم على الماهية من حيث هي هي تقتضي العموم ن في الاسوار
في المحمولات منهم من انكره لان الشيء من حيث هو هو لا يكون كليا بل
الكلية انما تعرض له عند كونه مقولا على كثيرين ثم لم تعتبر كثرة في موضوعاته تعرض
له الكلية والسور لفظة دالة على تعرض تلك الكثرة فلا تدخل الا على الموضوع ومنهم من جوزه
وقبل الخوض في التفصيل لا بد من بيان امرين فا السور على هذا التقدير يكون
جزءا من ماهية المحمول فاذا قلنا زيد بعض الناس فلا نقول المحمول الناس ولفظة البعض
سور بل نقول المحمول مجموع قولنا بعض الناس ب المحمول اذا كان شخصا استحال
دخول السور الموجب الذي بحسب الجزئيات عليه لكن يمكن ادخال السور الذي بحسب كلام
الاجزاء عليه كما يقال زيد كل الاعضاء او بعض الاعضاء واذا عرفت ذلك فنقول

اذا ادخال السور الذي بحسب الجزئيات على المحمولات فاما ان يكون الموضوع ٣٦
والمحمول شخصيين او كليين او الموضوع شخصيا والمحمول كليا او بالعكس فالقسم الاول
باطل في الموجبتين لانا اذا قلنا زيد كل ذلك الشخص او بعضه انما يصح لو اندرج
تحت ذلك الشخص جزئيات حتى يمكن الحكم على زيد بانه كلها او بعضها ولما كذب ذلك
كذبت القضية المذكورة واما السالبتان فصادقتان لكنهما موهمتان للكذب
اما الصدق فلانه اذا لم يندرج تحت هذا الشخص اشخاص صح سلبها عن زيد لصحة سلب المعدوم
واما الايهام فلان قولنا زيد لا واحد من هذا الشخص يوهم ان هذا الشخص اندرج تحته اشخاص
كثيرة وزيد ليس واحدا منها القسم الثاني ان يكون الموضوع شخصا والمحمول كليا فان كان
مهملا فهو المخصوصة وان كان محصورا فالموجبة الكلية كاذبة في المواد كلها كقولك زيد
كل انسان والسالبة الكلية كاذبة في مادة الوجوب صادقة في الامتناع غير معلومة الحال
في الامكان والموجبة الجزئية صادقة في الوجوب كاذبة في الامتناع غير معلومة الحال في
الامكان والسالبة الجزئية صادقة في كل المواد القسم الثالث ان يكون الموضوع
كليا والمحمول شخصيا وحكمه قريب مما مر القسم الرابع ان يكونا كليين فاما ان يكونا مهملين
وهو الذي سميناه بالمهملة واما ان يكون الموضوع محصورا والمحمول مهملا وهو الذي سميناه
بالمحصورات واما ان يكون الموضوع مهملا والمحمول محصورا كقولنا الانسان كل كاتب كاذب

ان صح

في مادة الوجوب لان معناه حقيقة الانسان من حيث هي موصوفة بكل واحد من الكتابة
وقد عرفت ان صدق المهملة مشروط بصدق الجزئية لكن هذه الحقيقة لا تتصف في موضع
ما بكل هذه الصفات فيكون لا محالة كاذبة وملازمها كذبها في مادة الوجوب وكذا القول في
الامكان واما في الامتناع فكذبها ظاهر وقولنا الانسان لا شيء من الحيوان صادق في الامتناع
كاذب في الوجوب غير معلوم الحال في الامكان وقولنا الانسان بعض الحيوان صادق في [illegible]
الاعم كما في هذا المثال او لم يجب في المساوي كقولنا الانسان بعض الضاحك وقولنا الانسان ليس
كل حيوان صادقة في الثلثة النوع الرابع ان يكونا وهو اربعة قولنا كل انسان
كل حيوان كاذب لان معناه ان كل واحد من الناس موصوف بانه كل واحد من الحيوانات
ومعلوم انه ليس كذلك لا عاما ولا ابدا بالكل لا كل واحد بل الكل بما هو كل فلا يصدق وكقولنا
كل الناس هم كل الضاحكين وقولنا كل الناس لا واحد من الحجر صادق في الممتنع كاذب في
الممكن والواجب غير معلوم الحال في الممكن وكذا القول في الايجاب الجزئي وقولنا كل انسان لا كل
حيوان صادق في المواد كلها باسرها قولنا لا واحد من الناس كل كذا صادق
في الثلثة وقولنا لا واحد من كذا لا واحد من كذا يرجع السلب فيكون ايجابا ويكون معناه ان
كل واحد من كذا موجب عليه انه واحد من كذا وحينئذ يصدق في الواجب ويكذب
في الممتنع ويتوقف فيه في الممكن وقولنا لا واحد من كذا بعض كذا كاذب في الواجب صادق

في الممتنع غير معلوم الحال في الممكن وقولنا لا واحد من كذا ليس كل كذا كاذب في المواد
كلها واما الجزئيتان فنقيضا الكليتين فيصدقان حيث كذبتا وبالعكس ولنتكلم الان
فيما يتعلق بالمحمول وهو جهات القضايا اعني الالفاظ الدالة على كيفية ثبوت المحمول للموضوع
وقبل الخوض فيها فلنتكلم في الضروري والامكان في الضروري قد وقع خبط في الكتب
المنطقية لانهم يطلقون لفظ الضروري تارة على ما لا بد منه وتارة على الدائم ولاجله يختلط
في اجزاء القضايا ونقائضها لا سيما في الوجودية واصطلحنا على ان لا نريد بالضروري الا
ما لا بد منه ثم نقول كل موجود محفوف بضرورتين اما السابقة فلان الموجود ان كان
واجبا لذاته كان استحقاقه الوجود من ذاته سابقا على وجوده وان كان ممكنا فانه لا يصير
موجودا الا لمرجح وما لم يجب صدوره عنه فيكون وجوب صدوره عنه سابقا على وجوده
واما اللاحقة فلان الوجود مناف للعدم لذاته ومنافاة العدم هي الوجوب والوجود
علة لهذا الوجوب والعلة سابقة على المعلول فهذا الوجوب متاخر عن الوجود
واذا عرفت ذلك فنقول الوجوب اللاحق هو الذي يقال له الضروري بشرط المحمول
كقولنا بالضرورة كل انسان ماش ما دام ماشيا وهذا المعنى قلما يبحث عنه في العلوم واما
السابقة فهي على اقسام لان ذات الموضوع اما ان يستحيل انفكاكها عن المحمول او لا يستحيل فان
كان الاول فهو الضرورة المطلقة سواء كانت لكل الاشيا لذاته او لنفس ذات الموضوع او لوصفه

وهذا على قسمين لان ذات الموضوع ان كانت ازلية كان المحمول ايضا كذلك كقولنا
الله تعالى عالم وان لم يكن كذلك كان المحمول مثله كقولنا كل جسم قابل للعرض فان الجسم وان لم يكن
ازليا لكنه متى وجد استحال انفكاكه عن هذه القابلية وقد يمثلون هاهنا بقولنا الانسان
حيوان فان ارادوا بالانسان النفس الناطقة التي هي لذاتها حية فالامر مستقيم لكنه يكذب
حينئذ قولهم بالضرورة الانسان جسم وان ارادوا به البدن فليس كذلك لان هذا البدن عبارة
عن جسم موصوف بصفات قائمة به فالذات التي هي الموضوع بالحقيقة اما الجسم او هيولاه
وكيف ما كان فانه لا يجب اتصافه بالحيوة لانه قد يشترط صفات اخر حالة في ذلك المحل
اعراضا كانت او صورا على تسليم ما يعتقدونه من الفرق بين الصور والاعراض فحينئذ لا
يكون هذا المثال مطابقا لهذا القسم بل لما يكون المحمول ضروريا للموضوع بشرط وصف الموضوع
واعلم انا انما تكلمنا في هذا المثال وان كانت عادتنا جارية بعدم الالتفات الى المثال
خطأ كانت او صوابا لان الناس من كثرة استعمالهم هذا المثال ظنوه متعينا مقولا به
حتى انهم يحذفون به في المسائل الجليلة فلا جرم نبهنا على ما فيه واما اذا جاز خلو ذات الموضوع
عن المحمول فانما يصير ضروريا للموضوع لاحد امرين اما ان تقوم بتلك الذات صفة ثم
تلك الصفة يستحيل خلوها عن ذلك المحمول فيكون ذلك المحمول ضروريا لذلك الموضوع بشرط اتصافه
بتلك الصفة وهذا هو الضروري بحسب صفة الموضوع ثم ان الضروري بحسب وصف الموضوع

شرط ثبوت تلك الصفة للمحمول ... فهذا البحث على ظاهره اذ يجوز ان يكون تلك الصفة ... المحمول ضروري ... للموضوع ... بواسطة الصفة ...

٣٨
ان لم نعتبر فيه ان لا يكون ضروريا ما دام الذات كانت الضرورة المطلقة داخلة
فيه وان اعتبرناه كان مباينا له ومشاركا اياه اشتراك اخصين تحت اعم وذلك الاعم هو
الذي لا نعتبر فيه ذلك القيد ب ان يكون من جملة اوقات ذات الموضوع او صفة من
صفاته وقد يجب حصول ذلك المحمول فيه اما معينا او غير معين واقسامه اربعة في الممكن
مقول بالاشتراك على ثلثة معان مترتبة بالعموم والخصوص ا الذي لا يكون ضروريا
في احد طرفي الوجود والعدم فقولنا يمكن ان يكون معناه انه لا يمتنع وجوده ومعلوم ان ذلك
ينقسم الى ما يمتنع عدمه وهو الواجب والى ما لا يمتنع ذلك ايضا فيه وهو الممكن الخاص وقولنا
يمكن ان لا يكون معناه انه لا يمتنع عدمه وهو منقسم الى ما يمتنع وجوده وهو الممتنع والى
ما لا يمتنع ذلك ايضا وهو الممكن الخاص والامكان العام بتفسيره سلب الضرورة فان كان ذلك
عن العدم كان معناه سلب ضرورة العدم فيندرج فيه الواجب والممكن الخاص وان كان
ذلك عن الوجود كان معناه سلب ضرورة الوجود فيندرج فيه الممتنع والممكن الخاص فالممكن
الخاص داخل فيه على الوجهين وفي كلام الشيخ اشارة الى ان هذا المعنى انما سمي امكانا عاما
لان العامة يريدون بالممكن ذلك وفي هذا بعد لبعد العامة عن ادراك هذه الاعتبارات
بل الاولى ان يكون استفادة من العموم فان هذا المعنى بالنسبة الى غيره اعم ب الذي
يكون الضرورة المطلقة مسلوبة عن طرفيه ج الذي يكون الضرورة المطلقة مشروط

وصف الموضوع وبحسب الوقت معيناً كان أو غير معين مسلوبة عنه الكتابة للإنسان
وهذا الإمكان غير خالٍ عن الضرورة الحاصلة بالسبب الخارجي وإلا لما تحقق عن
الضرورة بشرط المحمول وإذا عرفت هذه الاعتبارات فاعلم أنها قد تعتبر في
الشيء حال وجوده وقد تعتبر بالنسبة إلى الزمان المستقبل ومن الناس من أنكر
الإمكان أصلاً لأن الشيء لا يخلو عن الوجود والعدم فإن كان موجوداً فهو حال
وجوده لا يقبل العدم فلا يكون له إمكان الوجود والعدم فلا يتحقق الإمكان حينئذٍ وإن
كان معدوماً فهو حال عدمه لا يقبل الوجود فلا يكون له الإمكان ولما امتنع الخلو عن الوجود
والعدم ثبت أن الإمكان لا يتحقق البتة في واحدٍ من هاتين الحالتين فثبت امتناع تحقق
الإمكان وربما قالوا الممكن إما أن يكون سبب وجوده حاصلاً أو لا يكون فإن كان وجب
حصوله فيكون واجباً لا ممكناً وإن لم يكن كان وجوده حينئذٍ ممتنعاً لا ممكناً واعلم أن من الناس
من أجاب عن هذا الإشكال فزعم أن الإمكان لا يتحقق للشيء بالنسبة إلى الزمان الذي هو
حاصل فيه بل إنما يتحقق بالنسبة إلى الزمان المستقبل فلا نقول في الموجود في هذا
الوقت إنه يمكن أن يكون موجوداً أو معدوماً في هذا الوقت بل نحكم عليه في هذا الوقت
بأنه يمكن أن يكون موجوداً أو معدوماً في الزمان الثاني فيكون الإمكان حاصلاً في
الحال لكن لا بالنسبة إلى الحال بل بالنسبة إلى الاستقبال لا يقال الإمكان أمر إضافي والمضافان

يوجد الآن

٣٩ لا يعقل المضافين فلو كان الإمكان حاصلاً للشيء في الحال بالنسبة إلى الزمان المستقبل
لزم حصول الزمانين معاً أعني أن يكون المستقبل حاصلاً في الحال لوجوب حصول المضافين معاً
لأنا نقول هذا إنما يلزم لو كان الإمكان أمراً ثبوتياً في الخارج وليس كذلك عندنا وأما
جمهور الفلاسفة فإنهم اعترفوا بالإمكان الاستقبالي لكنهم أثبتوا الإمكان الحالي أيضاً
وزعموا أنه لا امتناع في كون الشيء ضرورياً من وجه وممكناً من وجه آخر لأن الوجوب
الحاصل للشيء حال حصوله إما الوجوب السابق أو اللاحق أما السابق فإنه لا ينافي الإمكان
لأن الوجوب السابق هو أنه يستحق الوجود من غيره وإمكانه هو أنه لا يستحق الوجود من
ذاته ولا منافاة بينهما بلى لو كان يستحق اللاوجود من ذاته لكان ذلك منافياً لما
يستحق الوجود من الغير لكنه ليس كذلك وقولنا يستحق اللاوجود وقولنا لا يستحق الوجود وأما اللاحق
فكذلك أيضاً لأن كونه من حيث هو لا يقتضي الوجود لا ينافي كون الوجود منافياً للعدم واعلم
أن القائلين بالإمكان الاستقبالي اختلفوا في أنه هل من شرط كونه ممكن الوجود في الاستقبال
أن لا يكون موجوداً في الحال أم لا وأباه الشيخ لأنه لو اعتبر في ممكن الوجود أن لا يكون موجوداً
في الحال لاعتبر في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً في الحال لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم لأن
الكلام في الإمكان الخاص فلما اعتبر في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً وجب أن يعتبر في
ممكن الوجود أن لا يكون معدوماً وما لا يكون معدوماً كان موجوداً فهو موجود فإذن

تعتبر في ممكن الوجود ان يكون موجودا في الحال وقد كانوا اشترطوا ان لا يكون
موجودا في الحال فهنا خلف وايضا فلانا بينا ان الوجود الحالي لا ينافي الامكان
الحالي فلان لا ينافي الامكان الاستقبالي كان اولى **في الضروري** والامكان بحسب الذهن
كان حال المحمول بالنسبة الى الموضوع في نفس الامر قد يكون بالضرورة وقد لا يكون فكذلك
هو حاله في الذهن قد يكون بالضرورة وقد لا يكون فالضرورة الذهنية هي القضية التي
متى حضر في الذهن بصورة موضوعها ومحمولها لم يمكن الذهن من ان لا يثبت ذلك المحمول
لذلك الموضوع فهذه القضية ضرورية ذهنية لانه لا يبقيها من تحقق هذه النسبة في
في نفس الامر فالضرورة الذهنية اخص اذن من الضرورة الخارجية لان كل ما وجب جزم
الذهن به بمجرد تصور طرفيه فهو في الخارج كذلك والا ارتفع الامان عن البديهيات
لكن لا ينعكس فقد يكون في الخارج ضروريا ولا يكون في الذهن كذلك كجميع النظريات وكما ان
الضروري الذهني اخص من الضروري الخارجي وجب ان يكون الممكن الذهني اعم من الممكن الخارجي
لما عرفت ان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واعلم ان هذه الاحوال الذهنية غير مطلوبة
بالحد اما الضروري الذهني فلان الحد انما يراد لتحصيل غير الحاصل والجزم حاصل هنا
فيستحيل ان يكون مطلوبا واما الامكان الذهني فهو عبارة عن تردد الذهن وذلك مما لا
حاجة في تحصيله الى حجة وبرهان في مثل ازمان ذوات الجهة

واذ قد تحققت عن ماهيات هذه الجهات فلنتكلم في كيفية تلازمها وهي طبقات ٤٠
ثلث

الطبقة الاولى	الطبقة الثانية	الطبقة الثالثة
للوجوب ه ونقائضها	للامتناع ه ونقائضها	للممكن الخاصي ه ونقائضها
واجب ان يوجد ه ليس بواجب ان يوجد	واجب ان لا يوجد ه ليس بواجب ان لا يوجد	ممكن ان يوجد ه ليس بممكن ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد ه ليس بممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان يوجد ه ليس بممتنع ان يوجد	ممكن ان لا يوجد ه ليس بممكن ان لا يوجد
ليس بممكن العامي ان لا يوجد ه ممكن العامي ان لا يوجد	ليس بممكن العامي ان يوجد ه ممكن العامي ان يوجد	

ثم ههنا ابحاث **ا** ان كل واحد من هذه الطبقات متلازمة متعاكسة وكذلك
نقائضها متعاكسة متلازمة **ب** نقائض كل طبقة لازم اعم للطبقة الاخرى لانهما
لما كانت بأسرها اندرج تحت نقيض كل واحد منها الجهتان الباقيتان فيكون اعم من كل
واحد منهما وحده **ج** انما جعل الامكان العامي من اللوازم اذا فسرناه بما يلازم
سلب الضرورة فاما اذا فسرناه بنفس ذلك السلب فيتعين ذلك لانا اذا قلنا ان الشيء
واجب ان يوجد لزم من احدهما ممتنع ان لا يوجد والآخر ليس بممكن العامي ان لا يوجد
وجب ان يكونا متغايرين لكن قولنا ليس بممكن العامي ان لا يوجد معناه ليس ليس بممتنع ان
لا يوجد وهو نفس قولنا ممتنع ان لا يوجد فلا يكون متغايرا لا يقال سلب السلب
ليس نفس الايجاب لانا نقول لو كان كذلك لكان لقولنا واجب ان يوجد لازم سوى
ما ذكرتموه وهو قولنا ليس ليس بواجب ان يوجد ونضم اليه سلبين اخرين فيكون ذلك
لازما اخر وهكذا الى غير النهاية **د** الامكان العامي لازم لكل واحد من الطبقات

المثله معدومة ومحققة لا على ما لحق به في اقسام القضايا النفسية لا يتحقق

ماهيتها الا اذا تبين ثبوت محمول لموضوع او لا ثبوته له فان تبين هذا القدر ولم

يتبين كيفية ذلك الثبوت كانت القضية مطلقة عامة وان بينت كانت موجهة فلنتكلم

اولا في هذه المطلقة انحاما وسلامة في الموجهات فاذا قلنا كل ج ب بهذا الاطلاق

كان معناه كل ما يقال له ج على هذا الوجه التي لخصناه محكوم بـ ب من غير بيان انه كذلك

دايما او في بعض الاوقات وانه كذلك مطلقا او بحسب شرط بل على ما هو اعم الموقت

والمقيد ومقابليهما ومن الناس من زعم ان القضية لا تصدق كلية الا اذا كانت دايمة

ومنهم من زعم انها لا تصدق كلية الا اذا كانت ضرورية اما الاول فقد احتج على قوله

بان كل واحد من ج لو لم يكن موصوفا بالباء دايما لكان ج ما في وقت ما غير موصوف

بالباء واذا صدق ان ذلك الج غير موصوف بالباء كذب قولنا كل ج موصوف بالباء

جوابه ان الاتصاف بالباء اعم من الاتصاف به دايما او غير دايم لانه يمكن نسبته اليهما وحد

القسمة تشترك بين القسمين واحتج ايضا على فساده بانا نحمل الشروق والغروب على

كل كوكب مع ان ذلك غير دايم واما الثاني فقد احتج على قوله بان ثبوت المحمول للموضوع

لو لم يكن ضروريا لكان ممكنا ان يكون وان لا يكون فما كان كذلك لم يكن في العقل طريق

الى الجزم بوقوعه بل انما يعلم وقوعه من جهة الحس او التجارب واذن كل ما يمكن وقوعه

ولا وقوعه لا يمكن القطع باحد طرفيه الا بالحس لكن الحس لا يفي بادراك جميع الجزئيات

٤١ دخل في الوجود من احادهم بل يعني به كل ما يوجد لان ج معلوم ان ذلك مما لا

يمكن الاحاطة به فعلمنا ان العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية الكلية الا اذا كانت ضرورية

فاما القضية الجزئية فان العقل يمكنه الجزم بها وان لم تكن ضرورية لاستقلال الحس بادراك الجزئي

والحكماء اولى الناس بهذه المقالة لاعتقادهم ان الشي لا يعرف وجوده الا من جهة العلم

بسبب وجوده والتي عندي في هذا الموضع ان الذين يقولون القضية الكلية لا تكون الا ضرورية

ان عنوا به ان العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية الا في الضروريات فهو حق وان عنوا به ان

القضية في نفسها لا يمكن ان تكون كلية الا في الضروريات فهو خطاء لان افراد الطبيعة

الواحدة يجب ان يكون حكمها واحدا فاذا صح على كل واحد منها الاتصاف بذلك المحمول وان لم

يكن ضروريا صح على كلها ايضا في نفس الامر واما الذي احتج به من حديث الشروق والغروب

فمن العقل حكم بالشروق والغروب في الكواكب لا يمكنه القطع بان كل كوكب موصوف

بالشروق والغروب واما اذا قلنا لا شي من ج ب فله مفهوم حقيقي ومفهوم عرفي

اما الحقيقي فهو انه لا شي من احاد ما يقال له ج على الوجه الذي ذكرناه الا وسلب عنه ب

من غير بيان ان ذلك السلب دايم او غير دايم مشروطا او غير مشروط بل على ما يعم الاحوال كلها

وعلى هذا التقدير يصدق قولنا لا شي من الحيوان بمتنفس لانه لا حيوان الا ويسلب عنه

التنفس في وقت ما ومتى صدق ذلك السلب في وقت معين فقد صدق اصل السلب واما

الحرفي فهو انه لا شيء من احاد ج الا ويسلب عنه ب في جميع زمان ثبوت وصف
الموضوع وعلى هذا التفسير لا يصدق قولنا لا شيء من الحيوان بمتنفس فقولنا لا شيء من
كذا كذا انما يفهم منه في العرف هذا المعنى دون الاول فان اردنا لفظا يفيد
المعنى الاول في العرف قلنا لا شيء من ج الا ويسلب عنه ب او كل ج ينفى عنه ب او ليس
ب لكن هذه العبارات اشبه بالايجاب منها بالسلب وبالجملة لما عرفت الفرق فنحن
نسمي المفهوم الحقيقي بالسالبة المطلقة الحقيقية ونسمي المفهوم العرفي بالسالبة المطلقة
العرفية فهذا ما نقوله في المطلقات **اما الموجهات** فاعلم ان الجهة عبارة عن
بيان كيفية القضية وهي قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة فالبسيطة هي جهة الدوام واللادوام
والضرورة واللاضرورة والمركبة ما يتركب عنها اما انواع الجهات بحسب الدوام واللادوام
فاربعة أ التي بين فيها ان المحمول دائم بدوام الذات التي هي الموضوع بالحقيقة
الدائمة او كان وصف الموضوع دائما بدوام الذات اما لانه هي او لانه لازم لها كان
المحمول ايضا دائما بدوامه والا لان المحمول حاصلا معه وحاصلا بعده ب التي بين فيها
ان المحمول دائم الثبوت بدوام وصف الموضوع او دائم السلب بدوام ثبوته وهي
العرفية العامة ويندرج فيها اقسام ثلثة لان المحمول الذي يدوم بدوام وصف الموضوع
اما ان لا يدوم وصف الموضوع بدوام ذات الموضوع كقولنا منخسف الاخلاط محموم
او يدوم وهو اما ان يكون ازليا كقولنا الله عالم او لا يكون كقولنا كل جسم قابل للعرض

ج التي بين فيها ان المحمول لا يدوم بدوام ذات الموضوع وهي الوجودية اللادائمة ٤٢
ثم هنا وصف الموضوع ان دام بدوام الذات اما لانه هي او لانه لازم لها
فان المحمول لا يدوم بدوامه وان لم يدم بدوام الذات فلا التفات الى ان ذلك
المحمول هل يدوم بدوامه ام لا وعلى التقديرين فوقت ثبوته هو وقت ثبوت
وصف الموضوع او قبله او بعده وعلى التقديرات فهل له زمان معين او غير
معين وكل هذه الاقسام مندرجة تحت القضية المذكورة د التي بين فيها ان المحمول
يدوم بدوام وصف الموضوع ولا يدوم بدوام ذاته وهي العرفية الخاصة
وهي مركبة من قضيتين أ دوام المحمول بدوام وصف الموضوع ب لا دوامه بدوام
ذاته فهذه الاربعة انواع القضايا بحسب الدوام واللادوام **اما اعتبارها
بحسب الضرورية واللاضرورية** فقبل الخوض فيه لا بد من الفرق بين ما اذا
جعلت الضرورة محمولة او جزءا منه وبين ما اذا جعلت جهة للحمل فاذا قلنا بالامكان
كل ج ب فقد اثبت الباء للجيم وانما ذكرنا الامكان لنبين به كيفية ذلك الثبوت
فهذه القضية لا تصدق الا عند ثبوت المحمول للموضوع حتى لو لم يكن ذلك الاتصاف
حاصلا بالفعل لما صدقت لان القضية الموجبة لما زعمنا ثبوت محمولها لموضوعها
فهي لا تصدق الا عند تحقق ذلك الثبوت والامكان ليس نفس المحمول لان المعنى بالجهة

ويقال لها الوجودية العرفية ايضا

سان نعته ثبوت المحمول للموضوع وذلك مغاير لنفس المحمول وخارج عنه واذا
كان كذلك لم يبق الا ان يكون المحمول هو الباء نفسه والموجه لا تصدق الا عند حصول
المحمول فاذن قولنا بالامكان كل ج ب لا يصدق الا عند حصول الباء بالفعل للحكم
فاما اذا قلنا كل ج يمكن ان يكون ب فالمحمول على الجيم ليس الباء بل امكان الباء
وامكان الباء غير الباء بل هو حالة نسبية لا يعقل الا بالقياس الى الباء وانما وجب ذكر
الباء لا لانه محمول وجزء محمول بل لان الامكان حالة نسبية والامور النسبية لا يمكن
الاشارة اليها من حيث هي هي الا بذكر منسوباتها فلاجله وجب ذكر الباء ولما ثبت ان
المحمول هنا هو هذا الامكان وهذا الامكان يصح حصوله بدون الباء لا جرم تصدق
القضية سواء حصل الباء او لم يحصل فاذن القضية الممكنة التي لا يتوقف صدقها على
حصول المحمول للموضوع هي التي جعل الامكان جزء نفس المحمول وان التي جعل الامكان فيها
جهة للحمل داخلة تحت المطلقة العامة دخول الخاص في العام فاذا عرفت هذا الفرق
فنقول اذا جعلنا الضرورة جهة فهنا تعتبر على وجوه خمسة ا التي بين فيها ان المحمول
ضروري للموضوع ما دامت ذاته موجودة وهو الضروري المطلق فانه سلبه الا ان
ازليه لان اتصافها بالمحمول كذلك كقولنا الله عالم والافلاك ب التي بين فيها ان المحمول ضروري
للموضوع ما دام وصف الموضوع حاصلا وهو الضروري بحسب وصف الموضوع ويندرج

٦٣ فيها الضرورة المطلقة بقسميها مع ثالث وهو المحمول الذي يجوز زواله مع
بقاء ذات الموضوع وان استحال زواله عند وصف الموضوع سواء دام
بدوام ذات الموضوع او لم يدم لان كلامنا الان في الضرورة لا في الدوام وكل
ضروري مطلق دائم ولا ينعكس فيكون الضروري اخص من الدائم فيكون اللاضروري
اعم من اللادائم فظهر منه ان الضرورة بحسب وصف الموضوع كالجنس للضروري
المطلق ج التي بين فيها ان المحمول ضروري للموضوع ما دام وصف الموضوع حاصلا
وغير ضروري له ما دامت ذاته موجودة وهو الضروري بحسب الوصف لا بحسب الذات
ضرورة
وهي المشروطة الخاصة وهي مركبة من قيد الضرورة عند ثبوت وصف الموضوع ولا
بحسب ذاته وهو مباين للضروري المطلق بقسميه د التي بين فيها ان المحمول ضروري في وقت
معين من اوقات وجود الموضوع كقولنا القمر منكسف وهي المسماة بالوقتية ه التي
بين فيها ذلك لكن في وقت غير معين كقولنا الانسان متنفس وهي المنتشرة **واما الامكان**
ان جعلته جهة للحمل فهي القضية التي حكم فيها بثبوت محمولها لموضوعها اثباتا بوصف الامكان
وهذه القضية بالحقيقة هي المطلقة العامة مع اعتبار قيد واحد وهو خروج الضروري
عنه واما باقي الاقسام فلا حاجة لنا فيها وتسمى بالوجودية اللاضرورية واما ان جعلته نفس
المحمول فهي القضية الممكنة في الحقيقة ولكن لا نحقق ان ثبوت الامكان للممكن واجب فان

تبينت هذه الجهة كانت القضية ضرورية وإلا كانت مطلقة عامة لأنك ذكرت
فيها المحمول وما بينت كيفية الحمل إلا أنها في العرف هي المشهورة بالقضية الممكنة
وأما أن الإمكان قد يكون عاما وقد يكون خاصا وأخص وقد مر ذكره فالقضايا
التي تحصلت لنا من البحث هي هذه فا المطلقة العامة ب الدائمة ج المطلقة العرفية
د الوجودية اللادائمة ه العرفية اللادائمة و الضرورية المطلقة ز
الضرورية المشروطة بوصف الموضوع ح الضرورية بحسب الوصف لا بحسب الذات
ط الوقتية ى المنتشرة يا الوجودية اللاضرورية يب الممكنة العامة يج
الممكنة الخاصة يد الممكنة بالإمكان الأخص يه الممكنة الاستقبالية واعلم أنك
متى عرفت شرائط الموضوع وعرفت أقسام الجهات أمكنك تركيب القضايا كيف
ما شئت وقد بقي أمور لا بد من البحث عنها فا الجهة تارة يكون جهة للسور وتارة
جهة للحمل فإذا قلت يمكن أن يكون كل إنسان كاتبا فإن عنيت به أن كون الكل كاتبين
أمر ممكن فقد صرفت الجهة إلى السور وإن عنيت به أن اتصاف كل واحد من الناس
بالكتابة أمر ممكن فقد صرفت الجهة إلى الحمل والفرق بين الأمرين ظاهر فإنه ليس الحكم
على كل واحد هو بعينه الحكم على الكل لأنه يصح العلم بأحدهما مع الذهول عن الآخر ولأن
الكل مغاير لكل واحد فيكون الحكم على أحدهما غير الحكم على الآخر ب الظاهر من كلام الشيخ

٤٤ أن الدائم في الكتابة لا يكون إلا ضروريا وأما في الجزئيات فقد يكون وقد لا يكون
وعندي أنه إن كان المراد أن العقل لا يمكن من أن يحكم دائما إلا في الضروريات فالأمر
كذلك لكنه ينافي كلية القضية وإن كان المراد أنه في نفس الأمر لا يمكن أن يكون دائما إلا إذا كان
ضروريا فليس كذلك لأن أفراد الطبيعة الواحدة حكمها واحد وإذا جاز على كل واحد منها
الدوام من غير الضرورة جاز أيضا في الكل ج القضية الموجهة إنما يناقضها ما فيه
لفظة السلب فيها على لفظ الجهة فنقيض قولنا يجب أن يكون ليس يجب أن يكون وكذا
سائر الجهات فأما إذا أخرت حرف السلب عن الجهة جاز اجتماعهما على الكذب كقولنا
يجب أن يكون ويجب أن لا يكون وعلى الصدق كقولنا يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون وهذه
الدقيقة لا بد من المحافظة عليها في الأمور المعتبرة في وحدة القضية وتعددها القضية هي التي
تقتضي نسبة معلوم إلى معلوم آخر ومعلوم أو نسبة الشيء إلى شيء مغاير له لنسبته إلى شيء
آخر فالقضية لا يكون واحدة إلا إذا كان معنى الموضوع ومعنى المحمول واحدا فإن تعدد
أو أحدهما تعددت القضية لكن هنا دقيقة وهي أنا إذا قلنا الإنسان والفرس جسم
فقد يكون المراد أن المجموع الحاصل من الإنسان والفرس جسم وعلى هذا التقدير لا يكون
الإنسان وحده موضوعا ولا الفرس بل كل واحد منهما جزء والموضوع مجموعهما
وقد يكون المراد أن كل واحد منهما جسم فعلى التقدير الأول يكون القضية واحدة وعلى

السفد بر الثاني يكون قضايا وكذى القول في جانب المحمول فانا اذا قلنا هذا حلو
حامض فان جعلنا المحمول الامر المتركب من الحلو والحامض كانت القضية واحدة والا
كانت متعددة واذا عرفت ذلك فنقول الموضوع والمحمول اما ان يكون كل واحد منهما
واحدا في اللفظ والمعنى او كثيرا في اللفظ والمعنى او واحدا في اللفظ كثيرا في المعنى
او بالعكس ويختلف الحكم فيه فالاول لا شك في كونه قضية واحدة والثاني لا شك في كونه
قضايا لانه يتوزع الالفاظ على المعاني فيكون لكل لفظ مفرد معنى مفرد والثالث
فاما ان يكون الموضوع والمحمول مجموع تلك المعاني فحينئذ يكون القضية واحدة
والا كانت متعددة والرابع فكما اذا عبرت عن معنى الموضوع ومعنى المحمول بحديهما
وهذا القسم انما كانت القضية واحدة فيه بحسب المطابقة لكنها متعددة بحسب التضمن كما في
جانب المحمول من الاجزاء لان الشيء متى كان موصوفا بصفة مركبة فهو لا محالة موصوف
بكل واحد من بسائطها وليست متعددة تضمنا لما في جانب الموضوع لانه ليس كل ما
يتصف به مركب كان كل واحد من اجزائه موصوفا به واما الخامس فيملك اعتبار حاله
عندالاستعانة بما مر **اما احكام القضايا الحملية فهي ثلثة قال في التناقض**
وفيه ابحاث قال حده اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته ان يكون احديهما
صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف كالجنس العالي لان ذلك قد يكون بالايجاب والسلب وقد

لا يكون بل لاختلافهما في موضوعيهما او محموليهما ثم القضايا المختلفة بالايجاب ٤٥
والسلب قد لا يكون متنافية كقولنا هذا متحرك هذا ليس بساكن وقد يكون المتنافية وقد يكون
تنافيهما لا لذاتها كقولنا هذا انسان هذا ليس بحيوان فان المنافاة حاصلة بينهما
لكن لا لذاتيهما بل لان الانسان يجب ان يكون حيوانا فالمنافاة حاصلة بين كونه حيوانا
وبين كونه ليس بحيوان هذا شرح هذا التعريف **قال** قد عرفت ان القضايا لا تخلوا
عن الوجوب والامكان والامتناع والصدق في الوجوب انما يكون في الثبوت وفي
الامتناع في العدم والكذب بالعكس واما في الممكن فالصادق والكاذب متعينان في
الماضي والحاضر وقوعا لا وجوبا وفي المستقبل فالمشهور انه لا يتعين فيه الصدق
والكذب لانا اذا قلنا زيد يمشي غدا فانما يكون احدهما متعينا لو كان صدقه او
وقوعه واجبا وامتنع وقوع نقيضه ولو كان كذلك لكان كل واحد مجبورا على فعله غير متمكن
من تركه لكن الجبر باطل فما ادى اليه مثله **واعلم** ان ذلك من تفاريع مسئلة القضاء والقدر
وسنذكر الدلالة في الحكمة ان شاء الله تعالى على استناد الافعال باسرها في سلسلة الحاجة
الى واجب الوجود واذا كان كذلك كان احد طرفي النقيض متعينا في نفس الامر **نعم** ان
كان المراد ان ذلك التعين ليس لذات الممكن او انا لا نعرف الطرف المتعين فهو حق **قال**
قد عرفت ان القضية اما مخصوصة او مهملة او محصورة فان كانت مخصوصة فالمشهور

ان التناقض لا يتحقق الا مع ثمانية شروط وحدة الموضوع والمحمول والاضافة والقوة
والفعل والجزء والكل والشرط والزمان والمكان وعندي ان وحدة الموضوع
والمحمول لا بد منهما والا لم يتوارد السلب والايجاب على مورد واحد فاما وحدة الاضافة
فهي داخلة في وحدة المحمول لانا اذا قلنا زيد ابو عمرو زيد ليس ابا خالد فالمحمول في الاول
ابوة عمرو وفي الثاني ابوة خالد وواحد منهما غير الاخرى فلم يكن المحمول واحدا في الموضعين
واذا قلنا الخمر مسكرة وعنينا المسكر بالفعل والخمر ليس بمسكر وعنينا به كونه بحيث
يقتضي الاسكار عند شرط مخصوص كان احد المحمولين غير الاخر وكذا وحدة المكان فانك
اذا قلت زيد جالس اي على الارض زيد ليس بجالس اي على السماء فالجلوس المحمول بالايجاب
في القضية الاولى غير المحمول بالسلب في الاخرى واما وحدة الجزء والكل فهي عائدة الى وحدة
الموضوع لانا اذا قلنا الزنجي اسود اي جلده اسود واذا قلت الزنجي ليس باسود اي كل
اجزائه ليس كذلك فالموضوع في القضية الاولى بعض الاجزاء وفي الثانية كلها وكذا وحدة
الشرط فانك اذا قلت الابيض مفرق للبصر اي ما دام ابيض والابيض ليس بمفرق للبصر
اي قبل كونه ابيض فالموضوع في القضية الاولى الجسم الموصوف بالبياض وفي الثانية الجسم
الخالي عنه فاحد الموضوعين غير الاخر نعم وحدة الزمان مغايرة لوحدة الموضوع ووحدة
المحمول ولا بد منه واما المهملة فقد عرفت انها في قوة الجزئية وستعرف ان الجزئيتين لا تتناقضان

٤٦

واما المحصورتان فانه يعتبر في تحقق التناقض فيهما مع الشروط الثمانية شرط تاسع
وهو الاختلاف بالكمية فان الكليتين الدائمتين يستحيل اجتماعهما على الصدق في
شيء من المواضع ولكنهما قد يجتمعان على الكذب في مادة الامكان واما الجزئيتان
فانه يستحيل اجتماعهما على الكذب والا لزم صدق الكليتين ولكنهما قد يجتمعان
على الصدق في مادة الامكان اما اذا كانت احديهما كلية والاخرى جزئية
فانه يستحيل اجتماعهما على الصدق والكذب معا في شيء من المواد واذا اعتبرتهما
فنقول الكليتان تسميان المتضادتين تشبيها لهما بالضدين من حيث يمتنع اجتماعهما
ويصح ارتفاعهما والجزئيتان الداخلتين تحت التضاد والكلية والجزئية بالمتناقضين
واعلم انا اشترطنا انه لا بد في تحقق التناقض من وحدة الزمان فعلمنا ان نحفظها
صريحا وجب علينا ان نتكلم في نقيض كل واحد من القضايا المذكورة على سبيل التفصيل
المطلقة العامة لا يناقضها شيء من نوعها لانها محتملة للادوام فبتقدير
ان يكون المادة كذلك لم يتحقق المنافاة بين الايجاب والسلب لاحتمال ان يكون زمان احدهما غير
زمان الاخر بل لا بد من اعتبار الدوام في نقيضها لان السلب الدائم يناقض الايجاب دائما
او لم يدم وبالعكس ثم الدوام قد يكون ضروريا وقد لا يكون ولا يجوز ان يعتبر احد هذين
القيدين ليصح اجتماع المطلقة مع كل واحد من هذين القسمين على الكذب عند ما يكون

الصادق القسم الآخر فثبت وجوب اعتبار قيد الدوام في بعض هذه المطلقة
لا على معنى ان هذه الدائمة نقيض البعض بل على معنى انه لا يمكن الاثبات الى البعض الا به
ب المطلقة العرفية اذا قلنا كل ج ب وعنينا ثبوت الباء للجيم في جميع زمان
وجود ج فقد اعتبرنا قيدين احدهما اصل ثبوت المحمول للموضوع وذلك يناقضها
السالبة الدائمة وثانيهما اثبات دوام ذلك المحمول عند دوام وصف الموضوع او دوام ذلك
ينافيه لا دوامه له فاذن بعض هذه القضية لا يتحقق الا بان لا يوجد المحمول البتة
في شيء من زمان وجود وصف الموضوع او ان وجد لكن لا يدوم بدوامه ج الوجودية
اللاضرورية لما كان معناها انما يتحقق من امرين احدهما اصل الثبوت وينافيه
السلب الدائم والآخر ان لا يكون ضروريا وينافيه كونه ضروريا فاذن بعض قولنا
بالوجود كل آ ب بهذا المعنى انما يصدق اذا صدق ان بعض آ دائما ليس ب او بعضه
بالضرورة ب فاما اذا كان بعضه ب دائما لا بالضرورة فهو غير خارج عنه حتى
يجعل داخلا في بعضه د الوجودية اللادائمة لما كان معناها الاثبات بشرط
اللادوام كان كذبها اما بكذب اصل الثبوت وهو الدوام في السلب على ما قررناه في
المطلقة العامة او بما كذب اللادوام وهو الدوام في الايجاب ايضا فبعض قولنا بالوجود
كل آ ب بهذا المعنى انما يصدق اذا صدق انه دائما بعض آ ب وهنا

او دائما ليس بعض آ ب

الدوام معتبر في الجزء الموافق والمخالف معا لان الدائم في السلب والايجاب ٤٧
سواء كان ضروريا او لم يكن يكون خارجا عنه ه الوجودية اللادائمة العرفية لما
كان معناها انما يتحقق عند اجتماع امور ثلثة اولها اصل الاثبات وثانيها اللادوام
في كل زمان وجود الموضوع وثالثها الدوام في كل زمان ثبوت وصف الموضوع
كان كذبها اما بما كذب اصل الاثبات وهو الدوام في السلب او بما كذب اللادوام
وهو الدوام بالايجاب او بما كذب الدوام بدوام وصف الموضوع فبعض قولنا
كل آ ب بهذا المعنى لا يصدق الا اذا صدق سلب المحمول عن بعض الموضوع دائما
او ايجابه له دائما او سلبه عنه في بعض اوقات وصف الموضوع و الضرورية المطلقة
قد عرفت ان المحمول اما ضروري الثبوت للموضوع او ضروري العدم له او لا ضروري
الثبوت ولا ضروري العدم له فاذا رفعت احدى الضرورتين بقيت الاخرى مع الامكان
الخاص والقدر المشترك بينهما الامكان العام فلا جرم نقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة
ز الضرورية المشروطة اذا قلنا بالضرورة كل آ ب ما دام آ فقد اعتبرنا في حقها
قيودا ثلثة احدها اصل الاثبات وثانيها قيد الضرورة وثالثها حصول هذه الضرورة
في جميع اوقات وصف الموضوع فلا جرم كان رفعها برفع احد هذه القيود وذلك اما بان لا
يثبت ذلك المحمول عند حصول وصف الموضوع البتة او ان ثبت لكن في بعض اوقاته دون

البعض او ان ثبت في كل الاوقات لكن لا دوام خالٍ عن الضرورة ح المشروطة
الخاصة معناها انما تحقق عند اصل الاثبات وجوب الحمول عند حصول وصف
الموضوع وامتناع حصول الضرورة دائما ولا جوهره زعمها بي فع احيه عنه
الثبوت دائما للدوام سلب ذلك المحمول عن ذلك الموضوع او الجواز عدمه عند حصول
وصف الموضوع او لجواز حصوله عند عدم ذلك الوصف ط الضرورة الوقتية
لما نعين الوقت فنقيضها بدفع الضرورة في ذلك الوقت ى الضرورة المنتشرة
نقيضها بدفع الضرورة عن كل الاوقات يا الدائمة نقيضها اللادائم المحتمل للمخالف
الدائم والموافق اللادائم يب الممكنة العامة كما عرفت ان الممكنة العامة لازمة لنقيض
الضروري فاعرف ان الضرورية لازمة لنقيض الممكنة العامة لان النسبة فيما يحصل
الجانبين ولان الممكنة العامة مشتملة على الممكنة الخاصة واحدى الضرورتين فلا يخرج عنها
الا الضرورة الواحدة يج الممكنة الخاصة اذا دفعتها نفيت الضرورتان وكان رفعها
مشتملا عليهما فنقول لنقيض الامكان الخاص يلزمه اما ضرورة الايجاب او ضرورة السلب
في العكس المستوي حده بانه تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء
السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله وهذا التعريف انما يتناول الحمليات
فاما عكس الشرطيات فخارج عنه واذا اردنا ان يندرج فيه عكس الشرطيات قلنا انه

٤٨ تصيير المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع بقاء السلب والايجاب
بحاله والصدق والكذب بحاله ولنتكلم الآن في عكوس القضايا المذكورة المطلقة
العامة فالسالبة الكلية منها تنعكس عند القدماء كنفسها وهو باطل لان الموضوع
الذي له خاصة مفارقة او عرض عام قد نفارقه في بعض الاوقات يمكن سلبهما
عنه بعد التعين ولا يمكن سلبه عنهما فيصح ان يقال لا شيء من الناس بضاحك او بمتنفس
ولا يصح عكسه بل كل ضاحك انسان بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة
واحتجوا بانه اذا صدق لا شيء من ج ب فلا شيء من ب ج والا فليفرض شيء احد
هو ب و ج فيكون ذلك الجيم ب وقد كان لا شيء من ج ب هذا خلف وجوابه
هذا البين بخلف لان قولنا لا شيء من ج ب لا يناقضه لا شيء
من ج ب بهذا الاطلاق ما الموجبة الكلية فانها تنعكس موجبة جزئية كنفسها
اما انها تنعكس جزئية فلوجهين ا الافتراض اذا كان كل ج ب فلا بد وان
يوجد ج ما موصوفا بالباء فيكون ذلك الباء ج فبعض ب ج الثاني اذا كان كل
ج ب فبعض ب ج والا فلا شيء من ب ج دائما فيعكس لا شيء من ج ب دائما على
ما سنعرفه في عكس السالبة الدائمة وقد كان كل ج ب بالاطلاق هذا خلف
ولقائل ان يقول المختار عند الشيخ ان عكس الموجبة الضرورية لا يجب ان

الخلف

يكون مطلقة عامة لكن يجب ان يكون ممكنة عامة والممكن العام لا يجب ان يكون موجودا
فاذن اذا صدق بالضرورة كل ج ب لا يلزم ان يصدق بالاطلاق العام بعض ب ج
بل يجوز ان لا يكون شيء من الباء ج واذا لم يجب في القضية الضرورية ان يكون كذلك
لم يجب في المطلقة العامة ان يكون كذلك ايضا لان اقوى درجات المطلقة العامة ان يكون
ضرورية ولان المطلق العام يحتمل ان يكون ضروريا وبتقدير كونه ضروريا لا يجب ان
يكون عكسه مطلقا عاما فالقول بان عكس المطلق العام يجب ان يكون مطلقا عاما
خطأ واما ان الموجبة الكلية لا يجب انعكاسها كلية فلان المحمول يحتمل ان يكون اعم
من الموضوع فلا يلزم من صدق قولنا كل احاد الخاص لا ينفك عن العام صدق ان كل
احاد العام لا ينفك عن الخاص والا لبطل العموم واما الموجبة الجزئية فحالها كحال
الموجبة الكلية واما السالبة الجزئية فلا تنعكس للعلة المذكورة في ان الموجبة الكلية لا تنعكس
كلية **المطلقة العرفية** فالسالبة الكلية منها تنعكس بالاتفاق سالبة كلية لانه اذا
صدق لا شيء من ج ب ما دام ج صدق لا شيء من ب ج ما دام ب والا لصدق نقيضه
وهو بعض ب ج ثم نستعمله مع الحجة باحد وجهين فنقول بعض ب ج دائما واخرا صوت
ود فلذلك الحكم ب وقد كان لا شيء من ج ب هذا خلف الثاني اذا بعض ب ج وكان
لا شيء من ج ب ينتج من رابع الاول بعض ب ليس ب هذا خلف اذا كان بعض ب

بعض ج ب لما بينا ان الموجبة الجزئية المطلقة العامة تنعكس نفسها بالثاني ٤٩
على هذه السالبة حتى يلزم الدور بل بالافتراض فيلزم ان يكون بعض ج ب وكذا كان
لا شيء من ج ب ما دام ج هذا خلف **ولقائل ان يقول** هذا الوجه الثالث خاصة
موقوف بان الافتراض انما كان حاصلا لانه كان بناء على الموجبة الجزئية المبينة بالافتراض
نطول بلا طائل **واعلم** ان الكلام في هذه المسألة غير خال عن شوائب الشبهة من
وجوه ثلثة فانا توافقنا جميعا على ان عكس الممكنة الخاصة ممكنة عامة لاحتمال انعكاس
الممكنة الخاصة في بعض المواد ضرورية وتوافقنا ايضا جميعا على ان فرض
الممكن موجودا لا يلزم منه محال واذا ثبت ذلك فنقول ان قولنا كل انسان ممكن بالامكان
الخاص ان يكون كاتبا قضية صادقة وكل ما يمكن بالامكان الخاص ان يكون فيمكن ايضا ان لا
يكون فاذن كل انسان ممكن بالامكان الخاص ان لا يكون كاتبا وكل ما يمكن في وقت يمكن ايضا
في كل وقت والا لزم الانتقال من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو محال
فاذن كل انسان فانه يمكن دائما ان لا يكون كاتبا وقد قلنا ان كل ممكن فانه لا يلزم من فرض
وقوعه محال فلنفرض صدق قولنا دائما لا شيء من الناس بكاتب فهذه سالبة دائمة
غير ممتنعة مع ان عكسها وهو قولنا دائما لا شيء من الكاتب بانسان كاذب فعلمنا
ان هذه السالبة لا تنعكس ب وهو الوجه الثاني ان قولنا كل ج ب لا نعني به ان كل

داخل في الوجود هل له ب بل نعني به ان الجيم حقيقة لا توجد فرد من افرادها
الا وصفة الباء حاصلة له وقولنا لا شيء من ج ب معناه ان الجيم حقيقة لا يوجد
فرد من افرادها الا والباء غير حاصل له ومن المحتمل ان يكون سلب الشيء عن الشيء
دائما ممكنا او لا يكون سلب الاخر عن الاول دائما ممكنا فاذن لم يجب صحة هذا العكس
ج المذهب الحق وهو الذي اختاره الشيخ في الاشارات وارتضاه المتأخرون
ان عكس الموجبة الضرورية لا يجب ان يكون مطلقة عامة مثل الواجب ان يكون ممكنة
عامة ولو ثبت ان عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة لما استمر هذا المذهب لان
له ان نقول اذا صدق بالضرورية كل ج ب صدق بالاطلاق العام بعض ب ج
والا فدائما لا شيء من ب ج ونعكس الى دائما لا شيء من ج ب وقد كان بالضرورة
كل ج ب هذا خلف واما الموجبة الكلية المطلقة بحسب الاطلاق العام فعندهم تنعكس
موجبة جزئية للدليل المذكور في المطلقة العامة لكن لا يجب ان ينعكس نفسها لاحتمال
ان يكون ثبوت المحمول للموضوع ضروريا وثبوت الموضوع للمحمول لا يكون ضروريا
كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مع ان كل انسان كاتب بالامكان بل يجب ان
يكون مطلقا عاما وهذا مما مر فيه ك الوجودية اللاضرورية السالبة الكلية
منها قابلة لان نقول انها تنعكس كنفسها لانه اذا امكن سلب احدهما عن الاخر لا بالوجوب

كان سلب الاخر عن الاول لا بالوجوب اذ لو كان ذلك بالوجوب لكان السلب ٥٠ ابتغا ح
الاول بالوجوب لان السالبة الضرورية تنعكس مثل نفسها وقد كان لا بالوجوب هذا
خلف وللخصم ان يقول هذا بناء على انها في نفسها تنعكس وفيه ما مر واما الو
فالكلام فيها وفي عكسها على القانون الذي مر الوجودية اللادائمة العرفية
قيل انها تنعكس كنفسها وهو خطاء لانه يصدق لا شيء من الكاتب بساكن لا دائما
بل ما دام كاتبا ولا يصدق لا شيء من الساكن بكاتب لا دائما بل ما دام ساكنا لان بعض
ما هو ساكن يسلب عنه الكاتب ما دام موجودا وهو الارض ثم تحقيقه انه لا امتناع
في وجود صفتين متنافيتين لا يثبت فيهما الثالث ثم ان احدى الصفتين تكون لازمة لشيء من
الموضوعات بحيث لا يقبل زوالها او تكون الاخرى في الصفة الثانية تكون لازمة لبعض احاد
موضوعها دون البعض فيصدق حينئذ على كل ما يتصف بالصفة الاولى سلب الصفة الثانية
عنه لا دائما بل وقت حصولها ولا يصدق على كل ما يتصف بالصفة الثانية ان يسلب عنه
الصفة الاولى لا دائما بل في بعضها دائما وفي بعضها لا دائما والعذر المشترك هو دوام
السلب بدوام الصفة واحتج من زعم ان عكسها كنفسها بان عكسها لو كان دائما لكان
عكس عكسها وهو الاصل دائما لان عكس الدائم دائم وانه لا دائم هذا خلف لكن الكلام
في ان السالبة الدائمة هل تنعكس كنفسها ما مر فان قيل لما ذا جعلتم عكس هذه القضية

اسماه

مطلقة منعكسة لا مطلقة عامة قلنا لانه لو لم يدم وصف الموضوع في جميع مدة ثبوت
المحمول له لان قد يثبت وصف الموضوع في بعض زمان المحمول ففي ذلك الوقت قد اجتمع الوصفان
فيصدق نقيض ما ذكرنا من دوام انتفاء المحمول في جميع زمان ثبوت وصف الموضوع
الضرورية المطلقة فالسالبة الكلية تنعكس كنفسها فاذا صدق بالضرورة لا شيء من
ج ب فبالضرورة لا شيء من ب ج والا فبعض ب ج بالامكان العام وهو نقيض
ب ج وكل ما كان بالامكان فانه لا يلزم من فرض وجوده محال فليفرض موجودا
بعض ب ج ثم يلزم الخلف بالوجوه الثلثة المذكورة في السالبة المطلقة العرفية وذلك
الخلف لم يلزم من فرض الممكن موجودا على ما مر فهو اذن انما لزم من قولنا بالامكان
العام بعض ب ج فنقيضه حق وهو لا شيء من ب ج بالضرورة واقول المعنى من قولنا بالضرورة
لا شيء من ج ب ان الجيم والباء يستحيل اجتماعهما لذاتيهما ومتى عرف ذلك عرف
بالضرورة انه كما يستحيل ان يوجد هذا مع ذاك استحال ان يوجد ذاك مع هذا وهذا
احلى من الدلائل التي ذكروها والموجبة الكلية الضرورية تنعكس موجبة جزئية وللمتقدمين
حينية خلافا ما ضرورية كنفسها وهو باطل لانه يصدق بالضرورة كل كاتب انسان ولا يصدق بالإمكان
بالضرورة بعض الناس كاتب بل كلهم كذلك اعتذر عنه المتقدمون بوجهين اما اولا فلا نسلم انه
صدق بالضرورة كل كاتب انسان لان كونه انسانا ليس بنفس كونه كاتبا ولا جزءا منه ب

اذ وان سلمناه لكن لا نسلم كذب قولنا بالضرورة بعض الناس كاتب لان كل انسان كاتب ٥١
بالضرورة مادام كاتبا والاولى ان يجاب عن الاول بانك ان عنيت بقولك الكاتب من حيث
هو كاتب لا يجب ان يكون انسانا ان المفهوم من الكاتب غير المفهوم من الانسان فذلك
حق لكنه لا يقدح في كون القضية ضرورية لان موضوع القضية ومحمولها ابدا متغايران
وان عنيت به ان المفهوم من الكاتب لا ينفك لذاته ان يكون مقارنا للانسانية فكذبه
معلوم وعن الثاني انا اذا قلنا للقضية انها ضرورية لا نعني بها الضرورة المشروطة
بالوجود والا لكان كل شيء ضروريا بل الضرورة التي يترتب عليها الوجود ومعلوم
انها غير حاصلة هنا ثم اختلف قول الشيخ فتارة جعله مطلقا عاما وتارة ممكنا عاما
وهو الذي اختاره صاحب الكتاب والذين جعلوه مطلقا قالوا اذا صدق بالضرورة
كل ج ب صدق بالاطلاق بعض ب ج والا فلا شيء من ب ج دائما فينعكس لا شيء من
ج ب دائما وقد كان بالضرورة كل ج ب هذا خلف وقد عرفت انك عالم العرفية
بان السالبة العرفية لا تنعكس لم يخلص من هذه الدلالة واما الذين جعلوه ممكنا عاما
احتجوا عليه بان عكس الضروري قد يكون ضروريا كقولنا بالضرورة كل انسان ناطق
وبالضرورة بعض الناطق انسان وقد يكون ممكنا خاصا كقولنا بالضرورة كل ضاحك انسان
وبالامكان بعض الانسان ضاحك والقدر المشترك بين الضروري والممكن الخاص ليس هو

اي الضرورة [illegible]

اي الضرورة [illegible]

للمطلقة العامة بل الممكنة العامة فعكس الموجبة الضرورية موجبة ممكنة عامة ن
الضرورية المشروطة بشرط وصف الموضوع فالسالبة الكلية منها
تنعكس كنفسها والا لصدق نقيضها وهو اما الايجاب او في بعض الاوقات وعلى
التقديرين يجتمع وصف الموضوع والمحمول في وقت واحد فلا يكون المحمول ضروري السلب
في جميع زمان وصف الموضوع وقد فرضناه كذلك هذا خلف والموجبة الكلية منها تنعكس
ممكنة عامة بالبيان الذي مر في الضرورية المشروطة بشرط اللادوام اما السالبة
الكلية فانها تنعكس سالبة مطلقة عرفية بالبيان الذي مر في الوجودي اللادائم واما
الموجبة الكلية فموجبة ممكنة عامة في الضرورية الوقتية والمنتشرة سوالبهما لا
تنعكس والموجبة ممكنة عامة في الممكنة اما السالبة فسواء كانت عامة او خاصة الحق
فانها لا تنعكس فان الخاصة المطلقة المفارقة يجوز سلبها عن الشيء ولا يجوز سلب الشيء
عنها لا يقال الممكنة الخاصة سلبها يلزم ايجابها وايجابها ينعكس فيكون سلبها كذلك
لانا نقول الممكنة الخاصة الموجبة تنعكس ممكنة عامة موجبة والموجب لا يكون عكسا للسالب
والممكنة العامة لا تنعكس موجبها الى السالبة اما الموجبة عامة كانت او خاصة فتنعكس
عامية لان عكسها في بعض المواد ضروري وفي البعض ممكن خاص فالواجب القدر المشترك
وهو الممكن العام وذلك لانه متى والا لصدق بالضرورة لا شيء من المحمول بموضوع فيكون
لا شيء من الموضوع بمحمول هذا خلف ن

اللادائم صح

لان المسلوب للشيء يلزم سلبه لذلك الشيء

واعلم ان الذي استقر عليه رائي في العكس ما اقوله الآن اما السوالب
الكلية فنقول السالبة الوقتية والمنتشرة كل واحد منهما داخلتان تحت الوجودية
اللادائمة الداخلة تحت الوجودية اللاضرورية وهي داخلة تحت الممكنة الخاصة
وهي داخلة تحت المطلقة العامة وهي داخلة تحت الممكنة العامة ومتى ثبت في
الاخص انه لا يقبل العكس ثبت ذلك ايضا لا محالة في الاعم لكن الوقتية والمنتشرة لا
تنعكسان فانه يصح ان يقال لا شيء من الناس بمتنفس ولا يصح ان يقال لا شيء من المتنفس
بانسان لان بعض المتنفس انسان بالضرورة فاذن هذه السوالب السبعة لا تنعكس شيء
منها اما السوالب الستة الباقية فالضرورية تنعكس سالبة ضرورية لما انه قد تقرر في
اوائل العقول ان احد الشيئين اذا استحال لحوقه له مع الآخر استحال حصول الآخر
معه واما المشروطة العامة فتنعكس كنفسها لانه لا معنى لها الا انه حكم فيها باستحالة
اجتماع الوصفين فيكون البيان فيه بعينه ما في الضرورية المطلقة واما المشروطة
الخاصة فهي تنعكس مشروطة عامة لما تقرر في انعكاس العرفية الخاصة عرفية
عامة واما السالبة العامة فاما ان يؤخذ موضوعها بحسب الحقيقة او بحسب الوجود
الخارجي فان كان الاول لم تنعكس للوجوه التي قدمناها والخلف والافتراض اللذان
ذكرناهما فيما بينا ان اذا اخذنا موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي

وذلك غير ما نحن فيه وان كان الثاني العكس فيثبت نفسه بالافتراض والخلف المذكورين
واذا عرفت الكلام في الدائمة فقس عليها الكلام في عكس الباقيتين العرفيتين واما
الموجبات فنقول ان موضوع القضية اما ان يكون ماخوذا بحسب الحقيقة او
بحسب الوجود الخارجي فان كان الاول كان عكس الموجبة الضرورية ممكنة عامة لما
الذي تقدم واذا كان كذلك كان عكس المشروطة العامة والعرفية العامة والدائمة
والمطلقة العامة والممكنة العامة ممكنة عامة لما ثبت ان عكس الاعم لا يجوز ان يكون
اخص من عكس الاخص واذا ثبت ذلك في الضرورية المطلقة فان يكون عكس
الوجوديتين والممكنة الخاصة واشباههما ممكنة عامة كان اولى والثاني منه ظاهر جدا
تمام متى واما ان كان موضوع القضية ماخوذا بحسب الوجود الخارجي كان عكس الموجبة
الضرورية مطلقة عامة والا لصدق السلب الدائم بحسب ينعكس الى دائما لان الموضوع
ماخوذ بحسب الوجود الخارجي وقد عرفت ان العكس في هذه الصورة واجب وكذا
القول في جميع القضايا التي تعتبر فيها حصول محمولاتها لموضوعاتها بالفعل كالوجوديتين
والوقتيتين اما الممكنة الخاصة والاخص والاستقبالية فسواء اخذت موضوعه بحسب
الحقيقة او بحسب الوجود الخارجي فان عكسه ممكن عامي هذا الذي تلخص عندي في
مباحث العكس في عكس النقيض والنتيجة هو ان يؤخذ ما يناقض المحمول
فيجعل موضوعا وما يناقض الموضوع فيجعل محمولا وهذا الاسم لا يتناول الرنطيا

فاذا اوردناه بحث بينا وهاهنا انه جعل مقابل المحكوم عليه بالسلب والايجاب محكوما
به ومقابل المحكوم به بالسلب والايجاب محكوما عليه ه واعلم انا اشترطنا في العكس
المستوي ان يكون مساويا للاصل في الكيفية وهو غير معتبر هاهنا والمشهور ان قولنا كل
ج ب يلزمه كل ما ليس ب ليس ج وهو غير صحيح لان قولنا بالاطلاق العام كل انسان
ضاحك بالفعل يلزمه بالاطلاق العام كل ما ليس بضاحك بالفعل ليس بانسان واحتج
عليه بانه لما صدق كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس ج والا لصدق نقيضه وهو
ليس بعض ما ليس ب ليس ج اي بعض ما ليس ب ج فيعكس بعض ج ليس ب وقلنا كل
ج ب هذا خلف وجوابه ان هذا ليس بخلف لان المطلقتين لا يتناقضان ولعل
الشيخ انما تساهل في هذا الباب وفي هذه الحجة لعلمه بان كل من عرف كلامه في
العكس المستوي عرف الحق هاهنا والحق انه متى صدق كل ج ب صدق ان كل ما كان دائما
ليس ب فهو دائما ليس ج اما اعتبار الدوام في جانب الموضوع فلانا اذا قلنا كل ج ب
فقد اوجبنا ان يكون الجيم موصوفا بالباء ولو في وقت واحد والذي لا يكون ب البتة
ولا في وقت من الاوقات يجب ان لا يكون ج دائما واما قلنا انه يجب ان يكون دائما ليس ج
لانه لو كان سلب ج عما كان دائما ليس ب غير دائم لصح في بعض ما يدوم سلب ب عنه
ان يكون ج ولو في وقت واحد فيكون ذلك الجيم مسلوبا عنه ب دائما وقد قلنا كل ج ب

موضوعًا بالبتة ولو في وقت واحد هذا خلف واعلم ان قولنا كل ج ب يدل
على ثبوت المحمول لكل ما ثبت له الموضوع فيكون ذلك في قوة شرطية متصلة وذلك
يقتضي استثناء الملزوم عند انتفاء اللازم ومتى احطت بالشرائط في انتاج القياس
ازددت علمًا بذلك واما المطلقة العرفية فهي تعكس كنفسها فاذا قلنا كل ج ب ما دام ج
كان عكس نقيضه ان كل ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لان المحمول اذا كان لازمًا للوصف
لزم استثناء الملزوم عند انتفاء اللازم واما الضرورية المطلقة فانها تعكس كنفسها
لان كل ما لزم الشيء بالضرورة لزم من استثنائه انتفاء الملزوم بالضرورة واما الممكنات
فاذا جعلنا الامكان محمولا انعكس كنفسها لما عرفت ان هذه القضية في الحقيقة ضرورية واذا
جعلناه جهة لم تنعكس لانه لا يبعد في كل ما ليس بكاتب ليس بانسان بل بعض ما ليس بكاتب بالضرورة
انسان وقس عليه حال سائر الجهات واعلم ان الموجبة الكلية كما كان تلزمها عكس نقيضها فهي لازمة
لعكس نقيضها لانه متى ثبت انه يلزم من استثناء الشيء انتفاء شيء آخر ثبت ان ذلك لازم لذلك الآخر
السالبة الكلية اذا قلنا لا شيء من الانسان بحجر لا يلزمه كل ما ليس بحجر انسان بل بعض ما ليس
بحجر انسان لانه لولا ذلك لا شيء مما ليس بحجر انسان فلا شيء من الناس بلا حجر وكذا قولنا لا شيء من الناس
بحجر هذا خلف الموجبة الجزئية اذا قلنا بعض ج ب لا يلزمه بعض ما ليس ب ليس ج فانه يجوز
موجودات اعتقد ثبوت خارجة عن ج و ب معًا فيكون بعض ما ليس ب ليس ج ه

السالبة الجزئية اذا قلنا ليس كل ج ب يلزمه ليس كل ما ليس ب ليس ج والا فكل ما
ليس ب ليس ج فكل ما هو ج ب هكذا قاله الشيخ وفيه نظر لان المعتبر في عكس النقيض
ان يجعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا وهذا الذي ذكره جعل نقيض
الموضوع فيه محمولا فلا يكون ذلك عكس النقيض فاما ان يقال هذا لازم آخر سوى عكس النقيض
او ان يقال انه لا بد من تجديد عكس النقيض بغير ما ذكره ولنختصر الكلام في هذا الموضع ولنترك
الاستقصاء للمنطق الكبير الذي نرجو من الله تعالى ان يوفقنا لاتمامه

القسم الثاني في احكام الشرطيات في المتصلة

وهي التي توجب او تسلب حصول قضية عند اخرى
ثم مقدمها ان اقتضى لذاته ان يتبعه التالي كانت لزومية والا كانت اتفاقية والملزوم
في اللزومية قد يكون علة للازم ومعلولا له مساويا ومضايفا ومعلولا لعلة وقد يكون
اللزوم في كل واحد من هذه الاقسام بينا وقد لا يكون ثم لها خاتمة ان
لفظة ان شديدة القوة في الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة واذا كالمتوسطة واذا كلما
لابد لان عليه البنية ولما صالح للامرين ب المقدم يدل على الوضع فقط من غير بيان
انه كان او ليس والتالي على الارتباط فان حرف الشرط والجزاء اخرجاهما عن ان يكونا قضية
ولذا ان ذلك لم يجب كون كل واحد منهما مشكوكا او معلوما من حيث انهما جزء المتصلة
نعم اذا نظر اليهما من الخارج كان المطلوب مشكوكا ج المتصلة اللزومية لا تقتضي

لا حصول التالي عند حصول المقدم وانتفاء المقدم عند انتفاء التالي والقضايا
الاخبار ان انها يلزم ان فيما يكون المقدم مباينا للتالي وذلك شرطية اخرى غير الاولى
في المنفصلة اما ان يركب من القضية وعين نقيضها او مساوي نقيضها او الاخص
من نقيضها او الاعم او الاخص من وجه والاعم من وجه مثال الاول هذا العدد
اما ان يكون زوجا واما ان لا يكون مثال الثاني هذا العدد اما مساو او مفاوت
فان المفاوتة مساوية للامساواة وحكمها المنع عن الجمع والخلو وهي المنفصلة الحقيقية
مثال الثالث هذا الشيء اما ان يكون حجرا او شجرا فان الاصل ان هذا الشيء اما ان
يكون حجرا او لا يكون واللاحجر اعم من الشجر فقد وضعنا في مقابلة الحجر الشجر الذي هو
اخص من اللاحجر وحكمها استحالة صدق الجزئين وامكان كذبهما اما الاول فلانه
متى صدق الحجر صدق اللاشجر لانه اخص منه فلو صدق الحجر مع صدق الشجر لزم صدق
اللاشجر والشجر معا هذا خلف واما الثاني فلانه لو كان كلما كذب الحجر صدق الشجر
كان الشجر مساويا للاحجر وكان اخص منه هذا خلف مثال الرابع هذا الشيء اما ان لا
يكون حجرا واما ان لا يكون شجرا او نقول مرة اما ان لا يكون حجرا واما ان يكون ومتى كان
حجرا وجب ان لا يكون شجرا لكن اللاشجر اعم من الحجر فاذا وضعنا مقام الحجر
اللاشجر فقد ركبنا المنفصلة من الشيء ولازم نقيضه الاعم وحكمها امتناع اجتماع جزئيها

على الكذب وامكان اجتماعهما على الصدق اما الاول فلانه حين كذب انه ليس
بحجر لو كذب انه ليس بشجر ومتى كذب ذلك كذب انه حجر فلزم انه حين كذب انه ليس بحجر
ان كذب انه حجر ايضا فيكذب النقيضان معا اما الثاني فلانه لو لزم من صدق انه
ليس بحجر كذب انه ليس بشجر كان قولنا ليس بشجر مساويا لقولنا انه حجر وقد كان اعم
منه هذا خلف واما الخامس فان الطرفين يصح اجتماعهما على الصدق والكذب
معا لان الطرفين لما كان كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه آخر صح ان
يوجد معا وان يوجد كل واحد منهما مع عدم الآخر فلا يكون الاجتماع متعذرا ولا الخلو
ايضا في احكام هذه الاقسام اما الحقيقية فقد يكون في الظاهر اكثر من ذات جزئين
كقولنا هذا العدد اما ان يكون زائدا او ناقصا او مساويا وقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا او فردا او زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد
وقد يكون ذات اجزاء غير متناهية كقولنا هذا المضلع اما ان يكون مثلثا او مربعا
وهلم جرا لكن التحقيق ان هذه المنفصلة هي التي حكم فيها بوقوع العناد بين قضيتين وهي
بالذات لا تحقق الا بين القضيتين فالمنفصلة الحقيقية لا يكون الا ذات جزئين لكن من
الجائز ان ينقسم احدهما او كلاهما الى قسمين فيحصل هناك اجزاء ثلثة او اربعة فاذا
ركبت المنفصلة منها ظن في الظاهر انها ذات اجزاء اكثر من جزئين وليس الامر

كذلك بل هاهنا منفصلات بالقوة متعددة ليس لكل واحد منها الا جزءان فقط
واما المنفصلة المانعة من الجمع فانه يمكن تركيبها من اجزاء غير متناهية لان حاصلها
راجع الى ذكر الجزء بالاشياء المندرجة تحت نقيض الشيء في مقابلته وليس بعضها اولى من
البواقي واما المانعة الخلو فكذلك غير جائز فيها لان حاصلها ان نذكر في مقابلة الشيء
لازم نقيضه الذي هو اعم منه ثم ان تلك اللوازم لا يمكن ادخال حرف الانفصال عليها
اصلا لانه يصح اجتماعها وارتفاعها معا فلا يصح ادخال حرف الانفصال عليها الا للمنع
من الجمع ولا للمنع من الخلو وهي المنفصلة مختصة بمبحث آخر وهو ان الجزء الذي ذكر في
المنفصلة لازم نقيضه بدلا عنه اما الجزء السالب او الموجب او هما جميعا وعلى التقديرات
فذلك اللازم اما ان يكون سلبيا او ايجابيا فهي اقسام ستة آ ان يترك الموجب بحاله
ويورد بدل الجزء السالب لازمه الاعم كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يكون
ونعني بالبحر كل ماء مغرق ومتى لم يكن في البحر يغرق لكن لا يلزم من انه لا يغرق
انه ليس في البحر فاذا قلنا زيد اما في البحر واما ان لا يغرق كان المراد ب ان
يجعل بدل الجزء السالب موجبا اعم كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان يكون غير
غريق فهي منفصلة مانعة من الخلو دون الجمع من موجبتين ج ان يجعل بدل الجزء
الموجب سالبا اعم منه كقولنا اما ان لا يكون حيوانا واما ان يكون ومتى لم نحيوانا

لم يكن نباتا لكن الحيوان اخص من اللانبات فاذا قلنا هذا اما ان لا يكون حيوانا ٥٦
واما ان لا يكون نباتا كان المراد د ان يجعل بدل الجزء الموجب موجبا اعم
منه كقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون انسانا او يكون ومتى كان انسانا كان حيوانا
فاذا قلنا اما ان لا يكون انسانا او يكون حيوانا كان المراد واما القسم الذي
يكون العصبية فيه مركبة عن لازمي جزئيها فاما ان يكون لازما النقيضين موجبين
معا او سالبين معا او لازم الموجب موجبا ولازم السالب سالبا او بالعكس ولما
كانت هذه الاقسام وحسنة بذكرها ومن الاحكام العامة لجميع المنفصلات ان
المقدم فيها لا يتميز عن التالي بالطبع كما في المتصلات بل بالوضع في تركيب الشرطيات
كل واحد من المتصل والمنفصل اما ان يتألف من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملي
ومتصل او حملي ومنفصل او متصل ومنفصل وقد عرفت ان المتصلة تتميز فيها المقدم
عن التالي بالطبع فلا جرم كل واحد من الثلاثة الاخيرة يمكن وقوعه في المتصلة على وجهين فالمتصلة
اذن يمكن وقوعها على تسعة اوجه والمنفصلة لا تقع الا على ستة اوجه ولنذكر امثلة
المتصلات اولا آ من حمليتين اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ب من
متصلتين فانه متى لزمت قضية قضية لزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم فلا جرم
صح انه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم تكن
الشمس طالعة

ح من منفصلتين لانه متى انفصلت طبيعة الى قسمين انفصل جنسها اليها ايضا لان مقسّم
الاسفل مقسّم الاعلى د من حملية ومتصلة فالمقدم حملية ان كان هذا علة لذاك فمتى
وجد هذا وجد ذاك ه عكسها ان كان كلما وجد هذا وجد ذاك فهو ملزوم لذاك
و من حملية ومنفصلة والحملية هي المقدم ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ز
عكسها ان كان هذا اما سوادا واما بياضا فهو لون ح من متصلة ومنفصلة والمتصلة
هي المقدم ومعناه ان الذي يلزمه لازم مساو لا بد وان يكون بينه وبين نقيض لازمه
معاندة صح ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة
واما ان لا يكون النهار موجودا ط عكسها متى ثبت التعاند بين الشيئين لزم من نفي
ايهما كان ثبوت الآخر صح ان كان العدد اما زوجا واما فردا فكلما كان زوجا فهو
ليس بفرد اما امثلة المنفصلات فا من حمليتين هذا العدد اما زوج واما فرد
ب من متصلتين وكل متصلتين متنافيتين صح تركب المنفصلة منهما كقولنا اما ان يكون كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار ليس بموجود ج من منفصلتين ذكروا له مثالا اما ان يكون هذا الحمى اما صفراوية
واما دموية واما ان يكون هذا الحمى اما بلغمية او سوداوية قال الشيخ وهو قريبة
القوة من منفصلة واحدة معمولة من هذه الاجزاء لكن التحقيق ان العفونة سبب الحرارة

والباردة وكل واحدة منهما الى قسميه د من حملية ومتصلة كلما كان الشيء علة لغيره
فانه متى وجد وجد المعلول فمن كونه علة وان لا يوجد المعلول منافاة صح انه اما
ان لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا ه من حملية ومنفصلة لان كل طبيعة يلزمها قسمة كان بين عدم
تلك القسمة ووجود تلك الطبيعة معاندة لاستحالة وجود الملزوم عند عدم اللازم
كقولنا هذا الشيء اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا واما ان لا يكون عددا و من
متصلة ومنفصلة ومعناه انك ستعرف ان المتصلة والمنفصلة كيف ينبغي ان يكونا حتى
يتعاندا ومتى كانت كذلك صح تركب المنفصلة عنهما كقولك اما ان يكون ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا

في اجزاء الشرطيات قد عرفت ان المتصلة كيف يكون ذات جزئين والثو
واما المنفصلة فهي لا محالة ذات جزئين مقدم وتال فان كان كل واحد منهما قضية
واحدة فلا شك في وحدة المنفصلة فاما ان كان المذكور قضايا كثيرة فان كان في المقدم
كانت المنفصلة واحدة ويكون مجموعها مقدما واحدا وان كان في التالي لم يكن قضية واحدة
بل قضايا كثيرة لانه لا فرق بين ان نقول اما ان يوجد الكل او يوجد كل واحد من
ان ينفرد ذلك كل واحد منهما شرطية على حدة فان قيل قد يكون التالي قضايا كثيرة

والمتصلة واحد كقولنا ان كان يوجد هذا مع عدم ذاك او ذاك مع عدم هذا فلا هذا
شرط ذاك ولا ذاك شرط هذا والجواب هذا بالحقيقة قضيتان يخالف كل واحد
منهما الاخرى بمقدمها وبالتها فان قولك ان كان يوجد هذا مع عدم ذاك يلزم ان
هذا غير مشروط بذاك وهذه قضية تامة واذا ذكرت الجانب الاخر كان قضية اخرى
غير الاولى ب كل واحد من جزئي الشرطية اما ان يكون مشاركا للاخر في جزئيه او
في احدهما او لا يشاركه في شيء من جزئيه اصلا مثال الاول من المتصلة ان كان
كل ا ب فبعض ا ب ومن المنفصلة اما ان يكون كل ا ب واما ان لا يكون كل ا ب
مثال الثاني اما في الموضوع فمن المتصلة ان كان كل انسان حيوانا فكل انسان جسم
ومن المنفصلة اما ان يكون هذا الشيء قديما او موجودا واما في المحمول من المتصلة ان كان
كل انسان حيوانا فكل ناطق حيوان ومن المنفصلة اما ان يكون السواد في هذا المحل او
البياض فيه ومثال الثالث من المتصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن
المنفصلة اما ان يكون العالم قديما او الصانع موجودا ج المتصلات والمنفصلات قد
يكون حرف الاتصال والانفصال فيها قبل الموضوع وقد يكون بعده وهي اقسام اربعة ا
المتصل الذي حرف الاتصال فيه بعد الموضوع كقولك الشمس كلما كانت طالعة كان
النهار موجودا وهو قريب من الحملي لانك اخبرت عن الشمس بانها كذا ب الذي

٥٨

حرف الاتصال فيه قبل الموضوع كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ظاهر ان القالب حملية وان كانت حملية لازمة لها وهذا با القضيتان معا كان
ج الذي حرف الانفصال فيه بعد الموضوع كقولك كل عدد اما ان يكون زوجا
واما ان يكون فردا ومعناه ان كل واحد مما يقال عليه عدد لا يخلو عن هذين
الوصفين وهي في قوة الحملية كانك قلت العدد شيء من شانه ان لا يخلو عن هذين
الامرين د الذي حرف الانفصال فيه قبل الموضوع كقولك اما ان يكون كل عدد فردا
والفرق بين هذه وما قبلها ان هذه منفصلة مانعة من الجمع فان قولك اما ان يكون كل
واما ان يكون كل يستحيل اجتماع طرفيه على الصدق ولكن يجوز اجتماعهما على الكذب
اذا كان الحق هو البعض فقط اللهم الا لا له منفصلة على فساد هذا القسم واما الاولى
فهي منفصلة مانعة من الجمع والخلو ولمية الفرق انك اذا قلت كل عدد فاما واما كان
المورد طبيعة العدد واذا قلت اما ان يكون كل واما ان يكون كل كان المورد العدد
كله لا العدد فلا يندرج فيه البعض ه كل شرطية يمكن ردها الى الحملية وخصوصا
المتصل المشترك الجزئين في جزء كقولك كلما كان الجسم متحركا بالارادة فهو حساس فانه في
قوة قولك كل جسم متحرك بالارادة حساس في سلب الشرطيات وايجابها النظر
معناها الحكم بلزوم قضية لاخرى سواء كان اللازم والملزوم موجودين كقولك كلما كان

عدده اما ان يكون زوجا او فردا

هذا انسانا فهو حيوان او عدميا كقولك كلما لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا فانه
متى لزم شيء شيئا كان عدم الملزوم لازما لعدم اللازم لا محالة ويكون الملزوم
وجوديا واللازم عدميا في جميع هذه كقولك كلما كان هذا اسود فليس بابيض او
بالعكس كقولك كلما لم يكن هذا الخط مستقيما فهو منحن فاللزوم في جميع هذه الاقسام حاصل
واذا كان المراد من الايجاب في المتصل اثبات هذا اللزوم كان سلب الاتصال عبارة عن
رفعه فيكفي ما كان الطرفان والفرق بين سلب اللزوم وبين لزوم السلب ظاهر فنقيض
المتصلة الموجبة اللزومية هو ان يحكم بان ذلك التالي غير لازم لذلك المقدم لا ان يحكم
ان عدم ذلك التالي لازم لذلك المقدم فان ذلك موجبة وكذلك القول في المنفصلة
فان الايجاب فيها عبارة عن الحكم بثبوت المعاندة بين الجزئين فكان سلبها عبارة عن رفع تلك
المعاندة **في صدق الشرطيات وكذبها** كما ان سلبها وايجابها ليس لسلب اجزائها (اي من المقدم والتالي)
وايجابها فلذلك ليس صدقها وكذبها لصدق اجزائها وكذبها فالمتصلة الصادقة قد تتركب
عن صادقين وعن كاذبين لانه متى لزمت صادقة صادقة كان نقيض الملزوم لازما لنقيض اللازم
وهما كاذبان وعن مقدم كاذب وتال صادق لاحتمال كون اللازم اعم من الملزوم
واما عكسه فمحال لاستحالة ان يكون الكاذب لازما للصادق وقد يكون بحيث لا يعرف الصدق
والكذب فيهما كقولك ان كان زيد يكتب فانه يحرك يده **واما الكاذبة** فهي ايضا

على الوجه الحقيقي لكن الكاذبة من جزئين صادقين محال في الاتفاقية جائز في اللزومية
واما المنفصلة فالحقيقية ومانعة الخلو لا يكونان كاذبتين والا لزم كذب النقيض
ومانعة الجمع قد يكون كاذبة واما اجزاؤها فالحقيقية يكون احدهما صادقا والاخرى
كاذبا ومانعة الجمع يجوز كذب الكل وصدقهما لا يجوز ومانعة الخلو بالعكس **في حصر**
الشرطيات واهمالها وتخصيصها كما ان الاعتبار في السلب والايجاب في الشرطيات
بالحكم لا بالمحكوم عليه كذلك الاعتبار في كليتها بكلية اللزوم والعناد لا بكلية الطرفين
فاذا قلت كلما كان بعض الحيوان انسانا فبعض الحيوان ناطق فهي قضية كلية لكون اللزوم
كليا واذا عرفت ذلك سهل عليك معرفة الاهمال والحصر لانه ان بين هناك كمية
على كلية اللزوم او العناد او جزئيتهما فهناك الحصر والا فالاهمال واما المخصوصة
فهي التي يخص اللزوم او العناد فيها بالوقت المعين **ولنتكلم الان في المحصورات الاربع**
من المتصلات الموجبة الكلية فاذا قلنا كلما كان **ا ب فج د** فليس كونها كلية لان الموضوع
في المقدم كلي فانك تقول كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده فهذه القضية كلية مع ان
موضوع مقدمها وتاليها شخصي ولا لتعميم المواد في المقدم حتى كانه تقول كل مرة يكون فيها
ا ب فج د فانه يجوز ان يكون المقدم امرا ثبوتيا لا يكون له تكرار كقولنا كلما كان الله
عالما فهو حي بل المراد تعميم الاحوال فان الشيء الثابت قد يمكن ان يقترن به شروط

كثيرة في احوال الكثيرة فمعناه انه لا يفرض حال من الاحوال ولا زمان من الازمنة
يفرض فيه كون ج ب الا ويصدق معه ايضا كون ه ز ثم لينظر ان هذه الكلية
كيف تصدق في الاتفاقية واللزومية اما الاتفاقية فهذه الكلية اما ان يكون المراد
منها اعتبار الحقيقة او الوجود الخارجي فان كان الاول كان معناه انه لا حال يفرض
معه كون الحمار بحيث متى وجد كان ناهقا وذلك حق وان كان الثاني كان معناه انه
لا زمان يكون الانسان فيه موجودا في الخارج وموصوفا بالنطق الا ويكون الحمار فيه موجودا
في الخارج وموصوفا بالناهقية وذلك غير معلوم فانه من الجائز ان يكون بعض الازمنة يوجد
فيه احدهما دون الاخر واما اللزومية فالكلية انما تتصور فيها اذا اخذ المقدم
على الوجه الذي لا يمتنع وقوعه عليه مثلا قولك كلما كان زيد هذا انسانا فهو حيوان فمعناه
كلما كان زيد هذا انسانا على النحو الذي يمكن وقوعه عليه كان حيوانا فان لم يعتبر هذا الشرط
لم تصدق الكلية فان من جملة الاحوال التي يمكن فرضها للمقدم ان لا يلزمه التالي ومتى اخذ
مع هذا الاعتبار لا يصدق لزوم التالي له وهذا الاعتبار دون ان كان ذا الكلية
لا يمنع صدق المتصلة لما عرفت ان كذب المقدم لا يمنع صدق الشرطية الموجبة الجزئية
فان صدقت في مادة صدقت الكلية فيها كان حكمها ما مر والا ففي اللزومية منها احتمالان
فا ان الحكم الطبيعة الواحدة واحد فان اقتضت طبيعة المقدم حصول التالي فهو اللزوم
الكلي والا لم يحصل اللزوم اصلا

لانه لا يلزم من ان يتحقق منه [illegible] ان يكون ه ز الا ونقيض معه [illegible]

ت. ان عقلنا اللزوم في الجزئية لكن اذا كانت الجزئية مؤلفة من كليتين لم يعقل ٦٠
ذلك الا اذا اخذنا قد يكون اذا كان ز كل فكل فالكل يستوعب الموضوعات وكيف
يصدق ذلك من غير ان يصدق معه الكلي والجواب عن الاول ان طبيعة المقدم لو
لو كانت ملزومة للتالي لذاتها لتوجه الشك المذكور لكن كون الشيء ملزوما قد
يكون لذاته وقد يكون لطبيعة اللازم كحصة النوع من الجنس فان لزوم الفصل له ليس
لذاته بل لذات الفصل واذا كان كذلك احتمل في افراد الطبيعة الواحدة ان يكون بعضها
ملزوما لشيء دون البعض الاخر والثاني ان هذا يصدق اذا كان امرا ممكنا
للموضوعات ومن شانه ان يعرض ويزول مثلا لو فرضنا كل انسان كاتبا في الدهر
له حالان حال يفرض فيه كل انسان قاصرا عن تعلم صناعة اخرى وحال لا يفرض فيه ذلك
وفي احدى الحالتين يلزمه شيء وفي الاخرى اخر فالجزئية حينئذ تدل على تخصيص الحال
والفرض الكلية السالبة فهي لرفع الموافقة او اللزوم من غير تعرض لحال التالي وكانت
المتصلة المطلقة اعم من اللزومية كانت السالبة اللزومية اعم من السالبة المطلقة حتى يصدق
قولنا ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا يلزمه ان يكون الحمار ناهقا مع صدق قولنا
كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق بمطلق الاتصال واما الجزئية السالبة فالحال
فيها كالحال في الجزئية الموجبة اما المنفصلة فقد عرفت الموجبة الكلية منها فالسالبة الكلية

وهي قولنا ليس البتة اما واما انما يصدق اما الاجتماع الطرفين على الصدق او الكذب
او ان كان احدهما حقا والآخر باطلا دائما لكنه لا معاندة بينهما كقولنا ليس البتة اما
ان يكون زوجا واما ان يكون الانسان كيما هذا اذا اعتبرنا باما عنادا احد الجزئين
للآخر اما اذا اعتبرنا به نظم نظير الاتفاقية في المتصلات لم تصدق هذه السالبة الا
بالتقدير الاول ليعم **الجزئية الموجبة** فها اشكالان **الاول** ان جزئي المنفصلة لا ينفك
طبيعتاهما فان كان بينهما عناد وجب ان يكون ذلك كذلك دائما فكانت الصادقة
الكلية والا لزم ان لا يوجد العناد البتة وحينئذ يكون الصادق السالبة الكلية
ب انه ان عقل ذلك لكن كيف يعقل تركيب المنفصلة الجزئية من كليتين كقولك قد
يكون اما كل ج ب واما كل ج د **الجواب عن الاول** اجزاء المنفصلة الحقيقية اذا اخذت ثلثة
فعند ارتفاع احدها ينتفي الانفصال الحقيقي بين الجزئين الباقيين وكلما تحقق العناد
التام عند تحقق الاعتبار دائما عند فساد القسم الثالث لا جرم صح العناد الجزئي
وعن الثاني انه ربما كانت الاقسام اكثر مما عد في تلك الجزئية بحسب نفس الامر
واما في تلك الحالة فلا يكون اكثر من قسمين **مثاله** مناسبات المقادير من المساواة
والزيادة والنقصان لكن ليس في الوجود مقدار اعظم من محدد العالم فكل خط موجود
فهو اما مساو له او ناقص فهاهنا اعتبار يكون عنده كل خط اما مساويا
او ناقصا فلا جرم صدقت هذه الجزئية المركبة من كليتين

في كمية اجزاء الشرطيات لنعتبر الحال في الكلية الموجبة المتصلة فنقول
قد عرفت انه يمكن وقوعها على تسعة اوجه منها ان تتركب من حمليتين ولنعتبر حالهما فنقول
الحملية اما ان تكون شخصية موجبة او سالبة او مهملة موجبة او سالبة او كلية موجبة او
سالبة او جزئية موجبة او سالبة فالمجموع ثمانية ثم كل واحد من الثمانية الاخيرة اما ان
يكون محصلا في طرفيه او معدولا في طرفيه او محصل الموضوع معدول المحمول او بالعكس
فضرب هذه الاربعة في تلك الثمانية يحصل **كد** ثم اذا جعلنا كل واحد منها مقدما
امكن جعل كل واحد واحد من هذا العدد تاليا له فيحصل **صو** ثم المقدم والتالي اما ان
يكونا ثابتين معا او منفيين معا او المقدم يكون ثابتا والتالي منفيا او بالعكس فاذا ضربنا
المبلغ الاول في هذه الاربعة حصل **شفد** ثم كل واحد من المقدم والتالي اما ان يكون كاذبي
الجزئين او ثابتا فيهما حصل **غثلو** ثم نضرب في هذه الاقسام الاربعة الحاصلة بسبب كذب
المقدم والتالي وصدقهما وكذب احدهما وصدق الثاني فيحصل ٦١٤٤ ثم نضرب في انواع
الجهة عشرة من القضايا فيحصل ٩٢١٦٠ هو اعتبار الحمليات المحصورة في المهملة التي يتركب
منها الكلية الموجبة المتصلة ثم تلك المتصلة اما ان تكون مطلقة او وجودية او ضرورية وان
كانت هي اما لزومية او اتفاقية **واما اذا تركب من شخصيتين** فالعدول لا يتحقق في موضوع
جزئيهما بل لا يمكن تحققه الا في المحمول فالمقدم يمكن وقوعه على وجهين وكذا التالي فاذا

يمكن وقوعهما على اربعة اوجه ثم تعتبر فيه الحساب المذكور وتضم الى المبلغ
ومتى عرفت الحال في الموجبة المتصلة الكلية المركبة من حمليتين عرفتها الحال في البواقي
وانا لا اشار الى هذه القضايا متعددة على سبيل التفصيل والذي اعتبره الشيخ
على سبيل التفصيل ان الكلية الموجبة المتصلة المؤلفة من حمليتين لا تخلو اما ان
يكون الحمليتان موجبتين او سالبتين او المقدم موجبا والتالي سالبا او بالعكس فهذه
اربعة وفي كل واحد منها فاما ان يكون المقدم والتالي كليين او جزئيين او المقدم كليا
والتالي جزئيا او بالعكس ويحصل من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر ولما عرفت الحال في
الموجبة الكلية فقس البواقي عليها **في تلازم الشرطيات** اما المتصلات فهي اذا اتفقت
في الكيف وتوافقت في الكم والمقدم وتناقضت في التوالي فهي متلازمة متعاكسة
لانك اذا حكمت على شيء بانه يوجد معه شيء اخر او يلزمه شيء اخر وجب ان يحكم بانه
لا يوجد ذلك الشيء مع نقيض ذلك الاخر ومع ان لا يلزمه الاخر وبالعكس وهذا الحكم
لا يختلف سواء كانت القضية كلية او جزئية **واما المنفصلات** فالحقيقية منها
يلزمها من جنسها ما يوافقها في الكم ويخالفها في الكيف ويناقضها في المقدم لزوما
غير متعاكس لما اللزوم فلانك متى حكمت على شيئين بامتناع اجتماعهما وارتفاعهما
لزمك ان يكون نقيض كل واحد منهما لازما مساويا للاخر ومتى كان كذلك استحال

وقوع المعاندة بين كل واحد من الجزئين وبين نقيض الاخر ولا جرم متى صدقت
الموجبة صدقت السالبة لانه لا عناد بين احد جزئيها وبين نقيض الاخر واما اللامعاكسة
فلانه ليس يلزم من اللامعاندة بين الشيء ونقيض الاخر وقوع المعاندة بينه وبين
ذلك الاخر لاحتمال ان يصح مع الشيء وجود ذلك الاخر وعدمه **واما تلازم
المتصلات والمنفصلات** وكل قضيتين متفقتين في الكم والكيف جعل نقيض
احد جزئي المنفصلة مقدما والجزء الاخر تاليا فتلك المنفصلة لازمة لتلك المنفصلة
من غير عكس لان جزئي المنفصلة لما استحال اجتماعهما وارتفاعهما فمتى فرضنا ارتفاع
احد جزئيها فلا بد من حصول الاخر لا محالة فظاهر ان هذه المتصلة لازمة لكن لا
يلزم من صدق هذه المتصلة صدق تلك المنفصلة لاحتمال كون التالي اعم من المقدم
واما المنفصلة المانعة الخلو فيلزمها من المتصلات ما يوافقها في الكم والكيف
وجعل نقيض احد جزئيها مقدما والاخر بعينه تاليا لان المنفصلة لما اقتضت امتناع
ارتفاع الجزئين فمتى فرض زوال احدهما وجب حصول الاخر وهذه المتصلة ايضا
لزومية واما مانعة الجمع فبالعكس **واعلم** ان كل منفصلة حقيقية موجبة فيلزمها
متصلة موجبة لان المنفصلة لما منعت ارتفاع الجزئين واجتماعهما وجب من
ارتفاع ايهما كان ثبوت الاخر وبالعكس فهذه المتصلة الموجبة يلزمها منفصلة

سالبة فانه اذا كان بعض اتصما كان يلزمه ثبوت الآخر وبالعكس بحسب لا يكون
بين بعض اتصما كان وثبوت الآخر معاندة وحسب يصدق انه ليس البتة اما
احد جزئي المنفصلة او نقيض الجزء الآخر لكن لا يلزم من صدق هذه المنفصلة صدق
تلك المتصلة لانه لا يلزم من ارتفاع المعاندة بين شيئين ثبوت الملازمة بينهما
في المحرفات وهي انما مثل قولنا لا يكون آ ب ويكون ج د وهي من المتصلات
في قوة اما ان يكون آ ب واما ان يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولنا ان كان
آ ب فلا يكون ج د ومثل لا يكون ج د او يكون آ ب وهي من المتصلات في قوة اما ان لا
يكون ج د واما ان يكون آ ب ومن المتصلات في قوة كلما كان ج د فآ ب وهي بالمتصلات
اولى لاتصالها بها من غير تغيير ومثل ليس يكون ج د الا وآ ب وهو بالمنفصلات اولى وما يكون
آ ب ولكن ج د وهي من المتصلات في قوة قد يكون اذا كان آ ب فليس ج د بل هو هي
بعينه ومثل انما يكون آ ب اذا كان ج د وهي متصلة وتدل لفظة انما على حصر التالي
باتباعه للمقدم ولما لم يكن البحث عن هذه القضايا جدا معتبرا كان التطويل اولى
في جهات الشرطيات كما ان العبرة في السلب والايجاب والكلية والجزئية بالاجزاء
الشرطية بل بكيفية الاتصال والعناد فلذلك الامر في الجهات قالوا واعتبار الجهات
في المتصلات اولى من اعتبارها في المنفصلات واعلم ان اللزوم هو الضرورة كما ان

ما يكون لكن لا دائما

٦٣ الضرورة ينقسم الى اقسام كثيرة فكذا اللزوم فمنها ما يكون التالي لازما للمقدم دائما ومنها ما يكون
ومنها ما يكون لازما بحسب شرط من غير بيان كيفية الحال فيما وراء الشرط فاذا قلنا كلما
كان كذا امكن ان يكون كذا فالتالي هنا الامكان وهو لازم للمقدم والقضية ضرورية
في الحقيقة واما تناقض الشرطيات فالحال فيها كما في الحمليات من غير تفاوت
واما العكوس في الشرطيات فالمنفصلات لا يتميز فيها المقدم عن التالي فلا يتصور
العكس فيها واما المتصلات فالسالبة الاتفاقية اذا انتزعناها ممنوعة لا ينعكس فانا
نقول ليس البتة اذا كان الانسان موجودا فالخلاء موجود ولا يصدق ليس البتة اذا
كان الخلاء موجودا فالانسان موجود لان الانسان موجود في نفسه مع جميع الفروض
واما سائر الاقسام فالحال فيها كما في الحمليات من غير فرق وكذا القول في عكس النقيض وان
الشرطية لا تتركب الا عن قضيتين الملازمة والمعاندة ان اعتبرتا بين المفردات
كانت القضية حملية كقولك كذا يلزمه كذا او يعانده كذا وان اعتبرتا بين القضايا
كانت القضية شرطية فانه لا فرق في العقل بين الشرطية والحملية الا من هذه الجهة ولكن
هذا اخره انما في الشرطيات اما الخاتمة ففي بيان نسبة تلحق الحمليات والشرطيات
في اللغة العربية فنريدها زيادة احكام الباب الثاني في القياس والنظر
في امور في المقدمات والمقاصد واللواحق اما المقدمات ففيها ثلثة
ابحاث فا

في اقسام الحجة الاستدلال اما ان يكون بثبوت الكلي على الجزئي او بالجزئي على الكلي او بالجزئي
على الجزئي فالاول القياس لانا اذا قلنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فقد تعرف
ثبوت الحدوث للجسم من ثبوته للمؤلف الذي يندرج فيه والثاني الاستقراء فانك اذا
قلت كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ واستدللت عليه بتصفح الحيوانات المحسوسة
فقد استدللت بتلك المحسوسات على الكلي والثالث التمثيل وانما يتم عند اندراجهما في الكلي
وهو مركب بالحقيقة من القسمين الاولين لانك تستدل اولا بثبوت الحكم في الاصل على ثبوته في
الكلي وهو شبه الاستقراء ثم بثبوته في الكلي على ثبوته في الفرع وهو شبه القياس واما
الاستدلال بالجزئي على الجزئي فهو داخل فيما ذكرنا لان احد الجزئيين ان دخل الاخر في الاخر
كان جزئيا فالقياس اليه وهو القياس وان لم يكن داخلا فيه فاما ان يندرجا تحت كلي
واحد وهو التمثيل او لا يكون كذلك وحينئذ لا يمكن الاستدلال باحدهما على الاخر ت
في القياس وهو قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنه لذاته قول اخر فقولنا
قضايا احترزنا عن المقدمة الواحدة فانه يلزمها عكسها وعكس نقيضها وكذب نقيضها وما
القياس لا يتالف الا عن قضيتين لا يقال هذا باطل بقولك فلان يتحرك فهو حي ولما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لانا نجيب عن الاول بانه لا يتم القياس الا مع
مقدمة اخرى محذوفة وهي قولنا كل متحرك حي وهو الجواب عن الثاني لان المطلوب

العقيه

٦٤ لا يلزم منه الا اذا اعتقد ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس ثم يعتقد طلوع الشمس
وقولنا متى سلمت لا نعني به كونها مسلمة في نفسها بل كونها بحيث لو سلمت لزم منها
المطلوب ليندرج فيه جميع انواع القياس وقولنا لزم عنه اعم من اللزوم البين ولذلك
يندرج فيه الكامل وغيره وقولنا لذاته احترزنا عن شيئين أ ان يلزم القضية لا الحاج
في كونها منتجة للمطلوب الى مقدمة اخرى فانك اذا قلت أ مساو لـ ب و ب مساو لـ ج
فظن في الظاهر انه ينتج ان أ مساو لـ ج وفي التحقيق لا يلزم منها هذه النتيجة بل اللازم ان
أ مساو لمساوي ج ثم اذا قلت ومساوي المساوي مساو حينئذ يلزم المطلوب ب ان
لا يكون ذلك اللزوم بسبب مقدمة هي من لوازم المقدمات المذكورة مثل قولك الدليل
على ان جزء الجوهر جوهر ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وما ليس بجوهر
لا يوجب رفعه رفع الجوهر فاذن جزء الجوهر جوهر فهذا لازم عما قيل لكن لا
المذكور بل لما هو عكس نقيضها وهي ان ما يوجب رفعه رفع الجوهر جوهر وقولنا
قول اخر اي يكون النتيجة مغايرة للمقدمات لا محالة فهذا هو الشرح المشهور لهذا الرسم
واقول القول الذي يلزم من تسليمه تسليم غيره ليس القول الثاني فان من تلفظ بالمقدمات
لا يلزمه التلفظ بالنتيجة بل الالفاظ المسانة والهيكل ليس الا مجموع علوم او ظنون مرتبة
ترتيبا خاصا يلزم من حصولها في الذهن حصول النتيجة وهو علم او ظن بشيء اخر ثم لقائل ان يشك

فنقول المقتضي لحصول الشيء في الذهن اما مجموع تلك العلوم او كل واحد منها والاول باطل
لانه اوجه ا ان حصول العلمين في الذهن ممتنع الوجود فلا يكون علة لشيء اما الاول فلانا
نجد من انفسنا انا متى وجهنا الذهن نحو العلم بشيء استحال منا في تلك الحالة توجهه نحو العلم
بمعلوم اخر والعلم به بعد الاختبار ضروري واما الثاني فلان ما لا وجود له في نفسه استحال
ان يكون سببا لوجود غيره ب ان الموجب للشيء يجب ان يكون موجودا حال حصول
الاثر فلو كان الفكر الذي هو عبارة عن هذه العلوم المرتبة موجبا لوجود الشيء لزم حصول
العلم بالمطلوب حال حصول الفكر في طلبه وذلك محال لانا نجد من انفسنا وجدانا ضروريا
انا حال كوننا متفكرين لا نكون عالمين بالمطلوب ولان الفكر طلب العلم وطلب الحاصل محال
ج انه اذا كان كل واحد من تلك العلوم وحده لا يوجب الشيء فعند اجتماعها اما ان تحصل
تغير ما لحقها ما لم يكن او زوال ما كان او لا تحصل فان كان الاول فالمقتضي لذلك التغير
اما كل واحد واحد او المجموع فان كان الاول كان كل واحد مستقلا باقتضاء ذلك التغير
فان كان ذلك التغير مستقلا باقتضاء الشيء كان كل واحد من المقدمات مستقلة بالمستقل
باقتضاء الشيء فيكون كل واحد منها منتجا وان لم يكن مستقلة كان الكلام فيها كالكلام في
الاول وان كان الثاني فلا بد من حدوث امور وراء ذات كل واحد منها عند الاجتماع
حتى يلزم عند اجتماعها حدوث ذلك الزايد لكن الكلام فيها كالكلام في الاول فيلزم التسلسل

واما ان لم تحصل عند اجتماعها تغير اصلا كان حال تلك المقدمات عند الاجتماع ٦٥
كحالها عند الانفراد وكما لم يستقل كل واحد من تلك المقدمات بالشيء عند الانفراد
فكذلك الحال عند الاجتماع **واما ان قيل** ان المقتضي لحصول ذلك الشيء كل واحد من
تلك العلوم فهو باطل اما اولا فلان العلم الضروري حاصل بان العلم باحدى المقدمتين
لا يستقل باقتضاء الشيء واما ثانيا فلانه ان كان كل واحد منهما مستقلا بالاقتضاء
فحينئذ يجتمع على المعلول الواحد اسباب مستقلة هذا خلف وان كان المستقل ليس الا
الواحد كان ذكر غيره حشوا **والثاني** ان العلم بالشيء اما ان يكون لازما من العلم بالمقدمتين
او لا يكون والثاني يقدح في اللزوم وحينئذ يفسد كلامكم والاول لا يخلو اما ان
يكون العلم بالمقدمتين ضروريا او لا يكون فان كان الاول واللازم للضروري لزوما
ضروريا ضروري وجب ان تحصل العلوم النظرية للكل والثاني يقتضي ان يكون العلم
بالمقدمتين نظريا ثم يكون الكلام فيه كالكلام في الاول فيفضي اما الى التسلسل وهو محال
او الى مقدمات ضرورية فيعود الالزام او الى مقدمات غير معلومة وحينئذ لا
يكون اللازم عنه ايضا معلوما **والجواب عن الاول** ان الموجب للشيء مجموع تلك العلوم
قوله العلوم لا تجتمع قلنا لا نسلم وبيانه سياتي في الحكمة قوله يلزم ان يكون الفكر مقارنا
للعلم بالمطلوب قلنا تلك العلوم انما كانت علة لحصوله على الترتيب الزماني فهي

من حيث انها كذلك لا توجب العلم بالنتيجة واما من حيث هي نظرًا الى اجتماعها
فهي علوم بالمقدمات واجتماعها وتبين العلم بالنتيجة غير ممتنع قوله تلك العلوم اما ان تحصل
لها عند الاجتماع فلم يكن حاصلاً الا عند الانفراد ام لا قلنا لا شك ان الهيئة الاجتماعية
حاصلة لها فالطريق الذي عقلتم حصولها فاعقلوا النتيجة واما الشك الثاني فجوابه
ان الطريق ليس الا تلك العلوم الاولية المرتبة ترتيبًا ذهنيًا فان اقتضت الاسباب المفارقة
في الذهن حصولها حصل العلم النظري لا محالة والا فلا حج في تقسيم القياس وهو اما ان
يكون النتيجة او نقيضها مذكورًا فيه بالفعل وهو الاستثنائي او لا يكون وهو الاقتراني
مثال الاول ان كان هذا انسانًا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان فنفس النتيجة مذكور نقيض صح
بالفعل لكنه ليس بحيوان فليس بانسان فنقيض النتيجة مذكور فيه بالفعل مثال الثاني كل
جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج فكل جسم محدث فلم تكن هذه النتيجة ولا نقيضها
مذكورًا فيه بالفعل في القياس الاقتراني ينقسم اما بحسب ما يتركب عنه فالى ما يتركب
من الحمليات او المتصلات او المنفصلات او الحمليات والمتصلات او الحمليات والمنفصلات
او المتصلات والمنفصلات واما بحسب التركيب فالى الاشكال الاربعة لان كل قضية فلها
جزءان محكوم به ومحكوم عليه فاذا كانت النسبة بينهما مجهولة طلبنا امرًا ثالثًا نسبته اليهما
تكون بحيث متى عرفت عرفت تلك النسبة المجهولة لا محالة فذلك الثالث لا بد وان يكون

66 له الى كلي الطرفين نسبة معلومة وبسبب ذلك يحصل مقدمتان فهذا الثالث يسمى
بالاوسط لتوسطه بين محمول النتيجة وموضوعها فظهر ان القياس الاقتراني لا بد
فيه من حد وسط يلزم ذلك اولاً في الحمليات ولا شك ان كل حد من الحدين منها موضوع النتيجة ومحمولها
وموضوع النتيجة يسمى بالحد الاصغر ومحمولها بالاكبر وانما سمينا بهما لان القضية الحملية
لا يمكن ان يكون موضوعها اعم من محمولها ويمكن ان يكون محمولها اعم من موضوعها والمقدمة
التي فيها الاصغر تسمى بالصغرى والتي فيها الاكبر تسمى بالكبرى واجتماع الصغرى والكبرى
هو النتيجة ثم ان الاوسط اما ان يكون محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى او بالعكس او
محمولاً فيهما او موضوعًا فيهما فالشكل الاول هو الذي يكون الاوسط فيه محمولاً في الصغرى
موضوعًا في الكبرى لان الترتيب الطبيعي غير حاصل الا فيه لان الذهن ينتقل من الموضوع
الى الاوسط ومنه الى المحمول فلا جرم كان انتاجه بينًا ثم ان عكست كبراه صار الاوسط
محمولاً في المقدمتين وهو الشكل الثاني ولذلك يرتد الثاني الى الاول بعكس الكبرى وان
عكست صغراه صار الاوسط موضوعًا في المقدمتين وهو الشكل الثالث ولذلك يرتد
الثالث الى الاول بعكس الصغرى وان عكست مقدمتيه معًا صار الاوسط موضوعًا
في الصغرى محمولاً في الكبرى وهو الشكل الرابع وهو في غاية البعد عن الطبع لتغيير
كلتي مقدمتيه عن النظم الطبيعي ووقوع الطرفين في الوسط والوسط في الطرفين وقد
طرق المطلوب

اشترك الاشكال الاربعة في انه لا قياس عن جزئيتين ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة
كبراها جزئية الا في الممكنات والنتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم مطلقا وفي الكيفية
اذا كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية اما المقاصد ففيه ثلاثة اقسام من الجليات صح
القسم الاول في الاقيسة البسيطة ولنتكلم اولا في المطلقات
الشكل الاول وهو ينتج المحصورات الاربع وشرطه في الانتاج كون الصغرى موجبة اذ لو
لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلا يتعدى ما حكم به على الاوسط اليه ايجابا كان او سلبا
لكنها لو كانت سالبة ممكنة يلزمها صدق موجبة لجاز لكونها في قوة الموجبة وكون الكبرى
كلية والا لجاز ان يكون ما حكم به على الاصغر غير الذي حكم عليه بالاكبر فلا يتحد الوسط فلا يتعدى
الحكم ثم نقول قد عرفت ان القضية اما محصورة او مهملة او مخصوصة والمحصورات اربع
فلو فرض الصغرى موجبة كلية ونضم اليها اربع كبريات وكذلك البواقي يحصل ستة عشر ضربا
لكن الصغرى السالبة للكلية والجزئية لا تنتج فسقطت ثمانية والكبرى الجزئية لا تنتج فسقطت
اربعة اخرى فبقي المنتج اربعة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كل ج ب وكل ب ا
فكل ج ا الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل ج ب ولا شيء من ب ا
فلا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض ج ب وكل
ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ج ب

ولا شيء من ب ا فليس بعض ج ا فظهر ان هذا الشكل ينتج المحصورات الاربع واما
المهملات فهي في قوة الجزئيات والمخصوصات فالقياس ينعقد منها لكنه قليل
الفائدة ثم ههنا بحث وهو ان كل واحد من هذه الاضرب الاربع يقع على وجوه مختلفة
لوجوه فا اعتبار حال حدودها في العموم والخصوص اما الضرب الاول فلان الاكبر قد
يكون اعم من الاوسط وقد يكون مساويا له والاوسط قد يكون اعم من الاصغر وقد يكون مساويا
له فلا جرم يقع على اربعة اوجه واما الثاني فهذا الاعتبار حاصل فيه بين الاصغر والاوسط
لكون الصغرى موجبة لا بين الاكبر والاوسط لكون الكبرى سالبة فلا جرم لا يقع الا على
وجهين واما الثالث فالصغرى الجزئية ان صدقت كلية كان كالاول والا كان الاوسط
اخص من الاصغر من وجه ويحتمل ان يكون اعم من وجه اخر كالانسان والابيض او لا يكون
كاللون والابيض اما وقوع الكبرى على وجهين فظاهر فلا جرم يقع هذا الضرب على اربعة
اوجه اما الرابع فالصغرى الجزئية محتملة للوجهين على ما مر والاكبر المسلوب عن كل
الاوسط يحتمل ان يكون مسلوبا عن كل الاصغر وان يكون داخلا مع الاوسط فيه فلا جرم الثاني صح
يمكن وقوع هذا الضرب على اربعة اوجه الوجه اعتبار حال حدودها في العدول والتحصيل
فان الصغرى اما ان تكون بسيطة او معدولة بحسب الطرفين معا او معدولة بحسب الموضوع
فقط او بحسب المحمول فقط واذا انضم الى كل واحد منها هذه الاربعة حصلت ستة عشر ضربا

في الضرب الاول لكن ثمانية منها ساقطة لتعذر اتحاد الوسط فان الصغرى البسيطة
لا ينضم اليها الكبرى المعدولة بحسب الموضوع فقط ولا بحسب الطرفين لان موضوع
الكبرى في هذين القسمين معدول ومحمول الصغرى محصل فلا يتحد الوسط لكن تنضم اليها
الثالث الكبرى البسيطة والمعدولة بحسب المحمول فقط لان الموضوع فيها محصل فاذا اعتبرت ذلك
في سائر الاقسام عرفت ان الذي يمكن اتحاد الوسط فيه ليس الا ثمانية اوجه المقدمتان اما
ان تكونا ثنائيتين او ثلاثيتين او الصغرى ثنائية والكبرى ثلاثية او بالعكس فيصير اربعة اخرى
فاذا جمعنا ما يرتفع من ضرب بعضها في بعض ثم ضربنا ذلك في اقسام الاقيسة البسيطة والمختلطة
بلغ مبلغا كثيرا واعلم ان مثال الضرب الاول من هذا الشكل الذي هو
اجل هذه الاقيسة واجلاها شكوكا الاول اذا قلنا كل ج ب فاما ان يراد به ان نعم
الجيم هو الباء نفسه او موصوف به او معنى ثالث والاول باطل اما اولا فلانا نعلم ان حقيقة
الجسم ليست حقيقة المؤلف بمعنى اتحاد المفهوم في قولنا كل جسم مؤلف واما ثانيا فلان
الغرض من هذه الاقيسة الاستدلال على اتصاف الموضوع بالمحمول واتصاف الشيء بنفسه غير
معقول فضلا عن ان يكون مطلوبا بالحجة والثاني ايضا باطل لانه يكون معنى القياس حينئذ ان
الاصغر موصوف بالاوسط والاوسط موصوف بالاكبر وذلك لا يقتضي ان يكون الاصغر موصوفا
بالاكبر لان حقيقة الاوسط مخالفة لحقيقة الاصغر فلا يلزم من اتصاف الاوسط بشيء اتصاف الاصغر

به بعينه نعم يلزم منه ان يكون الاصغر موصوفا بالموصوف بالاكبر لكن لا يجب ان يكون
الموصوف بالموصوف بالشيء موصوفا بذلك الشيء وان اردتم معنى الثالث فليصوروه لننظر فيه
وان سلمنا صحة ان الموصوف بالموصوف بالشيء موصوف بذلك الشيء ولكن القياس
الاول انما ينتج هذه النتيجة مع هذه المقدمة وهذا على خلاف اجماع المنطقيين فانهم اتفقوا
على ان قولنا كل ج ب وكل ب ا يوجب بالذات ان كل ج ا من غير استمداد مقدمة اخرى
وان سلمنا لكن قولنا الانسان حيوان والحيوان جنس مقدمتان صادقتان مع النتيجة
وهي قولنا الانسان جنس كاذبة وايضا قولنا كل ناطق انسان وكل انسان ناطق مساو
حصان ويلزم منهما كل ناطق ناطق وذلك باطل لانه يلزم اتصاف الشيء بنفسه وهو محال
والجواب عن الاول ان حاصل هذا القياس يرجع الى حرف واحد وهو ان الذات الواحدة اذا
كانت لها صفتان وثبوت احديهما لها معلوم وثبوت الاخرى لها مجهول لكن ثبوتها
لكل ما يثبت له الصفة الاولى معلوم فحينئذ نتعرف من هذين الامرين المعلومين ذلك المجهول
مثل قولنا كل جسم مؤلف معناه ان كل جسم فان صفة التأليف حاصلة له وقولنا في
الكبرى كل مؤلف محدث لا نريد به ان الحدوث ثابت للمؤلف بل ان كل ما ثبتت له المؤلفية
ثبتت له الحادثية فالحاصل ان الكبرى ليس المراد منها اثبات الاكبر للاوسط بل اثباته لكل
ما يثبت له الاوسط والاشكال المذكور لازم من المقدمة الاولى لا من الثانية وهو الحاد عن

الشكل الثاني قوله الانسان حيوان والحيوان جنس قلنا لو جعلنا الكبرى كلية لا يثبت
لانه يكون معناها ان كل واحد مما يقال له حيوان فهو جنس وان لم يجعلها كلية
لم يكن شرط الانتاج حاصلا والمثال الثاني يلزمه ان كل ما له الناطقية فله الناطقية
هذا وان كان تعذرا لكنه ليس بكاذب الشكل الثاني وهو الذي الاوسط فيه محمول
في المقدمتين وحقيقته راجعة الى الاستدلال بتعاند اللوازم على تعاند الملزومات
ولذلك لا ينتج الا السالبة وله في الانتاج شرطان ا اختلاف مقدمتيه في الكيف فان
المشتركات في لازم واحد سلبا كان او ايجابا قد تكون متوافقة وقد تكون متعاندة اما
اشتراك المتعاندات والمتوافقات في السلب فلان كل شيئين تعاندا او توافقا فلا بد
وان يشتركا في سلب ما عداهما عنهما واما في الايجاب فلان المتعاندات متشاركة في كون
كل واحد معاندا للآخر وقد يتشاركان في الجنس والمحل والزمان وغيرها وكون المتوافقات
كذلك ظاهر واذا كان الاشتراك في اللوازم مشتركا بين المتعاندات والمتوافقات لم يصح
الاستدلال به لا على التعاند ولا على التوافق فثبت انه لا بد في هذا الشكل من المخالفة في
الكيف وذلك الاختلاف اما ان يكون في العوارض او في اللوازم والاول مشترك ايضا بين
المتوافقات والمتعاندات لان الاشياء المتوافقة قد تتخالف في العوارض بل الشيء الواحد — قد يكون صح
قد يخالف نفسه في العوارض واما ان المتعاندات كذلك فظاهر واذا كان الاختلاف في العوارض

٦٩ مشتركا بين المتوافقات والمتعاندات لم يصح الاستدلال به على واحد منهما الخ
مما قررناه انه لا ينعقد القياس في هذا الشكل من الممكنات الخاصة والوجودي اللاضروري
والوجودي اللادايم والوقتي والمنتشر ولما كان الممكن العام والمطلق العام يحتمل ان يكونا
كذلك لا جرم لا ينعقد القياس منهما فاذن لا ينعقد القياس في هذا الشكل من هذه القضايا
السبع لا بسيطا ولا مختلطا بعضها مع البعض واما اذا كان الاختلاف في اللوازم فانه
يصح لان احد الطرفين اذا لزمه ما لم يلزم الطرف الآخر وجبت المباينة لا محالة وايضا
الثاني — فربما توافقت المقدمتان ظاهرا في الكيف ومع ذلك يكون القياس منتجا لاجل حصول
الاختلاف في نفس الامر على ما سياتي تقريره الشرط ان تكون الكبرى كلية لانها لو كانت جزئية
كان الاكبر الذي حمل على بعض الاوسط قد يكون غير محمول على الاصغر كقولنا كل ثلج ابيض
وليس كل انسان بابيض والحق السلب وقد يكون محمولا عليه كقولنا كل انسان ناطق وليس كل
حيوان بناطق والحق هو الايجاب والاختلاف دليل العقم واما اذا جعلنا هذه الجزئية صغرى
كقولنا ليس كل حيوان بناطق وكل انسان ناطق لزم ليس كل حيوان انسانا وهو صادق
لان سلب الخاص عن بعض العام جائز وعلى التقدير الاول يلزم سلب العام عن بعض الخاص وهو
غير جائز واذا عرفت ذلك فنقول اشتراط كلية الكبرى اسقط من الستة عشر ثمانية واعتبار
الاختلاف في الكيف اسقط اربعا اخرى فبقيت الضروب المنتجة اربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة

ينتج كلية سالبة كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بيانه اما بعكس الكبرى
حتى يصير الى الاول او بالخلف لانه ان كذب لا شيء من ج ا صدق بعض ج ا ولا شيء من
ا ب فبعض ج ليس ب وقد كان كل ج ب هذا خلف الثاني من كليتين والصغرى
سالبة ينتج كلية سالبة لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا بيانه بعكس
الصغرى ثم جعلها كبرى ثم عكس النتيجة او بالخلف المذكور وفي لمية هذين الضربين بان
الاوسط لما ثبت لاحدهما دون الاخر وجب المباينة الثالث بعض ج ب ولا شيء
من ا ب فليس كل ج ا لا يمكن بيانه بالعكس لان الصغرى سالبة جزئية ولا بعكس الكبرى
لو عكست صارت جزئية ولا قياس عن جزئيتين بل بيانه اما بالخلف وهو ظاهر او
بالافتراض وهو ان نفرض بعض الجيم الذي ليس ب د فلا شيء من د ب وكل ا ب
فلا شيء من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا واللمية ان الكبرى
تدل على ان الاوسط لازم للاكبر والصغرى تدل على خلو بعض الاصغر عن الاوسط
فوجب خلو ذلك البعض عن الاكبر استحالة الخلو اللازم على بقاء الملزوم والله اعلم

الشكل الثالث وهو الذي الاوسط فيه موضوع للطرفين ولا ينتج الا
الجزئي وشرط انتاجه ان يكون احدى مقدمتيه كلية والا احتمل ان يكون البعض الذي فيه
الاصغر مغايرا للذي فيه الاكبر فلا يحصل الالتقاء وان يكون الصغرى موجبة لان الصغرى

[هامش: ويخالف بعكس الكبرى]
[هامش: الرابع ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا]

٧٠ المسلوب عن الاوسط يحتمل ان يكون خارجا عن الاكبر مباينا له كقولنا لا شيء من
الناطق بجماد وكل ناطق مفكر والصدق والحق هنا السلب ويحتمل ان يكون داخلا
فيه كما اذا قلنا في الكبرى وكل ناطق لون والحق هنا الايجاب لان سلب العام عن بعض
الخاص غير ممكن اما اذا جعلنا السالبة كبرى كان اللازم سلب الخاص عن بعض العام وهو
غير منكر ولمية هذا الشكل ان الاوسط فلما كان موضوع الطرفين اختلفا فيه بالسلب
او الايجاب وذلك يقتضي الحكم الجزئي لا الكلي لاحتمال ان يكون احد الطرفين اعم
من الاخر فلا يلتقيان خارج ذلك الوسط **واعلم** ان كون الصغرى موجبة اسقط
ثمانية واعتبار ان لا يكونا جزئيتين اسقط ضربين اخرين فبقيت المنتجة ستة الاول
من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا بيانه اما بعكس
الصغرى حتى يصير الى الاول او بالخلف الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية
سالبة كل ج ب ولا شيء من ج ا فليس كل ب ا بيانه بعكس الصغرى حتى يصير الى الاول
او بالخلف الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض ج ب
وكل ج ا فبعض ب ا بيانه بالطريقين المذكورين الرابع من موجبتين والكبرى جزئية
ينتج موجبة جزئية كل ج ب وبعض ج ا فبعض ب ا بيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى
ثم عكس النتيجة او بالخلف الخامس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة

جزئية بعض د ب ولا شيء من ج ا فليس كل ب ا بيانه بعكس الصغرى والخلف
السادس من موجبتين كلية صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة لا يمكن بيانه
بالخلف لأن الكبرى السالبة الجزئية لا تنعكس والصغرى الموجبة الكلية تنعكس جزئية
ولا قياس عن جزئيتين بل بالخلف وهو ظاهر وبالافتراض بأن نفرض الجيم الذي ليس
ا د وكل د ج وكل ج ب فكل د ب ثم نقول كل د ب ولا شيء من ج ا فليس
كل ب ا **الشكل الرابع** وهو الذي الأوسط فيه موضوع في الصغرى محمول
في الكبرى ولا بد من تقديم مقدمات خمس ه من شرائط انتاجه أن لا يجوز استعمال الجزئية
السالبة فيه أما مطلقا فلأنا لو جعلنا احدى مقدمتيه سالبة جزئية فلا بد وأن يكون الأخرى
موجبة كلية لأنه لا قياس عن جزئيتين ولا عن سالبتين وحينئذ إما أن نجعل السالبة الجزئية
صغرى أو كبرى والأول لا ينتج لأن المحمول قد يكون أعم من موضوعه فإذا سلب عن بعض
ذلك الموضوع شيء ثم أوجبناه على كل شيء آخر فمن المحتمل أن يكون ذلك المطلوب وذلك
الموضوع متوافقين كقولنا ليس كل حيوان ناطق وكل إنسان حيوان وأن يكونا متباينين
كقولنا ليس كل حيوان بناطق وكل فرس حيوان والثاني لا ينتج أيضا لأن الشيء إذا حمل
عليه جنسه ثم سلب عن بعض شيء آخر فقد يكون ذلك الجنس وذلك الآخر متوافقين كقولنا
كل إنسان حيوان وليس كل حساس بإنسان ومتباينين كقولنا كل إنسان وليس كل حجر بإنسان

وأما ثانيا وهو اقتاعي فلأنا لو جعلنا السالبة الجزئية صغرى لتعذر بيانه بالرد ٧١
إلى الأول لأن ذلك إنما يكون بجعل الصغرى كبرى والسالبة الجزئية لا تصلح كبرى للأول
ولا إلى الثاني لأن الرد إنما يؤدي إلى الثاني بعكس الصغرى والسالبة الجزئية لا تنعكس
ولا إلى الثالث لأن الصغرى إذا كانت سالبة جزئية كانت الكبرى موجبة كلية والرابع
إنما يرتد إلى الثالث بعكس الكبرى وعكس الموجبة الكلية جزئية ولا قياس عن جزئيتين
وإن جعلناها كبرى فلا يمكن بيانه بالأول لأن السالبة الجزئية لا تصلح صغرى للأول
ولا الثاني لأن الكبرى إذا كانت سالبة جزئية كانت الصغرى موجبة كلية وإنما يرتد
الرابع إلى الثاني بعكس الصغرى وعكس الموجبة الكلية جزئية ولا قياس عن جزئيتين
ولا الثالث لأن الرابع إنما يرتد إلى الثالث بعكس الكبرى وإذا كانت الكبرى سالبة جزئية
لم تنعكس فثبت أن السالبة الجزئية لا تستعمل في هذا الشكل وإذا كان كذلك سقطت
من الستة عشر ثمانية **وأما الجهة الثالثة** فنقول إذا كانت الصغرى موجبة كلية أمكن
جعل الكبرى موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وأما إذا كانت سالبة كلية
أمكن جعل الكبرى موجبة كلية فأما السالبة الكلية فلا لأنه لا قياس عن سالبتين ولا الموجبة
الجزئية لأنه لا قياس عن صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية وأما إذا كانت موجبة
والموجبة الكلية
جزئية أمكن جعل الكبرى سالبة كلية وأما الموجبة الجزئية فلا لأنه لا قياس عن جزئيتين

أما الثاني فلانا اذا جعل بعض الاوسط موضوعا لشيء وحمل كله على شيء آخر فذانك
الشيئان قد يكونان متباينين كقولك بعض اللون اسود وكل بياض لون والحق لا شيء من
السواد ببياض وقد يكونان متوافقين كقولك بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق
كل انسان ناطق واما الثالث فلان الكبرى اذا عكست حصلت موجبتان في الثاني وهو غير منتج
ولما لخصت شرائط الانتاج ظهر ان القرائن المنتجة خمس ب هذا الشكل ينتج الجزئية
الموجبة والسالبة لكنه لا ينتج الموجبة الكلية لانها لا تحصل الا من موجبتين كليتين وذلك
لا ينتج موجبة كلية اما الثاني فلان الاصغر الذي حمل على كل الاوسط يجوز ان يكون اعم منه
والاكبر الذي حمل على كله الاوسط يجوز ان يكون اخص منه فحينئذ يحتمل ان يكون الاصغر اعم
من الاعم من الاكبر فكيف يمكن ان يقال كل الاصغر اكبر واما الثالث فلان سالبته ان كانت
الاول فلا بد من عكس النتيجة والموجبة الكلية لا تنعكس كلية وان كانت الثاني فهو لا ينتج
الموجبة وان كانت الثالث فلا ينتج الكلي ج هذا الشكل يخالف الاول في شرطيه لجواز ان
يكون صغراه سالبة وكبراه جزئية والثاني في شرطيه لجواز اتفاق مقدمتيه في الكيف
وكون كبراه جزئية والثالث في شرط واحد وهو جواز ان يكون صغراه سالبة فاما
الشرط الثاني فهو معتبر في الكل د السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب ان يكون منعكسة
والا لم ينتج كما في الشكل الثاني ه هذا الشكل يرتد الى الاول بجعل صغراه كبرى وكبراه صغرى

والى الثاني بعكس الصغرى والى الثالث بعكس الكبرى ولميته ظاهرة لما مر واذ قد
لخصنا هذه المقدمات فلنشرع في تعديد قرائنه الخمسة ا كل ج ب وكل ا ج فبعض ب ا
اما بيانه الآتي فاما بان يجعل صغراه كبرى وكبراه صغرى ليرتد الى الاول وينتج موجبة كلية
ثم نعكسها موجبة جزئية واما بعكس كبراه ليرتد الى الثالث او بالخلف ان كذب بعض ب ا
صدق لا شيء من ب ا او كل ا ج فلا شيء من ج ب ثم نعكس لا شيء من ج ب وقد كان كل ج ب
هذا خلف واما اللمي فلان الصغرى دلت على ان الاصغر محمول على كل الاوسط والكبرى دلت
على ان الاوسط محمول على كل الاكبر فيلزمه ان يكون الاصغر محمولا على كل الاكبر والمحمول انما
يحتمل ان يكون اعم من الموضوع فالمتيقن ان بعض الاصغر اكبر الثاني كل ج ب وبعض
ا ج فبعض ب ا بيانه الآتي بالوجوه المذكورة واللمي فلان الصغرى دلت على ان الاصغر
محمول على كل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط محمول على بعض الاكبر فيلزمه ان
يكون الاصغر حاصلا لبعض الاكبر فيعكس بعض الاصغر اكبر الثالث لا شيء من ب ا
وكل ج ب فلا شيء من ا ج بيانه الآتي اما فبالاول فيجعل الكبرى صغرى ثم عكس النتيجة
ومن الثاني بعكس الصغرى ويظهر منه ان السالبة لا بد وان يكون منعكسة وبالخلف ان كذب
لا شيء من ا ج صدق بعض ا ج وكل ج ب فبعض ا ب فبعض ب ا وقد كان لا شيء من ب ا
هذا خلف وانت تعلم ان الخلف انما يلزم لو كانت السالبة عامة واما اللمي فلان الصغرى

دلت على ان الاصغر غير ثابت لشيء من الاوسط والكبرى دلت على حصول الاوسط لكل الاكبر فوجب حصول المنافاة الكلية بين الاصغر والاكبر فلا شيء من الاصغر بالاكبر الرابع كل ب ج ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا لا يمكن بيانه بالاول لان السالبة لا تصير صغرى للاول ولكن اما من الثاني بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى او بالخلف ان كذب بالاطلاق ليس كل ج ا صدق فدائما كل ج ا وكان بالاطلاق المنعكس لا شيء من ا ب فدائما لا شيء من ب ج وكان كل ب ج هذا خلف واما الذي فقريب مما مر في الثالث والفرق بينهما انك اذا جعلت الموجبة الكلية صغرى احتمل كون الاصغر اعم من الاوسط وان يكون الاكبر ايضا داخلا فيه فلا جرم وجب سلب الاكبر عن بعض الاصغر لا عن كله كما في قولك كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان اما اذا جعلتها كبرى كان الاوسط مساويا للاكبر فاذا دلت الصغرى على كون الاوسط منافيا لكل الاصغر وكان الاكبر مساويا للاوسط وجب ان يكون بكليته منافيا للاصغر الخامس بعض ب ج ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا بيانه بالوجوه المذكورة فهذا تمام الكلام في الاقيسة البسيطة من المطلقات في الاشكال الاربعة وقد عرفت بما قررناه من قبل ان العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية الكلية الا في الضروريات فيكون تكلف الكلام في هذه المطلقات غير منتفع به في العلوم اصلا واما الكلام في ساير الموجهات البسيطة فمندرج تحت العلم الذي ياتي بعد ذلك

القسم الثاني في المختلطات في الاشكال الاربعة

اما المختلطات في الشكل الاول فقد عرفت ان القضايا خمسة عشر نوعا لكنا لم نورد الممكن الاخص والاستقبالي بالاعتبار لان من عرف احكام الممكن العام والحاصل مع الاحوال الاربعة سهل عليه اعتبار احكامهما الا في امور نادرة لانه من تعدد الاعتبار فيهما واعتبرنا حال البواقي على ان نجعل كل واحد من الثلاثة عشر صغرى ونجعل كل واحد منها كبرى فهي مائة وتسعة وستون نوعا **واعلم** ان من هذه القرائن ما لا ينعقد منها قياس صادق المقدمات ومنها ما ينعقد وهناك قد تكون النتيجة البتة تابعة للكبرى وقد تكون تابعة للصغرى وقد تكون مخالفة لهما جميعا **وقبل الخوض في التعديد لا بد من تقديم مقدمات نافعة** اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى اما ان تكون ضرورية او دائمة او لا ضرورية ولا دائمة او محتملة للكل اما القسم الاول فالنتيجة فيه ضرورية لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر بالضرورة في جميع اوقات وجوده قبل حصول الاوسط وبعده والصغرى دلت على امكان ثبوت الاوسط للاصغر فبتقدير وقوع ذلك الممكن يكون ثبوت الاكبر للاصغر ضروريا وكل ما ثبت كونه ضروريا عند فرض وقوع شيء ممكن الوقوع كان ضروريا سواء وقع ذلك الممكن او لم يقع لانه من المستحيل ان يصير ضروريا عند وقوع ذلك الممكن مع انه قبل ذلك ما كان

ضرورتا او بالخلف ولكن القياس كل ج ب بالامكان وكل ب آ بالضرورة فهو
ان لم يكن بالضرورة كل ج آ صدق نقيضه وهو اما بالضرورة ليس بعض ج آ او بالامكان
الخاص وكلاهما باطلان لان الاول وضممنا اليه الكبرى هكذا بالضرورة ليس بعض ج آ
وبالضرورة كل ب آ فبالضرورة بعض ج ليس ب وقد كان كله بالامكان هذا خلف وان
كان الثاني وضممنا اليه الصغرى هكذا بالامكان كل ج ب وبالامكان ليس بعض ج آ فبالامكان
ليس بعض ب آ وقد كان كله بالضرورة هذا خلف لا يقال هذا باطل بقولنا بالامكان كل
نطفة انسان وبالضرورة كل انسان حيوان ولا يلزم بالضرورة كل نطفة حيوان لانا نقول
قد بينا ان الكبرى ليست ضرورية مطلقة بل مشروطة واما القسم الثاني وهو ان يكون الكبرى
دائمة فالنتيجة دائمة بعين هذه الحجة واما القسم الثالث وهو ان لا يكون الكبرى ضرورية
ولا دائمة فالنتيجة ممكنة خاصة سواء كانت الكبرى ممكنة خاصة او وجودية لا ضرورية
او وجودية لا دائمة او وقتية او منتشرة لان الكبرى دلت على ان كل ما له الاوسط
كيف كان ثبت له الاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى والصغرى دلت على امكان ثبوت الاوسط
للاصغر فان وقع ذلك الممكن كان الاكبر ثابتا للاصغر على تلك الجهة وان لم يثبت احتمل
ان لا يثبت الاكبر للاصغر لاجل ان ثبوته له موقوف على ثبوت الاوسط فما لم يثبت الاوسط
له لم يثبت الاكبر ايضا له ويحتمل ان يثبت عند ذلك التوقف فالقدر المشترك هو الامكان
الخاص

وبالخلف ان كذب بالامكان الخاص كل ج آ صدق نقيضه ويلزم اما بالضرورة ٧٦
بعض ج آ او بالضرورة ليس بعض ج آ لكنهما باطلان لوجهين ق اذا فرضنا الصغرى
الممكنة موجودة كان ذلك فرضا لا يلزم منه محال وبهذا التقدير يكون النتيجة خالية
عن الضرورة واذا كان كذلك استحال كونها ضرورية لما بينا ان ما لا يكون ضروريا
في وقت استحال ضروريته في شيء من الاوقات ب لو فرضنا الجزء الضروري السالب
في البعض فلنجعلها كبرى ونضمها الى الصغرى الممكنة التي فرضناها وجودية هكذا
بالوجود كل ج ب وبالضرورة ليس كل ج آ ينتج من الثالث على ما سنعلم بالضرورة ليس
كل ب آ وكان حقا ان كل ب آ لا بالضرورة هذا خلف وان جعلناها صغرى وضممناها
الى كبرى القياس هكذا بالضرورة ليس كل ج آ وبالوجود كل ب آ ينتج من الثاني بالضرورة
ليس كل ج ب وكان كل ج ب بالامكان هذا خلف اما اذا فرضنا الجزء الضروري الايجابي
في البعض فلنجعلها كبرى ونضم اليها الصغرى الممكنة التي فرضناها وجودية كل ج ب وبالضرورة
بعض ج آ ينتج من الثالث على ما سنعلم بعض ب آ بالضرورة وكان كله بالوجود هذا خلف
ولنجعلها صغرى ونضم اليها الكبرى الوجودية هكذا بالضرورة بعض ج آ وبالوجود كل
ب آ ينتج من الثاني بالضرورة ليس كل ج ب هذا خلف ويجب ان تعلم ان هذا البيان الكلي
لا يفيد ان النتيجة لا يجب كونها تابعة للكبرى اما القسم الرابع وهو ما اذا كانت الكبرى

محتملة للضرورة واللاضرورة وهي في اربع قضايا الممكنة العامة والمطلقة العامة
والعرفية العامة والمشروطة العامة كانت النتيجة في الكل ممكنة عامة لان المحتمل
للضرورة ان صدقت ضرورية في نفسها كانت النتيجة ضرورية والا كانت ممكنة خاصة
والمشترك هو الامكان العام ت الكبرى العرفية الخاصة والمشروطة الخاصة
اما ان يكون صغرياهما لا دائمة او دائمة او محتملة لهما القسم الاول القياس منعقد
منه لان الاكبر دائم بدوام وصف الاوسط لا بدوام وجوده والاوسط دائم بدوام وصف
الاصغر لا بدوام وجوده القسم الثاني فالقياس الصادق المقدمات لا ينعقد منه لانك
اذا اشترطت في الكبرى دوام الاكبر بدوام وصف الاوسط كما في العرفية الخاصة او دوام
ضرورة الاكبر بدوام وصف الاوسط كما في المشروطة الخاصة ثم حكمت في الصغرى
بان الاصغر موصوف بالاوسط دائما فيلزم من دوام الاوسط للاصغر دوام الاكبر له
لكن ذلك باطل لانا حكمنا في الكبرى انه لا شيء من الموصوفات بالاوسط موصوف
بالاكبر دائما فيقع بين المقدمتين معاندة لا يقال هنا اشكال لانا اذا اخذنا موضوع
هذه الكبرى لا مطلقا بل بشرط اللادوام اندفعت المعاندة مثلا ان نقول كل موصوف
بالاوسط لا دائما فهو موصوف بالاكبر لا دائما لانه من المحتمل ان يكون الموصوف بالاوسط
غير ممتنع منه ما اتصافه به دائم وهو الاصغر ومنه ما ليس كذلك لكن الموصوف وبالاكبر

ت انكم حكمتم بان الصغرى اذا كانت دائمة والكبرى لا دائمة لم ينعقد القياس ولو كانت [لا عن الاول صح]
بالعكس منه ينعقد فما الفرق لانا نجيب وبانا اذا جعلنا ذلك لم يتحد الوسط ولا [هو صح]
يحصل منهما قياس بل يكونان قضيتين لا تعلق لاحدهما بالاخرى وعن الثاني ان الفرق انا لما
جعلنا هذه العرفية كبرى وجعل الصغرى فيها فكان مشروطا بدوام المحمول مع شرطه
دوامه بدوام وصف الموضوع منافيا كون الصغرى دائمة واما لما جعلنا الدائمة كبرى
لم يكن معناها الا ان كل ما ثبت له الاوسط باي طريق كان دائما او غير دائم فالاكبر دائم
الثبوت له فلا جرم لم يكن بينها وبين العرفية الخاصة منافاة والقسم الثالث وهو ما
اذا كانت الصغرى محتملة للدوام واللادوام وذلك في قضايا ستة الممكنة العامة والمطلقة
العامة والممكنة الخاصة والعرفية العامة والمشروطة العامة والوجودية اللاضرورية
فالاغلب على الظن ان القياس لا ينعقد لان الصغرى في نفسها لا بد وان تكون اما دائمة او غير
دائمة وبتقدير الدوام لا ينعقد القياس الصادق المقدمات بل انما ينعقد اذا كانت
لا دائمة واذا كان كذلك لم يصح الجزم بالانعقاد مع هذه القضايا المحتملة للدوام المنافي
لصدق الكبريات لكن لقائل ان يقول هذا يقتضي ان لا ينعقد القياس من المطلقتين العامتين
لاحتمال ان تكون الصغرى في نفسها دائمة والكبرى لا دائمة فلو التزمنا ذلك لسقط اكثر
قوانين هذا الباب انه يمنع هذا الاحتمال من الانعقاد وكذا فيما ذكرتموه والجواب

عن السوء البين واحد وهو انه لا منافاة بين هذه الكبرى وبين بعض هذه الصغريات
وانما المنافاة بينها وبين قسم من اقسام هذه الصغريات فلا يتحقق التكاذب لا محالة بين
المقدمتين بخلاف الصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة الخاصة فان التكاذب
حاصل هنا لا محالة وما نحن فيه في هذا الموضع من المتوقفين بالنسبة الاصغر متى
كان داخلا بالفعل تحت الاوسط وذلك فيما عدا الممكنتين وهو في احد عشر نوعا وكانت
الكبرى قضية لا يعتبر فيها دوام المحمول بدوام وصف الموضوع وهو ما عدا العرفيتين
والمشروطتين وهو تسعة انواع كانت النتيجة تابعة للكبرى في ذلك ما به ضربها الا واحدة
معنى الكبرى في جميعها ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر اما من غير بيان
جهة لذلك الثبوت ان كانت مطلقة او مع جهة خاصة ان كانت موجهة لكن الصغريات
الاحد عشر كلها دلت على ثبوت الاوسط للاصغر اما مطلقا واما مع جهة خاصة ومتى
صدق الثبوت المكيف صدق اصل الثبوت لا محالة فلو لم يحصل ثبوت الاكبر للاصغر على
الوجه المعتبر في الكبرى فيكون النتيجة حينئذ تابعة للكبرى اذا عرفت هذه المقدمات فلنرجع
الى التعديد على الوجه المذكور الصغرى المطلقة العامة مع الكبرى المطلقة العامة
فلا شك في النتيجة مع الاشكال المذكور ومع الضرورية فالنتيجة تابعة للكبرى للاندراج
المذكور وخالف ثامسطيوس ارسطو فيه وزعم انها كالصغرى لانا نقول بالاطلاق الذي

زيد متحرك وما بالضرورة كل متحرك متغير ولا يلزم ان يقال بالضرورة زيد متغير جوابه ٧٦
ان هذه الكبرى ضرورية مشروطة لا مطلقا وكلامنا في الضرورية المطلقة واما مع الدائمة
والوجودية اللاضرورية واللادائمة والوقتية والمنتشرة والممكنة العامة والخاصة
فالنتيجة كالكبرى للاندراج المذكور واما مع العرفية العامة فالنتيجة كالصغرى لان معنى
الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر في كل زمان ثبوت الاوسط له
لكن الاصغر ثبت له الاوسط من غير بيان كميته ذلك الثبوت فثبت له الاكبر في كل زمان
ثبوت الاوسط له ثم يبقى احتمال ان يكون ثابتا له دائما وان يدوم بدوام وصف الاصغر
وان لا يكون كذلك والمشترك هو الاطلاق العام واما مع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى
لان الاكبر ضروري للاوسط والاوسط ثابت للاصغر والاكبر ثابت للاصغر لكن من المحتمل
ان لا يكون الاوسط ضروريا لذات الاصغر ولا لوصفه كونه اصغر مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر
الا عند ثبوت الاوسط له وحينئذ لا يكون الاكبر ضروريا لذات الاصغر ولا للوصف الذي
به صار اصغر ويحتمل ان يكون كذلك والقدر المشترك هو الاطلاق العام الصغرى الضرورية
مع التسع فالنتيجة كالكبرى للاندراج ومع العرفية العامة فالنتيجة دائمة مطلقة للملازمة
لان الاكبر دائم بدوام الاوسط الدائم بدوام ذات الاصغر فيكون دائما بدوامها ولا يجب
ان يكون ضروريا لاحتمال ان يكون دوام الاكبر بدوام وصف الاوسط خاليا عن الضرورة مع

ان الاكبر لا يثبت للاصغر الا عند ثبوت الاوسط له ومع المشروطة العامة فالنتيجة
كالصغرى لان الاكبر ضرورى لوصف الاوسط الضرورى لذات الاصغر فيكون ايضا
ضروريا لذات الاصغر واما مع المشروطة الخاصة فغير منعقد الصغرى الدائمة
مع الست فالنتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة كالصغرى لان الاكبر دائم بدوام الاوسط
الدايم بدوام ذات الاصغر من غير بيان ان ذلك الدوام بالضرورة ام لا فيلزم ان يكون الاكبر
دائما بدوام ذات الاصغر من غير بيان انه بالضرورة ام لا واما مع المشروطة العامة
فالنتيجة كالصغرى لان الاكبر وان كان ضروريا للاوسط لكنه لا يتعدى لان الاوسط ضرورى
للاصغر فيتعدى بان لا يكون ضروريا مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر الا عند حصول الاوسط
له فلم يكن الاكبر ضروريا للاصغر ويحتمل ان لا يكون على الوجه المذكور حتى يكون ضروريا
له ولكن على التقديرين فلا شك من دوام الاكبر بدوام ذات الاصغر واما مع العرفية الخاصة
فغير منعقد لما مر ومع المشروطة الخاصة فالقياس منعقد لان عدم دوام الضرورة
لا يوجب عدم الدوام فلعلها لا يكون دائمة الضرورة وان كانت دائمة الوجود وحينئذ
يكون النتيجة دائمة الصغرى الوجودية اللاضرورية مع الست فالنتيجة كالكبرى
ومع العرفية العامة مطلقة عامة مخالفة للمقدمتين لان الاكبر دائم بدوام وصف الاوسط
مع احتمال ان يكون ضروريا وان لا يكون والاوسط ثابت للاصغر مع شرط اللاضرورة

ومع احتمال الدوام واللادوام فالمعلوم ان الاكبر ثابت للاصغر حال حصول الاوسط
ثم يحتمل ان يكون ضروريا له ابتداء وان يكون دائما اما بدوام الذات او بدوام الوصف
الذي جعل معه الاصغر وان لا يكون كذلك والمشترك هو الاطلاق العام واما مع المشروطة
العامة فالنتيجة مطلقة عامة ايضا مخالفة لان الاكبر ضرورى الثبوت في جميع زمان الاوسط
والاوسط ثابت للاصغر من غير بيان انه كيف يثبت مع قيد اللاضرورة فيثبت الاكبر
في ذلك الوقت ويحتمل سائر الاحتمالات والمشترك الاطلاق العام واما مع الخاصتين فهيئة
التوقف الصغرى الوجودية اللادائمة مع الست فالنتيجة كالكبرى ومع
العامتين مطلقة عامة للعلة المذكورة في الوجودية اللاضرورية ومع العرفية الخاصة
كالصغرى لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط ثبت له الاكبر في جميع زمان حصول
الاوسط لا دائما لكن الاصغر موصوف بالاوسط في بعض الازمنة فهو موصوف بالاكبر في ذلك
الزمان ويمتنع ان يكون موصوفا به دائما والا لكان بعض الموصوفات موصوفا
بالاكبر دائما وقد شرطنا في الكبرى انه ليس كذلك هذا خلف ولا يجب ان يدوم بدوام
وصف الاصغر لاحتمال ان لا يدوم الاوسط بدوام وصف الاصغر مع ان الاكبر لا يحصل للاصغر
الا عند ثبوت الاوسط له وحينئذ لا يجب دوام الاكبر بدوام وصف الاصغر وظهر ان
المتيقن هنا ليس الا ثبوت الاكبر للاصغر بشرط اللادوام فقط واما مع المشروطة الخاصة فالنتيجة
كالصغرى بعين هذه العلة

الصغرى الوقتية مع التسع السبع كالكبرى ومع العرفية العامة مطلقة عامة
مخالفة للمقدمتين لان المعلوم ثبوت الاكبر للاصغر حاصل حصول الاوسط له وفيما وراء
ذلك فالاقسام باسرها محتملة وكذلك مع المشروطة العامة واما مع العرفية الخاصة
فالسبع وجودية لادايمة مخالفة للمقدمتين لان المعلوم ثبوت الاكبر للاصغر حال حصول
الاوسط مع شرط اللادوام من غير بيان انه يدوم بدوام وصف الاصغر ام لا الا او ان
اعتبرنا ثبوت الاكبر في جميع زمان الاوسط لكان لم نشترط ثبوت الاوسط في جميع زمان وصف
الاصغر وكذلك القول مع المشروطة الخاصة الصغرى المنتشرة فالكلام فيها كالكلام
في الوقتية من غير تفاوت الصغرى الممكنة العامة هنا الاصغر غير داخل بالفعل تحت الاوسط
فلا يظهر نتيجة السبع الا ببيان منفصل فلنفصل ضروبها اما مع المطلقة العامة فالسبع
كالصغرى لان الكبرى ان صدقت ضرورية كانت السبع ضرورية والا ممكنة خاصة والمشترك هو الامكان
العام واما مع الضرورية والدايمة فالسبع كالكبرى على ما مر واما مع الوجودية اللاضرورية
واللادايمة والوقتية والمنتشرة فالسبع في الكل ممكنة خاصة مخالفة للمقدمتين واما مع المطلقة
العامة والخاصة فلا شك في كون السبع كالكبرى لكن فيه بحث وهو ان الاصغر غير مندرج تحت
الاوسط بالفعل فالحكم الثابت للاوسط كيف يتعدى اليه فلنا في تقريره الاكبر لما كان ممكنا
للاوسط الممكن للاصغر كان ممكنا للاصغر لان امكان الامكان قريب عند الذهن الحكم بكونه امكانا

٧٨ ولقايل ان يقول لا نسلم ان الممكن للممكن للشيء يجب ان يكون ممكنا للشيء لان حقيقة الاوسط
مخالفة لحقيقة الاصغر فلا يلزم من كون الاكبر ممكنا للاوسط كونه ممكنا للاصغر ولانا بينا
انه ليس المراد من الكبرى الحكم بثبوت الاكبر للاوسط بل ثبوت الاكبر للموصوفات بالاوسط
واذا ادركت ذلك لم يلزم اندراج الاصغر تحت الاكبر لان الاصغر لم يثبت له الاوسط فالواجب ان
نقال في بيان هذه القرينة ان الامكان اما ان يجعل جهة الحمل او جزءا من المحمول فان كان
الاول كان الاصغر موصوفا بالفعل بالاوسط على ما عرفت وحينئذ يتوقف النتيجة وان كان
الثاني فان عنينا بالكبرى ان كل ما يمكن ان يثبت له الاوسط فله الاكبر على ما هو راي الفارابي ورالت
النتيجة وان عنينا به ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل على ما هو راي الشيخ فحينئذ نقول الكبرى
دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط فله امكان الاكبر لكن الصغرى دلت على ان الاصغر يمكن ثبوت
الاوسط له فعند توقع هذا الممكن يلزم ثبوت امكان الاكبر للاصغر فهذا القوص الممكن
كشف عن كون الاصغر قابلا في ذاته للاكبر لان حقيقة الشيء لا تتبدل الا ان قول الداني الى الفعل
نعم لا يلزم منه ثبوت الامكان التام لاحتمال ان يكون ثبوت الاكبر للاصغر مشروطا بثبوت
الاوسط للاصغر فيكون ثبوته له قبل ثبوت الاوسط له محالا فهذا ما نعتقده هنا واما
مع العرفية العامة والمشروطة العامة فالسبع كالصغرى لان الكبرى ان صدقت في بعض صورها
كانت السبع ضرورية والا كانت ممكنة خاصة والمشترك هو الامكان العام واما مع العرفية والمشروطة
الخاصة ففيه التوقف

الصغرى الممكنة الخاصة مع المطلقة العامة النتيجة ممكنة عامة مخالفة للمقدمتين لما عرفت
وأما مع الضرورية والدائمة فكالكبرى ومع الوجودية اللاضرورية واللادائمة والوقتية
والمنتشرة فكالصغرى لما مر ومع الممكنة الخاصة والعامة فكالكبرى ومع العرفية العامة فالنتيجة
ممكنة عامة مخالفة للمقدمتين لأن العرفية العامة ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية وإلا
ممكنة خاصة والمشترك هو الإمكان العام وكذا القول مع المشروطة العامة ومع الخاصتين
فعلى التوقف الصغرى العرفية العامة مع الست النتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة
فالأمر ظاهر ومع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لأن الأكبر ضروري للأوسط
الدائم بدوام وصف الأصغر فيكون دائما بدوام وصف الأصغر ولا يجب أن يكون ضروريا له
لاحتمال أن لا يكون الأوسط للأصغر ضروريا مع أن الأكبر لا يثبت للأصغر إلا عند حصول
الأوسط له وإذا كان كذلك لم نعلم من هذا القياس إلا دوام الأكبر بدوام وصف الأصغر
وأما مع الخاصتين فعلى التوقف الصغرى المشروطة العامة مع الست فالنتيجة كالكبرى
ومع العرفية العامة فكالكبرى أيضا لأن الأكبر حاصل للأوسط الضروري لوصف الأصغر
فيكون حاصلا في جميع زمان وصف الأصغر لكن يحتمل أن لا يكون ضروريا له كما أنه غير ضروري
للأوسط ويحتمل أن يكون والقدر المشترك هو العرفي العام ومع المشروطة العامة فلاشك
في النتيجة لأن الأكبر ضروري للأوسط الضروري لوصف الأصغر ومع العرفية والمشروطة الخاصة
فالتوقف

الصغرى العرفية الخاصة مع الست فالنتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة كالكبرى
أيضا لأن الأكبر دائم بدوام الأوسط الدائم بدوام وصف الأصغر فيلزم أن يكون الأكبر دائما
بدوام وصف الأصغر وهذا لا ينافي دوامه بدوام ذاته لأن كون الأوسط غير دائم بدوام
ذات الأصغر لا ينافي كون الأكبر دائما بدوام ذاته فالنتيجة إذن عرفية عامة ومع المشروطة
العامة فالنتيجة عرفية عامة لهذه العلة ومع العرفية الخاصة فالنتيجة ظاهرة ومع المشروطة
الخاصة وجودية لاضرورية مخالفة للمقدمتين لأن الأكبر ضروري للأوسط الدائم بدوام وصف
الأصغر فيكون دائما بدوام وصف الأصغر ثم يحتمل أن لا يكون ضروريا لاحتمال أن الأكبر وإن
كان ضروريا لوصف الأوسط لكن الأوسط لا يكون ضروريا للأصغر مع أن الأكبر لا يثبت للأصغر
إلا حال ثبوت الأوسط له ويحتمل أن يكون ضروريا له أبدا ولا يجوز أن يكون الأكبر ضروريا
لذات الأصغر وإلا لكان بعض الموصوفات بالأوسط يثبت له الأكبر بالضرورة لكنا شرطنا في
الكبرى لا دوام الضرورة لجميع الموصوفات بالأوسط لكن يجوز أن يكون الأصغر موصوفا بالأكبر
اتصافا دائما من غير الضرورة لأن المعتبر في الكبرى شرط لا دوام الضرورة وهذا لا ينافي
دوام الحال غير الضرورة فإذن هذه النتيجة يحتمل أن يكون ثبوت محمولها لموضوعها دائما وغير
دائم وجب أن لا يكون ضروريا والقضية التي هذا شأنها ليست إلا الوجودية اللاضرورية
الصغرى المشروطة الخاصة مع الست فالنتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة كذلك

ايضاً لان الاكبر حاصل في جميع زمان حصول الاوسط اللازم لوصف الاصغر فيكون
حاصلاً في كل زمان حصول وصف الاصغر ثم يحتمل بعد ذلك ان يكون ضرورياً
لذات الاصغر وان لا يكون والمشترك هو العرفي العام ومع المشروطة العامة
فالنتيجة كالكبرى لان الاكبر ضروري للاوسط الضروري لوصف الاصغر فيجب ان
يكون ضرورياً لوصف الاصغر ثم يحتمل ان يكون ضرورياً لذات الاصغر وان لا يكون
والمشترك هو المشروطة العامة واما مع العرفية الخاصة فالنتيجة كالكبرى ومع
المشروطة الخاصة فالنتيجة ظاهرة المختلطات في الشكل الثاني
وقبل الخوض في التعديد لا بد من مقدمة وهي ان هذا الشكل متى كان احدى مقدمتيه
ضرورية او دائمة ثم حصل الشرطان الآخران اعني الاختلاف في الكيف وكلية الكبرى
كانت النتيجة ضرورية لا محالة لان احدى مقدمتيه اذا كانت ضرورية فالاخرى
اما ان يكون ضرورية او لا يكون او محتملة لهما فان كان الاول فان المحمول ثابت لاحد الطرفين
بالضرورة مسلوب عن الآخر بالضرورة فكان بين الطرفين مباينة ضرورية وان كان
الثاني فثبوت الضروري للضروري وسلبه عن غير الضروري ضروري واذا كان كذلك
صح ان يكون احد الطرفين بالضرورة له ضرورة هذا المحمول والطرف الآخر بالضرورة
ليس له ضرورة هذا المحمول فيرجع هذا النوع في الخصوص الى الاول ويكون النتيجة ضرورية

٨٠ وان كان الثالث فمعلوم ان الذي يحتمل الضرورة وعدمها لا يخلو في نفسه عن ان يكون
ضرورياً او لا يكون واذا كانت النتيجة ضرورية على التقديرين معاً كانت ايضاً ضرورية
في هذا القسم وعن هذا التقدير نظهر ان اختلاف المقدمتين في الكيف لا بد منه في الاول
والثالث وغير محتاج اليه في الثاني لانه حاصل في الحقيقة سواء صرح به او لم يصرح
واذا عرفت هذا التفصيل في الضروري فاعرف مثله في الدائم من غير فرق ولقد
كان مذهب المتقدمين ان السالبة اذا كانت وجودية خالية عن الضرورة كانت
النتيجة وجودية مثاله بالوجود لا شيء من ج ب وبالضرورة كل ا ب فالنتيجة بالوجود
لا شيء من ج ا واحتجوا عليه بثلاثة اوجه فالاول تعكس الصغرى السالبة وتجعل كبرى بالضرورة
بالضرورة كل ا ب بالوجود لا شيء من ب ج فبالوجود لا شيء من ا ج وبالعكس فبالوجود لا شيء من
ج ب الخلف لو كانت النتيجة بالضرورة لا شيء من ج ا لان عكسها وهو لا شيء من ا ج
ها معه الكبرى فيجعل عكس الكبرى القياس الاول صغرى هكذا بعض ب ا وبالضرورة لا شيء
من ا ج فبالضرورة بعض ب ليس ج هذا خلف لان الصغرى السالبة الوجودية تنعكس وجودية
ولقد السلب وجودياً في الكل ينافي كونه ضرورياً في البعض ولم يلزم ذلك الا من فرضنا
النتيجة ضرورية فهي اذن ليست ضرورية بل وجودية ج تمسكوا بهذا المثال بالوجود
لا شيء من الابيض بحيوان وبالضرورة كل انسان حيوان فلو كانت النتيجة ضرورية لكان الحق

بالضرورة لا شيء من الابيض بانسان وهو باطل والجواب عن الاول ان السالبة
الوجودية لا تنعكس الا اذا كانت عرفية خاصة وحينئذ لا يكون عكسها عرفيا خاصا
بل عرفيا عاما محتملا للضرورة وهو مع الصغرى الضرورية ينتج الدائمة على ما مر ولئن
سلمنا كون عكسها عرفيا خاصا لكن بينا ان هذه العرفية لا تلتئم مع الصغرى الدائمة
في الاول وعن الثاني ان الخلف انما يلزم لو كان عكس السالبة العرفية الخاصة كنفسها
لكن ذلك باطل ويمكن ان يجعل هذا دلالة على صحة قولنا هناك وعن الثالث ان السالبة
كاذبة لان بعض ما يقال له ابيض فهو بالضرورة حيوان واذا عرفت هذه المقدمة
فنقول القضايا الثلث عشر تنقسم الى ما تكون سوالبها الكلية منعكسة والى ما لا تكون كذلك
والقسم الثاني سبعة انواع من القضايا الممكنة العامة والخاصة والمطلقة العامة
والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والوقتية والمنتشرة وقد عرفت ان
القياس لا ينعقد منها في الشكل الثاني لا بسيطا ولا مختلطا بعضها مع بعض الا اذا
اختلفا في العوارض الذاتية او ما يحتمل ان يكون كذلك على ما بينا بان العرضيات او نقول انها
غير جايز والقسم الاول ستة انواع من القضايا الضرورية والدائمة والعرفيتان
والمشروطتان ونحن نقول فيها يقع على ستة اوجه احدها انعقاد القياس من بعضها
مع بعض بسيطا او مختلطا بانفسها الاقيسة التي يجعل فيها احدى الستة صغرى والاخرى

الستة كبرى بانفسها الاقيسة التي تكون بالعكس من ذلك لانك لما عرفت ان هذا الشكل ٨١
متى كانت احدى مقدمتيه ضرورية او دائمة وكانت المقدمة الاخرى اية قضية كانت
فالنتيجة ضرورية او دائمة لم يكن في تفصيل اقسامها فايدة فسقط من الستة اثنان وبقيت
اربع العرفيتان والمشروطتان فنقول اما الشطر الاول في الاقيسة التي يجعل فيها احدى الاربعة
صغرى واحدى الاربع كبرى فنقول الصغرى ان كانت ممكنة عامة او خاصة كانت النتيجة
ممكنة عامة وان كانت احدى الخمس الباقية اعني المطلقة العامة والوجوديتين والوقتيتين
كانت مطلقة عامة بيان الاول ان الكبريات الاربع ان كانت سوالب فهي مشتركة في الدلالة
على ان الاوسط والاكبر لا يجتمعان فاذا دلت الصغرى الممكنة على جواز اتصاف الاصغر
بالاوسط وجب الحكم بجواز خلوه عن الاكبر في تلك الحالة استدلالا بامكان المنافي على
امكان الانتفاء ثم انه من المحتمل ان يكون ذلك الانتفاء ضروريا وان لا يكون والقدر المشترك
هو الامكان العام وان كانت موجبات فهي مشتركة في الدلالة على ان الاكبر لا ينفك عن الاوسط
فاذا حكمنا في الصغرى الممكنة بجواز خلو الاصغر عن الاوسط وجب ايضا في تلك الحالة
جواز خلوه عن الاكبر استدلالا بجواز الخلو عن اللازم على جواز الخلو عن الملزوم ثم احتمال
كون ذلك الخلو واجبا او غير واجب حاصل والمشترك هو الامكان العام بيان الثاني
ان الكبريات الاربع ان كانت سوالب فهي مشتركة في الدلالة على ان الاوسط والاكبر لا يجتمعان

والصغريات الخمس مشتركة في اقتضاء ثبوت الاوسط للاصغر فيلزم من الحكم باتصاف
الاصغر بالاوسط المنافي للاكبر خلوه عنه حينئذ اذ لا الحصول المنافي على حصول
الاستثناء ثم احتمال كون ذلك الاستثناء واجبا او غير واجب قائم والمشترك هو الاطلاق
العام وان كانت موجبة فهي دالة على ان الاكبر لا ينفك عن الاوسط والصغريات
دالة على خلو الاصغر عن الاوسط في تلك الحالة فيجب خلوه عن الاكبر ايضا لا ان الخلو
اللازم على الخلو عن الملزوم ثم احتمال كون الخلو واجبا او غير واجب قائم والمشترك
هو الاطلاق العام **النظر الثاني** في الاقيسة التي تحصل فيها احدى الاربع صغرى
واحدى السبع كبرى فنقول ان شاء من ذلك غير منتج اما اذا جعلنا الكبرى احدى الممكنتين
فلانها ان كانت سالبة دلت على جواز خلو الاكبر عن الاوسط والصغريات الاربع دالة
على ان الاصغر لا ينفك عن الاوسط فيلزم من جواز خلو الاكبر عن الاوسط اللازم للاصغر
جواز خلوه عن الاصغر لكنك تعلم انه لا يلزم صحة خلو الاصغر عن الاكبر فلا يحكم لا بحصول
السلب وان كانت موجبة فهي تدل على جواز اتصاف الاكبر بالاوسط والصغريات
دالة على ان الاصغر والاوسط لا يجتمعان فيلزم من صحة اتصاف الاكبر بالاوسط المنافي
للاصغر صحة خلوه عن الاصغر لكن لا يلزم من هذا صحة خلو الاصغر عن الاكبر البتة وكان
ذلك هو المطلوب لا غير فلم يكن منتجا ولانا اذا فرضنا ذاتا لها صفتان متنافيتان

ولا يمكن عروض واحد منهما الا لتلك الذات ويكون كل واحد منهما ممكن الزوال عنها ٨٢
فانه يصح ان يقال بالضرورة المشروطة انه لا شيء مما يقال له احدى الصفتين بموصوف
بالاخرى وكل تلك الذات ممكن الاتصاف بتلك الاخرى ثم لا يلزم ان يقال بالضرورة لا شيء
مما يقال له احدى الصفتين بتلك الذات بل كله هي بالضرورة هذا خلف واذا ثبت ذلك
في الضرورة ثبت ايضا في العرفيتين لاندراجهما فيهما ومتى لم ينتج الاخص في كل حال لم
ينتج الاعم ايضا واما اذا جعلنا الكبرى احدى الحمل الباقية فان كانت سالبة كان معناها خلو
الاكبر عن الاوسط وهذا لا يقتضي خلو الاوسط عن الاكبر لما عرفت ان هذه المطلقات لا
ينعكس فاذن لا يلزم من اتصاف الاصغر بالاوسط خلوه عن الاكبر البتة وان كانت موجبة كان
معناها اتصاف الاكبر بالاوسط وهذا لا ينافي خلوه عنه واذا حكمنا في الصغرى بخلو
الاصغر عن الاوسط لم يمكن الاستدلال بذلك على خلوه عن الاكبر **النظر الثالث**
في الاقيسة المنعقدة من هذه الاربع ولنذكرها على سبيل التعديد في العرفية العامة مع الكبرى
العرفية العامة الشرطية عرفية عامة لان الاوسط دائم الثبوت بدوام وصف احد الطرفين بدوام
ودائم السلب بدوام وصف الطرف الآخر من غير بيان ان ذلك الدوام في السلب والايجاب ضروري
ام لا واذ ذاك يقتضي دوام المباينة بين وصف الاصغر ووصف الاكبر من غير بيان ان ذلك الدوام
ضروري ام لا ومع المشروطة العامة الشرطية عرفية عامة اما ان كانت الكبرى سالبة

فلانها بعد العكس تنفي كنفسها وقد عرفت ان هذا الاختلاط في الاول ينتج العرفية
العامة ولان الكبرى تدل على استحالة اجتماع الاوسط والاكبر لكن الصغرى تدل
على ان وصف الاصغر لا ينفك عن الاوسط من غير بيان ان ذلك الانفكاك محال ام لا وبتقدير
حصول ذلك الانفكاك فلا ندري ان اجتماع الاصغر والاكبر هل هو ممكن ام لا والمتيقن
اذن ان الاصغر والاكبر لا يجتمعان فاما استحالة اجتماعهما فغير معلوم فلا جرم كانت
النتيجة عرفية عامة واما اذا كانت موجبة فلتجعل السالبة العرفية كبرى فيحصل النتيجة سالبة
عرفية عامة وهي بعد العكس كذلك ولان الكبرى دلت على استحالة خلو الاكبر عن الاوسط
والصغرى دلت على خلو الاصغر عن الاوسط من غير بيان ان ذلك الخلو واجب ام لا فلزم منه
الجزم بخلو الاصغر عن الاكبر من غير بيان ان ذلك واجب ام لا ح ومع العرفية الخاصة النتيجة
عرفية عامة اما ان كانت الكبرى سالبة فلانها تنعكس عرفية عامة والنتيجة تابعة لها ولانها
تدل على ان وصف الاكبر والاوسط لا يجتمعان فحين حصول الاوسط للاصغر وجب ان لا يحصل
له الاكبر وهذا لا يمنع دوام هذا السلب لان دوام سلب الاوسط عن الاكبر ينافي دوام
سلب الاكبر عن الاصغر وان كانت موجبة فلذلك بالبيان الذي قبله د ومع المشروطة
الخاصة النتيجة عرفية عامة والبيان ما مر بعينه الصغرى المشروطة العامة فامع
الكبرى العرفية العامة النتيجة عرفية عامة والعلة ظاهرة مما مر ب مع المشروطة
العامة

النتيجة مشروطة عامة لانه لما كان الاوسط ثابتا بالضرورة لوصف احد الطرفين ومسلوبا ٨٣
بالضرورة عن وصف الطرف الاخر فالضرورة بين الوصفين مباينة فالضرورة لا شيء من
الاصغر اكبر ما دام الوصف الذي جعلته معه الاصغر ح ومع العرفية الخاصة النتيجة
عرفية عامة اما ان كانت سالبة فلانها تنعكس عرفية عامة والنتيجة بالعكس لها ولانها تدل
على ان الاكبر والاوسط لا يجتمعان ثم انه وان كان سلب الاوسط عن الاكبر بشرط اللادوام
لكن لا يلزم منه ان يكون سلب الاكبر عن الاوسط بهذا الشرط لكن الاصغر يستحيل خلوه عن
الاوسط فوجب ان لا يتصف بالاكبر البتة من غير بيان ان ذلك واجب ام لا فان كانت موجبة
فالامر كذلك بالطريق المذكور د مع المشروطة الخاصة النتيجة عرفية عامة لما
المذكور الصغرى العرفية الخاصة فامع العرفية العامة النتيجة عرفية عامة
والعلة ظاهرة ب مع المشروطة العامة النتيجة عرفية عامة اما ان كانت سالبة
فلان هذه الكبرى بعد العكس تنفي كنفسها وقد ذكرنا في الشكل الاول ان هذه الاختلاط
منتج لهذه النتيجة وان كانت موجبة فكذلك ح ومع العرفية الخاصة النتيجة عرفية عامة
ان كانت سالبة فبالعكس ولان سلب الاوسط عن الاكبر وان كان بشرط اللادوام لكن يحتمل
ان يكون سلب الاكبر عن الاوسط دائما فحال حصول الاوسط للاصغر وجب ان لا يحصل له الاكبر
ثم هذا لا ينافي دوام السلب لان لا دوام سلب الاوسط عن الاصغر لا ينافي دوام سلب الاكبر

عنه فالنتيجة عرفية عامة وان كانت موجبة وكذلك الطريق الذي مر في مع المشروطة
الخاصة النتيجة عرفية عامة بالبيانين المذكورين الصغرى المشروطة الخاصة
فامع العرفية العامة النتيجة عرفية عامة والعلة ظاهرة وفي مع المشروطة العامة
النتيجة مشروطة عامة للعكس ولان الكبرى تدل على استحالة خلو وصف الاصغر عن الاوسط
ففي تلك الحالة يستحيل اتصاف الاصغر بالاكبر ثم لا دوام ضرورة ثبوت الاوسط للاصغر
لا ينافي دوام ضرورة سلب الاكبر عنه فيجب ان يكون النتيجة محتملة الحالتين في المشروطة
العامة وفي مع العرفية الخاصة النتيجة عرفية عامة بالعكس ولان الكبرى اذا
كانت سالبة فهي تدل على ان الاوسط لا يجتمع من غير بيان ان ذلك واجب ام لا الكبرى وصف الاكبر صح
الاصغر حين اتصافه بالاوسط فوجب القطع بخلوه عن الاكبر من غير بيان ان ذلك الخلو
واجب ام لا ثم ليس هنا ما ينافي دوام هذا الخلو فيكون النتيجة عرفية عامة وان كانت موجبة
جعلنا الصغرى كبرى فينتج عرفية عامة ينعكس كنفسها ولان الاكبر لا ينفك عن الاوسط لكن
وصف الاصغر يستحيل اتصافه بالاوسط فيجب القطع بخلوه عن الاكبر من غير بيان انه واجب
ام لا وليس هنا ما ينافي دوام هذا السلب فيكون النتيجة ما ذكرناه وفي مع المشروطة
الخاصة النتيجة مشروطة عامة بيانه ان الاوسط ضروري الثبوت لوصف احد الطرفين
وضروري السلب عن وصف الطرف الاخر فالفرق بين الوصفين مباينة ثم قد عرفت

ان اشتراط اللادوام من احد الجانبين لا يوجب اشتراطه من الجانب الاخر وذلك ٨٦
يوجب ما قلناه فالحاصل ان ثلثا من هذه النتائج مشروطة عامة والبواقي عرفية عامة
المختلطات في الشكل الثالث جهة النتيجة فيها كهي في الاول من غير
فرق وذلك بين في واجبة العكس بالعكس واما في ذي العكس وما لا يقبل العكس والافتراض
ولما كان الامر كذلك لم يكن في الاطناب فائدة والاجتناب بين صحة ما ذكرناه المختلطات
في الشكل الرابع لما كان الكلام في هذا الشكل قليل النفع جدا اقتصرنا من
الاختلاطات على ما يلزم في الضروريات البسيطة والممكنة البسيطة الضروريات
فالضرب الاول والثاني ينتجان ممكنة عامة لان الاصغر الضروري للاوسط ثم لم يكن الاوسط
ولا شيء من موضوعاته التي منها الاكبر ضروريا له وجوز ان يكون فلا جرم كان الواجب ما
يعم الاحتمالين وهو الامكان العام واما الثلثة الباقية فنتائجها ضرورية لانا في الثالث
اما نجعل الكبرى صغرى فينتج سالبة ضرورية ونعد العكس ينعكس كذلك واما في الثاني نعكس
الصغرى فيكون القياس من صغرى سالبة ضرورية وكبرى ضرورية في الثاني فيكون النتيجة ضرورية
ولما الرابع والخامس فان النتيجة فيهما اما من الثاني بعكس الصغرى وكذلك ينتج الضرورية
او من الثالث بعكس الكبرى التي هي سالبة ضرورية حافظة للجهة بعد العكس والنتيجة فيه تابعة
للكبرى. الممكنات الثلثة الاخيرة عقيمة لان السوالب الممكنة لا تنعكس والاول

ينتجان ممكنة عامة كيف كان امكانهما فان بيانهما اما بالرد الى الاول او بعكس النتيجة
والموجبة الممكنة كيف كانت تنعكس ممكنة عامة او بالرد الى الثالث بعكس الكبرى وهي تنعكس
ممكنة عامة اختلاط المطلق والضروري ولنجعل الكبرى ضرورية اما القرينان
المنتجان للموجبة الجزئية فالنتيجة فيهما ممكنة عامة لان الصغرى دلت على ان الاصغر ثابت لكل
الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط ضروري الثبوت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان
يكون الاصغر ثابتا لكل الاكبر او لبعضه وذلك يقتضي ان يكون الاكبر ممكن الثبوت امكانا عاما
لبعض الاصغر فالامكان العام بعض الاصغر اكبر واما الثلثة المنتجة للسالبة فالنتيجة فيها ضرورية
لانها بعكس الصغرى ترتد الى الثاني والكبرى ضرورية ومتى كانت احدى المقدمتين في الثاني
ضرورية كانت النتيجة ضرورية ولنجعل المطلقة كبرى فالمنتجان للموجبة الجزئية ينتجان ممكنة
عامة لان الصغرى دلت على كون الاصغر ضروريا لكل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط
ثابت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاصغر ضروري الثبوت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم
ان يكون الاكبر ممكن الثبوت امكانا عاما لبعض الاصغر واما الثلثة المنتجة للسالبة ففيه تفصيل
اما التي تنتج السالبة الكلية فالنتيجة فيه ضرورية لان الصغرى فيه سالبة ضرورية فبعد
العكس تبقى ضرورية فيكون ذلك اختلاطا من صغرى ضرورية وكبرى مطلقة في الثاني فالنتيجة
تكون ضرورية واما المنتجان للسالبة الجزئية فالنتيجة فيهما ممكنة عامة لان الصغرى فيهما موجبة

ضرورية فاذا انعكست صارت ممكنة عامة فيكون ذلك قياسا من صغرى ممكنة عامة وكبرى
مطلقة في الثاني وقد عرفت انه لا ينتج الا اذا كانت المطلقة عرفية عامة او خاصة وحينئذ
يكون النتيجة ممكنة عامة والنكتة ان الصغرى دلت على ان الاصغر ضروري الثبوت لكل
الاوسط او لبعضه وهذا يقتضي ان يكون الاوسط ممكن الثبوت لبعض الاصغر امكانا عاما
والكبرى دلت على ان الاكبر والاوسط لا يجتمعان وذلك البعض من الاصغر الذي يمكن ثبوت
الاوسط له وجب صحة خلوه عن الاكبر استدلالا بامكان المنافي على امكان الانتفاء فالامكان
العام بعض الاصغر ليس باكبر لكن ذلك انما يكون لو كانت المطلقة عرفية والا لم ينتج اختلاط
الممكن والضروري ولنجعل الضرورية كبرى فاما المنتجان للموجبة الجزئية فالنتيجة فيهما
ممكنة عامة لان الصغرى دلت على ان الاصغر ممكن الثبوت لكل الاوسط والكبرى دلت على
ان الاوسط ضروري الثبوت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاصغر ممكن الثبوت لكل الاكبر
او لبعضه وعلى التقديرين يلزم ان يكون الاكبر ممكن الثبوت لبعض الاصغر امكانا عاما واما
المنتجة للسالبة الكلية فعقيم هنا لان الكبرى دلت على وجوب اتصاف الاكبر بالاوسط والصغرى
دلت على امكان خلو الاوسط عن الاصغر فهذا يقتضي امكان خلو الاكبر عن الاصغر ولا يلزم
منه امكان خلو الاصغر عن الاكبر واما المنتجان للسالبة الجزئية فالنتيجة فيهما ضرورية لانهما
بعكس الكبرى يرتد الى الثالث وقد عرفت ان هذا الاختلاط ينتج الضروري هناك ولنجعل
الممكنة كبرى

فالمنتجان للموجبة الجزئية منتجان ممكنة عامة لان الكبرى دلت على امكان اتصاف كل الاكبر
او بعضه بالاوسط والصغرى دلت على وجوب اتصاف كل الاوسط بالاصغر فيلزم
وجوب اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاصغر وعلى التقديرين يلزم امكان اتصاف بعض
الاصغر بالاكبر واما المنتج للسالبة الكلية فمنتج الضرورية هنا لان الصغرى السالبة الضرورية
تنعكس ضرورية وحينئذ يرتد الى الثاني ويكون النتيجة ضرورية واما المنتجان للسالبة الجزئية
فعقيمان لان الاصغر وان كان ضروريا للاوسط لكن ذلك لا ينافي كون الاوسط ممكنا للاصغر
وهو ايضا ممكن للاكبر وقد عرفت ثمة انه لا قياس عن الممكنين في الثاني اختلاط
الممكن والمطلق ولنجعل المطلقة كبرى فالمنتجان للموجبة الجزئية منتجان ممكنة عامة لان الكبرى
دلت على اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاوسط والصغرى دلت على امكان اتصاف كل الاوسط
بالاصغر فيلزم امكان اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاصغر وعلى التقديرين يلزم امكان اتصاف
بعض الاصغر بالاكبر واما المنتج للسالبة الكلية فعقيم هنا لان الكبرى دلت على اتصاف
كل الاكبر بالاوسط والصغرى دلت على امكان خلو كل الاوسط عن الاصغر فهذا انتفى امكان
خلو الاكبر عن الاصغر ولا يلزم منه امكان خلو الاصغر عن الاكبر واما المنتجان للسالبة الجزئية
فمنتجان ممكنة عامة ان كانت المطلقة عرفية عامة كانت او خاصة لانك متى عكست الصغرى
حصل القياس من ممكنة صغرى ومطلقة منعكسة كبرى والنتيجة ممكنة عامة على ما مر ولنجعل
الممكنة كبرى

فالمنتجان للموجبة الجزئية يكون النتيجة فيهما ممكنة عامة لان الصغرى دلت على اتصاف ٨٦
كل الاوسط بالاصغر والكبرى دلت على امكان اندراج كل الاكبر او بعضه تحت الاوسط
فيلزم منه امكان اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاصغر وعلى التقديرين يلزم امكان
اتصاف بعض الاصغر بالاكبر واما المنتج للسالبة الكلية فهو ينتج ممكنة عامة ان كانت المطلقة
منعكسة لان الصغرى دلت على ان الاصغر والاوسط لا يجتمعان لكن الاكبر يمكن حصول
الاوسط له فوجب امكان خلو الاصغر عن الاكبر استدلالا بامكان المنافي على امكان
الانتفاء واما المنتجان للسالبة الجزئية فهما عقيمان هنا لان ثبوت الاصغر للاوسط بالاطلاق
المنعكس لا يقتضي الا ثبوت الاوسط للاصغر بالامكان العام فاذا كان ثبوت الاوسط للاكبر
ايضا بالامكان العام كان ذلك قياسا من الممكنين في الثاني وانه غير منعقد ولكن هذا آخر
كلامنا في المختلطات في الاشكال الاربعة على سبيل الاختصار القسم الثالث
في الشرطيات وهي على خمسة انواع ما يتركب من المتصلات والمنتج منها ما يكون الشركة في جزء
تام والمشترك فيه اما ان يكون تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى وهو الاول او تاليا
فيهما وهو الثاني او مقدما فيهما وهو الثالث او مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى
وهو الرابع والشرائط المعتبرة في هذه الاشكال هي التي كانت معتبرة فيها عندما
كانت حمليات من غير تفاوت فلا فائدة في الاعادة ووجب ان نعلم ان نتيجة الاقيسة انما

الحقيقيين

يقع بها في اللزومية اما في الاتفاقية فلان من المنفصلات ولا يتالف من
منها قياس الا ان يكون الشركة في جزء غير تام والمطبوع منه ما كان على النهج الاول وشرايط
انتاجه ان يكون الصغرى موجبة والجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية مثاله
اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وكل فرد اما ان يكون اولا او مركبا
فهذا العدد اما ان يكون زوجا او اولا او مركبا وانت تعلم ان هذه الصغرى تحتمل ان تكون
كلية او جزئية والكبرى اما ان يكون موجبة او سالبة وعلى التقديرين فاما ان يكون مركبة
من موجبتين او سالبتين او مختلطة منهما حد من الحمليات والمنفصلات والشركة ان كانت مع المقدم
والحملية فهو بعيد جدا عن الطبع وان كانت مع التالي والحملية فاما ان يكون الحملية صغرى
او كبرى فان كان التالي فاما ان يكون المتصلة موجبة او سالبة فان كانت موجبة كانت النتيجة
متصلة مقدمها ذلك المقدم بعينه وتاليها نتيجة التاليف من التالي الشرطية مع الحملية
ويعتبر الاشكال المذكورة في الحمليات والشرايط المعتبرة هناك بين الحمليتين معتبرة
هنا بين التالي الشرطية وبين الحملية وان كانت سالبة فالشرط ان كل موضع اعتبرنا
في الاقيسة الحملية الساذجة ان يكون موجبة فهنا يجب ان يكون سالبة لان سلب السلب
ايجاب والباقي من الشروط بحالها مثال الضرب الاول من الشكل الاول ليس
البتة اذا كان ه ز فلا كل ح د وكل د آ ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ح آ

برهانه ان المتصلة يلزمها كلما كان ه ز فكل ح د وكل د آ ينتج كلما كان ه ز
فكل ح آ ويلزمه ليس البتة اذا كان ه ز فليس ح آ وانت تعلم حال البواقي منه واما ان
كانت الحملية صغرى حدث الاشكال المذكورة فان كانت المتصلة موجبة فالشرايط بين
الحملية والتالي هي المذكورة وان كانت سالبة فالشرط ان كل موضع اعتبرنا في الحمليات
الساذجة ان يكون كلية فالتالي القايمة مقامها هنا يجب ان يكون جزئية لان المتصلة
لما كانت سالبة كان معناها انه ليس اذا كان المقدم كان ذلك الجزئي وهذا هو
الكلي لان رفع الجزئي يتضمن حصول الكلي وباقي الشروط بحالها مثال الضرب الاول
من الشكل الاول كل ب ح وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ح آ ينتج ليس البتة اذا كان ه ز
فليس ب آ وينبغي ان يعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة د من الحمليات والمنفصلات
فان كانت الحملية صغرى كان القريب من الطبع ما يكون على نهج الاول وهو ان يكون الحملية
موجبة ومحمولها موضوع كل اجزاء الانفصال ويكون المنفصلة كلية مثاله كل متحرك
جسم وكل جسم اما جماد او حيوان او نبات وكل متحرك اما جماد او حيوان او نبات وان
كانت الحملية كبرى فاما ان يكون قضايا او قضية واحدة فان كانت قضايا فاما ان يكون
مشتركة في محمول واحد او لا يكون فان كانت مشتركة في محمول واحد فالمطبوع منها ان يكون
على نهج الشكل الاول ويجب ان يكون المنفصلة واجزاؤها موجبة والحمليات كليات ويكون

اجزاء الانفصال مشتركة في الموضوع مثاله كل متحرك اما جماد او حيوان او نبات
وكل جماد وحيوان ونبات فكل متحرك جسم وان لم تشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها
ما ذكرناه لكن النتيجة منفصلة مانعة من الخلو لاحتمال ان يكون كل واحد من محمولات
اجزاء الانفصال اعم منها وان كانت الحملية واحدة كانت النتيجة ايضا منفصلة مانعة
الخلو لاحتمال ان يكون محمول ذلك لازما اعم منه غير مناف لسائر الاجزاء هذا من المتصلات
والمنفصلات ولكن المنفصلة حقيقية والشركة اما في جزء تام او غير تام فان كان
الاول فالاقرب الى الطبع ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى ويكون موجبة واحدهما
لا محالة يكون كلية فما لم يكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية ثم نحو جعل نتيجة متصلة ومنفصلة
وان كان الثاني فالمطبوع عنه ان يكون محمول التالي موضوعا في اجزاء الانفصال والتالي كليا
ويكون النتيجة متصلة منفصلة التالي فهذا هو الكلام المختصر في الشرطيات والاستقصاء
فيها ان وفقنا الله تعالى في المنطق الكبير **القسم الرابع** في الاقيسة التي لا يتكرر
الحد الاوسط فيها بتمامه وهو مثل قياس المساواة وكقولنا الجسم فيه سواد وكل سواد
لون فانه يلزم بالضرورة من العلم بهاتين المقدمتين العلم بان الجسم فيه لون وكذا قولنا
الدرة في الحقة والحقة في الصندوق فانه يلزم منهما كون الدرة في الصندوق ان ذلك
والاوسط غير متكرر لكن قولنا منه لا الاوسط فمكرر الزمت النتيجة على نحو الحمل
باختلاف المواد

القسم الخامس في الاستثناءات وقبل الخوض في التفصيل لا بد من ٨٨
مقدمتين فالقياس الاستثنائي مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع
او رفع لاحد جزئيها حتى يلزم منه وضع الجزء الاخر او رفعه وليس من شرطه ان تكون
المقدمة الاخرى حملية فان الشرطية ان تركبت من حمليتين كان الامر كذلك والا كان
الاستثناء ايضا شرطية ب المقدمة التي يجب ان تكون شرطية جارية هنا
مجرى الكبرى في الاقترانيات والاستثنائية جارية مجرى الصغرى لان الكبرى في الحمليات
هي التي يقال فيها ان كل ما له الاوسط فله الاكبر فكانك قلت انه ان كان الاصغر يوجد فيه
الاوسط ففيه الاكبر ثم قلت لكن الاصغر يوجد فيه الاوسط فلزم النتيجة فالشرطية
قائمة مقام الكبرى والاستثنائية مقام الصغرى واذا عرفت ذلك فنقول القياس
الاستثنائي اما ان يكون مركبا من المتصلات او المنفصلات القسم الاول اذا كانت الشرطية متصلة
وهي اما ان تكون لزومية او اتفاقية اما اللزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم على تفسير سنذكره والا لبطل اللزوم لانه لو وجد
الملزوم مع عدم اللازم او عدم اللازم مع وجود الملزوم كان ذلك قادحا في اللزوم
واما استثناء نقيض المقدم واستثناء عين التالي فلا ينتجان لاحتمال كون اللازم اعم من الملزوم
ولا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص ولا من انتفاء الخاص انتفاء العام والا لبطل العموم.

ومن الناس من قال اللازم إن كان مساويا حصلت النتائج الأربع وهو خطأ
لأن لزوم هذا لذاك غير لزوم ذاك لهذا واللازم من مجرد لزوم هذا لذاك ليس إلا
ثبوت هذا عند ثبوت ذاك وانتفاء ذاك عند انتفاء هذا وأما الباقيان الآخران
فلا يلزم البتة من لزوم هذا لذاك بل من لزوم ذاك لهذا وذلك في الحقيقة شرطية أخرى
ثم اعلم أن البين بداية من هاتين النتيجتين استثناء عين المقدم لإنتاج عين التالي فأما
استثناء نقيض التالي لإنتاج نقيض المقدم فهو بواسطة الضرب الأول فإنه لما لزم شيء
شيئا كان عدم اللازم ملزوما لعدم الملزوم فيكون الاستدلال باستثناء اللازم على
استثناء الملزوم راجعا عند التحقيق إلى الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم وأما
الاتفاقية فغير منتجة فإذا قلت كلما كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق فلو قلت لكن الإنسان
ناطق لم يلزم فالحمار ناهق لأن العلم بصدق هذه الشرطية موقوف على العلم بوجودهما
فلو استفيد العلم بواحد منهما منها لزم الدور ولو قلت لكن الحمار ليس بناهق لم يلزم
فالإنسان ليس بناطق لأن هذا الاتصال ليس بلزومي ولا اتفاقي لأن الاتفاقي هو الذي
يطابق وجوده وجود غيره وما لا وجود له في نفسه امتنع أن يطابق وجوده وجود
غيره ولأنه لو لزم من التوافق في الصدق التوافق في الكذب لبطل قياس الخلف لأنا
إذا صدق كلما كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق صدق إذا لم يكن الحمار ناهقا فالإ

ليس بناطق وإلا صدق نقيضه ويلزمه قد يكون إذا لم يكن الحمار ناهقا فالإنسان ٨٩
ناطق وكان محالا لأنه كلما كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق لزم قد يكون إذا لم
يكن الحمار ناهقا فالحمار ناهق وهذا خلف لأنا نقول هذا ليس بخلف لأن معناه
قد يكون إذا لم يكن الحمار ناهقا في الفرض فالحمار ناهق في الوجود وأما الفصل
الموعود وهو أن الشرطية اللزومية إما أن تكون مهملة أو محصورة فإن كانت مهملة
فجزآها إما أن يكونا كليين أو لا يكونا كذلك والأول غير منتج لأن معنى تلك القضية كون إحدى
الكليتين ملازمة للأخرى من غير بيان كلية تلك الملازمة أي من غير بيان أنها حاصلة في كل
الأوقات ومع اعتبار أي أمر يعتقد ثبوته لا يتحقق تلك المتابعة إلا على بعض تلك الاعتبارات
فمن المحتمل أن يكون حال الاستثناء غير حال اللزوم فحينئذ لا يلزم عند الاستثناء حصول
اللازم فلم يكن القياس منتجا لا يقال إذا ثبت اللزوم على بعض الاعتبارات ثبت اللزوم
دائما لأن ما لا يكون لازما في كل وقت لا يكون لازما في شيء من الأوقات لأنا نقول
لا نسلم أن ما لا يكون لازما في كل وقت لا يصير لازما في شيء من الأوقات كالنفس للإنسان
وإن سلمناه لكن الإنتاج إنما يحصل عند ثبوت كون القضية كلية فالدليل الذي ذكرتموه
وذلك يحقق مقصودنا من أن الشرطية متى لم تكن كلية لم يلزم النتيجة وأما الثاني وهو ما إذا
كانت الشرطية مهملة مركبة من قضيتين غير كليتين فما ذكرناه فيما قبل متوجه هنا مع إشكال

اخر وصوان الجزئين اذا لم يكونا كليين كفى في صدق كل واحد منهما ثبوته في شخص
واحد مثلا قولنا ان كان اج د فقولنا ان ه ز مهملة يكفي في صدقها اتصاف شخص ما من
اشخاص الالف بالباء وكذا القول في التالي واذا كان كذلك كفى في الصدق في المهملة الشرطية
المركبة من جزئين غير كليين ان يتصف شخص واحد من اشخاص موضوع التالي بمحموله عند اتصاف
شخص واحد من اشخاص موضوع المقدم بمحموله في زمان واحد ثم اذا استثنينا وقلنا لكن
ا ب فمن الجايز ان يكون الالف التي صادقة عليه ب في هذا الاستثناء غير التي لاجله صدق تلك
الشرطية وان لا يكون الحكم في جميع الاوقات واحدا واذا كان كذلك لم يلزم النتيجة واما اذا
كانت الشرطية كلية فان لم يكن اجزاؤها كليين عاد الاشكال وان كان فلا يخلو اما ان يكون
الدوام معتبرا في الجزئين او لا يكون والاول كقولنا كلما كان دائما كل ا ب فدائما كل ج د
فههنا يحصل النتيجتان واما الثاني فلان استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي
لا ينتج نقيض المقدم بيانه انك اذا جعلت موضوع المطلقة العامة الحملية مقدما ومحمولها
تاليا كما اذا قلنا كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالفعل فلو قلت لكنه انسان لزم انه ضاحك
بالاطلاق العام اما اذا قلت انه ليس ضاحكا لا يلزم انه لا يكون انسانا بالاطلاق العام لان
بعض من ليس بضاحك بالفعل بالاطلاق العام بالضرورة انسان لا يقال قولكم كلما كان هذا
انسانا فهو ضاحك بالفعل قضية كاذبة لان هذا انما يصدق لو استحال انفكاك الانسان عن

٩٠ الضحك بالفعل لانا نقول فهذا يقتضي ان لا يكون القضية كلية في الشرطيات الا
اذا كانت دايمة وذلك باطل لانها قد تكون مطلقة عامة على ما بيناه ولان معنى تلك
القضية انه لا حال ولا اعتبار للانسان الا ويصدق معه كونه ضاحكا بالفعل وهذا
اعم من قولنا انه لا حال الا ويصدق معه كونه ضاحكا بالفعل مع تلك الحال او قبله
او بعده ولما اذا كان الدوام معتبرا في التالي فان استثناء النقيض فيه ينتج ايضا لان الكاذب
الدايم ينافي الثابت المطلق فيكون منافيا للطبيعة المقدم القسم الثاني ان يكون
الشرطية منفصلة فان كانت حقيقية وذات جزئين كان استثناء عين ايهما كان
منتجا نقيض الاخر واستثناء نقيض ايهما كان منتجا عين الاخر لاستحالة اجتماع النقيضين
وارتفاعهما وان كانت اكثر من ذات جزئين كان استثناء عين ايها كان منتجا نقيض البواقي
واستثناء نقيض ايها كان منتجا منفصلة من الاجزاء الباقية وان كانت غير حقيقية فان كانت
مانعة من الجمع كان استثناء عين ايها كان منتجا نقيض البواقي لاستحالة اجتماع تلك الاجزاء واستثناء
نقيض ايها كان لا ينتج عين شيء منها لصحة ارتفاع كلها وان كانت مانعة الخلو كان استثناء
نقيض ايهما كان منتجا حصول الاخر لاستحالة ارتفاعهما معا واستثناء عين ايهما كان لا ينتج
نقيض الاخر لصحة اجتماعهما معا واعلم ان هذه الاستثناءات المنفصلة انما انتجت لكونها
في قوة الاستثنائيات المتصلة وهي رفع احد الجزئين او وضعه يستلزم رفع الاخر او وضعه

واما اللواحق ففي الاشارة الى بعض توابع القياس وفي ذلك بضعة امور
الاول في ان كل قياس فلا بد فيه من مقدمتين لا ازيد ولا انقص لان المجهول انما يكتسب من
المعلوم وذلك المعلوم اما ان يكون له نسبة الى كلية المطلوب او الى اجزائه فان
كان الاول وحصلت هنا لك مقدمتان احديهما الدالة على انه يلزم من حصول ذلك
الشيء حصول المطلوب وهي الشرطية والثانية ان ذلك الشيء قد حصل وهي الاستثنائية وهي صح
وحينئذ يلزم حصول المطلوب وان كان الثاني فاما ان يكون له الى جزئي المطلوب
نسبة يلزم من العلم بها العلم بالمطلوب وحينئذ يحصل بسبب انتسابه الى جزئي المطلوب
مقدمتان فيكون المنتج مقدمتين لا اقل ولا اكثر واما ان لا يكون كذلك وحينئذ لا يكون
منتجا لنفس المطلوب بل ربما كان منتجا لشيء من المقدمات المنتجة له ثم يكون الكلام فيه
بعينه كالكلام في الاول فثبت ان القياس المنتج بالذات للنتيجة الواحدة لا يزيد على مقدمتين
ولا ينقص عنهما واما المقدمات الكثيرة فهي بالحقيقة مقدمات المقدمات ان احتيج
في تحقيق المطلوب اليها وتسمى ذلك قياسا مركبا والا فاشياء خارجة عن المطلوب والقياسات
المركبة قد يكون موصولة وهي التي ذكر فيها النتائج تارة لبيان كونها منتجة وتارة
لجعلها مقدمة لما بعدها وقد يكون مفصولة وهي التي لا يذكر فيها النتائج البتة
ثم هذه المقدمات انما تبتدئ من الاوليات فلها بداية فان لم يمكن انتهاؤها الى نتائج لا يمكن

جعلها مقدمات لغيرها كانت ذوات نهاية **والثالث** في الخلف حاصله يرجع الى ٩١
الاستدلال بامتناع لازم احد النقيضين على امتناعه وثبوته على ان الحق في الطرف الاخر
وهو من القياسات المركبة لانه يتركب من قياسين احدهما اقتراني والاخر استثنائي كقولنا
لو كذب قولنا ليس كل **ج ب** صدق نقيضه وهو قولنا كل **ج ب** ومعنا مقدمة
صادقة وهي ان كل **ب آ** ينتج لو كذب ليس كل **ج ب** لكان كل **ج آ** ثم نجعل هذه الشرطية
مقدمة لقياس استثنائي ونستثني نقيض التالي لينتج نقيض المقدم **واعلم** ان قياس
الخلف حاصله راجع الى ابطال النقيض وذلك يقتضي كون النقيض الاخر حقا او كونه احد
اقسامه حقا ولذلك لا يتوجه النقض على النقيض لو قدرنا النتيجة مثلا عرفية خاصة ومتى
صدقت تلك صدقت عرفية عامة ثم مطلقة عامة ثم ممكنة عامة لانه متى صدق الخاص
صدق العام والخلف لا بد وان يساعد على ابطال نقايض هذه القضايا باسرها فاذا قام
الخلف على ابطال نقيض الممكن العام لم يكن كون النتيجة ممكنة عامة بل يكون النتيجة اما هي او ما يصدق
هي عليه ولهذا الترددنا في بيان اكثر جهات الاقترانات عن هذا الطريق واما رد الخلف
الى المستقيم فهو ان ناخذ نقيض التالي المحال ونقرنه بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة
المطلوب الاول وان كان لا يجب ان يرتد عند الاستقامة الى الشكل الاول المستعمل في الخلف
ج في العكس والدور اما الاول فهو ان ناخذ مقابل النتيجة بالضد او بالنقيض ونضيف

إلى إحدى المقدمتين فينتج مقابله الأخرى وأما الثاني أن يأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين
قياسا على النتائج الأخرى ولقلة الانتفاع بهما أهملنا الاستقصاء فيهما على الكتب المطولة
د في اكتساب المقدمات ضع طرفي المطلوب واطلب كل ما يمكن حمله على كل
واحد منهما من الخمسة المفردة أيضا وجميع المحمولات الخمسة لكل واحد من محمولاتها وجميع
ما يحمل كل واحد منهما عليه على أحد الوجوه الخمسة بالعموم ما يلحق وأما في السلب فاطلب جميع ما
يسلب عن هذا ولا حاجة إلى طلب ما يسلب عنه هنا ولا يلتفت إلى الأوصاف المشتركة بين الطرفين
سلبا كانت أو إيجابا لما مر ثم إن كان مطلوبك إيجابا كليا فإن وجدت في محمولات موضوع
المطلوب ما يكون موضوعا لمحموله تم قياسك وإن كان سلبا كليا فإن وجدت في محمولات
أحد الطرفين ما يسلب عن كليه الآخر ما دام الوصف تم القياس من الثاني والأول بالانعكاس
السالب وإن كان موجبا جزئيا ووجدت شيئا واحدا موضوعا للطرفين حصل غرضك
من الشكل الثالث وبعكسه من الأول وإن كان سلبا جزئيا فإن وجدت في موضوعات أحدهما
ما ليس موضوعا للآخر فقد تم غرضك من الثالث وإن وجدت في محمولات بعض الموضوع
ما لا يحمل عليه المحمول تم غرضك من الأول وإن وجدت في محمولات أحدهما أو بعضه ما لا يحمل
على الآخر أو بعضه تم غرضك من الثاني وبهذا يكمل اعتبار حال الشكل الرابع بما مر ه في
التحليل حصل المطلوب أولا ثم انظر في القول الذي جعل منتجا له فإن لم تجد فيه

النظم

وهو الذي ذكر في الشكل الثاني أن الاشتراك في اللوازم لا يوجب الاشتراك في الماهية

من الأول

الجزئين

الحدين

مقدمة تشارك المطلوب لم يكن القول منتجا له وإن وجدتها فإن كان الاشتراك في كلي الحدين
فالقياس استثنائي ثم ضع الاستثنائية من الجزء الذي به يباين هذه المقدمة المطلوب ولا بد منه
وإن كان في أحد الحدين فالقياس اقتراني ثم انظر أنه موضوع المطلوب أو محموله لتتميز لك
الصغرى والكبرى ثم ضم إلى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على إحدى الهيئات
المذكورة فإن تألفا فهو الوسط وتميز لك المقدمتان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وإن لم
يكن كذلك لم يكن القياس بسيطا بل مركبا فيكون هناك مقدمات وحدود فيعمل العمل المذكور
في كل واحد منها ويجب أن لا تغتر باشتراك الألفاظ واختلافها في اشتراك المعاني واختلافها
و في الاستقراء القياس الذي ينتج الكلي بالعرض الجزئي التي تحته وعكسه وعكس نقيضه
نقيضه وأما السالبة الجزئية إن كان لها عكس النقيض فهو نتيجتها وإلا فكذب النقيض حاصل
على كل حال ز في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة وهذا غير ممتنع
لأن حقية المقدمات والتأليف ملزوم حقية التالي واستلزام عين التالي لا ينتج ولهذا لو قلنا
كل إنسان حجر وكل حجر حيوان يلزم منهما مع كذبهما أن كل إنسان حيوان مع صدقه
ح في الاستقراء إن كان تاما فهو القياس المقسم الذي مر وإلا لم يفد إلا الإجمال
أن يكون حال غير المذكور مخالفا لحال المذكور ط في التمثيل لو ثبت أن المقتضي لثبوت
الحكم في محل الوفاق هو القدر المشترك بينه وبين محل الخلاف ثبت أن محل الخلاف يشارك محل

بنتيجة

كذب

الوفاق في قابلية ذلك الحكم وحصول الشرائط وارتفاع الموانع لزم من ثبوت الحكم في محل
الوفاق ثبوته في محل الخلاف لا محالة ثم إنهم احتجوا على علية الوصف المشترك
بطريقين فالدوران وهو ضعيف لأن التام منه إنما يتحقق لو بينا أنه أينما ثبت الوصف
ثبت الحكم لكن الوصف حاصل في الفرع فلا بد وأن نعرف ثبوت الحكم في الفرع ليتم الدوران
لكونه لو ثبت لاستغنينا عن أصل التمثيل ولأنه بتقدير ثبوت الدوران التام لا يلزم العلية لاحتمال
كونه جزء العلة أو شرط العلة أو رافعاً للمانع أو مخففاً للمبطل ب التقسيم الذي يكون مترددا
بين السلب والإيجاب مثل أن نقول الحكم في محل الوفاق إما أن يكون معللاً بكذا أو بكذا والثاني
باطل فتعين الأول واعترض عليه الشيخ فقال لم لا يجوز أن يكون هذا الحكم معللاً بعلة لأنه
لو وجب في كل حكم أن يكون معللاً بعلة لوجب في علية تلك العلة أن تكون معللة بعلة أخرى ولزم
التسلسل ولئن سلمنا أنه معلل فلم قلتم إن العلة ليست إلا الأقسام التي ذكرتموها ولم لا
يجوز أن يكون هناك قسم غير ما ذكرتموه وهو الحق وإن سلمنا الحصر لكن لم لا يجوز أن
يكون العلة مجموع تلك الأقسام أو مجموع بعضها لا كل واحد منها وحده وإن سلمنا أنه ليس لسائر
الأقسام مدخل في التأثير لكن لم لا يجوز أن يقال هذا القسم ينقسم إلى قسمين والعلة هي أحد القسمين
لخصوص صفته وهو غير حاصل في الفرع فلا يلزم التعدية واعلم أن المرجع لهذه الأسولة
إلى سؤال واحد وهو منع الحصر أما الأول فظاهر لأنه كذلك لأنا لما قلنا الحكم الفلاني إما أن

اثبت

يكون معللاً بكذا أو بكذا فإنه منع هذا الحصر وأبدى قسماً آخر وهو كونه غير معلل
حتى أن المعلل لو أمكنه إقامة الدلالة القاطعة على الحصر لسقط السؤال وأما الثاني
فلا شك أنه عبارة عن منع الحصر والثالث كذلك لأنا لما ذكرنا أن ذلك الحكم إما أن يكون
معللاً بكذا أو بكذا فإنه أبدى قسماً ثالثاً وهو ما يتركب عن القسمين اللذين ذكرناهما ولا
شك أن المركب عن الشيئين مغاير لهما فيكون حاصله راجعاً إلى منع الحصر وأما الرابع
فكذلك لأن الشيء إذا انقسم إلى قسمين فلا شك أن خصوصية كل واحد من قسميه مغايرة له فإنه
بذكر تلك الخصوصية أبدى قسماً وراء ما ذكره المستدل فظهر أن السؤال المتوجه على
هذه الطريقة ليس إلا منع الحصر وإن سلمنا كون الوصف المشترك علة لكن لا يلزم من حصوله
في الفرع حصول الحكم فيه أيضاً لاحتمال أن خصوصية الفرع مانعة من قبول ذلك الحكم إما
لنفسها أو لاقتضائها صفة مانعة منها أو لفوات شرط آخر وبالجملة فلا شك أن محل
الوفاق يغاير محل الخلاف بخصوصيته فيجوز أن يكون خصوصية محل النزاع مانعاً
من الحكم والله أعلم

الباب الثالث في البرهان

المنطقيون طولوا في هذا الباب والذي نقوله فيه نحن أنك قد عرفت مما تقدم أنه كيف ينبغي أن يكون
التركيب حتى يكون صحيحاً منتجاً فنقول إذا وقعت تلك التركيبات في مقدمات يقينية كان
القياس مركباً من مقدمات يقينية بينة كانت معلومة الصحة فكانت النتيجة اللازمة عنها بالضرورة

ومعا علم اخر به يعني ان اللازم عما هذا شانه لا بد وان يكون نفس الحس بحصول الفرق وهذا
الطريق يحتج عن سوء الى من سال فيقول يلزم السائل عن المقدمات ان كان ضرورية ثابتة
اشتراك العقلاء فيه والا فلينظر الى نظر آخر ولزم التسلسل لانا نقول اللزوم ضروري
كالملزوم ضروري ابتداء او ضروري اللزوم عن الضروري اما بواسطة واحدة او بوسائط
شان كل واحد منها ذلك ولنبحث الان عن المقدمات التي هي اوائل الاوائل في العقليات
وقد اتفقوا على ان مبادي البرهان اما الاوليات او المشاهدات او المتواترات او المجربات
او الحدسيات اما الحدسيات فقد ذكروا في مثالها اعتقادنا ان نور القمر
مستفاد من الشمس لما نشاهد من اختلاف اشكاله بحسب قربه وبعده عن الشمس ونحن نقول
العلم بان القمر لما اختلفت تشكلاته بحسب القرب والبعد من الشمس يقتضي ان يكون نوره
مستفادا منها اما ان يكون اوليا او لا يكون فان كان الاول كان ذلك من العلوم البديهية فلم
يكن جعله قسما اخر غير الاوليات وفيما اتاها ولانا قد بينا ضعف هذه المقدمة في الكلام وان
لم يكن اوليا فلا شك انه غير محسوس فان المحسوس هو الاشكال المختلفة فاما ان ذلك لاجل القرب
والبعد من الشمس فغير محسوس فحينئذ لا بد فيه من البرهان لانه على هذا التقدير لا يكون الجزم
حاصلا واذا كان كذلك لم يجز عدها من المبادي واما المجربات فحاصلها يرجع الى
الطرد والعكس وهو انا راينا حصول الاسهال عند تناول السقمونيا مرة بعد اخرى لكن

٩٤ ذلك لا يدل على الجزم اما اولا فلان ذلك يستند الى مشاهدة حصول ذلك الاثر
عند تناول ذلك الدواء الخاص وسنبين ان الحس لا يعطي القضية الكلية وان سلمنا
انه يفيد الكلية لكن الحكماء اتفقوا على ان الطرد والعكس لا يفيد اليقين وكيف جعلوه الان
مقدمة يقينية ولانها تفيد كونها مفيدة لليقين لكن ذلك غير معلوم بالضرورة
بل لا بد فيه من الدلالة فلا يكون من المبادي المطلقة ولان حصول الحكم عند حصول
الشيء المعين وانتفاءه عند انتفائه لا يقتضي كونه معللا به الا عند ابطال امور من جملتها
الفاعل المختار فان مع القول به لا يبعد ان يقال الفاعل المختار اجرى سنته ان يخلق
ذلك الاثر عند ذلك الشيء المعين من غير ان يكون له فيه اثر واما المتواترات
ففي كونها مفيدة للعلم اشكالات وبتقدير التسليم فالاصح ان افادتها للعلم نظرية
على ما بيناه في بين المقامين في اصول الفقه وحينئذ لا يجوز عدها من المبادي ولئن
سلمنا كون هذه العلوم ضرورية لكنها لو لم تنته الى الحس لم تفد العلم فان اهل العالم
لو اتفقت كلمتهم على الاخبار عن وجود الصانع تعالى لم يحصل العلم بذلك وانما يحصل
العلم بوجود مكة ومحمد عليه السلم لانتهاء المخبرين عن ذلك الى الحس واذا كان كذلك كان
التواتر مبدأ غير اولي واما المشاهدات ففيها اشكالات فالاول ان
الحواس تعرض لها الغلط كثيرا فان البصر قد يدرك الساكن متحركا والمتحرك ساكنا

وللواحد اثنين وللاثنين واحداً والصغير كبيراً والكبير صغيراً على ما هو منتهي في كتب
المناطق ولولا القوة العقلية لما ميّز الحق فيها عن الباطل فاذن لا تكون الادراكات
الحسية مبادي اولية بل ما لم تستند الى العقل ولم يتصرف العقل فيها بالتمييز والنقد لم
يجز الاعتماد عليها ــ ان الحس انما يفيد كون هذه النار الملموسة حارة وكون
هذه الشمس في هذه الساعة مضيئة فاما ان كل نار حارة وكل شمس مضيئة وكل جسم
فهو جهة فذلك مما لا يناله الحس لانا وان تفقدنا الاحساس بجميع الحسيات التي وجدت
في الماضي والحاضر والمستقبل وان كان ذلك ممتنعاً لكن ذلك لا يعطي القضية الكلية واذا
ثبت هذا لم يكن القضايا الحسية واقعة بتركيب القياس لان لا قياس الا وفيها من القضية
الكلية فقد ظهر ان مبدا المبادي في اعطاء القضية الكلية اليقينية هي القوة
العقلية وان اول الاوائل في القضايا هي الاوليات وان ما عداها متفرع عليها ثم
هنا اشكال ان ما زعم الحكماء ان كثيراً من الوهميات والمشهورات في قوة هذه الاوليات
واما الوهميات فقد يكون كاذبة وانما تعرف كذبها لمطابقة العقل والوهم
على التصديق بامور يلزم من التصديق بها كذب تلك الوهميات فلما اعترف الوهم
بما اوجب نقيض حكمه عرف كذبه. واما المشهورات فانما تميز الاوليات عنها
بانا نفرض انفسنا مجردة عن جميع الهيئات الخلقية والعلمية وكانا خلقنا الان دفعة

٩٥ من غير ان شاهدنا احداً او لاما دسنا عملاً ثم عرضنا على انفسنا قضية فان وجدنا
انفسنا في هذه الحالة جازمة بها علمنا انها اولية وان توقفت في هذه الحالة علمنا
ان القضية مشهورة والذي نذهب اليه نحن انه لا يجوز ان يكون غير الاوليات في قوتها
البتة اذ لو كان كذلك لكان التمييز بينها وبين غيرها لا بد وان يكون نظرياً فيعود
حكم الذهن بها فيكون التمييز بينها وبين غيرها نظرياً لكن النظري انما يتركب على الاوليات
فيلزم منه الدور وهو محال واما الذي ذكروه في الفرق بين الاوليات والوهميات
ضعيف لان ذلك انما ينفع لو كان علمنا بصحة الاوليات لاجل سلامتها عن اعتراض العقل
عما يقدح فيها لكن ذلك باطل لانا انما نعرف ذلك لو عرفنا انه ليس في شيء من القضايا
العقلية ما يقدح فيها وذلك لا يتأتى الا بعد الاحاطة بجميع القضايا التي لا نهاية لها
على التفصيل وذلك متعذر واذا لم نعرف جميع القضايا الحسية جوزنا ان يكون فيها
ما يقدح في المقدمات التي نظن كونها اولية ومع هذا التجويز لا يبقى الوثوق ولان
المقدمات التي تكذب الوهميات لو كانت الوهميات مساوية لها في القوة وقدح كل
واحدة منهما في الاخرى فليس القدح في احد النوعين بالاخرى اولى من العكس وان كانت الوهميات
اضعف منها لم يكن بنا حاجة الى تمييز الاوليات عن الوهميات واما الذي ذكروه في الفرق
بين المشهورات والاوليات فهو ضعيف لانا وان فرضنا انفسنا خالية عن جميع الهيئات

النظرية والعملية لكن بمجرد ذلك الفرض لا يحصل ذلك الخلو واذا جوزنا في بعض
القضايا ان تصير بسبب الالف والعادة جارية مجرى الاوليات لم يحصل هذا الفرق
الا عند خلو النفس عن الالف والعادة واما عند فرض الخلو فذلك مما لا يقع فيه اختلاف
البتة اذ ليس كل ما فرض حصل فقد تقرر بما بينا انه لا يجوز ان يقال ان غير الاوليات
تساويها في القوة والوثوق بل كل ما عداها فلا بد وان يكون النفس مترددة فيها
بوجه ما وبعد ذلك بقيت الاشكالات فانا نجد العقل جازما بكثير من الامور
كجزمه بالاوليات مع ان الجزم غير جائز فيه واذا كان كذلك ارتفع الامان عن جزم العقل
بيانه انا اذا رأينا زيدا ثم غاب عنا ثم شاهدناه مرة اخرى فان علمنا بانه هو
الذي رأيناه قبل يجري في القوة والوثوق مجرى علمنا بان الواحد نصف الاثنين ثم ان
ذلك الجزم غير صحيح لاحتمال ان يقال لنا ان الله تعالى خلق شخصا مثل زيد من جميع الوجوه
وكذا القول في جميع العاديات فانا اذا خرجنا من الدار نقطع بان ما فيها من الاواني
لم ينقلب ذهبا وياقوتا بل لم ينقلب اناسا فاضلين محققين في العلوم الدقيقة مع ان
تجويز ذلك قائم في العقل بانها اجسام وكل جسم يقبل من الصفات ما يقبله سائر
الاجسام لا يقال هذا الاحتمال باطل بالادلة اليقينية لانا نقول لا نسلم قيام
الادلة على فساده وبعد التسليم فالاشكال غير مندفع لان هذا الجزم لو كان حصوله

بسبب تلك البراهين لوجب ان لا يحصل هذا الجزم الا لمن عرف تلك البراهين لكن ٩٦
ليس الامر كذلك فان الذين لا يخطر ببالهم شيء من البراهين يجزمون بهذه القضايا فعلمنا
ان هذا الجزم الحاصل غير مستفاد من البراهين واذا ثبت ان هذا الجزم الحاصل غير
واجب مع ان هذا الجزم يساوي سائر الاوليات فلم يلزم من حصول الجزم بها وجوبها
في نفسها وعند ذلك يتوجه الطعن في الاوليات الثاني انه لو كانت هناك مقدمات
اولية فاما ان يمكن تركيبها على وجه يلزم منها النتيجة او لا يمكن فان امكن كان العلم بذلك ان
كان نظريا استند الى الضروريات ويكون الكلام في ان العلم بصحة تركيبها اما ان يكون
ضروريا او نظريا ويعود الكلام الذي ذكرناه بعينه واما ان يكون ضروريا فحينئذ يكون
العلم بالمقدمات ضروريا وصحة تركيبها ضروريا ويلزم من النظري عن تلك العلوم المركبة
اما نا عدنا على ذلك الوجه ضروريا فيلزم كون العلوم النظرية ضرورية وذلك محال فما ادى اليه
مثله الثالث هب على ان العلم بان الواحد نصف الاثنين وما يجري مجراه علم ضروري
غير قابل للاحتمالات لكنكم في المباحث الحكمية والمطالب الطبيعية والالهية لا تستعملون
هذه المقدمات بل انما تستعملون مقدمات اخر كقولكم الممكن المتساوي لا يترجح احد
طرفيه على الاخر الا لمرجح وان حكم الشيء حكم مثله واذا انتهى كلامكم الى هذه المقدمات
واشباهها ادعيتم الضرورة والجزم ومعلوم ان هذه القضايا ليست في قوة قولنا الواحد

بصف الاسير وما يجري مجراه وكذلك اذا عرضنا النوع على العقل لم يكن الجزم
باحدهما كالجزم بالآخر والتفاوت في القضية الضرورية غير جائز لانه ان حصل
الاحتمال ولو على البعد لوجه ما لم يحصل اليقين والا لم يحصل التفاوت فظهر انا نعلم
ان المقدمات المستعملة في هذه العلوم غير يقينية ولهذا نقل عن المتأخرين عن ارسطو انه
قال الامور الالهية لا يمكن تحصيل الجزم فيها وانما المقصود الاقصى تحصيل الاعتقاد على
سبيل الاخلق والاشبه الرابع ان جمهور المحصلين عبروا في اليقين مع الاعتقاد
المطابق الجازم اعتقادا ثابتا وهو اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الامر الا كما اعتقدوا
وايضا فالبرهان يقتضي اعتقادا هذا الاعتقاد في اليقين والا وجب ان يكون اعتقاد
المقلد علما واذا ثبت ذلك فنقول ذلك الاعتقاد الثاني ان كان يقينيا وجب ان يحصل
فيه اعتقاد ثالث متعلق بان الامر ليس الا كما تعلق الاعتقاد الثاني به وحينئذ يكون الكلام
فيه كالكلام في الاول ولزم التسلسل وان لم يكن يقينيا فالاعتقاد الاول انما يصير يقينيا
عند حصوله والمبني على ما لا يكون يقينيا لا يكون يقينيا فوجب ان لا يحصل اليقين في شيء
من الاعتقادات وذلك قادح في الاوليات الخامس ان كلامكم هذا اشتمل على
التوقف في كثير من المسائل بسبب تعارض الادلة وذلك قادح في العلوم الضرورية لان
تلك الادلة القوية المتعارضة مركبة لا محالة من مقدمات وكل واحد من تلك المقدمات

ان كان العقل جازما بها غير متمكن من القدح فيها بوجه من الوجوه مع انا نعلم بالضرورة ٩٧
ان بعضها كاذب لاستحالة صدق المقدمات المتناقضة بحسب فقد وجدنا ما جزم
العقل به جزما يقينيا من غير تردد واحتمال مع انه كاذب واذا كان الامر كذلك
ارتفع الوثوق عن جزم العقل وتأدى الى القدح في الاوليات وان كان العقل متمكنا
من القدح في شيء من تلك المقدمات لم يجز التوقف بل لا بد من بيان ان شيئا من مقدمات
احد الجانبين محتمل والمحتمل لا يفيد اليقين وحينئذ لا يحتاج فيه الى التوقف فهذه جملة
الاشكالات التي يذكرها السوفسطائيون المنكرون للضروريات واعلم انا اذا احتجنا
في الجزم بصحة البديهيات الى الجواب عن هذه الشبهات فلا شك ان الجواب عنها نظري
غير ضروري فحينئذ يتوقف الجزم بصحة الضروريات على النظر لكن النظر مركب من الضروريات
فيلزم الدور واذا لم نحتج في الجزم بها الى الجواب عن هذه الشبهات لم يكن الجواب عنها
لازما علينا بل يصير ذلك كالزيادة المستغنى عنها وقد اطنبنا في كتاب النهاية في الجواب
عن هذه الشبهات فمن اراد فليطالع ذلك الكتاب ولكن هذا جملة ما نقوله في علم
البرهان واما الكلام في تحصيل المغالطات فهو ايضا كالفضل المستغنى عنه لكن
لانا اذا بالغنا في تحصيل التصورات ثم طلب التصديقات الاولية منها وكلما وجدناه
كذلك ركبنا القياس منه على الشرائط التي مرت في اعتبار التركيبات فيكون القياس برهانيا.

لا بمحاله وما لا يكون كذلك فلا يلتفت اليه وعلى هذا الطريق فان الاشتغال بالاشياء
التي يذكرونها في هذا الباب امور غير محتاج اليها جدا وكان ذكرها في الكتب المطولة
اولى وان اخر الله تعالى في الاجل صنفنا كتابا في المنطق ونورد فيه جميع المطالب
في كل باب مع ما يتفرع عليه الرأي الصحيح ويتوجه الحق الصريح واما الآن فلنقنع
بالقدر الذي مر ولنختم الكلام في المنطق ولننتقل الى العلوم الحكمية بعون الله وحسن
تيسيره انه ولي التوفيق والحمد لواهب العقل حمدا ابدا لا نهاية له

الكتاب الاول في الامور العامة وما يجري مجراها ومجرى انواعها

وهي الوجود والماهية والوحدة والكثرة والوجوب والامكان والامتناع والقدم
والحدوث وفيه خمسة ابواب

الباب الاول في الوجود وفيه خمسة عشر بحثا

الاول في انه غني عن التعريف لثلاثة اوجه الاول علمي بوجودي بديهي والوجود
جزء من وجودي والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل والسابق على الاولي اولى ان يكون اوليا
والوجود في الكل واحد فالوجود المطلق اولي ب التصديق البديهي بان النفي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان تصديق بانه يمتنع الخلو عن الوجود والعدم ويجب الاتصاف باحدهما
وهو لا محالة مسبوق بتصور الوجود والعدم والوجوب والامتناع وكون الوجود مغايرا للعدم
والمغايرة عبارة عن الاثنينية التي تصورها مسبوق بتصور الوحدة لتقومها بها ومسبوق

بتصور ماهية التصديق التي ليس الخبر الا هو فاذن تصورات هذه الامور اولية ج ٩٨
تعريف الوجود بنفسه محال وبما اجزاؤه ايضا لانها ان كانت وجودات لزم توقف الشيء
على نفسه وان لم يكن فعند اجتماعها اما ان لا يحصل زائد فيكون الوجود محض ما ليس بوجود او
يحصل فيكون هو الوجود وتلك الامور معدات ومصححاته فلا يكون اجزاؤه اجزاء له والخارج عنه
وهو محال لما عرفت في المنطق ان الرسم لا يفيد تصور ماهية المرسوم ولان الاستقراء لوجهين فاسد
دل على انه لا شيء اعرف من الوجود **الثاني في ان الوجود مشترك** اذا اعرفنا ان لكل
سبب حكمنا بوجود ذلك السبب فترددنا في كونه واجبا او ممكنا او جوهرا او
عرضا لا يقدح في الجزم الاول ثم اذا اعتقدنا كونه واجبا فان ذلك الاعتقاد يزول
باعتقاد كونه ممكنا ولا يزول الاعتقاد الاول فلولا ان الوجود مشترك بين جميع الاقسام
والا لزال عند زوال اعتقاد الخصوصيات كما يزول اعتقاد كل واحد من الخصوصيات
باعتقاد خصوصية اخرى ب مفهوم السلب واحد من حيث انه سلب اذ لو كان متعددا
لوقع التمييز في العدمات والتمييز من خواص الوجود فان كان المقابل له كذلك فان كان مختلف المفهوم
بطل الحصر او متحده المفهوم حصل المطلوب **الثالث في ان الوجود زائد على ماهيات الممكنات**
وجود السواد مثلا اما ان يكون نفس كونه سوادا او داخلا فيه او خارجا عنه والاولان باطلان
لوجوه بعضها يعمهما وبعضها يخص كلا منهما اما العامة فوجهان ا انه يصح تعقل المربع عند

الشك في وجوده الخارجي على ما لا يخفى وفي وجوده الذهني لو ثبت لانه وان كان لازما للمعقولات
لكنه غير لازم في المتصورات ولذلك يتأتى من علم المستبع انكار وجوده الذهني والمشكوك فيه الذي
نفس غير المشكوك فيه ولا داخلا فيه واما الشك في الوجود فان اريد به الشك في ثبوت الوجود
للوجود فهو ممنوع لعدم احتمال الوجود للعدم والوجود وان اريد به الشك في حصوله للماهية
فهو عين ما قلناه ب ان السواد متى اخذناه مع الوجود لم يكن بهذا الشرط قابلا للعدم والعكس
فاذا اخذناه مع قطع النظر عن الوجود والعدم كان قابلا لهما فهويته القابلة لهما مغايرة
للقيدين المعاندين **واما الخاصة** فالذي يبطل كون الوجود نفس الماهية ان وجود
السواد لو كان نفس كونه سوادا لكان لا يشارك السواد في وجوده كما لا يشاركه في سواديته
ولكان قولنا الجوهر موجود نازلا منزلة قولنا الجوهر جوهر في عدم الفائدة والذي
يبطل كونه داخلا فيها امران ا انه لو كان كذلك لكان اعم الذاتيات المشتركة فيكون جنسا فيكون
تميز الانواع الداخلة تحته بعضها عن البعض بفصول هي موجودة فيكون الجنس داخلا في طبيعة الفصل
فامتيازه عن النوع يستدعي فصلا اخر الى غير النهاية ولو كان كذلك لكان الفصل المقسم له علة
لوجوده فيكون للوجود وجود اخر وهذا على قول الشيخ ولكان امتياز الواجب عن الممكن
بفصل مقوم فيكون الواجب مركبا ب انه لو كان الوجود مقوما للامور المندرجة فيه فهو
في نفسه ان كان غنيا عن الموضوع كان جوهرا وهو جزء من العرض فكان العرض جوهرا
هذا خلف وان لم يكن غنيا عنه وهو جزء من الجوهر فكان الجوهر عرضا هذا خلف

الرابع في ان واجب الوجود هل وجوده نفس حقيقته ام لا والدليل عليه

خمس براهين ا وجوده اما ان يكون مساويا لوجود الممكنات في كونه وجودا او لا يكون والثاني
يقتضي فساده والاول لا يخلو اما ان يكون وجوده مقارنا للماهية غيره او لا يكون والثاني
باطل لان الوجود لما هو هو اما ان يقتضي ان يكون مقارنا للماهية او يقتضي ان يكون منافيا
للماهية او لا يقتضي واحدا منهما فان كان الاول فوجود واجب الوجود مقارن للماهية
فقد فرض انه ليس كذلك هذا خلف وان كان الثاني فوجود الممكنات غير مقارن لشيء من الماهيات
هذا خلف بالاتفاق ولان الممكنات موجودة فوجودها نفس ماهياتها لكنها في ماهياتها
مخالفة فهي في وجوداتها مخالفة هذا خلف وان كان الثالث لم يتصف الوجود باحد هذين
القيدين الا لعلة فتجرد وجود واجب الوجود عن الماهية لعلة فواجب الوجود
لذاته ممكن الوجود لذاته هذا خلف وبعبارة اخرى قيام وجود واجب الوجود
بنفسه اما ان يكون لنفسه او لامر داخل فيه او لامر خارج عنه والاولان باطلان والا
لكان كل وجود كذلك فلا يكون للممكنات وجود مقارن لماهياتها لكن ماهياتها
موجودة فوجوداتها نفس ماهياتها هذا خلف وان كان لامر خارج عنه فذلك
الخارج اما ان يكون لازما او ملزوما او لا لازما ولا ملزوما فانه ان كان الاول عاد الكلام
في المقتضي له فاما ان يتسلسل وهو محال او مع قبليته فالمقصود حاصل لانه ان اقتضى الوجود

شاء منها عاد المحال وان لم ينتهِ كان ذلك دفعا لهذا اللزوم واما ان ينتهي الى ما
يقتضيه لذاته وحده فيعود الالزام وانه لا يلزم ما كان الوجود مقارنا له وقد
فرض غير مقارن له هذا خلف وان كان الثالث كان تمام واجب الوجود معلولا لعلة منفصلة
فلا يكون واجب الوجود لذاته واجب الوجود لذاته هذا خلف ب حقيقة واجب
الوجود غير معقولة للبشر ووجوده معقول لهم فحقيقته غير وجوده ج الوجوب امر
اضافي فلا يمكن تعقله الا بين امرين فلا بد من حقيقة اخرى يحكم عليها بان الوجود واجب لها
د لو كانت حقيقته هو الوجود المجرد بقيد سلبي لانه لا يخلو اما ان يكون مؤثريته لمجرد كونه
وجودا او سائر الوجودات مساوية له في تمام الوجود فيلزم ان يكون كل واحد من
الوجودات مبدأ لمثل ما هو مبدأ له هذا خلف واما ان يكون مؤثريته مع ذلك القيد
السلبي فيلزم ان يكون السلب جزءا من مبدأ الايجاب هذا خلف ه لو لم يكن له حقيقة سوى
الوجود وهو في كونه وجودا مشارك لسائر الوجودات لزم ان يكون كل واحد من الذوات
الموجودة موصوفا بمثل ذات الباري تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا فيكون
مثل الشيء الواجب الوجود لذاته محتاجا لذاته الى الممكن هذا خلف لانا نعلم بالضرورة
انه يستحيل ان يكون نخدة في الدنيا موصوفة بخصوصية الباري تعالى وذاته عن ذلك ومن
جوز ذلك فقد كابر عقله ن الثامن اجمعوا على ان الطبيعة الواحدة النوعية يمتنع ان

يكون بعض اشخاصها مجردا عن المادة وبعضها ماديا وعليه بنوا ابطال الابعاد
المفارقة التي اثبتها اصحاب الخلاء واثبات الهيولى الجرمية للافلاك وان امتنع
الانفصال عليها وان المفارق فانه يجب ان يكون نوعها في شخصها وابطال المثل
الافلاطونية واذا ثبت ذلك فنقول للوجود ايضا طبيعة واحدة فان كانت غنية عن
مقارنة الماهية فلتكن كذلك مطلقا وان كانت محتاجة اليها فلتكن كذلك مطلقا ايضا
وان جاز عليها ان يكون مجردة تارة ومقارنة اخرى فلم لا يجوز في الطبيعة النوعية ان
يكون مادية تارة ومجردة اخرى وذلك مما لم يكن الفرق فيه واحتجوا على امتناع
مقارنة وجوده تعالى للماهية بان قالوا لو كان وجوده مقارنا للماهية لكان اما ان
يكون حصول ذلك الوجود متوقفا على تلك الماهية او لا يكون فان لم يتوقف كان ذلك
الوجود غنيا عن تلك الماهية فلا يكون عارضا لها فيكون وجودا موجودا لذاته
وبذاته وهو المطلوب وان توقف كان محتاجا الى تلك الماهية وما هو محتاج الى
غيره فهو ممكن لذاته فله سبب فلذلك الوجود سبب وهو ان كان غير ماهية واجب
الوجود كان لوجود واجب الوجود علة هذا خلف وان كان تلك الماهية والسبب
متقدم بالوجود على المعلول لزم ان يكون تلك الماهية متقدمة بوجودها على وجودها
فيكون موجودة مرتين وهو محال وايضا يلزم التسلسل وبتقدير تسليم التسلسل فنقول تلك الماهية
ان اقتضت وجودا لم يكن بين الماهية وبين ذلك الوجود وجود آخر فلا يكون العلة متقدمة بالوجود

على المعلول وهو محال أو لم يقتض فيكون ذلك حكماً بأن ماهيته لا تقتضي الوجود أصلاً
بل وجودها إنما جاء لشيء آخر وذلك يدخله في الممكنات والجواب لا نزاع في شيء مما
ذكرتموه إلا في قولكم العلة يجب تقدمها على المعلول بالوجود فإنه باطل لثلثة أوجه
ا أن الممكنات ماهياتها قابلة لوجوداتها والقابل متقدم على المقبول وتقدم الماهية
الممكنة على وجودها ليس بالوجود للوجوه التي ذكرتموها فإذن تقدم العلة القابلة على
المعلول ليس بالوجود فجاز أيضاً في العلة الفاعلية مثله ب أن أجزاء الماهية علة لها
على معنى أنها متى وجدت كان وجود الجزء سابقاً على وجود الكل ويكون الجزء بحال الصفة
حكم حاصل له قبل الوجود وهو من عوارض كل جزء فيكون معلولاً له فيكون اقتضاء
ماهية الجزء لهذا الوصف لا بشرط الوجود لأن حصوله سابق على حصول الوجود
ج الماهية مقتضية للإمكان سواء جعلناه وصفاً عدمياً أو ثبوتياً وذلك الاقتضاء
يستحيل أن يكون بشرط الوجود وإلا لما خلا الإمكان عن الوجود المتأخر عن الإمكان حتى يكون
متأخراً عن نفسه هذا خلف فإذن تقدم الماهية على الإمكان لا بالوجود فثبت بهذه
الوجوه أن تقدم الماهية المؤثرة في وجودها على ذلك الوجود لا يجب أن يكون بالوجود
فبطلت حجتكم فإن قالوا فإذا كنتم لا تعتبرون وجود الماهية في كونها مؤثرة في الوجود
يلزمكم كونها مؤثرة فيه عند عدمها وذلك محال فالجواب أنه لا يلزم من إسقاط
الوجود عن اعتبار المؤثرية إدخال العدم فيها كما أنه لا يلزم من إسقاطه عن قابلية الماهية الممكنة
إدخال العدم فيها ٥

الخامس في أن المحكوم عليه بصفة وجودية لابد أن يكون موجوداً هذه مقدمة
نافعة في كثير من المباحث واحتجوا عليها بأن وصف الشيء بالشيء إن لم يقتض ثبوت الصفة
للموصوف وجب فيما لا يثبت له الشيء أن يكون موصوفاً به وذلك فاسد بالبديهة ثم لأن
حصول الشيء لغيره فرع على حصوله في نفسه فإذن المحكوم عليه بالصفة الوجودية لابد وأن
يكون ثابتاً لا يقال الوجود صفة ثبوتية ولا يستدعي حصولها للماهية كونها حاصلة قبل
ذلك وإلا لزم التسلسل ولأن الأسماء محكوم عليه بأنه مقابل للثبوت وهو من حيث أنه مقابل
له يمتنع أن يكون ثابتاً وإلا لكان الشيء عين نقيضه ولأنكم تحكمون على الممتنع بالامتناع مع أنه
ليس بثابت ولأنكم تحكمون على المعدوم بأنه لا يصح الحكم عليه وهو مناقضة لأنا نجيب عن الأول
بأن البديهة حاكمة بأن اتصاف الشيء بالثبوت لا يستدعي تقدم ثبوت آخر عليه بل حاكمة
بامتناع ذلك وهي حاكمة بأن اتصاف الشيء بصفة أخرى ثبوتية يستدعي تقدم ثبوت
الموصوف وإذا فرقت البديهة بينهما امتنع الجمع وعن الثاني بأن الذهن يستحضر الصورة
ويحكم عليها بأنه ليس لها في الخارج ما يطابقها وهو المعنى بتصور السلب ثم يستحضر صورة
أخرى ويحكم عليها بأن لها في الخارج ما يطابقها ثم يحكم على إحديهما بمقابلة الأخرى لا من حيث
أنهما حاضرتان في العقل بل من حيث أن إحديهما استندت إلى الخارج دون الأخرى
وفيه بحث وعن الثالث أنا نستحضر صورة في الذهن ونحكم على ماهيتها بامتناع الحصول
في الخارج لا لشخصها فإذن الحاصل في الممكن والواجب أيضاً ٥

وعن الرابع بما هو قريب مما مر جوابا عن الثاني والإنصاف أن دليل هذه المقدمة
ضعيفة والإشكالات عليه قوية **السادس في الوجود الذهني** حجة منكريه أنه لا معنى للعلم
بالشيء إلا حصوله فيه فعندما نتصور الحرارة والبرودة والاستقامة والاستدارة
لو حصلت ماهية الحرارة والبرودة والاستقامة والاستدارة فينا لصارت ذاتنا
حارة باردة مستقيمة مستديرة معا وذلك محال لا يقال إنا إذا تصورنا الحرارة
فالحاصل في الذهن شبح الحرارة وصورتها أو نقول الحاصل في الذهن شيء يلزمه التحيز
إذا وجد في الخارج فقبل الوجود في الخارج لا يكون التحيز حاصلا **لأنا نجيب عن الأول**
بأن شبح الحرارة وصورتها إن كانت حرارة عاد الإشكال وإلا بطل القول بحصول ماهية
الحرارة في الذهن **وعن الثاني** أن الحرارة هي عين السخونة فتعقل الحرارة هو بعينه تعقل
السخونة وتعقل السخونة إما أن يقتضي حصول السخونة في العقل أو لا يقتضي فإن كان الأول
كان العاقل للسخونة متسخنا لأنه لا معنى للمتسخن إلا الموصوف بالسخونة وإن كان الثاني فهو
المقصود على أنا وإن ساعدنا أن الحرارة مغايرة للسخونة وأن السخونة أمر لازم لها
عند شرط مخصوص لكن الإلزام المذكور يتأتى بعينه في السخونة **واحتج مثبتوه** بأنا قد نتصور
أمورا لا وجود لها في الخارج ونحكم على ذلك المتصور بالامتياز عن الغير وذلك المتصور لكونه محكوما
عليه بالأحكام الثبوتية موجود وأنه ليس في الأعيان فهو في الذهن **والجواب** أما الأول

أنا نتصور أمورا لا وجود لها في الخارج نعم قد لا يكون حاضرة عندنا ولكن لم لا ١٠٢
يجوز أن يقال إن كل ما أمكننا أن نتصوره ونتخيله فله صورة موجودة قائمة
بنفسها أو في شيء من الأجرام الغائبة فإذا التفتت النفس إليها أدركناها وهي المثل
التي كان يقول بها الشيخ العظيم أفلاطون ويستدل على ذلك أرسطو على إبطال هذه
المثل مع الجواب عنها واعلم أن الاحتمالات في العلم بالمعدوم ما لا يزيد على
ثلثة فإن المعدوم المعلوم إن لم يكن ثابتا أصلا مع أنا نميزه عن غيره لكان العدم الصرف
متميزا ممتازا ولو كان موجودا لما زاد عليه وهو باطل وإن كان ثابتا فهو إما
في الذهن وهو باطل للحجة المذكورة أو في الخارج وهو إما أن يكون حاضرا أو هو
باطل بالبديهة أو غائبا وهو الذي ذكرناه **السابع في امتياز الوجود
الذهني عن الوجود الخارجي** لو ثبت الذهني من الموجودات الخارجية فكل ما يوجد
فيه فهو من حيث أنه موجود معين فهو معين حاصل في نفس معينة فهو من الموجودات
الخارجية فالموجود الذهني أيضا من الموجودات الخارجية فعلى هذا الموجود لم
ينقسم إلى خارجي وإلى ذهني بل كل موجود فهو عيني خارجي إلا أن الماهيات
مثلا كالجواهر والجسم والسماء والأرض تارة توجد قائمة بأنفسها وتارة توجد في
النفس وجود العرض في المحل فالقسم الأول يسمى بالوجود العيني والثاني بالوجود الذهني

وان كل واحد منهما موجود عينا في التحقيق ومن هذا المأخذ نتطلع فساد القول
بالوجود الذهني لانا نعلم بالضرورة ان العرض الحال في النفس لا يجوز ان يقال انها
مساوية في تمام الماهية للموجودات العينية مثل السماء والارض واذا بطلت هذه
المساواة استحال ان يقال انا متى عقلنا السماء فقد حصل في ذهننا صورة مساوية
للسماء في تمام الماهية **الثامن في الوجود الذي في اللفظ والذي في الكتابة**
انه لا تشتبه على عاقل ان ذلك انما يقال على المجاز فانه ليس في اللفظ من الموجود
الذي دل عليه اللفظ شيء بل انما يقال ان في اللفظ كذا معنى كذا بمعنى انه وضع
علامة له ودالا عليه وكذا القول في الكتابة **التاسع في ان كون الماهية ثابتة
ليس لاجل صفة قائمة بها** لان العلة سابقة على المعلول فلو كان وجود الشيء لاجل صفة
قائمة به وقيام الصفة به يتوقف على وجوده في نفسه لزم الدور ولما ابطل ذلك لا محالة
ثبت ان الوجود هو نفس الكون في الاعيان لا ما به الكون في الاعيان **العاشر في ان** الضعف صح
الوجود لا يقبل الاشتداد والنقص لانه بعد الاشتداد اما ان يكون قد حدث شيء
او ما حدث فان كان الاول فالذي حدث الان غير الذي كان حاصلا قبل فلا يكون هذا
اشتدادا للموجود الواحد بل يكون حاصله انه حدث شيء اخر معه وان كان الثاني
فهو لم يشتد بل هو باق كما كان وكذا القول في جانب النقص نعم قد يحل الاثار

اشتدادا ونقصا والسبب فيه ما سنذكره في باب الحركة **الحادي عشر في ان** ١٠٣
الموجود خير والمعدوم شر بالعكس هذه مقدمة مشهورة مقبولة ومازالت
احد منهم صححها بحجة برهانية بل صححوها بالمثال وهو ان القتل ليس شرا من حيث
ان القاتل كان قادرا عليه ولا من حيث ان الالة كانت قطاعة ولا من حيث ان العضو
المقتول كان قابلا للقطع بل من حيث انه ازال الحياة عن ذلك الشخص فالشر
ليس الا هذا العدم وباقي القيود الوجودية خيرات وقد عرفت ان المثال لا يكفي
في بيان المقدمة العقلية **الثاني عشر في ان المعدوم ليس بثابت** المعدوم ان كان مساويا
للمنفي او اخص منه وكل منفي فليس بثابت فكل معدوم ليس بثابت وان كان اعم منه
وجب ان لا يكون نقيضا صرفا والا لم يبق الفرق بين العام والخاص فاذن هو ثابت
وهو مقول على المنفي والمثبت هذا خلف وعندهم ان المعدوم معلوم وكل والحالات
معلوم ثابت فالكبرى منقوضة بالممتنعات والحالات ونفس الوجود **الثالث عشر
في ان المعدوم لا يعاد** لان ما عدم لم تبق هويته وما لا يكون كذلك امتنع الحكم عليه بصحة العود
فالصغرى بديهية والكبرى مبرهنة ولانه لو صح اعادة المعدوم لصح اعادة الوقت
الذي وقع فيه ابتداء فيصح ان يعاد هو في ذلك الوقت بعينه فيكون وقت اعادته
هو وقت ابتدائه فيكون مبتدأ من حيث يكون معادا ح ولانه اذا اعيد وحصل

[illegible]

معه مثله فليس كون احدهما في نفسه هو التي كان اولى من كون الاخر فلزم ان لا
يمتاز الشيء عن غيره واخر المحرزون بان المعدوم اما ان يصح الحكم عليه او لا يصح
والثاني باطل لان قولنا لا يصح الحكم عليه حكم فقولنا لا يصح الحكم عليه اصلا مع ان هذا
الكلام بعينه حكم متناقض واذا صح الحكم عليه فاما ان يكون وجوده ممتنعا او واجبا او
جايزا والاول باطل لان ذلك الامتناع ان كان لما هو هو لزم ان يكون وجوده محالا
مطلقا فكان يجب ان لا يكون قد دخل في الوجود هذا خلف وان لم يكن لما هو هو بل لغيره
كان هو لما هو هو قابلا لهذا الوجود وهو المطلوب واما القسمان الباقيان فالمقصود
منهما ظاهر ثم تكلموا على الاوجه الثلثة بما لو وقفت على المباحث التي سلفت لعرفته وربما
جنح المكورون الى دعوى الضرورة **الرابع في ان العدم هل فيه تعدد وامتياز ام لا**
لمن اثبت ذلك ان نقول انا نعلم بالضرورة ان عدم العلة والشرط يوجب عدم المعلول
والمشروط ولا ينعكس وعدم غيرهما لا يوجب ذلك وايضا عدم الضد عن المحل يصحح وجود
الضد الاخر فيه لا في محل اخر والعدم في نفسه متميز عن الوجود ولولاه لما صح ان يقال
الشيء اما موجود او معدوم وكل ذلك يقتضي وقوع التعدد والامتياز في العدم لا يقال
هذه امور فرضية لانا نقول هذا الفرض ان لم يطابق الخارج كان كذبا والامور
التي ذكرناها ليست كذلك وان طابق الخارج فهو المطلوب ولمن انكر ذلك ان نقول

التعدد يستدعي كل واحد من المتعددين في نفسه ولا معنى للوجود الا ذلك فلزم كون
العدم نفس الوجود ولان كل متعين يفرض فانه يمكن سلبه فلو كان للسلب في نفسه تعين
لامكن سلب ذلك التعين متعينا مقابلا له فيكون السلب مقابلا للسلب ومناقضا له فيكون
وكيف يخبر عنه
الشيء نقيضا لنفسه وهو محال **الخامس عشر في ان العدم كيف يعلم** المشهور ان العدم المطلق
لا يعلم ولا يخبر عنه بل العدم المضاف الى الموجودات هو الذي يعلم ويخبر عنه وفيه نظر من وجوه أ
ان قولنا العدم المطلق لا يخبر عنه اخبار عنه فيكون ذلك متناقضا ب ان العدم المطلق
جزء من العدم المضاف والشيء ما لم يعرف وحده لا يعرف اضافته الى غيره فالمعدوم
المضاف لا يعرف الا بعد معرفة العدم من حيث هو عدم فيكون العدم المطلق معلوما
لا محالة وفي قولنا العدم المطلق معلوم اشكال ايضا لان العدم المطلق لا تعين له
ولا ثبوت ولا امتياز فالعقل كيف يشير الى ما لا تعين له اصلا ولا تميز والقول بالصورة
الذهنية قد سمعت ما فيه وبتقدير تسليمه فالاشكال باق لان الصورة الذهنية انما تكون
تعقلا صحيحا لو كان مطابقا لما في الخارج وذلك لا يتم الا مع تقرر امر ما في الخارج فهذا
مقام مشكل نسال الله تعالى ان يوفقنا للوقوف عليه انه ولي التوفيق

الباب الثاني

في الماهية وفيه خمسة عشر بحثا الاول في تمييز الماهية عن لواحقها

ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وهو مغاير لجميع ما عداه لانه كانت او مفارقة فالفرسية

من حيث هي فرسية لا واحدة ولا لا واحدة على ان يكونا او احدهما داخلاً في مفهومها
بل الواحدية صفة مضمومة اليها فيكون الفرسية معها واحدة واللاواحدية ايضاً صفة
مضمومة اليها فيكون الفرسية معها لا واحدة والفرسية من حيث هي فرسية ليست الا الفرسية
فان سُئلنا هل الفرس الف ام ليس قلنا ليس الفرس من حيث هو فرس الفاً ولا
نقول الفرس من حيث هو فرس ليس الفاً فاذن قبل الانسانية التي في زيد لا تغاير التي في
عمرو من حيث هي انسانية فلا يلزم من ذلك ان نقول فاذن هي هي فتلك في احدهما العدد لان
قولنا من حيث هي انسانية اسقط عنها ما علاها من الاعتبارات والوحدة اعتبار زايد عليها
فوحدها واعلم انه حق ان الحيوان لا بشرط شيء موجود لانه جزء الموجود
في الخارج فيكون موجوداً في الخارج وليس بحق ان الحيوان بشرط لا شيء موجود اما في
الاعيان فظاهر واما في الذهن فلانا لا نقول به ولو قلنا به لم يكن هناك ايضاً مجرداً الا ان كونه
في الذهن من اللواحق كونه مجرداً من اللواحق فالمجرد اذا انه مع قيد التجرد لم يكن مجرداً
عن جميع اللواحق فالماهية لا توجد مجردة اصلاً فاذن اعتبارها من حيث هي هي مغاير لاعتبار
قيودها وبهذا ظهر فساد القول المشهور من ان الماهيات تصير مجردة في العقل
البحث ب في تقسيم الماهية هذا من وجهين ا انها قد يكون مركبة وقد يكون بسيطة فالمركبة هي التي
انما يلتئم حقيقتها من اجتماع عدة امور والبسيط ما لا يكون كذلك ولا بد من الاعتراف بالبسيط

والا لتركبت كل ماهية من اجزاء لا نهاية لها ومع ذلك فلا بد من البسيط لان كل كثرة ١٠٥
متناهية كانت او غير متناهية فان الواحد فيها موجود ج الماهية قد يكون قايمة
بنفسها وقد يكون حالة في محل والاول اما ان يكون بسيطاً او مركباً ويكون بعض اجزايه
قايماً بالنفس ويكون محلاً للباقي والثاني ان كان بسيطاً فلا كلام وان كان مركباً فلا بد وان
يكون كل واحد من اجزايه محتاجاً الى المحل اما الى ما حل فيه المركب او البعض اليه والثاني
ذلك البعض البحث ج في ان البسايط هل هي مجعولة ام لا للمانع ان تقولوا المحوج الى السبب الامكان
وهو حالة اضافية وهي لا تعرض للبسايط فالمحوج الى السبب لا تعرض للبسايط فهي غير
محتاجة الى الجاعل فلا يكون مجعولة ج تاثير الشيء فيه انما يكون بعد احتياجه الى الشيء
واحتياجه الى الشيء نعت من نعوته والنعت متاخر عن المنعوت فاذن حقيقته متقدمة
على تاثير التي فيه فيستحيل ان يكون للشيء تاثير فيه وللمعترض ان تقولوا المركب مركب
من امور كل واحد منها بسيط وعند اجتماع تلك البسايط يحصل المركب لا محالة فان
لم يكن البسيط مجعولاً لم يكن المركب الواجب الحصول عند اجتماع تلك البسايط الغير المجعولة
مجعولاً فيجب ان لا يكون المجعولية اصلاً هذا خلف مثاله الماهية والوجود واستناد احدهما
الى الآخر كل واحد منهما غير مجعول لبساطته فيلزم ان لا يكون الماهية الموجودة مجعولة وغيره ص
البحث د في الفرق بين الجزء الحقيقة التي يلتئم من عدة امور يكون حصولها بعد تحقق مجموع تلك

الامور وانتفائها بعد انتفاء احدها او كل واحد منها فكون الجزء سابقا في وجوده
وعدمه الخارجيين على الكل والذهن مطابق للخارج فالجزء سابق على الكل في العدمين
والوجودين ثم ان الجزء لتقدمه يقتضي الاستغناء عن السبب الجديد فان اعتبر ذلك في
الوجود الذهني فهو البين وان اعتبر في الوجود الخارجي فهو الغني عن السبب لكن هذه الخاصية
اعم من الاولى لان الاولى هي الحصول على نعت التقدم والثانية هي مطلق الحصول ومطلق
الحصول اعم من الحصول المتقدم لان معلول الماهية حاصل معها وغير متقدم عليها فاذن
الخاصية الثانية اعم من الاولى ولذلك قيل لا يلزم من كون الوصف بين الثبوت للشيء وكونه غنيا
عن السبب الجديد كونه جزءا البحث ٥ في كيفية اجتماع بسائط الماهية المركبة انه لا يمكن ان لا يكون لشيء
منها حاجة الى شيء منها فان الحجر الموضوع تحت الانسان لا يحصل منهما حقيقة متحدة واما كون
العشرة عما فيها من الوحدات والمعجون عن اجتماع الادوية والعسكر عن الاشخاص والبلدة
عن البيوت فلاجل ان الهيئة الاجتماعية التي هي احد اجزاء المركب وهو الجزء الصوري مفتقر
الى الباقي ولا يمكن ان يكون كل واحد منها محتاجا الى الاخر والا لاحتاج كل واحد الى نفسه
فلم يبق الا ان يكون بعض تلك الاجزاء محتاجا في وجوده الى الاخر من غير عكس البحث ٦ في
الفرق بين التركيب العقلي والخارجي اجزاء الماهية قد تكون متميزة في الخارج مثل النفس والبدن اللذين
هما جزءا الانسان وقد لا يتميز الا في الذهن مثل السواد فان جنسه لا يتميز عن فصله في الخارج البتة

١٠٦ والا لكان كل واحد منهما عند انفراده ان لم يكن محسوسا فعند اجتماعهما ان لم تحدث
هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا هذا خلف او حدثت فتلك الهيئة معلولة لاجتماعهما فهي (خ وفاعله)
خارجة عنهما ولا نعني بالسواد الا نفس تلك الهيئة فيكون المركب الخارجي في قابل السواد او فاعله
لا فيه وان كان كل واحد منهما او احدهما محسوسا فان كان فصلا للسواد امتنع تقومه به او مخالفا
له فاذا انضاف اليه فصل السواد فاما ان لا تحدث هيئة اخرى فيكون المحسوس هو اللونية
المطلقة فالسوادية المحسوسة هي اللونية المطلقة فطبيعة الجنس هي طبيعة النوع هذا خلف
او حدثت هيئة اخرى فلا يكون احساسنا بالسواد احساسا بمحسوس واحد بل بمحسوسين هذا خلف
فثبت ان جنس السواد لا ينفصل عن فصله البتة في الوجود الخارجي بل ينفصل عنه في الذهن وذلك
يستدعي الامتياز بين ماهيتهما والا لما حكم الذهن بالتركيب فيما لا تركيب فيه هذا فاذن
هما متغايران في الماهية وفي الوجود الذهني واما في الخارج فلا البحث السابع في الفرق
بين المادة والجنس في التركيب الخارجي واما اذا كان التركيب حاصلا في الخارج فقد يمكن ان يؤخذ كل (ان يكون صح)
واحد من تلك البسائط بحيث يكون جزءا او مادة ولا يكون محمولا وقد يمكن اخذها بحيث يكون
محمولة فلنعين لذلك مثالا واحدا ليتضح الكلام فيه فنقول الحيوان اذا اخذ مع الناطق لم يكن محمولا على
الانسان بل هو الانسان وان اخذ بشرط التجرد والخلو عن الناطق لم يكن ايضا محمولا عليه لانه
جزء منه وان اخذ من حيث هو هو مع قطع النظر عن القيدين بحيث [?] يكون محمولا لان المركب من الحيوان

والناطق يصدق عليه انه حيوان لا نقال اذا قلنا للانسان انه حيوان فان اردنا به
ان مفهوم الانسان هو بعينه مفهوم الحيوان كذبنا وان اردنا به ان ماهية الانسان موصوفة
بالحيوانية كذبنا ايضا لان الحيوان لما كان جزءا لماهية الانسان استحال كونه صفة لها لان الجزء
متقدم على الماهية والصفة متاخرة وان اردنا به معنى ثالثا فلا بد من ذكره لانا نقول
نفسر الهو هو بمعنى ثالث وهو ان الحيوان والانسان وان كانا متغايرين في الماهية لكنهما متحدان
في الوجود اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الحيوان المطلق من حيث هو هو لا يدخل في الوجود
الا بعد تقييده بقيد سلبي او وجودي فلما لم يصر الحيوان ناطقا او لا ناطقا لا يمكن دخوله في
الوجود واذا كان كذلك استحال عروض الوجود الا للحيوان المركب لان الحيوان لا يصير موجودا
الا اذا صار ناطقا او لا ناطقا فالحيوان الناطق مركب بحسب الماهية لكن وجوده بعينه
هو وجود الحيوان فقد ثبت ما ذكرنا من التغاير في الماهية مع الاتحاد في الوجود ولقائل ان يقول
لو جاز عروض الوجود الواحد لماهيتين فلم لا يجوز قيام العرض الواحد بمحلين بل حصول الجسم الواحد
في مكانين ولئن سلمنا ذلك لكن القيد العدمي يستحيل ان يكون جزءا من علة الوجود في الحيوان
اللاناطق ولئن سلمنا ذلك لكن الحيوان من حيث يوخذ جزءا له وجود فلو حصل له مع الناطق
وجود اخر لاجتمع فيه وجودان وذلك محال بل الصحيح انه لا معنى لمحمولية الشيء الا كونه صفة له
فذلك مما لا يتقوم في اجزاء ماهية الشيء **البحث الثامن في اصناف المركبات** اجزاء الماهية اما

مقوما
اما صح
مع
من ماهية الفاعل للصفة ان الوجود
فاللاناطق يستحيل ان يكون جزءا

ان يكون بعضها اعم من البعض فتسمى متداخلة او لا يكون وتسمى متباينة والمتداخلة اما
ان يكون بعضها اعم من الاخر مطلقا او لا مطلقا والاول اما ان يكون العام مقوما للخاص
او بالعكس والاول اما ان يكون العام موصوفا والخاص صفة او بالعكس فان كان العام مقوما
للخاص وموصوفا به فالعام هو الجنس والخاص هو الفصل مثل الحيوان فانه متقوم بفصوله كالناطق
والناطق والناهق ومتصف بهما وان كان العام مقوما للخاص لكن لا يكون موصوفا به بل صفة
له فهو كالوجود المقول على العشرة واما ان كان الخاص مقوما للعام فهو كالنوع الاخير
المتقوم بخواصه التي لا توجد لغيره والفرق بين انقسام الجنس بالفصول وانقسام النوع بالخواص
بعد الاشتراك في ان العام منهما موصوف والخاص صفة ان في الجنس العام متقوم بالخاص وفي
النوع بالعكس واما التي يكون كل واحد من الجزئين اعم من الاخر لا مطلقا فهو كاجتماع الحيوان والابيض
واما المتباينة فهي كتركب الشيء باحدى علله الاربع او بمعلولاته او بما لا يكون علة ولا معلولا وذلك
اما ان يكون عن امور بعضها عدمي وبعضها وجودي كالاول او كلها وجودية وهي اما ان يكون
اسرها حقيقية او اضافية او ممتزجة والاول فاما ان يكون كلها متشابهة كتركب العدد عن الاحاد
او مختلفة وهي اما معقولة كتركب الجسم عن الهيولى والصورة والعالم من العقد والحكم واما محسوسة
كتركب الخلقة من الشكل واللون والبلقة من السواد والبياض اما الثاني فهو كالاقرب والابعد واما
الثالث فهو كالسرير الذي تعتبر في تحقق ماهيته نوع من النسبة وهذا التقسيم مبني على راي الشيخ

في تقويم الاجناس بالفصول **البحث التاسع في شرح ما وجد من الاقسام في الاجسام والاعراض**
الجوهر قد يكون مركبا من جنس وفصل عقليين فقط كالمفارقات عند من يجعل الجوهر جنسا
وقد يتالف من جنس وفصل خارجيين وهو ظاهر كالانسان والعرض قد يكون تركيبه عقليا كما
مر في السواد وقد يكون خارجيا كالمثلث وقد يتالف الجوهر من الاجزاء المتباينة اما عقلية
كتالف الجسم من الهيولى والصورة عند من يقول به او حسية كتركب البدن على الاعضاء وفي الاعراض الجنس والفصل صح
كتالف العدد عن الوحدات وكما في العالم قيل **البحث العاشر في الطريق الى معرفة تركب الماهية**
ان الشخصين اذا اشتركا في بعض اجزائهما وافترقا في بعض اجزائهما قضى العقل بان ما به
الاشتراك غير ما ليس به الاشتراك فكان الجزء المشترك هو الجنس وكان الجزء المميز هو الفصل
ولما اشتراك المختلفات في السلوب واختلاف المشتركات فيها فلا يقتضيان التركيب اما الاول
فلان كل بسيطين مختلفين لا بد وان يشتركا في سلب ما عداهما عنهما واما الثاني فلان البسيط قد يكون
مشاركا للمركب الذي احد اجزائه هو كالفصل والنوع مع انه لا تركيب فيه وايضا اشتراك المختلفات
في الصفات الثبوتية الخارجية كالفصول المقومة للانواع المندرجة تحت جنس واحد فانها تكون
مشتركة في ذلك الجنس ولا يجب تركبها او اختلاف المشتركات في الصفات الثبوتية كالانواع المختلفة
في عوارضها كل ذلك لا يوجب التركيب نعم المشتركان في شيء من الذاتيات اذا اختلفا في شيء من
اللوازم دل ذلك على التركيب لوجوب اختلاف المؤثرات عند اختلاف الآثار واذا لم يمكن لهذا

وفيه مباحث

الى الجزء المشترك وجب اسنادها الى جزء غير مشترك فحينئذ يكون الماهية مركبة
البحث الحادي عشر فيما اسلفه في الجنس والفصل مذهب الشيخ ان الفصل يجب ان يكون علة لوجود
حصة النوع من الجنس وعندي انه غير واجب لان الجسم الحيواني والنباتي يبقى بعد عدم
الصفات التي لاجلها صار ذلك الجسم حيوانا ونباتا ولو كانت تلك الامور علة لوجود
ذلك الجسم لما كان الامر كذلك لاستحالة بقاء المعلول مع عدم العلة وايضا فلانها حالة في
الجسم فلا يكون علة له لاستحالة الدور لا يقال لم لا يجوز ان يقال ذات العلة علة لوجود
المحل ولصيرورته نفسه حالا في ذلك المحل بشرط وجود ذلك المحل له ويكون له معلولان
واحدهما شرط الآخر لانا نقول لم يظهر بالدلالة القاطعة استحالة هذا الاحتمال
فالاعتماد على الاول … اذا قلنا في شيء انه يشارك غيره من وجه ويخالفه من وجه آخر
فهو مجاز لان ذلك الشيء في الحقيقة ليس شيئا واحدا بل شيئان وكذلك الجانب الآخر واحدهما
من احد الجانبين يشارك شيئا من الجانب الآخر مشاركة مطلقة والثاني من الجانب الاول يخالف
الثاني من الجانب الآخر مخالفة مطلقة الا انا لعجزنا عن معرفة الامور بحقائقها لا يمكننا الاشارة الى
تلك البسائط فيتعذر علينا ان نحكم على المشتركين خاصة بالاشتراك خاصة وعلى المختلفين خاصة بالاختلاف
خاصة فلا جرم نحكم على المركب بانه يشاركه ذا من وجه ويخالفه من وجه آخر واما التحقيق
فهو ما ذكرناه ح انك ستعرف في باب العلة انه لا استحالة في تعليل الامور المتساوية بالعلل المختلفة

واذا عرفت هذه المقدمات فنقول اذا رأينا شيئين اشتركا من وجه واختلفا من
وجه آخر فهذا يحتمل وجوهاً ثلثة فإما أن يكون ما به الاشتراك علة لما به الامتياز او بالعكس
او لا يكون واحد منهما علة للآخر والاول محال والا لما وجد ما به الامتياز اينما وجد ما به
الاشتراك فلا يكون وجه الامتياز وجه الامتياز هذا خلف واما الثاني فغير ممتنع على ما بينا
ان المساويات لا تمتنع تعللها بالمختلفات ثم اذا سمينا مجموعهما باسم واحد كان تمام وجه
الاشتراك جنساً وتمام وجه الامتياز فصلاً فههنا يكون الفصل علة لوجود حصة النوع من الجنس
ثم هذا ينقسم على وجهين وهو اما أن يكون الفصل قائماً بنفسه ويكون الجنس صفة له ويكون
النوع عبارة عن مجموعهما والثاني ان يكونا صفتين قائمتين بذات واحدة الا ان احديهما تكون اخص اخص صح
من الاخرى وعلة لها مثل عفونة الخلط فانها والحرارة صفتان لكن العفونة غير الحرارة وهي
علة لها فنسمي مجموعهما باسم واحد وهو النوع فالجنس الصفة العامة المعلولة والفصل الصفة
الخاصة التي هي العلة فنقول الحمى العفونية نوع وحدها انها حرارة حاصلة في البدن بسبب
عفونة الخلط واما الثالث فهو على اربعة اوجه فإما ان يكون العام محلاً والخاص حالاً كما ذكرنا
من الجسم والقوى الحيوانية والنباتية فههنا الفصل لا يكون علة لحصة النوع من الجنس لما مر ويكون
الفرق بينه وبين الخاصة بكونه جزءاً من المسمى فالحرارة فصل الحار لانها جزء منه والخفة خاصة
لانها خارجة عن المسمى واما الخفيف فلان الخفة فصل بالنسبة اليه والحرارة خاصة او يكون

بالعكس كما اذا وصفت الانسان بالبياض ثم سميت مجموعهما باسم فههنا الجنس يكون محتاجاً الى
الفصل لكن لا يكون معللاً به او يكونا صفتين قائمتين بمحل واحد وحينئذ تعود الاقسام المذكورة
مع تلك الاعتبارات وهي اما ان يكون احدهما علة للاخرى او محتاجاً اليها بدون العلية
او لا يكون واحد منهما حالاً في الآخر ولا حالاً في محله ولا في غيرهما ومثل هذين الشيئين لا يحصل
من مجموعهما حقيقة واحدة نوعية لها وحدة حقيقية وبهذا يقدح في قول من يقول انه يحصل
من النفس والبدن حقيقة واحدة وهي الانسان لانهما جوهران يتميز كل واحد منهما عن الآخر
بذاته وقوامه ولا تعلق بينهما الا ان النفس مدبرة له ولو كان يكفي هذا التعلق في كونه فصلاً له
لكان الباري تعالى فصلاً للعالم لكونه مدبراً له فهذا هو الذي نذهب اليه في الفصل والجنس ومن
وقف عليه امكنه الوقوف على ما نرتبه في المقادير المذكورة

البحث الثاني عشر في ان التشخص زائد على ماهية النوع وانه امر ثبوتي

ان كل ماهية فان نفس تصورها لا يمنع من
الحمل على كثيرين بل يحتاج في منعه لو ثبت الى برهان واما الشخص فان نفس تصوره يمنع من الحمل
على كثيرين ولا شك ان الماهية النوعية حاصلة بتمامها في الشخص فلولا انه حصل للشخص ما يمنع من الحكم
الذي كان باقياً الا لما زال ما زال والذي يدل على كون التشخص ثبوتياً وجهان فالاول ان من
حيث هو هو ثابت والهوية جزء من هذا الهو والثابت ثابت فالهوية ثبوتية لو كانت
الهوية عدمية فان كانت عبارة عن عدم اللاهوية المطلقة التي هي عدمية كان عدماً للعدم وعدم العدم

ثبوتي فالهوية ثبوتية هذا خلف وان كانت عبارة عن عدم هوية غيرها واحدى الهويتين
لابد وان يكون ثبوتية لامتناع كون النقيضين عدميين لكن احدى الهويتين كالاخرى في كونها
هوية فاذا كانت احديهما ثبوتية فكذى الاخرى وللمتكلمين ان يسلكوا اسلوبا اخر
قالوا لو كان التعين امرا ثبوتيا زائدا على الماهية لكان له ماهية نوعية مقولة على اشخاص التعينات
فيكون تشخص كل تعين زائدة على ماهيته فيلزم التسلسل وعلى هذا التقدير يسقط قول من
يقول التعين يتعين لذاته بيان احتصاص ذلك الزائد بذلك المتعين دون غيره انما يكون بعد امتياز
ذلك المتعين عن غيره والا لم يكن اختصاصه به اولى من اختصاصه بغيره فاذن يكون اختصاص ذلك
المتميز بذلك التميز بعد تميزه عن غيره فيكون متميزا قبل ان يكون متميزا هذا خلف ح تشخص
الشخص الذي له ما يشاركه في نوعه ان كان امرا زائدا فله لا محالة علة وليست هي تلك الماهية والا
لكان نوعها في ذلك الشخص ولا العلة الفاعلية لان الفاعل ليس له الا ان يوجد واحداده لا نفس
ان يكون الحاصل هو ذلك بعينه ولا الصورية لان وجودها متأخر عن وجود المحل فلا يكون علة
لهويته ولا العلة الغائية لان وجودها متأخر عن وجود الشيء ولا القابلة لان الكلام في تعين ذلك
القابل كالكلام في تعين ذلك الشيء فاما ان يكون بعينه فيلزم الدور او بتعين قابل اخر فيلزم التسلسل
او لنفس ماهية ذلك القابل فيلزم ان يكون نوع كل قابل في شخصه وذلك محال لان الاجسام
مشتركة في الجسمية فاما ان لا يكون لها ما تقبلها بحسبها فيوجب امورا تحل في الماهية تحت

ح لان كل تعين زايد من حيث انه تعين ماهية كلية

110 لا بسبب القوابل واما ان يكون لها ما تقبلها فتلك القوابل ان اشتركت في الماهية عاد الالزام
وان لم يكن كذلك كان القوابل للاجزاء التي يمكن افتراضها في الجسم متمايزة بالفعل لكن الاجزاء
الممكنة الافتراض في الجسم غير متناهية فتلك القوابل المتمايزة بالفعل غير متناهية ويكون
الجسمية الحالة في كل واحد منها غير الحالة في الاخرى فيكون الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها
بالفعل وذلك محال لانا نقول لم لا يجوز ان يكون القابل والمقبول ماهية كل واحد منهما
علة لتعين الاخر لانا نقول لو كان كذلك لاستحال ان يحل في القابل الواحد الا حال واحد
ولما لم يكن كذلك بطل ما قلتموه ح ان تلك التعينات لو كانت امورا ثبوتية فالماهية التي انضاف
هذه التعينات اليها ان كانت موجودة كان الشخص الواحد موجودين لا موجودا واحدا
تم وحينئذ يكون الكلام في كل واحد منهما كالكلام في الاخر فيكون كل واحد منهما اثنين
موجودين ويلزم ان يكون كل شيء اشياء غير متناهية وهو محال وبتقدير تسليمه فلا بد
من الواحد لان الكثرة لا تتقرر الا مع الواحد وان لم تكن موجودة كان الموجود منضما الى المعدوم
وحالا فيه وذلك محال **البحث الثالث عشر في علة التشخص** زعموا انه قد يكون معلول الماهية
بحسب يكون نوعها في شخص واحد لانه متى وجدت تلك الماهية وجدت تلك الشخصية وان لم يكن
معلول الماهية كان معلولا لتشخص المادة المكتنفة بالاعراض الخاصة والشخص كيف كان فانه
لا يلزم من امتناعه امتناع التشخص لوجوب عدم المعلول عند عدم العلة بل في ان يفسد

البحث الرابع عشر

الكلي الكلي لا ينفي التشخيص وحده للانكار اذا امكن لزيد انه انسان بعينه شركة فان
قلت انه الانسان العالم الورع فبعينه شركة فان قلت ابن فلان الذي تكلم يوم كذا في موضع
كذا فكل ذلك لا يمنع من الحمل على كثيرين وللقايل ان يقول الامر الذي ينضم الى الماهية
حتى يعينها اما ان يكون له ماهية او لا يكون فان كان الاول كانت ماهيته من حيث هي كلية
ايضا والكلي اذا انضم الى الكلي لا يصير جزئيا عندكم وتلك الماهية لا تصير متعينة بسبب انضمام هذا
المنضم اليه وقد فرض كذلك هذا خلف وان كان الثاني فهو محال لان ما لا ماهية له استحال
انضمامه الى غيره ويمكن ان يجاب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون كل واحد من الماهيتين اعني المتخصص
والمتخصص به وان كان في نفسه كليا لكن كل واحد منهما يكون علة لصيرورة الاخرى جزئيا ولسايل
ان يعود فيقول الجزئية التي حصلت معلولة ذاتيهما ايضا كلية لان الجزئية حقيقة مقولة
بالاشتراك المعنوي على هذه الجزئيات وتلك واذا كانت الجزئية نفسها طبيعة كلية فكيف تحصل
الجزئية وذهب بعضهم الى ان الجزئية لكل جزئي مخالفة بالماهية لجزئية الجزئي الاخر فوارد على
هذا الاشكال وان كان فيه اشكال ايضا ثم في اجزاء الماهيات انها ان كانت موجودة
بالفعل كانت ماخوذة في حدها لانها وان كانت بالقوة كالاجزاء المفروضة في الاجسام كانت
كلا انها ماخوذة في حدودها

خ
فانه لا يمكن تعريفها وتعريف حدها الا بذكر كلا نهما

الباب الثالث في الوحدة والكثرة وهو واحد وعشرون فصلا

فا في الفرق بين الوجود والوحدة قد ظن انهما
عبارتان عن معنى واحد لان لكل موجود هوية وتلك الهوية هي موجودة ووحدته حتى
ان الكثرة من حيث هي هي تعرض لها وحدة فيقال هذه كثرة واحدة ولكنه باطل لان الكثير
من حيث هو كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث هو كثير بواحد فليس كل موجود واحدا
فالوحدة مغايرة للوجود وحاصله ان الوحدة تعرض لتلك الكثرة لا انها تعرض لما هي حيث
له الكثرة مثل ان الوحدة عارضة للعشرية والعشرية عارضة للجسم والشيء اخرى في الفرق
بينها وبين التشخص لقايل ان يفرق بينهما بان الجسم البسيط يكون واحدا فاذا جزي زالت وحدته
وما زالت هويته والا لكان التفريق اعداما وهو باطل ولمن اباه ان يقول المكثر اذا اتحد
فاما ان بقي عند الاتحاد تانك الهويتان او لا يبقيا فان بقيتا فالبهما اشار بانهما شيئان لانهما
هما واحد لا واحد وان لم يكن اليهما اشارتان لم يكن هناك هويتان فلتلك المساواة والهو
ما بقي بل حدث شيء ثالث اذن فيجعل بقاء الهوية مع زوال الوحدة في ان الوحدة غنية عن
التعريف قد مضى البرهان عليه ومع ذلك فالكثرة اظهر عند التخيل والوحدة
عند العقل لان الخيال يدرك الكثرة اولا ثم ينتزع العقل منها امرا واحدا والعقل يدرك اعم
الامور وهو واحد ثم ياخذ بعد ذلك في التفصيل فاذا اولنا نعرف الوحدة عند الخيال عرفناها
بالكثرة واذا حاولنا نعرف الكثرة عند العقل عرفناها بالوحدة في ان الوحدة امر زايد
على الماهيات من الامور الثبوتية لا شك انه احد فالواحد ان كانت سلبية لم يكن عبارة عن سلب

٨٠
...

ثبوتية

امرا
اى شيء كان بل عن سلب الكثرة فالكثرة لو كانت عدمية كانت الوحدة عدم العدم
وعدم العدم ثبوت فيكون الوحدة ثبوتية وان كانت وجودية وهى عبارة عن مجموع الوحدات
كان مجموع العدمات امرا ثبوتيا هذا خلف فثبت كون الوحدة امرا ثبوتيا فاذا قلنا للانسان
انه واحد فاما ان يكون كونه واحدا نفس كونه انسانا او يكون زائدا عليه او خارجا عنه والاقسام
باطلان للوجوه المذكورة فى باب الوجود والذى نريده هنا ان الواحد يقابله الكثير ولهذا
لا يقابله الكثير وليس احدهما الآخر فاذن الواحدية صفة ثبوتية خارجة عن الماهيات وعلى هذا
ان يقول الوحدات مشتركة فى كونها وحدة ومتمايزة فى خصوصية كل واحد منها التى هى وحدته
المعينة وما به الاستواء غير ما به الامتياز فخصوصية كل واحد منها زائدة على ماهيته التى هى الوحدة
فيكون للوحدة وحدة اخرى ويلزم التسلسل ويمكن ان يقال ليس للوحدة وحدة اخرى بل لها تشخص
ونحن لا نثبت التشخص ولا يلزم التسلسل فى ان الوحدة ليست جوهرا وحدة الجوهر مساوية
لوحدة العرض فى مفهوم كونها وحدة فذلك المفهوم ان كان جوهرا استحال حصوله فى العرض
لان الجوهر لا يوجد فى العرض وان كان عرضا لم يمتنع حصوله فى الجوهر لان العرض قد يوجد
فى الجوهر فوجب الجزم بكون الوحدة عرضا وفى اقسام الواحد الواحد ان كان مقولا على كثيرين
بالعدد كانت وحدتها من جهة كثرتها وتلك الجهة اما ان يكون مقومة لتلك الكثرة او لا يكون
فان لم يكن فاما ان يكون من عوارضها او لا يكون والثانى هو كما يقال حال النفس عند البدن كحال المرجع

عارض
الملك عند المدينة والاول على ثلثة اوجه فاما ان يكون موضوعا لمحمولات واحد كقولنا الانسان
هو الكاتب محمولات عارضة لموضوع واحد كقولنا الكاتب هو الضاحك
موضوعات لمحمول واحد كقولنا الثلج هو القطن واما ان كانت جهة الاتحاد مقومة فاما
ان يكون مقولا فى جواب ما هو فيكون واحدا اما بالجنس على اختلاف درجاتها فيكون
لا محالة كثرة بالنوع او بالنوع على اختلاف درجاتها واما ان لا يكون مقولا فى جواب
ما هو بل فى طريق ما هو فهو الواحد بالفصل واما ان لم يكن الواحد مقولا على كثرين بالعدد
فذلك الشيء اما ان يصح عليه الانقسام او لا يصح فان لم يصح فاما ان يكون وجوده محدود
انه ليس بمنقسم وليس له وراء ذلك مفهوم آخر وهو الوحدة او له مفهوم زائد من ذلك
فلو كان له وضع فهو النقطة وان لم يكن فهو المفارق وان صحت القسمة عليه فاما ان
يكون اجزاؤه متساوية لكله او لا يكون والاول اما ان يكون قبوله لتلك الانقسام لذاته
وهو المقدار او لغيره وهو الجسم البسيط واما المقدار فلنا فى اثبات خطوط وسطوح ثبوتية
لكنك ستعلم انه وان كان سبب الصيرورة المادة مستعدة لقبول القسمة الا انه يمنع عروض
القسمة له فهو واحد بالاتصال واما الاجسام المتشابهة الاجزاء فان اعتبر حالها قبل
حصول الانقسام فيها كانت واحدة ايضا بالاتصال وان كان بعد الانقسام فتلك الاجزاء
من شانها ان تتحد موضوعاتها بالفعل لا لاشخاص الناس فانه ليس من شانها الاتحاد فهذا

كونه ليس بمنقسم [illegible] بالفعل الى الفصل او الى [illegible]
او فصلا اصلا

القسم مع أنه واحد بالنوع واحد بالموضوع واعلم أنه يقال واحد بالاتصال على معان
أخر وهو كل مقدارين يلتقيان عند حد مشترك كالخطين المحيطين بالزاوية ويقال أيضا لكل
مقدارين يتلازم طرفاهما بلا انه يوجب حركة أحدهما حركة الآخر وقد يكون ذلك التلازم
طبعيا وقد يكون صناعيا وهذا القسم شبيه بالوحدة الاجتماعية ولكنا أوردناه هنا لئلا
ينقطع الكلام في الوحدة الاتصالية ولنعد إلى موضعنا الذي فارقناه فنقول كل واحد
من القسمين فإما أن يكون حاصلا فيه جميع ما يمكن له فيسمى واحدا بالتمام أو لا يكون فيكون كثيرا
والوحدة التمامية إما وضعية كالدرهم الواحد أو صناعية كالبيت الواحد أو طبعية
كالإنسان الواحد فهذه أقسام الوحدة السابع في أن الواحد مقول على ما (بالتعدد خ)
تحته بالتشكيك لأن الواحد بالشخص أولى بالوحدية من الواحد بالنوع وهو أولى بها من الواحد (بالوحدات خ)
بالجنس وهو أولى من الواحد بالعرض والوحدة من أقسام الواحد بالذات أولى بالواحدية من غيرها (الأشبه صح)
الثامن في امتناع الاتحاد لأنهما إن بقيا بعد الاتحاد فهما اثنان لا واحد وإن لم يبقيا أو أحدهما
فليس ذلك أيضا اتحادا لأن المعدوم لا يتحد بالموجود ولا بالمعدوم التاسع في إثبات العدد
لا شك أن أعدادا وليست ماهياتها مجرد أنها أعداد فإن ماهياتها الآحاد والثلاث أو غيرهما
فكونها أعدادا أمر زائد على ماهياتها وليست عبارة عن عدم الوحدة لأن العدد مركب عن
الوحدات مجموع الأمور الوجودية لا يكون أمرا عدميا ولأن الوحدة كما مر عرض فيكون

العدد الذي هو متقوم بالوحدة عرضا لأن المتقوم بالعرض أولى أن يكون عرضا فالعدد
عرض فإن قيل الاثنان إما أن يكون له اعتبار هو به يكون واحدا أو لا يكون فإن كان
الثاني كانت الاثنينية لو كانت عرضا لكانت إما أن تكون موجودة في كل واحد منهما أو في أحدهما
وعلى التقديرين يلزم كون الواحد اثنين وهو محال وأما الأول فهو باطل أيضا لأن تلك الوحدة
إما أن يكون بينهما موجودة فيهما معا فكون العرض الواحد في محلين أو تقوم بكل واحد منهما
وحدة أخرى فلا يكون لذلك المجموع وحدة واحدة حتى يكون باعتبارها محلا للاثنينية وقد فرض
كذلك هذا خلف ولقوة هذا الشك زعم بعضهم أن العدد ليس عرضا موجودا في الخارج بل هو أنه
من جملة الأمور الاعتبارية العاشر في خفة ماهية العدد لكل مرتبة من مراتب العدد أمران
عام وهو كونه كثرة وخاص وهو خصوصيته تلك الكثرة وهي صورته النوعية التي بها هي
ما هي لأن الأعداد مختلفة في الخواص مثل الصمم والمنطقية وأمثالهما وهذه الخواص ممتنعة الزوال
فهي إن كانت صورة فهو المطلوب وإلا فالاختلاف في اللوازم يدل على الاختلاف في الفصول (لا يمكن حملها عليه صح)
وفيه حصول المطلوب الحادي عشر في أن أجزاء العدد الآحاد أنه ليست العشرة تسعة وواحدا
لأنه إن كان المراد من الواو العطف كان المعنى أن العشرة تسعة ومع كونها كذلك فهي أيضا واحدة
هذا خلف والصدق فكان المعنى أن العشرة تسعة أعني التسعة التي هي واحدة هذا خلف أو
المراد أن العشرة هي التسعة بشرط أن يكون مع التسعة واحد وذلك أيضا خلف لأن ذلك ليس

[illegible]

الامر الحاصل

من اجزاء العشرة محمولا عليها بل المراد ان الامر الحاصل من اجتماع التسعة والواحد هو العشرة **الثاني عشر**
في كيفية تقوم الاعداد بما فيها ان قوام كل نوع من انواع العدد بالوحدات التي مبلغ
جملتها ذلك النوع ويكون كل واحدة من تلك الوحدات جزءا من ماهيته فاما الاعداد التي فيه فانها
لا تكون مقومة له فالعشرة ليست متقومة بالخمسين فانه ليس تقومها بذلك اولى من تقومها بالستة
والاربعة والسبعة والثلثة مع ان كل واحد من هذه الاعداد لو كان مقوما لها لكان داخلا
في المقومية فانه من المحال ان يكون للشيء امور كل واحد منها يكون كافيا في تقويمه فعلمنا ان المقوم لكل
عدد ليس الا الاحاد مما فيه وهو معنى قول ارسطو لا تحسبن ان الستة ثلاثة واثنان بل ستة مرة واحدة
الثالث عشر في كون الاثنين عددا منع بعضهم منه لانه الزوج الاول فلا يكون عددا كالفرد الاول
والنزاع لفظي لانا لا نعني بالعدد الا ما زاد على الوحدة الواحدة ولا شك في ان الاثنين كذلك **بحث في**
تقابل الوحدة والكثرة اعلم انك ستعرف ان اقسام التقابل اربعة وليس التقابل بينهما بالتضاد
لان الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من المقوم بضد لان موضوع الضدين واحد وموضوع
الوحدة والكثرة ليس بواحد ولا بالعدم والملكة او السلب والايجاب على ما مر ولا بالتضايف
لان الوحدة مقومة للكثرة والمقوم متقدم والمتضايفان معا ولان المتضايفين متلازمان
فلو كانت الوحدة والكثرة متضايفين لما انفكت الوحدة عن الكثرة في الخارج وفي الذهن
هذا خلف فثبت انه ليس بين ماهية الوحدة وماهية الكثرة تقابل اصلا بل التقابل

بلغ

انما عرض لهما من وجه عارض عرض لهما فان الوحدة من حيث هي مكيال تقابل الكثرة
من حيث هي مكيل وليس كون الشيء وحدة وكونه مكيالا واحدا كما علمت بل المكيالية والمكيلية
من باب المضاف فيكون التقابل عارضا لهما من جهة اضافة عارضة لماهيتهما **في الهو هو**
وما يقابله الهو هو ان يكون للكثير من وجه وحدة من وجه فقياس الهو هو قياس الواحد
فكل ما يقال له هو هو فاما ان يكون الهو هو بسبب الوحدة في وصف عرضي او في وصف
ذاتي فان كان في وصف عرضي فان كان في الكيف سمي مشابهة وان كان في الكم سمي مساواة
وان كان في الاضافة سمي مناسبة وان كان في الخاصة سمي مشاكلة وان كان في اتحاد الاطراف
سمي مطابقة وان كان في اتحاد وضع الاجزاء سمي موازاة واما في ساير الاعراض فليس لها اسماء
خاصة واما ان كان في وصف ذاتي فان كان في الجنس سمي مجانسة وان كان في النوع
سمي مماثلة ومقابل الهو هو الغير وهو كالجنس لمقابلات هذه الاقسام **بحث في** المتقابلين
واما المتقابلان اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة
واقسامه اربعة لان كل امرين كذلك فاما ان يكونا وجوديين او لا يكونا كذلك
والاول اما ان يكون ماهية كل واحد منهما معقولة بالقياس الى الاخر وهما المتضايفان
او لا يكونا كذلك وهما الضدان وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فلا يخلو اما
ان ينظر الى العدم والوجود بشرط وجود موضوع مستعد لقبول ذلك الايجاب

بحسب الشخص كزيد وعمرو بصيرا وبحسب
النوع كالجرو فانه له البصر
تكون بحسب النوع وبحسب الجنس
كالعقرب

شخصه او نوعه او جنسه وهو العدم والملكة الحقيقيان او بشرط وجود الموضوع
في الوقت الذي يمكن حصول ذلك الوصف فيه وهو العدم والملكة المشهوران واما ان لا يعتبر
ذلك في العدم والوجود وهو السلب والايجاب واعلم ان الفرق بين تقابل
السلب والايجاب وبين غيره بوجهين اما اولا فلان ذلك في الضمير لا في الوجود واما ثانيا فلان
السلب والايجاب يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا لا محالة وساير المتقابلات يجوز
ان يكذبا اما في المضاف فلانك اذا قلت زيد ابن خالد وابو خالد جاز ان يكذبا معا واما
الضدان فلانهما يكذبان عند عدم المحل وعند وجوده ايضا اما عند الاتصاف بالوسط
كالفاتر او الخلو عنه كالشفاف واما العدم والملكة فقد يكذبان عند عدم المحل واما الفرق
كالماء الحار والبارد اذا اجتمعا حصل منه الفاتر وهو الثاني
بين المتضايفين وساير الاقسام فانهما متلازمان في الوجود دون احد من الثلاثة الباقية
ليست كذلك فان قيل السواد من حيث انه ضد البياض معقول بالقياس اليه فيكون
مضايفا له وكونه ضدا له اما ان يكون هو نفس اضافته معه او يكون داخلا في تلك الاضافة
فكيف يجعل مع ذلك التضاد قسيما للاضافة قلنا الحرارة من حيث انها حرارة يصدق
عليها انها مضادة للبرودة لانها من حيث هي هي منافية للبرودة والحرارة من حيث
هي حرارة لا يصدق عليها كونها معقولة بالقياس الى البرودة فالتضاد اذن غير التضايف
نعم الحرارة من حيث هي مضادة للبرودة مضايفة لها فيكون التضاد عارضا لتعقل الحرارة والبرودة

والتضايف يكون عارضا للتضاد او لهما بشرط التضاد واما الفرق بين الضدين
وبين العدم والملكة فلان الضدين وجوديان بخلاف العدم والملكة لذلك فان قيل
التقابل من حيث هو تقابل نوع من المضاف وانتم جعلتم المضاف اخص من التقابل قلنا
لا نسلم ان التقابل داخل تحت التضايف لان الضدين والسلب والايجاب داخلان تحت التقابل
وغير داخلين تحت المتضايفين نعم المتقابلان من حيث هما كذلك يعرض لهما التضايف
ولا شك ان المتقابل اعم من المتقابل من حيث انه متقابل لان المتقابل يصدق على كل ما
يقال له انه متقابل سواء كان مفهومه ذلك فقط او له مفهوم وراء ذلك عرض له
ذلك ولا استحالة في ان يكون الخاص عارضا للعام لطبيعة العام عند اعتبار شرط يصير
العام اخص كما ان الجنس نوع للحي ثم ان الحي يحمل عليه الجنس بحث في ان التقابل ليس جنسا للاربعة
لانا قد نعقل ماهية المضافين وان لم يخطر ببالنا امتناع اجتماعهما وذلك يعرفنا عدم
تقوم المضافين بهذا الاعتبار المسمى بالتقابل البحث الثامن عشر في احكام الاضداد وهي ستة
الضدان اما ان يكون احدهما بعينه لازما للموضوع مثل البياض للثلج واما ان لا يكون ثم
اما ان يمتنع خلو المحل عنهما وهو مثل الصحة والمرض فان البدن لا يخلو عنهما على ما ياتي
واما ان يجوز ذلك وحينئذ اما ان يكون موصوفا بالمتوسط سواء عبر عنه باسم محصل
كالفاتر والاحمر او بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر ولكن ليس كلما يعبر عنه بسلب الطرفين

كان متوسطاً فاما ان نقول للفلك انه لا ثقيل ولا خفيف ولا شي به الى حصول حالة
متوسطة واما ان لا يكون موصوفاً بالمتوسط وهو كالشفاف في الاجسام لا تضاد
دليله الاستقراء والذي يظن ان الخير والشر مع كونهما جنسين لانواع كثيرة ضدان باطل
لان الشر ليس له طبيعة وجودية وتتقدر بكونه كذلك فلا هو ولا الخير جنس من ماهية
ما تحتهما لان الخير عبارة عن كون الشيء ملايماً والشر عبارة عن كون الشيء منافراً
وقد تعقل الاشياء التي تقال عليها الخير والشر وان لم تعقل كونها خيراً او شراً واما لينا
جنسين لما تحتهما ح شرط عروض التضاد للانواع الاخيرة دخولها تحت الجنس الواحد
الاخير للاستقراء ونوقض ذلك بالشجاعة فانها مضادة للتهور مع انها داخلة تحت جنس
الفضيلة والتهور داخل تحت جنس الرذيلة وجوابه ان الشجاعة لها حقيقة وكونها فضيلة
صفة عارضة لها وهي في ذاتها لا تضاد التهور لانهما لا تتغالبت في غاية البعد عنه واما ان
بين كون الشجاعة فضيلة وكون التهور رذيلة تضاد فلا شك فيه فالحاصل ان التضاد
من العارض بين النوعين وبين ح ضد الواحد واحد لانه لو وجد شان في غاية البعد
من البياض لما تخالفهما للبياض اما ان يكون بوجه واحد مشترك بينهما او يكون كل
واحد منهما مخالفاً له بوجه آخر فان كان الاول كان مضاد البياض ذلك الوجه الواحد
المشترك واذا كان الثاني كان هناك وجوه من التضاد لا وجه واحد ولقائل

ان تقول لم لا يجوز ان يكون البياض بالاعتبار الواحد مخالفاً لامور اخرى وان لم ١١٦
يكن لتلك الامور اشتراك في امر واحد به تقع المخالفة فانه لا يلزم من اشتراك تلك
الامور في مضادة البياض اشتراكها في وجه باعتباره تقع المضادة فان المختلفات
يجوز اشتراكها في لازم واحد الا ترى ان المختلفات على اختلافها مشتركة في كون كل واحد
منها مخالفاً للآخر ه الاضداد منها ما يصح عليه التعاقب كالسواد والبياض ومنها ما لا
يصح مثل الحركة عن الوسط واليه فانه لا بد وان يتوسطهما سكون في المشهور والاكثر ان
الانتقال الى الضد لا يكون الا بعد الانتقال الى الوسائط مثل ان الابيض يغبر او يحمر او يخضر
ثم يسود ق قيل ما ضاد شيئاً يضاد ما ضاده وربما عبر عنه بان المختلفين عن المضاد
لا تضاد بينهما شي واحد ويثبتوه بالاستقراء ومن اثبت الموت عدمياً فقصد به لانه تضاد
الحيوة والعلم وهما مختلفان غير متضادين بط في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى
من التقابل بالتضاد لوجوه بلة الاول لان ما ليس بخير ففيه عقد انه ليس بخير وفيه عقد انه شر
وعقد انه ليس بخير لا يناقض عقد انه شر لانهما قد يصدقان معاً لاعتقاد انه ليس بخير لانهما قد
يصدقان ايضاً فاذن المنافي لعقد انه خير واذا ثبت ان المنافي لعقد انه ليس بخير ليس الا
عقد انه خير وجب ان لا يكون المنافي لعقد انه خير الا عقد انه ليس بخير تحقيقاً للمنافاة
من الجانبين ب الخير انه خير فهو امر ذاتي له انه ليس بشر وهو امر عرضي له فاعتقاد

انه ليس بخير بدفع اعتقاد كونه خيرا وهو الامر الذاتي وعاعتقاد انه شر يدفع اعتقاد (بدفع خ)
انه ليس بشر وهو الامر العرضي والرافع للامر الذاتي اقوى معاندة من الرافع للامر العرضي
فاعتقاد انه ليس بخير اقوى معاندة لاعتقاد انه خير من اعتقاده انه شر لان الشر لو لا
انه ليس بخير لما كان اعتقاده رافعا اعتقاد كونه خيرا ولو كان بدل الشر شيء اخر مما ليس
بخير لكان مع ذلك يمنع اعتقاد انه خير وانه ليس بخير وذلك يدل على ان السابق بالذات لكن (مبادي الجبا صح)
الاول اقرب للسلب من الايجاب

البحث العشرون في الرد على من جعل الوحدة والعدد

لو ثبت القول بهما لكان لا محالة عرضين على ما مر والعرض لا يكون مبدأ للجوهر الذي (المقولات)
يتقدمه بالذات

البحث الحادي والعشرون في المثل

انه لا بد في كل طبيعة نوعية من شخص باق ابدي (افلاطون صح)
ازلي ونحن قد نصرنا هذا القول في باب الوجود كما عرفته وحكوا عنه انه احتج على ذلك بانه
لا شك في وجود هذا الانسان فالانسان الذي هو جزء من هذا الانسان موجود والانسان مشترك
بين هذه الاشخاص المحسوسة المختلفة بالعوارض فهو مجرد عن كلها والا لم يكن مشتركا بين
الاشخاص ذوات العوارض المختلفة ولا شك ان الانسان المجرد لا يفسد عند فساد هذه الاشخاص (جميع خ)
المحسوسة فلا بد من انسان مجرد عن كل العوارض جوابه انا بينا الفرق بين الانسان لا بشرط
شيء وبين الانسان بشرط لا شيء فالاعتبار الاول موجود في الخارج ولكن لا يجب ان يكون مجردا
لان الفرد قيد لاحق للانسان والمشترك ليس الا الانسان العاري عن كل القيود ثم احتج

جميع ٧

١١٧ ارسطو على ابطال هذه المثل بان ذلك المجرد اما ان يكون بعينه مشتركا فيه بين هذه الاشخاص
او لا يكون والاول يقتضي ان يكون ذلك المجرد موصوفا بجميع الصفات الحاصلة لهذه الاشخاص
فيكون ما علمه زيد يعلمه عمرو وبالعكس وذلك محال والثاني محال لان لوازم الطبيعة الواحدة (ولحاجة خ)
واحدة فالاستغناء عن المادة او الحاجة اليها يجب ان يكون مطردا في جميع اشخاص النوع ولانا
قد دللنا على ان ما لا يكون نوعه في شخصه لا بد وان يكون تشخصه بالمادة الجواب اما
عن القسم الاخير فقوله افراد الطبيعة الواحدة مشتركة في الاستغناء عن القابل او الحاجة
اليه منقوض بالوجود بل بالاجناس مع الفصول وقوله بانا ما لا يكون نوعه في شخصه يكون
تشخصه بالمادة مبني على الاول فبطلانه يكشف عن فساد ذلك

الباب الرابع في الوجوب والامكان والامتناع وهو خمسة عشر بحثا الاول في تعريفها

قد بينا على ان تصوراتها غنية عن الاكتساب لكنا لا ننكر ان تصور الوجود اقدم من تصور
العدم فما كان من هذه الثلثة اقرب الى طبيعة الوجود كان اعرف فكان الوجوب اعرف

(الثاني) في تفصيل القول في الوجوب والامكان

الممكن لانه لا اقتضاء في ذاته للوجود ولا للعدم وله
انه يحتاج في وجوده وعدمه الى غيره والاعتبار الثاني مغاير للاول ولذلك فانا اذا حكمنا
على شيء بالحاجة يطلب العقل لذلك علة فاذا انتهينا الى كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا
للعدم قنع العقل ولو لا تغايرهما والا لما صح ذلك اذا ظهر ذلك في الممكن ظهر ايضا في الواجب

لأن الواجب لذاته مقتضٍ للوجود من ذاته ولا عدم توقفه في وجوده على الغير وهذا
الاعتبار الثاني معلول للأول والإحاطة بهذا التفصيل مخلصة عن كثير من الشبه الثالث في
أن الوجود ليس ثبوتياً إن أريد بالوجوب عدم توقفه في وجوده على غيره فلا شك في كون ذلك
عدمياً وإن أريد به استحقاقه الوجود من ذاته فهذا أيضاً لا يمكن أن يكون أمراً ثبوتياً
لوجوه الأول أنه لو كان أمراً ثبوتياً لكان مساوياً في ثبوته لسائر الموجودات ومخالفاً
في ماهيته وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فوجوده مغاير لماهيته ثم ماهيته إن لم تكن
مستحقة لذلك الوجود لما هي هي كانت ممكنة العدم لما هي هي فيكون الواجب لذاته أيضاً ممكن العدم
لما هو هو هذا خلف وإن كانت مستحقة لذلك الوجود من حيث هي هي كان استحقاق ماهيته للوجود
إن كان أمراً ثبوتياً لزم التسلسل وإن لم يكن ذلك لم يكن الوجوب ثبوتياً وهو المطلوب ب صفة
استحقاق الوجود متقدم عليه فلو كان هذا الاستحقاق أمراً ثبوتياً لكان ثبوت الصفة للموصوف
قبل ثبوت الموصوف هذا خلف ج أنه لو كان أمراً ثبوتياً لكان لا محالة خارجاً عن الذات
لأن استحقاق الماهية للوجود نسبة مخصوصة لها والنسبة التي متأخرة عن كل المنتسبين والمتأخر
عن الشيء خارج عنه وكل ما كان خارجاً عن الشيء كان مفتقراً إليه فكان ممكناً لذاته فلا بد
له من موجب فيكون للماهية وجوب قبل هذا الوجوب هذا خلف ولمن أثبته أن
يقول استحقاق الوجود مقابل للااستحقاق الصادق على الممتنع وعلى الممكن الذي يجوز عدمه

١١٨ والصادق على المعدوم معدوم فاللااستحقاق عدمي فالاستحقاق يجب أن يكون ثبوتياً
لوجوب كون أحد النقيضين ثبوتياً ب وجود الشيء سابق على اتصافه بالصفات العقلية لأن العقل
يلتفت إلى نفسها بخصائص وإلا لكانت أموراً ثبوتية بل بعضها تبع لتحصيل الموجودات التي حصول
وصفها العقل بتلك السلوب لكن وجود الشيء متأخر عن استحقاقه لذلك الوجود فإن استحقاق
الوجود متقدم على جميع الصفات السلبية بدرجتين فيمتنع أن يكون وصفاً سلبياً الجواب
عن الأول أن قولكم اللااستحقاق محمول على الممتنع وهو معدوم مغالطة لأن الممتنع إن أريد به ما في
نفسه بحيث يستحيل الحكم عليه إلا من حيث أن الذهن يستحضر ماهيته ثم يحكم عليها بالامتناع في الوجود
الخارجي والمحكوم عليه بهذا الحكم هو تلك الماهية الحاصلة في الذهن وعلى هذا لا يكون المحكوم
عليه عدمياً وعن الثاني أن استحقاق الوجود سابق عليه والسابق على وجود الشيء يمتنع وجودنا
أن يكون صفة ثبوتية على ما قررناه د في أن الإمكان العام ليس أمراً ثبوتياً لأنه لو كان ثبوتياً لكان ثبوت
وجوده لماهيته بالإمكان العام فلزم التسلسل ولأن صحة وجود الماهية سابقة على حصولها
فتلك الصحة لو كانت صفة ثبوتية لزم أن يكون ثبوت الصفة الثابتة للشيء سابقاً على ثبوت الشيء
في نفسه ومن أثبته احتج بأنه نقيض الامتناع العدمي فيكون وجودياً وقد مر جوابه ه في
أنه لو كان ثبوتياً لكان جنساً للماهية لأن الواجب كالجنس له فلو كان جنساً للماهية لكان الواجب
مركباً هذا خلف و في أن الإمكان الخاص ليس أمراً ثبوتياً لوجوه الأول أنه لو كان أمراً ثبوتياً

لكان مساويا في ثبوته لغيره ومميزا في ماهيته عن غيره وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فوجوده
مغاير لماهيته فاتصاف ماهيته بالوجود ان كان لذاتها كان واجبا لذاته فيكون الصفة
المحتاجة الى الممكن لذاته واجبة لذاتها هذا خلف ولان شرط ثبوت الصفة الثبوتية للموصوف
كون الموصوف ثابتا فلو كان الامكان صفة ثبوتية واجبة لذاتها وهي حاصلة للممكن كان ثبوت الممكن
شرطا لوجود ما هو واجب لذاته فالممكن لذاته واجب لذاته هذا خلف وان لم يكن لذاته كان
ممكنا فيكون امكان كون الامكان موجودا زائدا عليه لانه كيفية لانتساب وجود الامكان الى ماهيته
فلزم التسلسل ب امكان وجود الشيء سابق على وجوده فلو كان امرا ثبوتيا فان كان ثابتا
للممكن كان ثبوت الصفة للشيء قبل ثبوت الشيء هذا خلف وان كان لغيره مكان وصفا لماهية ولا
حاصلا لا فيها بل في غيرها وهو محال ج الامكان نسبة خاصة بين الماهية والوجود فلو كان امرا
ثبوتيا وثبوت النسبة متاخر عن ثبوت كل المضافين لزم تأخر امكان وجود الشيء عن وجوده
هذا خلف واحتج الشيخ على اثباته انه لا فرق بين قول القائل لا امكان له وبين قوله امكانه
لا ولو لم يكن الامكان ثبوتيا لم يكن الشيء في ذاته ممكنا واحتج اخرون بان الامكان لكونه
منافيا للامتناع العدمي يجب ان يكون ثبوتيا الجواب عن الاول انه منقوض بالامتناع فانه
ان جاز ان يكون الشيء في نفسه ممتنعا مع ان الامتناع ليس حكما ثبوتيا جاز مثله في الامكان وايضا
يلزم منه ان يكون العدم نفسه وجوديا لان العدم ان لم يكن وصفا ثبوتيا لزم ان لا يبقى فرق

وما هو لذاته كان واجبا لذاته صح

119 بين قولنا العدم مرتفع وقولنا العدم لا وحينئذ يلزم ان يكون العدم
نفسه ثبوتيا هذا خلف فظهر ان هذه الحجة تقتضي كون الشيء نفس نقيضه
وعن الثاني ان نقول لم لا يجوز لكونه عدميا للوجوب الوجودي عدمي
فان جعلوا الوجوب عدميا فقد نقضوا الدليل لانه عدم للامتناع العدمي
السابع في ان الوجوب بالذات غير خارج عنها اما الوجوب بالذات فبتقدير
كونه ثبوتيا يمتنع ان يكون خارجا عن الذات لان كل وصف خارجي فهو محتاج فيكون ممكنا
لذاته واجبا بغيره ويلزم المحال الذي مر الثامن في كيفية عروض الامكان للماهيات
قد عرفت ان الماهية لو اخذت مع الوجود او العدم او مع علة الوجود او علة العدم امتنع
عروض الامكان لها بل الامكان انما يعرض لها اذا اخذناها مع قطع النظر عن هذه القيود اصلا
ثم هاهنا شك وهو ان الامكان اما ان يكون عارضا للبسيط او للمركب والاول محال لان الامكان
حالة اضافية والاضافات يمتنع عروضها للشيء الواحد والثاني ايضا محال لان كل واحد من بسائط
المركب اذا امتنع عروض الامكان له فكل واحد منها يكون واجبا ويلزم من وجوبها وجوب
المركب واذا كان المركب واجبا لم يكن ممكنا وجوابه المعارضة بسائر الوجوديات فان سائر
انواع الاضافات يمتنع عروضها للمفرد الواحد مع انه يعرض لمجموع المفردات فكذلك
هاهنا وقد مر جواب اخر يقرب منه حيث بينا كون البسائط مجعولة التاسع في

اقسام الممكنات الممكن قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لشيء
وكل ما كان ممكن الوجود لشيء كان ممكن الوجود لذاته ولا ينعكس فانه قد يكون ممكن الوجود
في ذاته ولا يكون ممكن الوجود لشيء بل اما واجب الوجود لشيء كالاعراض او ممتنع الوجود لشيء
كالمفارقات ه **العاشر** في كيفية فيضان الممكنات عن علتها قالوا انك ستعرف انتهاء الممكنات
الى سبب واجب الوجود من جميع جهاته وكل ما كان كذلك كان عام الفيض فيكون اختلاف
الفيض لاختلاف الاستعداد في القوابل ثم ان كان الامكان اللازم للماهيات يكفي في فيضانها عن
واجب الوجود وجب ان يدوم ذلك الفيض وان لم يكف ذلك بل لا بد من حصول شرط آخر
كان لحصول هذا الشيء امكانان احدهما الامكان العائد الى ماهيته والآخر الى الاستعداد
التام الذي يتحقق عند اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع وهو يكون سابقا على الحدوث سبقا
زمانيا فاذن لا بد لكل حادث من ان يكون مسبوقا بحادث آخر لكون كل سابق مقربا للعلة
الموجدة الى المعلول بعد تبعدها عنه ولا بد لتلك الحوادث من محل لتخصص الاستعداد بوقت
دون وقت وبحادث دون حادث وذلك المحل هو المادة وكل حادث فله مادة سابقة
عليها وحركة سابقة عليها واعلم ان لنا في المقدمة القائلة ان واجب الوجود من جميع جهاته
عام الفيض كلاما سيأتي في باب العلل **الحادي عشر** في ان الامكان محوج الى السبب
العلم الاولي حاصل بان الوجود والعدم لما تساويا بالنسبة الى الماهية لم يترجح احدهما على

الآخر الا لمرجح ولمن ابى ان نقول انا اذا عرضنا على العقل هذه القضية وان الواحد نصف ١٢٠
الاثنين لم نجدها في قوتها فكيف تكون اولية لان العلوم الاولية لا تقبل الاشتداد لان احتمال النقيض
ان حصل لم يكن علما وان لم يحصل امتنع التفاوت ثم الذي نقدح في المطلوب وجهان الاول ان الحاجة
ليست امرا ثبوتيا لوجوه اربعة اما اولا فلانها لو كانت ثبوتية لكانت مساوية في الثبوت
لغيرها ومخالفة لغيرها في ماهيتها فثبوتها غير ماهيتها فاتصاف ماهيتها بوجودها ان كان
واجبا كانت الحاجة واجبة الوجود لذاتها فتكون الصفة المحتاجة الى الممكن الموجود لذاته واجبة
لذاتها هذا محال وان لم يكن واجبة كانت ممكنة فان كانت محتاجة كانت حاجتها زائدة عليها ولزم
التسلسل والا لزم ان الممكن غنيا عن السبب فلا يكون به حاجة وهو يقدح في مطلوبكم واما ثانيا فلان
حاجة الاثر الى المؤثر سابقة على وجوده فلو كانت صفة ثبوتية لزم ان يكون اتصاف الشيء بالصفة
الموجودة سابقا على وجوده واما ثالثا فهو ان الحاجة اضافة بين الماهية والوجود وهي
متاخرة عن المضافين فيكون حاجة الماهية في وجودها الى المؤثر متاخرة عن وجودها هذا خلف
واما رابعا فلان الامكان امر عدمي فلو عللنا الحاجة به لزم تعليل الوجودي بالعدم وهو محال
الثاني ان امكان الوجود هو بعينه امكان العدم فلو احوج في جانب الوجود الى السبب
لاحوج في جانب العدم وهو محال والذي يقال ان علة العدم عدم العلة باطل لان العلية صفة ثبوتية
فلا يتصف بها العدم ولان العدم لو كان له من الخصوصية ما يكفي في اسناد امر اليه فليكف لذلك القدر

في جانب الوجود حتى يعلل الوجود بالعدم واعلم ان بديهة الفطرة شاهدة بان
الطرفين المتساويين لا يترجح احدهما على الآخر الا لمرجح ولكن زيادة صيته اخرى عليها في الجلاء
قادحة في جلائها لاحتمال التفاوت في العلوم واحتجاجهم على ان الحاجة ليست امرا ثبوتيا
صحيح ولكن لا يلزم ان لا يكون الشيء محتاجا كما انه لا يلزم من القول بان العدم ليس امرا ثبوتيا ان
لا يكون الشيء معدوما واما عدم الممكن فهو لعدم علة وجوده والعلة ليست صفة ثبوتية على
ما سبق والبديهة حاكمة بصحة اسناد عدم الممكن الى عدم علته ومانعة عن اسناد جانب الوجود
الى العدم وجزم البديهة في الفرق كاف **الثاني عشر** في انه هل يعقل ان يكون احد طرفي
الممكن اولى به لذاته وان لم ينته الى حد التعين هذا محال لان تلك الاولوية ان عقل زوالها
عند وجود شيء اخر اعتبر في تحققها عدم ذلك الشيء فماهية الممكن اذا اعتبرت مع قطع النظر
عن ذلك العدم لم تكن مقتضية لتلك الاولوية وان امتنع زوالها فحينئذ اصلا انتحاصله ابدا او ممتنعة
الزوال فيكون منتهيا الى حد التعين **الثالث عشر** في ان الممكن ما لم يصر واجبا لم يوجد
انه ان امكن مع السبب ان لا يوجد مع السبب لم يكن السبب سببا وان حصل الترجيح وقد علمت ان
الترجيح لا ينفك عن التعين كان حصوله عن السبب واجبا وهو المطلوب وايضا فمع حصول
ذلك الترجيح ان امتنع حصوله لم يكن مرجحا اصلا او وجب حصوله فهو المطلوب او لا امتنع
واحد منهما فيكون تارة يقع وتارة لا يقع فوقوعه تارة ولا وقوعه اخرى مع حصول

ذلك المرجح في الاوقات كلها يكون ترجيحا لاحد طرفي الممكن المتساوي على الآخر لا لمرجح وانه
محال وايضا فالمساوي لما امتنع وقوعه كان امتناع وقوع المرجوح اولى فاذا امتنع وقوع
المرجوح تعين وقوع الراجح لامتناع الخروج عن النقيضين **الرابع عشر** في ان لكل ما يستفيد
الوجود من غيره وجوبين سابق على وجوده وهو وجوب فيضانه عن علته والآخر متأخر عن وجوده
وهو الضرورة المشروطة بشرط المحمول الذي هو الوجود **الخامس عشر** في ان الامكان للماهيات
واجب لانه ان لم يكن واجبا امكن زواله فحينئذ ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا هذا خلف ولان الامكان
لو كان ممكنا للممكن لكان امكان الامكان زائدا على نفس الامكان فيلزم التسلسل والاحتياج في حصوله
الى المؤثر الذي تأثيره فيه مسبوق بالامكان فيكون هو مسبوقا بنفسه هذا خلف واما الامكان
الذي في الحوادث المسمى بالاستعداد التام فهو غير لازم على ما لا يخفى **الباب**
الخامس في القدم والحدوث وفيه خمسة مباحث الاول قد يراد بالحدوث حصول الشيء بعد
عدمه في زمان ماض وبهذا التفسير لا يكون الا زمانيا حادثا بالاستحالة ان يكون عدم الشيء مقارنا
لوجوده وقد يراد به احتياج الشيء في وجوده الى غيره دامت تلك الحاجة او لم تدم والقدم
بمعنيين يقابلانه لان المفهوم من الحدوث هذا هو القول والتحقيق فيه سيأتي في مسألة الحدوث الثاني
في اثبات الحدوث الذاتي الممكن يستحق من ذاته لا استحقاقه الوجود والعدم لذاته ويستحق من غيره
استحقاق احدهما وما بالذات اقدم مما بالغير فاللا استحقاقه اقدم من ذلك الاستحقاق وهو

الحدوث الذاتي **الثالث** في أن الحدوث لا يمكن أن يكون علة لحاجة الى المؤثر لأنه عبارة
عن مسبوقية وجود الشيء بالعدم التي هي متأخرة عن وجود الشيء المتأخر عن تأثير الفاعل فيه
المتأخر عن حاجة الأثر الى المؤثر المتأخرة عن علتها فالحدوث متأخر بمراتب عن علة
حاجة الأثر الى المؤثر فهو لا يكون علة لتلك الحاجة ولا جزءا ولا شرطا لعلتها **الرابع** في أن
الحدوث كيفية زائدة على وجود الحادث ليس حدوث الحادث هو وجود الشيء الحاصل في الحال
والا لكان الشيء في حال بقائه حادثا ولا العدم السابق لهذا بل هو مسبوقية الشيء بالعدم
فهو امر مغاير للوجود الحاصل والعدم السابق وحدوثه نفسه حتى لا يلزم التسلسل **الخامس**
في أن الحدوث الزماني مشروط بتقدم المادة والزمان عليه فلنبين القول فيه وأما الذي اعتمد
الشيخ عليه فهو أن كل حادث فهو قبل حدوثه ممكن الحدوث وهذا الامكان ليس هو الامكان
العائد الى القادر لأن صحة اقتدار القادر عليه معللة بهذا الامكان والعلة غير المعلول ثم انه
امر ثبوتي والا لما فرق بينه وبين نفي الامكان وهو امر نسبي فيستدعي محلا ومحله ان كان حادثا
عاد الكلام فيه ولا بد وان ينتهي الى محل قديم فنقول لا نسلم ان الامكان وصف ثبوتي على ما مر وان سلمناه
لكن المعدوم انما يوصف بالامكان اذا حضر في العقل وحينئذ يكون موجودا في الذهن والعقل
لا يقضي بوجود امكانه في الخارج بل بامكان وجوده في الخارج فلا يستدعي اذن محلا في الخارج واما
بيان ان كل حادث فهو مسبوق بالزمان فقد مر الاشارة اليه في اول هذا الباب وسيأتي تمام الكلام
فيه في باب الزمان هذا آخر الفن الأول

الكتاب الثاني في أحكام الجواهر والأعراض

والكلام فيه مرتب
على مقدمة وجملتين أما المقدمة ففي بيان حقيقة الجوهر والعرض وأحكامهما الكلية
وهي ثلاثة عشر بحثا **الأول** في تحقيق ماهية الجوهر والعرض اعلم أن كل موجودين فإما
أن يكون في شيء أي يكون مختصا بشيء آخر وساريا فيه بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا ومع ذلك يكون باعثا له او لا يكون فان كان الاول سمي الباعث
حالا والمبعوث محلا ولا بد فيهما من ان يكون لاحدهما حاجة الى الآخر والا لم يتوقف وجود
واحد منهما على الآخر ولا امتنع حصول ذلك فاما ان يكون المحل سببا لوجود الحال فيسمى المحل
موضوعا والحال عرضا او بالعكس فيسمى المحل هيولى والحال صورة فالموضوع والهيولى مشتركان
اشتراك الأخصين تحت أعم وهو المحل والعرض والصورة مشتركان اشتراك الأخصين تحت أعم وهو
الحال ومعنى ان تعلم ان الشيء اذا كان أعم من غيره فسلب ذلك العام أخص من سلب ذلك الخاص
كما ان اللون اعم من السواد فعدم السواد أعم من عدم اللون فان كل ما صدق عليه انه غير ملون
صدق عليه انه غير سواد ولا ينعكس اذا ثبت ذلك فنقول شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع
واللاكون في الموضوع أعم من اللاكون في المحل لأن الموضوع أخص من المحل فيكون سلبه
أعم من سلب المحل فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع
وحينئذ يخرج الباري تعالى عنه لأنه ليس وراء الإنية ماهية ويدخل فيه الصور الحالة المقومة

في الذهن من الجوهر لانها وان كانت في الحال حالة في الموضوع لكن مع ذلك يصدق
عليها انها متى وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع هذا كله على قول الشيخ واما
على قولنا فانت بعد احاطتك بما سلف جيبي بما نذهب اليه واما العرض فهو الموجود
في موضوع واذا عرفت ذلك فنقول الجوهر اما ان يكون في محل واما ان لا يكون والذي
يكون في المحل الصورة والذي ليس في المحل اما ان كان محلا فهو الهيولى وان لم يكن محلا فان كان
مركبا من الهيولى والصورة فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالجسم بالتدبير فهو
النفس والا فهو العقل وللقائل ان يقول انه لا بد من الدلالة على ان الجوهر المركب من
الحال والمحل هو الجسم فانه لا استبعاد في العقل في وجود جوهر غير جسماني ويكون مركبا
من جزءين بل هذا هو الواجب على اصولكم فان الجوهر جنس والمفارق منه مندرجة تحته فيكون
لكل واحد فصل فيكون ذات كل واحد منها مركبة من جنس وفصل والجنس بوجه ما كالمادة
عندهم والفصل كالصورة فالمفارقات جواهر مركبة من حال ومحل ويمكن ان يقال ايضا
الموجود اما ان يكون حالا في شيء او لا يكون والاول اما ان يكون سببا لوجود محله وهو
الصورة او لا يكون وهو العرض والثاني اما ان يكون متحيزا وهو الجسم او جزءا منه
وهو الهيولى او لا يكون متحيزا ولا جزءا منه وهو اما ان يكون مدبرا للجسم وهو النفس
او جزءا منه وهو كما بينا من اجزاء قوام النفوس على مذهبهم او لا يكون مدبرا ولا جزءا

منه وهو العقل **الثاني** في ان الجوهر غير مقول على ما تحته حمل الجنس لثلثة اوجه ١٢٣
الاول انا اذا قلنا للجسم انه جوهر فهنا امور ثلثة **احدها** الاستغناء عن الموضوع **و**
الثاني كون ماهيته علة لذلك الاستغناء **والثالث** الماهية التي عرضت لها هذه العلية
فان فسرنا الجوهرية بالاول لم يكن جنسا لكونه سلبيا وان فسرناها بالثاني لم يكن جنسا لان
العلية ليست صفة ثبوتية على ما سياتي وبتقدير ذلك كانت خارجة عن الماهية وان فسرناها
بالثالث لم يكن جنسا لاحتمال ان يكون المشترك في هذه العلية مختلفة في الماهية مع ان الجنس
يجب ان يكون مشتركا فيه **الثاني** الماهية التي نقول لها الجوهر ان كانت بسيطة لم يكن
الجوهر جنسا لان كل ما اندرج تحت الجنس فهو مركب والبسيط ليس بمركب وان كان مركبا
فبسائطها ان كانت اعراضا كان الجوهر متقوما بالعرض هذا خلف وان كانت جواهر وهي
بسائطها غير مندرجة تحت الجنس فالجوهر ليس بجنس **الثالث** الجوهر لو كان جنسا لكان
الفصل المقوم لنوعه جوهرا ضرورة ان مقوم الجوهر جوهر فيكون الجنس داخلا
في طبيعة الفصل هذا خلف **الثالث** في تماثل الجواهر جواهر وان الجسمانيات
اولى بالجوهرية من الالهيات هذا من تقادير الصور الذهنية ومع ذلك فنقول **اما الاول**
فلان الشيء ليس جوهرا لانه في الحال موجود لا في موضوع والا لكان الشك في وجود
الانسان في الحال يقتضي الشك في جوهريته بل لانه ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت

لا في موضوع والصورة الكلية الذهنية المأخوذة من الجواهر كذلك فهي جواهر
أما الثاني فلأن آثار الجوهرية للجسمانيات أكثر منها للكليات لأن الأثر المعروف للجوهر
هو الاستغناء وهو بالفعل للجسمانيات ومنتظر للكليات ولأن الجواهر الكلية محتاجة
إلى الجسمانية من غير عكس ولأن القصد في التكوين متوجه إلى الأشخاص دون النوع شخصها وأنت تعرف
من هذا أن الأنواع أولى بالجوهرية من الأجناس والفصول **الرابع** في أن الجوهر
لا ضد له لأن أعني في التضاد الوارد على الموضوع لم يكن له ضد لأنه لا موضوع له ولو أن
اكتفينا بالمحل كان للجوهر الصورية ضد **الخامس** في أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة
الإشارة دلالة عقلية أو حسية إلى الشيء بحيث لا يشترك فيه غيره وهي موقوفة على تشخص
المشار إليه وتشخص الأعراض تابع لتشخص محالها فإذن الإشارة لا تتناول بالذات إلا الجواهر
وظاهر أن الإشارة إلى الجواهر الكلية لو صح القول بها غير ممكنة **السادس** في أن
الجوهر هو القابل للأضداد على سبيل الاستقلال واحترزنا بقولنا على سبيل الاستقلال
عن القول والعقد فإنه قد تتغير حالهما من المطابقة إلى اللامطابقة لكن بتبعية تغير
المقول والمعتقد **فإن قيل** اللون مع كونه عرضا يقبل السوادية والبياضية **قلنا**
من أن جنس الألوان لا يتميز عن فصولها في الوجود الخارجي فضلا عن أن يكون موردا للتعاقب فيها
السابع في أن العرض ليس يحل إلا في الجوهر لأن إثبات عرضية لا للحركة والمقادير وغيرها

يحتاج فيه إلى البرهان ولا شيء مما هو جنس كذلك ولأن العرضية إنما تثبت لما يمتنع من ١٢٦
العروض للموضوع لم يكن جنسا لأن عروض الشيء لغيره نسبة له لذاته إلى غيره والنسب الخارجة
لا تصلح للجنسية وإن كان عبارة عن اقتضاء الماهية لذلك العروض فكذلك لأنه إن كانت عبارة
عن الماهية المتصفة بذلك الاقتضاء فالماهيات المشاركة في ذلك الاقتضاء يحتمل أن يكون
مختلفة والجنس لا يحتمل ذلك **الثامن** في استحالة الانتقال على الأعراض تشخص العرض
المعين ليس معلول ماهيته ولا لوازمها وإلا لانحصر نوعه في شخصه فلا بد من علة منفصلة وهي إن
كانت محلة امتنع مفارقته عنه وهو المطلوب أو حالة فيه فيكون مكتفيا في وجوده بوجوده
وفي تشخصه بما يحل فيه فيكون غنيا عن المحل فلا يكون حالا فيه هذا خلف أو لا حالا ولا محلا فيكون
نسبته إليه كنسبته إلى غيره فلا يكون علة لتشخصه بعينه وأما الجسم فلما لم يكن تشخصه بالحيز الذي حدث
فيه لا جرم صح مفارقته عنه **فإن قيل** تشخص المحل إن كان بتشخص حال آخر لزم التسلسل وإن
كان بتشخص الحال لزم الدور **قلنا** الحق هو الثاني والدور مندفع لأنا لا نعلل تشخص
كل واحد بتشخص الآخر حتى يلزم الدور بل بذات الآخر هذا ما يحضرني الآن **التاسع**
في صحة قيام العرض بالعرض أباها قوم وأعتبر أن تلك الأعراض لا بد لها من محل جوهري فيكون
كل واحد منها حاصلا في تلك المحاذاة تبعا لحصول ذلك الجوهر فيه وهذا هو المعنى بقيام العرض
بالجوهر فإذن حلول تلك الأعراض بعينه بذلك الجوهر **وجوابه** أنكم أطلقتم تفسير القيام

انما قال الا ان يقال ان حصول الصفة في الحيز ولما ... لان حصول الجوهر في الحيز

لانه عبارة عن الاختصاص بالباعث وان لم يكن ماهيته ذلك الاختصاص معلومة فان للباري تعالى
نعوتا سواء كانت حقيقية او اضافية مع ان ما ذكرتموه هناك محال ولان حصول الجوهر
في الحيز صفة له فان جعل حقيقة كون الشيء صفة لغيره عبارة عن حصول الصفة في الحيز
بتبع الحصول في محلها فيه وجب ان يقال حصول الجوهر في الحيز حاصل في الحيز تبعا لحصول
المحل فيه وذلك محال لوجهين اما اولا فلان الحصول في الحيز مسبوق بحصوله في الحيز وهو
محال ثم انه يلزم التسلسل واذا ثبت ذلك فنقول هنا اعراض يمتنع نعت الجسم بها ولا يمتنع
وصف العرض بها مثل البطء فانه يستحيل نعت الجسم به ويصح نعت الحركة به فهو اذن قائم به
بالحركة لا بالجسم **العاشر** في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين معا لو قدرنا ان يكون
القائم بمحلين عرضين لم يكن حال العرضين في الاثنينية الا كحال هذا العرض الواحد القائم بمحلين
فيلزم ان لا ينفصل الاثنان عن الواحد وهذا محال ولانه لو عقل حصول عرض واحد في محلين
فلم لا يعقل حصول جسم واحد في مكانين والاضافة القائمة باحد المتضايفين غير القائمة بالاخر
ويظهر ذلك في الاضافات المختلفة **الحادي عشر** في ان الحال ينقسم بانقسام المحل لان كل
واحد من الاجزاء المفروضة في المحل ان لم يوجد فيه شيء من الحال لم يكن الحال حالا في ذلك المحل
وان وجد فيه شيء فاما ان يكون الحال بتمامه حاصلا في كل واحد من اجزاء المحل وهو خلف
على ما مر او يحصل كل بعض منه في بعض من محله وهو موجب للانقسام **فان قيل ما البرهان**

على ان الحال لما لم يوجد شيء منه في شيء من اجزاء المحل لزم استحالة حلوله في مجموع المحل ١٢٥
فان الوحدة لا يوجد في شيء من اجزاء محلها شيء منها مع انها موجودة في ذلك المحل
وكذلك النقطة والاضافات فانه لا يمكن ان يقال في كل جزء من الاب جزء من الابوة ولئن
قلتم ان هذه الاعراض غير سارية في محالها وكلامنا في الاعراض السارية **قلنا** لكم المفهوم
من العرض الساري العرض الذي يعرض في اجزاء محله اجزاؤه فاذا خصصتم حكمكم به فقد
استدللتم بما ان العرض الذي يعرض في اجزاء محله اجزاؤه ينقسم بانقسام محله ومعلوم ان
ذلك مما لا فائدة فيه ثم انه لا عرض يدعى انقسامه بانقسام محله الا وللسائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون حلوله في المحل لا بمعنى السريان وحينئذ يقع الكلام في الخبط واعلم ان
الجزم في حل هذا الشك ادعاء البديهة في ان الحال الذي لا يوجد شيء منه في شيء من اجزاء
المحل استحال حلوله في ذلك المحل والمنع من وجود النقطة والوحدة والاضافات **الثاني عشر**
في ان الحال هل يكون سببا لقوام محله اتفق المتأخرون عليه وسموا مثل هذا الحال صورة ومثل
هذا المحل هيولى وهو عندنا محال لان الحال محتاج في وجوده الى المحل فلو احتاج المحل في وجوده
الى الحال لزم الدور **لا يقال** هذا الحال لا احتاج الى المحل بل يستتبع وجوده وجود
محله ثم ان محله علة لعروضه حالا فيه او هو شرط وجود ذلك المحل يقتضي الحلول في ذلك
المحل ثم ان سلمنا حاجة الحال الى المحل لكن المحل يحتاج الى الحال بعد وجوده والحال يحتاج الى

المحل قبل حدوثه والمحل قبل حدوث الحال متقوم بحدوث حال اخرى فلا يلزم الدور ثم ان
سلمنا ان الصورة محتاجة الى المادة بعد حدوثها ولكن محتاجة الى تلك المادة بعينها وتلك
المادة محتاجة الى مطلق الصورة لا الى تلك الصورة بعينها بل الى مطلق الصورة فلما اختلف
الجهة انقطع الدور لانا نجيب عن الاول ان الامر اذا كان كما قلتموه لزم ان لا يكون
حدوث الحال عن العلة المفارقة موقوفا على استعداد المادة وعن الثاني ان الصورة
لو لم تحتج الى المادة الا في حدوثها لما امتنعت بعد حدوثها كما في النفوس الناطقة وعن الثالث
ان تلك الصورة غير محتاجة الى عين تلك المادة والا لامتنع حلول مثلها في غير تلك المادة
فاذن حاجة كل واحد منهما الى الاخر من حيث الماهية لا من حيث الشخصية والمعتمد ان الصورة
تفنى مع بقاء المادة ولا شيء من العلل كذلك الثالث عشر في ان الشيء الواحد هل
يكون جوهرا وعرضا اباه الشيخ لان الجوهر هو الذي لا يكون في موضوع اصلا فالشيء ان
لم يكن في موضوع اصلا لم يكن عرضا وان كان في موضوع ما لم يصدق عليه رسم الجوهر واثبته
قوم لان كل حال فهو غير مقوم للمحل وكلما كان كذلك فهو عرض فكل حال عرض ثم اما
ان لا يكون شيء من الاشياء الحالة في غيره جوهرا ويكون هذا مخالفا للاجماع المنعقد بين
الحكماء على اثبات الصورة الجوهرية واما ان يكون ويكون ذلك الحال عرضا وجوهرا
وهو المطلوب والتحقيق انه يكون عرضا بالنسبة الى المحل وجوهرا بالنسبة الى المركب كما انه عرضي

بالنسبة الى المحل وذاتي بالنسبة الى المجموع فهذا ما اردنا ايراده في هذه المقدمة اما ١٢٦
الجملتان فاحديهما في الجواهر والاخرى في الاعراض فلما تقدم الجوهر على العرض طبعا
استحق التقدم عليه وضعا ولكن الابحاث المتعلقة بالجواهر لما احتاجت الى الابحاث المتعلقة
بالاعراض قدمنا احكام الاعراض الجملة الاولى في الاعراض وفيها مقدمة وخمسة
فنون اما المقدمة ففي المباحث المشتركة للمقولات التسع التي هي الكم والكيف والمضاف والاين
والمتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل وهي اربعة الاول على كون كل واحد منها جنسا
بان يثبت في كل واحد منها كونه مفهوما مشتركا بين ما تحته انواعا له وثبوتيا ومقولا على
ما تحته بالتواطؤ وذاتيا وكل ذلك الا في المشترك واثبات هذه الجملة في كل واحد من التسعة
كالمتعذر الثاني نبين ان هذه التسعة لا يوجد اثنان منها داخلين تحت جنس حتى يمكن ان
ندعي بعد ذلك كونها اجناسا عالية وهو مختلف فيه فان من الناس من يجعل المقولات اربعا
الجوهر والكم والكيف والنسبة ويجعلها جنسا للسبعة الباقية ويمكن افساده بانها لو كانت
جنسا لما تحتها لكان كل نسبة مركبة في ماهيتها لان كل ما اندرج تحت الجنس فهو مركب لكن الثاني
محال لان كل مركب فلكل واحد من اجزائه الى الاخر نسبة فتلك النسبة ان كانت مركبة كان
بين اجزائها نسبة اخرى فاما ان لا ينتهي الى نسبة بسيطة فيكون المركب مركبا من غير البسائط وهذا
خلف فاذن لا بد من نسبة بسيطة فهي داخلة تحت مطلق النسبة وغير داخلة تحت الجنس لبساطتها

فانه ليست جنسا لما تحتها وجعل بعضهم الاضافة جنسا للمقولات الست وهو باطل
لان المكان معتبر في الاضافة وغيرها معتبر في تلك المقولات الثالث انه لا مقولة غير
هذه العشرة وليست فيه حجة قاطعة نعم لما لم نجد غيرها اقتصرنا عليها وهاهنا شك وهو
ان النقطة والوحدة والوجود والشيئية غير داخلة تحت هذه المقولات وحله انا لو سلمنا
ذلك لم يقدح في عشرية الاجناس ما لم يثبتوا كونها اجناسا الرابع انا اذا قسمنا
كل واحد من التسعة الى انواعها فلا ندري هل قسمناها الى اقسامها بالفصول او بالعوارض
واذا كان بالعوارض فهل التقسيم بها مطابق للتقسيم بالفصول وبتقدير ان نكون بالفصول
فهل هو بالفصول القريبة او البعيدة وهذه الاسماء لا سبيل الى تحقيقها الفن الاول
في الكم وهو ابواب وعشرون مبحثا الاول في الفرق بين المقدار وبين الجسمية المعتمد ان
الجسم قد يتوارد عليه المقادير المختلفة مع بقاء الجسمية المعينة فالمقادير المتزايلة غير الجسمية
الباقية وهذه الحجة مبنية على نفي الجزء الذي لا يتجزى والا لكان التغير بحسب اجتماعات او اوضاع
الاجزاء المتألفة ثم لقائل ان يقول بعد تسليم هذا الاصل لا نسلم ان المقادير اختلفت بل
الاشكال هي التي اختلفت واما المقدار فهو واحد في الاحوال كلها لانها اذا ازداد في
الطول انتقص في العرض والعمق وبالعكس فالمقدار واحد باق في الاحوال والمتغير هو
الشكل ونحن لا ننازعكم في كون الشكل زائدا على الجسمية انما النزاع في المقدار وما ذكرتموه لا يفيد

ذلك ولمن نفى المقدار ان يقول المقدار لو كان عرضا لكان اما ان يكون لمحله في حد ذاته امتداد
في الجهات او لا يكون فان كان الاول كان محل المقدار مقدارا آخر ويلزم من حلول المقدار فيه اجتماع
المثلين ولانه ليس حلول احدهما في الآخر اولى من العكس ولانه يلزم احتياج مقدارية محل المقدار
الى محل لا الى نهاية وان لم يكن حصول المقدار في الحيز تبعا لحصول محله فيه بل يكون حصول ذلك
المحل فيه تبعا لحصول المقدار فيه فيكون المقدار محلا له والذي فرض محلا له حالا فيه هذا خلف
الثاني في الخواص التي منها يمكن الوقوف على ماهية الكم وهي عندهم ثلثة الاول قبول
المساواة واللامساواة وذلك لاجل الكمية لا الجسمية لان الجسم الصغير لا يخالف الكبير بجسميته
بل بمقداره ولقائل ان يقول كما ان الجسم الكبير لا يخالف الصغير لجسميته فكذلك المقدار
الكبير لا يخالف المقدار الصغير لكونه مقدارا فان افتقر الاول الى اثبات مقدار زائد
على الجسمية افتقر الثاني الى اثبات مقدار زائد على المقدار الاول وهلم جرا الى ما لا نهاية
له الثاني قبول الانقسام وهو باني الخاصة الاولى وهذا القبول قد يراد به كونه بحيث
يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء وهذا المعنى يلحق المقدار لذاته وقد يراد به الافتراق بحيث
يحدث للجسم هويتان وهذا المعنى لا يلحق المقدار لان الملحوق يجب بقاؤه عند اللاحق والمقدار
الواحد اذا انفصل فقد حصل مقداران وهما قبل الانفصال ما كانا موجودين بالفعل
والا لكان في المتصل الواحد متصلات غير متناهية فالمقداران لما حدثا فقد بطل المقدار الاول

فاذن المقدار لا يبقى عند ورود الانفصال وما لا يبقى عند ورود الشيء لا يكون ملحوقا لذلك
الوارد فاذن هذا الانقسام غير عارض للمقدار بل للمادة بسبب المقدار ومن الجائز ان يعد
صفة مادتها مما لا يتقرر دونها كالحركة التي تصير الجسم بالسكون وهنا ابحاث ستعرفها في
باب المادة **الثالث** ثم انك ستعلم ان المقدار قابل للتنصيف الى غير النهاية والتنصيف
في المقدار تضعيف في العدد فالعدد غير متناه في طرف الزيادة وينتهي في النقصان الى الواحد
والمقدار بالعكس ولما كان المقدار قابلا للتجزية وجب ان يكون قابلا للتعددية والعدد ما عرفت
مبداه الواحد فاذن المقدار لذاته قابل لان يفرض واحد فيه او في غيره ويصير هو معدودا
به واما كون العدد بهذه الصفة فلا شك فيه فاذا عرفت هذه الخواص للكمية فنقول الكمية يمكن
تعريفها بالمساواة التي لا يمكن تعريفها الا بانها الاتحاد في الكم ولا بقبول القسمة فانه مختص
بالمتصل فهي تعريفها بالثالثة هكذا انه التي يمكن ان يوجد فيه شيء واحد عاد سواء كان
موجودا بالفعل كما في المنفصل او بالقوة كما في المتصل في تقسيم الكم **الثالث** الكم اما ان يكون
بحيث يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على حد مشترك وهو المتصل او لا يكون كذلك وهو
المنفصل والمتصل اما ان يكون قار الاجزاء وهو المقدار او لا يكون وهو الزمان والمقدار
اما ان يكون امتدادا واحدا فقط وهو الخط او يمكن ان يفرض فيه امتدادان متقاطعان
على زوايا قائمة وهو السطح او يمكن ان يفرض فيه ثلث امتدادات متقاطعة على قوائم وهو الكم التعليمي

ويسمى ثخنا لانه حشو ما بين السطوح وعمقا اذا اعتبر النزول وسمكا اذا اعتبر الصعود ١٢٨
وانما قلنا في الزمان انه متصل لان الآن المتوهم يكون نهاية للماضي وبداية للآتي فلانه
مطابق للحركة المطابقة للجسم المتصل ومطابق المتصل متصل هكذا قيل في هذا الموضع والذي
عندنا فيه فسنبينه في باب الزمان اما الكم المنفصل فهو العدد اما انه كمية فلانه معدود بالذات
بواحد فيه او ليس فيه واما انه منفصل فلانه ليس بين اجزائه حد مشترك **واعلم** ان الكم المنفصل
ليس الا العدد لان قوام المنفصل من المتقومات التي هي مفردات التي هي آحاد فان اخذ الواحد
الواحد من حيث هو واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد وان اخذ من حيث
انه انسان او حجر مثلا لم يكن اعتبار كونها كميات منفصلة الا عند اعتبار كونها معدودة
بالآحاد التي فيها فهي انما تكون كميات منفصلة بالحقيقة لكونها معدودة بالوحدات التي فيها
فاذن الكم المنفصل ليس الا العدد **الرابع في تقسيم اجزاء الكمية** الكم اما ان يكون ذا
اجزاء قارة بعضها متصل ببعض مترتبة ترتيبا يمكن الاشارة الى كل واحد منها انه اين هو
من صاحبه او لا يكون فالاول هو الكم ذو الوضع وهو الخط والسطح والجسم التعليمي والثاني هو
الزمان والعدد اما الزمان فلانه وان كان متصلا لكنه غير قار واما العدد فلانه وان كان
قارا لكنه غير متصل **الخامس في الطول والعرض والعمق** قد يراد بالطول الامتداد
كيف كان او الامتداد الذي يفرض اولا او اطول الامتدادين والامتداد الاقصر من الامتدادين

إلى قدميه والامتداد الآخذ من مركز العالم إلى المحيط والعرض قد يراد به المقدار الذي فيه
تعداد والبعد المقاطع للبعد المفروض أولا وأقصر البعدين المحيطين بالسطح والآخذ من يمين
الحيوان إلى شماله والعمق قد يراد به الثخن والبعد المقاطع للبعدين المفروضين أولا
والثخن النازل والبعد الذي يحويه في الإنسان قدامه وخلفه وفي سائر الحيوانات ما يحويه
فوقه وأسفله **ثم نقول** إذا أريد بالطول والعرض والعمق نفس الامتدادات فهي كم بالذات
وحينئذ يكون كل خط طويلا وكل سطح عريضا وكل جسم عميقا وإن أريد به سائر المعاني
فهي كميات مأخوذة مع الإضافة وحينئذ لا يكون الأمر كما ذكرناه ثم إن الكميات المأخوذة مع
الإضافة قد تؤخذ حيث لا يكون شرط إضافتها إلى شيء إضافتها إلى آخر كالخط الذي يقال
له إنه طويل بالقياس إلى آخر قصير وقد يكون كذلك كالطول فإنه أطول بالقياس إلى طويل آخر لكن
الطويل طويل بالقياس إلى قصير **السادس** في الكم بالعرض وهو الذي يكون موجودا في الكم
كما عددناه أو الكم موجود فيه كالعدد الموجود في المعدودات سواء كانت متصلة بالذات
كالمقادير أو ليست كذلك كالمفارقات والزمان متصل بذاته كما عرفت وبالعرض أيضا
لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة بالذات ولذلك يتقدر بالمسافة فيقال زمان
فرسخ ومنفصل بالعرض عند انقسامه إلى الساعات والأيام أو حالا في محل الكم كما يقال للساحة
إنه طويل وعريض أو متعلقا بما بالعرض له الكم كما يقال للقوة إنها متناهية أو غير متناهية

بسبب كون المقول عليه متناهيا أو غير متناه في العدة أو في الشدة **السابع** في أن الثقل
والخفة ليسا من الكم بالذات لأن الثقل هو الميل إلى أسفل أو مبدؤه والخفة هو الميل إلى فوق
أو مبدؤه وليس ذلك قابلا للمساواة واللامساواة بالذات **الثامن** في أن الكم لا ضد له أما
المنفصل فلأن كل عدد إما مقوم للعدد الآخر أو متقوم به والشيء لا يكون ضد المقوم
أو المتقوم به ولأنه ليس لشيء من العدد بين موضوع قريب مشترك وكل ضدين كذلك وأما
المتصل فالمقادير منه كل واحد منها إما قابل للآخر أو مقبول له فلا يتحقق التضاد وأما الأشكال
والانحناء والمسطح والمقعر والزوجية والفردية ففي بعضها التقابل ليس إلا بالعدم والملكة
والتي يكون تقابلها بالتضاد فهي ليست كميات بل عوارض لها **التاسع** في أن الكم لا يقبل
الاشتداد والتنقص من الظاهر أنه لا يعقل ثلثة أقوى في الثلاثية من ثلثة أخرى ولا خط
أشد في الخطية من خط آخر بل يمكن أن يكون أطول منه ولكن ذلك لا يكون اشتدادا بل تزايدا ٥
العاشر في اللانهاية فقد يقال ذلك بالحقيقة إما على السلب وهو أن يسلب عن الشيء الأمر الذي
لأجله صح أن يقال إنه متناه كما يقال الله تعالى لا نهاية له أو على العدول وهو أن يكون ذلك الأمر
حاصلا للشيء لكن النهاية لا يكون حاصلة له إما لكونه بحيث إنك إذا أخذت منه أي مقدار شئت وجدت
شيئا خارجا عنه من غير حاجة إلى العود كما يقال الأجسام غير متناهية في العظم أو لأنه لا طرف له
بالفعل عادة المحيط به كما يقال إنه لا نهاية للدائرة وقد يقال بالمجاز وهو البعد الذي يكون سلوكه متعذرا أو متعسرا

الحادي عشر في تناهي الابعاد المعتمد انا اذا فرضنا كرة خرج عن مركزها خط
متناه موازٍ لخطٍ آخر غير متناهٍ مفروض في الابعاد الغير المتناهية فاذا تحركت الكرة حتى
زالت الموازاة الى المسامتة فلابد وان نفرض في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول نقطة المسامتة
لكن ذلك محال في الخط الغير المتناهي لانه لا نقطة الا ومسامتة ما فوقها لطرف الخط المتناهي
قبل مسامتتها له لان المسامتة مع الفوقانية تحصل بزاوية اصغر مما تحصل بها المسامتة مع
التحتانية وكل زاوية مستقيمة الخطين فهي منقسمة الى غير النهاية فاذن ليس في الخط نقطة هي
اول نقطة المسامتة وقد كان ذلك واجبا هذا خلف والابعاد متناهية وقد لاح ان هذه
مبنية على نفي الجزء فان قيل الواقف على طرف العالم ان لم يمكنه مد اليد الى الخارج
فهناك جسم مانع وان امكنه كان الذي يتسع خارج العالم لطرف اصبعه غير متسع لكل يده فخارج
العالم امر قابل للزيادة والنقصان فيكون ذلك موجودا مقداريا وايضا الجسم ماهية لا تمنع
نفس صورها عن وقوع الشركة لا الى نهاية لان كل مقدار حصل من الجسم فان الجسم لكونه
جسما لا يمتنع من ان يكون محمولا على ما هو اكثر منه فلو امتنع شيء من الاجسام لم يكن ذلك الامتناع
لكونه جسما ولا لشيء من لوازمه لان ذلك اللازم ايضا ماهية لا تمنع نفس صورها من الشركة
لا الى نهاية فاذن لو امتنع كان ذلك الامتناع لشيء من العوارض التي يجوز زوالها وما كان
كذلك كان يمكن التحول في الوجود فاذن الاجسام الغير المتناهية ممكنة الوجود والحوادث

على الاول ان نعد مد اليد لوجود مانع بل لعدم الشرط وهو عدم الحيز والملاء
وعن الثاني ان الامتناع حكم عدمي فلا يعلل الثاني عشر في انه كيف يصح تزايد الحجم
لا الى نهاية انه يمكننا ان ناخذ جسما فننصفه بنصفين ثم ننصف احد نصفيه بنصفين آخرين
ونضم الى الاول احد نصفي النصف الثاني ثم نضم اليه نصفا لربع الباقي ولا نزال ناخذ مما
بقي نصفه ونضم الى المبلغ الاول واذا كان الجسم قابلا لتقسيمات لا نهاية لها كان ذلك التزايد ممكنا
الى غير النهاية بحث في كون الماضي والمستقبل غير متناهيين اما في الامور الماضية فاذا
قلنا انها غير متناهية لم نعن به كل واحد منها بل مجموعها مادة بحسب الوجود دائما على التلبس وهو
ان جملة الاشخاص الماضية ليست امرا له عدد متناه وهو حق او العدول وهو ان جملة الاشخاص
الماضية امر له عدد غير متناه وهو باطل لان موضوع المحمول الثبوتي يجب ان يكون ثابتا
ومجموع الاشخاص الماضية غير موجود في شيء من الاحوال قط ولا في الذهن ايضا لانه لا يقوى
على استحضار عدة لا نهاية لها بالفعل نعم تقوى على استحضار اللانهاية لا بما معنى واحدا وتارة
بحسب الوهم على معنى انه لا يستحضر الوهم مما مضى عددا الا ويمكنه استحضار غيره من غير حاجة
الى المكررة واما في الامور المستقبلة فالنظر اما في وجودها او في تناهيها اما في وجودها
فلا شك انها ليست بالفعل بل بالقوة فاما ان يقال ان كل واحد منها بالقوة في وقت معين
وهو حق او في كل الاوقات وهو باطل او يقال الكل من حيث هو كل موصوف بما بالق

بعضاً منه موجود والبعض معدوم وهو باطل من حيث انه لا وجود لتلك الكلية
حتى توصف بوصف ثبوتي وصحيح من حيث ان تلك الماهية لا يستطيع تعاقب جزئياتها اولا
ذلك الكل المعدوم كل واحد منه بالقوة التامة بحسب وقت معين وان يكن منه شيء بالفعل
واما في تناهيها فهي ابداً متناهية بالفعل بالقياس الى النهاية الحاصلة وبالقوة بالقياس
الى التي لم تحصل وتحصل ولا بالقوة ولا بالفعل بالقياس الى النهاية التي لا نهاية بعدها
الرابع عشر في ان اللانهاية ليست من المبادي اذ مجرد مفهوم اللانهاية
يمتنع ان يكون مبدءاً لانه اعتبار ذهني لا وجود له الا استقلال فضلاً عن ان يكون مبدءاً
لغيره **الخامس عشر في اللانهاية عدمية** لان طبيعة القوة عنها لا تزول **السادس عشر**
في ان الجسم الذي لا نهاية له يمتنع ان يتحرك المتحرك يمتنع ان يكون غير متناه من الجانب المتحرك
اليه لانه ليس هناك فراغ حتى يتحرك اليه ولا من الجانب المتحرك عنه والا لتطول طوق ذلك الجانب
السابع عشر في انه ليس كل ما يقبل الزيادة والنقصان يكون متناهياً فان الحكم كلما
له ترتيب في الوضع كالابعاد او في الطبع كالعلل فدخول ما لا نهاية له فيه محال وكل ما ليس
كذلك اما لان اجزاءه غير مجتمعة كالحوادث الماضية او لانها وان اجتمعت لكن ليس لها ترتيب
في الطبع ولا في الوضع كالنفوس البشرية فدخول ما لا نهاية له فيه جائز والذي يقال ان كل
عدد فهو محتمل للزيادة والنقصان وكلما هو كذلك فهو متناه ضعيف لان اللامتناهي الذي هو

الحد الاكبر اما ان يكون المراد به الانتهاء الى طرف لا يبقى منه شيء وذلك انما يتحقق فيما له
ترتيب في الطبع او في الوضع لانه اذا انطبق على جزء من الزايد شيء في درجة استحال ان
ينطبق على ذلك الجزء جزء آخر بل الجزء الآخر ينطبق على غيره فلا جرم تفضل في الزايد فضل
خال عن العوض اما الذي لا يكون فيه ترتيب في الطبع ولا في الوضع لم يتحقق منه ذلك الانطباق
فلا يجب انتهاء الزايد الى حيث يبقى بعد ذلك اجزاء خالية عن العوض فلا يتحقق النهاية بهذا
المعنى او انه حصل في الزايد ما لم يحصل في الناقص بحسب لا يبقى من موضوع الكبرى محمولها فوق
او امر ثالث ولا بد من بيانه ليتكلم عليه ولما فرغنا وطرنا من احكام الكم من حيث هو كم وجب
ان نذكر احكام اقسامه اما المتصل فالكلام في اثباته واحكامه واقسامه قد تقدم واما
فالكلام في الزمان اخرناه الى الحركة ولنذكر هنا الاحكام المشتركة بين الثلثة الباقية وهي اربعة
ثم ما يخص كلا منها **الثامن عشر في ان المقدار** لا يوجد في الخارج مفارقاً عن المادة
لان كونه كذلك ليس لذاته ولا للوازمه والا لكان كل مقدار كذلك ولا لعارض والا لكان الغني
بذاته عن المحل يصير محتاجاً اليه لعارض وهو العكس **لا يقال** احتياج الحيوان الذي في الانسان الى
الناطق اذ كان لذاته او لوازمه لزم احتياج كل حيوان اليه هذا خلف وان كان لعارض كان
الغني بذاته عن الشيء محتاجاً اليه لعارض **لانا نقول** الجنس محتاج الى الفصل فلا جرم كانت
هذه الحاجة حاصلة معه دائماً فاما هذا الفصل بعينه فلم يتعين الا بوجه الى الجنس الا لاستعداد

اخرى في المادة هذا اذا قلنا بقولهم في الخلق والفصل وان لم نقل بذلك لم يلزم ذلك
التاسع عشر في المقادير التعليمية المقدار وان كان لا يفارق المادة في
الخارج لكنه يفارقها في الذهن فانه يمكننا ان نتخيل المقدار مع الذهول عن كل
المواد واذا تخيلنا الثخن من غير ان يلتفت الى ما علاه كان ذلك جسما تعليميا ثم انه لا يمكننا
ان نتخيل الثخن الا متناهيا وهو سطحه فاذا اخذنا ذلك السطح من غير ان يلتفت الى شيء مما
يقارنه في الاجسام الطبيعية من اللون والضوء كان ذلك سطحا تعليميا وكذا القول في الخط
والنقطة **العشرون** في الفرق بين كون الجسم تعليميا وبين كون السطح والخط تعليميين
الفرق بين اخذ الشيء لا بشرط ان يكون معه شيء وبين اخذه بشرط ان لا يكون معه شيء معلوم
فالجسم التعليمي يمكنك ان تأخذه بالوجهين واما السطح والخط التعليميان فلا يمكن اخذهما
بالاعتبار الثاني لانك اذا اخذت السطح فلا تتخيله الا حيث يعرض له جسما فيكون ذلك جسما
لا سطحا فالسطح لا يمكن ان يؤخذ بشرط ان لا يوجد معه الجسم **الحادي والعشرون**
في عرضية هذه الامور اما عرضية الجسم فعلى قولنا في اثباته نظر ثم بتقدير ثبوته
فهو حال في المادة وكل حال فهو عرض واما على قولهم فلانه يزيد وينقص بالتخلخل والتكاثف
والجوهر باق على طبيعة نوعه فلقائل ان يمنع ذلك لان بعض الجسم المتسطح مساو لكله
في الماهية ومخالف له في المقدار فالمقدار حال غير مقوم ولقائل ان يعارض فيقال في المقادير

١٣٢ واما المعل عرضية الثلثة الباقية فذلك فرع على وجودها ومن الناس من انكرها لثلثة
اوجه **الاول** السطح نهاية الجسم ونهاية الشيء هو ان يفنى الشيء ولا يبقى منه شيء
وذلك امر عدمي **الثاني** لو كان موجودا لكان اما ان يكون قائما بنفسه فيكون منقسما
في الجهات الثلث فيكون جسما فيكون نهاية الجسم جسما هذا خلف او يكون حالا في الجسم
المنقسم في الجهات الثلث والحال فيما هذا شانه منقسم في الجهات الثلث فيكون السطح والخط
والنقطة كذلك هذا خلف **الثالث** انه اذا التقى جسما فلا بد وان يلقى سطح احدهما
سطح الآخر فان كان يلاقي السطحين بالكلية كان السطحان متداخلين فيلزم اجتماع المثلين وهو
محال او لا بالكلية فيكون لكل واحد من السطحين وجهان فيكون السطح جسما هذا خلف ولمن
اثبتها وجهان **احدهما** انا نجد الاجسام متماسة وليست مماستها بتمام ذواتها فان ذلك
هو المداخلة بل بسطوحها ومن العلوم بالضرورة ان ما به التماس لا بد وان يكون امرا وجوديا
الثاني ان الجسم المتصل اذا قطع حدث له سطح بعد ان لم يكن ولا بد وان يكون امرا وجوديا
واذا ثبت وجود هذه الامور ثبت كونها اعراضا لوجهين **احدهما** انها صفات الجسم
التعليمي التي ثبت كونه عرضا فهي بالعرضية اولى **وثانيهما** انا اذا صببنا ماء على ماء اخر
فقد بطل ما لكل واحد منهما من السطح المعين وحدث للكل سطح اخر فاذا فرقته مرة اخرى
بطل ذلك السطح وحدث سطحان اخران غير اللذين عدما اولا لاستحالة اعادة المعدوم

مع أن حقيقة الجسم باقية بحالها **بج في السطح** السطح له أبعاد وإن أحدهما كونه قابلاً
لفرض بعدين متقاطعين على قائمة وذلك لكونه نهاية الجسم فإن كون الشيء نهاية
لقابل الأبعاد الثلثة من حيث هو كذلك يقتضي أن يكون قابلاً لبعدين وهو بعد الأبعاد
مضاف مشهور وثانيهما كونه بحيث يمكن أن يحاذى غيره من السطوح في القدر وهو
بعد الأبعاد كم **د في النقطة** والبحث عنها من وجوه **الأول** أن نهاية الخط غير
منقسمة وإلا لافترض لها جزءان ويكون الجزء الأخير منها هو النهاية لا هي هذا خلف
وبعد ما ثبت أن الخط لا يتجزى في العرض والسطح في العمق **الثاني** التي يقال من أن النقطة
تفعل الخط بحركتها كلام غير محقق لأنها نهاية الخط فيكون محتاجة إليه فلا يكون
علة له لامتناع الدور **الثالث** النقط إذا اجتمعت فإن تلاقت لا بالكلية انقسمت
هذا خلف أو بالكلية فلا يزداد الحجم وحينئذ لا يحصل الخط من تأليف النقط أصلاً ولا السطح
من تألف الخطوط ولا الجسم من تألف السطوح ولذلك قيل إنه لا مناسبة بين الأجسام والسطوح
والخطوط والنقط ولا بعضها مع بعض **الرابع** التي ذكره أقليدس في رسم النقطة أنه شيء
لا جزء له وإنما ذكره لأن غرضه تمييز النقطة بهذا الوصف عن سائر ما نظر فيه المهندس
وذلك حاصل وإن أردنا الرسم التام قلنا شيء ذو وضع لا جزء له ولما كان المذهب المنصور في
المشهور أن المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي لجرم ذكرنا الآن هنا **في ابطال**

١٣٣ المكان من الناس من أنكره لأنه لو كان موجوداً لكان إما أن يكون جوهراً أو عرضاً فإن كان
جوهراً فإما أن يكون متحيزاً أو لا يكون والأول باطل لوجهين أما أولاً فلأن المتمكن حال في المكان
فلو كان المكان متحيزاً مع أن المتمكن أيضاً كذلك لزم تداخل المتحيزين فيلزم اجتماع المثلين وهو محال
لأنه لو جاز ذلك لجاز أن يجمع العالم في مقدار الخردلة وهو محال وأما ثانياً فلأن كل متحيز
فإنه يصح عليه الحركة من حيث هو متحيز والحركة عبارة عن الانتقال من مكان إلى مكان على قول
من أثبت المكان فإذن لكل متحيز مكان فلو كان المكان متحيزاً لكان للمكان مكان ومكانه إن كان
هو الذي جعل متمكناً فيه لزم كون كل واحد منهما مكاناً للآخر ومتمكناً فيه لكن المتمكن محتاج إلى
المكان على قول من أثبت المكان فيلزم حاجة كل واحد منهما إلى الآخر وهو محال وإن كان
غيره لزم التسلسل وإما إن لم يكن متحيزاً فهو محال لوجهين أما أولاً فلأن الجسم يشار إلى مكانه
وجهته عند من أثبت المكان وذلك ينفي أن يكون مكانه شيئاً غير مشار إليه وأما ثانياً فلأن
المكان ينتقل عنه وإليه بالحركة ولا شيء من المجردات كذلك وأما إن كان عرضاً فإنه محال لأنه
إما أن يكون حالاً في المتمكن أو في غيره والأول باطل لوجهين أما أولاً فلأن الحال ينتقل بانتقال
محله والمكان لا ينتقل بانتقال المتمكن وأما ثانياً فلأن الحال محتاج إلى المحل والمحل الذي هو
الجسم محتاج إلى الحيز والمكان عندهم فلو كان المكان حالاً في المتمكن لزم الدور والثاني باطل
لوجهين أما أولاً فلأن العرض القائم بغير المتمكن إما أن يكون قائماً بمتحيز أو غير متحيز فإن كان الأول

فهو ذلك المتحيز الى مكان آخر ولان المتحيز عند مثبتي المكان لا يعقل الا مختصا بحيز وجهة
وحينئذ يعود الدور او التسلسل وان لم يكن متحيزا لم يكن العرض القائم به مشارا اليه ايضا
وعادت المحالات واما ثانيا فلان العرض القائم بجسم يستحيل ان يكون جسم آخر ساريا فيه وكل
مكان فان المتمكن فيه سار فيه فالعرض القائم بالجسم يستحيل ان يكون مكانا لجسم آخر فهذه عمدة نفاة
المكان والجواب عنها ان وجود المكان معلوم بالضرورة لانا نعلم بالضرورة ان المتحرك
ينتقل من جهة الى جهة ومن حيز الى حيز ولولا هذه الاحياز لما صح ذلك واذا كان ذلك معلوما بالضرورة
كان الاستدلال على نفيه استدلالا على نفي ما علم وجوده بالضرورة فلا يستحق الجواب في تفصيل
القول في ماهية المكان اعلم ان مكان الجسم ليس هو الجسم ولا جزءا من ماهيته لان جزء الشيء
ينتقل مع انتقاله والمكان لا ينتقل مع المتمكن والمحكي عن افلاطون ان مكان الجسم هو هيولاه فيجب
ان يكون محمولا على غير الهيولى التي نعتقد كونها جزءا من ماهية الجسم لان ذلك لا يشتبه على
عاقل فضلا عمن كان في درجة افلاطون بل لعله سمى المكان بالهيولى لكونه مشاركا لها في توارد
المتمكنات عليه على الوجه الذي يمكن وقوع الاشتباه فيه امران احدهما ان المكان هو البعد الذي
ينفذ فيه بعد الجسم وثانيهما انه السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي والاول مذهب افلاطون والثاني مذهب ارسطو ثم القائلون بالبعد منهم من جوز خلوه عن
الاجسام ومنهم من منع في الكلام على القائلين بالبعد والذي يدل على فساد قولهم

وجهان ا ان البعد الذي نفرض مكانا للجسم اما ان تصح عليه الحركة او لا تصح فان كان الاول فمن
المعلوم ان الحركة انتقال من جهة الى جهة فاذا كان المكان قابلا للحركة كان للبعد الذي هو المكان مكان
آخر فان كان ذلك المكان الآخر بعدا افتقر الى بعد آخر فلزم ان يكون هناك ابعاد متداخلة
الى غير النهاية وذلك محال ومع تسليمه فالمقصود حاصل لانها باسرها قابلة للحركة فاذا تحركت
باسرها فقد انتقلت من جهة الى جهة فتلك الجهة التي انتقل منها كل الابعاد لا محالة ليس بعدا فالمكان
ليس ببعد وان كان الثاني فامتناع الحركة على ذلك البعد اما ان يكون لماهيته او لما يلزمها او لما يكون
حالا فيها او لما لا يكون حالا فيها ولا محلا لها فالاول يقتضي امتناع الحركة على الاجسام لما فيها من الابعاد
والثاني ان كان لازما عاد هذا المحال فيه وان لم يكن لازما عاد القسم الاول والثالث باطل لوجهين
اما اولا فلانه يلزم كون هذه الابعاد مادية واصحاب هذه المقالة لا يقولون به واما ثانيا فلان
طبيعة البعد قابلة للانتقال من حيث هي هي وهذا البعد المخصوص ليس امتناع الانتقال عليه على معنى
ان الطبيعة التي لاجلها تصح الحركة مسلوبة عنه بل على معنى انه يجب استمرار ذاته في تلك الجهة وكل
ذلك يصح ان يكون لذلك البعد اختصاص بالجهة والحيز وحينئذ يعود المحال والرابع باطل لانه
لو لم يختص هذا البعد بما لاجله استعد لقبول هذا الاثر الخاص عن المفارق لم يكن هو بحالة
الامتناع اولى من غيره وحينئذ تعود الاقسام المذكورة الثاني لو كان المكان بعدا لزم اجتماع
البعدين وذلك محال فالقول بكون المكان بعدا محال بيان الشرطية ان المتمكن اذا حصل في المكان

فلو لم يبق بعداهما لكان إما أن يعدما معاً فيكون المعدوم متمكناً في المعدوم وهو محال
أو أحدهما فيكون المعدوم متمكناً في الموجود أو بالعكس أو يبقيا متحدين وهو محال على ما مرّ
في باب الوحدة أو متميزين وهو المطلوب بأن امتناع التالي لبطلانه أوجه الأول أن معنى التعدد
التشخص إلا البعد الذي بين طرفي هذا الإناء مثلاً لو أمكن تشكك العقل في أن هذا البعد
الموجود بين طرفي هذا الإناء مثلاً بعدان مع أن هذا المشار إليه بالحس ليس إلا الواحد فليمكن ذلك
في أن الشخص الذي هو في الإشارة الحسية واحد فهل هو في نفسه واحد أم لا وحينئذ يلزم تجويز
أن لا يكون الإنسان الواحد في الحس واحداً في الحقيقة بل أشخاصاً غير متناهية لا يقال
إنا إنما حكمنا بأن الموجود بين طرفي هذا الإناء بعدان لأنا لما قدرنا خروج الماء عن ذلك
الإناء وعدم دخول جسم آخر فيه قضى العقل هناك بوجود بعد بين طرفي الإناء فلما دخل
فيه الماء علمنا أنه اجتمع ذلك البعد مع بعد الماء فحكمنا باجتماع البعدين ولم يوجد مثل
هذا الطريق في الإنسان الواحد فلم يلزمنا أن نقول في هذا المشار إليه أنه اثنان لأنا نقول
إن الطريق الذي ذكرتموه في البعد عرفنا أن الشيء الذي نراه واحداً في الحس فقد لا يكون
واحداً في الحقيقة فأما في الإنسان الواحد هب أنه لم يوجد فيه ذلك الطريق لكن لا يلزم من عدم
الدليل المعين عدم المدلول الحسي بقي الإجمال المذكور الثاني أن البعدين المتساويين
في الماهية وجميع لوازمها لو تداخلا لارتفعت الاثنينية وذلك محال الثالث لو ثبت أن البعد

لا يوجد إلا حالاً في الجسم فالبعد الذي جعل مكاناً لا بد وأن يكون حالاً في الجسم فلو حل فيه جسم
آخر لزم تداخل الجسمين ولو جاز ذلك لجاز تداخل العالم في حيز خردلة وهو محال واحتج
القائلون بالبعد بأنا لو قدرنا خروج الهواء من الإناء وعدم دخول جسم آخر فيه افترض
بين أطراف الإناء أبعاد خالية ولأن المكان إما البعد أو السطح والثاني باطل على ما سيأتي
فيتعين الأول والجواب عن الأول أنا لا نسلم أن الفرض الذي ذكرتموه ممكن وإذا لم يكن ذلك
لم يمكن القطع بصحة ما بنيتموه عليه وعن الثاني أن أصحاب السطح يقولون لكن البعد باطل للوجوه
التي قدمتموها فيتعين السطح في الكلام على القائلين بأن المكان سطح اتفق أصحاب أرسطو
عليه وأنه مشكل لوجوه أربعة الأول أنه لو كان المكان سطحاً محيطاً بسطح الجسم لكان الحركة
عبارة عن مفارقة سطح متوجهاً إلى سطح آخر ولو كان كذلك لكان الطائر الواقف في الهواء
والحجر الواقف في الماء عند جريان الهواء والماء عليهما يجب أن يكونا متحركين لأن الذي فرض مكاناً
لهما قد تبدل عليهما ولما كانا ساكنين وكل ساكن فكونه في مكانه علمنا أن مكانهما غير السطوح
المحيطة بهما لا يقال إن عنيت بكون الطائر ساكناً أن مسامتته مع الأجسام الساكنة
باقية فلا نسلم ذلك لكن هذا السكون لا يتوقف على السكون في المكان وإن عنيت به أنه بقي
ملاقياً لسطح واحد فلم قلت إن الأمر كذلك وإن عنيت به معنى آخر فبينه لننظر فيه هل هو ساكن بهذا
الاعتبار أم لا لأنا نقول نحن نعلم بالبديهة أن بقاء النسبة معلول لكون الجسم الذي هو جسم

نسبة ساكنين فكيف يمكن تغيّر السكون ببقاء النسبة واذا كان كذلك فكون الحجر ساكناً في
الماء مغاير لبقاء نسبته الى الاجسام الساكنة واذا ثبت انه ساكن وكل ساكن فهو ساكن في
المكان الواحد فله اذن مكان واحد وليس له سطح واحد يحيط به فاذن مكانه غير السطح الثاني
الجسم الموصوف بالسطح الذي جعل مكاناً له ايضاً حيز وذلك معلوم بالبديهة ونحن نعني بالمكان
الا ذلك الحيز ولا يمكن ان يجعل لذلك الجسم سطحاً آخر محيطاً به لامتناع الخلاء فاذن الحيز شيء
ما غير السطح لا يقال الفلك الاعلى له وضع ولا مكان له لانا نقول الوضع هو الهيئة
الحاصلة للجسم بسبب النسب الحاصلة بين اجزائه بعضها الى بعض بالقياس الى الجهات الخارجة فاذن
ما لم يفرض لكل واحد من تلك الاجزاء اختصاص بجهة لم يحصل لبعضها الى البعض نسبة وما لم
يحصل تلك النسبة لم يحصل تلك الهيئة للكل والبحث انما وقع هنا عن ماهية اختصاص الجسم بالجهة والحيز.
وذلك حاصل للفلك الاعلى بكليته وباجزائه كحصوله لسائر الاجسام الثالث العقلاء يعلمون
بالبديهة ان الجهة والحيز ليس له جهة اخرى وحيز آخر وان السطح له جهة وحيز فانه قد ينتقل من
حيز الى حيز وايضاً فالناس يصفون المكان بكونه فارغاً ومملوءاً اخرى ولا يصفون السطوح
كذلك ولولا انا نعود في بداية العقول منهم من الفرق بين المكان والسطح والا لما كان كذلك
الرابع احتج ابن الهيثم على فساد القول بان المكان هو السطح فقال لولا انه لو كان المكان
سطحاً لكان المكان يتزايد مع بقاء المتمكن بحاله في مواضع احدها الجسم المتوازي السطوح

١٣٥ اذا فصل سطوح متوازية موازية للسطحين الاولين فلا شك ان السطوح المحيطة بتلك الجسم قبل
تفرقه اقل من المحيط به بعد تفرقه الى اجزاء كثيرة مع ان المتمكن باق كما كان وثانيها
الشمعة اذا جعلت كرة فان السطح المحيط بها اصغر من السطح المحيط بها عندما كعبتها لان
الدائرة اوسع الاشكال فالمتمكن باق مع ان المكان ازداد عند التكعيب فقد تغير المكان
بحاله مع انتقاص المتمكن فان الماء الذي في القربة مكانه سطح داخل القربة فاذا عصرنا القربة
حتى فاض الماء من رأسها بقي سطح القربة محيطاً بما بقي من الماء فالمتمكن قد انتقص والمكان
بحاله وقد ينقص المتمكن ويزداد المكان مثل المكعب اذا انقرت في احد جوانبه
نقرة عميقة كان السطح المقعر اعظم لا محالة من قاعدتها المستوية وما بقي من الجسم بعد الحفر.
اصغر بكثير مما كان فاذن ايضاً انتقص المتمكن وازداد المكان وكل ذلك لوازم ظاهرة
الفساد كان المقدم مثلها واحتج القائلون بان السطح بان المكان لا بد وان يكون شيئاً
يحصل المتمكن فيه وذلك اما ان يكون مداخلاً له وهو محال على ما مرّ رداً على اصحاب البعد
وان يكون مماساً له وما ذاك الا السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي واعلم ان من المعلوم بالضرورة ان كل متحيز فله حيث وحيز وذلك الحيز ان جعلناه
امراً ذهنياً تقديرياً فهو محال لانه كيف يمكن ان يكون الجسم حاصلاً في شيء تفرضه الفارض
وبتقديره المقدر بحيث لو لم يوجد ذلك الفرض لم يحصل ذلك المفروض مع ان الجسم يكون

حاصلاً في الحيز وإن جعلناه أمراً ثبوتياً فإما أن يكون مشاراً إليه أو لا يكون والثاني
مشكل أيضاً لأنا نشير إلى هذا الحيز وكيف يمكن جعله شيئاً غير مشار إليه والأول لا يخلو إما
أن يكون بُعداً أو سطحاً أو غيرهما وقد قررنا كل ما يمكن أن يقال في الوجهين الأولين في الـ
الأحياز يُعقل بعد ذلك في الخلاء وهو أن يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يكون
بينهما ما يلاقيانه واختلف الناس في صحته ولنذكر الأقوى من الجانبين نفياً وإثباتاً أما المثبتون
فأقوى ما لهم طريقان أحدهما أن سطحاً إذا لقي سطحاً آخر ثم ارتفع عنه دفعة واحدة وجب
وقوع الخلاء بينهما حال الارتفاع فلنبين إمكان هذه الأمور أما أنه يصح أن يلقى سطحٌ سطحاً
فلأنه لو امتنع ذلك لكان القول بالخلاء ظاهراً وأيضاً فالبديهة حاكمة بصحته لأنا إذا وضعنا
باطن إصبعنا على جسم آخر علمنا بالبديهة أنه لا يمكن أن يقال إنه لم يحصل الملاقاة إلا بين
نقط متفرقة في إصبعنا وبين نقط متفرقة في ذلك الجسم وأما أنه يصح أن يرتفع أحد السطحين عن
الآخر دفعة فلأن الجزء الأول من السطح الأعلى إذا ارتفع عن السطح الأسفل فلو بقي الجزء الثاني
من السطح الأعلى مماساً للسطح الأسفل لزم وقوع التفكك في السطح الأعلى لأن الجزء الأول
إذا ارتفع فقد تحرك إلى فوق فلو بقي الجزء الثاني مماساً لما كان مماساً له قبل ذلك فهو حينئذ
لم يتحرك أصلاً والجسم إذا تحرك أحد جانبيه ولم يتحرك الجانب الآخر أصلاً لزم أن ينفك كل
واحد من هذين الجزأين عن الآخر وهذا هو الذي احتج به الحكماء في إبطال الجزء الذي لا يتجزأ حتى قالوا

إن تحرك بعض أجزاء الرحى عند سكون البعض لزم التفكك لكن التفكك باطل فالقول بأن
السطح الأعلى لا يرتفع عن الأسفل دفعة واحدة باطل وأيضاً فلنفرض وقوع التفكك فنقول
اللامماسة من الأمور التي تحصل في الآن فالسطحان المفروضان لا شك أنهما كانا متماسين فإذا
صار اللامتماسين فهذا الذي صار لا مماساً دفعة واحدة إما أن يكون سطحاً أو نقطة فإن كان
الأول فقد حصل المطلوب وإن كان الثاني لزم تتالي النقط في تتالي الآنات وهما محالان وأما
أنه لما ارتفع أحدهما عن الآخر دفعة لزم خلو الوسط لأنه لو حصل بينهما جسم فإما أن يقال
إنه كان بينهما أو انتقل إليه حين دفعنا الأعلى عن الأسفل والأول باطل لأنه من الممكن أن ينطبق
سطح على سطح كما بيناه وإذا كان ذلك ممكناً فلنفرض وقوعه لأن المبني على ما ثبت إمكانه ممكن
والثاني باطل لأن الانتقال إليه إما أن يكون من مسام الأعلى والأسفل أو من الجوانب والأول باطل
لأن الأجسام وإن كان فيها منافذ إلا أن بين كل منفذين سطحاً متصلاً وإلا لم يكن في السطح ذي المنافذ
سطح متصل وحينئذ يكون الجسم عبارة عن نقط متفرقة وذلك محال وإذا كان في السطح ذي المنافذ
سطح متصل فنحن نأخذ السطح ذا المنافذ فقد يرتفع عما تحته دفعة علمنا أن كل واحد من تلك السطوح
المتصلة قد ارتفع عما تحته دفعة فإذا لم يكن في ذلك السطح شيء من المنافذ استحال أن ينفذ الجسم
فيدخل من منافذه والثاني باطل لأن انتقال تلك الأجسام من الجوانب إلى الوسط إما أن لا
يحتاج إلى الحركة في المسافة وهو ظاهر الفساد أو يحتاج وحينئذ لا يخلو إما أن يقال إنه

حين ما يكون في الطرف يكون في الوسط أيضا وهو ظاهر الاستحالة أو لا يكون فيكون الوسط
حين ما يكون ذلك الجسم المتصل به ملاقيا في الطرف خاليا وهو المطلوب الثاني لو كان العالم
ملاء لكان الجسم إذا انتقل فإما أن ينتقل إلى مكان كان مملوا أو كان فارغا والثاني هو
المطلوب والأول محال لأنه إما أن يبقى ذلك الجسم فيه أو ينتقل والأول يوجب تداخل
الأجسام والثاني محال أيضا إما أن ينتقل إلى مكان الجسم الذي انتقل إلى مكانه أو إلى مكان آخر
والأول باطل لأن حركة الجسم عن مكانه موقوفة على فراغ المكان المنتقل إليه فلو انتقل كل
واحد منهما إلى مكان صاحبه لزم احتياج حركة كل واحد منهما إلى حركة الآخر فيكون دورا
والثاني باطل لأن الكلام في كيفية انتقال ذلك الجسم كالكلام في انتقال الجسم الأول فيلزم تدافع
الأجسام بأسرها حتى يلزم من حركة البقة حركة السموات وذلك معلوم الفساد لا يقال
لم لا يجوز أن ينتقل كل واحد منهما إلى مكان الآخر أما لزوم الدور فهو منقوض بحركة
السمكة في الماء فإنا نعلم أنه ليس في خلال الماء خلاء لأنه لو كان كذلك لما انحدر الماء
بحاله إلى مكان السمكة لأنه لما وجد فيما بين مكان السمكة أماكن كثيرة غير التي كانت السمكة فيه
فاحتاجه بها إلى دخوله ذلك المكان وأن الماء جسم لطيف فلما ذا لم يدخل تلك
الفرج الخالية ولا يمكن أن يقال أجزاء الماء تندفع إلى الأجزاء الخالية التي في الهواء
فوق سطح الماء لأنه يلزم أن يقال مهما تحرك الحيوان الصغير في قعر البحر المحيط بحركة ذلك

البحر المحيط بالكلية حتى يتأدى أمواجه إلى الساحل ولو جاز التزام ذلك فلم لا يجوز التزام ١٣٧
حركة السموات عند حركة البقة ثم إن سلمنا فساد هذا القسم لكن لم لا يجوز أن يقال الجسم له مقدار
زائد على ذات الجسم فلا استحالة في أن يزول عن الجسم مقدار ويحصل عقيبه فيه مقدار
آخر أزيد أو أنقص وإذا ثبت جواز ذلك فنقول المتحرك إذا تحرك إلى جهة اندفع الهواء
الذي قدامه بمعنى أنه يزول عنه ذلك المقدار العظيم الذي كان ويحصل فيه مقدار صغير
بحسب ما يحصل للمتحرك مكان فأما الهواء الذي وراءه فإنه يمتد بمعنى أنه يزول عنه المقدار
الذي كان فيه ويحصل مقدار أعظم منه بحسب لا يحصل الخلاء لأنا نقول أما الأول فهو
محتمل والدور الذي ألزمناه قاطع والمحتمل لا يعارض القاطع وأما الثاني فهو بناء على أن
المقدار زائد على ذات الجسم وقد مر القول فيه وإن سلمنا ذلك لكن لا نسلم أن الجسم الواحد يمكن توارد
المقادير عليه على ما سيأتي وأما نفاة الخلاء فقد تمسكوا بأمور بعضها يدل على استحالة الخلاء
بالتفسير المذكور وبعضها على استحالة وجود أبعاد خالية وبعضها مشترك بين الأمرين أما الأول
فقالوا لو فرضنا جسمين غير متماسين لأن ما بين جسميهما فإنه قد يكون ما بينهما بحيث يملأ بالذراع
الواحد تارة وبحيث لا يملأ بالذراع الواحد وتارة بحيث لا يسع لما الذي بين جسمين آخرين قد
يكون مخالفا للذي بين الأولين في احتماله الأحجام العظيمة والصغيرة وليست هذه الأوهام أحكاما
كاذبة بل محققة وجودية فإذن ليس ما بينهما عدما صرفا بل هو أمر وجودي ثم إنه قابل

للمساواة والمفاوتة لأنّ الخلاء الذي بين السماء والأرض مثلاً أضعاف ما بين مدينتين وذلك
من خواص الكم فالخلاء كمّ فإمّا أن يكون منفصلاً أو متصلاً والأول باطل لوجهين أمّا أولاً فلأنّ
الكم المنفصل حصوله من اجتماع وحدات غير قابلة للانقسام فكان يجب أن يستحيل أن يحصل فيه
الجسم القابل للانقسام وأمّا ثانياً فلأنّ الكم المنفصل غير ذي وضع والمكان ذو وضع فالخلاء
إذن كمّ متصل وإمّا أن يكون متصلاً بالذات أو بالعرض فإن كان الأول فلا شك أنّه كمّ ذو
وضع فالخلاء مقدار وكل مقدار ففي مادة فالخلاء في مادة فكان الخلاء جسماً فكان
الخلاء ملاءً هذا خلف وإن كان الثاني فإمّا أن يكون الخلاء حالاً في المقدار أو بالعكس أو
في محل المقدار فإن كان الأول والمقدار حال في الجسم فالخلاء حال في الحال في الجسم فيكون
حالاً فيه فيكون الخلاء ملاءً وإن كان الثاني كان جسماً لأنه لا معنى للجسم إلا الذي فيه قابلية الأبعاد
الثلاثة والثالث قريب من الأول فثبت أنّ الذي فرضوه خلاءً هو جسم وملاء الثاني
هذه الأبعاد إمّا أن يكون غير متناهية وهو باطل على ما مرّ أو متناهية فهي متشكلة وذلك
الشكل إن كان له لذاته كان جزؤه مساوياً في الشكل لكله لاشتراك الكل والجزء في تمام الماهية
أو لا لذاته فحينئذ يكون قابلاً للأشكال المختلفة والفصل والوصل ولا معنى للجسم إلا ذلك
ولقائل أن يقول على الأول لا نسلّم أنّ الخلاء شيء له وجود وأمّا وصفه بالزيادة
والنقصان فذلك لا يقتضي كونه أمراً وجودياً فإنه يمكننا أن نتوهم العالم على وجه

١٣٨

يكون نصف قطره أزيد من نصف قطر هذا العالم الموجود بمقدار ذراع بإزائه وبمقدار
ذراع أخرى مع أنه لا يلزم من ذلك إثبات أبعاد موجودة خارج العالم فإن قلت
الفرق بين الأمرين هو أنّ ذلك مجرد وهم كاذب فإنّ عندنا يستحيل أن يوجد خارج العالم
جسم وأمّا الأبعاد المفروضة بين جسمين داخل العالم فهي موصوفة بإمكان أن يحصل فيها
أجسام مختلفة وذلك الإمكان أمر محقق فنقول حاصله يرجع حاصل الأمر إلى أنّ هذا
الإمكان حاصل هنا وغير حاصل هناك والإمكان يستدعي محلاً ثابتاً وذلك باطل لما بيّنا أنّ
الإمكان لا ثبوت له في نفسه فلا حاجة به إلى المحل فبطل هذا الفرق وإن سلّمنا أنه أمر
ثبوتي قابل للنفوذ فلم يلزم أن يكون ملاءً قوله كلما كان كذلك كان جسماً قلنا إن عنيت بالجسم
الممتد في الأبعاد الثلاثة فكل من أثبت الخلاء يوافقه بالبعد فإنّ الكون جسماً بهذا التفسير
فقولكم لو كان كذلك لكان جسماً إلزام الشيء على نفسه وإن عنيتم بالجسم شيئاً آخر وراء ذلك فعليكم
أن تفيدونا تصوره ثم التصديق بثبوته هذا ملخص اعتراض صاحب المعتبر وأمّا الوجه الثاني فالاعتراض
عليه أنه بناء على وجود الأبعاد وفيه النزاع وأمّا التي تمسكوا بها في إبطال القولين فعلى ما يطلب الأول
الوجوه العقلية وهي ثلاثة الأول القول بالخلاء يقتضي أن لا يتحرك الجسم وأن لا يسكن وهو محال
فالقول بالخلاء محال بيان الشرطية أنّ الخلاء إمّا أن يكون بعداً متشابهاً أو عدماً صرفاً
وعلى التقديرين فإنه لا اختلاف فيه أصلاً وإذا كان كذلك فكل جسم صح حصوله في خلاء صح حصوله

في كل خلاءٍ وإلا لزم وقوع الاختلاف في الخلاء وإذا لم يكن كذلك استحال أن يسكن الجسم
في شيء منها لأنه ليس حصوله فيه أولى من حصوله في غيره سواء نسب ذلك إلى قوة الجسم أو إلى
الفاعل المختار وإلا لزم ترجح أحد طرفي الممكن المساوي على الآخر لا لمرجح وهو محال واستحال
أيضاً أن يتحرك لأن الحركة ترك حيز وطلب آخر وذلك لا يتم إلا إذا ما فيه المتروك غير المطلوب
لا يقال هذا إنما يلزم لو لم يكن في الوجود إلا جسم واحد بسيط فيقال إنه ليس حصوله في
خلاء أولى من حصوله في خلاء آخر أما إذا وجدت أجسام كثيرة كالسماوات والأرضين بسيط
يكون حصول بعض الأجسام في بعض الأحياز أولى من حصولها في غيرها لما يحصل في الخلاء من
الاختلاف بسبب القرب والبعد من تلك الأجسام لأنا نقول الخلاء في اختصاص هذه الأجسام
الكثيرة ببعض جوانب الخلاء كالخلاء في الأجسام الصغيرة ولقائل أن يجيب عن هذا
الجواب فيقول لم لا يجوز أن يكون قولنا الخلاء عبارة عن هذه الأبعاد الفارغة وهي متناهية
تحصل فيها هذه السماوات والأرضون ولم توجد أبعاد فارغة سوى هذا القدر فلا جرم لم يلزم
المحال الذي ذكرتموه وأيضاً فلم لا يجوز أن يكون قولنا في اختصاص جملة الأجسام بأحيازها
كاختصاص كل واحد من أجزاء العناصر بجزء واحد من أجزاء حيزه على قولكم الثاني
الحركة في الخلاء إما أن تقع في زمان أو لا في زمان والقسمان باطلان فالقول بالخلاء باطل
وإنما قلنا إنه يستحيل أن تقع في زمان لأن الجسم إذا تحرك في مسافة فكلما كان الجسم الذي في المسافة

١٣٩ فكلما كان الجسم الذي في المسافة أرق كانت الحركة فيها أسرع وبالعكس للتجربة والقياس من حيث
أن خرق الأرق أسهل من خرق الكثيف وإذا ثبت ذلك فلنفرض أن المتحرك قطع عشرة أذرع
من الخلاء في ساعة واحدة ويقطع مثل هذه المسافة المملوءة من الماء في عشر ساعات ثم لنفرض
ملاءً آخر أرق من الماء بحيث يكون رقته أزيد من رقة الماء عشر مرات فإذا انتقص زمان
الحركة بسبب زيادة رقة المتحرك فيه وجب أن يكون زمان الحركة في هذا الملاء الرقيق عشر زمان
الحركة في الماء وهو ساعة واحدة فيكون زمان الحركة في هذا الملاء الرقيق مثل زمان الحركة
في الخلاء فيكون الحركة مع العائق كهي لا معه وإن فرضنا ملاءً آخر أرق من ذلك كان زمان الحركة
فيه أقل من زمان الحركة في الخلاء فيكون الحركة مع العائق أسرع منها من غير العائق هذا خلف
وإنما قلنا إنه يستحيل وقوع الحركة لا في زمان لأن كل حركة فعلى مسافة منقسمة يكون وقوع
نصفها قبل وقوع النصف الآخر منها وذلك لا يتصور إلا مع الزمان ولقائل أن يقول
الحركة لما هي هي إما أن تكون مفتقرة إلى الزمان أو لا تكون كذلك بل يكون افتقارها إليه لما
وجد في المسافة من العائق والثاني باطل لوجهين أما أولاً فلأن الحركة من حيث هي هي لا يتصور
إلا على مسافة منقسمة فيكون وجود نصفه قبل وجود كله وذلك لا يتصور إلا مع الزمان
وأما ثانياً فلأن حركات الأفلاك لا عائق لها فوجب وقوعها إلا في زمان فثبت الأول
وإذا كان كذلك فنقول الحركة في مسافة عشرة أذرع تستدعي قدراً من الزمان لما هي هي

وقدر ما اخر من الزمان بسبب ما في المسافة من العايق في الزمان المستحق بسبب ما في
المسافة من العايق هو الذي يقصر بسبب لطافة ما فيها من الجسم ويعظم بسبب كثافة ما فيها واذا كان
كذلك فنقول ان الحركة الخلائية واقعة في ساعة واحدة وهي الزمان الذي تستحقها هذا القدر من
الحركة لما هي هي واما الملاء الذي نفته اذا كان من رقة الماء تقدر مرتين فان الحركة فيه تقع في
ساعة وخمس ساعة لما الساعة فبسبب انها الحركة واما خمس الساعة فبسبب ما في المسافة من
العايق وبالجملة فالمحال الذي الزموه انما يلزم لو جعلنا الزمان كله في مقابلة العايق اما
اذا جعلنا بعضه في مقابلة الحركة وبعضه في مقابلة العايق كانت الحركة الخلائية واقعة في
الزمان الذي تستحقه الحركة لما هي هي والحركة الملائية كانت في ذلك الزمان مع مقدار
اخر من الزمان تستحقه بسبب ما في المسافة من المعاوق فاندفع المحال الثالث لما بين
في باب الحركة ان الحجر اذا رمي قسرا الى فوق فهو انما يتحرك لان المحرك افاده قوة محركة
الى فوق وتلك القوة انما تبطل بمصادمات الهواء الذي في المسافة ولو كانت المسافة خالية
لما حصلت المصادمات وكان يجب ان لا تضعف تلك القوة وكان يجب ان لا يرجع الحجر الا بعد
وصوله الى سطح الفلك ولقايل ان يقول هذا انما يلزم لو قلنا انه ليس بين السماء والارض
الا الخلاء فاما اذا لم نقل بذلك بل قلنا الغالب هو الهواء لكن فيه خلل خلاء لم يلزم ذلك ايضا بين ص
فالشيخ ذكر في الشفاء في الموضع الذي بين فيه ان الحركة الصاعدة والهابطة تكونان المحرك

القاسر كما يفيد للحجر قوة محركة الى فوق فانه يفيد قوة مسكنة في ذلك الموضع واذا كان
هذا حوله فكيف يمكنه مع ذلك ان يقول لولا مصادمات الهواء لما رجع الحجر النمط
الثاني في العلامات الاول قالوا الاناء الضيق الراس اذا كان في اسفله ثقبة ضيقة اذا
ملئ ماء فان فتح راسه ينزل الماء وان ضم لم ينزل وليس ذلك الا لامتناع الخلاء الثانية
وكذلك الانبوبة اذا غمس احد طرفيها في الماء ومص الطرف الاخر صعد الماء مع انه ليس من شان
الماء الصعود وما ذاك الا ان سطح الهواء مماس لسطح الماء فاذا مص الهواء انجذب فتبعه
الماء الثالثة وكذلك اللحم يرتفع عند مص المحجمة الرابعة وكذلك اذا ادخلنا راس
انبوبة داخل قارورة واحكمنا الخلل الذي بين عنق القارورة وعنق الانبوبة بشيء يسد
الخلل فان جذبنا الانبوبة والحال هذه بحيث لا يدخل الهواء فيه انكسرت القارورة الى الداخل
وذلك لامتناع الخلاء وان ادخلنا الانبوبة الى باطن القارورة فاكثر انكسرت الى الخارج
وذلك لان الانية كانت مملوة فاذا ادخلنا انبوبة فيها لم تحتملها فانشقت الى خارج ولانه لو امكن
الخلاء لجاز في بعض القوارير ان تكون خالية فاذا اكببناها وغمسناها في الماء واعتمدنا عليها
وجب ان يصعد الماء اليها من غير ان يخرج منها شيء من الهواء حتى لا تظهر البقابيق والنفاخات
ولقايل ان يقول هذه الامور وان كانت توهم عدم الخلاء الا انه لم يثبت بالبرهان
القاطع انها لا تحتمل وجها اخر سوى ذلك كان التعويل عليها في المطالب العقلية مشكلا فهذا

ملخص ما في هذه المسئلة والشبهة بعد غير زايلة والميل الى الاول بسبب الحجة الاولى
في تفسير لفظ المكان العلماء انما يطلقون لفظ المكان على البعد او السطح او الفراغ
المتوهم واما في المشهور فانهم يطلقونه على ما يمنع الشيء من النزول فيجعلون الارض مكانا
للحيوان ولا يجعلون الهواء المحيط به مكانا له حتى انه لو وضعت الدرقة على راس قبة بمقدار
درهم لم يطلقوا لفظ المكان الا على القدر الذي يمنعه من النزول **في تعقب ما يقال في**
الجهات الست لما ثبت امتناع ذهاب الابعاد الى غير النهاية وجب ان يكون لكل بعد
متقدم نهايتان وافرضت له فيما بينهما جهتان اي طرفان والمشهور ان للخط جهتين
وللسطح اربعا وللجسم ستا وقولهم في الخط صحيح اما السطح فان كان مربعا واعتبرت نهاياته التي
هي الخطوط كانت اربعا وان اعتبر جميع ما فيه النقط صارت ثمانيا وان كان مسدسا او مسبعا
الى غير ذلك من المضلعات فله بحسب كل ضلع جهة لانه لا معنى للجهة الا الطرف والدايرة لا جهة
لها بالفعل واما بالقوة فجهاتها غير متناهية اذ لا نقطة اولى بها من غيرها والحال في الجسم
كالحال في السطح وسبب اشتهاد هذه المقدمة راي عامي وهو ان الانسان يحيط به جانبان عليهما
اليدان وظهر وبطن وراس وقدم فالجهة القوية التي منها الحركة اثناء سموها اليمين واليسار
ما يقابلها والفوق في الانسان ما يلي راسه والاسفل ما يلي رجله وفي الحيوانات الفوق ما يلي ظهورها
والاسفل ما يلي بطونها والقدام ما اليه حركاتها بالطبع وهناك جانبة الابصار والخلف ما

يقابله ولما لم يكن عندهم جهة سوى هذه لا جرم وقفوا وهاهنا على هذا القدر وهاهنا بحث ١٤١
وهو ان هذا الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد بلا نهاية لكل بعد طرفان فله اطراف ستة ولكن
ذلك انما يكون اذا فرض امتداد واحد وجعل ذلك اصلا من غير ان يكون ذلك بالطبع فحسب
يفرض عليه الخطان الاخران بالقوايم ولو فرض بدله امتداد اخر غيره موازيا له لافترضت ستة
اخرى غير الاولى شك **في ماهيات الجهات الست** بحسب الراي العامي الذي
يقال من ان الجانب الايمن في العرف هو الجانب الاقوى فهو بحث وهو ان كل واحد من الناس يميز
بينهما عن يسار مع ان هذه الزيادة في القوة مما لا يطلع عليها الا الخواص من الناس وكذا
تفسير المعلوم بالضرورة بما لا يعلم الا بالنظر الدقيق ولان الانسان قد يكون يساره اقوى
مع ان اليسار لا ينقلب يمينا **وجوابه** من المحتمل ان يكون المعتبر في الوضع الاول هو ذلك المعنى
الدقيق ثم اشتهر الاسم في كل ما يساوي الجانب الذي عليه وضع الاسم اولا بحسب ذلك المفهوم الدقيق
في ان الجهات الحقيقية ليست الا الفوق والسفل هاهنا جهتان اذا اعتبرنا من حيث
ان احديهما تلي راس الانسان والاخرى تلي قدمه فهما غير حقيقيتين لان الارض كروية فلو كانت
التي تلي راسي تلي اخمص الواقف على الجانب الاخر من الارض فيقابلني وبالعكس وان اعتبرنا من حيث
ان الفوق غاية القرب من الفلك والسفل غاية البعد عنه فهما حقيقيتان لا تتغيران اصلا و
لا الازمنة والامكنة واما اليمين واليسار والقدام والخلف فظاهر انها مختلفة بحسب اختلاف الاوضاع

في ان الجهات متناهية الجهة موجودة لانها متعلق الاشارة ومقصد المتحرك بالحصول
بل بالحصول فيه وكلما كان كذلك فهو موجود مشار اليه في جانب الاشارة وهي غير منقسمة
لانها لو انقسمت فاذا وصل المتحرك الى نصفه ثم بقي متحركا بعد ذلك فان كانت تلك الحركة
حركة عن الجهة فالجهة هي حد للحد وما وراه خارج عنها وان كانت اليها فالجهة هي التي وراه
وهو ليس منها في ان تحدد الجهات لا يكون الا بالمحيط والمركز هذه الجهات المتناهية لا بد
لها من محدد وهو اما ان يكون واحدا او اكثر فان كان واحدا فاما ان لا يكون مستديرا وهو
باطل لان المحدد لا بد وان يكون بسيطا على ما سنعرفه فيكون شكله الطبعي هو الكرة فان لم
يكن مستديرا لم يكن على شكله الطبعي وكلما كان كذلك امكن عوده الى الشكل الطبعي عند زوال
القاسر وذلك انما يكون بتغير الشكل الذي لا يخلو عن حركة مكانية وكل حركة مكانية فهي عن جهة
الى جهة فالجهات متحددة قبل المحدد هذا خلف او مستديرا وهو اما ان يحدد المحيط او
لا بمحيطه والثاني باطل لانه متى حصل المحيط تحدد به غاية القرب وغاية البعد منه وهو المركز
واذا كان ذلك كافيا في التحدد لم يكن به حاجة الى اسناد هذا التحدد الى غيره وان كان اكثر
من واحد منها فاما ان لا يكون واحد منها محيطا بالاخر وحينئذ تتحدد غاية القرب من كل واحد
لكن لا يتحدد غاية البعد عنه او يكون الواحد منها محيطا بالاخر وحينئذ يكون المحيط كافيا في
التحدد على ما بيناه فيقع المحاط حشوا في ذلك الحكم فثبت ان تحدد الجهات لا يحصل الا بالمركز

والمحيط وجب على طالب الحق ان يستقصي في بحث الحدود الثلثة التي هي في هذه المسئلة الفن ١٤٢
الثاني في الكيف وفيه مقدمة واربعة اقسام اما المقدمة ففيها فصلان الفصل الاول
في رسمه وهو العرض الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله
اقتضاء اوليا فالعرض يميزه عن الجوهر وبالذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره عن المقولات
النسبية فان تصورها متوقفة على تصور امر اخر وان كان ذلك ربما اوجب تصورها تصور غيرها لكن بين الحكمين فرق صح
وبقولنا لا يقتضي القسمة واللاقسمة يتميز عن الكم والوحدة والنقطة وبقولنا اقتضاء اوليا يتميز
عن العلم بالمعلومات التي لا تنقسم لانه ليس لذاته لا يقبل القسمة لكن بواسطة وحدة المعلوم واعلم
ان الاجناس العالية لا حدود لها اصلا ولا الرسوم التامة بل لا يمكن تعريفها الا بالرسوم الناقصة
ثم المذكور في ذلك الرسم التام في مادة امور سلبية ومادة ثبوتية ويجب ان يكون تلك الامور اعرف
من المعرف ثم من المعلوم ان طبايع الاجناس العالية امور حقيقية فاذا قيل الكيف ما لا يكون جوهرا
ولا كما ولا اينا ولا متى كان المذكور سلب امور ثبوتية هي اعرف من المعرف فلم يكن التعريف صحيحا كما
اذا اعتبرنا العرضية وعدم توقف تصوره على تصور الغير والا يكون علة اولية للانقسام واللاانقسام
كانت هذه القيود امورا جلية في التصور فلا جرم انه صح جعلها رسما ناقصا الفصل الثاني
في تقسيم الكيف الى انواعه الاربعة اتفقوا على ان الكيف جنس تحته اربعة انواع ما الكيفيات
المحسوسة فان كانت راسخة سميت انفعاليات والا انفعالات الثاني المختصة بذوات الانفس

فإن كانت راسخة سميت ملكات وإلا حالات الثالث الاستعداد الشديد نحو
الانفعال ويسمى لا قوة طبيعية وضعفا طبيعيا أو نحو اللاانفعال ويسمى قوة الرابع الكيفيات
المختصة بالكميات أما المتصلة فكالتربيع والتثليث والاستقامة والانحناء أو المنفصلة كالزوجية
والفردية واحتجوا على ما ذكروه في الحصر أن الكيفية إما أن تكون مختصة بالكمية كالتربيع والزوجية
أو لا تكون وهو إما أن تكون محسوسة وهو الانفعاليات والانفعالات أو لا تكون وهو إما أن
تكون استعدادا نحو الكمال وهو القوة واللاقوة أو كمالا وهو الحال والملكة واعلم أنا لما فسرنا
الحال والملكة بالكيفيات النفسانية يرجع حاصل هذا التقسيم إلى أن كل كيفية غير مختصة بكمية
ولا محسوسة إذا لم تكن استعدادا للقبول أو الدفع فهي كيفية نفسانية وذلك مما لا دليل عليه لاحتمال
وجود كيفية جسمانية لا تكون مختصة بالكميات ولا تكون محسوسة ولا مختصة بذوات الأنفس ولا
تكون ماهيتها نفس الاستعداد وإذا كان كذلك فالجزم بأن كل كيفية غير مختصة بالكمية ولا محسوسة
ولا استعداد فإنها تكون حالا أو ملكة دعوى لا دليل عليه والله الموفق القسم الأول
في الكيفيات المحسوسة وفيه خمسة أبواب الباب الأول في أمور كلية
لهذا القسم ثلث مباحث الأول فيما لأجله سمي هذا النوع بالانفعاليات والانفعالات
لعل الأولى انفعال الحواس عنها أولا إذ لو لم تعتبر الأولية دخلت الأشكال والحركات والعدد
وغيرها فيه لكن الثقل والخفة منه مع أن في كونهما من المحسوسات إشكالا أما الثانية

حدوثها إما بالشخص أو بالنوع تابع للمزاج أما بالشخص فكحلاوة العسل وصفرة من به سوء ١٤٣
المزاج في الكبد وأما بالنوع فكحرارة النار فإن من شأن نوعها أن يحدث بالمزاج وأما الـ
الرطوبة واليبوسة هل من شأنهما ذلك ففيه كلام ولكن الشكل ليس كذلك بالاتفاق ولما الانفعالات
المحسوسة الغير المستقرة فهي وإن كانت انفعالية لهاتين العلتين لكنها لقصر مدتها وسرعة
زوالها منعت اسم جنسها واقتصر في تسميتها على الانفعالات ولم نر لم تكن هي في نفسها انفعالات
الثاني في الرد على من زعم أن هذه الكيفيات نفس الأشكال منهم من زعم أنه ليس في النار حرارة
ولا في الماء برودة ولا في الثلج بياض ولا في القار سواد بل ليس هنا إلا انفعالات تعرض للحواس
أما القدماء من الحكماء فزعموا أن الأجسام تنتهي تحليل تركيبها إلى أجزاء صلبة قابلة للانقسام الوهمي
لا الانقسام الفعلي وزعموا أنها مختلفة في أشكالها التي تحيط بها أربع مثلثات يكون بفرقه
لانفصال الضوء ويحس منه بالحرارة والذي تحيط به ست مربعات يكون غلظه غير نافذ فيحس
منه بالبرد وكذلك الطعوم فإن الذي يقطع العضو إلى أجزاء صغار ويكون شديد النفوذ
هو الحريف والموافق الملاقي إذ لا يتقطع هو الحلو وكذلك القول في الألوان فإن الذي
يحصل منه شعاع مفرق للبصر هو الأبيض والذي يحصل منه شعاع جامع له هو السواد ويحصل
من اختلاط نوعي الشعاع الألوان المتوسطة وأما المتأخرون من المتكلمين فزعموا أنه ليس في النار
حرارة لكن الله تعالى أجرى عادته بخلق الحرارة في العضو عقيب ملاقاة النار وكذا القول في

الطعوم والروائح والالوان حالوا ولا يلزم من تسخننا من البارد كونها حارة فانا نتسخن من الشمس
وان لم يكن هي حارة عند الحكماء واعلم ان العلم بثبوت هذه الكيفيات من اجلى العلوم بالامور الحسية
وقد عرفت ان الاشتغال باثبات الضروريات عبث والمتاخرون اطلقوا القول بان الاشكال
ملموسة وغير متضادة والالوان بالعكس والحرارة والبرودة ضدان والاشكال لا تضاد فيها
فهذه الكيفيات غير الاشكال والمتاخرون قالوا انه لا حجة عندنا من حال النار الا انها تحلل
وتفنيها عند القرب منه من السخونة وهذا القدر لا يقتضي كونها متسخنة في نفسها كالشمس
والحركة الثالث في الرد على من جعل هذه الكيفيات نفس المزاج ولا معنى للمزاج الا
الكيفية الحاصلة من تفاعل الحار والبارد مثلا التي تحس بالفاتر في البارد والعكس وهي متوسطة
من جنس الحرارة والبرودة فيكون من الكيفيات الملموسة فاللون والطعم وغيرهما مما ليس بملموس
لا يكون نفس هذا المزاج نعم ربما جعلنا تابعة له او تابع التابع الى ما هو هو الباب
الثاني في الكيفيات الملموسة وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة
والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة وقد يدخلون فيها
الخشونة والملاسة والصلابة واللين وفيه اربعة عشر بحثا الاول في الحرارة والبرودة ان
هاتين الكيفيتين من اظهر المحسوسات ولما كان كذلك كان غنيا عن التعريف لكنا نذكر من خواصهما
اربعا الاولى من شان الحرارة افادة الميل المصعد وبواسطة التحريك ثم ان المركبات لما كانت متركبة

١٤٤ من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة وكلما كان الطف كان اقبل للخفة من الحرارة فان الهواء
اسرع قبولا لذلك من الماء الذي هو اسرع قبولا فيه من الارض فلا جرم اذا عملت الحرارة في المركب بادر
الانفعال منها الالطف الى الصعود فادرء الالطف والالطف دون العاصي فيعرض من ذلك تفرق الاجسام
المختلفة الطبائع التي منها تركب المركب ثم يحصل عند تفرق تلك المختلفات بهذا السبب اجتماع
المتشاكلات بمقتضى طبائعها لكون الجنسية علة للضم فلهذا السبب يقال الحرارة من شانها تفريق
المختلفات وجمع المتشاكلات وهذا الجمع والتفريق انما يعرضان في المركبات التي لا تكون بسائطه شديدة
الالتحام اما التي تكون التحامها شديدا فلا يخلو اما ان تكون اللطيف والكثيف فيه قريبين من
الاعتدال او لا يكونا فان كان الاول فاذا قوي عمل الحرارة فيه حدثت حركة دورية كما في الذهب لان
النار انما لا تفرقه لان التلازم بين بسائطه شديد جدا وكلما مال اللطيف الى الصعود جذبه
الكثيف المائل الى الانحدار فتحدث حركة دورية وان كان الثاني فان كان الغالب هو اللطيف
يصعد بالكلية واستصحب الكثيف كما في النوشادر فانه ربما يصعد بالكلية
بالنار القوية وان كان الكثيف غالبا فان لم يكن غالبا جدا اثرت النار في تليينه لا في تسييله كالحديد وان لم يكن
اثرت في تليينه كما في الطلق والنورة الا بالحيل الثانية تولد الرطوبة سوى البادي وقد يكون
ابيضاض الجص منه لا من مداخلة الهواء والا لما بلغ في التصويل تحويل الجص الى ذلك البياض
والبرودة بالعكس منها الثالثة افادة القوام كما في ابيضاض البيض الرابعة انها تحدث بالحركة

لبيان التخومة والكون صاحب المعتبر قال لأن العناصر الثلاثة في وسط الأثير والأفلاك كالنقطة
في البحر المحيط فلو كانت الحركة مسخنة لأثرت الحركات السريعة التي في الأفلاك مع الأثير في تسخين
هذه العناصر الثلاثة حتى كاد يصير الكل نارا وهذا ضعيف لأن الأجرام الفلكية وإن كانت
متحركة لكنها غير قابلة للسخونة والشيء كما يعتبر في حصوله الفاعل فيعتبر فيه أيضا القابل فلا يلزم
من حصول الحركة في الأجرام العلوية كونها متسخنة وأيضا فإن مقعر الفلك ومحدب النار
سطحان أملسان فلا يلزم من حركة أحد السطحين حركة الآخر فإذن أجرام الأفلاك غير متسخنة حتى يلزم
من سخونتها سخونة العناصر ولا يلزم أيضا من حركاتها حركات هذه العناصر حتى يلزم من حركاتها
سخونتها فإذن لا يلزم من حركات الأفلاك مع عظمها وسرعتها سخونة هذه العناصر مع صغرها
الثاني في إثبات البرودة من القدماء من جعل البرودة عدم الحرارة وهو باطل لأنه لو كان كذلك
لكان الذي ندركه من الجسم البارد إما الجسم أو عدم الحرارة والأول باطل وإلا لكنا إذا أدركنا
الجسم الحار وجب أن ندركه على حالة البرودة لأن برودته هي نفس جسميته المدركة حال
حرارته لكن ذلك محال والثاني باطل لأن العدم لا يحس به الثالث في أن الحرارة هل لها سوى البرودة
ضد القول فيه مشكوك الرابع في تحديد ما يقال إنه حار أو بارد الحار قد يقال على ما يحس
بسخونته كالنار وعلى ما يكون ظهور تلك الكيفية منه موقوفا على ملاقاته لبدن الحيوان كالأغذية والأدوية
الحارة ثم الحرارة والبرودة على هذا الوجه إما أن تعرف بالتجربة أو بالقياس من وجوه أضعفها

أضعفها اللون ثم الطعم والرائحة وسرعة الانفعال وعسره والقانون فيه أن المخلخل
أسرع انفعالا لا لما فيه من المكاثف لضعف جرميته وقوة جرمية المكاثف فإذا كان كذلك
فالمنفعلات إن كانت متساوية في القوام ثم تفاوتت في قبول الحرارة من فاعل واحد على نسبة
واحدة فالأقبل أحر لأنه لما استوى الفاعل والقابل والنسبة فلولا اختصاص الأقبل بقوة مسخنة
وإلا لما ازدادت سخونته وإن اختلفت فالأقوى لما أن انفعل أسرع دل على أن فيه ما يعين
على حدوث تلك الكيفية فأما الأضعف فلا يدل سرعة انفعاله على شيء لاحتمال أن يكون ذلك
لضعف قوامه ومما يستدل به حال الاشتعال والجمود لأنه نوع من الانفعال فيكون حاله
كحاله في الانفعال الخامس في ماهية الحرارة الغريزية وفيه وجهان الأول أن يكون المرجع
بها إلى الحار وهو أن الجزء الناري الذي في المركب الذي يفيده الطبخ إذا لم يبلغ في الكثرة إلى حد
الإحراق ولا في القلة إلى حد يبقى المركب معه فجا حصل الاعتدال بسبب ذلك الجزء الناري وهو
الحرارة الغريزية وإنما كانت تدفع البرودة المضادة فهي تدفع الحار الغريب أيضا لأن الحار
الغريب إذا حاول التفريق فالجزء الناري يدفع أثره بما يفيده من الاتصال الحاصل بالطبخ
فعلى هذا الحرارة الغريزية إنما تخالف الغريبة بكونها جزءا من المركب ولو فرضنا كون الغريب
جزءا من المركب لكون الغريب مضادة لأن الغريبة غريزية وبالعكس الوجه الثاني
أن يجعل الحرارة التي هي الكيفية جنسا لأنواع ثم من أنواعها الحرارة التي هي في النار وهي غير ملائمة للحياة

ومنها التي في بدن الحيوان ومنها الفائضة عن الأجرام السماوية المضيئة وهذا الوجه
هو الأشبه ومما يدل على أن الحرارة النارية مخالفة بالنوع للحرارة الشبيهة بالتي هي حر الشمس
في اعتياد الغشي دون حر النار **السادس** في الرطوبة لها وصفان أحدهما الكيفية التي بها
يكون سهل الالتصاق بالغير سهل الانفصال عنه وثانيهما الكيفية التي بها يكون سهل
الشكل بشكل الحاوي الغريب سهل الترك له فإن جعلنا الرطوبة اسما للأول لم يكن الهواء رطبا
وإن جعلناها اسما للثاني كان رطبا وكانت النار أرطب لكونها أرق والنزاع في ذلك لفظي
لكن الشيخ أبطل الأول بأن الالتصاق بالغير لو كان لأجل الرطوبة لكان الأرطب أشد التصاقا بالإصبع
لكن التالي باطل لأن الماء أرطب من الدهن والعسل وليس أشد التصاقا بالإصبع منهما فليس
الالتصاق بالغير لأجل الرطوبة وهذا ضعيف لأن من فسر الرطوبة بسهولة الالتصاق والانفصال
لم يقل إن الأرطب أسهل التصاقا وانفصالا والماء لما كان أرطب كان أسهل التصاقا وانفصالا من
الدهن والعسل فإن غمس الإصبع في الماء أسهل من غمسها في العسل وبعد الإخراج كان انفصال
الماء أسهل من انفصال العسل **لا يقال** لو كان الالتصاق معتبرا في الرطوبة لزم أن يكون
الأدوم التصاقا أرطب والعسل أدوم التصاقا فيكون أرطب **لأنا نقول** إنا لا نقول
الرطوبة نفس الالتصاق بل هي الكيفية التي باعتبارها يستعد الجسم لسهولة الالتصاق ولا يلزم
من ذلك أن يكون الأدوم التصاقا أرطب كما أنه لما جعل الرطوبة هي الكيفية التي باعتبارها يستعد

١٤٦ الجسم لسهولة قبول الأشكال لا يلزم أن يكون الأسهل شكلا وهو اليابس أرطب فكذا هاهنا
ومما يدل على أن تفسير الرطوبة بما ذكرناه أولى اتفاق الكل على أن الرطب واليابس إذا امتزجا
أفاد اليابس الرطب استمساكا عن التشتت ومعلوم أن الهواء متى اختلط بالتراب أفاد
اليابس الرطب استمساكا عن التشتت ومعلوم أن لا يفيده الاستمساك لأنه يلزم كون النار
أرطب العناصر لكونها ألطفها وذلك مما لم يقل به أحد **السابع** في اليبوسة فسرها الشيخ
بالكيفية التي بها يعسر قبول الأشكال الغريبة وتركها وهذا إنما قال به أولى والأولى أن يقال
نوع من الأجسام المتصلة ما يقبل بسهولة ومنها ما لا يكون كذلك والثاني هو الصلب والأول
على قسمين منها ما يكون مركبا من أجزاء صغار لا يقوى الحس على إدراك كل واحد منها
مفردا أو يكون كل واحد منها صلبا عسر الانفكاك ولكنها متصلة بالتحامات سهلة الانفكاك
ومنها ما يكون كل الجسم في طبيعة تلك الالتحامات فالأول هو الهش والثاني هو اليابس فاليبوسة
هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل التفرق عسر الاجتماع **الثامن** في إثبات الرطوبة واليبوسة
على رأي الشيخ قال إذا علمت الرطوبة ما لأجله يسهل قبول الجسم للأشكال فهو محال لأن السهل والصعب
من باب المضاف والرطوبة واليبوسة ليستا منه بل التحقيق أن الرطب هو الذي لا مانع فيه من الانفكاك
والانفصال على ما قلنا أو لا مانع فيه من قبول الأشكال على ما قاله الشيخ واليابس هو الذي فيه مانع
منه أما على تفسير الشيخ فيجب أن يكون التقابل بينهما بالعدم والملكة لأن الرطوبة إما أن تفسر

بتلك القابلية أو بعلتها فان كان الأول لم يكن أمراً وجودياً لأن قابلية الجسم للعرض لو كان عرضاً
لكانت قابليته له لكان للعرض عرضاً آخر ولزم التسلسل والثاني باطل لأن الجسم لذاته قابل للالوان
فان القبول حاصل للباقي اذا كانت هذه القابلية لذات الجسم استحال تعليلها بعرض ذاتي
لأن الحكم الواحد لا يكون بالذات وبالغير معاً فثبت أن الرطوبة على تفسير الشيخ يجب أن يكون أمراً
وجودياً وأيضاً فنقول لو كانت وجودية لكانت غير محسوسة أصلاً والا لكنا نحس بها في الهواء
الخالي عن الحر والبرد والحركة ولو كان كذلك لكنا نعلم بالضرورة في مثل هذا الهواء أنه
ملاء وغير خلاء ولما لم نعلم ذلك الا بالدليل علمنا أن هذه الكيفية غير محسوسة وأما على تفسير
فلا شبهة في كونها أمراً وجودياً محسوساً **التاسع** في أن الرطوبة جنس أو نوع منهم من
زعم أن رطوبة الماء مخالفة لرطوبة الدهن وهي مخالفة لرطوبة الزيبق فيكون الرطوبة جنساً
تحته أنواع ومنهم من جعلها نوعاً واحداً وزعم أن الاختلاف بسبب اختلاط اليابس بالرطب
وهذا القولين محتمل **العاشر** في تضاد الرطوبة واليبوسة أما امتناع اجتماعهما فمعلوم
بالضرورة وأما أنه هل في الامكان التنافي فيهما كالحمرة مع السواد والبياض فمشكوك فيه وهل
في الوجود ذلك غير معلوم **لا يقال** لماذا لا تجعل الخشونة ضد الرطوبة والملاسة
ضد اليبوسة **لانا نقول** سنبين بعد ذلك ان شاء الله تعالى أن الخشونة والملاسة ليستا من
الكيفيات الملموسة **الحادي عشر** في السيلان أنه عبارة عن حركات توجد في أجسام منفصلة

الثاني عشر

في الحقيقة متواصلة في الحس لو مع بعضها بعضاً حتى لو فقد ذلك في التراب والرمل فقيل
إنه سيال فثبت أن السيلان غير الرطوبة وغير مشروط بها فيما لا حل انفعال الحرارة والبرودة
انهما فاعلتان وللأخريين أنهما منفعلتان لأنه ثبت بالبرهان أن الحار والبارد يؤثر
كل واحد منهما في صاحبه وفي الرطب واليابس ولم يثبت بالبرهان أن الرطب يجعل اليابس
رطباً الا على سبيل البل واليابس يجعل الرطب يابساً الا على سبيل التنشف لا يأتي لهما في الحرارة
والبرودة والذي نقال من أن ذلك لأن الحرارة والبرودة نوعان من الآثار الفعلية أعني
الجمع والتفريق والرطوبة واليبوسة من الآثار الانفعالية فقد عرفت ضعفه ٥ **الثاني عشر**
في اللطافة والكثافة اللطافة تقال بالاشتراك على رقة القوام وهي سهولة قبول الأشكال
الغريبة وتركها وقبول الانقسام الى أجزاء صغيرة وسرعة التأثر من الملاقي والشفافية
وتقال الكثافة على مقابلات هذه الأربعة بالاشتراك **الثالث عشر** في اللزوجة والهشاشة
اللزج هو الذي يسهل تشكله بأي شكل أريد ولكن يعسر تفرقه بل يمتد متصلاً والهش
هو الذي يصعب تشكله ويسهل تفرقه **الرابع عشر** في البلة والجفاف الجسم إما أن تقتضي
طبيعته النوعية كيفية الرطوبة وهو الرطب أو لا تقتضيها ولكن التصق بها الجسم الرطب فإما
أن يكون مع ذلك غائصاً فيه وهو المنتقع أو لا يكون وهو المبتل **الخامس عشر** في مباحث الثقل
والخفة **الأول** في إثبات أن مدافعة وهي مغايرة للحركة لأن الزق المنفوخ المسكن تحت الماء

قد يكون فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه والثقيل المسكن في الجو قسرا فيه مدافعة هابطة
ولا حركة فيه وهي غير الطبيعة لأن المدافعة قد توجد بدون الطبيعة وهي المدافعة الباقية
والطبيعة قد توجد بدون المدافعة حال كون الجسم في مكانه الطبيعي **الثاني** في أن العلة
القسرية لهذه المدافعة ليست في الطبيعة ولا القوة النفسانية المحركة لأن الحلقة التي يجذبها
جاذبان متساويان حتى وقفت في الوسط لا شك أن كل واحد منهما فعل فعلا معوقا
لحركة الحلقة إلى الجانب الآخر وليس ذلك هو نفس المدافعة لأنها غير موجودة أصلا وإلا
قوة الجاذب الآخر إليه لأنه إن لم يفعل في المجذوب فعلا لم يفتر قوته عما يقتضي أن
يفعل في غيره فعلا فإذن قد فعل كل واحد منهما فيه فعلا غير الميل بحيث لو خلا عن المعارض
لاقتضى انجذاب الحلقة إلى جانبه فثبت وجود شيء لو خلا عن المعاوق لاقتضى المدافعة إلى
جهة مخصوصة وليس ذلك نفس الطبيعة لأن طبيعة الحلقة تقتضي الحركة الهابطة والذي جعله
الجاذبان ليس كذلك فثبت أن لهذه المدافعة علة قسرية غير الطبيعة والقوة النفسانية
الثالث في الثقل والخفة الثقل قوة طبيعية يتحرك بها الجسم إلى حيث ينطبق مركز
ثقله على مركز العالم إن لم يعقه عائق وقد يقال لأثر الطبيعة المقتضية له وعلى المدافعة
الحاصلة منه بالاشتراك وكذا الخفة **البحث الرابع** في أصناف الثقال والخفاف الثقيل
منه مطلق وهو الراسب تحت الأجسام بأسرها وهو الأرض ومضاف كالماء والخفيف

منه مطلق وهو الطافي على سائر العناصر وهو النار ومضاف وهو الهواء **واعلم** ١٤٨
أن الثقل والخفة إنما يصيران إضافيين إذا اعتبرا فيهما حركة الجسم إلى حقيقة المركز والمحيط
فأما إذا اعتبرنا كون الماء شاملا للأرض مشمولا للهواء وكون الهواء فوق الماء وتحت
النار فإنه لا يصير الثقل والخفة بهذا الاعتبار إضافيين **الخامس** في أقسام الميل الميل
قد يكون بالطبع إما طبيعيا كمدافعة الزق المنفوخ تحت الماء والثقيل المسكن في الهواء
وإما نفسانيا كما يعتمد الحيوان على غيره وقد يكون بالقسر كالحجر المرمي إلى فوق قسرا والميل
الطبيعي يوجه الطبع نحو جهة والجهات الحقيقية اثنان فالميل الطبيعي اثنان السافل وهو الثقل
والصاعد وهو الخفة والميل النفساني قد يكون مستديرا أو مستقيما ويختلف ذلك بحسب اختلاف
الحركات **السادس** في أن الميل الطبيعي لا يوجد في الجسم عند كونه في حيزه الطبيعي وذلك لأنا
نكون لما في الثقيل فعندما ينطبق مركزه على مركز العالم وهناك يستحيل أن يوجد فيه مدافعة
بالطبع وإلا لكان الميل الأمر الطبيعي مطلوب الترك بالطبع هذا خلف وأما في الخفيف فعند
ما يلتصق سطحه بسطح الفلك والأمر فيه أيضا كما في الثقيل **السابع** في امتناع اجتماع الميل
الطبيعي والقسري إن أريد بالميل نفس المدافعة فذلك ممتنع لأن المدافعة إلى الشيء مع المدافعة
عنه لا يجتمعان وإن أريد به علتها لم يمتنع ذلك لأنا نجد حال الحجر المرمي مزيدا وإلى مسافة
واحدة بقوة واحدة مختلفة في السرعة والبطء إن اختلفا في الصغر والكبر وما ذاك إلا

ان الميل المعاوق في الكبير اكثر وانه لا يمكن ان يغلو بما **ولقايل** ان يقول المعاوق
هو الطبيعة **الثامن** في انه هل يجوز اجتماع ميلين في جسم واحد الى جهة واحدة او الى جهتين
والاخر عرضي اما اذا كانت الحركة الطبيعية معاوضة بالعايق فهو جايز بالاتفاق
كحركة الحجر الهاوي فان الهواء يعاوقه وبقدر تلك المعاوقة يحصل القسري ولا يبعد ان يحصل
مع الميل الطبعي ميل غريب فيكون الحركة عند ذلك اسرع مما اذا لم يوجد ذلك العرضي
كما اذا دفعنا الحجر الى اسفل بقوة شديدة فان الحركة حينئذ كانت اسرع مما اذا
تحرك بطبعه وحده واما اذا لم يكن كذلك فالمشهور انه غير جايز لان الطبيعة اذا لم يكن
ممنوة بالعايق بلغت الغاية في سرعة الحركة وذلك باطل لانه ثبت في باب الحركة ان التفاوت
بالسرعة والبطوء في الحقيقة يتفاوت في الماهية واذا كان كذلك فلا يبعد ان يقوى
قوة على افادة نوع منهما دون نوع واذا انضم اليه ميل قوي قوي المجموع على افادة نوع
آخر **التاسع** في بقاء الميل عند الوصول الى المطلوب الميل انما يدافع الى الحد المعين
ليوصل الجسم اليه فهو علة الايصال وعلة الايصال موجودة حال الوصول فالميل موجود
حال الوصول **العاشر** في انه مما يحدث منه دفعة لما ثبت انه موجود ان الوصول
كان انيا فيكون حدوثه وفناؤه دفعة واحدة **الحادي عشر** في قبوله الاشد والاضعف
والتضاد ذلك بين الطرفين اما الاول فمعلوم بعد الاحاطة بالفرق بينه واما الثاني فلا ذكر

تعبر عن شيء الى شيء بينهما تعاند فان كان التعاند في الغاية فهما الضدان والا فهما
متوسطان ومنه وجد المتوسط وحد الطرفان **الثاني عشر** في سبب اشتداد الميل
الطبيعي عند القرب من المطلوب وضعف القسري عند الوصول الى المطلوب واشتداده
في الوسط اما الاول فلان الطبيعة اذا لم يكن ممنوة بالضد اوجدت الميل بعد الميل
فيجب لا يزال يتزايد فلاجرم لا يزال الحركة تقوى وتشتد واما الثاني فلابد ضعف الميل
القسري عند الانتهاء الى الغاية واما الثالث اما ابتداء فلان ما يتو السهم الموجي الى
الجسم القريب يكون ضعيفا وكذا في الجسم البعيد فاما المتوسط بين القرب والبعد فان
تاثيره فيه يكون قويا فعلمنا ان الميل القسري يقوى في الوسط واما لميته فقد
قيل ان الحك اذا تكرر على المرمي اكثر يسخن اكثر فلا يزال يزداد السخونة ويضعف القوة
الى ان اللطيف المستفاد من التسخين يكون موقوفا على ما يفوت بالضعف فلاجرم يزداد
التاثير فاذا تزايد الحك على القوة واستحكمت جدا ضعفت ولم تبلغ الحك مبلغا
يعني بتدارك الضعف **الثالث عشر** في انه ليس بين الثقل والخفة انفعال لانهما نوعان
التاثر والانفعال انما يحصل بالتلاقي **الرابع عشر** فيما يظن انه من الكيفيات الملموسة
وليس كذلك وهو امور **الاول** الخشونة والملاسة والخشونة عبارة عن اختلاف
الاجزاء التي في ظاهر الجسم بان يكون بعضها ناتيا وبعضها غايرا وهو من باب الوضع والملاسة

بطبعه حين

ممنوعة

موجبا

هي استواء السطح وأيضاً فلا تحس إلا بواسطة المقادير والحركات والأشكال
وتشترط أن يكون تلك الأجزاء فيها صلابة أو حرارة أو برودة أو يكون مختلفة
في ذلك الثاني الصلابة واللين ليسا من هذا الباب لأن اللين هو الذي يغمز وذلك إنما
يتم بأمور ثلاثة الأول الحركة الحاصلة في سطحه الثاني شكل التقعير المقارن لحدوث تلك
الحركة الثالث كونه مستعداً لقبول ذينك الأمرين والأولان ليسا من اللين لأنهما محسوسان
بالبصر واللين ليس كذلك وأما الثالث فهو من باب القوة واللاقوة وكذا الصلابة أمور
الأول عدم الانغماز الثاني الشكل الباقي وهو نوع من الكيفيات المختصة بالكميات الثالث
المقاومة المحسوسة وليست هي أيضاً بصلابة لأن الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه مقاومة
ولا صلابة فيه وكذا الرياح القوية فيها مقاومة ولا صلابة فيها الرابع الاستعداد
الشديد نحو اللاانفعال وذلك من باب القوة واللاقوة فظهر خروجها عن هذا
النوع **الباب الثالث في المبصرات** الذاتية وهي اللون والضوء **القسم الأول**
في اللون وفيه أربعة مباحث **البحث الأول** هذا الجنس بأنواعها متصور لنا تصوراً
أولياً فلا يمكن تعريفه بحد ولا رسم والذي يقال إن السواد هيئة قابضة للبصر والبياض
هيئة مفرقة ركيك لأن العقلاء ببداية عقولهم يدركون التفرقة بين السواد والبياض
وأما كون أحدهما قابضاً للبصر وكون الآخر مفرقاً له فلو تحقق فمفهومه لم يتيسر ذلك

إلا بدقة النظر وبعد معرفة السواد والبياض واستواء أحوالهما وعلى التقديرين
الأول يكون تعريفاً للشيء بما هو أخفى منه وعلى الثاني تعريفاً دورياً **الثاني** في إثباتها
من القدماء من زعم أنه لا حقيقة للألوان أصلاً والبياض هو الذي يتخيل عند مخالطة
الهواء الأجسام الشفافة المتصغرة جداً واحتج عليه بأن زبد الماء أبيض ولا سبب لبياضه
إلا ذلك وكذا الثلج أبيض ولا سبب لذلك إلا أن هناك أجزاء صغاراً جمدية شفافة
خالطها الهواء ونفذ فيها الضوء وكذا البلور المسحوق والزجاج الصافي المسحوق يرى
أبيض لذلك فإنا نعلم أن أجزاءها الصلبة عند الاجتماع لم تنفصل بعضها عن بعض في اللون
الكثيف إذا انشق ترى ذلك الموضع منه أبيض وأما السواد فإنما يتخيل لعدم غور الجسم
الضوء ومنهم من سلم كون السواد لوناً حقيقياً ومنع منه في البياض وفرق بينهما
بأن السواد لا ينسلخ وأما الأبيض فهو قابل لكل الألوان والقابل لكل الألوان يجب أن يكون
عارياً عن كلها **واعلم** أن وجود هذه الألوان معلوم بالضرورة وقدحه في الضرورة لا يعبأ بها بل
بها **والشيخ** سلم في الشفاء أن البياض المحسوس قد يكون على الوجه الذي قالوه لكنه ذكر
في موضع آخر أنه لم يتبين له أنه هل يحدث البياض على غير ذلك الوجه أم لا وفي موضع آخر ذكر
أنه وإن كان قد يكون على ذلك الوجه إلا أنه قد يكون أيضاً كيفية حقيقية وأثبته بالحكم واحتج عليه
بأمور أربعة **الأول** البيض المسلوق يصير بياضه أشد والشفاف أسخف ليس كذلك إلا أن النار أحدثت

فيه هوائية لانه يصير بعد الطبخ اثقل الثاني ابيضاض لبن العذراء ليس لان اجزاء هوائية
خالطت الاجزاء المائية لانه بعد الابيضاض يجف وقبله لا يجف وذلك يدل على
ان الارضية بعد الابيضاض اكثر مما قبله الثالث الاتجاه من البياض الى السواد قد يكون
بان ياخذ الى الغبرة ثم الى العودية ثم الى السواد وقد يكون بان ياخذ الى الحمرة ثم الى القتمة ثم السواد
وقد يكون بان ياخذ الى الخضرة ثم الى النيلية ثم السواد وهذه الطرق انما يجوز اختلافها لاجل اختلاف
ما يتركب عنه الالوان فان لم يكن الا سواد وبياض ولا حقيقة للبياض الا مخالطة الضوء
للاجزاء الشفافة لم يكن في تركب السواد والبياض الا الاخذ في طريق واحد ولم يقع
الاختلاف فيه الا بالشدة والضعف الرابع الضوء اذا انعكس عن جسم اسود الى غيره لم
يصر المنعكس اليه اسود فلو كانت الالوان المختلفة لاجل اختلاط الشفاف بالمظلم والانعكاس
انما يكون عن الشفاف فقط لا من الاسود وجب ان لا ينعكس عن الاحمر والاخضر الا ما فيه من
الاجزاء الشفافة فيجب ان لا يعكس الا البياض واعلم ان هذه الطرق غير وافية بهذا المطلوب
اما الاول فلانا نقول اذا جوزنا في اختلاط الهواء بالشفاف ان يكون سببا لان نحس منه بالبياض
وان لم يكن البياض حقيقة قائمة بالجسم فلم لا نجوز في البيض المسلوق ان نحس منه بالبياض وان لم يكن
البياض كيفية قائمة وقوله انه لم يوجد فيه اختلاط الهواء بالشفاف ليس بشيء لان هذا الاختلاط
سبب لان نحس بالبصر من الجسم كيفية البياض وان لم يكن تلك الكيفية موجودة حقيقة ولا يلزم من

عدم ذلك السبب عدم ذلك الحكم لاحتمال ان يثبت بسبب آخر نحن لا نعرفه وبالجملة لما ١٥١
جوزنا ان نبصر شيئا لا وجود له ثم تمكنا ان نستدل بالابصار على وجوده ولا تمكنا ان
نستدل بعدم السبب الواحد على عدم هذا الابصار الكاذب لان الحكم لا يجب زواله
وهذا الكلام على الحجة الثانية والثالثة لان من المحتمل ان يوجد امور مختلفة لاجلها نحس
بالكيفيات المختلفة وان لم يكن لها وجود في الحقيقة كما احتمل ذلك في اللون الواحد وكذا
القول في الرابعة فظهر ضعف هذه الوجوه والحق ان ثبوت هذه الالوان من الطعوم (العلوم)
ولا يجوز جعلها من المباحث النظرية الثالث في الالوان المتوسطة بين الطرفين من زعم
ان اللون الحقيقي ليس الا السواد والبياض وما عداهما انما يحصل من تركبهما ومنهم
من زعم ان الالوان الحقيقية خمسة السواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة وجعل
البواقي مركبة منها واعلم انه لا شك ان الاجسام الملونة بهذه الالوان الخمسة اذا سحقت
جدا ثم خلطت فانه يظهر منها بحسب مقادير المختلطات الوان مختلفة فمن المحتمل ان يكون تلك
الالوان حاصلة على هذا الوجه لكن البصر لعجزه عن التمييز يظنها الوانا مفردة ويحتمل ان يكون
لكل واحد منها او بعضها الوانا مفردة حقيقة واما ان طبايع الالوان هل هي متناهية
او غير متناهية فذلك ايضا مشكوك فيه الرابع في ان الغبرة هل هي لون ام لا وبتقدير كونها
لونا فهل هو خالص ام لا اما الاول فلانه لو لم يكن لونا لكان المرجع به الى ذات الجسم او الى عدم اللون

احلاف محر

والأول يقتضي أن يكون أغبر وإن كان أسود أو أبيض لأن ذاته باقية في هذه الحالة ولأنه
يقتضي أن يدركه بأنه أغبر والثاني محال لأن العدم لا يبصر والغبرة هيئة مبصرة متميزة عن
سائر الألوان المدركة وأما الثاني فلأنا إذا تصفحنا الحس والمشاهدة وجدنا الغبرة من خلطهما
وذلك يغلب على الظن أنها ليست لونا بسيطا **في السواد والبياض** أنهما هل يجتمعان أم لا
من الناس من جوز ذلك وزعم أنه حينئذ يدرك على هيئة الغبرة وهو باطل لأن السواد والبياض
بعد اجتماعهما إما أن يبقى كل واحد منهما على صرافته فحينئذ يكون في غاية البياض وغاية السواد
هذا خلف أو لا يبقى واحد منهما على صرافته فحينئذ لا يكون واحد منهما موجودا وإنما الموجود
لون متوسط وذلك غير اجتماع السواد والبياض **في سبب اشتداد هذه الألوان وضعفها**
فيه وجوه ثلاثة الأول اتفقوا على احتمال واحد وهو أن تختلط الأجزاء السود بالأجزاء
البيض اختلاطا لا تتميز في الحس بعضها عن البعض فنرى هذا الأبيض أقل بياضا من الأبيض الذي
لا يكون كذلك ولما كانت مراتب هذا الاختلاط كثيرة كانت مراتب قوة البياض وضعفه
كثيرة وهذا أحد الوجوه ووقع الخلاف في كل واحد منهما الأول إذا اجتمع في المحل الواحد بياضات
كثيرة وذلك مما اتفق الحكماء على فساده لاستحالة اجتماع الأمثال الثاني البياض الضعيف نوع
آخر مخالف للبياض القوي فإن الألوان المختلفة بالشدة والضعف مختلفة بالنوع وذلك مما
لم تقم الدلالة على ثبوته لقيام الاحتمال الأول ولا على فساده أيضا **في أن وجود اللون لا يتوقف
على وجود الضوء**

١٥٢
زعم الشيخ أن الألوان غير موجودة بالفعل في الأجسام حال كونها مظلمة واحتج عليه بأنها
لا نراها في الظلمة فإما أن يكون ذلك لعدمها وهو المطلوب أو لأن الهواء المظلم عائق عن
إبصارنا وهو باطل لأن الهواء المظلم ليس فيه كيفية عائقة عن الإبصار فإنك إذا كنت في غار
وفيه هواء كله على الصفة التي نظن كونها مظلمة فإذا أصاب الجسم مستنير أدركته أنت ومن
كان يقرب ذلك الضوء لا يدرك ولو كان الهواء متكيفا بكيفية مانعة لما كان كذلك وجوابه
لم لا يجوز أن يقال الضوء ليس شرطا لوجود اللون وإنما هو شرط لصحة كونه مبصرا لا أن
يجعله كونه مبصرا حكم زائد على ذاته **في أن اللون هل يوجد في عمق الجسم** المشهور أن ذلك
غير موجود لأن عمق الجسم ليس بمضيء وكل ملون مضيء لكنا لما قدحنا في الكبرى توقفنا في هذه
المسألة **في تعديد بعض الألوان** السواد والبياض هما الطرفان للذات في غاية التباعد
وإذا اختلطا وحدهما حصلت الغبرة وإن خالط السواد ضوء وكان مثل الغمامة التي تشرق
عليها الشمس ومثل الدخان الأسود يخالطه النار فإن غلب السواد حصلت الحمرة وإن استبد
الغلبة حصلت القتمة وإن غلب الضوء حصلت الصفرة ثم الصفرة إن خالطها سواد مشرق
حصلت الخضرة ثم الخضرة إن انضم إليها سواد حصلت الكراثية النيلية وإن انضم إليها بياض
حصلت الزنجارية ثم الكراثية إن خلط بها سواد قليل حمرة حصلت النيلية ثم النيلية إن خلط
بها حمرة حصلت الأرجوانية وعلى هذا فقس **في تقسيم الألوان إلى المشرقة والمظلمة**

والفيروزجية والخضرة الناصعة والحمرة القانية الوان مشرقة قريبة من طباع الضوء
ولذلك ينعكس الى غيرها كالاضواء والغبرة والكهبة والعودية والسواد ومثالها الوان
مظلمة وكذلك لا ينعكس الى غيرها **القسم الثاني** في الضوء والظل والظلمة وفيه احد عشر
بحثا **الاول** من الناس من حد الضوء بانه كمال بذاته للشفاف من حيث هو شفاف ومنهم
من حده بانه الكيفية التي لا يتوقف ابصارها على ابصار شيء اخر وقد عرفت فساد امثال
هذه التعاريف والذي يحكى عن القدماء انها من جنس الحرارة وكيف نعم ربما قيل انه سبب
الحرارة فاما نفس الحرارة فلا لان الشيء قد يكون حارا مظلما وقد يكون باردا مضيئا
والحرارة ملموسة وغير مبصرة والضوء بالعكس **الثاني** في انه هل امر زائد على اللون ام لا
منهم من زعم انه عبارة عن اللون فالظهور المطلق هو الضوء والخفاء المطلق هو الظلمة
والمتوسط بينهما هو الظل ويختلف مراتبه بحسب مراتب القرب والبعد من الطرفين فاذا
الف الحس مرتبة من الخفاء ثم شاهد بعدها ما هو اكثر ظهورا منها ظن ان هناك بريقا
وشعاعا وليس الامر كذلك بل ذلك بحسب ضعف الحس والدليل عليه ان ظهور الاشياء اللامعة
بالليل اقل من ظهوره في ضوء السراج الذي هو اقل من ظهور القمر الذي هو اقل من ظهوره في
الشمس فالحس اذا ضعف في الظلمة وكان لتلك الاشياء قدر من الظهور وليس لغيرها
ظن ذلك الظهور كيفية زائدة ثم اذا انقوى بنور السراج ونظر الى تلك الاشياء لم يرها لامعا

فلذلك لمعان السراج يذهب عند ضوء القمر وهو يذهب عند النور الذي
يكون في البيوت المسقفة نهارا ومع ذلك فالناس يعدون لظهور القمر لمعانا ولا
يعدون للنور الذي يكون في البيوت المسقفة لمعانا **واعلم** انا لا ننكر ان يكون لما ذكروه
تاثير في اختلاف احوال الادراكات بحسب اختلاف الحس في القوة والضعف لكن ندعي
مع ذلك ان الضوء كيفية وجودية زائدة على اللون لان البياض والسواد قد يشتركان
في الظهور ويختلفان في ماهيتهما وما به الاشتراك غير ما به الاختلاف وقد يوجد كل
واحد منهما مع عدم الاخر كالبلور اذا كان في ظلمة ووقع الضوء عليه وحده فانه
يرى ضوءه دون لونه وكل ذلك يدل على المغايرة بين الضوء واللون **الثالث** في
ان النور ليس بجسم لكون الجسم مضيئا الذي قد يخالفه فيه جسم اخر غير جسميته التي لا تخالفه فيها
جسم والذي يقال انها اجسام موصوفة بهذه الكيفية منفصلة عن المضيء متصلة بالمستضيء
باطل لوجوه اربعة اما اولا فلان تلك الاجسام ان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا هذا
خلف او كانت محسوسة وكانت ساترة لما تحتها ويلزم انها كلما ازدادت غلظا ازدادت
سترا لكن الامر بالعكس فان الضوء كلما ازداد قوة ازداد اظهارا واما ثانيا فلان النور
لو كان جسما لكانت حركته بالطبع الى جهة واحدة لكن النور دائما يقع على كل جسم في كل جهة
واما ثالثا فلان النور اذا دخل في الكوة ثم سددناها دفعة فلا يخلو اجزاء النور اما ان

خرجت عن الكوة قبل ان تسدها فهو باطل وان عدمت فكان من ورد اصبعنا بما بين
الثقب وبينها معدما لها وهو بعيد فاذن هي باقية في البيت ولا شك في زوال الضياء ثم
وذلك هو الذي يذهب اليه من ان النور كيفية تحدث في المقابل عن المضيء واما ثانيا فلان
الشمس اذا طلعت من الافق استنار بها وجه الارض دفعة ومن البعيد ان ينتقل تلك الاجزاء
من الفلك الرابع الى وجه الارض في تلك اللحظة اللطيفة التي لا تحس بها لا سيما والخرق على
الفلك محال في المشهور **شبهة المخالف** ان الشعاع متحرك وكل متحرك جسم بيان الصغرى
اما اولا فلان الشعاع يتجدد عند الشمس واما ثانيا فلانه يتحرك بحركة المضيء واما ثالثا
فلانه ينعكس عما يلقاه والانعكاس حركة **والجواب** ان الصغرى كاذبة بل المضيء لما كان
عاليا سبق الى الوهم ان الضوء منحدر وكذى القول في الانتقال والانعكاس **الرابع** في
الفرق بين الضوء والنور والشعاع والبريق الضوء كيفية منبسطة على الاجسام من غير
ان يقال انها سواد او بياض او حمرة او صفرة واللمعان هو الذي يترقرق على الاجسام
ويستر لونها وكانه شيء يفيض عنها وكل واحد من القسمين اما ان يكون له من ذاته او من غيره
فالضوء الذاتي هو المسمى بالضوء والعرضي هو النور والترقرق الذاتي كما للشمس هو الشعاع
والعرضي كما للمرآة هو البريق **الخامس** في ان المضيء لا يضيء الا المقابل اذا كان المتوسط
مشابها بالشفيف واضاءة المضيء لا بالانعكاس فانه لا يضيء الا المقابل لانه اذا دخل ضوء

الشمس من ثقب الى بيت مظلم وكان البيت كدرا بغبار او دخان فان الضوء يظهر
مستقيما في ان كان هواء البيت صافيا امكن ان يعتبر ذلك من وجوه اربعة **الاول**
اذا اخذنا جسما كثيفا وقطعنا به المسافة المستقيمة التي بين الثقب وبين الموضع المضيء
من البيت وجدنا الضوء ظاهرا على ذلك الكثيف ومنقطعا عن موضعه من البيت ولو
اعتبر ذلك في المسافات المنحرفة التي بين الثقب وبين الموضع المضيء من البيت لا يظهر
ذلك الضوء فيه **الثاني** لو مددنا خطا مستقيما من الثقب الى موضع الضوء صار ذلك
مضيئا **الثالث** اذا اخذنا جسما كثيفا وثقبنا فيه ثقبا دقيقة وقابلنا به جرم الشمس
وجدنا الضوء ينفذ فيها على سمت مستقيم ووجدنا الابعاد التي بين المواضع المضيئة من
البيت مساوية للابعاد التي بين تلك الثقب او مناسبة لها فاذا اعتبرنا سائر الكواكب
المضيئة كالشعرى وغيرها وجدنا ضوءه متصلا بحسب انتقاله على الاستقامة **الرابع** استقامة
الاظلال تقتضي استقامة الاضواء **السادس** في الضوء الاول والثاني ان الخالي من الارض
في اول النهار واخره قبل طلوع الشمس وبعد غروبها مضيئة والمواضع المستورة عن
الشمس كالحيطان والسقوف مضيئة مع ان الشمس غير مقابلة لها ولا علة لذلك الا الضوء سوى
الشمس وهذا في الظاهر كالناقض لما مر من ان المضيء لا يضيء الا المقابل لكن الجواب
ان الهواء المقابل للشمس يصير مضيئا وهو مقابل لوجه الارض فيصير ذلك الهواء

لوجه الارض فالضوء الحاصل من المضيء بذاته هو الضوء الاول والحاصل على وجه
الارض من المضيء بغيره وهو الهواء هو الضوء الثاني وما دام الضوء الذي في الجو ضعيفا
كان الذي يظهر منه على وجه الارض خفيا جدا فاذا ازداد الجو ضياء ازداد وجه الارض
اضاءة وكذا القول فيما بعد الغروب وفيما يكون في افنية الجدران ويحتاج في تقرير
هذه القاعدة الى بيان امور ثلاثة الاول ان الهواء يتكيف بالضوء ويدل عليه ما نشاهد في
الجو الذي في افق المشرق وقت الصباح مضيئا والقياس ايضا هو انا نرى الكواكب في الليل
لا في النهار فلو كان الهواء في النهار غير متكيف بالضوء لبقي على ما كان عليه في الليل فلزم
ان لا انا اذا نظرنا الى الجانب الذي لا يرى الشمس فيه من الفلك ان نرى ما فيه من الكواكب
ولما لم يكن كذلك علمنا ان الهواء يتكيف بالضوء في النهار الثاني ان المضيء لا بذاته وبيانه
انا نجد ضوء الشمس اذا اشرق على بعض الجدران وكان مقابل ذلك الجدار وبالقرب منه مكان
مظلم فان ذلك المكان يضيء بعد ان كان مظلما واذا كان لذلك المكان المظلم باب وكان
مقابل الباب داخل ذلك البيت جدار فان ذلك الجدار اشد اضاءة من بقية البيت ثم اذا
زالت الشمس وزال ضوءها المشرق على ذلك الجدار عاد الموضع مظلما الثالث في ان
حصول الضوء الثاني من الهواء المضيء ليس على سبيل الانعكاس لو كان ذلك على سبيل
الانعكاس لما كان جميع اجزاء ذلك الجو مضيئا كما ان المرآة اذا اضاءت بالانعكاس لم يكن جميع

١٥٥ سطحها مضيئا لكن الاعتماد على ان جميع الجو المضيء مضيء في نفسه ومضيء لغيره ما يقابله ثم ان
ههنا شكا وهو ان جرم الهواء اما ان يتكيف بكيفية الضوء فوجب ان يحس الهواء مضيئا كما
يحس الجدار حال تكيفه بكيفية الضوء مضيئا وان لم يتكيف بكيفية الضوء فلم يكن في ذاته مضيئا
حاد فامتنع ان يضيء غيره لا يقال لم لا يجوز ان يكون للهواء لون ضعيف اضعف مما للماء والا
المستقة فما له من اللون الضعيف يقبل الضوء ولضعف ذلك اللون يضعف ما فيه من الضوء
فلا يحس به كما يحس بالضوء الموجود في الكثيف ثم ان سلمنا ان الهواء لا لون له لكن الهواء
المحيط بالارض ليس بسيطا بل اخالطه اجزاء كثيفة ارضية ومائية وهي تقبل الضوء من الشمس
ثم يضيء وجه الارض لانا نجيب عن الاول بان اللون الذي في الهواء ان كان في الضعف بحيث
لا يرى كان الضوء الحاصل منه في وجه الارض اولى بان لا يرى والتالي كاذب وعن الثاني بانه لو
صح ما ذكرتموه لكان الهواء كلما كان اصفى وجب ان يكون الضوء قبل الطلوع وبعد الغروب وفي
افنية الجدران اضعف وكلما كان البخار والغبار فيه اكثر وجب ان يكون الضوء في هذه
الاوقات اصفى لكن التالي باطل فالمقدم كاذب الجواب هو ان الهواء له لون ضعيف
ولاجله يتكيف بضوء ضعيف لا يحس به والذي قاله من ان الضوء الحاصل منه في الكثيف اولى
بان لا يرى يلزمه لانا اذا نظرنا الى الجدار الذي لا يقابله الشمس وكنا لا نرى فيه الا اللون
ولا نرى البتة فيه شيئا من الكيفية الحاصلة فيه عند كونها في مقابلة الشمس الثامن في نفوذ

الضوء من المضيء الى الشفاف ظاهر وقول الوسا ضين ان الضوء يرى في الهواء الشفاف
والشاذ الشيخ ان لفظ النفوذ مجاز والمراد منه حدوث كيفية الضوء في القابل المقابل
دفعة من غير ان يمر في الهواء **التاسع** في الظل انه عبارة عن الضوء الثاني وانه قابل
للاشد والاضعف وطرفاه اللذان في غاية التباعد هما الضوء والظلمة **العاشر** في الظلمة
انها عبارة عن عدم الضوء عما من شانه ان يضيء لوجهين **الاول** انا اذا غمضنا العين كان حالنا
كما اذا فتحنا العين في الظلمة فكما انا عند التغميض لا ندرك شيئا فكذلك عند الظلمة **الثاني** انه من
جلس في غار في ليل مظلم وعلى خارج الغار جمع واوقدوا نارا فان الذي في الغار يرى
الجالسين عند النار ويرى النار مستنيرة والجالسون عند النار لا يرون الذي في الغار ويرون
الهواء مظلما فلو كانت الظلمة كيفية وجودية لما اختلفت حالها باختلاف الاشخاص **الحادي
عشر** في ان الظلمة شرط ابصار بعض الاشياء ظن بعضهم ذلك وهو باطل بل السبب فيه
ان الضوء الضعيف يظهر في الظلمة لضعف البصر ولا يظهر في النهار لان الحس اذا اشتغل
عن المحسوس القوي لا ينفعل حينئذ عن الضعيف **الثاني عشر** في ان النور خير والظلمة شر
هذا مطلوب خطابي وللناس فيه تطويلات ولا تعلق للرجل العلمي بها **الباب
الرابع في الصوت والحروف وهو على قسمين** الاول في الصوت وهو عشرة مباحث
الاول في انه بجلاء ماهيته غني عن التعريف ويقال من الناس من جعله جسما وهو باطل لان الاجسام

ک

١٥٦ مشتركة في الجسمية وملموسة ومبصرة اولا او ثانيا والصوت ليس كذلك ويقال انه اصطكاك
الاجسام الصلبة او القرع او القلع او تموج الهواء وكل ذلك باطل لان الاصطكاك
والقرع مماسة والقلع تفريق والتموج حركة وكل ذلك مبصر والصوت غير مبصر **الثاني**
في سببه قيل سببه القريب تموج الهواء ولا نعني بالتموج حركة انتقالية من هواء واحد
بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فانه امر يحدث بالتداول بصدم بعد صدم مع سكون
بعد سكون وسبب التموج اما امساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو القلع
وانما اعتبرنا العنف لانك لو قرعت جسما كالصوف بقرع لين لم تجد صوتا وكذلك في
القلع وانما جعلنا كل واحد منهما موجبا للتموج اما في القرع فلان القارع يحوج الهواء
الى ان ينقلب من المسافة التي سلكها القارع الى جنبتيها بعنف شديد وكذا القالع ثم في الامرين
جميعا يلزم المتباعد من الهواء ان ينقاد للتشكل والتموج الواقعين هناك وان القرع اشد
انساطا من القلع وانما جعلنا الصوت معلول التموج لانا متى دعاينا ما جاء لاجل الصوت
كما في طنين الطست ينقطع عند تسكينه ونرى الصوت مستمرا باستمرار تموج الهواء الخارج من الحلق
والالات الصناعية لكن الحق ان الدوران لا يفيد الا الظن وكيف وهذا الدوران باطل
وانما لم نجعل القرع سببا قريبا لذلك لانه مماسة فيكون انيا والصوت زماني والاني لا
يكون سببا للزماني **الثالث** في انه يتوقف الاحساس به على وصول الهواء الحامل

له الى الصماخ المشهور ذلك لان صوت المؤذن على المنارة يميل من جانب الى جانب عند
هبوب الرياح ومن اتخذ انبوبة طويلة ووضع احد طرفيها على فمه وطرفها الثاني على صماخ
انسان وتكلم فيه بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون سائر الحاضرين واذا رأينا من
البعد انسانا يضرب الفاس على الخشبة رأينا الضربة قبل سماع الصوت واعلم ان الدوران
لا يفيد الا الظن كيف وانه معارض بالتبيينات اوجه الاول الحروف الصامتة لا وجود لها الا آن
حدوثها ونحن نسمعها فاذن قد سمعناها قبل وصول الهواء الحامل لها الى صماخنا الثاني حامل
كل واحد من الحروف المسموعة اما كل واحد من اجزاء الهواء فكان يجب فيمن تكلم بكلمة واحدة ان
يسمعها السامع مرارا كثيرة بان يتأدى الى صماخه اجزاء كثيرة من الهواء كل واحد منها حامل
لتلك الكلمة او مجموعه فكان يجب ان لا يسمع الكلام الواحد دفعة واحدة الا سامع واحد لان
ذلك المجموع لا يصل دفعة الا الى سامع واحد فلانه يلزم ان لا يسمع ذلك الواحد الا نادرا
لانه من النادر ان يتأدى ذلك الهواء الحامل على ذلك الشكل الى ان يصل بكليته الى صماخ واحد
الثالث قد يسمع السامع كلام غيره وان حال بينهما الجدار ولا يمكن انتقال الهواء الحامل
لتلك الكيفية بنفوذه في مسام الجدار لان الهواء لا يحمل الا الكلمة المخصوصة ما لم يتشكل بشكل
مخصوص في الخارج فاذا تأدى الى الجدار وصدمه بكثافته لم يبق له ذلك الشكل الذي لاجله
صار الهواء حاملا للصوت المخصوص فبعد خروجه عن المنافذ يجب ان لا يبقى كيفية تلك الحروف

الرابع في بقاء الصوت منهم من انكره لان حروف زيد لو بقيت حتى اجتمعت لم يكن بان
يسمع زيد اولى من ان يسمع على سائر تقاليبها الخمسة ولانا نعلم بالبديهة ان الحروف الصامتة
الآنية غير باقية والجواب عن الاول لم لا يجوز ان تقال الحروف باقية لكنها متضادة والا
صار الاول المحفوظ بالملفوظ في ولا يبقى وعن الثاني لم قلتم انه يلزم من امتناع بقاء الحروف الآنية
امتناع بقاء كلها ومنه امتناع بقاء الصوت لان عندنا الحروف غير الصوت الخامس
في اثبات الصوت في الخارج قال الشيخ لمعتقد ان يعتقد ان الصوت لا وجود له في الخارج
بل انما يحدث في الحس من ملامسة الهواء المتموج ثم احتج على ابطاله بانا اذا سمعنا الصوت
عرفنا جهته ولو انا ادركناه حال وصوله الى صماخنا لما ادركنا الجهة التي منها وصل
الينا كما انا لم نحس بالملموس الا حال وصوله الينا لم ندرك باللمس ان الملموس من اي جانب جاء
وللقائل ان يقول هب انك تدرك الصوت الحاصل في تلك الجهة لكنك لا تدرك منه كونه
في تلك الجهة لان كونه في تلك الجهة معناه انه موجود في جسم حاصل في تلك الجهة والسمع لا تعلق
له بذلك ولذا ذكر الكلام يكون لا اثبات الصوت قبل وصوله الى الصماخ فايدة في ادراك جهته
بل المعتمد في ابطال هذا الوهم ما ذكرناه حيث بينا انا ندركه قبل وصول الهواء الى الصماخ
السادس في حقيقة القرع لا بد فيه من حركتين احديهما قبله وهي انه يكون من احد الجسمين
وهو القاصد الى الثاني وبادرة منهما ولا بد من قيام كل واحد منهما او احدهما في وجه الآخر

فاما مخصوصا محسوسا فانه ان لم توجد تلك المماسة الا انا او زمانا قليلا لم يكن
صوت ثم ليس من شرط ذلك القيام ان يكون القايم صلبا فقد يكون في غاية الرطوبة ومع ذلك
فاذا اريد ان يخرق حجرا كثيرا في زمان قصير فربما قام في وجه الخارق فقاوم كما ان خرق
الماء بالرفق يسهل واما بالعنف مع ان الماء اكثره فيصعب والهواء ايضا كذلك بل قد يجوز ان يصير
الهواء اجزاء الة قارع ومقاوم ومنضغط كما في الرياح فظهر ان العلة الاولية هي المقاومة
لا الصلابة فثانيهما بعده وهو انقلاب الهواء من المسافة التي يسلكها القارع ثم يلزم التباعد
من الهواء ان يصادف الشكل او الموج الواقع هناك **السابع** في سبب اختلاف الاصوات
بالجهارة والخفاتة فيه الوجوه الثلثة المذكورة في اشتداد الالوان وضعفها **الثامن** في
سبب الثقل والحدة سبب الحدة صلابة المقروع وملاسته في بعض الاجسام وقصر المنفذ
وضيقه وشدة التواية في بعضها محدث عن هذه الاسباب تلزز وقوة وملاسة سطح الهواء
المتموج وتواصل اجزاءه فيتادى على تلك الصورة الى السمع وسبب الثقل مقابلاتها وهذه الاسباب
محتملة للزيادة والنقصان ولاجلها تختلف الاصوات في الحدة والثقل **التاسع** في الصدى
الهواء اذا تموج وقاوم ذلك التموج جسم كجبل او جدار املس بحيث يرد ذلك التموج بصرفه
الى الخلف ويكون شكله الشكل الاول على هيئته كما في الكرة المرمية الى الحايط المقاوم حتى
ينبو لحدث منه كذلك صوت هو الصدى والاشبه ان الفاعل لهذا الصدى ليس هو الهواء الذاهب

اولا ثم الراجع ثانيا لانه اذا صادمه ذلك الجسم الكثيف لم يبق على ذلك الشكل المخصوص
بعد رجوعه لا يكون حاملا لذلك الصوت بل يحدث من تموج هواء اخر الى مكان الهواء الاول
حين ذهاب الهواء الاول الى ذلك الجبل **العاشر** في ان الصوت صدى والاشبه ذلك لانه متى
إشارة تموج عنه هواء لا بد ان يتموج اليه بعده هواء اخر فيكون فاعلا للصدى لكنه قد لا يسمع اما لا
كما في الصحرا او لغاية قرب الزمانين فيحس بهما كالصوت الواحد ولذلك يكون صوت المغني تحت السقف
ارفع منه في الصحرا **القسم الثاني في الحروف** والنطق في ماهيته واحكامه اما الاول
فقد حد الشيخ بانه هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت اخر مثله في الحدة والثقل تميزا في
المسموع وفيه اشكال وهو ان الصوامت الاتية لا توجد الا في الان الذي هو بداية زمان الصوت
فلا يكون عارضا له حقيقة ويمكن ان يقال انها عارضة له في بعض الان للزمان والحروف اما
مصوتة وهي التي تسمى في العربية حروف المد واللين ولا يمكن الابتداء بها واما صامتة وهي التي
ويمكن الابتداء بها اما المصوتة فلا شك انها من الهيئات العارضة للصوت واما الصوامت
فمنها ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والدال والطاء وهي لا توجد الا في الان الذي هو اخر
زمان حبس النفس واول زمان ارساله وهي بالنسبة الى الصوت كالنقطة بالنسبة الى الخط والان
مع الزمان وهي ليست من الاصوات ولا من عوارضها الا على كونها اطرافا لها وتسميتها بالحروف اولى
من تسمية غيرها به لان الحرف هو الطرف وهذه بالحقيقة هي الاطراف ومنها ما يمكن ذلك فيها فمنها

ما الظن الغالب انه ابيه وان كانت نعامة في الحس مثل الحاء والخاء فان الظن ان هذه
حات متوالية كل واحد منها انى لكن الحس لا يتبعى امتيازا ذ منها فيظنها حرفا واحدا
زمانيا ومنها ما الظن الغالب كونها زمانية حقيقة كالسين والشين فانها هيئات عارضة
للصوت مستمرة ما استمر اليه هذا حاصل الكلام في الحروف وكانه لا حاجة لماهيته الى التعريف
لما عرفت واما النظر في احكامها فاما في المفردات او المركبات اما المفردات فاما في الصوامت
او المصوتات اما الصوامت ففي وجوه خمسة الاول الحروف المستعملة في لغة العرب مشهورة وهنا
حروف اخرى في لغات اخر تحصر الحروف في عدد معين متعذر ولما انها حسب ماهياتها النوعية
متناهية او غير متناهية فالاولى القول بالاول الثاني الصوامت اما ان تكون مختلفة او متماثلة
والمختلفة اما ان يكون اختلافها بالعرض او بالذات اما بالعرض فذلك بان يوجد حرفان متساويان
في الماهية يكون احدهما ساكنا والاخر متحركا او يكون حركة احدهما مخالفة لحركة الاخر او يخالف
احدهما الاخر في الجهارة والخفاء وان كنت تعلم ان منهم من جعل ذلك اختلافا بالذات واما
اختلافها بالذات فكالباء والتاء وغيرهما ثم انا نعلم بالضرورة انه لا يتأتى منا ان ننطق بحرفين
من هذه الاحرف دفعة واحدة من مخرج واحد وهل ذلك الامتناع لذاتيهما او لفقدان شرط
او حضور مانع الاولى التوقف فيه الثالث لا بد وان يكون الحرف ساكنا او متحركا ولا نعني
حلول الحركة والسكون فيه لانهما من صفات الاجسام بل المراد انه يوجد عقيب الصامت مصوت محسوس

الرابع الصامت انما يصفو عن الشوائب عند الاسكان اما عند الحركة فانه ممتزج بحرف سوى شيء
مما بعده دليله التجربة لا النقل وانه عند الاسكان ممتزج بشيء مما قبله لان جرس الحرف
يعني لا قبله فلا يمتزج بذلك الجرس الذي قبله بل الذي بعده الخامس الابتداء بالصامت الساكن
ج محال للاستقراء ومنهم من جوزه والا لزم توقف الصامت المتقدم على المصوت المتاخر المحتاج
الى ذلك المتقدم وهو محال واما المصوتات ففيها خمسة ابحاث البحث الاول اوسعها
الالف ثم الياء ثم الواو وهو معتبر بمقدار انفتاح الفم الثاني اثقلها الضمة لانها لا تتم
الا بعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين الى طرف الشفة ثم الكسرة التي يكفي فيها العضلة الجاذبة
ثم الفتحة التي يكفي فيها عمل ضعيف لهذه العضلة وقد يختلف ذلك ايضا بحسب اختلاف الامزجة
الثالث نهاية تمدد المصوتات الى الهمزة بالاستقراء ولميته ان الصوت لا يتولد من
الانبساط بل من الانقباض عند اخراج الهواء الدخاني ولذلك الانقباض حد معين لان كلما
اجتمع في الرية من الهواء لا يخرج والا لخرج الروح معه فاذا انتهى اخراج الهواء الى حد
لا يمكن الازدياد عليه وقفت الطبيعة وانقطع النفس وهناك مخرج الهمزة الرابع ان الحركات
ابعاض المصوتات لوجهين اما اولا فلان هذه المصوتات قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان
كذلك فله طرفان ولا طرف في النقصان الا هذه الحركات بالاستقراء واما ثانيا فلو لم تكن الحركات
ابعاض المصوتات لما حصلت المصوتات بتمديدها لان الحركة اذا كانت مخالفة لها فاذا ذكرت

الحركة لم يمكنك أن تذكر المصوت بالاستيفاء فصامتًا خو تحله تبعًا له لكن التالي كاذب
بشهادة الحس فالمقدم مثله الخامس الصامت سابق على الحركة لوجهين أما أولًا فلأن
الصامت البسيط حقيقة وحشًا آني والحركة زمانية وما حدث في الآن الذي هو أول
وجود زمان الشيء كان سابقًا على ما يحدث فيه وأما ثانيًا فلو كانت الحركة سابقة على الحرف لكان
التكلم بالحركة غنيًا عن التكلم بالحرف لأن السابق غني عن المسبوق لكن التالي كاذب فالمقدم مثله
أما في الحركات فالنطق إما في كمياتها أو كيفياتها أما الكمية فالاثنان تعدلها لأن الحرف
المبتدأ به لا يكون إلا متحركًا والموقوف عليه لا يكون إلا ساكنًا وبينهما منافرة فلا بد من معدل
فالاعتدال لا يتم إلا بهذه الثلثة لا يقال فذلك المتوسط إما أن يكون متحركًا أو ساكنًا
وعلى التقديرين فالإشكال عايد لانا نقول الحركة الابتدائية أثقل من المتوسطة فالملائمة
بين الحركة المتوسطة وبين السكون أكثر مما بين الابتدائية وبين السكون وأيضًا فإذا حصل النطق
بحرفين متحركين حصل ضرب من الملال فيسهل السكون فوق ما يسهل عند النطق بالحركة الواحدة
وأما الكيفية فالنطق إما أن يكون في تركب الحروف أو الحركات أو السكونات أو الحروف مع الحركات
أو مع السكنات أو الحركات مع السكنات أما الأول فقد يكون منافرًا كما في قوله وليس قرب قبر حرب
قبر وسببه أن الحروف المختلفة إما أن تكون قوية أو ضعيفة وعلى التقديرين فإما أن تكون متقاربة
المخرج أو متباعدة فالأول وهو الصلبة المتقاربة المخرج أشد الأقسام تنافرًا لأن الحروف إذا

١٦٠ إذا تقاربت مخارجها كان الفاعل لها عضلة واحدة فإذا تركبت الكلمة من أمثالها فقد
التكلم بها توارد الأفعال الشاقة على العضلة الواحدة فحصل فيها ضرب من الكلال
لا يقال وكان ينبغي أن يكون التكلم بالحرف الواحد مرارًا كثيرة في المشقة كالتكلم بهذه
الكلمات المتنافرة لانا نقول الفرق هو أن التكلم بالحرف الواحد مرارًا كثيرة وإن كان
سببًا للكلال إلا أنه سبب لحصول الملكة لأن كثرة الفعل سبب لحصول الملكات فقد صادفها
على العضو معاوضة لعلة التيسير وأما التكلم بالكلمات المتنافرة فقد وجد فيها سبب الكلال
لتوارد الأفعال الشاقة على العضلة الواحدة ولم يوجد سبب حصول الملكة فلا جرم كانت
المشقة هنا أكثر والقسم الثاني وهو المقابل للأول الوجوه المتباعدة وذلك يقتضي السهولة من
الوجهين فأما حصول الملكة فلا والثالث السهولة المتقاربة والرابع الصلبة المتباعدة وتشبه أن
يكون هذا أصعب من الأول واعلم أن الذي اعتبرناه من التلاؤم والتنافر إنما هو بحسب النظر إلى
حال الحروف من حيث هي هي وقد تتغير عما قلناه بحسب الأمزجة وأما تركب الحركات فهي كلما كانت
أثقل كان تركبها أثقل وبالعكس وأما تركب السكنات فالمشهور أنه غير جائز بالنسبة إلى الابتداء
بالساكن واحتج مجوزوه بأن الحروف الممتدة مع المدغم يجتمع فيها ساكنان وجوابه
أن الأمر وإن كان كذلك لكن الأول مصوت والثاني صامت ولا نزاع لأن الخط يبدو أمن
نتلفظ فلا ينبغي ولا محالة ينبغي إليها إنما الممتنع توالي الصامتين لا يقال إنا نقف فيما

سكن عينه من الثلاثي وحينئذ يجتمع الساكنان الصامتان لانا نقول ذكروا ان الصامت
الاخير فتوته حركة مختلسة ثم اذا اخرنا اجتماع الساكنين ولا شك ان اجتماعهما مع الحروف
الممتدة اقرب من غيرها واما حال الحروف مع الحركة فانها بالنسبة الى الكل على السواء وكذا
حال الحروف مع السكون واما حال الحركة بالنسبة الى السكون ولا شك ان الحركة متى كانت اخف
كانت اقرب الى السكون وبالله التوفيق والعون والعصمة وبه الحول والقوة الباب
الخامس في الكيفيات المذوقة والمشمومة وبيان عرضية هذه الانواع وفيه خمس مباحث
فا في الطعوم الجسم اما ان يكون عديم الطعم وهو التفه بالتبع اما حقيقة او في الحس وهو الذي
له طعم لكنه لشدة تكاثفه لا يتحلل منه شيء يخالط اللسان حتى يدركه ثم اذا احتيل في تلطيف
اجزائه احس منه بطعم كما في النحاس والحديد واما ان يكون له طعم وبسائط الطعوم ثمانية
لان الجسم الحامل للطعم اما ان يكون لطيفا او كثيفا او معتدلا والفاعل فيه اما الحرارة
او البرودة او القوة المعتدلة بينهما فالحار ان فعل في الكثيف حدثت المرارة او في اللطيف
حدثت الحرافة او في المعتدل حدثت الملوحة والبارد ان فعل في الكثيف حدثت العفوصة
او في اللطيف حدثت الحموضة او في المعتدل حدثت القبض والمعتدل ان فعل في اللطيف
حدثت الدسومة او في الكثيف حدثت الحلاوة او في المعتدل حدثت التفاهة الغير البسيطة
فالحرافة اسخن الطعوم ثم المرارة ثم الملوحة وانما اخرنا الملوحة عن المرارة اما لانه فلان

الملح المر والبورق فاكثر تسخينا من الملح الماكول واما ثانيا فلان الملوحة انما تتولد من
مخالطة اجزاء ارضية محترقة اجزاء مائية وهذه الاجزاء المائية غير معتبرة في المرارة والعفوصة
ابردها ثم القبض ثم الحموضة ولذلك يبتدئ الفواكه بالعفوصة فاذا اعتدلت قليلا
بتسخين الشمس مالت اولا الى القبض ثم الى الحموضة لكن الحامض وان كان الطف برودة لكنه
اكثر تبريدا لشدة غوصه بسبب لطافته والعفص والقابض يتقاربان لكن القابض يقبض
ظاهر اللسان والعفص يقبض الظاهر والباطن الثاني في اجتماع الطعوم قد يجتمع
طعمان في الجسم الواحد مثل المرارة والقبض في الحضض وتسمى البشاعة واجتماع المرارة والملوحة
في السبخة وتسمى الزعوقة واجتماع الحلاوة والحرافة في العسل المطبوخ واجتماع المرارة
والحرافة والقبض في الباذنجان الثالث في ان هذه الطعوم كيفيات حقيقية او تخييلية نشبه
ان يكون هذه الطعوم انما كثرت لانها مع ما يحدث تحدث وتحدث بعضها المسافرة من الكيفية
الطعمية والاثر اللمسي امر واحد لا يميزه الحس فاذا حصل مع طعم نفوذ تفرق واسخان سمي جملة ذلك
حرافة واذا حصل بعينه نفوذ تفرق من غير اسخان فهو الحموضة واذا صحبه تكثيف فهو العفوصة وعليه
فقس الرابع في الروائح ليس لها عندنا اسم الا من جهة الموافقة والمخالفة بان يقال رائحة
طيبة ومنتنة واما بان يشتق لها من الطعوم المقارنة لها اسم فيقال رائحة حلوة وحامضة
الخامس في عرضية هذه الانواع كون الجسم اسود اما ان يكون نفس لونه جسما او جزءا منه وهما

محالان وايضا فلان كل جسم كذلك او حادث جماعة وهو اما ان يكون واجب الحلول في المحل فيتحقق
عبثيته او لا يكون فحينئذ يمكن وجوده لا في محل وذلك محال لانه حسي اما ان يكون اليه اشارة
او لا يكون فان كان الاول كان في جهة فيكون له امتداد فيها ومفهوم كونه سوادا غير مفهوم الامتداد
في الجهة فهو حسي نسبي متقادر للقدار وقد فرض مجردا عنه هذا خلف وان كان الثاني لم
يمكن الاحساس به فلم يكن ما فرضناه باقية لانا لا نعني بالسواد الا هذه الهيئة المحسوسة هذا اقوى
ما عندي فيه وفيه نظر **القسم الثاني في القوة واللاقوة وفيه مباحث الاول** في انواعه
وهي في المشهور ثلثة اولها الاستعداد الشديد على الانفعال كالممراضية واللين وهو المسمى
باللاقوة وثانيها الاستعداد الشديد على ان لا ينفعل كالمصاحية والصلابة وثالثها الاستعداد
الشديد على ان يفعل وهذا القسم بالحقيقة خارج عن هذا النوع لان القوة على المصادعة
يتعلق بامور ثلثة اولها العلم بتلك الصناعة وثانيها القوة القوية عليها وهما من باب الحال والملكة
وثالثها كون الاعضاء بحيث يتيسر عطفها ونقلها وهي في الحقيقة عبارة عن القوة على المقاومة
واللاانفعال فاذا اردنا ان نعرف القدر المشترك بين القسمين الاولين قلنا انه الذي يترجح
القابل به احد جانبي قبوله ولا قبوله **الثاني** في التقابل بين الصلابة واللين يشبه ان يكون حالهما تقابل
العدم والملكة لان قبول الانقسام ليس لامر وجودي هو شكل في تلك القابلية حاصلة للجسم لكونه جسما فلا
يجوز تعليله بصفة اخرى لان الحكم الذي بالذات لا يكون بالغير ايضا واما الامتناع من قبول الانقسام

فليس لذات الجسم ولا للعدم شيء والا لكان ضده وهو قبول الانقسام معللا بمعنى وجودي ولا بد
وان يكون معللا بعلة وجودية فظهر ان التقابل بين الصلابة واللين تقابل العدم والملكة
القسم الثالث في الحال والملكة الكيفية النفسانية ان كانت غير راسخة سميت حالا
وان كانت راسخة سميت ملكة فهما يفترقان بالعوارض المفارقة لا بالفصول بل الصفة النفسانية
اول حدوثها تكون حالا ثم هي بعينها تصير ملكة ونحن نذكر بعض انواع هذا الجنس هنا في خمسة ابواب
والباقي نوجه الى علم النفس وبالله العصمة ومنه التوفيق **الباب الاول في العلم**
والنظر وفيه ثلثة اطراف **الطرف الاول** في العلم والعالم والمعلوم وفيه ستة وعشرون
بحثا **البحث الاول** في ان العلم هل يعتبر فيه حصول صورة المعلوم في العالم المشهور عند
الحكماء ان الادراك لا يتم الا بحصول صورة المدرك في المدرك واستقصاء القول فيه قد
مر في باب الوجود **البحث الثاني** في انه لو ثبت القول بالانطباع فالادراك ليس
هو الصورة بل شعورها وجهان **الاول** وهو انه شامل لكل الادراكات انه لو كان الادراك
نفس حصول ماهية المدرك في المدرك لكان الجماد الموصوف بالسواد مدركا له والثاني
ظاهر الفساد فالمقدم مثله **لا يقال** الادراك عندنا عبارة عن حصول الماهية المدركة
للذات المدركة والجماد ليس بمدرك وايضا فماهية النفس مخالفة لماهية الجسم فلا يلزم من كون
حصول السواد في النفس ادراكا للسواد ان يكون حصوله للجسم ادراكا له وايضا فحصول السواد

لانه انما يكون ادراكا اذا وقع ذلك الحصول على وجه مخصوص هو التجرد عن المادة ولا
كذلك الحصول في الجسم وايضا الصورة المعقولة اذا حلت في الجوهر العاقل اتحدت به ولا
كذلك الشيء الحال في الجماد **لانا نجيب** عن الاول بان الادراك لو كان نفس الحصول لكان
المدرك من له الحصول لكنه لا يصدق على الجماد ان السواد حاصل له ويكذب عليه انه مدرك
علمنا ان الادراك ليس هو الحصول وعن الثاني ان النفس محل الادراك والمحل مباين للحال
فلو كان حقيقة الادراك هي الحصول فانما يتحقق الحصول لكان ادراكا الا ان يحمل قول الوجود
على الامرين بالاشتراك وهو باطل لانا ان جعلنا وجود الشيء نفس ماهيته استحال ان يختلف وجود
الماهية الواحدة بحسب اختلاف القوابل وان جعلناه زائدا استحال ان يكون بالاشتراك اللفظي
بالاتفاق في البراهين السالفة وعن الثالث بان التجرد عن المادة ان كان هو الحقيقة الموجودة
عاد المحال وان كان ذاتيا سلبيا كان اولى بان لا يحصل المطلوب وعن الرابع ان الاتحاد محال
على ما مر **الوجه الثاني** وهو خاص بالتعقل ان علمنا بذاتنا اما ان يكون نفس ذاتنا او لا
يكون والاول باطل لاربعة اوجه اما اولا فلانه يلزم ان كل من علم ذاتنا ان يعلم كوننا عالمين
بذواتنا والتالي ظاهر الفساد واما ثانيا فلانه يلزم ان يدوم علمنا بذواتنا والتالي
ظاهر الفساد لانا اذا اخذنا الالتفات الى ذواتنا نجد تفرقة بين هذه الحالة وبين ما قبلها
واما ثالثا فلانا علمنا بذاتنا نسبة مخصوصة لذاتنا الى ذاتنا والنسبة مغايرة للذات التي هي

عارضة لها واما رابعا فهو ان علمنا بعلمنا بذاتنا ان كان نفس علمنا بذاتنا الذي ١٦٣
هو نفس ذاتنا ويكون القول في المرتبة التي بعدها الى غير النهاية يلزم ان يكون كلها حاضرة
بالفعل ابدا لكن التالي كاذب فانا ندرك التفرقة بين ما اذا استحضرنا هذه المراتب بالفعل
وبين ما اذا لم نستحضرها وان كان غيره فانا نبطله بما يدل ايضا على امتناع ان يكون علمنا بذاتنا
صورة مغايرة لذاتنا وهو ان تلك الصورة وان كانت مساوية لذاتنا لزم اجتماع المثلين والا
يكون احدهما بالماهية والاخر بالحلية اولى من العكس وان كانت مخالفة لم يكن تعقل الشيء عبارة
عن حصول ماهية المعقول للعاقل ولان هذين القسمين لم يذهب الى واحد منهما احد من الحكماء
واما الوجوه التي تخص الادراك بالحسية والخيالية فسياتي في علم النفس ان شاء الله تعالى
الثالث في تلخيص القول في ماهية العلم انا نعلم بالضرورة علمنا بالسماء والارض ووجودنا
ووجود الامنا ولذاتنا ونميز بينه وبين سائر احوالنا النفسانية وذلك متوقف على تصور ماهية
العلم والذي يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون بديهيا فتصور العلم بديهي ثم ان هذه الحالة الوجدانية
المسماة بالعلم اما ان يكون عدمية او وجودية والاول باطل لوجهين اما اولا فلانا نجد بالضرورة امتيازها
عن غيرها والعدم لا يكون كذلك واما ثانيا فلانها لو كانت عدمية لما كانت الا عدم ما يقابلها
وهو الجهل اما البسيط الذي هو عدم العلم فيكون العلم عدما للعدم فيكون ثبوتيا او المركب الذي
هو الاعتقاد الغير المطابق وهو باطل لخلو المحل عن الامرين في الجماد **لا يقال** لم لا يجوز

ان يكون عبارة عن التجرد عن المادة **لانا نقول** ان عنيتم بالتجرد عن المادة ان لا يكون
جسما ولا حالا فيه ولا في محل فليس ذلك هو التعقل لانا قد نعقل الشيء كذلك مع انا نشك بعد
ذلك في كونه عالما وان عنيتم به امرا اخر فاذكروه لنتكلم عليه فان الكلام بالوجود والقول بعد
الصور وايضا فانه يصح ان يقال في الشيء انه عالم بذاك لا بذلك ولا يصح ان يقال انه مجرد عن
المادة بالنسبة الى هذا دون ذاك فالعالمية ليست نفس التجرد واما الثاني فاما ان يكون
حقيقية او اضافية او ما يتركب عن الثلثة اما الحقيقية فاما ان يكون نفس الصورة المساوية
لماهية المدرك وقد ابطلناه واما ان لا يكون كذلك وذلك مما لم تقم الدلالة على ثبوته وان كان
قد ذهب اليه قوم وبالجملة فنحن نعلم بالضرورة ان الشعور لا يتحقق الا عند اضافة مخصوصة
بين الشاعر والمشعور وان الاضافة لا تتحقق الا مع المضافين ثم ان الشيء اما ان يعلم نفسه او غيره
فان علم نفسه استحال ان يتحقق هذا العلم مع عدم المعلوم في الاعيان فلا جرم كفى وجوده في تحقق
هذا العلم واما ان علم غيره فانه يصح ان نعلم ذلك الغير حال عدمه في الخارج فلا بد وان يكون له ثبوت
اخر والمثبتون للصور الذهنية اثبتوها منطبعة في الذهن ونحن اثبتناها مثلا قائمة بانفسها
على ما كان يقول به الامام افلاطون وقد مر ما في كل واحد من القولين واما انه هل يعتبر في تحقق
هذه الاضافة المسماة بالشعور امر اخر حقيقي او اضافي او عدمي فذلك مما لا حاجة اليه في البحث عن
ماهية العلم فهذا ما عندي في هذا المقام مع البحث التام مع الانصاف **البحث الرابع** في الرد على

من قال ان النفس لا تعقل المعقول الا عند اتحادها بالعقل الفعال او بالمعقول فقد ذهب
الى كل واحد من القولين ذاهب وهما باطلان لوجه مشترك وهو فساد القول بالاتحاد والذي
يختص بالاول هو ان النفس اذا عقلت معقولا واحدا واتحدت بالعقل الفعال فاما ان يكون
الذي اتحدت به احدى النفسين هو الذي اتحدت به الاخرى فيلزم اتحاد النفسين ويلزم اني اذا عقلت
ما عقله زيد ان يصير نفسي نفس زيد حتى اعقل كل ما عقله زيد هذا خلف او غيره فيكون له بحسب انواع
المعقولات الغير المتناهية اجزاء غير متناهية مختلفة في الماهية ويكون له بحسب كل واحد من الاعداد
الغير المتناهية التي للنوع اجزاء غير متناهية متساوية في الماهية فيكون للعقل الفعال اجزاء
غير متناهية لا مرة واحدة بل مرارا غير متناهية وذلك محال اما اولا فلانه واما ثانيا فلان
الامتياز بين الامور التي لا تخالف بعضها بعضا بالماهية واللوازم والعوارض محال واذا لم
يثبت الامتياز لم يثبت التعدد والذي يخص الثاني ان النفس اذا اتحدت بمعقول فاما ان يكون
المتحد به كله فيلزم ان لا نعقل بعد ذلك شيئا اخر والا لزم ان تتحد بشيئين فيكون الشيء الواحد
اثنان وهو محال او بعضه فيعود المحالات المذكورة **البحث الخامس** في الفرق
بين حلول الصور العقلية في النفس وحلول سائر الصور في الجسم تفريعا على اثبات الصور العقلية
الصور الجسمانية متمانعة والعظيم منها لا يحل المادة الصغيرة والضعيفة تزول عند حلول
القوية وتكون محسوسة بالحواس والصور العقلية بالخلاف في الكل **البحث السادس** في

كون الصور العقلية كلها أفراد النوع الواحد مشتركة في طبيعة ذلك النوع ومتباينة بتشخصاتها
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فتلك الطبيعة مجردة عنها جميع الصور العدمية والوجودية
يلزمها أن يكون مشتركا فيها بين تلك الأفراد فالعلم المتعلق بها علم كلي لا أنه في نفسه كلي لأنه علم
جزئي في نفس جزئية بل إما لأن المعلوم به كلي فسمي كليا مجازا أو لأنه لا يختلف نسبتها إلى
واحد فرض من أفراد ذلك النوع أي أيها سبق إلى النفس كان الأثر الحاصل منه فيها ذاك بعد
حذف المشخصات وهذا الوجه وإن كان هو المذكور لكنه عند التحقيق لا يخلص عن شوائب الشبه إلا
عند العود إلى الأول ثم إن النفس كما يمكنها أن تأخذ صورة كلية من الأفراد الشخصية على الوجه المذكور
أمكنها أن تأخذ صورة كلية ثانية من الصور الأولى وهي أيضا تكون جزئية في نفسها إلا أن كلية الصورة
الثانية بالنسبة إلى أفراد نوع الصورة الأولى التي كليتها بالنسبة إلى أفراد نوع المعلوم ثم الكلام
في الصورة الثانية كالكلام في الصورة الأولى إلى غير نهاية لكن بالقوة في النفوس البشرية أما في
المفارقات فبالفعل وذلك توهم وجود علل ومعلولات لا نهاية لها وهي غير ممتنعة إنما الممتنع
أن لا يكون لها بداية وليس الأمر هاهنا كذلك **البحث السابع** في مراتب التعقل التعقل قد يكون
بالقوة وهو عدم التعقل عما من شأنه ذلك وقد يكون بالفعل التام وأثبت الشيخ مرتبة ثالثة وهي
كمن علم مسألة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فإنه يحضر الجواب عنها في ذهنه وليس ذلك بالقوة لوجهين أما أولا
فلأنه عالم في ذلك الوقت باقتداره على الجواب وذلك يتضمن علمه بتلك الجواب وأما ثانيا فلأنه يدرك

النفوس البشرية بين حالة قبل سماع ذلك السؤال وبين حالة بعده فقد كانت القوة حاصلة
قبل فقد حدث في ذلك الوقت علم بالفعل وهذه المرتبة عندي باطلة لأن تلك التفاصيل إن
كانت معلومة وجب أن يتميز كل واحد منها عنده عن غيره فيكون العلم التفصيلي حاصلا وإلا لم يكن
العلم بها حاصلا أصلا بل ربما كان المعلوم حالة من أحوالها لكن تلك الحالة معلومة له على
التفصيل فما هو معلوم له مفصل عنده والذي ليس عنده مفصلا فهو غير معلوم له **والجواب**
عن الأول أنه عالم باقتداره على شيء يدفع ذلك الإشكال فأما ذلك الشيء فغير معلوم فماهية الجواب
غير معلومة ولا الاقتدار على تلك الماهية المفصلة معلوم وإنما كون تلك الماهية جوابا فهو
عارض من عوارضه وهو معلوم على التفصيل وهذا كما أنا قد نعلم من النفس أنها شيء يحرك البدن
وإن كنا لا نعلم ماهيتها حينئذ فإنه يكون العارض معلوما والمعروض غير معلوم وعن الثاني
أن التفرقة إنما حصلت لحصول العلم التفصيلي بهذا العارض في إحدى الحالتين دون الأخرى
البحث الثامن في أن العلم عرض أما على قولنا فلأنه حالة إضافية فيكون موجودا في شيء لا كجزء
منه ولا يصح قوامه دون ما هو فيه وأما على أصولهم فالصورة الذهنية ليست من الإضافات حتى
نعلم بالضرورة امتناع بقائها مفارقة عن الموضوع وعرفت ضعف ما يقال أن الغني عن المحل
لا يحله بل الإشكال عليهم وارد لأن الجوهر جنس لماهية المعقول الذي يكون جوهرا فجوهريته
صفة ذاتية له والعقل يجب أن يكون صورته مساوية للمعقول في تمام الماهية والمساواة في تمام

الماهية لا تحصل الا مع الاشتراك في كل الذاتيات فالصورة العقلية جوهر ما تكون عقلية جوهر هي
ولا شيء من الجواهر بعرض فالصورة العقلية ليست بعرض اجابوا عنه بان الجوهر هو الذي
اذا وجد في الاعيان كان لا في موضوع وكونه لا في موضوع مع هذا الشرط لا ينافي كونه
في موضوع بدون هذا الشرط فالصورة العقلية عرض في العقل لانها لو وجدت فيه كانت موجودة
في الحال في الموضوع وجوهر لانها لو وجدت في الاعيان لكانت لا في موضوع فلا منافاة بين كونه
جوهرا وعرضا معا ثم سالوا انفسهم على هذا الجواب بان النفس من الموجودات العينية فوجب في
هذه الصورة ان تكون جوهرا عند كونها عقلية واجابوا انا نعني بكون هذه الماهية موجودة
في الاعيان ان تكون قايمة بذاتها وكونها ذهنية ان تكون حالة في النفس ومن المحتمل ان تختلف
احوال الماهية الواحدة بسبب اختلاف قوابلها هذا نهاية بحثهم عن هذا الموضع وهو ضعيف
لان النفس اذا عقلت الجسم والحركة مثلا لما كان التعقل عبارة عن حصول صورة مساوية للمعقول
في العاقل ونعني فيه ذلك وجب ان تكون الحاصل في الذهن جسما متحيزا حاصلا في المكان موصوفا
بالاعراض وذلك محال وان لم يكن الحاصل في العقل ماهية مساوية لتمام ماهية الجسم فليس قالوا
ليست ماهية الجسم هذه الامور بل اذا وجد لا في النفس لزمته هذه الامور عادت الاشكالات في
كيفية تعقل هذه اللوازم وتحليله فالعلم الضروري حاصل بان الكيفية الحاصلة في النفس التي لا تحس
ولا تمس ليست مساوية للانسان الموجود في الخارج في تمام الماهية ولو جاز ادراكه بعد ذلك لكان

١٦٦ التزام كون السواد مثلا للبياض اولى لان المناسبة بين الكيفية النفسانية وبين الموجود
القايم بنفسه في الخارج ابعد من المناسبة بين العرضين وذلك دخول في جهالات وحال
تكون الحاصل في الذهن جسما متحيزا حاصلا في المكان موصوفا بالاعراض وذلك محال وان
كيفية صح لم يكن الحاصل في العقل ماهية مساوية لتمام ماهية الجسم فليس قالوا ليست ماهية الجسم هذه الامور
بل انما اذا وجد لا في النفس لزمته هذه الامور عادت الاشكالات في تعقل هذه اللوازم وتحليله
فالعلم الضروري حاصل بان الكيفية الحاصلة في النفس التي لا تحس ولا تمس ليست مساوية للانسان
الموجود في الخارج في تمام الماهية ولو جاز ادراكه ذلك لان التزام كون السواد مثلا
للبياض اولى لان المباينة بين الكيفية النفسانية وبين الموجود القايم بنفسه في الخارج اشد من
المباينة بين العرضين **البحث التاسع** في ان الشيء كيف يعقل ذاته هذا مشكل اما على قولنا
حيث جعلنا العلم حالة اضافية فالاشكال ظاهر لان اضافة الشيء الى نفسه من الوجه الواحد محال
والذي يقال ان الذات من حيث انها عاقلة مغايرة لها من حيث انها معقولة فهذه الاضافة ضعيف
لان الاضافة المسماة بالتعقل لما توقفت على تغاير الجهتين اللتين هما العاقلية والمعقولية كانتا
سابقتين عليها لكن كون الشيء عاقلا او معقولا يتوقف على تحقق التعقل فلزم الدور واما على
مذهب من جعله عبارة عن حصول ماهية المعلوم للعالم فلان الذي حصل للعاقل ان كان غير ذاته
فهو باطل لوجهين اما اولا فلان ذلك الغير لا بد وان يكون مساويا للمعلوم في تمام ماهيته فيلزم

احتجاج المثبتين بأنه لا يكون أحدهما بأن يكون عقلاً والآخر بأن يكون عاقلاً أولى من العكس وأما
ثانياً فلأنه إما أن يعلم العاقل كون تلك الصورة مساوية لذاته فيكون علمه بذاته حاصلاً قبل حصول
هذه الصورة فيه أو لا يعلم ذلك فلا يكون عالماً بذاته وإن كان يعني غير أنه لزم إضافة الشيء إلى ذاته
واتحاد الشيء هذا القسم وأجاب عن هذه الإشكالات بأن العاقل هو الذي حضر عنده ماهية مجردة
وهذا أعم من الذي يحضر عنده ماهية مجردة مغايرة ولا يلزم من كذب الخاص كذب العام فإن سلمنا
أنه لا بد من المغايرة لكن كل شخص فإنه زائد على ماهيته النوعية التي لا يمنع نفس تصورها من الشركة
بقيد زائد فيكون هناك قيدان يجتمع منهما فإذا جعلنا العاقل هو المجموع والمعقول كل واحد من
القيدين حصلت المغايرة وبهذا الاعتبار صح منا أن نقول أدركنا ذاتنا والجواب عن الأول أنه
لا يلزم من كون أحد القيدين أعم من الآخر في اللفظ والعقل صحة وجود ذلك العام بدون ذلك الخاص
في نفس الأمر كما أن قولي في شيء إنه علة لشيء أعم من قولي إنه علة لشيء آخر غيره ومع ذلك فلا يلزم صحة
كون الشيء علة لنفسه وعن الثاني أن ذلك العدد حينئذ في كون ذلك المجموع عالماً بكل واحد من جزئيه لكنه
حينئذ لا يكون عالماً بنفسه بل بكل واحد من جزئيه فأما في كونه عالماً بنفسه لا بكل واحد من جزئيه فالإشكال
بعينه قائم فهذا منتهى القول في هذا الموضع ولا يصفو الكلام إلا بالتزام إضافة الشيء إلى نفسه من
الوجه الواحد وفيه ما فيه **البحث العاشر** في كون الشيء عقلاً وعاقلاً ومعقولاً أما إذا
عقل الشيء غيره فالعاقل ليس هو المعقول بالبديهة فأما إذا عقل ذاته فالمعقول هو العاقل بمعنى

أن الذي عرض له أنه معقول هو الذي عرض له أنه عاقل وأما نفس كونه عاقلاً فهو
مغاير لكونه معقولاً لأنه قد يفهم من الشيء كونه معقولاً مع الشك في كونه عاقلاً وبالعكس
وذلك يقتضي تغاير المفهومين وهل هما وصفان ثبوتيان في الخارج أم لا وفيه نظر فأما كون
الشيء عاقلاً فيستحيل أن يكون هو نفس ذات العاقل لأن المعقول من العقل إضافة حاصلة
بين ذات العاقل والمعقول والإضافات عوارض فيكون مغايرة لذات المعروض لا محالة
عنها وعلى هذا التحقيق يظهر أن كون الشيء عقلاً وعاقلاً ومعقولاً يستحيل أن يكون أمراً واحداً
البحث الحادي عشر في أحكام التصديقات حكم الذهن بمتصور على متصور إما أن يكون جازماً
أو لا يكون والأول إما أن يكون مطابقاً للمحكوم عليه أو لا يكون والأول إما أن يكون لموجب أو لا
يكون والأول إما أن يكون الموجب حساً وهو العلوم الحاصلة بواسطة الحواس أو عقلياً وهو
إما أن يكفي في ذلك الحكم مجرد تصور الموضوع والمحمول وهو البديهيات الأوليات أو لا يكفي
وهو النظريات أو مركباً من الحس والعقل فإما أن يكون من السمع والعقل وهو المتواترات أو من
البصر والعقل وهو المجربات والحدسيات والذي لا لموجب فهو اعتقاد المقلد والجازم الغير
المطابق فهو الجهل المركب وغير الجازم إذا كان على السواء فهو الشك وإلا فالراجح ظن والمرجوح
وهم **البحث الثاني عشر** في كيفية حصول العلوم الأولية إن مبدأ الخروج ما بالقوة إلى الفعل 7
متى حصلت الشرائط وارتفعت الموانع بأسرها على ما سنقرره إن شاء الله تعالى ولا شك أن النفس الإنسانية

في مبدأ الخلقة قابلة للصور العقلية والا لما صارت قابلة لان ما بالذات لا يزول وحصول
لو كانت الشرائط حاصلة باسرها والموانع مرتفعة باسرها في تعقلات النفس لكانت حاصلة
في مبدأ الخلقة وفساد التالي يقتضي فساد المقدم والشرط الذي يمكن ان يشار اليه هو ان
حصول المتصورات في النفس مشروط بكثرة الاحساس بجزئياتها واذا حصل هذا الشرط حصلت
التصورات ثم انها قد تكون بحيث يقتضي تصور اثنين منها حكم الذهن بنسبة احدهما الى الآخر نفيا
واثباتا والا لزم ان يثبت كل شيء لكل شيء بواسطة شيء ويلزم التسلسل ومع التزامه فالمقصود حاصل
لان تلك الاشياء المتلاصقة الغير المتناهية لا بد وان يكون ثبوت كل واحد منها لما يلاصقه لذاته
لا بواسطة وبالجملة فاعتبار الواسطة في كل لزوم يرفع القول باللزوم وبالواسطة واذا ثبت
اللزوم من غير واسطة في بعض الامور وجب ان يكون في الذهن كذلك والا لم يكن الحكم الذهني مطابقا
وكان جهلا ومثاله اما في النفي فكما اذا عقلنا ماهيتين فمجرد تصورهما يقتضي حكم الذهن بان
احدهما ليس الآخر واما في الاثبات فكما اذا عقلنا الكل والجزء والاعظم فمجرد تصورات هذه
الامور يقتضي جزم الذهن بان الكل اعظم من الجزء وهذه القضايا انما تسمى اولية لان ثبوت محمولاتها
لموضوعاتها اولي واما الذي يكون بالواسطة فانه يكون ثانيا لانه يتناول اولا الواسطة للموضوع ثانيا
للمحمول واما الصور التي لا يتحقق فيها الحكم على هذا الوجه فلا بد وان يستفاد من الخارج اما من
البصر كعلمنا بان الشمس مضيئة او من اللمس كعلمنا بان النار حارة او السمع كالعلم بالاصوات والذوق كالعلم

١٦٨ وذلك بان يمزج تلك الاوليات والحسيات مزجا تعلم صحته بالبديهة وعند ذلك علم آخر بديهي لان
اللازم من البديهي بديهي ويعلم ان الحاصل عند ذلك المزج ايضا بديهي وبهذا الطريق ينتهي
المطلوبات الى الضروريات من غير دور ولا تسلسل **الثالث عشر** في ان القوة العاقلة كيف
تقوى على توحيد الكثير وتكثير الواحد اما الاول فلقوتها على ان تجرد عن الاشخاص ما به امتياز
بعضها عن البعض حتى تبقى الطبيعة النوعية واحدة وعلى ان تضم الفصل الى الجنس ضما يحصل النوع
وتضم العوارض الى النوع حتى يحصل الشخص الواحد واما الثاني فلانها تأخذ الشخص فتميز الموصوف
عن الصفات وكل واحد من الصفات عن الاخرى الى آخر التقسيمات الممكنة بحسب التركيبات الخارجية
والذهنية ولذلك كان التعقل اتم من الاحساس لانه يتناول ما يتناوله الاحساس ثم يتناوله
الشخص من حيث هو هو وفيه كلام سيأتي ان شاء الله تعالى **الرابع عشر** في ان اول الاوائل
في التصديقات هو العلم بان الشيء لا يخلو عن النفي والاثبات ولا يتصف بهما وهذه القضية
لا يمكن اقامة الحجة عليها لان الذي جعل دليلا على شيء فهو الذي يستدل بثبوته او انتفائه على ثبوت
شيء آخر او انتفائه فلو جوزنا الخلو عن الثبوت والانتفاء لم يأمن في ذلك الدليل الخلو عن
الثبوت والانتفاء وبهذا التقدير لا يبقى له دلالة على المدلول وايضا فالذي يدل على انهما
لا يجتمعان لا بد وان نعرف منه اولا انه لا يجتمع فيه كونه دليلا ولا دليلا اذ لو احتمل ذلك
لم يكن افادته الدلالة على استحالة الاجتماع مانعة عن الاجتماع ومع هذا الاحتمال لا يحصل المقصود

ما ذكرنا يدل على طرف هذه القضية لا يمكن أن يدل عليها إلا بعد صحتها فلو استفدنا صحتها
من ذلك الدليل لزم الدور **الخامس عشر** في أن سائر القضايا الأولية متفرعة عليها العلم
بأن الموجود لا يخلو عن القدم والحدوث علم بأن الأولية واللاأولية لا يجتمعان والعلم بأنه
لا يخلو عن الوجوب والإمكان علم بأن صحة العدم ولا صحته لا يجتمعان والعلم بأن الكل أعظم
من الجزء إنما يحصل لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن بين وجود ما به زاد الكل على الجزء وبين عدمه
فرق فيلزم أن يجتمع فيه الوجود والعدم والعلم بأن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية إنما
يحصل لأنها لما كانت مساوية لشيء واحد كانت طبايعها واحدة ولو لم تكن متساوية لما كانت طبايعها
واحدة فيلزم أن يصدق على طبايعها أنها واحدة ولا واحدة معا والعلم بأن الجسم الواحد لا يكون
في مكانين إنما حصل لأنه لو جاز ذلك لم يتميز الجسمان الحاصلان في المكانين دفعة عن الجسم
الواحد الحاصل في مكانين دفعة وإذا لم يكن كذلك لم يتميز وجود ما به زاد الاثنان على الواحد
من عدمه فيصدق عليه الوجود والعدم وليس لطاعن أن يطعن فيما قلنا بأن هذه الوجوه خفية
وهذه العلوم جلية والجلي لا يستفاد من الخفي لأن هذه الوجوه وإن خفيت بعد التدريج لكنها
مقررة في العقول ولذلك لو نازعنا أحد في هذه القضايا لم نذكر إلا هذه الوجوه **السادس
عشر** في أن النفس مع بساطتها كيف تقوى على التعقلات أما من جوز أن يصدر عن البسيط
أكثر من الواحد فلا يشكل ذلك عليه وأما من منع منه فإنه يجوز ذلك عند اختلاف الآلات
والإحساسات المختلفة لأن النفس في اكتساب العلوم الضرورية وهي الآلات في اكتساب العلوم النظرية ٥

السابع عشر في إثبات القوة القدسية ونعني بها النفس التي تمتاز عن سائر النفوس
بكثرة التجرد وبانه وسرعة انتقالها منها إلى النظريات مع السلامة عن الغلط لا شك أن الإنسان
يمكنه أن يتعلم من نفسه فإن كل من زاول علما مدة مديدة لا بد وأن يستخرج بفكره ما لم يسمعه من
غيره وإن قل والتجربة تصدق ذلك وإذا ثبت ذلك فنقول نرى الناس مختلفين في هذه الحالة فكما جاز
الانتهاء في النقصان إلى حد لا يتيسر له شيء منه جاز الانتهاء في الزيادة إلى الحد الذي ذكرناه ومن
خواص هذه النفس أن المقدمات تحضر فيها وتترتب ترتيبا صحيحا ثم تنساق إلى النتيجة من غير شوق منه
إلى ذلك الشوق وغيرها بغير المطلوب ثم يطلب المقدمات الملائمة له ثم يرتبها ترتيبا ملائما وإذا
كان كذلك كان النوع الأول من الانتقال كالطبيعي ولا يعرض له الغلط والثاني كالتكلفي فلا جرم فيه
يعرض له الغلط كثيرا **الثامن عشر** في أن قبول النفس للصورة لا يتوقف على الفكر لو توقف
عليه لوجد معه وجوده لامتناع وجود المشروط عند عدم الشرط لكنه يستحيل أن يحصل معه لأن
الفكر طلب وذلك لا يتأتى مع وجود المطلوب ولأن العلم يحصل حال تذكر النظر من غير تحقق النظر
فعلمنا أنه لا حاجة به إليه والتحقيق أنه إن أريد بالفكر العلوم المرتبة الضرورية الموجبة للعلم النظري
فالعلم النظري يستحيل حصوله بدونه لأن المحمول إذا كان ثبوته للموضوع بواسطة فلولا تنبه الذهن
له بواسطة لكان ذلك حكما غير مطابق للموجود فيكون جهلا وإن أريد بالفكر الحركات التخيلية فهي غير
معتبرة لما بينا أن النظريات لا بد من انتهائها إلى علوم ضرورية متى حصلت أوجبت العلم النظري

لذاتها

وإذا كانت تلك العلوم الضرورية موجبة للعلم الضروري وكانت في ذواتها غنية عن الفكر
لم يكن العلم النظري موقوفا على الفكر وقد ظهر من تحقيق هذا القائل فساد قول من زعم أن النفس
بعد المفارقة لا تعقل شيئا **التاسع عشر** في إمكان اجتماع التعقلات الكثيرة دفعة واحدة
أما في التصورات فلأنه لو لم يصح ذلك لما صح التصديق أصلا لأنه نسبة أمر إلى أمر وهي لا تتأتى إلا مع
تعقلهما وفساد التالي يدل على فساد المقدم وأيضا فقد نتصور المركب من وذلك لا يتأتى إلا بتصور
جميع أجزائه دفعة واحدة وأما في التصديقات فلأنه لو امتنع اجتماعهما لما حصل في الذهن إلا مقدمة
واحدة أبدا ولو كان كذلك لما حصلت النتيجة أصلا لأنا نعلم بالضرورة أن المقدمة الواحدة غير منتجة
وفساد التالي يدل على فساد المقدم والذي يقال بأنا متى وجهنا ذهننا إلى معلوم امتنع منا توجيهه
إلى معلوم آخر فوجب أن يكون المرجع به إلى الخيال لا إلى العقل الذي يحصل ذلك فيه **العشرون**
في أن العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول ولا ينعكس أما الأول فللمتقدمين فيه وجوه **الأول** متى عقلنا العلة
فقد حصل في الذهن ماهية موجبة لماهية المعلول ومتى كان كذلك كان العلم بالمعلول حاصلا والمقدمتان
ظاهرتان بناء على أن التعقل يستدعي حصول ماهية مساوية للمعقول في العاقل **والثاني** إذا
كانت العلة لذاتها موجبة للمعلول فمن عرف ذات العلة لا بد وأن يعرف منها أنها لذاتها توجب المعلول
وذلك يتضمن العلم بالمعلول **لا يقال** ماهية العلة غير وكونها علة أي مقتضية لذات المعلول غير فإن
أردتم بالعلة الأول علم فلم قلتم إنه يلزم من العلم به العلم بالمعلول فإن ماهية العلة مغايرة لماهية المعلول

١٧٠ ونحن نعلم صحة تعقل كل واحد من الماهيتين مع الذهول عن الأخرى وإن أردتم الثاني فهو باطل لأن
العلية إضافة والإضافات لا تعقل إلا بعد تعقل المضافات فالعلية لا تعقل إلا بعد تعقل المعلول
فلو استفدنا تعقل المعلول من تعقلها لزم الدور وهو محال ثم إن سلمنا عن هذا المقام لكنه منقوض
بصورتين أحدهما أن علمنا بنفسنا نفس نفسنا على قولهم فيلزم أن يكون علمنا بنفسنا دائما لكن لوازم
نفسنا معقولات نفسنا فيجب أن يكون علمنا بجميع لوازم نفسنا من كونها مجردة باقية حادثة متعددة لكذي
وكذي حاصلا دائما وثانيهما أنه لو لزم من تعقل الماهية تعقل لوازمها لزم من تعقل ذلك اللازم
تعقل لازم ذلك اللازم وهكذا القول في جميع اللوازم القريبة والبعيدة بالغة ما بلغت وهذه شكوك
صعبة وربما أمكن تكلف الجواب عنها **والثالث** أنا نستدل بالأسباب على مسبباتها كالاستدلال بمماسة
النار القطنة على احتراقها **ولقائل** أن يقول ذلك إنما عرف بالاستقراء والحس لا من طبيعة العلة
بل هذه الدلالة بالعكس أولى فإن من لم يشاهد الري من شرب الماء والشبع من تناول الطعام لا يعرف
ترتب هذين الأمرين عليهما ولو كفت معرفة ذات العلة في معرفة وجود المعلول لما احتيج في هذه
المواضع إلى التجربة وهذا أقوى وأما الثاني فلأن استناد المعلول إلى علته لا لذاته بل لإمكانه والإمكان
ليس علة للحاجة إلى هذه العلة وإلا لكان كل ممكن معلولا لهذه العلة بل إلى مطلق المؤثر وأما تعينه
فليس من قبل المعلول المعين بل من قبل العلة فلا جرم لزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة المطلقة لا
بالعلة المعينة **الحادي والعشرون** في أن العلم بذوات المبادي لا يحصل إلا من العلم بذي

لا ترد ان المبدأ ممكن لذاته والممكن لذاته لا يكون راجحا من حيث هو هو ويكون راجحا نظرا
الى سببه فاذا نظر اليه من حيث هو هو وجد لا محالة غير راجح واذا نظر اليه مع سببه وجد لا محالة
راجحا وهو المطلوب وللقائل ان يقول الممكن يصدق عليه انه لا يقتضي الرجحان لا انه يقتضي
اللارجحان ومقتضى ذلك انه لا يلزم من النظر اليه من حيث هو هو حصول الرجحان لا انه يلزم
من النظر اليه من حيث هو هو لا حصول الرجحان واذا كان كذلك فنحن نقول النظر اليه من حيث هو
هو لا يقتضي العلم برجحان وجوده على عدمه ولكنه لا يمنع من حصول العلم بذلك الرجحان وعلى ما قلتم
لو كان العلم بتلك الماهية لا يقتضي العلم بذلك الرجحان ثم ان حصل العلم بالرجحان فلنا ان نتمم
المستدلون عليكم الدلالة على النفي **الثاني والعشرون** في ان ما يعلم بسببه يعلم كليا هذا
هو المشهور واحتجوا عليه بان من علم مثلا ان الالف موجب للباء فالباء هي لا تعين تصور معناه
لا يمنع من الشركة وكونه صادرا عن الالف لا يمنع منها والكلي المقيد بالكلي كلي ايضا فالمعلول
المعلوم بعلته كلي وللقائل ان يقول هذا انما يصح لو استدللنا بالالف على الباء فاما لم لا يجوز ان
نستدل بهذا الالف على هذا الباء فان ذلك هو المطلوب وقولكم غير متعرض له بل الصحيح هو ان
لان الاشخاص من حيث انها اشخاص معلولة ومنتهية في سلسلة الحاجة الى واجب الوجود والعلم
بالعلة موجب للعلم بالمعلول عندكم فيلزم من علم واجب الوجود بذاته علمه بالاشخاص الا انه
من حيث هي اشخاص زمانية لا من حيث هو كليته فذلك يقتضي كونه تعالى عالما بالجزئيات

بق

١٧١ **الثالث والعشرون** في ان العلم يجب تغيره عند تغير المعلوم لان العلم مطابق
للمعلوم وما يطابق الشيء على وجه لا يطابق ما يخالف ذلك الشيء والا لكان مخالفا لنفسه ثم
ان الطبايع الكلية لما امتنع تغيرها عما هي عليه لا جرم استحال تغير العلم بها واما الشخصيات
لما صح تطرق التغير اليها لا جرم وجب تغير العلم عند تغيرها **الرابع والعشرون** في انه
ليس العلم بان الشيء سيوجد نفس العلم بوجوده عند وجوده الذي من تكلم فيه والذي يؤيده
انه لو كان كذلك لكان من علم انه اذا جاء الغد حصل زيد في الدار علم لا محالة دخوله الدار عند
مجيء الغد سواء علم مجيء الغد او لم يعلم لكن التالي باطل فالمقدم مثله ولان العلم بان الشيء سيوجد
يتوقف كونه كذلك على وجود الشيء ويتوقف كونه علما بوجوده على وجوده والحاصل قبل
حصول الشرط غير الموقوف على حصوله فالعلم بان الشيء سيوجد مغاير للعلم بوجوده ٥
البحث الخامس والعشرون في العقل الفعلي والانفعالي العقل الفعلي هو كما اذا
علمت ان لك في الفعل الفلاني مصلحة فصير ذلك العقل سببا لان توجد ذلك الشيء والعقل
الانفعالي هو كما اذا شاهدت بناء فعقلت كيفيته **البحث** السادس والعشرون
في تعبير العقل للانسان عقل عملي وهو مقول بالاشتراك على القوة التي بها يكون التمييز بين الامور
الحسنة والقبيحة وعلى المقدمات التي منها يستنبط الامور الحسنة والقبيحة وفعل الامور الحسنة
والقبيحة وعقل نظري وهو مقول بالاشتراك على الجوهر المستعد لقبول المعقولات وعلى

مراتب اخر الهامع هذه التعقلات واول تلك المراتب ان لا يحصل فيها شيء من التعقلات بالفعل
وحينئذ يسمى عقلا هيولانيا وثانيها ان يحصل لها الاوليات وحينئذ يسمى عقلا بالملكة اي حصلت
لها بسبب تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم ان النفس ان تميزت عن غيرها بكثرة
هذه الاوليات وسرعة الانتقال منها الى النظريات سميت قدسية وثالثها ان يحصل لها
مع تلك الاوليات النظريات لا على انها حاصلة بالفعل بل على انها متى شاء صاحبها احضرها
بالفعل وحينئذ تسمى عقلا بالفعل ورابعها ان تكون المعقولات حاضرة بالفعل وحينئذ تسمى
عقلا مستفادا فاسم العقل النظري واقع على هذه المراتب بالاشتراك وقد يطلق ايضا بالاشتراك
على الموجود الذي لا يكون جسما ولا جسمانيا لا بالحلول ولا بالتدبير **القول في شرح**
الفاظ مستعملة في هذا الباب وهي الشعور والادراك والفهم والمعرفة والعلم
والاحاطة والفكر اما الادراك فهو اللقاء والوصول في اللغة وهو قريب من المعنى المقصود
منه في الحكمة لان المدرك يصل بادراكه الى ماهية المدرك واما الشعور فهو ادراك بغير استثبات
وهو اول مراتب وصول العلم الى المعنى فاذا حصل الوقوف على تمام المعنى قيل له التصور فاذا
بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه يرجع قيل له الحفظ ولذلك الطلب التذكر ولذلك
الوجدان التذكر اذا ادرك المدرك شيئا وانحفظ اثره في نفسه ثم ادركه ثانيا وادرك معه
انه هو الذي ادركه اولا قيل انه عرفه والفهم والفقه تصور المعنى من لفظ المخاطب والافهام

ايصال المعنى باللفظ الى فهم السامع وقريب منه البيان والعلم تصور المحكوم عليه
بغيره نفيا او اثباتا والصدق هو ان يكون حكمك بتلك النسبة مطابقا لما في الوجود والتصديق
هو الاعتراف بحصول المطابقة واما سائر الالفاظ مثل الحدس والذكاء والفطنة فسياتي في
علم النفس ان شاء الله وحده **الطرف الثاني في العاقل** وفيه مباحث **الاول**
وهو ان كل عاقل مجرد عن المادة فسياتي في علم النفس ان شاء الله تعالى **الثاني** وهو عكسه و
ما قيل فيه ثلاثة مسالك **اولها** ان كل مجرد فهو يعقل غيره وكل من يعقل غيره فانه يعقل
ذاته فكل مجرد يعقل ذاته اما الصغرى فان كل مجرد يصح ان يكون معقولا بالضرورة وكل
ما كان كذلك صح ان يكون معقولا مع كل ما عداه من المعقولات وكل ما كان كذلك صح على ماهيته
ان تقارنها سائر الماهيات بناء على ان التعقل يستدعي حصول ماهية المعقول في العاقل فاذن
كل مجرد فانه يصح ان تقارن ماهيته سائر الماهيات وتلك الصحة ان اعتبر فيها كون تلك الماهية
في العقل مع ان كونها في العقل عبارة عن كونها مقارنة للعقل لزم ان يكون صحة وجود الشيء
متاخرة عن وجوده وقد ذكرنا ان الوجود متاخر عن الصحة هذا خلف او لا يعتبر فيها ذلك وحينئذ
تلك الماهية المعقولة اذا وجدت قائمة بنفسها في الخارج امكن ان تقارنها ماهيات
الاشياء المعقولة ولا معنى للتعقل الا هذه المقارنة فاذن كل ماهية مجردة فانه يصح عليها
ان تعقل سائر الماهيات المجردة وكل ما صح في حق المفارقات وجب فاذن كل ماهية مجردة

فانها تعقل جميع الماهيات وكل من عقل شيئا امكنه ان يعقل كونه عاقلا لذلك المعقول
وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته فاذن المجرد يجب ان يكون عاقلا لذاته وجميع ما عداه من المجردات
والاعتراض عليه لا نسلم ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل ماهيته اليس من قولكم ان حقيقة الله سبحانه
غير معقولة للبشر **لا يقال** لا حقيقة له تقدس وتعالى سوى الوجود المقيد بالقيود السلبية
وذلك معلوم **لانا نقول** قد ابطلنا هذه القاعدة فيما تقدم ثم ان سلمنا ذلك في حق الله تعالى
فلا شك ان ماهية سائر المفارقات غير وجودها بالاتفاق مع انها غير معقولة ثم ان سلمنا
ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا لكن لا نسلم انه يصح ان يكون معقولا مع كل ما عداه والاستقراء
فيه لا يفيد العلم ثم ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه لما صح ان يكون معقولا مع غيره صح ان يقارن
ماهية سائر الماهيات قوله كل معقول فان ماهيته حاصلة في العاقل قلنا قد ابطلنا هذه
القاعدة بما فيه مقنع ثم ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان تلك المقارنة لا تتوقف على حصولها في العقل
قوله لو كان كذلك لزم توقف وجود الشيء على صحته **قلنا** هذه مغالطة لان المقارنة جنس
تحتها ثلثة انواع **اولها** مقارنة الحالين في المحل الواحد كاجتماع السواد والحركة في المحل
الواحد **ثانيها** مقارنة الحال للمحل الواحد كحلول السواد في المحل **ثالثها** مقارنة المحل
للحال ككون الجسم محلا للسواد وهذه الانواع مختلفة بالماهية لان كل واحد منها يصح عليه ما
لا يصح على الاخر واذا ثبت ذلك فنقول مقارنة الصورة المعقولة في العقل مقارنة الحالين

في المحل الواحد ومقارنتها الصورة العقلية مع النفس مقارنة الحال للمحل فلا يلزم من عدم توقف
صحة النوع الثاني من المقارنة على الحصول في النفس عدم توقف صحة النوع الاول عليه ثم بتقدير
ذلك لا يلزم ايضا منه ان الماهية المعقولة اذا وجدت في الخارج صح ان تقارن سائر الماهيات
المعقولة لان ذلك مقارنة المحل للحال وهو نوع مخالف للنوعين الاولين ومما يؤكد القول بانه ليس
حكم كل واحد من هذه الانواع حكم الاخر هو ان الانسان الخارجي قائم بذاته وحاس ومحسوس وفعال
ومدرك وكل ذلك على الانسان الذهني محال وبالعكس ثم ان سلمنا ان صحة ان تقارنها شيء اخر لا
يتوقف على كونها عقلية فلم قلتم ان مثلها اذا وجد في الخارج وجب ان يصح ذلك عليه سلمناه
ان تلك الماهية حين كانت ذهنية لا بد وان يمتاز عنها حين تصير خارجية فلم لا يجوز ان يقال
ان ما لاجله صارت ذهنية شرط لتلك الصحة وما لاجله صارت خارجية مانع منه ثم ان
سلمنا انه ليس كذلك لكن لا نسلم ان حكم الشيء حكم مثله فان حصة كل نوع من الجنس مساوية في الماهية
لحصة النوع الاخر منه في تمام الماهية ثم مع ذلك الفصل المقارن لكل واحد منهما يمتنع على
الاخرى فلم يكن حكم الشيء حكم مثله **لا يقال** ان ذلك الامتناع ما جاء من جانب الجنس بل
من جانب الفصل **لانا نقول** هب ان الامر كما ذكرتموه لكنا بينا بذلك انه قد يصح على
احد المثلين ما يمتنع على الاخر وذلك مما يحقق مقصودنا ثم ان سلمنا ان المجرد اذا وجد في
الخارج صح ان يقارنه سائر الماهيات فلا نسلم انه يلزم من صحة تلك المقارنة كونه عاقلا لها

الى الآن ما رأينا احداً منهم اشتغل باقامة الدلالة على ان العاقلية نفس الحصول وانها
ليست عبارة عن اضافة زائدة عليه ثم ان سلمنا انكم ذكرتم دلالة على ذلك لكنها معارضة
بالوجوه التي ذكرناها في ابطال ذلك ثم ان سلمنا ذلك لكن هذه الدلالة ان دلت على مطلوبكم
وهو ان كل مجرد يصح ان يكون عاقلاً من الوجه الذي ذكرتموه لكنه يبطله من وجه آخر وهو ان
الصورة متى كانت عقلية استحال ان يكون عاقلة بحسب ما تصير خارجية وجب تغايرهما لا للاستحالة
ضرورة ان حكم الشيء حكم مثله ثم ان سلمنا ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل كل ما عداه فلم يجب ان
يعقل ذاته قوله لان كل من عقل شيئاً امكنه ان يعقل انه يعقل ذلك الشيء قلنا دعوى
البديهة ممنوعة فاين البرهان ثم ان سلمنا ذلك فلم قلتم انه يلزم منه كونه عاقلاً بذاته
لا يقال لان من علم كونه عالماً بشيء فقد حكم على ذاته بالعالمية والحاكم بامر على امر لا بد
وان يحصل عنده تصور الامرين **لانا نقول** هذه القاعدة منقوضة على مذهبكم لانا نحكم
على الجزئيات بالكليات مع انه ليس على مذهبكم شيء واحد بعينه هو يعلم الكلي والجزئي
لان العالم بالكلي يجب ان لا يكون جسمانياً والعالم بالجزئي يجب ان يكون كذلك والشيء الواحد
لا يكون موصوفاً بوصفين **المسلك الثاني** هو ان كل مجرد فان ذاته المجردة
حاصلة له لا لغيره وكل مجرد حصل له مجرد فانه لا بد وان يعقل ذلك المجرد فاذن كل مجرد
فانه يعقل ذاته ثم ان كان ذلك المجرد علة لذاته لغيره فانه يلزم ان يعقل ذلك الغير

لانه متى عقل نفسه علم من نعته كونه مبدأ الغير وذلك يتضمن علمه بغيره الاعتراض ١٧٤
لا نسلم ان كل مجرد فان ذاته المجردة حاصلة له فان ذلك اضافة والاضافة لا تعقل الا
عند التغاير وعلى ما قررتموه **لا يقال** الست قلت ذاته فقد اضفت ذاته الى نفسه **لانا
نقول** ذلك لضيق العبارة ثم ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان كل ما حصل له ماهية فانه يعقلها
وما الدليل على ان التعقل نفس هذا الحصول لم لا يجوز ان يكون عبارة عن اضافة مخصوصة
انها انما تحصل عند حصول ماهية مجردة لماهية مجردة وتارة لا تحصل فان الماهيات المختلفة
لا يستبعد ان يختلف في لوازمها واحكامها ثم ان سلمنا ذلك لكنا قد ذكرنا وجوهاً تبطل
ذلك ثم ان سلمنا ان كل مجرد يعقل ذاته فلا نسلم انه لا بد وان يعقل معلوله وبيانه ما
مر ان العلم بالعلة لا يقتضي العلم بالمعلول **المسلك الثالث** ان الصورة المجردة اذا حلت
في الجوهر العاقل بالقوة صيرته عقلاً بالفعل واذا كان كذلك وجب ان يكون الصورة المجردة
ايضاً عقلاً بالفعل اما الصغرى فلان العاقل بالقوة اذا حصلت له الصورة العقلية بالفعل
فاما ان يتحد بتلك الصورة بالعاقل وهو المطلوب او تبقى متميزة عنه حالة فيه حلول السواد في
الجسم وذلك باطل لان العاقل بالفعل اما ان يكون هو المحل او الحال او مجموعهما والثلثة باطلة
فالقول بعدم الاتحاد باطل وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون العاقل هو المحل لانه لا يخلو
اما ان لا يكون الصورة الحالة فيه معقولة فهو حينئذ لم يخرج من العاقلية الى الفعل لان كل

من عقل شيئاً امكنه ان يعقل كونه عاقلاً له وقد فرض انه صار عاقلاً بالفعل هذا خلف
او يكون معقولاً له فاما ان يعقل لاجل صورة اخرى منها فيلزم التسلسل او لوجودها له
اما على الاطلاق فيلزم ان يكون كل ما حصل له تلك الصورة ان يكون عاقلاً بالفعل فيكون
الجمادات عاقلة بالفعل هذا خلف او لانها موجودة لشيء من شانه ان يعقل فحينئذ اما ان
يكون معنى ان يعقل نفس وجود الصورة له فيكون كانه قال انما كانت تلك الصورة حاصلة
للنفس لان من شانها ان يكون حاصلة لها او معنى اخر لكنا قد فرضنا ان التعقل نفس هذه الصورة
هذا خلف وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون العاقل بالفعل هو تلك الصورة لان على هذا التقدير
التي كان عقلاً بالقوة لم يخرج قط الى الفعل بل حدث شيء اخر هو العقل بالفعل وكل ما
امتنع خروجه الى الفعل لم يكن بالقوة فالعقل بالقوة ليس عقلاً بالقوة هذا خلف وانما قلنا
انه لا يجوز ان يكون العاقل بالفعل مجموعهما لانه اما ان يعقل غيره او جزءاً من اجزائه او نفسه
فان كان الاول لم يمكن تعقله لذلك الخارج جزءاً من ذلك المجموع بل خارجاً وهذا مناف
الصورة التي هي جزء المجموع وان كان الثاني فاما ان يعقل كل واحد من الجزئين نفسه او
بالجزء الاخر فانه ان كان الاول كان العاقل والمعقول في كل شيء هو نفسه فلم يكن هناك شيء هو
عقل بالقوة ثم خرج الى الفعل وان كان الثاني فحينئذ يكون كل واحد من الجزئين عاقلاً
شيئاً خارجاً عنه وذلك ليس هو القسم الذي نحن فيه الان بل هو ما مر وتعود المحالات المذكورة

١٧٥ فثبت فساد الاقسام الثلثة وظهر ان الصورة المجردة اذا حصلت للعقل بالقوة
اتحدت به واما الكبرى فلان الصورة المجردة لما كانت بحيث اذا حصلت في غيرها صيرته
عقلاً بالفعل فاذا كانت قائمة بذاتها كانت اولى بالعقلية فان الحرارة اذا صيرت الجسم التي
هي فيه مسخناً فلو انها قامت بذاتها كانت اولى بالتسخين وكذلك الجسم اذا كان ابيض فالبياض
عند حلول السواد فيه فلو كان السواد فيه قائماً بذاته لكان اولى بذلك والاعراض
ان نقول لا نسلم ان الاتحاد ممكن وتقريره ما مر ثم ان سلمنا ذلك لكن ما الدليل على اتحاد
من الاقسام الثلثة المذكورة الاول وهو ان العاقل بالقوة يعقل الصورة الحالة فيه وان
تعقله لها زائد على نفس وجودها له وانه حالة اضافية على ما مر تقريره وهذا القدر
كاف في القدح في الصغرى وان كانت الاعتراضات عليها كثيرة ثم ان سلمنا الصغرى لكن الكبرى
ممنوعة وما ذكروه من الاولوية فهو كلام اقناعي غير برهاني لان حكم المختلفين لا يجب ان يكون
واحداً فهذا ما عندي في هذه المسالك واما جملة الكلام فيها تعريفاً وتوسعاً في غاية الدقة مع
انها لا طائل لشيء منها **البحث الثالث** في انا هل نعقل ذاتنا ابداً احتج من اعتقد
ان عقل الشيء لذاته نفس حضور ذاته عند ذاته جوزوا القول بان الانسان يعقل ذاته ابداً
وكان التجربة دالة عليه لان النائم اذا هب من النوم لم يكن … عن البرهان المطلوب لا …
من يوجد غيره بل من يوجد الذي لا يعلم الا بعد علمه بذاته وما جملة منتحل ولو الحيوان دراكاً او

بحوثكم لم يكن قصده الى الادراك والتحريك المطلقين بل الى ادراك وتحريك يصدر ان
منه وذلك مسبوق لا محالة بعلمه بذاته **البحث الرابع** في ان علم الانسان بذاته غير مكتسب لو
فرضنا الامر على ما مر ظهر واين اوردنا زيادة عليه قلنا اما ان يستدل الانسان بالاثر المطلق
على نفسه وهو باطل لان الاثر المطلق يستدعي مؤثرا مطلقا لا هو او بالاثر الصادر عنه على
نفسه وهو محال لانه لا يعلم كون ذلك الاثر صادرا منه الا بعد علمه بذاته فلو استفاد علمه
بذاته من ذلك للزم الدور **البحث الخامس** في ان الصورة العقلية غير لازمة لجوهر
النفس من جعل العقل بالفعل نفس هذه الصورة ظهر فساد هذا القول على اصله والا لكان التعقل
لجوهر النفس بالفعل حاصلا ابدا عند عدم حضورها حاصلة ومن جعله حالة اضافية احتاج الى
الاستدلال على فساد ذلك لاحتمال ان يكون هذه الصورة حاضرة ابدا لكن لعدم تلك الحالة المسماة
بالعلم لم يحصل الشعور بها في الصورة الحالية فانها حاضرة وغير مشعور بها لكنه لم يدل
دليل على اثباتها فلم يجز اثباتها **البحث السادس** في فساد قول من قال التعلم تذكر القائل
بكون تقدم النفوس زعموا انها كانت قبل هذه الابدان عالمة بامور كثيرة الا انها نسيتها عند
التعلق بهذه الابدان لاستغراقها في تدبيرها والافكار تذكرات لتلك العلوم واحتجوا عليه
بان التفكر طلب ومحال ان يكون المطلوب معلوما لان طلب الحاصل محال وان كان غير معلوم
لانه اذا وجد كيف يعلم انه هو الذي كان مطلوبا له فاما اذا قلنا هذه العلوم كانت حاصلة

له بالفعل والتفكر تذكر فلا جرم اذا وجدناها عرفناها **والجواب** اما حدوث النفس ١٧٦
فباطل واما هذه الشبهة فحلها ان تصور طرفي القضية حاصل والمجهول هو التصديق واذا
حصل ميز عن غيره بالعلامة المعلومة وهي تصور الطرفين **الطرف الثالث في المعلوم**
وفيه ثلاث مباحث الاول في ان البسيط يمكن ان يكون معقولا لو لم يصح تعقل البسيط لم يصح تعقل
شيء اصلا وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الشرطية ان كل ما يتعقل فانه ان كان بسيطا فهو
المطلوب وان كان مركبا فان لم يعقل شيء من بسائطه استحال تعقله وان عقل فهو المطلوب
وكفى القول في التعريفات الرسمية **البحث الثاني** في ان المعدوم كيف يعقل المعدوم اذا
كان بسيطا مثل العلم بعدم ضد الله تعالى فانما يعقل بالتشبيه كما يقال ليس لله تعالى شيء نسبته اليه نسبة
السواد الى البياض وان كان مركبا مثل العلم بعدم اجتماع الضدين فالعلم به انما يتم بسبب العلم باجزائه
الوجودية مثل ان يعقل السواد والبياض والاجتماع حيث يعقل ثم يقال ذلك الاجتماع غير حاصل
بين السواد والبياض **البحث الثالث** في درجات المعلومات منها ما وجوده في غاية القوة
واولها واجب الوجود ثم سائر المفارقات ومنها ما في غاية الضعف كالمعدوم والزمان والحركة
لقربهما من العدم ومنها ما يكون متوسطا بين الامرين كالاجسام والكيفيات والكميات فالعقول
البشرية قاصرة عن الاحاطة بالقسم الاول لكمالها كما انه يعشي ابصار الخفافيش وعن الثاني لنقصانها
كما يعجز البصر عن ادراك الالوان الضعيفة واما القسم الثالث فهو الذي يسهل الاحاطة به وهذا البحث

خطابي لا برهاني وبالله التوفيق الباب الثاني في القوى والاخلاق وفيه
سبعة مباحث الاول في لفظ القوة انها موضوعة اولا للمعنى التي به يتمكن الحيوان من مزاولة
الافعال الشاقة ولهذا المعنى مبدا وهو القدرة اي كون الحيوان بحيث اذا شاء ان يفعل
فعل واذا شاء ان يترك ترك ولازم وهو ان لا ينفعل ولا يضعف فنقل اليهما ثم ان
للقدرة حدا وهو الصفة المؤثرة ولازما وهو امكان الفعل فنقلت اليهما حتى يقال في
الابيض انه اسود بالقوة ثم انه سمي الحصول المقابل له بالفعل لكونه مقابل المنقول عنه هذا
الاسم مسمى بذلك ثم ان المهندسين سموا الخط الذي مربعه تساوي مربعي خطين اخرين في قوتهما
وان لم يكن المساواة بالفعل حاصلة اي المربع الذي يمكن حصوله منه مساو للمربعين اللذين يمكن حصولهما
منهما واذا عرفت القوة عرفت القوي وان غير القوي لما الضعيف او العاجز او السهل الانفعال
او منه الشر ودي اما الغير المؤثر او ان لا يكون الخط بالوصف المذكور فاما القوة بمعنى الامكان
فقد سلف وبمعنى غير الانفعال فهو احد نوعي النوع الثاني من الكيف وبمعنى الشدة او القدرة من
انواع الصفة المؤثرة فلنتكلم في القوة بهذا المعنى ثم اقسامها البحث الثاني في تحديد هذه
القوة وتقسيمها هي الصفة المؤثرة وهي اما ان يكون مصدر الفعل واحد او افعال كثيرة
وعلى التقديرين فاما ان يكون لها به شعور او لا يكون فالاقسام اربعة الاول القوة العديمة الشعور
التي يصدر عنها فعل واحد اما على مذهب الشيخ خاصة فمنقسم الى ما يكون متقومة بمحلها وهي الصورة

177 كالمادية وغيرها او لا يكون كذلك وهي العرض كالحرارة وغيرها واما على قول قوم فلنا
الى ما يكون في جسم بسيط كالمادية والى ما يكون في مركب كطبائع الاغذية والادوية
والاول هو الطبيعة ثم انهم حدوها بانها المبدء الاول بالذات لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات
وهذا اعم من الطبيعة على الوجه الذي قلناه بل القول المساوي لها انها قوة عديمة الشعور
وحالة في جسم بسيط هي لذاتها علة للحركات والسكونات بالذات الثاني القوة العديمة الشعور
التي يصدر عنها افعال مختلفة وهي النفس النباتية الثالث القوة الشاعرة التي يكون
مبدءا لفعل واحد وهي النفس الفلكية الرابع القوة الشاعرة التي يكون مبدء الافعال
المختلفة كما في الحيوان وهي المسماة بالقدرة البحث الثالث في احكام القدرة وهي امور الاول
انها ليست نفس المزاج لان المزاج كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة يستوي بالقياس الى
البارد وبالعكس فيكون من جنسهما فيكون تاثيرها من جنس تاثيرهما وتاثير القدرة مضاد لتا تيرها
فالقدرة ليست بمزاج البحث الثاني زعم قوم ان القدرة مع الفعل واستبعد الشيخ وتحقيقه
انه ان اريد بالقدرة القوة المؤثرة حال استجماعها جميع الامور المعتبرة في المؤثرية
استحال تاخر الفعل عنها وان اريد بها مجرد القوة العضلية التي تصير مؤثرة عند انضمام
الارادة الجازمة اليها فلا شك انها قبل الفعل البحث الثالث زعم قوم ان القدرة ليست
مع الضدين والتحقيق هنا ايضا انه ان اريد بالقدرة مجموع الامور التي يترتب الاثر عليها

فلبثت القدرة قدرة على الضدين لان الاثر لا يصدر عنه ما لم يجب ذلك الصدور ولو كان
بالنسبة الى الضدين كذلك لزم حصولهما وان اريد بها القوة الفعلية وحدها او انها تجب
لو انضم اليها القصد الى احد الضدين حصل ذلك الضد وان انضم اليها القصد الى الضد الثاني
حصل الضد الثاني فلا شك ان القدرة قدرة على الضدين **البحث الرابع** في ان ما هو يصدر عنه
امر لا بالقسر ولا بالعرض فهو عن قوة موجودة فيه لان ذلك الاثر ممكن حادث فلا بد له
من مؤثر وهو اما الجسم او محله او حاله او ما لا يكون محلا له ولا حالا فيه والاول باطل لوجهين
اما اولا فلان تلك الاجسام باسرها متساوية في الجسمية مختلفة في الاثار واما ثانيا فلان الاثر
قد يفنى مع بقاء الجسمية وبهذا الوجه خاصة يبطل القسم الثاني والثالث هو المطلوب والرابع
باطل لانه ان كان جسما او جسمانيا عاد التقسيم والا فحصول اثره في بعض الاجسام دون بعض
ان كان لامر اختص به ذلك الجسم لاجله استحق قبول ذلك الاثر من ذلك المفارق فهو المطلوب
والا لحسد ترجيح احد طرفي الممكن على الاخر لا لمرجح وانه محال فان قيل لم لا يجوز ان يرجح الفاعل
احد مقدوريه على الاخر لا لمرجح على ما سيأتي تقريره والذي نبه انه كما ان الجسم مختص بالاثر
الخاص فهو ايضا مختص بالقوة المؤثرة فان افتقر الاختصاص الاول الى قوة فليفتقر الاختصاص
الثاني اليها لا الى نهاية وهو محال فان احتججتم بان الاستعداد السابق كفى في ذلك فلم لا يكفي
في الاختصاص بالاثر اجابوا بان الفرق هو ان الماء اذا تسخن بقاسر فبعد زوال القاسر يعود

باردا فلولا ان فيه قوة تقتضي البرودة والا لما عادت البرودة الا لسبب جديد مبرد
بخلاف الماء اذا صار هواء بالقاسر فانه عند زوال القاسر لا يصير ذلك الهواء ماء بل يبقى
على طبيعة الهواء فعلمنا ان تلك القوة غير مستندة الى قوة اخرى **البحث الخامس** في الخلق
خلق انه ملكة تصدر بها عن النفس افعال بسهولة من غير تقدم روية والفرق بينه وبين اصل القدرة
ان نسبة القدرة الى الضدين على السواء بالوجه الذي عرفته وهو ليس كذلك وليس عبارة عن
نفس الفعل ايضا لان الفعل قد يكون تكلفيا **البحث السادس** في الفضائل الخلقية واصولها
ثلثة الشجاعة والعفة والحكمة ومجموعها العدالة ولكل واحد من هذه الثلثة طرفان هما رذيلتان طرفا
فالشجاعة محتوشة بالجبن والتهور والعفة بالخمود والفجور والحكمة بالجربزة والغباوة والا
رذائل لما فيها من الافراط والتفريط والاوساط فضائل **البحث السابع** في الحكمة الخلقية ظن
بعضهم ان الحكمة العملية المذكورة ههنا هي التي جعل قسيمة للنظرية حيث يقال الحكمة اما نظرية او
عملية وهو باطل لان المراد من هذه الحكمة الملكة التي تصدر عنها الافعال المتوسطة بين افعال
الجربزة والغباوة والمراد بتلك الحكمة العملية العلم بالامور التي وجودها من افعالنا والفرق
بين العلم والملكة معلوم **الباب الثالث في الالم واللذة وفيه مباحث الاول**
ان كل عاقل يعلم ان كل حاس يدرك هذين الامرين من نفسه ويميز كل واحد منهما عن صاحبه ويميزهما
عما عداهما بالضرورة وما هذا شانه امتنع تعريفه فظهر فساد قول من قال اللذة ادراك

الملائم والألم إدراك المنافي لأن تصور اللذة والألم أجلى من تصور إدراك الملائم والمنافي
والتصديق بأن المرجع بهما إلى هذين الإدراكين مما لا يثبت إلا ببرهان دقيق **البحث الثاني**
في أن اللذة هل هي نفس إدراك الملائم والألم هو نفس إدراك المنافي أم لا إنا نجد من أنفسنا
عند الأكل والشرب والوقاع حالة مخصوصة ونعلم أيضاً أنا ندرك هذه الأشياء الملائمة ثم نريد
أن نعلم أن تلك الحالة هل هي نفس هذا الإدراك أو لازمة له أو ملزومة له أو لا لازمة ولا
لازمة ولا ملزومة ولا يكفي في بيان أنها نفس هذا الإدراك أن يقال إنا نجد به فيكون هو هو
لأن هذا تحكم لفظية فإن للسائل أن يقول إنك جعلت اسم اللذة اسماً لهذا الإدراك فلا مشاحة
فيه لكن لم قلت إن الحالة المخصوصة التي نجدها من النفس هي نفس هذا الإدراك ومعلوم أن هذا
المقصود لا يحصل بهذا النطق فنقول أما الاستقراء فقد دل على أن هذه الحالة لا تحصل لنا إلا
إذا أدركنا الملائم من أحوالنا وإنه لا نزاع فيه بحال لأنا نلتذ بالرئاسة وإن لم تكن الرئاسة من حيث
هي هي ملائمة لأحوالنا وأما أنه هل يمكن حصول هذه الحالة من دون هذا الإدراك وإن أمكن يمكن أن صح
فالأولى فيه التوقف ثم بتقدير المساعدة على أن الحالة المسماة باللذة لا تحصل إلا عند إدراك الملائم
فهل يمكن حصول إدراك الملائم من غير حصول هذه الحالة فهذا أيضاً مما لم يظهر لي طريقه بالبرهان
بل فيه شك لأن الرطوبة محسوسة فيكون المزاج الرطب محسوساً وهو غير مؤلم ثم بتقدير المساعدة على
ذلك فإنه لا يلزم من تلازمهما كل واحد منهما صاحبه أن يكون المرجع بهما إلى أمر واحد فليجتهد

١٧٩ طالب الحق في طلب البرهان على هذه المطالب **البحث الثالث** في الرد على من زعم أن اللذة عود
إلى الحالة الطبيعية بعد الخروج عنها بسبب هذا الظن أخذوا ما بالعرض مكان ما بالذات لأن اللذة
لا تحصل إلا بالإدراك والإدراك الحسي وخصوصاً اللمسي إنما يحصل بالانفعال عن الضد فإذا
استقرت الكيفية لم يحصل الانفعال فلم يحصل الشعور فلم تحصل اللذة فلا جرم لم تحصل اللذة اللمسية
إلا عند تبدل الحال الغير الطبيعي فظن أن اللذة نفسها هي خروج عن الانفعال وهذا باطل لأن الإنسان
قد يلتذ بالنظر إلى الوجه الحسن وبالوقوف على مسألة علمية وبوصول مال إليه من غير أن يكون قد خطر
بباله تلك الأشياء قبل وصولها إليه فضلاً عن أن يقال إنه بالوجدان دفع ضرر الشوق **البحث الرابع**
في أن تفرق الاتصال ليس بمؤلم بالذات خلافاً للأولين فيه لوجوه أربعة **أولها** أن التفرق عدمي
لأنه عدم الاتصال عما من شأنه أن يتصل والألم وجودي بالضرورة والعدم لا يكون علة بالذات
للوجود **ثانيها** السكين الحادة جداً ربما تقطع الإصبع ولا يحس بالألم إلا بعد زمان ولو كان
التفرق علة بالذات للألم لما تخلف عنه **ثالثها** الكيفيات الحادثة بالأجسام التي تحت كرة القمر
إنما تحدث عن مبدأ عام الفيض وإنما تختلف الأعراض والصور في أجسام هذا العالم لاختلافها
في الاستعداد وهذه المقدمة متفق عليها بين الحكماء وإذا كنا لا نقول إنها مقول الجسم المركب
إنما اختص بكيفية المخصوصة لأن ذلك المزاج أفاده استعداد القبول لتلك الكيفية عن واهب
الصور دون سائر الكيفيات فما دام ذلك المزاج يبقى استحالة أن تلك الكيفية فيكون السـ

المؤثر للذة والالم ثبوتا وانتفاء هو المزاج لا التفرق **رابعها** البرهان والتشريح
مطابقان على ان الغذاء انما يصير جزءا من المتغذي بالفعل بان يفرق اتصال اجزاء المتغذي
ويتوسط فيما بينها ويتشبه بها واذا كان الاعضاء لا تتم الا بعد التفرق والاغتذاء حاصل
لجميع الاعضاء فالتفرق حاصل في اكثر الاوقات لاكثر الاعضاء مع انا لا نجد الالم فالتفرق ليس
بمولم بالذات **لا يقال** ان تلك التفرقات صغيرة جدا فلذلك لا تحس بالالم المتولد منها وايضا
هي لما كانت حاصلة في اكثر الاوقات الفتها الطبيعة فلا تشعر بها **لانا نجيب** عن الاول بان
كل واحد منها وان كان صغيرا جدا الا انها حاصلة في كل الاعضاء صغيرة كانت او كبيرة وهي
كثيرة جدا لان الاغتذاء غير مختص بموضع دون موضع وعن الثاني ان الالم كيفية محسوسة فاذا لم
تحس بها مع السلامة وحصول الروابط دل ذلك على عدمها واذا كان الالم معدوما والتفرق
حاصلا علمنا ان التفرق ليس مولما بالذات **فان قيل** انا نعلم بالضرورة ان تفرق الاتصال
مولم فيكون ما ذكرتموه من الوجوه استدلالا على ابطال ما علمت صحته بالضرورة فيكون مردودا
قلنا المعلوم بالضرورة حصول الالم عند التفرق في بعض الاوقات لا به ونحن لا ننازع
في الاول بل في الثاني فلا يكون ذلك نزاعا في الضروريات وغاية ما عندكم في الاستدلال على
كونه علة الدوران وقد بينا انه غير حاصل وبتقدير حصوله فانه لا يفيد الا الظن
ثم ان الحيوان مركب من العناصر التي تقتضي طبيعة كل واحد منها كيفية مخالفة لما تقتضيه طبيعة

العنصر الآخر الا انها ما دامت منفعلة انكسر البعض بالبعض وحصل الاعتدال فاذا انفرقت
تقتضي طبيعة كل واحد منها خالية عما يعوقها عن افاضة الكيفية الخارجة عن الاعتدال
بحيث يصدر عنها تلك الكيفيات الغير المعتدلة فيقع الاحساس بالمنافي فيحصل الالم **البحث الخامس**
في تعيين سبب الالم ذهب جالينوس الى انه ليس الا التفرق وعن الشيخ انه التفرق وسوء المزاج
والمشهور عندنا ان التفرق ليس سببا بالذات بل دل الدوران على انه لا سبب الا سوء المزاج
على الوجه الذي قررناه **البحث السادس** في ان الالم سوء المزاج المختلف لا المتفق اما انيته
فمما بين الاول ان حرارة الدق اشد كثيرا من حرارة الغب مع ان المدقوق لا يجد من الالتهاب
ما يجده المغبوب الثاني ان الغائص بالاستحمام شتاء اذا استعمل الماء الحار يتأذى منه لان
كيفية بدنه بعيدة عنه ثم بعد المكث يستلذه ثم بعد ساعة ربما استبرده واما اللمية فلان
المنافاة لا تتحقق الا بين شيئين فاذا كان للعضو كيفية فورد عليه ما يضاده في الكيفية فاما
ان يبطل الوارد كيفية العضو بحيث لا يبقى هناك كيفيتان متنافيتان فلم تكن المنافاة حاصلة
فلم يكن الاحساس بالمنافاة حاصلا فلم يكن الالم حاصلا او لا يبطلها فحينئذ تتحقق المنافاة والالم
فلاجل ذلك يكون سوء المزاج المختلف مولما وسوء المزاج المتفق لا يكون مولما **البحث السابع**
في كيفية الالتذاذ قال جالينوس اللذة والالم يحدثان في الحواس كلها الا انه كلما كان
الحس اكثف كانت مقاومته مع المحسوس الوارد اقوى فكانت اللذة اتم والطف

البصر لانه يتم بالنور الذي يتبعه المادة التي هي الطف العناصر فكانت اللذة الحاصلة
فيها اضعف ويليه السمع لان آلته الهواء ثم الشم لان آلته البخار ثم الذوق لان آلته
الماء الذي هو الرطوبة العذبة واللمس اغلظها لانه في قياس الارض ولاجرم صارت
اللذة والالم فيه اقوى من الحلو واللاسع فهذه تفاصيل اخر وليس في شيء منها سوى الاقناعيات
والله الموفق ٥

الباب الرابع في الصحة والمرض والبحث عنها

من وجوه اربعة فالاول في حد الصحة هي الكيفية التي بها يكون بدن الحي بحيث يصدر عنه الافعال
اللائقة به سليمة ب وجعلها الشيخ من باب الحال او الملكة ولقائل ان يمنع ذلك
وجعل الاول المرض ليس من الكيفيات النفسانية فالصحة لا يكون منها ايضا بيان الاول
ان الاطباء اتفقوا على انه جنس لثلثة انواع سوء المزاج وسوء التركيب وتفرق الاتصال
اما سوء المزاج فهو غير داخل تحت الكيفيات النفسانية لانه انما يحصل عند صيرورة هذه
الكيفيات الاربع ازيد او انقص مما ينبغي بحيث لا ينبغي الافعال مع تلك الزيادة والنقصان
سليمة وهناك امور ثلثة احدها ذات تلك الكيفية وثانيها كونها غير ملائمة للبدن وثالثها
اتصاف البدن بها فان جعلنا المرض هو الاول فلنا ان نقول الحر تلك الحرارة التي هي غريبة
لم يكن ذلك من الكيفيات النفسانية بل من الكيفيات المحسوسة وان جعلنا الثاني لم يكن
ايضا من الكيفيات النفسانية لان كونها غريبة او ملائمة او منافرة من باب المضاف وان جعلناه

الثالث كان ذلك مقولة ان ينفعل فثبت ان سوء المزاج ليس من الكيفيات النفسانية واما
سوء التركيب فهو عبارة عن مقدار او عدد او شكل او وضع او انسداد مجرى مخل بالافعال
وليس شيء منها من الكيفيات النفسانية واما كونها منافرة فمن المضاف واما اتصاف البدن
بها فمن مقولة ان ينفعل واما تفرق الاتصال فهو امر عدمي فلا يمكن جعله من الكيفيات النفسانية
واذا ثبت ذلك فنقول لما كان المرض عبارة عن هذه الامور كانت الصحة عبارة اما عن امور
وجودية مقابلة لهذه الامور التي سميناها بالمرض وهي مزاج ملائم وهيئة ملائمة واتصال
ملائم واما عن امور عدمية وهي عدم تلك الاشياء المسماة بالمرض وعلى التقديرين لم يكن
الصحة كيفية نفسانية اللهم الا اذا اثبتنا كيفية اخرى وراء المزاج والهيئة والاتصال الملائم
ووراء عدم هذه الاشياء المنافية ونجعل الصحة عبارة عنها لكن ذلك مما لم يدل عليه شبهة
فضلا عن حجة فثبت ان الصحة ليست من الكيفيات النفسانية **البحث الثاني في التقابل**
بين الصحة والمرض ان جعلنا المرض اسما للمزاج والهيئة المنافيين والصحة اسما للمزاج والهيئة
الملائمين كان التقابل بينهما تقابل الضدين وان جعلنا احدهما اسما للعدم الحاصل للآخر
كان التقابل بينهما العدم والملكة وحينئذ يصير هذا البحث لفظيا البحث الرابع
في انه هل بينهما واسطة ان عنينا بالمرض كون الحي بحيث يختل جميع افعاله وبالصحة كونه بحيث
تسلم جميع افعاله فبينهما وسط وهو الذي تسلم بعض افعاله دون البعض او في بعض الاوقات دون البعض

العضو

وان عنينا به كون الموضوع الواحد بالنسبة الى الفعل الواحد في الوقت الواحد بحيث يكون
مسلّماً اولا يكون ولا واسطة بينهما وحينئذ يصير هذا البحث لفظياً. الباب
الخامس في بقية الكيفيات النفسانية التي نذكرها هنا وهي اربعة مباحث الاول
في الفرح واسبابه اما ماهيته فغنية عن التعريف كما مر واما سببه فاما ان يبحث عن سبب اصل
الفرح او عن سبب اشتداده اما الاول فله سببان جسماني وهو اسباب المعد وهو كون
حامله الذي هو الروح على افضل احواله في الكم والكيف اما في الكم فلان زيادة الجوهر
في الكم توجب زيادة القوة على ما سيأتي ولانه اذا كثر ابقى قسط وافر في المبدء او قسط
وافر للانبساط الذي يكون عند الفرح لان القليل تتحلل به الطبيعة وتمسكه عند المبدء ولا تمكنه
من الانبساط واما في الكيف فان يكون معتدلا في اللطافة والغلظ وان يكون شديد الصفاء واذا
عرفت ذلك ظهر ان المعد للغم اما قلة الروح كما للناقهين والمنهوكين بالامراض والمشايخ واما
غلظه كما في السوداويين واما رقته كما للنساء واسباب نفسانية وهي الاسباب الفاعلية والاصل
فيها تخيل الكمال والكمال راجع الى العلم والقدرة ويندرج فيها الاحساس بالمحسوسات الملائمة والتمكن
من تحصيل المراد والاستيلاء على الغير ولو في شيء ما واما اضداد ذلك والخروج عن المولم وتذكر اللذات
ومقابلاتها اسباب الغم واما الثاني فالسبب فيه نفس اشتداد الاسباب المذكورة لكون الفرح
والغم لان الحكم الواحد اذا اتصف بكيفية مرارا كثيرة حصل منه استعداد تام لقبولها وبذا علم

امران احدهما الاستقراء فان الحكم اذا تكرر مرارا صار له استعداد لسرعة التكرر وكثرة الافعال ١٨٢
سبب لحدوث الملكات وثانيهما الفرح بسبب امران احدهما تقوى الطبيعة وبسببه اما اولا
فاعتدال مزاج الروح وحفظه عن التحلل وكثرة تولد بدل المتحلل واما الثاني فتحلل الروح
وبسببه الاستعداد للانبساط للطف القوام والثاني انجذاب المادة الغاذية اليه لحركته لا بساط
الى غير جهة حركة الغذاء ومن شأن كل حركة تفعل الصفة ان تشبعها واما القوة ذي
او الصرة ذي الخلاء على اختلاف المذاهب في كل ذلك مما يعد روح القلب لتلقي الفرح واما
الغم فلانه سبب وضعفان مقابلان للوصفين التابعين للفرح احدهما ضعف القوة الطبيعية والاخر
تكاثف الروح للبرد الحادث عند انطفاء الحرارة الغريزية لشدة الاحتقان من الروح وبسبب ذلك
اضداد ما ذكرناه من البحث الثاني في الفرق بين ضعف القلب والتوحش ان في ضعف
القلب انفعالين انفعالا بالتأذي وانفعالا بالتوق الى الفراق وفي ضيق الصدر انفعالا واحدا
وهو التأذي ولا يلزمه التوق الى الفرق بل ربما اختار المقاربة للبطش والدفع وايضا ضعف
القلب يلزمه عند حصول المؤذي الذي يحصه جمود من الحرارة الغريزية والتوحش قد يلزمه اشتعال
منها البحث الثالث في اسباب سائر العوارض جميع العوارض النفسانية يتبعها حركة الروح
اما الى الخارج او الى الداخل اما دفعة او قليلا قليلا فالحركة الى الخارج انها دفعة فهي كما في
الغضب وان كانت يسيرا يسيرا فهي في اللذة والحركة المعتدلة والحركة الى الداخل ان كانت دفعة

فهي كما في الفرح او قليلا كما في الحزن وقد يتفق ان تتحرك في وقت واحد الى جهتين اذا
كان العارض يلومه عارضان كما في الخجل فانه قد يوجد معه غضب وحزن فتختلف
الحركات وكالخجل فانه ينقبض الروح اولا الى الباطن ثم يخطر بباله انه ليس فيه كثير مضرة
فينبسط ثانيا ومن الناس من جعل هذه الكيفيات نفس هذه الانفعالات وفساده ظاهر

البحث الرابع في الحقد يعني في الحقيقة غضب ثابت والا لم ينقدر صورة المؤذي
في الحال فلا اشتياق النفس الى الانتقام ولهذا لا يكون الانتقام في غاية السهولة والا لزال الحاصل
فلا تشتد الشوق الى تحصيله ولذلك لا ينبغي الحقد مع الضعفاء ولان يكون في غاية الصعوبة
والا لانكسر المتعذر والمتعذر لا اشتياق اليه ولذلك لا ينبغي الحقد مع الملوك ولنقتصر على هذا
القدر من الكلام في الكيفيات النفسانية وبالله التوفيق

القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكميات وفيه مقدمة وثلثة ابواب اما المقدمة ففيها بحثان

الاول عن ماهية هذا النوع وهي الكيفيات التي لا تعرض لشيء الا بواسطة الكمية وبحث فيه ما يكون
كذلك كالاستقامة والانحناء او لبعض انواعه كالخلقة فانها مركبة من الشكل واللون وكونه
كذلك لما فيه من الشكل واعلم ان هذا التعريف مشكل فانه لا يعرض للجسم الا بواسطة السطح

الثاني عن اقسامه وهو اما ان يكون مختصا بالكم المنفصل كالزوجية والفردية وغيرهما او
بالمتصل وهو اما الشكل او ما يتبع الشكل كالاستقامة والانحناء او ما يتركب منهما كالخلقة والله الموفق

١٨٣

الباب الاول في الاستقامة والاستدارة وفيه خمسة مباحث

الاول في ماهيتهما الخط المستقيم له رسوم اولها ما ذكره ارشميدس انه اقصر خط يصل
بين نقطتين وفيه شك وهو ان الخط المستدير يمتنع ان يصير مستقيما وبالعكس على ما سيظهر ان شاء الله تعالى
واذا كان كذلك استحال انطباق احدهما على الآخر وامتنع ان يوصف احدهما بانه ازيد منه او
انقص او مساو فظهر على هذا التقدير ان الذي يقال ان كل قوس فهي اعظم من وترها
كلام مجازي على سبيل التخيل الكاذب وثانيها ما ذكره اوقليدس انه الموضوع على مقابلة
اي نقطة كانت عليه بعضها لبعض معناه ان النقط المفروضة عليه يكون في سمت واحد ولا يكون
بعضها ارفع وبعضها اخفض وثالثها وهو الذي ينطبق اجزاؤه بعضها على بعض على جميع الاوضاع
بخلاف المنحني فانه ربما انطبق قوسان اذا جعل مقعر احدهما في محدب الآخر اما على غير هذا
الوضع فلا ينطبق ورابعها وهو الذي اذا ثبت نهايتاه وقدر انه يدير وضعه وجانبه
انه الذي يستر وسطه طرفاه

البحث الثاني في اثبات الدائرة الشكل الطبيعي للجسم
البسيط الكرة على ما سيظهر ويحصل من قطعها الاستدارة ولانا اذا اثبتنا احد طرفي الخط
المتناهي من الطرفين وحركناه بكليته الى ان يعود الى وضعه الاول ارتسمت الدائرة من طرفه
المتحرك ولا بد من اقامة الدلالة على امكان بقاء ثبات احد طرفيه مع حركة طرفه الآخر ٥

مع ذلك

البحث الثالث في ان المستقيم لا يصير مستديرا وبالعكس لانه لا معنى للخط المستقيم الا الذي

النهايه المخصوصه فاذا بعد المستدير عن النهايه الاولى فلم يتو الخط الذي كان مستقيما اولى
من ذلك ان الخط المستقيم يخالف الخط المستدير في النوع وكذا المستديرات المختلفه العظم
والصغر البحث الرابع في ان المستقيم لا يضاد المستدير لان المستقيم الواحد امكن ان
يكون وترا لقسي غير متناهيه مختلفه بالصغر والكبر والواحد لا يضاد اكثر من الواحد ولان من
شروط الضدين ان يكونا يتواردان على موضوع واحد والاستقامه والاستداره ليستا كذلك فهي
ليستا ضدين وبهذا يظهر ان الاشكال لا مضاده فيها البحث الخامس في اثبات الكره
والاسطوانه والمخروط اذا اخذنا اقل من نصف الدائره وعملنا به العمل المذكور حدث
الشكل النعلي وان كان اكثر حدث العدسي واذا انبسط سطحا متوازي الاضلاع على احد اضلاعه
وحركناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت الاسطوانه واذا انبسط مثلثا قائم الزاويه على
احد من الضلعين المحيطين بها وحركناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدث المخروط

الباب الثاني في الشكل والزاويه قال وقيل الشكل ما يحيط به حد

او حدود والحق ان المربع حقيقه ملتئمه من سطح وحد ودائره وهيئه حاصله وتلك الهيئه
مغايره للسطح والاضلاع فاما السطح والاضلاع فلا شك انها ليست من الكيف فحسب هذه الهيئه
والمشهور انها من الكيف وجعلها بابا من الوضع وقال ان الوضع هي الهيئه الحاصله للشيء بسبب
اجزائه بعضها الى بعض والى امر خارج كذلك لانها هيئه حاصله بسبب نسبه تلك الاطراف بعضها الى بعض

١٨٦ كذلك لانها هيئه حاصله بسبب نسب تلك الاطراف بعضها والشيخ انكر ذلك لاجل
ان الوضع تعتبر فيه مع القيود المذكوره قيدا اخر وهو نسبه اجزاء الجسم الى الامور
الخارجه عنه فان القائم على رجليه اذا قلب حتى صار راسه الى الارض ورجلاه في الهواء
لم يختلف نسب اجزائه بعضها الى بعض البته ومع ذلك فقد اختلف وضعه لانه اختلف نسب
اجزائه الى الامور الخارجه عنه والشكل لا يعتبر في تحققه هذا القيد لان المربع لا
يختلف مربعيته عند اختلاف نسب اطرافه الى الامور الخارجه عنه ولقائل ان
يقول لا نسلم ان الكيف هو الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره وهذه الهيئه يتوقف
تصورها على تصور السطح والاضلاع فكيف يمكن جعلها كيفا وما ذكره الشيخ ضعيف لانا لم
نعتبر في ما جعلنا الوضع القيد الذي اعتبره الشيخ بل نقول الوضع هو الهيئه الحاصله للجسم بسبب
نسب بعض اجزائه الى بعض ثم ذلك ينقسم الى ما يعتبر فيه ايضا النسبه الى الامور الخارجيه
كما هو من المقولات والى ما لا يعتبر فيه ذلك كما في الاشكال في الزاويه قيل انها من الكم
وهو باطل لانه لا شيء من الكم يبطل بالتضعيف وكل زاويه فانها قد تبطل بالتضعيف
لان القائمه قد تبطل بالتضعيف والانفراج الزاويه حسا اصلا ولا يلزم من قبولها المساواه
والمفاوته كونها كما لاحتمال ان يكون ذلك بالعرض لكون محلها كما ومنهم من
جعلها كيفا لقبولها المشابهه واللامشابهه ويتوجه لك بسبب محلها لان محلها كم وهو

غير قابل بالذات للمساواة فذلك القبول ليس بالعرض بل بالذات فهو كيف وهو ضعيف ذلك صح
لاحتمال ان يكون بالعرض لا من محلها بل الحال فيها ومنهم من جعلها مضافا اسنده الى قول
اوقليدس انها تماس خطين واعلم ان هذا الحد باطل لان كل زاوية فانها توصف بكونها
كبرى وصغرى ولا شيء من التماس كذلك ويوصف كل واحد من الخطين بانه تماس لصاحبه
ولا يوصف بكونه زاوية لصاحبه والتحقيق انه لا يمكن تحديد الزاوية في الاكثر الا اذا اعتبر
المقدار محددا بحدين ناقصا بحد اما المسطحة فهي السطح المحدد بخطين ملتقيين بنقطة
والمجسمة فهي الجسم المحدد بسطحين ملتقيين بخط ولنتكلم الان في المسطحة فنقول السطح الذي
احاط به خطان ملتقيان اما ان يكون قد احاط به معهما غيرهما او لم يكن الاول والثاني لا يخلو
اما ان يكون ذانك الخطان ملتقيين من جهة اخرى او لا ملتقيين على الثاني لا يلتقيان لعلهما ان يكونا
بحيث اذا امتد كل واحد منهما ملتقيان او لا ملتقيان بل يذهبان الى غير النهاية فان التقيا كان
كحال الخط المحيط بقطعة دائرة او بشكل هلالي او اهليلجي ثم ان هذا القسم سواء لم يوجد
له الحد الثالث او وجد لكن لم يلتفت اليه بل اعتبر تحدده بحدين فقط فاعتباره من حيث
هو كذلك هو اعتبار الزاوية واما المحدد بالحد الثالث فاعتباره من حيث هو كذلك هو كما صح
الشكل ثم ان الشكل حقيقة ملتئمة من السطح والحدود وهيئة احاطة الحدود وكذلك الزاوية المسطحة
حقيقتها ملتئمة من السطح والخطين الملاقيين على حد واحد وهيئة احاطة ذينك الخطين فاما

السطح والخطان فمن الكم واما تلك الهيئة فالقول فيها ما مر في الشكل في نفسه ثم ١٨٥
الزاوية اما انها تنقسم بالقسمة الاولى الى مسطحة ومجسمة والمسطحة فاما ان تحدث عن
خطين مستقيمين او مستديرين او احدهما مستقيم والاخر مستدير والاول لا يخلو اما ان يكون
ميل الخط المتصل بالثاني الى الجانبين على السواء فتكون الزاويتان قائمتين والا فالاصغر من
القائمة حادة والاكبر منها منفرجة والثاني فاما ان يكون المحيط بها حدبتا القوسين او
تقعيراهما او حدبة احدهما وتقعير الاخرى والثالث فاما ان يكون المحيط بها مع الخط المستقيم
حدبة الدائرة او تقعيرها واما المجسمة فاما ان يكون المحيط بها واحدا كما في راس المخروط
او بسائط شتى وهي الزاوية التي تقع على راس المخروط او سطوحا وهي ظاهرة

الباب الثالث في بقية انواع هذا الجنس في خواص الكم المنفصل العلم المشتمل على شرح ذلك

بالاستقصاء هو الارثماطيقي والذي نورده هاهنا ان الفردية والزوجية ليستا من الامور
الذاتية لتصورنا العدد الذي هو زوج او فرد مع ذهولنا عن كونه زوجا او فردا او الفردية
عبارة عن عدم الزوجية لانا متى تصورنا عدم قبول الانقسام بمتساويين سميناه فردا من غير
اعتبار اخر في الخلقة انها حالة تحصل من اجتماع اللون والشكل وباعتبارها يوصف الشيء بالحسن
والقبح واعلم ان الخلق الظاهر دليل على الخلق الباطن وانما توصلوا اليه من حيث انهم وجدوا
الافعال الانسانية بالارادة طباعية والاخرى تكلفية فانه ليس كل ما يميل اليه طبع الانسان يفعله

ولما كان ذلك كذلك لا جرم لا يفعل الانسان على خلقه واما سائر الحيوانات فان
افعالها في الاكثر طباعية فانه ليس لها عقل دافع ولا حياء وازع الا ان الناس اذا
كان كذلك امكن الاستدلال بافعالها على اخلاقها فلما عرف اخلاقها من افعالها معقول
تلك الاشكال المقارنة لتلك الاخلاق لان المقتضي للخلق والاخلاق هو القوة المزاجية
غلب على ظنهم ان الخلقة الفلانية تقارنها الخلق الفلاني في شيء او في الانسان تلك
الخلقة استدلوا بها على خلقه وهذا مبدأ علم الفراسة ○ الفن الثالث في بقية
المقولات وفيه ابواب الباب الاول في المضاف المضاف يقال بالاشتراك
على الاضافة نفسها وهو الحقيقي وعلى معروضها وحده وعلى المجموع الحاصل منها ومن معروضها
وهو المشهوري واعلم ان اسم كل واحد من المضافين المشهوريين اما ان يكون دالا على ماله من الاضافة
بالتضمن كالاب والابن او اسم احدهما كذلك فقط اما المضاف كالجناح او المضاف اليه كالمعلوم ثم
للمضاف خاصيتان فالاولى التكافؤ في لزوم الوجود بالقوة وبالفعل ونقضوه بان المتقدم
الزماني لا وجود له بالاعيان والتي يكون متقدما مع المتاخر الزماني وبان العلم بان القيامة
ستكون حاصل مع انها غير حاصلة والجواب عن الاول بان اضافتي التقدم والتاخر لا وجود لهما
الا في الاذهان وهما حاصلان حين يعتبر العقل تكافؤهما وعن الثاني ان كون القيامة ستكون
معنى حاصل في الذهن فلا جرم يحصل الاضافة معها الثاني وجوب الانعكاس وهو ان نحكم

باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه كما يقال الاب اب الابن و
الابن ابن الاب فاذا لم يراع ذلك بل قيل الاب اب الانسان لم يتحقق الانعكاس والمعتبر في
تعريف تلك الحيثية طريقة الدوران في العقل ثم هذا الانعكاس منه ما يحتاج الى حرف
النسبة وذلك اذا كان للمضاف بما هو مضاف اسم كالعظيم والصغير ومنه ما لا يحتاج اليه
وهو اما مساويا له كقولنا العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد او لا مساويا كقولنا العالم
عالم بالمعلوم والمعلوم معلوم للعالم ○ ان الاضافة هل لها وجود في الاعيان المتكلمون
لذلك احتجوا امورا فالو كانت الاضافة صفة موجودة لكان حصولها في المحل اضافة
لها الى المحل وحصولها في المحل غير نفسها فيكون للاضافة اضافة اخرى ثم تلك الاضافة ايضا حاصلة
في المحل ويكون حصولها في المحل مغايرا لذاتها ثم الكلام فيها كالكلام في الاول ويلزم التسلسل
لا يقال المفهوم من الابوة لما كان مغايرا للمفهوم من حصولها في ذلك المحل ايضا صح
الابوة فيه صفة زائدة عليها فاما حصول الحصول في ذلك المحل فليس له مفهوم ازيد من
كونه حصولا في ذلك المحل فلا جرم كان حصول ذلك الحصول في ذلك المحل نفس ذاته
فانقطع التسلسل لانا نقول ان حصول الشيء في المحل يستحيل ان يكون هو نفس ذلك
الشيء لان تحقق الشيء في نفسه متقدم على حصوله في غيره وتقدم الشيء على نفسه محال
ب لو كانت الاضافة امرا وجوديا لكانت مشاركة لسائر الموجودات في الوجود

وممّا دعته خصوصيّاتها وما لم يتّصف تلك الخصوصيّة بالوجود لم يكن الإضافة موجودة
لكن اتّصافها به نفس الإضافة فالشيء لا يوجد إلا وأن يوجد قبل ذلك هذا خلف ح
لو كانت الإضافة صفة وجوديّة لكان الباري تعالى محلّاً للحوادث لأنّ له مع كلّ حادث
إضافة المعيّة حين وجوده والقبليّة والبعديّة قبل وجوده وبعده د لو كانت الأبوّة
صفة وجوديّة في ذات الأب لكانت إمّا أن تنقسم بانقسام ذلك الجسم حتى يكون للأبوّة نصف
وثلث وربع وهلمّ جرّا وذلك محال أو لا تنقسم فيكون الصفة الأحديّة الماهيّة حالّة في المنقسم وذلك محال
ه الإضافات لا توجد إلا معاً فلو كان التقدّم والتأخّر أمرين موجودين لما وجدا إلا معاً
والمتقدّم من حيث هو متقدّم أعني في الزمان لا يوجد إلا مع المتأخّر من حيث هو متأخّر
هذا خلف و السموّ إضافيّاً بأن تكون السماء فوق ليس مجرّد فرض عقليّ غير مطابق للخارج كفرضنا
الخمسة زوجاً إلا أمراً ثابتاً لأنّه نقيض اللافوقيّة التي هي أمر عدميّ ولا أيضاً نفس كونه سماء أعني
جوهرها فإنّ كونه سماء غير مقول بالقياس إلى غيرها وكونها فوقاً مقول بالقياس إلى غيرها
فهي إذن عرض زائد على الذات وجوابه أنّ ذلك ينفي كون الأمسيّة والعدميّة صفة ثبوتيّة
وذلك محال لأنّ اليوم لا يصير أمساً إلا بعد عدمه والمعدوم المحض لا يتّصف بالصفة الثبوتيّة د في
كيفيّة تنوّع الإضافة الإضافة مضافة إلى معروضاتها لا لنفسها فلا جرم أنّها تختلف اختلافاً جنسيّاً
أو نوعيّاً أو شخصيّاً بحسب اختلاف المعروضات في هذه المراتب ثمّ إنّه لا يمكن الإشارة إلى أجناس

١٨٧ الإضافة وأنواعها إلا بذكر أجناس معروضاتها وأنواعها وأشخاصها لا على أنّها داخلة
في ماهيّات تلك الإضافة بل لأنّها لمّا لم يوجد لتلك الإضافات اسم لا جرم تعذّرت الإشارة
إلى الإضافة الخاصّة إلا بذكر معروضها فالمعروضات تذكر لتكون معرّفة لخصوصيّات
تلك الإضافات ولهذا إذا قلنا زيد في الدار فالمحمول بالحقيقة معنى الفيئيّة لكنها لمّا كانت معنى
خفيّاً وليس للمعنى النوعيّ منه اسم لا جرم لم يمكن ذكرها إلا بذكر معروضها ه في تحصّل الإضافة
إنّها لو كانت في أحد الطرفين محصّلة أو مطلقة لكانت في الجانب الآخر كذلك فالضعف المطلق
بإزاء النصف المطلق كما أنّ الضعف المعيّن بإزاء النصف المعيّن وأمّا تحصّل موضوعها
فلأنّه لا يقتضي تحصيلها فإنّ الرأسيّة إضافة عارضة لعضو ما بالقياس إلى ذي رأس
فإذا حصّلنا ذلك العضو من حيث هو هو حتى صار هذا الرأس لم يلزم من العلم به العلم
بالشخص المعيّن الذي له ذلك الرأس و في التحصّل النوعيّ والصنفيّ والشخصيّ للإضافة أمّا النوعيّ
كالمساواة فإنّك لو أبدلت الكمية بغيرها لم تتخلّف المساواة وأمّا الصنفيّ فهو إذا أوقف
الموضوع عارض عرضيّ لو لم يكن لم يتعدّ بقاء تلك الإضافة كأبوّة الرجل العادل أو الجائر
وأمّا الشخصيّ فكأبوّة هذا أو ذاك ز في تقسيم الإضافات وذلك من وجوه ا
منها ما هو متّفق في الطرفين كالمساوي والمساوي ومنها ما هو مختلف فيهما إمّا اختلافاً
محدوداً كالضعف والنصف أو غير محدود كالزائد والناقص ب المضافات إمّا أن

لا يخلو اما في اتصافهما بالاضافة من الاتصاف بصفة حقيقية كالمتيامن والمتياسر فانه
ليس في واحد منهما صفة لاجلها يصير كذلك ويحتاجان اليه كالعاشق والمعشوق فان
في العاشق هيئة ادراكية هي مبدأ الاضافة وفي المعشوق هيئة مدركة لاجلها صار
معشوقا او يحتاج احدهما اليه دون الاخر كالمعلوم والعالم فان العالم لا يتصف بالاضافة الى المعلوم
الا لحصول صفة حقيقية فيه ولا كذلك المعلوم ح الاضافة عارضة للمقولات كلها
اما في الجوهر فكالاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي المنفصل كالكثير والقليل
وفي الكيف كالاحر والابرد وفي المضاف كالاقرب والابعد وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي
متى كالاقدم والاحدث وفي الوضع كالاشد انتصابا وانحناء وفي الملك كالاكسى والاعرى
وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا وتقطعا ح في عروض
التضاد للاضافة الاضافة تابعة فان تضاد المعروضان فيهما كذلك كالاحر والابرد
والا فلم يتضادا كالعظيم والصغير ولقائل ان يطالب على المقدمة الاولى بالدلالة ثم
ينقضها بالمساواة والمفاوتة فانهما من لواحق الكم القابل للزيادة والنقصان وهما
لا تقبلان ذلك فبطلت التبعية من هذه الجهة واذ قد تكلمنا في كليات احكام الاضافة
فلنتكلم في احكام اقسامها ط في تفسير التالي والتافع والتماس والتداخل والالتصاق والاتصال
المتتاليان هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما سواء كانت متفقة في تمام النوع

١٨٨ كبيتين وبنا او مختلفة كصف من حجر وحجر وان تباينهما انما يكون لاشتراكهما فيما نعمهما او يخص
الجنسية وما يجري مجراها والتافع قريب من التالي والمتماسان هما اللذان يختلف ذاتاهما
في الوضع ويتحد طرفاهما فيه وان اتحدت ذاتاهما فهما متداخلان لا يقال الثاني
اذا اتحد طرفاهما في الوضع فاما ان يلقى كل واحد من ذينك الطرفين كلية الاخر فحينئذ ينقسم
الطرف من حيث هو طرف فلا يكون الطرف طرفا بل ذا طرف هذا خلف او يلقى بعضه فحينئذ
يكون الطرفان متداخلين وذلك محال لانهما اذا اتحدا بالتلبس تميز احدهما عن الاخر بالماهية
ولا شيء من لوازمها لاشتراك الاطراف المطابقة في تمام الماهية ولا شيء من العوارض
المفارقة لانهما لما اتحدا في الماهية والوضع فنسبة كل ما يفرض عارضا لاحدهما اليه
كنسبته الى الاخر فحينئذ يكون عارضا لهما معا وذلك لا يقتضي الاثنينية واذا لم يحصل الامتياز
لم يحصل التعدد فالمتماسان ليس لهما طرفان بل طرف واحد وذلك باطل اما اولا فلانه
لا يبقى حينئذ فرق بين التماس والاتصال واما ثانيا فلان التماس اذا لم يكن لهما طرفان بل
استحال ان يكون طرفاهما معا وذلك يبطل حدكم وثالث اخر وهو ان النقط يصدق عليها
انها متماسة ولا يصدق عليها انها نهايات مجتمعة لانها نهايات لا ذوات نهايات فالتماس
غير اجتماع النهايات لانا نجيب عن الاول ان الاطراف متلاقية بالكلية عند التماس والامتياز
انما يحصل بعارض وهو كون كل واحد منهما طرفا لغير ما الاخر طرف له وعن الثاني المنع من صدق

الصغرى والالتصاق يحصل كون الشيء مماساً لغيره بحيث ينتقل بانتقاله واسبابه اما
اليبس او تلازم السطوح لضرورة امتناع الخلاء او توسط جسم غروي المزاج كما في
المتقدم والمتأخر ومعاً تصورات هذه الاشياء اولية لما مر ذكره ثم نقول المتقدم يقال
على المتقدم في الزمان اما في الماضي فكل ما هو ابعد من الآن وفي المستقبل فكل ما هو اقرب
اليه وعلى ما بالرتبة وهو كل ما هو اقرب من مبدأ معين بالفرض سواء كان الترتيب بعد
ذلك طبعاً كما في الاجناس والانواع او وضعاً كما في الصفوف وعلى ما بالشرف كتقدم ابي بكر
على عمر رضي الله عنهما وعلى ما بالطبع وهو الذي يمتنع وجود المتأخر الا عند وجود المتقدم ولا
يلزم منه العكس كالواحد والاثنين وعلى ما بالعلية كتقدم ضوء الشمس على ضوء ما استنار
بها لانها له [illegible] تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض خارج عن هذه الاقسام ولا يشبه
شيء منها الا التقدم الزماني وهو باطل ايضاً والا لزم كون الزماني زمانياً الى غير النهاية
لانا نقول يكفي فيه التسلسل على الساقي ولا حاجة الى النافي والمثبت لهذا الحصر
هو الاستقراء

بيان في كيفية تقدم العلة على المعلول

لسائل ان يسأل ان تقدم حركة اليد على حركة الكم اما ان يعتبر فيه عليتها لها وهو محال لان
العلية والمعلولية اضافتان وهما معاً والمع لا يكون قبل ولا بعد او لا يعتبر فيها عليتها
فلا يكون ذلك تقدماً بالعلية والحق عندي انه ان اريد بهذا التقدم كونها بحيث يحتاج اليه

١٨٩

المعلول ويكون موثراً فيه فذلك معقول ولا يتوجه عليه الاشكال وان عني به معنى
آخر وهو الاظهر من كلام الشيخ لتعليله هذا التقدم بالموثرية فلا بد من افادة تصوره
اولاً ثم من تحقيق التصديق به بالحجة ثانياً ثم من حل الشك المذكور بالتثبت في التماثل
والاختلاف والتقابل العلم الضروري حاصل بان السواد مثل السواد ومخالف للبياض
ولو لم يكن المماثلة والمخالفة متصورتين تصوراً اولياً لما كان ذلك التصديق تصديقاً
اولياً [illegible] في حسنها المنازع ان ينازع في دخولهما تحت الاضافة لان السواد يصدق
عليه من حيث هو سواد انه مثل لسواد آخر ومخالف للبياض ولا يصدق عليه انه من حيث
هو سواد مضاف الى السواد الآخر او البياض فالتماثل والاختلاف ليسا متقومين بالاضافة
وللقائل ان يقول لو لم يكونا داخلين تحت الاضافة وظاهر هو عدم دخولهما تحت سائر
المقولات لكانا خارجين عن كل العشرة ولان الكبرى مصادرة لان من جعل التماثل والاختلاف
نوعين للاضافة لم يسلم ان السواد من حيث هو سواد لا يضاف الى البياض لان السواد من حيث
انه سواد لما كان يخالف البياض وعندنا ان المخالفة نوع من انواع الاضافة فكيف يسلم مع ذلك
ان السواد من حيث هو سواد غير مضاف الى البياض (والغير)

لغيره صح

في ان كون الشيء مخالفاً

ومماثلاً او مغايراً له هل هي امور ثبوتية زائدة على الذات الكلام فيها نفياً واثباتاً
كالكلام في الموثرية والمتاثرية وسيأتي تحقيق القول فيه في ان التماثل والاختلاف

هل هما جنسان يندرج تحت كل واحد منهما انواع لم تقم دلالة قاطعة على ان مخالفة
السواد للبياض هل هي في النوع مساوية لمخالفة السواد للحمرة او لمخالفة الحرارة للبرودة
او غير مساوية لها الا ما قيل ان الاضافات تتنوع لتنوع المضافات وفيه كلام لنا بيّن
في الكلي والجزئي فعلى الكلي بالاشتراك على الماهية التي لا تمنع نفس تصورها من الشركة
وعلى تلك الماهية وحدها وعلى ذلك العارض وحده وهو احد انواع الاضافة وهو جنس لانواع
خمسة هي الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض واعني بهذه الخمسة المنطقية لا الطبيعية
والعقلية وقد مر تحقيق هذا النوع من الكلام في المنطق تبصر في التام والمكتفي
والناقص وفوق التام التام هو الذي يحصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا له وهو الكامل ايضا
فان كان تمام غيره حاصلا منه فهو فوق التام وفوق الكمال واعلم انه يندرج فيه العدد
والجمهور لا يطلقون التام الا على الثلثة فما فوقها لاجتماع المبدأ والوسط والنهاية والمعاد
كما يقال فلان تام القامة وفلان تام الهوى والمكتفي هو الذي اعطي ما به يمكن ان يحصل كمالاته
كالنفوس السماوية والناقص ما لا يكون كذلك كالعناصر في الفرق بين الكل والكلي
وهي من وجوه فان الكل موجود في الخارج ولا شيء من الكلي بموجود في الخارج وان الكل
يعد باجزائه والكلي لا يعد بجزئياته وان الكل متقوم باجزائه والكلي قد يقوم الجزئي وان الكلي
محمول على كل جزئي تحته والكل لا يكون محمولا على الجزء وان اجزاء الكل متناهية وجزئيات الكلي

غير متناهية والكل لابد من حضور اجزائه معا والكلي لا يجب حضور جزئياته معا الباب
الثاني في بقية المقولات فمنها الاين وهو نسبة الشيء الى مكانه وهذه الحالة مغايرة
للوجود لانها قد تكذب على ما يصدق عليه الوجود وغير قابلة للتزايد لانه يستحيل ان يكون
حصول جسم في مكان اقوى من حصول اخر فيه ومنها المتى وهو نسبة الشيء الى زمانه وقيل
في نفيه لو كان امرا ثبوتيا لكان لهم اينا واقعا في ذلك الزمان فلزم التسلسل ومنها الوضع
وهي هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض نسبة تخالف الاجزاء لاجلها القياس
الى الجهات في الموازاة والانحراف والقيام والقعود والاستلقاء والانبطاح للمنازع
ان ينازع في وجوده من حيث ان تلك الهيئة اما ان يكون واحدة في نفسها فيلزم من قيامها
بالجسم ذي الاجزاء الكثيرة قيام العرض الواحد بالمحال الكثيرة ولانه يلزم اتصاف كل
واحد من اجزاء ذلك الجسم بهيئة كله هذا خلف او لا يكون كذلك بل ينقسم الى اقسام بعدد
واحد من اجزاء الجسم واحد من اجزائها فعند اجتماع تلك الاجزاء ذات تلك الامور اما ان يحصل
للمجموع هيئة وراء ما للكل واحد من الاجزاء فيعود المحال او لا يحصل وذلك ينفي
كون الوضع امرا وجوديا ومنها الملك وهو نسبة الجسم الى حاصر له او لبعضه منتقل
بانتقاله كالتسلح والتختم والتقمص ومنها ان يفعل وهو المؤثرية وان ينفعل وهو المتأثرية
وفيه بحث فان لمن سكر كونهما امرين وجوديين زائدين على ذات المؤثر وذات الاثر

ان يقول كون الشيء موصوفاً نعتبر انه زائد على ذات الموصوف وذات الصفة لا
ايضاً حاصلاً في ذات الموصوف فيلزم ان يكون اتصافه بتلك الموصوفية زائداً عليه
ولزم التسلسل وايضاً تأثير المؤثر في الاثر لو كان زائداً عليهما وهو من لواحق ذات المؤثر
لان يصدق انه يكون بأثره في تلك المؤثرية زائداً عليها ولزم التسلسل وهو محال
ومع تسليمه فالمقصود حاصل لان التسلسل لا يعقل الا عند ترتب امور متناهية غير متناهية
يكون كل واحد منها مؤثراً في الآخر وذلك التسلسل لا يعقل الا اذا جعل كل منها مؤثراً
في اثره بحيث لا يكون بينهما واسطة وذلك انما يتحقق لو لم تجعل مؤثريته المؤثر زائدة عليها
وهو المطلوب ولنا ثانيهما ان المفهوم من كون الشيء مؤثراً او قابلاً غير المفهوم من الذات
التي نحكم عليها بكونها مؤثرة وكونها اثراً الا انا نعقل ذات النار غيرا ونعقل ذات الاحراق
غيره ونعقل تأثير النار في الاحراق غيره ووقوع الاحراق بالنار غيره فهل المؤثرية والمتأثرية
امران زائدان على الذات المؤثرة والمتأثرة ولقائل ان يقول لانا نعلم بالضرورة ان
اللامؤثرية واللاقابلية عدميان فيقابلهما ثبوتي وليس ذلك امراً ايضاً من الامور العرضية
الغير المطابقة للخارج والا لم يكن الشيء في نفسه مؤثراً او اثراً فاذن هذه المؤثرية والمتأثرية
امران وجوديان زائدان وهو المطلوب واللام في العلة قريب من المؤثر وفي المتأثر
قريب من الحركة فلنتكلم الآن فيهما بعون الله تعالى ه الفن الرابع في العلل والمعلولات

في اثره صح

وفيه مقدمة واربعة اقسام وخاتمة اما المقدمة ففيها فصلان الاول في [illegible] ١٩١ عند صح وهي جزء الشيء
العلة قد سمعت انها اما علة صورية التي يجب مع حصولها الشيء وعلة مادية وهو
الجزء الذي به يحصل امكان الشيء وعلة فاعلية وهي التي يتوقف وجود الشيء عليه وعلة
غائية وهي التي لاجلها الشيء والقدر المشترك بينها انه التي يحتاج اليه الشيء والحاجة
والغنى من التصورات الاولية لان العلم الضروري حاصل باحتياجنا الى امور واستغنائنا
عن امور والتصور السابق على التصديق الضروري ابداً ضروري فاذا اردنا
تعريف العلة الفاعلية قلنا انها المؤثر وليس ذلك على سبيل التعريف بل على سبيل تفهيم اللفظ
لان تصور ماهية التأثير اولى بالتصور والذي قاله الشيخ من انها ذات وجود ذات اخرى انما هو
بالفعل من هذا ووجود هذا بالفعل ليس من ذلك ضعيف اما اولاً فلانه لا يتناول العلل
الاربع واما ثانياً فلان قوله اولاً انها ذات وجود ذات اخرى انما هو بالفعل من هذا ليس
بجيد لان لفظة من مشتركة بين التبعيض وابتداء الغاية التي هي حينئذ تحته انواع الابتداء من الزمان
والمكان والشرط والقابل والمؤثر ولا يشك ان المراد منها ههنا ليس الا الابتداء من المؤثر
فيكون هذا الكلام بعد حذف الاشتراك تعريفاً للشيء بنفسه واما قوله ووجود هذا بالفعل
ليس من ذاك فهو ليس بجيد لان حاصله راجع الى امتناع تعليل كل واحد من الشيئين بالآخر وهذا الحكم
من الاحكام الثابتة للعلل وانما يصار اليها بعد معرفة ماهية العلة فالدلالة يلزم جعل جزء ما يعرف العلة

ب في الحصر فنقول ما يحتاج اليه الشيء اما ان يكون جزءا منه او لا يكون والاول اما ان يكون جزءا
به يكون موجودا بالفعل وهو الصورة او بالقوة وهو المادة والثاني فاما ان يكون مؤثرا
في وجود الشيء وهو العلة الفاعلية والمؤثر في مؤثرية المؤثر وهو العلة الغائية القسم
الاول في العلة الفاعلية يط مختار في ان البسيط حقا لا يصدر عنه دفعة
من غير تعدد الالات والقوابل اكثر من الواحد المشهور وذلك لثلثة اوجه فان مفهوم ان
كونه مصدرا لـ ا غير مفهوم انه مصدر لـ ب فهما ان كانا جزئية كان مركبا او كانا خارجين وهما
لاحقان له فان مصدرا لهما فيعود الكلام فيه فاما ان يتسلسل وهو محال لاستحالة علل ومعلولات
لا نهاية لها ولما مر ان توقف كل لازم على لازم اخر ينفي القول باللزوم او ينتهي الى ما لا يكون فهو ج
كذلك وهو المطلوب او احدهما داخل والاخر خارج لكن كل ما له جزء مركب والمركب لا يكون
معلولا فهذه ماهية مركبة ومعلولها واحد ب اذا صدر عن كذا ا و ب و ا ليس
ب فقد صدر عنه من الجهة الواحدة ا ولم يصدر عنه الا ان ليس ا او غير ا ان ذلك لا ذما
ج نستدل بحيل النار وتبريد الماء على اختلاف طبعيهما فاذا دل اختلاف الاثار على اختلاف تغايرهما
المؤثرات فان يدل على تغايرها اولى والجواب عن الاول ان مصدرية العلة للمعلول
اما ان يكونا داخلين في ماهية العلة او خارجين عنها او احدهما داخلا والاخرى خارجة
مقدمة ثانية لان هذا التقسيم انما يصح لو كانت مصدرية العلة للمعلول صفة ثبوتية وذلك

باطل لانها لو كانت صفة ثبوتية لكانت اما ذات المصدر وهو محال لان المصدرية لماهية ١٩٢
عارضة لذات العلة بالنسبة الى ذات المعلول والعارض متاخر والشيء لا يكون بعد نفسه هو
او جزءا منه وهو محال لان الجزء متقدم والعارض متاخر والمتقدم ليس هو المتاخر
او خارجا عنه وهو محال لما مر فثبت واذا بطل كونها امرا ثبوتيا فسد التقسيم المذكور
ثم ان سلمنا صحة المنفصلة فلم لا يجوز ان يكون المفهومان داخلين فيه قوله لانه يقتضي التركيب
قلنا يقتضي التركيب في المجموع الحاصل من الذات والمصدرية او في الذات التي عرضت
لها المصدرية الاول مسلم والثاني ممنوع لانا اذا علمنا ان شيئا مصدر لشيء كان معلومنا
مجموع ذات الشيء مع وصف كونه علة لشيء اخر وهذا المعلوم مركب من ذات المعروض
ومن ذات العارض وذلك مما لا نزاع فيه انما النزاع في ان ذات العلة التي هي معروض
اخر مر العلية وحدها هل يجب ان يكون مركبة وما ذكرتموه لا يقتضي ذلك لانه من الجائز ان يوخذ
الغم الشيء الواحد مع وصف ما ومع وصف اخرى فيكون احد المجموعين مخالفا في المفهوم للمجموع الاخر
مع ان الماخوذ في احد المجموعين هو الماخوذ بعينه في الاخر بل الامور الاربعة ان الوحدة
الواحد قد يوخذ مع وحدة بعينها فيحصل اثنينية بعينها ومع وحدة اخرى فيحصل اثنينية اخرى
بعينها فالمجموعان متغايران وان كانت الوحدة الواحدة ماخوذة فيهما بعينها ب ان الشيء
الواحد وحدة حقيقية فلا عنه امور متعددة ثم مفهوم انه مسلوب عنه كذا يخالف المفهوم

انه مسلوب عنه شيء آخر ثم لم يلزم من اختلاف المفهومين الا التغاير بالسلبين واما وقوع
التعدد في المسلوب عنه فلا وكذلك هاهنا لا يلزم من اختلاف المفهومين في كون
الواحد مصدرا لهذا ولذلك الا التغاير في الاضافة واما في الذات التي عرضت لها
تلك الاضافات فلا ح مفهوم ان هذا الانسان متكلم غير مفهوم انه ساكن او جالس او
متحرك ولا يلزم ان يكون الموصوف بكل واحد من هذه الصفات شيئا آخر وكذا ههنا
ح مفهوم ان الجسم قابل للسواد مغاير لمفهوم كونه قابلا للحركة فيلزم ان لا يقبل الشيء الواحد
الاشياء واحدا وذلك باطل لان القابل الواحد قد يقبل مقولات كثيرة وعن الثاني
ان نقيض انه صدر عنه ا هو انه لم يصدر عنه ا لا انه صدر عنه ما ليس ا ولا يلزم من
صدور الالف والباء عنه معا اجتماع النقيضين كما في جانب القابل وعن الثالث
ان الاستدلال على ان طبيعة الماء مخالفة لطبيعة النار بتخلف اثر كل واحد منهما عن
الآخر لا باختلاف الآثار فان ذلك عين ما وقع فيه النزاع ح في ان المعلول الواحد
الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان لان الشيء من حيث انه واجب يكون غنيا عن
العلة والمعلول مع العلة المستقلة واجب الوجود فحينئذ يلزم استغناء ذلك المعلول
بكل واحد من العلتين عن كل واحد منهما وذلك محال ح في ان المعلول الواحد النوعي
يجوز استناده الى علل مختلفة بالنوع لان مختلفات الماهية قد تشترك في لازم واحد واللوازم

خ
الحولت

معلولة فالمختلفات قد يكون مشتركة في المعلول ولان طبيعة الجنس كالحي قد يتقوم ١٩٣
بالفصول المختلفة والذي يقال افتقار المعلول الى العلة ان كان لذاته او للوازمها افتقر
كل ما يماثله الى مثل تلك العلة وان لم يكن كذلك كان غنيا في ذاته عن العلة والغني عن الشيء لغيره
اي ح
معلل به ضعيف لانه لذاته مفتقر الى علة ما لا الى تلك العلة وتعين العلة ما جاء من جانب
المعلول بل من جانب العلة لان تلك العلة لما وجدت واوجدت المعلول استند ذلك
المعلول اليها ح في ابطال الدور امتناع احتياج كل واحد من الشيئين الى الآخر اما بغير
واسطة او بواسطة معلوم بالضرورة والذي يقال المحتاج يتقدم فلو دارت الحاجة لزم ان
كل واحد منهما يتقدم نفسه فيكون يتقدم نفسه ضعيف لانه ان اريد بهذا التقدم شيء
سوى الحاجة فلا بد من بيانه لانه غير معلوم وان اريد بها الحاجة فلا نسلم ان المحتاج الى المحتاج
الى الشيء محتاج اليه لان في غير صورة الدور لو قدرنا وجود العلة القريبة مع عدم العلة
البعيدة حصل المعلول ولو كان بالعكس لم يحصل فالمعلول لا حاجة به في الحقيقة الى العلة البعيدة
فاذن لا يلزم من احتياجه الى ما يحتاج اليه احتياجه الى نفسه وربما امكن الجواب عن هذا
السؤال بما فيه بعض الدقة ح في ابطال التسلسل مجموع تلك العلل محتاج الى كل واحد منها
التي هي ممكنة والمحتاج الى الممكن ممكن والممكن لا بد له من علة فلذلك المجموع علة وهي اما كل الآ
حاد وهو محال لان كلها هو المجموع او كل واحد منها وهو محال لان كل واحد لا يكون علة

لنفسها ولا العلة نفسها فرضية لانه او بعضها لامتناع الدور او واحدا منها معينة
وهو محال لان تلك الواحدة لا تكون علة لنفسها ولا لما قبلها مما لا تكون علة للمجموع او شيء خارج
عنها وهو اما ان يكون ممكنا وهو محال لان الخارج عن كل الممكنات لا يكون ممكنا او واجبا
وهو المطلوب لا يقال لا نسلم ان تلك العلل الغير المتناهية لها مجموع لان المجموع
مشعر بالتناهي وما لا يتناهى لا يتصف بالوصف المشعر بالتناهي اذ لا يمكنكم وصف تلك العلل
بالكل والمجموع الا بعد ان تبينوا كونها متناهية ولو بينتم ذلك استغنيتم عن هذه الدلالة
وايضا فينتقض ما ذكرتموه بالحركات الماضية والنفوس المفارقة فانها غير متناهية وايضا
فالحوادث المحسوسة ان لم تستدع اسبابا لان الممكن الحادث غني عن السبب وهو قادح
في الاصل وان استدعت اسبابا فهي اما ان تكون حادثة او قديمة فان كانت حادثة فاما
ان يجب في السبب ان يكون مع المسبب فيكون الكلام في ذلك السبب كالكلام في الاول
فيفضي الى تسلسل الاسباب والمسببات الى غير النهاية دفعة واحدة وذلك عين ما تبطلونه
او لا يجب فحينئذ يمكن استناد كل شيء الى شيء كان موجودا قبله ولم يبق معه واذا جوزنا
ذلك جوزنا في كل ممكن ان يكون مستندا الى سبب كان موجودا قبله لا الى اول والفلاسفة
لا يمنعون منه فينسد باب اثبات واجب الوجود وان كان السبب قديما فان لم يتوقف تأثيره
فيه على شرط لزم اما قدم الحادث واما ان يكون المؤثر المستجمع لتمام مؤثريته قد صدر عنه

الاثر تارة ولا يصدر عنه اخرى فيكون اختصاص ذلك الاثر بذلك الوقت دون ١٩٤
ما قبله او بعده ترجيحا للممكن من غير سبب وهو قادح في الاصل او يتوقف عليه فذلك الشرط
ان لم يكن حادثا عاد البحث وان كان حادثا فاما ان يكون مقارنا للحادث فيكون الكلام في
حدوثه كالكلام في الاول فيلزم التسلسل في الحوادث دفعة او سابقا عليه فالعلة حال وجود
ذلك الشرط ما كانت مؤثرة في ذلك المعلول وحال عدمه صارت مؤثرة فيه فتلك لما مر
المؤثرية ان لم يكن لها مؤثر فقد ترجح الممكن لا عن سبب وان كان فالبحث فيها كالذي
مر فيكون الحادث مستندا الى ما قبله وذلك يسد باب اثبات واجب الوجود واما
المقارن فهو اما امر عدمي فيلزم استناد الثبوت الى العدم او وجودي فهو اما ذلك
المعلول فيلزم الدور او غيره فيكون الكلام في حدوثه كالكلام في حدوث المعلول الاول
ولزم التسلسل فالحاصل من هذا الاشكال انه لا يتم حدوث هذه الحوادث الا بالتزام احد ثلثة
اصول وهي اما استغناء الممكن عن المؤثر او استناد الحاصل الى ما كان موجودا قبل او القول
باسباب ومسببات لا نهاية لها دفعة واحدة وكل ذلك يسد على الفلاسفة باب اثبات واجب
عنها صح الوجوب لانا نجيب عن الاول بانا نعني بالمجموع تلك الامور بحيث لا يبقى واحد من العلل سواء خ
خارجا وهذا الاعتبار معقول فرض متناهيا او غير متناه ومما يقرر ذلك انه اذا
قيل الاسباب غير متناهية لم نعن بذلك ان كل واحد منها غير متناه بل ان مجموعها كذلك

وذلك بدليل ان لفظ المجموع غير مشعر بالتناهي وعن الثاني انا لا ندعي ان الجملة يجب ان
يتساوى كل واحد من احادها في كل الاحكام فان ذلك باطل بالضرورة بل قد يكون وقد لا
يكون والامر فيه موقوف على الدليل وقد دل البرهان على انه لما كان كل واحد منها
ممكنا محتاجا لزم ان يكون الكل كذلك فاذا دللتم على انه لما كان كل حادث ونفس اول
كان كل الحوادث والنفوس اولى ثبتت المعارضة ولكن لا بد من بيان تلك الدلالة وعن الثالث
ان الحوادث تستند الى سبب قديم ويكون كل حادث متقدم شرطا لحدوث ما بعده
وعلى هذا العلة لا تكون مؤثرة في الحادث عند وجود الشرط ويصير مؤثرة فيه بعد
تقضيه ولا يلزم افتقار ذلك المؤثرية الى سبب لما بينا ان المؤثرية من الامور الثبوتية
وللسائل ان يعود فيقول ذات السبب القديم ان كفت في حدوث هذا المعلول لزم قدم
هذا الحادث هذا خلف وان لم يكف ولا بد معها من قيد زائد وهو ان كان عدميا كان العدم
جزءا من العلة الحقيقية للوجود هذا خلف وان كان وجوديا عادت المحالات المذكورة في اول
السؤال واعلم انه لا خلاص عن هذا السؤال اذا جعلنا المؤثر موجبا على ما تقوله الفلاسفة
واما اذا اعتقدنا كونه قادرا مختارا وهو الحق اندفع ذلك الاشكال لان القادر يمكنه
ان يرجح احد مقدوريه على الاخر لا لمرجح فهذا منتهى هذا البحث مسئلة في وجوب
وجود العلة عند وجود المعلول ترجح الممكن يستحيل ان يكون لشيء ساو عليه لما

والا فعند حصول المرجح لا يترجح فلا يكون المرجح مرجحا هذا خلف وعند حصول ١٩٥
الترجيح لا لمرجح فلا يكون للترجيح مرجح هذا خلف ز في وجوب وجود
المعلول عند وجود العلة قال الفلاسفة كل ما لاجله كان الباري تعالى مؤثرا في وجود
الممكنات اما ان يقال انه كان حاصلا في الازل او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون
صدور الاثر حال اجتماع جميع جهات المؤثرية مساويا للاصدور عنه وهو محال والا لكان
ترجح صدور الاثر عن ذلك المؤثر على لاصدوره عنه ترجيحا لاحد جانبي الممكن المساوي على الاخر
لا لمرجح او يكون راجحا عليه وذلك الرجحان ان لم ينته الى حد الوجوب فهو محال لانه على هذا
التقدير يلزم من فرض وقوعه تارة ولا وقوعه اخرى محال ظ فنفرض كل واحد من الامرين في وقت مع
ان جميع جهات المؤثرية بالنسبة الى الوقتين على السواء فيكون اختصاص احد الوقتين بذلك الترجيح دون
سائر الاوقات مع انه ثبت جميع جهات مؤثرية المؤثر الى الوقتين على السواء ترجيحا لاحد طرفي
الممكن المساوي على الاخر لا لمرجح وهو محال وان انتهى الى حد الوجوب وجب حصول الاثر لكان له في العالم
مع ان المؤثر وان كان الثاني فالكلام في حدوث ذلك الامر المعتبر في مؤثرية الله تعالى كالكلام
في حدوث العالم فان افتقر الى حادث اخر لزم التسلسل وان استند بالاخرة الى القديم عاد هو
المطلوب قال المتكلمون هذا الاشكال انما يتوجه في المؤثر الموجب اما في المؤثر القادر فلا
لان القادر يمكنه ترجيح بعض مقدوراته على البعض لا لمرجح منفصل ثم ان سلمنا انه لا بد من مرجح

لكن لم لا يجوز أن يكون المرجح هو أن إرادة الله تعالى واجبة التعلق بإيقاع العالم في الوقت
المعين الذي وقع فيه وممتنعة التعلق بإيقاعه في الوقت الذي لم يوقعه فيه وإن سلمنا أن
هذه الإرادة غير واجبة لكن لم لا يجوز أن يكون المرجح هو أنه تعالى لما علم أن العالم في أي وقت يقع
وفي أي وقت لا يقع وما علمه الله تعالى استحال وقوع خلافه وما كان محالا كان غير مراد فلا جرم
أراد الله تعالى إيقاع العالم في الوقت الذي أوقعه فيه وأراد أن لا يوقعه في الوقت الذي لم يوقعه
فيه وإن سلمنا أن هذا القدر غير صالح للترجيح لكن لم لا يجوز أن يكون المرجح أن الله علم أنه لو خلق العلم
العالم في الوقت الذي خلقه فيه حصل فيه للمكلفين نوع مصلحة ولو خلقه في وقت آخر لم تحصل تلك
المصلحة فلا جرم خصص خلقه بذلك الوقت ولئن سلمنا أن ذلك غير صالح للمرجحية لكن متى يلزم
من حصول المؤثر مع تمام جهات مؤثريته حصول الأثر إذا كان الأثر في نفسه ممكنا أو إذا لم يكن
الأول مسلم والثاني ممنوع لكن الفعل في الأزل غير ممكن لأن الفعل ما له أول والأزل ما لا أول له فالجمع
بين الأولية وعدمها محال ولما كان كذلك لم يلزم من قدم الله تعالى قدم الفعل ولئن سلمنا أن دليلكم
يفيد مطلوبكم لكنه منقوض على أصولكم بأمور أ تعيين نقطتين معينتين دون سائر النقط مع تماثلها
في تمام الماهية للقطبية وتعيين دائرة معينة لأن تكون منطقة وخط معين لأن يكون محورا دون
سائر الدوائر والخطوط ب اختصاص كل واحد من الأفلاك بحركة إلى جهة معينة بسرعة
دون مخالفها ج اختصاص كل فلك وعنصر بحد محدود من الثخن دون غيره واختصاص كل العالم
بمقدار معين دون غيره

١٩٦ د اختصاص كل واحد من الكواكب بكل واحد من الثوابت وكل واحد من الأوجات في الخصيصات
بجانب معين من الفلك مع تساوي سائر الجوانب وإلا لم يكن الفلك بسيطا هذا خلف ه اختصاص
كل جانب من السماء بمقدار معين من الثخن دون غيره مع كونه على طبيعة واحدة و اتصاف مادة
كل عضو بصورته إما أن يكون لاستحقاق تلك المادة لتلك الصورة أو لا يكون كذلك فإن كان الأول
لم يكن ذلك الاستحقاق للجسمية المشتركة بينها بل لأمور وراءها فيكون كل جزء من أجزاء حامل ذلك
الاستحقاق موصوفا به والقوة الفاعلة بحامل ذلك الاستحقاق كذلك فإما أن يكون تأثير
تلك القوة في ذلك الجسم تأثيرا متشابها والجسم الذي يكون متشابه الشكل هو الكرة فينبغي أن
يكون أعضاء الحيوان على شكل كرات مضمومة بعضها إلى بعض هذا خلف أو لا يكون تأثيرها
فيها متشابها مع أن نسبتها إلى جميع أجزاء حاملها على السواء فقد جوزتم في الموجب ترجيح
بعض الأفراد على البعض مع استواء نسبة الكل وإذا جوزتم في الموجب فلأن يجوز في القادر
كان أولى وإن كان الثاني فواهب الصور قد خص كل واحد من مواد الأعضاء بصورة
مخصوصة مع أن نسبة جميع تلك المواد إلى جميع تلك الصور على السواء وذلك يقدح في أصل
كلامكم ز العالم عندكم أنه قديم الذات لكنه محدث الصفات ويلزمكم في الصفات الحادثة ما
ألزمتموه علينا في حدوث أصل العالم على ما مر تقريره في مسألة التسلسل أجابت الفلاسفة
عن الأول أن المتقرر في أوائل العقول أن الشيء الذي يكون نسبة الوجود إليه كنسبة العدم من

لامره

عن رجحان اصلاً بعد التساوي على الاخر فانه يتحقق رجحان في احدهما على الاخر لاستحصل واذا
كانت القضية مبنية على كليتها اندرج فيها الصادق وغيره ولو جاز تكذيبها في بعض جزئياتها
جاز ذلك ايضاً في الكل فحينئذ ينسد باب اثبات الصانع وعن الثاني بان في وجوب تعلق ارادة
الله تعالى بايقاع العالم في الوقت المعين اما ان يعتبر فيه ذلك الوقت المعين فيكون المرجح الاول
هو الوقت وسيأتي ابطاله او لا يعتبر فيه ذلك فيكون نسبة ارادة الله تعالى متعلقة بايقاع
العالم من غير ان يكون لخصوص ذلك الوقت اثر فيه فيلزم وقوع العالم سواء حضر ذلك الوقت
او لم يحضر وحينئذ يعود الالزام وعن الثالث ان العلم بالوقوع وقت كذا تبع للوقوع
في ذلك الوقت الذي هو تبع الايقاع فيه فلو جعلنا الايقاع تبعاً للعلم بالوقوع فيه لزم الدور
وعن الرابع ان رعاية الباري تعالى ان اعتبر فيها رعاية المصلحة وجب فيما لا يكون فيه مصلحة
ان لا يوجد لكن خلق الكافر وتكليفه مع العلم بانه لا يستوجب به الا العقاب ليس بمصلحة
فوجب ان لا يوجد هذا خلف وان لم يعتبر فيها ذلك فقد بطل اصل الجواب ولئن سلمنا تعلق
فاعلية الباري برعاية المصالح لكن كون الوقت المعين منشأ للمصلحة مع كونه مساوياً لسائر الاوقات
في مجرد كونه وقتاً يستدعي مخصصاً وحينئذ يعود الاشكال ولانا نعلم بالضرورة ان الله تعالى
لو قدم خلق العالم على الوقت الذي خلقه فيه بجزء من الف الف جزء من لحظة واحدة او ادخره جزءاً
لا يتجزى في نفس الامر على ما هو الان عليه فانه لا يختل بذلك شيء من مصالح المكلفين وعن الخامس

ان تأثير الشيء في الشيء لا يستدعي كون الاثر مسبوقاً بالعدم على ما سيأتي تحقيقه ولا يلزم من صدور العالم
١٩٧ في الازل عن الباري تعالى في الازل كونه مسبوقاً بالعدم حتى يلزم المحال الذي ذكره ولئن سلمنا
ذلك لكنه لو وقع العالم قبل الوقت الذي وقع فيه بمقدار سنة فقط لم يصر بسبب ذلك ازلياً
فحينئذ يتحقق الاشكال لا يقال هذا السؤال باطل لانه عائد على كل تقدير لا بما هو
بل هو سؤال آخر لانه عائد على كل تقدير وعن النقوض اما القطب والمنطقة والمحور فكل ذلك
تابع لتعين الحركة المخصوصة وسبب تعينها في الجهة والسرعة اما الارادة ما ذكر كل فلك لتعقل غير ذلك
النوع من الحركة او لانها كانت في الله احسن من سائر الانواع لكن العناية بالسافلات لا تحصل الا من هذه
الحركة او لان تشبه كل فلك بالجوهر المفارق الذي هو معشوقه لا يحصل الا بهذه الحركة واما اختصاص
كل فلك بحد معين من المقادير فلان مادته غير قابلة لما هو زايد او انقص منه ولان الزايد والناقص
محالاً لا جرم استمر ذلك الاتساع ابداً واما حدوث العالم قبل ان حدث فلو امكن لاستمر ذلك
الاتساع ولما حدث اصلاً ولما حدث في وقت علمنا انه ممكن في كل وقت واما اختصاص
الكواكب والثوابت والاوجات بمواضع معينة من الفلك فالعذر عنها انه لو حصل الفلك
اولاً ثم حصل الكواكب واحدثت فيه نقرة حتى يقال بانه لم احدث النقرة في ذلك الجانب دون
سائر الجوانب بل انما احدث الفلك والكوكب معاً ويلزم من حدوث الكوكب حصول تلك النقرة
ثم استحال بعد ذلك انتقال الكوكب عنه لاستحالة الخرق على الفلك وبقوله العذر عن المهمات

واما اختصاص مادة كل عضو بصورته والكلام في حدوث الاعراض والصور فذاك لان
تلك المادة كانت مستعدة لتلك الصورة بسبب امور سابقة عليها والسبب في حصول تلك الامور
السابقة حال حصولها امور اخرى لا الى اول له والمبلون اما قد حكم في جوابنا الاول بانه قد يجوز
في البداية ان الممكن كيف كان لا بد له من مرجح سواء كان قادرا او لم يكن ضعيف بل الواديين
الطريق في بعضه كان اولى فان الجائع اذا اشتد به الجوع ثم وضع عنده قرص فانه يتناول من جانب
معين دون ساير الجوانب لا لامر اقتضى ترجيح ذلك الجانب على غيره وان خطر بباله احد شيء يمكن ان
يكون مرجحا مثل ان يكون احد الجوانب اقرب اليه او احسن لونا او اكثر نضجا فلنفرض الاستواء في كل
هذه الامور وحينئذ اما ان لا يبتدئ الجانب منها الى ان يموت جوعا وذلك فيبعد لا نزاع في العلم
الضروري بفساده واما ان يبتدئ بجانب الترجيح من غير مرجح وذلك يدل على المقصود
واما قد حكم في جوابنا الثاني بانه اما ان يعتبر في تعلق الارادة بايقاع العالم في وقت معين ذلك الوقت
او لا يعتبر ضعيف لا لكم ان عنيتم بكون ذلك الوقت معتبرا ان للوقت اثرا في كون الارادة متعلقة
بايقاع العالم في ذلك الوقت فذلك مما لا نقول به وان عنيتم به ان ارادة الله تعالى اقتضت ايقاعه
حيث هي هي ايقاع العالم في ذلك الوقت على ان يكون الوقت ظرفا للوقوع لا مقتضيا للايقاع فهو حق
وانتم ما ذكرتم في ابطال هذا الاحتمال شيئا ولا يلزم منه دوام العالم واما المعوض فهي ان الحركات اختصاص
فوتة لكن اقواها ثلثة احدها الكوكب والثاني والاوجات بمواضع معينة من الفلك واختصاص كل

واختصاص كل جانب من التمامات بمقدار خاص وعذرهم عنه ذلك لان حصول الكواكب على وجه ١٩٨
يكون حاصلا في ذلك الجانب لحصوله على وجه يكون حاصلا في جانب اخر فترجيح احدهما على الاخر
ترجيح الممكن لا عن سبب والثاني اختصاص مواد الاعضاء بصورها وعذرهم عنه ان تلك الاستعدادات
الحاصلة بسبب الامور السابقة ضعيف لان تلك الامور السابقة كانت حاصلة في كل تلك المادة الحاملة
لذلك الاستحقاق فيلزم تشكل كل قوة بشكل الكرة على ما هو مقرر واما عذرهم عن الحوادث المحسوسة
فقد مر ابطاله في مسألة ابطال التسلسل ثم ان سلمنا صحة ذلك العذر لكنهم لا يمكنهم مع القول بذلك
العذر اثبات قدم الاجسام لاحتمال ان يقال ان واجب الوجود موثر بارادة حادثة لا اول
لها وكل سابق منها علة لحصول اللاحق على الوجه الذي ذكرتموه في الحركات ثم ان تلك الارادات
انتهت الى ارادة حادثة متعلقة بايجاد الاجسام على هذه الحوادث وان لم يكن لها بداية لا يزال
الاجسام مع ذلك لا يكون الا حادثة لا يقال هذا انما يصح لو كان الباري تعالى عالما بالجزئيات
قاصدا الى ايجادها لكن ذلك محال اما اولا فلانه تعالى غير عالم بالجزئيات على ما بينا واما ثانيا فلانه تعالى
يستحيل ان يكون قاصدا الى ايجاد شيء من الاشياء لانا نقول الاصلان ممنوعان وسياتي فساد حكم
فيهما ثم ان سلمنا ذلك فلم لا يجوز ان يقال ان ذات واجب الوجود علة لذاته لوجود موجود غير جسماني
كعقل او نفس وذلك الموجود له ادراكات جزئية وارادات جزئية لا بداية لها ثم انها انتهت تلك
الارادات الى ارادة متعلقة بخلق الاجسام وعلى هذا الفرض يكون الاجسام محدثة فليس قال المقصود

الجزئي لا يحصل الا مع الادراكات الجزئية وهي لا تحصل الا مع الالات الجسمانية فتعلم من ذلك اولية تلك
الادراكات لاولية الجسم قلنا لا نسلم ان الادراكات الجزئية لا تتأتى الا مع الالات الجسمانية على
ما سنقرره في علم النفس واذا ثبت ذلك ثبت ان الاحتمال الذي ذكرناه قائم ومع قيامه لا
يمكن الجزم بتقدم الاجسام واعلم ان هذا الاحتمال هو ما ذهب اليه قوم من قدماء الحكماء القائلين بحدوث
السماء وكان محصل ذكرها من المتأخرين ناصر الدين وان اصحاب ارسطو لم يشتغل احد منهم بابطاله

ح فانه لا يشترط في تأثير الشيء في الشيء تقدم العدم بالزمان على الأثر

الذي يجري في الكتاب ان هذه المسألة خلاف بين المليين والفلاسفة وليس الامر كذلك لان المليين يسلمون
انه لا يلزم من تأثير الشيء في غيره تقدم عدمه عليه بالزمان اذا كان المؤثر موجبا بل الاكثرون منهم يحيلون
ذلك والفلاسفة يسلمون ان المختار اذا قصد الى ايجاد شيء وتكوينه فانه لا بد وان يكون ذلك
الشيء مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا فظهر انه لا خلاف في المعنى بل هاهنا خلاف لفظي وهو ان
بعد تقرير كون العالم صادرا عن الباري تعالى اذ لا هل يسمى فعلا ومحدثا ومخلوقا وهل يسمى ذلك التأثير
ايجادا وخلقا وفعلا وامثال هذه المباحث مما لا يبقى فيها فائدة يعتد بها ولا يليق بمباحث اهل
اللغة فيها ثم انا مع ذلك نذكر وجوها في هذه المسألة فالاثر المتوقف حال استمراره ممكن والممكن
يحتاج الى السبب فالاثر حال استمراره محتاج الى السبب والمحتاج الى السبب يجب ان يكون حادثا
لا يقال الممكن محتاج في وجوده الى السبب حال ما لا يكون الوجود اولى به من العدم وهو حال

الحدوث اما حال البقاء فالوجود اولى به من العدم فلا جرم يستغني عن المؤثر لانا نقول
هذه الاولوية اما ان يقال انها كانت حاصلة قبل زمان البقاء او ما كانت حاصلة فان كانت
فهي ان كانت غنية عن المؤثر لزم استغناء الشيء حال حدوثه عن السبب هذا خلف وان لم يكن
غنية لزم ان لا تستغني الاثر حال بقائه عن السبب اذ الثاني فتلك الاولوية حادثة فلا بد
لها من سبب فالمعلول مفتقر الى تلك الاولوية حال البقاء فيكون الشيء حال بقائه مفتقرا الى
الاولوية المفتقرة الى السبب الجديد فيكون الممكن حال بقائه مفتقرا الى السبب الحادث العالم
وصدوره عن الله تعالى وتأثير الله فيه وجميع ما يتوقف عليه هذه الامور ان لم يكن ممكنا لذاته
في كل وقت لم يكن ممكنا في وقت والا لزم انقلاب الممكن لذاته ممتنعا لذاته هذا خلف وان
كان ممكنا في كل وقت فقد صح صدور الاثر الازلي ولا يقال ان يعارض ذلك بالحادث الزماني
من حيث هو كذلك فان صحة حدوثه حاصلة في وقت فيجب صحة حصولها في كل وقت ثم لم يلزم منه
صحة حصولها في الازل لما بينه وبين الازل من المنافاة فكذا هاهنا ح الحاجة الى المؤثر اضافة
والاضافات لا تتحقق الا عند تحقق المضافين فلو كان وجود الفعل او تأثير الفاعل فيه مسبوقا
بالعدم المتقدم لزم ان يكون العدم المتقدم مفادا لنا هذا خلف ط فان الوجود من
لا يصح للعلية والمعلولية منهم من ذهب الى انه لا تأثير للعلة الا في الوجود الذي للمعلول اما
في ماهيتها فلا ومنهم من جعل وجود الماهية التي يقومونها بالعقل الاول علة لما بعد من العقول

وذلك باطل لان وجود كل علة وكل معلول يساوي وجود غيره والمتساويات في الحقيقة
متساوية في الاحكام فوجب ان يكون كل علة تتقدم ما تتقدمه كل علة لو كان المعلول وحده
هو الوجود او كان وجوده وحده علة ي فى انه لا يجوز ان يكون الامكان
علة منهم من جعل امكان العقل الاول علة لوجود الفلك الاقصى وهذا باطل لوجهين اما اولا
فلانه يلزم ان يكون كل امكان كذلك لتساوي الامكانات للوجوه المذكورة في تساوي
الوجودات ويلزم ان يكون امكان الفلك نفسه علة لوجود نفسه بحيث يكون وجوده له
من ذاته فيكون الممكن لذاته واجبا لذاته واما ثانيا فلان الامكان حالة عدمية والاحوال العدمية
لا يكون علة للوجود ولا جزءا منها يا فى ان القوة الجسمانية لا يكون مؤثرة
اصلا لان تاثيرها ان كان بمشاركة قابلها فذلك القابل مع ما له من القابلية يكون جزءا
من المؤثر وهو محال على ما سياتي او لا بمشاركته فيكون غنية في موجديتها عنه والغني في الوجود
عن الغير غني في الموجدية عنه لان الموجدية جزء من الموجدية ومتى كان الموجد غنيا عن شيء
كانت مباينة عنه غنية لا محالة وللقائل ان يقول الكبرى في قولكم الموجدية جزء من الموجدة
لان الموجدية حالة اضافية بين العلة والمعلول والاضافات لواحق خارجة عن معروضاتها
ثم ان هذه الحجة معارضة بحلول العرض في المحل فانه يفتقر في حلوله في المحل اما ان يكون بمشاركة
من ذلك المحل وهو محال والا لكان المحل ايضا حالا او لا بمشاركته فيكون غنيا في الحلول عنه في حلول ذاته

غنية عنه ايضا لان الموجود جزء من الوجود الحال فيكون الحال غير حال وكان هذا الكلام
ركيك فكيف ما ذكروه يب فى ان القوة الجسمانية لا تؤثر الا بمشاركة
محلها او فيما صح
الوضع معنى هذا الكلام ان القوة الجسمانية لا يظهر منها اثر الا في محلها او فيما يجاور ذلك
المجاور وما تاثيرها فيما كان اقرب الى محلها اسبق من تاثيرها فيما كان ابعد واذا حصل المطلوب
فالاعتماد في اثباته على التجربة والاستقراء فان تاثيرها في القريب من محلها لو كان كتاثيرها في
البعيد عنه لم يكن كونها حالة في ذلك المحل اولى من كونها حالة في غيره وضعفه لما مر في
المطلوب يج فى ان القوة الجسمانية لا تقوى على ما لا نهاية له بحسب الشدة لو صح ذلك
لوقعت الحركة اما في زمان ولا في زمان وهو محال لان كل حركة فعلى مسافة منقسمة تقع نصفها في نصفها
قبل وقوع كلها في كلها او في زمان وهو ايضا محال لان كل زمان منقطع منقسم فيكون
قطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان اسرع من قطعها في كله فلا يكون قطعها في كله اسرع الحركات
وللقائل ان يقول لم قلتم ان احتمال الذي ذكرتموه ممكن في نفس الامر يد في القوة
الجسمانية لا تقوى على ما لا نهاية له بحسب العدة والمدة ولنقدم مقدمة وهي ان
تلك القوة اما ان يكون طبيعية او قسرية اما القوة الطبيعية فانه يجب ان يكون قوة
الجسم الاعظم للتحريك عينها مثل قوة الاصغر والا لكان المانع اما الجسمية او لوازمها وهو
ظاهر الفساد وما وراء ذلك وهو اما ان يكون طبيعيا وهو محال والا لكان العائق عن الحركة

الطبيعة طبعاً أو قسراً وقد فرضنا عدمه فتبين أن الجسم العظيم والصغير لا يمكن أن يختلفا
في قبول الحركة عن تلك القوة فإذن الجسمان لو اختلفا في ذلك القبول لم يكن ذلك الاختلاف بسبب
المتحرك بل بسبب المحرك فإن القوة في الجسم الأكبر أعظم مما في الأصغر لأن الموجود في الأصغر موجود
في الأكبر وزيادة وأما القوة القسرية فإنه يختلف تحريكها الجسم العظيم والصغير لا لاختلاف
المحرك بل لأن القابل كلما كان أعظم كان العائق فيه أكثر وإذا عرفت هذه المقدمة فنقول أما
القوة الطبيعية فإنه يمتنع فيها أن تحرك تحريكاً غير متناه لأن كل قوة جسمانية فهي منقسمة بانقسام
محلها فقوة الكل أقوى من قوة البعض لو انفرد فإذا حركا جسميهما من مبدأ مفروض فإن
حركت القوة الصغرى حركات غير متناهية فالكبرى إن لم تزد عليها كان حال الشيء مع غيره كحاله لا مع
غيره وإن زادت عليها وقعت الزيادة على غير المتناهي من الجهة التي هو بها غير متناه وإن حركت
الصغرى حركات متناهية وقد ثبت أن نسبة الأثرين كنسبة المؤثرين ونسبة بعض القوة إلى كلها
نسبة متناه إلى متناه كانت نسبة الحركتين أيضاً نسبة متناه إلى متناه فيكون فعل كل القوة متناهياً وهو
المطلوب وأما القوة القسرية فيستحيل أن يكون فعلها غير متناه لأن تحريكها الكل الجسم من مبدأ
معين أقل من تحريكها جزءاً منه فيقع زيادة حركة الجزء على حركة الكل من الجانب الذي فرض الكل
غير متناه فيه وذلك محال وللسائل أن يقول هذا ينتقض على أصلكم بأن دورات القمر أكثر من دورات
زحل مع أن ذلك لا ينقطع على أصلكم قولكم أولاً لها فإن أجبتم عنه بأن المحكوم عليه بالزيادة والنقصان

الى الف ح يجب أن يكون أمراً ثبوتياً ومجموع الدورات الماضية غير ثابت كان ذلك بعينه جواباً عما [كونه]
في هذه الحجة واحتج على صحته بوجهين أما أولاً فإن ذات القوة وماهيتها العلة الموجبة لها فتأثيرها
في أثرها إما أن تنتهي إلى حيث يبطل الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي وهو ظاهر الفساد أو لا تكون
كذلك فيكون وجود القوة الجسمانية مؤثرة في أثرها ممكناً أبداً وهذا ينافي القول بأن القوة الجسمانية
لا تقوى على الفعل دائماً وأما ثانياً فلأن الأرض لو بقيت دائماً في حيزها خالية عن العوارض
الغريبة لم تخرج عن مقتضى طبيعتها سكون دائم والثقل المكون علة لبقاء الشيء لأن حصوله في حيزه الطبيعي
ولا تماق الخاص به أمر ثابت وهو المسمى بالأين ومن المحاسن كلمات أخر متفرقة في المباحث المتعلقة به
وأن التصورات قد يكون مبادي لحدوث الحوادث لوجهين أما أولاً فالقوة الحيوانية
صالحة للجذب والدفع لا يصلح في جانب الفعل إلا عند اعتقاد كونه نافعاً ولذيذاً في جانب
الترك إلا عند اعتقاد كونه ضاراً أو مؤذياً وأما ثانياً فلأن أحد الإنسان يمكنه من العدو على جذع
ملقى في قارعة الطريق ثم إن جعل جسراً على هاوية عميقة لم يجسر أن يمشي عليه وما ذاك إلا لأنه يتخيل
السقوط تخيلاً قوياً فيجب فتور الحركة البدنية وأن التصور الكلي لا يكون سبباً لفعل جزئي
قيل لأن نسبة الكلي إلى جميع ما يندرج تحته من الجزئيات واحدة فإما أن يقع كلها وهو محال أو لا
يقع شيء منها وهو المطلوب وللسائل أن يقول لم لا يكفي فيه تعين القابل كما أنه يجب أن يكون
القابل أيضاً ماهية يندرج تحتها جزئيات غير متناهية فيترجح بعضها على البعض لأن القابل آخر لزم

التسلسل وإلا بطل السؤال واحتج المتكلم بأن المؤثر في الفعل الجزئي لو كان هو التصور الجزئي
لزم الدور لأن تصور ذلك المعين من حيث يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه متوقف على
تحقق ذلك المعين لا قبل حدوث ذلك السواد المعين لا يتصور إلا سوادا واقعا في هذا المحل
في هذا الوقت على هذا الشرط والسواد المقيد بأمثال هذه القيود لو كانت الهاكلي وأما
تصور هذا السواد من حيث هو هو لا يحصل إلا بعد حصوله فلو توقف حصوله على مثل هذا
التصور لزم الدور وفي أن ما مع البعد وما بعد المع بعد بالذات كلام الشيخ مشعر بالمنع
الأول والاعتراف بالثاني والأقرب إلى التسوية والحكم بالبعدية وإن كان للمنازع أن ينازع فيه
من حيث أنه ليس لكل شيء لا ينفك أحدهما عن الآخر وجب أن يكون لأحدهما حاجة إلى الآخر كالحال
في معلولي العلة الواحدة بحث في حال العلة مع المعلول المعلول إن احتاج إلى العلة لماهيته
وجب أن يكون ماهيته مخالفة لماهيتها وإلا لزم احتياجه إلى نفسه وإن احتاج إليها لشخصيته فقط
مثل كون هذه النار علة لتلك النار فهاهنا يستحيل أن يكون المعلول أقوى من العلة وإلا لم يكن لتلك
الزيادة سبب ويستحيل أن يكون أضعف عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع في جانب المعلول
ويستحيل المساواة عند تخلف شرط أو حصول مانع ولا ينقض ذلك بأن سخونة الفلز أبدا لا تنفك أشد
من سخونة النار لأنا نجيب عنه بأن الأمر كذلك لا في الذات لخصيصه بل في الحس لأن المسبوك جرمه
لزج غليظ لم تخالطه جوهر غريب طلوه وحقه يمنع اتصاله باليد زمانا ولغلظه يكون حركة اليد فيه

أبطأ ولأنه لم يخالطه جوهر غريب يكون تأثير سطحه الملاقي لسطح البدن تأثيرا واحدا وهل الجوهر
غير حاصل في النار ولا جرم السخونة المحسوسة منها أقل من السخونة المحسوسة من الذائبات
بحث في أن البسيط هل يمكن أن يكون قابلا وفاعلا معا المشهور امتناعه لوجهين الأول لو صح ذلك لصدر
عن البسيط أثران القبول والتأثير وهو محال وجوابه ما بيناه أن القابلية والمؤثرية ليستا
أمرين ثبوتيين في الخارج ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم أن صدور الأثرين عن البسيط محال
نسبة القابل إلى المقبول بالإمكان ونسبة الفاعل إلى الأثر بالوجوب فلو استند شيء إلى شيء من هذين
الوجهين لكانت تلك النسبة الواحدة بالوجوب والإمكان معا وهو محال وجوابه لم لا يجوز
أن يقع بينهما نسبتان واحد منهما يكون موصوفة بالإمكان والأخرى بالوجوب وإن سلمنا وحدة
النسبة لكن لا نسلم أن نسبة القابل إلى المقبول في هذه الصورة بالإمكان الخاص بل بالإمكان العام وأنه
ينافي الوجوب ويدل على جوازه أن علم الله تعالى بالأشياء زائد على ذاته فيكون القابل له والمؤثر فيه هو
ذاته الأحدية من كل الوجوه والماهيات البسيطة يلزمها لوازمها لذواتها فيكون المؤثر فيها والقابل ذلك
لها تلك الماهيات ويتبين واجب الوجود بعلو حقيقته وصفاتها وهو المطلوب ○ القسم الثاني
في العلة المادية بحث ما في المادة كل شيء يمكن أن يحل فيه شيء فإنه يكون قابلا له لذلك الحال ومحلا
له ومادة لذلك المجموع وقد عرفت فساده باتفاق أن اسم المادة مخصوص بالقابل الذي هو معلول
المقبول ثم إن حامل الصورة إما أن يكون جسما ولعل كحامل الصورة النارية واحدا أما كثيرا كعجز البدن تكون

مجتمعة واما ان يحصل مع ذلك الاجتماع ضرب من الاستحالة او لا يحصل فان كان الاول لم يمتنع ان يتحقق
الوصول الى الغاية باستحالة واحد كاستحالة الجزء كلوسا او باستحالة اكثر كاستحالة لحما ودما
وان كان الثاني فكتحقق القياس من اجتماع المقدمات والهيئة والهيئة العددية من اجتماع الوحدات
ثم تلك الاحاد قد يكون مخصوصة كما في هذه الصورة وقد لا يكون كما في العسكر والجمع اما البرهان على
تناهي العلل المادية فهو المذكور في العلل الفاعلية ت في المادة الاولى انها الجسم لانا نرى الاجسام
تتوارد عليها الصفات مع بقاء حقيقتها فعلمنا ان الجسم مادة لها واما انه ليس للجسم مادة اخرى
فسيأتي في باب الجسم ح في ان الاجسام متماثلة في الحقيقة كما انا نعلم بالضرورة استواء السوادات في مفهوم
السوادية فكذلك نعلم بالضرورة استواء المتحيزات في مفهوم المتحيزية والاتى تماثل الاجسام مشتركة في الحصول
وفي كونها حاصلة في الحيز وكونها مانعة مثلها عن ان يكون بحيث هي وكونها قابلة للاعراض ولا معنى للحقيقة
الا ذلك ليس نفوي انه ان كان المراد منه هو ان كونه جسما نفس الحصول في الحيز فهو باطل لان الحصول
في الحيز اضافة عارضة له بالنسبة الى الحيز والاضافات خارجة عن معروضاتها فضلا عن ان يكون نفسها
لها وان كان المراد منه هو انه يلزم من استواكها في هذه الحالة استواكها في تمام الحقيقة فهو باطل لما بينا
ان الاشتراك في اللوازم لا يقتضي الاشتراك في الملزومات ن القسم الثالث في العلل
الصورية بحثان واما الذي عليها كل حادث واما ان تعتبر بالنسبة الى المحل وقد عرفت انه من هذا الاعتبار
لا يكون مقوما وبعد ترد ذلك على ما هو المشهور لكنه تكون علة فاعلية بهذا الاعتبار واما ان تعتبر

بالنسبة الى المجموع وهو بهذا الاعتبار علة صورية واما ما هي الصورة فالامر فيه كما مر في
عددها ف في امتناع تقوم المادة الواحدة بصورتين او اكثر اما على المذهب المشهور في
الصور فلان الواحدة منهما ان كانت مستقلة بالتقويم كانت مستغنية بها عن غيرها وان لم
تستقل واحدة منهما بذلك بل المجموع كان المجموع هو الصورة فتكون الصورة واحدة ولان
كل واحدة منهما اذا لم يكن مستقلة بالتقويم كانت حالة في المحل كانت متقومة بالمحل والمجموع متقوم
بالاجزاء فلو كان المجموع مقوما للمحل لزم الدور واما على قولنا فالامر فيه ظاهر القسم الرابع
في العلل الغائية ثم مباحث حاى ح في تقسيم الغاية الذاتية والاتفاقية تادي السبب الى المسبب اما
ان يكون دائما او اكثريا او متساويا او اقليا فالسبب الذي يادي الى المسبب على احد الوجهين الاولين
هو الغاية الذاتية والتي يكون على الوجهين الاخيرين هو الغاية الاتفاقية واما ما لا يتادى
اليه الشيء اصلا كالكسوف عند قعود فلان فانه لا يقال اتفق ان كان قعوده علة الكسوف
لما كان قعوده سببا للكون مع الكسوف صح ان يقال قعدت فاتفق ان كان قعودي مع الكسوف
ب في اثبات الاسباب الاتفاقية احتج المنكرون بان السبب اما ان يكون مستجمعا لجميع الجهات المعتبرة
في المؤثرية فيتادى الى الاثر لا محالة فلا يكون اتفاقيا وان لم يكن كذلك فهو يتوقف في ذلك الشرط
الغاية استحالة يادية الى المسبب فلا يكون اتفاقيا فاذن القول بالاتفاق باطل على التقديرين
جوابه انه ليس كلما لا بد منه معتبرا في تحقق العلية بالفعل ان جزءا من المؤثر وان انتفاء الموانع واسعاد اداء

جديد
[illegible] لان

صاد خ

[illegible]

والموضع التي يمكن ان ينفك عن بعض هذه الامور انفكاكا مساويا او راجحا هو المسمى بالسبب الاتفاقي
وان كنا متى اعتبرنا ذلك السبب مع جميع الشرائط صار سببا ذاتيا وهذا كمن حفر موضعا
فوصل الى كنز فان تأدي الحفر الى الكنز من حيث هو حفر ليس دائما ولا اكثريا فلا جرم كان ذلك
سببا اتفاقيا واما اذا اعتبرنا سائر الشروط وهو ان يتفق الحفر في موضع فيه كنز وانتهى
الحفر الى ذلك الموضع وكانت الحاسة سليمة كان الحفر مع هذه الشرائط سببا ذاتيا لوجدان
الكنز وهذا الجواب يصلح للاستدلال ابتداء على اثبات الغاية للحركات الاسطقسية الطبيعية
بيانه ان الحبة من البر اذا وقعت في الارض الحرة وصادفها الندى والشمس وسائر الشرائط فانها
تنبت سنبلة وكذا القول في سائر المتولدات النباتية والحيوانية واذا كان تادي هذه القوى الى
مبادئها دائما او اكثريا كانت تلك المبادئ غايات ذاتية واحتج انبذقلس على فساد ذلك بامرين
ما الطبيعة لا روية لها فلا غاية لها ولا غرض ب لو كان التادي على الدوام او الاكثر يقتضي كون
المتادي اليه غاية الطبيعة لكان التادي الى الموت والهرم والفساد يقتضي كون هذه الامور غايات
الطبيعة وذلك باطل لاستحالة كون الاصلاح والفساد مقصودين عند الطبيعة والجواب
عن الاول ان الروية لا تعتبر في تحصيل القوة المحركة غاية بل ليعرض لها بسببها غاية فان القوى الحيوانية
لما كانت قوية على الضدين لم يكن لاحدهما بالوقوع اولى من الآخر الا عند الروية فان تلك الروية
سبب لصيرورة احد جانبي الضدين غاية للقوة المحركة المتعينة لما ذكرتموه وعن الثاني انا لم نقل

٢٠٤ ان كل ما حصل مع الشيء دائما او اكثريا كان غاية ذاتية له فان لوازم الغايات
الذاتية ليست غايات ذاتية مع انها كذلك بل قلنا انه لا بد وان توجد فيها غايات ذاتية
ولما استحال ان يكون الفساد غاية ذاتية وجب جعل التركيب غاية ذاتية ثم ان سلمنا ذلك
لكن لم لا يجوز كون الموت غاية ذاتية من وجه آخر وهو ان المادة لو بقيت مشغولة بصورة
معينة لتعطل سائر الحيوانات ولان تخليص النفس السعيدة عن علائق البدن غاية ذاتية
في اثبات الغاية للحركات الحيوانية اقرب مباديها اليها القوة المحركة ثم القوة الشوقية
ثم اما التخيل واما الفكر فاما غاية القوة المحركة فهي التي انتهت الحركة اليها لا غير وهي حاصلة
لا محالة واما غاية القوة الشوقية فقد يكون هي نفس غاية القوة المحركة مثل ما اذا ضجر انسان
عن المقام في موضع فقد كره موضعا آخر واشتاق الى المقام فيه وقد تغايران كما اذا تحرك
الى موضع للقاء الحبيب وهاهنا اذا لم تحصل غاية القوة الشوقية سميت تلك الحركة باطلة
بالقياس الى القوة الشوقية فاما اذا حصلت الغايتان وكان المبدأ التخيل لا الفكر فاما ان
يكون المبدأ هو التخيل وحده وهو الجزاف والعبث او مع طبيعة كالتنفس وهو القصد
الضروري او مع خلق وملكة نفسانية وهو العادة ثم ذلك التخيل قد لا يكون مشعورا به
لصغر زمانه فان التخيل غير التخيل والشعور بالتخيل وسببه اما الملال
عن الحاصل او التشوق الى المتحصل واما اذا كان المبدأ الفكر فالغاية هي الخير المظنون او المعلوم

ه في اثبات الغاية للحركات الفلكية جعلها دمقراطيس كما انها اتفاقية وذلك
لانه ه اثبت الخلاء وجعل الجسم مركبا من اجزاء كرية قابلة للانقسام وهما لا فرضا
وبما ان الخلاء متشابها لم يكن استقرار كل واحد من تلك الكرات في جانب منه اولى من الجانب
الاخر فهي اذن كانت متحركة ابدا في ذلك الخلاء الغير المتناهي ثم اتفق فيها ان تصادمت
على شكل خاص ولزم من تصادمها حصول هذا الفلك وما في داخله على هذا الشكل وافساد
هذه الشبهة بافساد اصولها و في ان افعال الله تعالى ليست لغرض فلان كل من
فعل فعلا لغرض وجب ان يكون حصول ذلك الغرض اولى له من لا حصوله ولو كان كذلك لكان
الله تعالى مستكملا بغيره فيكون محتاجا في ذاته وللسائل ان يقول ان كنت تعني بها الحاجة
ان تلك الاولوية لا تحصل له تعالى الا عند ذلك الفعل فهذا مذهب فلم قلت انه محال وهل
النزاع وقع الا فيه القول به منه وان عنيت به انه يلزم من ذلك استفادة وجوده وتحققه
ووجوده الى مؤثر غيره ثم انه عارض هذا الاقناعي باقناعي اخر اقوى منه وهو ان من فعل
فعلا لا لغرض لا احسان فانه لا يستحق المدح والحمد عليه فلو كان الباري تعالى فاعلا لا لغرض
الاحسان لكان الله تعالى ناقصا تعالى الله عنه ز في ساير العلل الغائية اما عند المقارنة فالنهاية
واجبة للادلة المذكورة في العلل الفاعلية واما على التلاحق فهو غير واجب كما في الحركات التي
لا اخر لها والاقيسة التي لا تزال يصير نتيجة كل واحد منها مقدمة قياس اخر لا الى نهاية اما

نفي في

الخامسة فهي الامور المشتركة بحثا وفي علية عدم الشيء المشهور ان علة عدم علة
الوجود لان عدم الشيء بعد وجوده ليس لذات الشيء والا لم يوجد اصلا بل لا بد له من سبب
منفصل وهو اما ان يكون وجوديا او عدميا والاول باطل لان ذلك الشيء الوجودي اذا
وجد فاما ان يختل لاجله امر من الامور المعتبرة في علية علة وجود المعلول او لا يختل
فان كان الاول كان عدم المعلول لعدم العلة بالحقيقة وان كان الثاني لزم بقاء العلة من
الوجه الذي باعتباره يصدر عنه المعلول مع ان المعلول لا يصدر عنه وهو محال وفيه نظر
صحته فالمقصود حاصل لانه اذا جاز حصول العلة مستجمعة لجميع الجهات المعتبرة في كونها علة
منفكة عن المعلول جاز ايضا حصول الشيء المؤثر في عدم المعلول مستجمعا جميع جهات المؤثرية
مع انه لا يحصل منه ذلك العدم واذا كان كذلك لم يكن الامر الوجودي الذي جعل علة العدم
علة هذا خلف واما الثاني فان عدم المعلول لعدم شيء فاما ان يكون لعدم ما علنا العلة وهو محال
لا ربما لا حاجة اليه لانه لا يلزم من عدمه عدم الشيء او لعدم العلة وهو المطلوب وللمنازع ان
الشيء في وجوده
يمنع سلمنا لكن ذلك ينبني على امتياز احد العدمين عن الاخر في نفسه بالعلية
والمعلولية وصفان ثبوتيان فيستحيل اتصاف العدم بهما ح عدم علتها اما ان يكون لذاته فيكون
الموجود في وقت ممتنعا لذاته في وقت اخر وهو محال وبتقدير صحته فان جاز ذلك فليجز
مثله في المعلول حتى يكون عدمه لذاته لا لغيره او لا لذاته فيكون للسبب فيه اما عدم علته وهو محال

لان الكلام فيه كالكلام في الاول ولا يمكن التسلسل لان اسناد الممكنات بالاخرة الى الواجب الوجود
الذي يستحيل عليه العدم فبقي ان لا حاجة الى معلول يكون عدمه لا لعدم علته فيكون السبب الاول
لعدم المعلول لا عدم علته بل شيئا آخر ثم نقول لئن سلمنا ان عدم المعلول قد يحصل لعدم
علته لكنه قد يحصل ايضا لحصول ضده كالسطح المستوي عن المحل لطريان السواد عليه والذي
يقال من ان انتفاء ذلك الضد كان جزءا من الامر الذي لا يحصل هو الا مع حصوله فكان
انتفاؤه عند طريان الضد يكون بالحقيقة انتفاء المعلول لانتفاء العلة ضعيف لان الضد العدمي
لا يكون جزءا من المؤثر في الوجود بل الاشكال القوي فيه ان حدوث الضد الطاري مشروط
بزوال الباقي فلو عللناه بطريان الحادث لزم الدور وهو محال ب في انه هل كل ما
لا بد منه في تحقق المعلول كان جزءا من العلة فيه اشكال لان العدم قد يكون معتبرا في ذلك
مع انه يستحيل جعله جزءا من المؤثر في الوجود ب يلزم وقوع التركيب في العلة المؤثرة
وهو محال لان كل واحد من تلك الاجزاء اذا اجتمعت فاما ان يحصل لها عند الاجتماع ما لم
يكن حاصلا قبل ذلك او لا يحصل فان كان الاول فالمقتضي لذلك الزائد ان كان كل واحد منها او
الواحد منها لزم استقلال المستقل ولغو الزائد وان كان مجموعها كان الكلام في كيفية
حصول ذلك الزائد كالكلام في حصول المعلول الاول وان كان لزائد آخر لزم التسلسل
وان كان الثاني وجب ان لا يحصل المعلول من تلك الامور حال الاجتماع كما لم يحصل منها حال الانفراد
ويمكن القدح في هذا الاخير بالهيئات العددية والاجتماعية تم هذا القسم ويتلوه العلم الخامس في الحركة والزمان

الفن الخامس في الحركة والزمان وهو على اربعة اقسام القسم
الاول في الامور الجليلة للحركة وهو في البحث عن ماهيتها ووجودها وما لا ينفرد
تحققها بدونه تو مبحث فاما تعريفها الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من
كل وجه والا لكان بالقوة في وجوده وكونه بالقوة فيكون القوة حاصلة وهو حاصل
هذا خلف بل لا بد وان يكون اما بالفعل من كل وجه او من بعض الوجوه وكل ما كان بالقوة
فاما ان يكون خروجه الى الفعل دفعة وهو المسمى بالكون او لا دفعة وهو الحركة فالحركة هي
الحصول او الحدوث او الخروج الى الفعل يسيرا يسيرا او على التدريج او لا دفعة وقد طعن
ارسطو في هذا التعريف فقال لا يمكن تعريفه بقولنا يسيرا يسيرا او على التدريج الا بالزمان
المعرف بالحركة فيلزم الدور وقولنا لا دفعة لا يمكن تعريفه الا بالدفعة المعرفة بالان المعرف
بالزمان المعرف بالحركة فيلزم الدور والجواب ان تصور ماهية الدفعة والتدريج اولي
ولذلك فانه حاصل لمن لم يعرف شيئا من اصطلاح الحكماء على الآن والزمان فاندفع
الدور بل الاشكال فيها الوقوف على تبيين التدريج غير معقول لان الشيء اذا اعتبر في وقت
التغير فلا بد وان يكون لحصول شيء ما فان او لزوال شيء كان فانه ان لم يكن كذلك كان حاله
عند التغير كما له قبله فلا يكون حال التغير متغيرا هذا خلف فلنفرض ان ذلك الشيء في ذلك
الذي حدث فيه ان تعدم ما تم صار موجودا وكل ما كان كذلك فلوجوده ابتداء وذلك الابتداء
غير منقسم والا لكان احد جزئيه هو الابتداء لا هو واذا كان كذلك فذلك الذي حدث في ذلك
الابتداء اما ان يكون موجودا فيه او لا يكون فان لم يكن فهو بعد في عدمه لا في ابتداء وجوده

وان حصل له وجود ما فلا يخلو اما ان يكون قد بقي منه شيء بالقوة او لم يبق فان لم يبق
فالشيء قد حصل بتمامه في اول اجزائه فهو حاصل دفعة لا يسيرا يسيرا وان بقي منه شيء
بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون هو عين ما وجد وهو محال لاستحالة كون الشيء الواحد
موجودا معدوما دفعة او غيره فيكون الذي قد حصل اولا بتمامه حاصلا والذي لم يحصل فهو
معدوم بتمامه فليس هناك على هذا التقدير شيء واحد له حصول على التدريج بل ليس الا امورا
متتالية كل واحد منها في الحقيقة حصل دفعة واما ارسطو فانه قال الحركة امر ممكن الحصول
للجسم فيكون حصولها للجسم حالا لكنها تفارق سائر الحالات من جهة انه لا حقيقة لها الا التأدي
الى الغير وما كان كذلك فله خاصيتان احديهما انه لا بد هناك من مطلوب ممكن الحصول ليكون
التأدي تأديا اليه وثانيهما ان ذلك التوجه ما دام كذلك فانه يبقى منه شيء بالقوة فان
المتحرك انما يكون متحركا بالفعل اذا لم يصل الى المقصود وما دام كذلك فقد بقي منه شيء بالقوة
فاذن هذه الحركة متعلقة بان يبقى فيها شيء بالقوة وبان لا يكون المتأدى اليه حاصلا بالفعل
واما سائر الحالات فلا يوجد فيها واحد من هاتين الخاصيتين فان الشيء اذا كان مربعا
بالقوة ثم صار مربعا بالفعل فحصول المربعية من حيث هو هو لا يوجب بقاء شيء ما منه ان تعقب
شيء اخر ايضا بعد حصولها لا يبقى منها شيء بالقوة واذا عرفت ذلك فنقول الجسم اذا كان
في مكان وهو ممكن الحصول في مكان آخر ففيه امكانان احدهما امكان الحصول في ذلك المكان
والثاني امكان التوجه اليه وهما كمالان والتوجه متقدم على الوصول على انه لم يكن الوصول
على التدريج بل دفعة ولم يبق الا فيه فاذا التوجه كمال اول للشيء الذي بالقوة لكن لا من

كل

كل وجه فان الحركة لا تكون كمالا للجسم في جسميته وانما هو كمال له من الجهة التي هو باعتبارها
كان بالقوة فالحركة كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولطاعن ان يطعن في هذا التعريف
من وجهين ا انه تعريف الشيء بما هو اخفى منه وهو غير جائز وتصور الحركة اسهل من تصور ما ذكر في تعريفه
فان كل عاقل يدرك الفرق بالضرورة بين كون الجسم متحركا وبين كونه ساكنا واما الامور التي
ذكر في تعريفها فمما لا يتصورها الا الاذكياء من الناس ب الثاني ان الاول لا يفرض الا فيما يكون
حدوثه يسيرا يسيرا وعرفت فساد ذلك ح هنا اذ حدوث يسيرا يسيرا غير ممتنع لكل الكمال
الاول لما لا يمكن تصور ثبوته الا في الشيء الذي يفرض حدوثه على سبيل التدريج فان كان تصور
الحدوث على سبيل التدريج متوقفا على تصور الحركة على ما تعقله اصحاب ارسطو فقد
دار التعريف وان لم يكن متوقفا عليه كان تعريف الحركة بانها الحصول على التدريج اولى مما
ذكره من التطويل الثالث ان اجود ما قيل في تعريفها ما ذكره افلاطن وهو انها عبارة عن كون
الجسم لا يفرض آن الا ويكون حاله في ذلك الآن مخالفا لحاله في الآن الذي يكون قبله او بعده والذي
ذكره من ان تصور الآن وقبليته وبعديته يتوقف على تصور الزمان المتوقف على تصور الحركة
فليس بشيء لانا بينا ان تصور هذه الامور اولية جلية غير محتاجة الى شيء من التعريفات
ت في وجودها المنقول عن زينون وبرمانيدس وغيرهما انه لا حركة لانه لو كانت الحركة
موجودة لكانت اما ان تكون قابلة للقسمة ابدا او لا تكون كذلك والاول باطل لان الحركة
اما ان يكون لها وجود في الحال او لا تكون كذلك والثاني باطل لانها لا وجود لها في الحال
لا وجود لها في الماضي والمستقبل ايضا لان الماضي هو الذي كان موجودا في وقت كان

حاضرا فيه والمستقبل هو الذي يتحصر في وقت فاذن يستحيل ان يكون له وجود في الحال
يستحيل ان يكون ماضيا او مستقبلا وذلك نفي الحركة اصلا وهو المطلوب وان كان لها وجود
في الحال فذلك القدر الحاضر منه في الحال اما ان يكون منقسما او لا يكون والاول محال لان
احد نصفيه لا محالة يكون سابقا على النصف الاخر لان الاجزاء المفترضة في الحركة منقضية غير
مستقرة في حيث لا يكون الحاضر حاضرا هذا خلف وايضا فان الحاضر منه شيء اصلا وهو
المنقسم لهو اول او حضر منه بعضه فيعود الكلام في ذلك البعض انه غير منقسم فثبت ان الحركة الحاضرة
غير منقسمة والذي يحصل عقيبها ايضا غير منقسم فتكون الحركة مركبة من امور متتالية غير قابلة للقسمة
وذلك ايضا محال لوجهين اما اولا فلان الجزء من الحركة يقع على مسافة منقسمة على ما سيظهر ذلك
في مسائل الجزء فتكون الحركة الى نصفها نصف كل تلك الحركة فذلك الجزء من الحركة منقسم واما ثانيا
فلانا لو فرضنا تركب المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى فاذا تحرك جزء من جزء الى اخر فالحركة
ان حصلت حال كونه ملاقيا لتمام الجزء المتحرك اليه فهو محال لانه حينئذ قد انقطعت الحركة ولو
حصلت حال كونه ملاقيا للجزء المتحرك عنه وهو محال لانه حينئذ لم يتحرك او فيما بينهما فيكون
المسافة منقسمة والحركة حالة فيها فتكون منقسمة لا يقال الحركة عبارة عن كون الشيء مماسا
لشيء اخر وعن عبارة المنتقل بها الحصول في الحيز الثاني عقيب الحصول في الحيز الاول لانا
نقول اما اولا فكل ذلك تفاريع اثبات الجزء فهو باطل ومع القول بتسليمه فنقول
ايضا الحركة غير معقول لان الحركة اما المماسة الاولى او الثانية او مجموعهما او انتقال الجسم
من احدهما الى الاخرى والاول باطل والا لكان متى حصلت تلك المماسة فقد حصلت
الحركة

قال بعضهم الحركة مماسات متتالية على اجزاء لا تتجزى

الحركة والثالث ايضا باطل لوجهين اما اولا فلانهما لا يوجدان معا فاذا كانت الحركة
عبارة عنهما معا وجب ان لا تكون الحركة موجودة اصلا واما ثانيا فلان المماسة الاولى هي
التي عنها الحركة والمماسة الثانية هي التي اليها الحركة والعلم الضروري حاصل بان الحركة ليست
هي نفس ما عنه الحركة واليها ولانه لو كان كذلك لزم تتالي الانات وتتابع النقط والرابع ايضا
باطل لان انتقال الجسم من احدى المماستين الى الاخرى معناه اتصافه باحدى المماستين بعد اتصافه
بالاخرى وقد بينا ان الاتصاف بالحكم على المحل فيه ليس امرا ثبوتيا بل هو امر فرضي اعتباري وبعد
كونه امرا ثبوتيا الا انه لا يكون ذلك الامر الثبوتي الذي جعل حركة الا اتصافه وفنا اتصافه بالحركة
ليس نفس الحركة ثم قال ذينون واما مثبتوها فقد عولوا على امرين الاول ان الجسم لم يكن متحركا ثم صار
متحركا فلا بد من تجدد امر فيه هو الحركة والثاني انها محسوسة وذلك لا ينفعنا ويكون امرا وجوديا
والاول ضعيف لان الحادث بشرط كونه مسبوقا بالعدم يمتنع ان يكون صحة حصوله على هذا
الشرط ازلية والا لامتنع الشيء والا لانت في صوفته ثم صار ممكنا وقد ثبت بالدلائل
ان الامتناع والامكان ليس لهما وجود في الخارج فليس امرا ثبوتيا ولان الشيء ان حدث يجدد في
وغيرها في ثم صار بعد ذلك باقيا ونقول كونه حادثا مع ان الحدوث يستحيل ان يكون صفة
ثبوتية والا لزم التسلسل والبقاء ايضا صفة ثبوتية والا لزم الاول وكذا الحال في جميع
الاحوال الاعتبارية التي لا ثبوت لها في الخارج واما الثاني فايضا ضعيف لانا نستفهم الا ان في
باب الحس والمحسوس على ان الحركة يستحيل ان تكون محسوسة بالبصر على ما ذكره ذينون
قال ارسطو الحركة تغير في الامر المتصل المعقول للمتحرك من المبدا الى المنتهى وهو

[illegible]

الحركة بمعنى القطع وذلك لانها لا حصول لها في الاعيان اذ لا ان المتحرك ما دام لم يصل الى
المنتهى فالحركة لم توجد بتمامها واذا وصل فقد انقطع فاذن لا وجود للحركة بمعنى القطع في الاعيان
بل في الذهن لان المتحرك له نسبة الى المكان الذي تركه والى المكان الذي ادركه فاذا ارتسم
الصورة لما في الخيال حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى اخرها ت وهو الامر الحادث حتى
الوجودي وهو كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى اللذين للمسافة وذلك انما يتحقق اذا لم
يكن للجسم حصول في شيء من حدود المسافة الا آنا واحدا اذ لو استقر في حد واحد اكثر من
ذلك لكان ذلك الحد منتهى حركة فحينئذ يكون حاصلا لا في المنتهى ولا في الوسط بين المبدأ والمنتهى
٥ ثم عرفت ان الماهية انما تتشخص بامور خارجية وتلك الامور هنا وحدة الموضوع والزمان اي اجزاء المقولات
وما فيه الحركة فانها اذا حصلت الثلثة على التشخص ما به الحصول في الوسط الذي هو الحركة فتكون
الحركة الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبدأ بالشخص ومنتهى بالشخص لموضوع واحد بالشخص
في زمان واحد في نوع واحد وهذا المعنى امر واحد موجود في الآن ومستمر باستمرار الزمان
كما بالاعراض ثم اذا فرض للمسافة حدود معينة فحصول وصول المتحرك اليها بعرض لذلك
الحصول في الوسط اذ صار حصولا في ذلك الوسط الى حد يعين حصولا في ذلك الوسط
امر زائد على ذاته التخصيص فاذا خرج الجسم عن ذلك الحد فقد زال كونه في ذلك الوسط
وما زال كونه حاصلا في الوسط بين ذلك المبدأ وذلك المنتهى والجسم بالكلية بالحركة باقية
بالشخص لكن زالت عنها عارض من عوارضها ثم لا يمكن تعاقب احاد هذه العوارض لان
تعاقبها انما يكون بتتالي النقط في المسافة والآنات في الزمان وعلما امتنع ذلك

امتنع

امتنع تتالي هذه العوارض قال ت ذ نيون اما الحركة بمعنى القطع فقد سلمتم انه لا وجود
لها في الخارج وقولكم انها ذهنية فالوهم ما موجه في الوجود الذهني واما الحركة بمعنى الحصول
في الوسط فهي اما ان تكون من الموجودات القارة او المتقضية فان كان الاول لم يكن حقيقة محتاجا
الى حصول تغير اصلا لما ان حصول بين الاعراض القارة لا يحتاج الى شيء من التغيرات وان
كان الثاني فنقول ذلك المتقضي اما ان يكون قابلا للقسمة الى غير النهاية او لا يكون والثاني يعود
التقسيم فيما امتنع الحكم في هذا الموضع ولم يعدوا ما ذكره ذينون تشكك في الوجود
ولا تشخص الجواب ٥ ح في الامور التي لا بد للحركة منها وهي ستة ما منه الحركة وما
اليه وما فيه وما له وما به والزمان ٥ د في ان كل متحرك فله محرك غيره اختلفوا في
تبعيض امور في المتحرك لذاته لامتنع سكونه لان ما بالذات يبقى ببقاء ما به وفساد الثاني يدل
على فساد المقدم ت ولو دام كل جزء من الاجزاء المفترضة في الحركة ولو دام لما حصل الجزء
الاخير فلا يكون حركة فاذن الجسم لو اوجب لذاته الحركة لما اوجب الحركة لم متحرك لذاته
لان اما ان يكون له مكان مطلوب فعند وصوله اليه يجب ان يسكن فلا يكون متحركا لذاته او لا
فليس بان يتحرك الى جانب اولى من ان يتحرك الى غيره فاما ان يتحرك الى الكل وهو محال او الى شيء
منها وهو المطلوب ت د لو تحرك الا انه جسم لوجب في كل جسم ذلك او لا انه جسم ما فالمتحرك
تلك الخصوصية ٥ الجسم قابل للحركة فلا يكون فاعلا لها لان الشيء لا يكون الشيء الواحد قابلا
فاعلا معا على ما مر ت والمحرك اذا حرك فاما ان يتحرك او لا يتحرك فتكون الحركة سابقة على
نفسها او لا يتحرك فالمحرك من حيث هو محرك غير متحرك ف حركة الجسم تتوقف على
انه

حركة جزؤه وجزؤه غيره فحركة الجسم يتوقف على حركة غيره وما يتوقف على الغير لا يكون
بالذات ولقائل أن يعترض على الحجة الأولى الطبيعية فإنها تقتضي الحركة للأبعاض مع أنه لا يلزم من
دوامها دوام الحركة ودوام أجزائها وحصولها عند الوصول إلى المطلوب فإن قلتم
اقتضاء الطبيعة الحركة مشروط بزوال الحالة الملائمة فتجدد الحركة لأجل تجدد القرب
والبعد من تلك الحالة والسكون إنما يحصل عند الوصول إلى الملائم فنقول إن عقلتم هذا العقد
في الطبيعة فاعقلوا مثله في الجسم وحينئذ لا يمكن دفع هذا الإشكال إلا بأن الحجة لو اقتضت
ذلك لاقتضت كل جسم كذلك وهو الحجة الرابعة التي لو صحت لاستقلت بدفع الثلث الأول حتى لو
ثم الاعتراض عليها أنا لا نسلم استواء الأجسام في الجسمية لا سيما على مذهبكم على ما سبق
تقريره ثم إن سلمنا ذلك لكنه لا نسلم أنه يلزم من الاستواء في الجسمية الاستواء في جميع الصفات
اللازمة فإن الأفلاك متساوية في الجسمية للعناصر في الجسمية مع أنه يستحيل على كل واحد منها
أكثر ما يجب للآخر ولا يستحيل للآخر علينا عندكم وكل ما جعلتم عذرا هنا كان عذرا لنا
هناك إذ ذلك لاختلاف المواد ولم لا يجوز في مسئلتنا وأما السادسة فركيكة لأن قولك
المتحرك هو المتحرك لا يعني به أنه من حيث هو متحرك علة لحركة نفسه بل يعني به أن الشيء الذي
عرض له المتحركية هو الذي له الحركة بعينه وأما السابعة فضعيفة لأن حركة كل الجسم إنما يتوقف
على حركة جزئه لو كان له جزء والبسيط لا جزء له فبطل هذا التوقف وليس لنا أن الجسم له أجزاء
ولكن لا نسلم أن حركة الجسم تتوقف على حركة جزئه بل لو قيل إنه يتوقف على سكونه لكان أولى
لأن الجزء لو تحرك بالذات لكان هو متحركا بالاستقلال فلا يكون الكل متحركا بالذات بل

حركة

حركة الجزء عند حركة الكل حركة بالعرض لا بالذات فنقول ليس يلزم أنه لا يبقى حركة الجزء
لكن ذلك لا يقتضي إلا أنه لا بد في حركة الجسم من أمر آخر فأما أنه لا بد فيها من أمر آخر وراء حركة
الأجزاء فذلك غير ثابت فلا يكون مطلوبكم حاصلا واعلم أن نسبة هذه الطرق باسرها إلى
مذهب الفلاسفة وإن كنا بينا ضعفها وإذا وإن كانت صحيحة على أصولنا فهي
واهية على أصولهم ٥ في مقابل الحركة وما اليه وفيه مباحث فأقول يكون أن
متضادين بالذات أما في الكيف فكحركة من السواد إلى البياض وأما في الكم فكالانتقال من
غاية الذبول إلى غاية النمو وقد يكونان غير متضادين بالذات كالانتقال من الصفرة إلى الشقرة
ومن الذبول الذي ليس في الغاية إلى النمو الذي ليس في الغاية وقد يكونان متضادين بالعرض
إما لأجل عرضين لازمين كما في المركز والمحيط فإنهما متضادان لا لذاتيهما فإن كل واحد منهما نقطة
بل لعارضين عرضا لهما وهو كونهما غاية القرب من الفلك والآخر غاية البعد عنه أو غير لازمين
كما إذا انتقل من جانب المسافة إلى الجانب الآخر فإن أحد طرفيها والآخر منتهى وكونهما كذلك ليس
بالطبع بل بالاتفاق حتى كل نقطة تفرض في المتوسط فإن الحركة منها حركة إليها فتكون كل
نقطة منها مبدأ ومنتهى لكن لا في آن واحد بل في آنين فإن النقطة وإن كانت واحدة بالعدد
لكنها اثنان بالاعتبار وذلك يكفي في كونها بداية للحركة ونهاية لها وهذه النقطة لا يجب أيضا
أن يكون موجودة بالفعل وإلا لامتنع تحرك الفلك لامتناع انقسامه على الآن بل يكفي أن يكون موجودة
بالقوة حتى مبدأ الحركة ومنتهاها له ذات على أنه مبدأ أو منتهى وهذان العارضان
إما أن يكونا معتبرين بالقياس إلى الحركة أو يعتبر كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر والأول

[illegible]

فاسد التضايف لان المبدا مبدا لذى المبدا وبالعكس والثانى لا يحتمل التضايف لانه ليس عقل مبدا عقل منتهى ولا بالعكس وفيها هنا انه ليس تقابل السلب والايجاب والعدم والملكه فلم يبق الا ان يكون تقابل التضاد ٥ ~~ز في تنقيح الحركة الى المقولات~~ معناها ان الجسم يتغير من صنف من تلك المقولة الى صنف اخر منها وقد يعتقد انها عبارة عن تغير حال الشىء الواحد المعين مع بقايه بعينه وذلك باطل على ما مر ~~ح في المقولات التي تقع فيها الحركة~~ المشهور وقوعها في اربع في الكيف والكم والاين والوضع اما الكم فالمشهور انه وقع الحركه فيه على وجهين بالتخلخل والتكاثف وبالنمو والذبول والاخرى على الاول بانتقاص وبتنزل اما الاتيان فحالها انا نحو رونه تعرض فوكيت على الماء فيرطبها الماء فاما ان يكون حصول الحرارة فيها وهو محال اولا لان الجسم الكاين فيها ازداد مقدارا على الحس بالعين ثم تكاثف بطبعه عند حصول الماء وهو المطلوب ت ضع الاوانى عند غليان ماضيها اما ان يكون لشىء خارج عنها او داخل فيها والاول هو ان ينفذ الماء في الماء مسامت حجمه وذلك باطل لانها اما ان تنفذ في ثقب كانت خالية وهو محال لاستحالة الخلاء ولانه اذا امتزج فوجب ان لا يزداد الحجم او في ثقب متخذة وهو ايضا باطل لان ازدياد الحجم اما ان يكون قبل النفوذ وهو محال لان المماس قبل نفوذه في المحسوس لا يزيد في حجمه او معه وذلك محال لانها لا توجد حركة وليس في الحركات شىء غير منقسم حتى يقال انه اول الحركة او بعد وهو محال لان النفوذ موجب لزيادة الحجم الموجبه للانصداع فلزم وقوع الانصداع قبل وقوعه هذا خلف واما انه لشىء في داخل الانية فذلك

اما حركه

اما حركه مكانيه وهو محال لان تلك الحركه ان كانت الى جهة واحدة وجب ان يسفل الى الاسفل اشهر من صدعها او الى جهات مختلفة فيكون الطبيعة الواحدة تفعل افعالا مختلفة واما الازدياد مقدارا وما في داخلها فهو المطلوب واما البيان فان الجسم مركب من الهيولى والصورة والهيولى ليس لها في ذاتها مقدار وما لا مقدار له في ذاته كانت نسبته الى جميع المقادير بواحد فمادة الجسم الكبير قابلة لمقدار صغير وبالعكس وان الجسم سواء كان مركبا من الهيولى والصورة او لم يكن كذلك لكن مقداره زايد على ذاته ووصف الجسم البسيط متساوية في تمام الطبيعة لحله والمنافاة وان نحو غاية الماهية بينها وان جميع الاحكام فاذن كل جسم امكن اتصافه بحجم نصفه وبالعكس وهو المطلوب واعلم ان القسم الاول غير محتاج في النقص والثالث والرابع بعضها ان جواز التخلخل والتكاثف على الاطلاق وهم لا يقولون به وان صبه الحجر في مقدار القطرة وبالعكس وان لا يكون لشىء من الحوادث لتحصل في اصل مقدار المقدار فوجب ان لا يكون انتهاء الانتباه على مقادير بها الجبة دايما ولا الكثرة بايها بعد الساعة على ما هو الاصل في هذا الباب وهو كون المقدار عرضا ٥ ~~ح في النمو والذبول~~ اذا ازداد الجسم بسبب اتصال جسم اخر به وكانت الزيادة متداخلة في الاصل دافعة اجزاؤه الى جميع الاقطار وتشبه بطبيعته فذلك هو النمو وضده الذبول والمشهور ان ذلك نوع ثاني للحركة في الكم وهو بعيد عندي فان الاجزاء الاصلية والزايد باقية كل واحد على مقداره الا ان نعم يتباعد كل واحد منها في اينه او كيفه او وضعه لكن ذلك في الحقيقة ليس حركة في الكم ٥ ~~ط في الحركة في الكيف~~ فما ولتكلم في انواعه اما الانفعالات فانه الاعتدالات

فوقوع الحركة فيها يتخذ حيث ان تقع مبردا اقوى وانها فلا يتغير فيها مع بقاء طبيعتها
النوعية في ذلك التغير لا يقع دفعة بل على التدريج اما المقام الاول فمن الناس من انكر
الاستحالة وزعم ان الحار لا يصير باردا ولا بالعكس وصرحوا بتسخن الماء اما بنفوذ اجزاء
نارية خارجية فيه او ببروز اجزاء كامنة فيه او بانقلاب بعض الاجزاء نارا او اختلاطها
بالباقي فاما ان يسخن جرم الماء مع بقاء نوعه فلا والشطط هذه الوجوه الثلثة اما الكون فباطل
من وجهين لان الاجزاء الكامنة في الماء اما ان يكون ان تتسخن البشرة ما كان قبل الابطال
كونها كامنة او كان تصل اليها والاول باطل لان الماء لطيف فهل يفرق اتصاله لا سيما
عما يكون ان لو غيره الطبيعي والثاني يقتضي ان يحس به ابدا فالجواب حال النجسة البرودة لابد
له من تسبيحا نحو الاه حاصلا ابدا وهو الان ثم ان النار الخارجية لو انقضت بروز
النيران الكامنة لاقتضى كل واحد من النيران الكامنة بروز المتكن في الجزء الاخر واجذابه اليه
وذلك يقتضي انجذاب كل واحد من تلك النيران الى موضع واحد وانفصالها عن الخليط واما
الورود فهو باطل للثلثة اوجه لان جزءا من كبريت نشتعله نارا صغيرة قد يشتعله مصباح
ثم يبعد عنه بتحليله فيشتعل كله نارا فان كان لورود عليه من خارج وجب ان يكون اكثر
من تلك الشعلة في الحجر اذا وضع على شيء حار برده وان كان ذلك بتخلل الاجزاء حديثه
نارية فيه فذلك باطل لان البارد ينفذ بالطبع الى تحت فلا يتحرك الى تحت بالطبع الامر الالذ
تعالجها وذلها سبب حصول الاستحالة لان التمود وذلك قول بالاستحالة حر الجسم
فذ يسخن بالحركة وقد تغضب الانسان فيسخن بشرته من غير ورود نارية عليه ولما انقلاب

لهص

بعض اجزاء الماء نارا فذلك ايضا باطل لان الاجزاء المائية متشابهة فلا يكون بعضها
بالاستحالة نارا او لعلها في الي اه ان الفهب يقول الاتراوط من البعد وكاذب اذا
ظهرت السخونة في بعض الماء حتى يصير بعضه كالنار ويبقى الباقي على كمال سخونته لكن ليس الامر
كذلك بل يظهر بعض السخونة في كل الجسم ولما بطلت الاحتمالات الثلثة ثبت القول بالاستحالة
واعلم ان الجمهور قد عولوا في اثبات الاستحالة في هذا النوع من الكيف مطلقا بما ذكرناه وانه
غير كاف لان ذلك انما يدل على وقوع الاستحالة في حرارة بعض الاجسام وبرودتها واما في
الاول حتى تسخن النار مع بقاء ناريتها تبرد فلا واما الارض مع بقاء ارضيتها فتصير رطبا
على سبيل البل والماء مع بقاء مائيته يصير يابسا يبوسة الارض لا على سبيل التشفف وان
الاسود يصير ابيض وان الحلو يصير مرا الى غير ذلك فاكتفاء الجمهور بذلك مما لم يشتغلوا
به اصلا نعم قالوا الارض تنقلب ماء وبالعكس ولكن ليس ذلك مما ذكرناه في شيء لانه فرق
بين ان يقال ان الارض هل يمكن زوال الصورة الارضية ويتصف بالصورة المائية وبين
ان يقال الارض مع بقاء صورتها الارضية هل يمكن اتصافها بالرطوبة فثبت ان هذه
المطالبة لابد من تصحيحها بامر وراء ما ذكره المتقدمون الثاني في ان من اهل الكيفيات
لا يتجدد دفعة بل يسيرا يسيرا فما رأيت احدا منهم اشتغل بالبرهان عليه بل كانهم قنعوا بما
نحس وانتقال الماء الى السخونة من البرودة وانتقال الجسم من البياض الى الكدورة ومن
الخضرة الى الحمرة على سبيل التدريج واعلم انه ليس كلما حدث في الحس دفعة كان في
الحقيقة كذلك وبالعكس اما الاول فلان الشيء يحكم تحته في فساد الشعاع البصري للخارج

برودته صح

وهذا انه لا يجب ان يكون نسبة زمان حركة الشعاع الى شيء على بعد ذراع الى
زمان حركته الى الثوابت نسبة المسافتين حتى اذا ظهر بين الزمانين تفاوت عظيم وكان يجب
اذا فتحنا العين ان لا نرى الثوابت الا بعد زمان ثم انه زيف وجاز من الممكن ان يفرض زمان
غير محسوس حصة يحصل فيه حركة الشعاع الى الثوابت ثم انه يمكن ان ينقسم ذلك الزمان الى
غير المتناهي ويحصل لكل جزء نسبة الى نسبة المسافة القصيرة الى المسافة البعيدة وهذه
النسبة تكون حاصلة مع ان الزمان لعظم لا يكون محسوسا فهو لا هذا تصريح بانه ليس كل ما
كان في الحس دفعة واحدة كان في الحقيقة دفعة واحدة واما العكس وهو ان الصورة الجوابية
تحدث دفعة مع انا لا نرى انها تكون دفعة حيوانا تريا يسيرا وما ذلك الا انه واذا كان
مندرجا في الحس لكنه حاصل دفعة في الحقيقة واذا ثبت ذلك ظهر انه لا يمكن التعويل
في وقوع الحركة في هذه الكيفيات على التدرج المحسوس ثم انه يدل على فساده ان الكيفية
اذا تغيرت فهي اما ان لا تبقى مع التغير او تبقى فان لم تبق فاما ان يكون عدمها على التدريج
وهو محال على ما مر او دفعة فيكون آنيا وحينئذ لم تستمر بعد ذلك لم يكن الحركة في الكيف
مستمرة لانه ان لم يستمر ذلك الكيف صح لم تستمر الحركة في الكيف او لا تستمر بحدث الكيفية
كيفية اخرى حدوثا آنيا فاما ان يكون بين الآنين زمان فيلزم تتالي الآنات وهو محال
او يكون فلا يكون التغير مستمرا في الحقيقة واما ان تبقى تلك الكيفية فاما ان يكون
حين حال التغير هي شيء او ذاك الشيء او ما حدث شيء وما زال شيء فالاول والثاني
يعود التقسيم فيهما فيه والثالث يمنع وقوع التغير اصلا واعلم ان المحقق بالنفقة لاجل

اي في نفي الحركة وكونها على التدريج

هذه

هذه الدلالة على التجانس بنفي الكيفية الواحدة بالشخص مع الاشتداد والنقصان
بل زعموا ان لكل منهما نوعا الى انواع متباينة بالماهية كل واحد منها الى الوجود واذا
كان كذلك كان الابد في حلول الانواع منه بتلك الانات بلا ابتلاء من تناهيها وذلك يفرض زمانا قليلا
هل الحدوث فانكار وتجدد جافي الحس لكونه في الحقيقة ليس كذلك واجاب الامام الداعية
بان هذه الانواع موجودة بالقوة فيكون تلك الانات المتناهية بالقوة لا بالفعل وهذا
ليس بشيء لانه لما دللنا على انه لا معنى للتغير الا تلك الانواع المتناهية لزم كون تلك التغيرات
بالفعل كون تلك الانواع بالفعل وان قيل لما لم يتم الدلالة على امتناع الحدوث الذي تحت
ما ذكرتم في هذه الدرجات المحسوسة فلم لا يجوز في امثال ذلك فيما بين الثاني والفرض
بين السواد والبياض عشرة مراتب فاذا حصل المرتبة الاولى السواد في التالي الا لوان المتوسطة
ما يكون بالحقيقة الا السواد الذي هو الطرف لكن الحس لا يفرق بينهما ثم يتلو ذلك النوع
نوع اخر لا يظهر التفاوت بينه وبين ما قبله وكذا القول في الثالث والرابع الى اخر المراتب
وكل نوع منها ليس من تلك الانواع الحاصلة في الماهية مما لا يقوى الحس على ادراكها اسم من
المخالفة الا ان المرتبة الاخيرة اذا نسبت الى الاولى ظهر التفاوت العظيم المحسوس ح واذا وجد ذلك
واحد من هذه المراتب في آن ولم يستمر في كل واحد منها زمانا كان التدرج الحسي حاصلا وان لم
يكن التدرج الحقيقي حاصلا واذا لخص ذلك فاعلم انا في هذا الفرض على اعتراض انه مما يقع منه الحركة
عينا به هذا التأويل بحث في الحركة على الخلاء والملاء اما وقوعها في الكم فلما ع
انه يدع فيه من حيث انه الذي فرض على ان تحصل معه اجزاء الجسد ولو على البعد الحجمي لم

لم يكن علة وان لم يحصل ذلك الا اختص لشي فان يوجد ما هو اقوى منه واما الظنون والاداد
والكهانات والالهام واللذات والشهوات والفرح والصحة والمرض والاحساسات
فكل ذلك مما يقع من الحركة على الوجه الذي لخصناه ه بيان الحركة في الكم والاين
اما الحركة في الكمية والازدياد والامتناع وقوعها في الكيفيات الجوهرية بالكيفيات ظاهر سعيه
وعكسه الاعتداد وما قرناه ايضا ه بيان وقوع الحركة في الاين والوضع اما الحركة
في الاين فمعلوم بالضرورة واما الوضع فكلام الشيخ يوهم انه هو الذي وقع عليه دون
من قبله وليس الامر كذلك فان الفارابي ذكر في مختصر له في بعض المسائل في موضع بين
عليه ان الجسم الذي لا مكان له كالفلك الاعظم او ما له مكان لكنه لا يخرج عن مكانه كسائر
الافلاك اذا تحرك لا عن مكانه لم يكن حركته مكانية بل انما تتغير نسب اجزائه الى امور
خارجة عنها اما حاوية او محوية واذا تغيرت تلك النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها
وهي الوضع فان فعل كل واحد من اجزاء الفلك من حركته مكانية فلان اكثر الناس يشاد عنه
فيه ونبعد بر ثبوته فالمقصود حاصل لان الهواء وان تحركت عن امكنتها واليها الكون المجموع
ليس كذلك ولا شك ان الهيئة الحاصلة له بسبب ما يعرض له من الهواء من النسب متغيرة عند تغيره
في بيان انه لا يقع في سائر المقولات اما الجوهر فلا هو فيه على قولنا ظاهر
لان الجوهر هو القائم بالنفس والحركة لا تتاتى الا في الصفة على ما لخصناه واما على قول
ارسطو حيث اثبت الصور الجوهرية فانه لا بد على الالة على ذلك ولا بد من بيان مقامين
الاول ان الصور الجوهرية يمكنه الزوال عن موادها في العناصر والاعلاف مع ممكن
الكون

الكون والفساد والكائنات في الحجر والى ذلك في العناصر الا في الافلاك والكواكب واعلم
ان العناصر لما كانت اربعة كان وجوه الكون فاسدا اثني عشر الا انه لا يثبت منها الا وجوه منها في
صيرورة الارض ماء والماء هواء والهواء نارا اذ الحاصل المقصود في الكل لانه يثبت بهذا القدر
ان المادة مشتركة بين الكل واحتجوا على انقلاب الارض ماء بان اهل الحيل يتخذون مياها
حارة ويحلون فيها اجسادا صلبة وعلى انقلاب الماء هواء بتحلل الماء عند التسخين وعلى العكس
فان القدح اذا وضع على الجمد بحيث يتقطر من خارجه وتشتد اسه فانه تجتمع فيه ماء كثير وعلى
انقلاب الهواء نارا انه عند الالحاح بالنفخ يحصل ذلك وعلى عكسه بما يحصل عند الانطفاء واعلم
ان هذه امور شعرية يجرى عن بيان الحجاب فلا فيد حل المطلوب الحقيقي وقد ذكرنا ان كل الحجاب
في المباحث المشرقية بل الحق ان الاجسام متساوية في الجسمية ومختلفة في هذه الصفات فلو وجب اتصاف
شيء منها بما لا تدخل الا في الجسمية وهو محال لامتناع الاختلاف في المعلول عند الاتحاد في العلة الا ان الامر
حاصل في الجسمية وهذا محال لا انه ان كان لازما عاد ما ذكر وان لم يكن لازما لم يكن هذه الكيفيات الحاصلة
بسببها الا ذمة او بما يكون غير لازمة وهو محال لما ذكرنا في باب الاعراض لافتقاره عرض الى محل
ان يكون الجسمية محل او لما لا يكون حال الى المحل وهو محال لان ذلك الذي لا يجسم او جسماني عاد
التقسيم ولا كانت نسبته الى كل الاجسام واحدة فاما ان يحب افادته للكل كل الصفات وهو محال
او لا يجب شيء منها وهو المطلوب وهذه الطريقة متينة ومنها اعاث دقيقة ذكرناها في نهاية
العقول ولكنه لا يخفى على اصول الفلاسفة فانهم يعللون الكون والفساد على الافلاك المقارنة
الثاني في ان صور هذه الهيولى لا تمكن على سبيل الانتقال وهذه الطريقة متوجهة على من الا على

فيوا احتجوا عليها بامور بيّنة فان الصورة عند اشتدادها وتنقّصها اما ان تبقى نوعها
فتكون هناك حركة في شيء لم يكن او لا يشتد او تنقص مع كون تلك الصورة كما كانت وان لم تبق
فذلك عدم الصورة لا اشتدادها ثم لا بد وان يحل عقيبها صورة اخرى ثم ان تلك الصورة
المتعاقبة اما ان يوجد فيها ما يبقى اكثر من آن واحد فيكون حال الحركة لا حركة او لا يوجد ذلك فهناك
صور آنية متتالية وهو محال لامتناع تتالي الآنات ح فالحركة في الصورة انما تكون بتعاقب
صور لا يوجد واحدة منها اكثر من آن واحد وعدم الصورة المقومة يوجب عدم الذات فلا يبقى
شيء من تلك الذوات زمانا وكل متحرك فانه موجود زمان الحركة فلا شيء من المواد بمتحرك في
صورها ح الصورة جوهر والجوهر لا ضد له وما لا ضد له فلا يتحرك عنه واليه فالصورة
لا يتحرك عنها واليها واعلم ان الحجة الاولى لا حجية لها لكنها مانعة من الحركة على الدرج
مطلقا سواء كان في جوهر او عرض وذلك يقتضي المنع من الحركة في الكيف مطلقا
والكم والثاني ضعيف لان عدم الصورة المقومة يوجب عدم الذات ان عني به انه يوجب
عدم المجموع الحاصل منها ومن حاملها فذلك حق لكنا لا نجعل المتحرك ذلك المجموع وان عني به ان ذلك
يوجب عدم المادة الحاملة فذلك باطل ولا يلزم عدم المادة عند عدم الصورة الجسمية مع حدوثها
بحدوث الصورة الجسمية وكل كاين فاسد عليه مادة عند الشيخ فلمادته مادة لا الى نهاية هذا
خلف والثالث ضعيف لما تبين ان ضد الصورة بهذا المعنى لفظي اما في هذا البحث فان
قيل وكم الحال عندكم فيه قلنا فرضنا ان المعنى بالاشتداد والنقص نوع الحاصل بحلوله في
الماهية متماثلة في الحد وليس في الوجود شيء كالقوة الجوهرية والضعف وتناسبها عند
عدم

عدم المحل وما لم يكن الامر كذلك لا جرم لم تكن القوة الجوانية والاثنانية قابلتين للتفاوت
واما سائر القوى فلم يثبت عندنا بالدلائل انه لا يعرض لها الحركة بالتفسير الذي ذكرناه واما
المقولات النسبية فانها تابعة لمعروضاتها لو كانت متحركة بحركتها والا فلا وفيها ابحاث لم
نفصلها ۝ **بحث في السكون** الجسم اذا استقر في المكان الواحد فله كونه مستقرا فيه وهو امر
ثبوتي من مقولة الاين بالاتفاق وله انه ليس بمتحرك وهو امر عدمي بالاتفاق وانما الخلاف في
اطلاق اسم السكون على ايهما بحسب اصطلاح او اطلاق المشهور فان السكون عدمي او وجودي والحق
والمشهور عند الحكماء انه عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وهذا البحث لا يجدي الا لفظيا فان
فان المقابل للحركة اي سكون ذهب بعضهم الى ان مقابلها السكون فيما عنه الحركة والاخرون انه
السكون فيما اليه الحركة والحق ان السكون في المكان مقابل للحركة عنه والى ان السكون ليس عدم
حركة خاصة والا لكان كل متحرك ساكنا لان كل متحرك عادم لما عدا تلك الحركة من الحركات
بل عدم كل حركة نعم ان جعل المقابل للسكون الحركة التي تطرأ عليه في الحركة عن المكان ان جعل
المقابل الحركة التي تطرأ عليها السكون في المحال الى المكان وجعل المقابل الحركة التي تطرأ
هي على السكون وطرو السكون عليها على البدل فذلك غير موجود ۝ **بحث في ان الجسم كيف
يخلو عن الحركة والسكون** انه في الآن خال عنهما وايضا كليات العناصر والافلاك مستقرة
في احيازها وهي غير متحركة عنها ولا ساكنة اما اذا جعلنا السكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك
اما بنوعه او بجنسه الفرشا والجبل كانت هذه الاشياء ساكنة ۝ **القسم الثاني في
الاحكام العامة في الحركة** وفيه د مباحث **فالاول في انقسام الحركة** هذا على انه اصح قوا

انقسامه لانقسام الزمان وذلك حاصل في جميع الحركات لان كل حركة ففي زمان وكل
زمان منقسم دائما فكل حركة فهي منقسمة دائما ب انقسامها لانقسام المسافة وذلك في
الحركة في الاين لان كل حركة فعلى مسافة منقسمة فيكون الحركة الى نصفها نصف كلها فكل حركة
ابدا منقسمة ج انقسامها لانقسام المتحرك لان كل حركة عرض حال في الجسم المنقسم ابدا والحال
في المنقسم منقسم فكل حركة منقسمة والاشبه ان ذلك يخص الحركة التي لا تكون في كابنه لان المتحرك
المكاني ان لم يكن له جزء بالفعل لا يمتنع ان يكون جزء متحركا بالفعل وان كان حاصلا بالفعل لم يكن
متحركا على الاستقلال بل لا بد وان يكون واجدا او متصلا او مماسا ولا يكون متحركا الا بالعرض ويكون الجزء داخلا في
د في ان الحركة اولا هل على الاشياء فيما يعطي الطرف وهو الذي يطابق فيه طرف المسافة
وطرف الزمان واول الحركة بهذا المعنى ليس بحركة لان كل حركة فهي على مسافة منقسمة في زمان
منقسم مستحيل حصولها في الان ه اذا عرضت قسمة الحركة بالفعل او بالفرض كان الجزء المفروض
اولا اجزائها وهذه الاولية صفة جزء الحركة التي لا يمكن ان يدخل في الوجود اصغر منه
هو اول الحركة سواء كان ذلك الجزء متميزا عما عداه بالفرض او بالفعل ولعله يكون بالفعل
ابدا الا ان حصاص ذلك القدر بهذه الخاصية يقتضي الامتياز بالفعل ه و في ان ما لا ينقسم
لا يتحرك لان ما لا ينقسم لا يكون له اطراف ولا يكون له جانب منه يلي المقصود وجانب
آخر يلي المهرب واذا لم يكن كذلك لم يصح عليه الحركة ه ز في مناسبة المتحرك والزمان
والمسافة اذا كان المتحرك واحدا فان تعدد المسافة تعدد الزمان لامتناع حصول الجسم
الواحد دفعة واحدة في مكانين وان تعدد الزمان فان كان الحركة في الاين لم يجب تعدد
المسافة

المسافة لان المتحرك الواحد قد يسلك مسافة واحدة في زمانين وان كانت في الكم والكيف
وجب التعدد لان الكميات التي في النمو او الذبول فيما في الزمان الاول غيرها في الزمان الثاني
حتى يقع التبدل في اجزائها واما لو تعدد المتحرك فان كانت الحركة في الكم والكيف فالمتحرك
لا محالة متعدد لان الكيفية التي يوجدها غير الكيفية التي للاخرى وكذلك المقدار وان كان في الاين
فان اتحدت المسافة تعدد الزمان وان اتحد الزمان تعددت المسافة والعلة فيهما امتناع
حصول الجسمين في زمان واحد في مكان واحد ه القسم الثالث في تقسيماتها وهي ستة
التقسيم الاول الحركة اما ان تكون واحدة بالشخص او بالنوع او بالجنس اما وحدتها
الشخصية انما تتحقق عند وحدة موضوعها وزمانها وما هي فيه اما وحدة الموضوع والزمان
فامر لا بد منه في وحدة كل عرض لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين واعادة المعدوم واما
انه لا بد في وحدتها من وحدة ما فيه الحركة فلانه يمكن ان يكون متحرك يقطع مسافة ومع ذلك
ع يتخلل ويستحيل بحيث يكون ابتداء هذه الحركات وانتهاؤها واحدا ويكون هناك الزمان والموضوع
واحدا والحركة لا تكون واحدة واما وحدة المحرك فغير معتبرة لانا لو فرضنا متحركا يحرك
جسما وقبل انقطاع تحريكه او معه يوجد محرك آخر كانت الحركة واحدة اللهم الا ان يوجبه انه يختلف
فيها بسبب نسبتها الى المحركات انقسام لكن مثل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة الاتصالية للحركة
كما ان الحركة الفلكية مع اتصالها تعرض لها انقسامات بسبب المسامتات والمقابلات فنقول
المحرك الثاني اما ان يكون له اثر او لا يكون له اثر فان لم يكن لم يكن محركا وان كان فاما ان
يكون الحركة التي وجدت وهو محال او حركة اخرى فيقتضي تغاير المتحرك تغاير الحركة واما

وحد المبداء غير كافية لان الجسم قد يتحرك من البياض احدهما الى السواد والثاني الى
الاشفاف وكذى حد المنتهى لان الوصول اليه قد يكون دفعة وقد يكون على التدريج والمدرج
يمكن وقوعه انواعا وحدهما معا غير كافية لاحتمال السلوك من احدهما الى الاخر بطرق كثيرة
ثم حد في الازمنة لحد الامور الثلثة المذكورة والاشكال القوي في هذا الباب ان يقال
الماضي فني والمستقبل لم يوجد والمعدوم الذي كيف يكون منقسما الى المعدوم والذي سيوجد واما
الحاضر فهو الان وليس هو بحركة ولا الحركة مركبة عنه والا لزم تتالي الانات والذي يقال
الحركة هي الحصول في الوسط وهو امر ثابت باق في جميع الزمان ضعيف لانه يقتضي كون
الحركة امرا ثابتا مستمرا اخذ لك ما بوته واما حد الموضوع فاعلم ان اختلاف الموضوع
لا يقتضي اختلاف ماهية الحركة لان اضافة الحركة الى الموضوع امر خارج عن ماهيتها واختلاف
العوارض لا يوجب اختلاف المعروضات في الماهية واما الازمنة فهي غير مختلفة بالماهية ولو
كانت مختلفة لكن لكون ذلك علة لاختلاف النوعي في الحركات لان الزمان من لوازم الحركة
واختلاف العارض لا يوجب اختلاف المعروض واما المحرك فهو غير معتبر لان المحرك الواحد
قد يفعل حركات مختلفة وبالعكس ولان انا بالنسبة الى المختلفات جايز واذا
هذا عرفت هذا لم يبق سبب لاختلاف الحركات بالنوع الا الاختلاف فيما عنه وفيما اليه
وما فيه فاذا اتحدت هذه الاشياء الثلثة بالنوع كانت الحركة واحدة بالنوع واذا اختلف
واحد منها اختلفت فاذا اتحد ما منه وما اليه وما فيه اختلفا اختلفت الماهية اما في الكيف
فكما اذا اخذ الجسم من الصفرة الى الحمرة الى السواد تارة والى الفستقية الى الخضرة الى السواد

الى السواد

الى السواد اخرى واما في الاين بان يكون حركات من مبداء الى منتهى احدهما بالاستقامة
والاخرى بالاستدارة واما اذا اتحد ما فيه واختلف ما منه وما اليه اختلفت اما في الكيف
فالانتقال من السواد الى البياض مخالف للانتقال على العكس وان كان الطريق واحدا واما في الاين
كالصاعد والهابط واعلم ان الحركات تختلف بالزيادة في انواعها وتناد في اجناسها بحسب اختلاف
ما هي فيه الفصل الثاني الحركة قد تكون بطيئة وقد تكون سريعة والسريعة هي التي تقطع
مسافة اطول في الزمان المساوي او المثل في الاقل او الاطول في الاقل والبطيء بالعكس
ثم فيه مباحث ه فاذا البطوء ليس بتخلل السكنات لوجوه ثلثة قالوا لو كان ذلك لكان نسبة
نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس من اول اليوم الى الظهر حسبما في حركاته
كنسبة فضل حركة الفلك الاعظم الى حركاته لكن الفلك الاعظم قطع فرسخا من ربع ما في معلوم
انه ازيد من المسافة المذكورة الف الف مرة فحينئذ يكون سكنات هذا الفرس ازيد من حركاته
الف الف مرة ولو كان كذلك لما ظهرت الحركات القليلة بتخلل السكنات في اذا غرزنا خشبة
فاذا ارتفعت الشمس من افق المشرق وقع لها ظل في الجانب الغربي ثم لا يزال يتناقص
الى ان تبلغ الى غاية الارتفاع فاما ان يكون حركة الظل في الانتقاص متساوية في السرعة لحركة
الشمس في الارتفاع وهو محال والا لاستوى الطلاء ان اوتنا حركة الظل متوسطا بالسكنات
وحركات الشمس خالية عنها وهو ايضا محال اذ لو جاز ان ترتفع الشمس جزءا ولا ينقص
الظل شيء جاز ذلك في الثاني والثالث حتى تبلغ الشمس غايتها في الارتفاع ولم ينقص من الظل
شيء واما ان يقال ان حركة الظل ابطاء من حركة الشمس من غير تخلل السكنات وهو المطلوب

وهكذا القول في الرحى والفرجار ذي الشعب الثلث وحركة الدولاب لنقل الماء الى اعلاه
حال وصول الدلاء من منتصفها الى اعلاه على ما بينا في تفصيله في مسئلة الجزء ح الثاني كلما
كان الثقل كانت حركته اسرع فاذا بلغ في الثقل الى حيث تخلص حركاته عن شوائب السكنات فاذا
ازداد الثقل وجب ازدياد السرعة فهذا التفاوت ليس لتخلل السكنات ولقائل ان يقول
ليس يكفي في حصول الشيء حصول الفاعلية بل لا بد من امكانه في نفسه فلم قلتم بان الزيادة
على تلك السرعة ممكنة ه ح في اسباب البطوء اما في الحركات الطبيعية فممانعة المخروق
وفي القسرية فممانعة الطبيعة وفي الارادية فهما معا ح في التقابل بين السرعة والبطوء
ليس بينهما تقابل التضايف والا لما وجدا في الجسمين وفي الدهر معا ولا ايضا بالوجود والعدم
لان مفهومها مفهوم زائد على المسافة ولان الاخر نقصان لما قلنا فليس جعل احدهما عدما للاخر اولى من
العكس ولان الامر العدمي لا يقبل التفاوت وهما قابلان له فلم يبق الا ان يكون ذلك التقابل
بالتضاد ه ح في ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يقتضي الاختلاف في الماهية
قيل لان السرعة والبطوء يقبلان الاشتداد والتنقص ولا شيء من الفصول كذلك التقسيم
الثالث الحركات قد تكون متطابقة وقد لا تكون ونعني بالحركات المتطابقة التي مسافاتها
منطبقة وذلك التطابق اما في الحركات المستقيمة فقد يكون بالفعل كخط الحجر وارتفاع
وانقطاع وقد يكون بالقوة كاضلاع المربع فانها لا تنطبق بالفعل الا اذا قطع احدها قطعا
ثم عاد الى خط اخر يحصل منه الاخر وقد يكون في الوهم وان كان ذلك كالتطابق بين المستقيم
والمستدير واما في الكيف فقد يكون هذه المقايسة قريبة وهي ان يتشابه مبدأهما ونهايتاهما

مثل

مثل ان ياخذ كل واحد منهما من السواد الى ذلك البياض الحقيقي واما البعيدة فهي اذا
اخذ واحد منهما من السواد الى الصفرة والاخر من الصفرة الى البياض الحقيقي والاخر بالعكس وان اخذ
الاول من شيء قريب من السواد والثاني من شيء قريب من البياض كما اتفق فالاول ثم ان
تساويا في جميع الاجزاء كانا متطابقين والا فلا واما في الكم فيتعرف ان لكل واحد من
النامي نحوا محدودا بالطبع في الصغر والكبر لا يتعداهما والامر فيه كما ذكرناه في الكيف ه
التقسيم الرابع الحركات قد تكون متضادة وقد لا تكون ثم هنا ح مباحث في تضادها
اما المختلفة الاجناس كالنقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع فان تعانقت في
بعض الاوقات فليس ذلك لما بينها تقابل الا بحيث خارجية واما المختلفة من نوع واحد منها
متضادان كالتسود والتبيض ه ح في علة التضاد ليس هي تضاد الحركة لان
حركة الحجر قسرا وحركة النار طبعا الى فوق غير متضادين مع تضاد هاتين القوتين ولا
لانه لا تضاد غير متضادة ويتقرر بذلك لكنها عارضة للحركة وتضاد العارض لا يوجب
تضاد المعروض ولا لما فيه الحركة لان الحركة القاعدة ضد الهابطة مع وحدة الطريق فبقي
ان يكون العلة تضاد ما منه وما اليه لا بنفسه او مبدأ الحركة ومنتهاها فلما كانا غير
مختلفين بالماهية فكيف يقتضيان تضاد الحركات فانا نقول تعلق الحركة بهما لا من حيث
كونهما نقطتين بل من حيث ان احدهما مبدأ والاخرى منتهى وهما من هذا الاعتبار
متضادان ه ح في ان تضاد الحركات لا يتوقف على تحقق الاطراف بالفعل لو كان
التضاد للحصول في نفس الاطراف لما كان بين الحركات الموجودة تضاد لكن التالي كاذب

فالمتقدم مثله بلا ذلك المتوجه الى الاطراف ۞ د في ان الحركتين الطبيعتين مختلفتي الجهة
هل يتضادان ام لا مثاله نزول الماء من حيز الهواء وصعوده من حيز الارض ولا شك
في اختلافهما وامتناع اجتماعهما لذاتيهما في المحل الواحد ولا باس بان نفعل القوة الواحدة
فعلين متضادين بحسب شرطين متنافيين ۞ ه في ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة
الخط المستقيم يمكن ان يكون وتر القسي غير متناهية فلو كانت الحركة المستقيمة ضد الحركة
المستديرة لكان للشيء الواحد اضداد غير متناهية وهو محال لان ضد الواحد واحد وايضا
فكل قوس يفرض ضدا لذلك الخط فهناك قوس اخرى اعظم تحدبا منه هي اولى بالضدية فاذن
لا قوس الا وهناك قوس اخرى ابعد منها عن الخط المستقيم اشد تحدبا من القوس الاولى فاذن
لا شيء من تلك القسي باضداد لذلك الخط المستقيم فلزم ان لا يكون ذلك الخط المستقيم ضدا لشيء
من تلك القسي لان المضادة لا تتحقق الا بين متباعدين ۞ و في ان الحركات المستديرة
لا تتضاد والذي يظهر ان الحركة على التوالي تضاد ما لا يكون كذلك باطل لان كل واحد
منها يفعل مثل ما فعل الاخرى في التصاعد الى حيز القوى عندي ان امثال هذه المباحث لفظية
لانه ان اريد بالضدين كل معنيين يمتنع اجتماعهما في المحل الواحد من جهة واحدة فالحركة المستقيمة
تضاد المستديرة والمستديرات ايضا متضادة لامتناع اجتماعهما وان اريد بالضدين
مع ذلك ان يكون فيما بينهما غاية البعد امورا موجودة بالفعل فمضادة المستقيمة للمستقيم على
هذا التفسير لا تضاد المستديرة وكذلك المستديرات وامثال هذه المباحث مما لا يعجبني
الاطناب فيها ۞ ز في تضاد السكونات انها لا تتضاد بتضاد الساكن والمتحرك

والزمان

والزمان على ما قررنا في الحركة وليس له مادة وما اليه حتى ان يكون ذلك التضاد دائما
فيه ثم ان السكون في المكان الاعلى ضد السكون في المكان الاسفل ۞ القسم الخامس
الحركة فهي تكون مستقيمة ومستديرة ومركبة منهما كحركة العجلة والكرة المدحرجة
وهي الكوكبية وفيه مباحث ۞ ا في انه لا يجب ان يقع بين حركتين مستقيمتين سكون
هذا هو مذهب افلاطون خلافا لارسطو لان الحجر لو وجب وقوفه عند حركته
لما كان رجوعه دائما اما كرتيا وقنا ذاتيا لما علمت والمقوم بيان الشرطية ان
القوة المحركة للحجر الى اسفل باقية فيه فلا يقتضي في الهواء الا الهوي فما يعوق الطبيعة
عن التحريك الى اسفل وذلك العوق يحصل اما بعدم الثانية او الا لما جرى للقوة الطبيعة او
للجسم الكامل لها او لشرط مما وجد فيه واذا لما وجد مع شيء منها بل انما يعدم بسبب خارج
ثم لا يخلو اما ان يكون وصول ذلك السبب الخارجي المعدم لذلك العائق الى الحجر واجبا او لا يكون
واجبا فان كان واجبا لزم امتناع حصول هذا العائق ويلزم من امتناع حصوله امتناع
حصول السكون وان لم يجب امكن حصوله معه دائما ولا اكثريا ولا يكون وجود ذلك العائق
دائما ولا اكثريا لا يقال لم لا يجوز ان يقال السكون الحاصل واجب فاستند على الحس
وان سلمنا انه لا بد من سبب لكن لم لا يجوز ان يقال القوة القسرية في اول الامر غالبة
على القوة الطبيعية فلا جرم كان حصول مقتضى القوة القسرية ارجح من حصول
مقتضى القوة الطبيعية ثم ان القوة القسرية لا تزال تضعف بسبب مصادمات الهواء
المخروق الى ان تصير معادلة للقوة الطبيعية فهناك يحصل الوقوف ثم ان القوة القسرية

بعد ذلك فتنتهي الى القوة الطبيعية حينئذ وتبطل الحركة او تقول لم لا يجوز ان يقال
القاسر كما افاد قوة محركة الى فوق فكذا افاد مع ذلك قوة تسكنه في ذلك الموضع المخصوص
فلا جرم يسكن هناك لا لما ذكر من القول بان ذلك السكون انما كان بحاجة الى ان يلزم كونه
دائماً وان كان ممكناً لانه لا بد له من سبب وايضاً وكل سكون فهو في زمان وكل زمان
منقسم والذي يقع في نصف ذلك الزمان ايضاً سكون وهو كان في كونه فاصلاً بين الحركتين
فاذن كل سكون يفرض في اقل منه بالضرورة يكون وهو في ذلك القدر وايضاً عن الثاني لان
القدر الذي بقي من القوة القسرية حال الاعتدال لا يعدم لانه بل لا بد له من سبب وليس
هناك سبب صغير يوجب عدمه مثل ان يكون هناك دافع او مجاذب الى الاسفل والقوة
انما تضعف لمصادمة الهواء وهي انما تحصل حال الحركة فاما حال السكون فلا واذا لم يوجد
سبب يبطل تلك القوة القسرية المعاوقة للقوة الطبيعية وجب ان يكون بقاؤها اكثر ابداً
فيكون وقوف الحجر في الجو اكثر لكن ضعفه هو الابد او الاكثر وهذا خلف وعن الثالث
لان القوة المسكنة التي افادها القاسر اما ان توجب اما الاطلاق او لا الاعادة لجاز
لا بد وان يكون معلومة للجسم فمن رمى الحجر الى فوق لا يخطر بباله السكون والقوة المسكنة
ولا يقصد الا تحريك الحجر الى العلو واما ثانياً فلان تلك القوة حين ما يقبض مسكنه بالمحاق
ليستمر اذا الا اذا وجدها بعد مضادة وذلك المعدوم لقبل الطبيعة ولا الجسم ولا شيئاً مما كان
فيه والا لما حدث فلا بد وان يكون لامر خارجي اتفاقي وحسبئذ يعود الالزام
دليل آخر اذا فرضنا نزول حجر عظيم من الهواء وفي تلك الحال رمينا خردلة الى فوق

تجب

حين ما وصل الحجر اليها فلا بد وان يرجع تلك الخردلة فلو وجب وقوفها بين حركتيها
لزم حينئذ وقوف الحجر في الهواء وهو مستبعد جداً واجاب الشيخ على وجه يحصل السكون
بان الميل هو العلة القريبة لحركة الجسم من حد الى حد آخر من المسافة والشيء اذا تحرك
جسماً الى حد فلا بد وان يكون هو الموصل اليه وعلة الوصول حاصلة معه والوصول الى
الحد في الآن فذلك الميل موجود في ذلك الآن ثم اذا رجع الجسم عن ذلك الحد فلا بد وان يكون
الميل آخر وهو ايضاً في آن فاما ان يجتمع الميلان في آن واحد وهو محال لامتناع الاجتماع الميل
الى الشيء مع الميل عنه او في آنين فان لم يكن بينهما زمان لزم تتالي الآنات وان كان
فقد حصل السكون والجواب عنه من وجهين اما اولاً فلان الحجة لا تمشي في الحركة في
الكم والكيف لانه لا حاجة بها الى الميل واما ثانياً فلانا لا نسلم امتناع اجتماع الميلين دفعة
واحدة وقد مر تقرير ذلك في مباحث الثقل ٥ قال ان الحركة المستديرة بالارادة
لا تكون الا بالارادة الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك
لانها في المستديرة اما انها لا يمكن ان تكون هرباً فلان كل نقطة يتحرك عنها الجسم بحركته
مستديرة يتحرك نحوها بعين حركتها اليها والمهروب لا يكون مقصوداً اما الحركة التي هي
بالطبع عن شيء لا يقف اليه واما الجسم المستقيم الحركة بالطبع كل نقطة يعيد حصوله
اليها يفارقها بالطبع مع انها كانت مطلوبة بالطبع لانا نقول هرب عنها بعينه
ليس توجهاً اليها كالحركة المستديرة واما انها ليست طلباً لحالة ملائمة فلو كان
الطبيعة اذا اوصلت الجسم الى الحالة المطلوبة سكنته والمستديرة ليست كذلك

اي ليس الى الوضع الواحد اذ
واحد مطلوب ومهروب عنه
بحركة واحدة المستديرة ٥

الطلب الطبيعي لحال فاسد ولا بد وان يكون على اقرب الطرق والا لكانت الطبيعة
صادفة عنه فيكون الطبيعة محركة اليه وصادفة عنه وذلك محال واقرب الطرق
هو المستقيم فكل حركة طبيعية مستقيمة وينعكس بعكس النقيض الى ما لا يكون مستقيما لا
يكون طبيعيا فالحركة المستديرة غير طبيعية ولا قسرية لان القسرية على خلاف الطبيعة
وحيث لم يكن هنا طبيعة تقتضي امرا امتنع ان يوجد ما يخالفها فامتنع كونها قسرية فهي
اذن ارادية فان قيل الحركة الارادية لا تنقطع على نحو واحد قلنا هذا باطل لان الاختيار
الواحد يمكن ان يبقى زمانا ومتى بقي الاختيار بقي الفاعل فاعلا بذلك الاختيار لا محالة
على ما مر واذا امكن استمرار الفعل الحيواني زمانا قصيرا امكن ذلك دائما وعنه قال
بطليوس الحركات اذا طالت فصار لها ثبات وثبات الطبيعي فوق [illegible] فصل في ان الحركة
المستديرة هي العلة لحدوث الحوادث العنصرية مبادئها اما ان يكون
عنصرية او لا يكون فان كانت عنصرية فاما ان يكون نفس اجسامها او قوى مركوزة
فيها والاول باطل لما مر والثاني فاما ان يكون فيها القوة لها شعور بما يصدر عنها او لا
يكون والاول هو القوة النفسانية والثاني الحلول اما ان يكون تلك القوة ملائمة
لذلك الجسم او لا يكون والاول هو القوة الطبيعية والثاني هو القوة القسرية
والقوة الطبيعية اما ان يكون حاصلة للبسائط كالمائية والنارية او لا يكون فهي
كقوة المغناطيس على جذب الحديد [illegible] ان القوى العنصرية هي هذه الاربعة الارادية
النفسانية الطبيعية البسيطة الطبيعية المركبة ولا شيء منها ليس مبدأ الحوادث

هذه

هذه الحوادث اما الارادية فلانها قوة على الطرفين ولا بد لها من مرجح فان
كان ايضا اختياريا لزم التسلسل او الانتهاء الى غيره فلا يكون هو مبدأ اولا واما الطبيعة
التي للبسائط فهي ايضا ليست مبدأ اولا لوجهين اما اولا فلان كل عنصر يصح عليه الكون والفساد
فاختصاص حامل تلك القوة بها اذا كانت بالجسمية [illegible] عادة الحال في انها لا يكون
مخالفة الطبيعة واذا لم يكن مخالفة له لم يكن منفعلة عنه فلا يكون القوة الطبيعية مبدأ فضلا
عن ان يكون مبدأ اولا واما ثانيا فلان الاختيار دل على ان شيئا من القوى الطبيعية لا
يفعل افاعيلها الا عند [illegible] في حواملها والاجسام المنفعلة مخالفة في الطبع لان الشيء
لا ينفعل عن مثله والاجسام المخالفة بالطبع متنازعة بالطبع الى التباعد وما كان كذلك
لا يكون متلاقية بالطبع فاذن تلاقيها لامر اخر وذلك الامر اذا كان جسما عنصريا عاد
البحث جسيد فيتوقف حدوث الحوادث عن القوى الطبيعية على تلاقيها المتوقف على
الجامع القاسر لها على الالتقاء مع ان ذلك الجامع ليس من العناصر فالقوى الطبيعية ليست
مبادئ اولى واما القوى المركبة او الحال لا يكون كذلك واما القسرية فظاهر انه لا يستند
كل قسر الى قسر بل لا بد وان ينتهي الى الطبيعي او ارادي فاذا لم [illegible] القسرية
اولى بان لا يصلح لها فاذن الحوادث العنصرية لا بد لها من استنادها الى امور غير عنصرية
وهي اما ان يكون حادثة او قديمة فان كانت حادثة احتاج كل واحد منها الى اخر لا الى
نهاية فتلك الامور ان كانت معا لزم علل ومعلولات لا نهاية لها دفعة وهو محال
وان كانت لا بعضها قبل بعض لم يكن السابق علة موجبة للاخر اذا كان متغيرا فاما ان يكون

صدور الحوادث موقوفا على تغير او لا يكون فان كان الثاني لزم من قدمه قدم الحوادث
هذا خلف وان كان الاول فتلك الحوادث المتغيرة اما ان يكون ابدية وهو محال لاستحالة
تناهي الاثار وتنفذ بتصحيحه فكل واحد منها لا يكون منقطعا عما بعده ولا يكون واجب
الانتهاء اليه فلا يكون علة لما بعده بالعرض او غير متناهية وهي الحركة وهي اما مستقيمة او
مستديرة والاول محال لان كل حركة مستقيمة منتهية الى السكون والثاني هو المطلوب
ومنها ان ذلك ان الثقيل لا ينتهي في هويته الى حد من حدود المسافة الا ويصير ذلك الانتهاء
سببا لان يتحرك منه الى الحد الذي يليه والموثر في تلك الحركة بالحقيقة هو الثقل لكن لولا
انتهاء الجسم بالحركة السابقة الى ذلك الحد لاستحال وجود تلك الحركة لان قبل الانتهاء
الى ذلك الحد استحال ان يوجب الثقل تحريكه من هناك ولما تحرك الى ذلك صار الثقل يحث تحريكه
منه فالحركة السابقة قربت الثقل من تلك الحركة بعد بعده عنها ومن الحركات الارادية
ان ارادة الذهاب الى الحج ارادة كلية وهي سبب لحصول ارادات جزئية مترتبة يكون
كل واحد منها معدة للارادة الجزئية التي بعدها لانه لا ينتهي الى حد من حدود المسافة الا
وذلك القصد الجزئي عند ذلك يقتضي حصول قصد جزئي الى الانتقال من ذلك الحد الى حد آخر
واعلم ان الدوام في هذا الفصل واقع في مقامين فانه لو كان سبب حدوث الحوادث
قديما وكان صدورها عنه غير متوقف على تغير لزم من قدمه قدم الحوادث فاذا قد بينا
كون هذه الحوادث ثم انه لما كان لا بد من تغير دايم علمنا ان ذلك الا الحركات الجسمانية وهو
ايضا كاف لاحتمال ان يكون ذلك هو التصورات المتجددة او التعقلات المتعاقبة اما
لله تعالى

لله تعالى او للعقل او للنفس على ما حققناه في مسالة الحدوث
فصل في ان الحركة المستديرة اقدم من غيرها بالزمان والشرف
لان الحركة في الكم ان كانت بالنمو والذبول فلا بد
عن حركة مكانية وان كانت بالتخلخل والتكاثف فلا يخلو عن الانتقال الى الاجزاء الابعد الحركة
المكانية التي تحصل للابعد بتحدد الجهات التي لا تحصل الا بالاجرام المستديرة والحركة الاستدارية
وذلك يقتضي التقدم ه
فصل في ان الجسم الواحد لا يوجد فيه ميل الى حركة مستقيمة وحركة مستديرة
قيل لانه يلزم اما حصول الاثرين معا في الجسم حتى يكون متحركا بالاستقامة
والاستدارة معا وذلك محال لان الحركة المستقيمة يكون متوجهة الى تلك الجهة والحركة
المستديرة يكون منصرفة عنها والجسم الواحد يستحيل ان يكون متوجها الى جهة ومنصرفا عنها
دفعة واما ان يحصل حالة متوسطة بين الحركة المستقيمة والمستديرة وذلك ايضا محال لان
الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشد والانقص حتى يحتمل ان يحصل عند امتزاجهما حالة
متوسطة او لا يحصل واحد منهما اصلا لكنه لا يكون في الجسم مبدأ حركة مستقيمة ومستديرة
معا انا قد فرضنا حصولهما فيه او يلزم حصول المبدأ مع تعذر حصول الاثر مطلقا وكل
ذلك محال ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقال ان ذلك المبدأ يقتضي الحركة المستقيمة بشرط
كون الجسم خارجا عن مكانه والحركة المستديرة بشرط كونه في مكانه كما ان الطبيعة الواحدة
تقتضي السكون عند كونه حاصلا في مكانه والحركة عند كونه خارجا عن مكانه ه
في الحركة الكوكبية
ايضا انها حركة بسيطة لان الاستقامة والاستدارة لا يقبلان
الاشد والانقص حتى يحصل هنا حركة واحدة متوسطة بينهما بل لا بد وان يكون مركبة من

في حركات متقسمة ومتبددة لا يتميز في الحس انفصال بعضها عن البعض ٥ القسم السادس

الحركة اما ان يكون طبيعية او قسرية او ارادية واما ان يكون بالعرض وفيها د مباحث

ا في ان الحركة [illegible] الشيء اذا وصف بالحركة فاما ان يكون الحركة غير حاصلة فيه بل فيما يقارنه او يكون حاصلة فيه فالاول هو الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة والثاني لا يخلو اما ان يكون تلك الحركة لقوة موجودة فيه او ليس كذلك والثاني باطل في باب القوى والاول لا يخلو اما ان يكون تلك القوة مستفادة من سبب خارجي لولاه لما وجدت وهي القسرية او لا يكون كذلك وهي اما ان يكون لها شعور بما يصدر عنها وهي الارادية او لا يكون وهي الطبيعية ٥

ب في ان الحركة لا تكون طبيعية على الاطلاق لو كانت موجبة من غير اعتبار شرط لوجب الحركة بنفسها بطل الحق انها انما توجب حصول حالة غير ملائمة في الجسم بحسب اخلال الطبيعة [illegible] ابتداء اما في الاين كالحجر المرمي الى فوق او في الكيف ككلا الماء المسخن قسرا او في الكم كالذابل ذبولا مرضيا ثم ما دام من الحالة الغير الطبيعية باقية بقيت الحركة وتختلف انحاء الحركة بحسب اختلاف القرب والبعد من الحالة المطلوبة فاذا حصل الوصول اليها بطل الطلب ٥

ج في ان المطلوب بالحركة الطبيعية ما هي كل حالة طبيعية يمكن ان تزول بالقسر ثم بعد زوال القاسر يعود الجسم بطبعها اليها وهو ظاهر لكن في الحركة المكانية اشكال وهو ان مطلوب الطبيعة في اعادة الحجر ليس الحصول في المكان المطلق والا لوقفت الحركة قبل اما ان ينطبق مركز ثقله على مركز العالم بحيث ما يعرض عنه عائق وتحقيقها ليس الا ان يطلب الجسم المشاكل له في الطبيعة وتحقق والحق الجزء من جنس باقيه ٥

د في ان الحركة [illegible] عن الطبيعة او بسبب الطلب الطبيعي

هو

هو الثاني ولذلك لم يكن حركة الجاذب [illegible] الى الجانب ٥

ه في ان الحركة القسرية اما في الاين فقد يكون خارجا عن الطبيع فقط كحركة الحجر على وجه الارض وقد يكون مضادة للطبيعة كتحريك الحجر الى فوق وقد يكون بالجذب والدفع واما الحمل فهو بالحقيقة اشبه [illegible] القسري مركب من جذب ودفع وقد يكون بسبب تعاضد الحركتين كما في [illegible] المستقر بصعوده الحر فاذا علا [illegible] الى اسفل وقد عرض [illegible] في الاسفل [illegible] الاول ولكن الاجزاء لم تبطل صفة حدثت [illegible] الا بين العلو والفهل [illegible] الرجحة [illegible] شيء خارج [illegible] عن طبيعي مع رفع او جذب كالكرة المرمية الى العلو واما في الكم فالزيادة في النمو [illegible] والنمو [illegible] في الحمل وكالانبساط الهواء الذي في القارورة [illegible] واما [illegible] القاسر الى طبع العالم طبيعية [illegible] واما في الكيف [illegible] الطبيعة في الكان والملكة كالصحة [illegible] وفي الانفعالات [illegible] فقسرا واما في الوضع فكالنحي [illegible] فقسرا [illegible] واما الكون فقد يكون طبيعيا كتكون الجنين والنبات من الحي والبذر وقد يكون قسريا كاحداث النار بالقدح والفساد قد يكون طبيعيا كالموت الطبيعي وقد يكون قسريا كالموت بالقتل والسم ٥

و في تتبع الحركة القسرية حركة الجسم المرمي الى فوق اما ان يكون بسبب غير موجود فيه مثل ان يكون جسم [illegible] دفعه وذلك باطل لان الحركة [illegible] بعد مفارقة المحرك القاسر فالحركة القسرية [illegible] في [illegible] الى العلو [illegible]

نفس الحركة المنسوبة اليه وامّا ان يكون السبب موجودا فيه وهو اما ان لا يكون باقيا مثل ان
يقال المحرك يفعل حركة وهي توجب في الوقت الثاني حركة اخرى وهلم جرا وهو باطل لاستحالة
كون المعدوم علة للموجود او يكون باقيا وهو اما ان يقال المحرك يفيد المحرك قوة تحركه الى جهة
مخصوصة فتلك القوة باقية فيه الى اخر الحركة لكنها لا تزال تضعف بمصادمات الهواء المخروق
الى ان يصير في الضعف بحيث تغلبها الطبيعة فحينئذ يتحرك الجسم الى اسفل وهذا هو احد الاحكام وق
لتلك القوة وهو ان تلك القوة اما ان تضعف بمصادمات الهواء المخروق او لا تضعف والاول باطل
لما بيّنا ان الشيء الواحد لا يحتمل اختلاف الحال في الاشتداد والتنقص وانه لا يعرض لذلك الا لاثنين
انواع مختلفة بالماهية وحينئذ يكون الحكم في علة تلك القوة الحادثة كالحكم في علة الحركة الحادثة
فان كانت تحدث في الحركة السابقة فليحدث في الحركة حتى يكون السابقة منها علة للاحقة
وحينئذ يرجع عن الثاني هو ان القوة واذا اسندناها الى قوة اخرى فحيث كانت بحيث ينتظر في
البها الاشتداد والتنقص عاد الاشكال الاول واذا لم يتطرق اليها فهو القسم الثاني من القسمين
المذكورين في اول الدليل وهو باطل لانها اذا كانت باقية بحالها من غير تطرق ضعف ولا
فتور اليها انتهى ان تعوقها تولدت وكذلك يجب ان يصعد الحجر الى سطح الفلك واخر وهو
ان القوة ما دامت غالبة اقتضت الصعود وفي ان تصير مغلوبة لا تنزل وبين الغالبية والمغلوبية
حالة متوسطة لابد منها وهي المعادلة وذلك يقتضي وقوع السكون حال الوقوف لا يكون مصادمات
الهواء المخروق حاصلة ولا يكون سبب الضعف حاصلا فحينئذ لا تضعف تلك القوة عن تلك الاجزاء
فوجب ان لا يرجع الحجر ويمكن ان يجاب عن الاول بان اذا قلنا القوة وان بقيت كما كانت لكن

لانه لا يحرف حينئذ

الهوا

الهواء عند التموج ربما غلبت وصادمت الحجر فتحرق بالهواء كالماء اذا جاوز ما يقرب من عالية
نهر ربما عسر ذلك وحينئذ يرجع الحجر وعن الثاني انا لا نمنع وجوب حصول المعادلة ت
في الحركة التي بالعرض الشيء اذا لم يوجد فيه الحركة بل فيما يقارنه قيل انه متحرك بالعرض
وهو قد يكون فيما لا حركة له وهو حركة الراكب في السفينة عند حركتها وقد لا يكون كالصورة في
والاعراض الحالة في الاجسام المتنقلة واما التي لا يكون حيث كالحال في الهيولى كالمتمكن مع البدن فانه
لما كانت انها تتحرك بالعرض بحركة البدن ح في ان الجسم الواحد هل يجوز ان يجتمع فيه حركتان حوز
الى جهتين الاكثرون جوزوه مثل الكرة المتحركة فان لها حركة عرضية الى الجهة حركة
ذاتية عنه وكما اذا تحرك الرجل الى جهة وتحرك النملة الى خلافه حركته وقوم استدلوا وهو ان
التوجه الى جهة يقتضي الحصول فيها فلو توجه الجسم الواحد الى جهتين سواء كان التوجهان طبيعيين
او قسريين او احدهما طبيعيا والاخر قسريا لزم حصول الجسم الواحد دفعة في جهتين وانه محال ولقوة
من الحكماء اثبتت عنهم الحركة اليومية للكرة الارض لا للسماء وان كان ذلك باطلا عندهم بما يأتي ان
شاء الله تعالى القسم الرابع في الزمان وفيه مباحث لا قوم نفوا وجود الزمان انا نعلم
بالضرورة ان وقتا ماضيا ومستقبلا وان كنا لا نعرف في اول الامر وجوده كما نعرف امكانا
ووجوبا وامتناعا وان كنا لا نعرف كونها امورا وجودية ثم من الناس من انكر وجوده في
الاعيان لانه لو كان موجودا فالان اما ان يكون منقسما او غير منقسم والاول محال والا
لكان هذا اليوم بعينه هو يوم الطوفان فيكون الحادث في هذا اليوم حادثا في يوم
الطوفان قبل قيام بل ابدا هذا خلف والثاني محال الجهين اما اولا فلانه يقتضي ان يكون

كون

ان حجم

الاجزاء المفروضة فيه متفاوتة وحينئذ يصح ان يقال في كل واحد منها انه حدث الان لا
قبل ولا بعد لكن الان والقبل والبعد بسبب الزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان الى لا نهاية
له وذلك محال لا يقال معية المتغير مع الزمان ومعية المتغير مع الثابت هي الدهر ومعية
الثابت مع الثابت هي السرمد لانا نقول لا نزاع في هذه الاسامي الهائلة لكنا نقول المعية
معقولة فان لم يتحقق هناك الا ذات الاجزاء ووجود آخر سواء سميتموه بالزمان او الدهر او السرمد
لزم التسلسل والا فقد بطل القول بوجود الزمان واما ثانيا فلان تلك الاجزاء اما ان يكون
لها حصول او لا يكون فان كان الاول فكل واحد من تلك الاجزاء حال حصوله غير منقسم والا لكانت
الاجزاء المفروضة فيه بعضها قبل بعض فلا يكون الحاضر حاضرا هذا خلف واذا كان كذلك كان
الزمان مركبا من تلك الامور المتتالية فيلزم منه الاشكالات وان لم يكن لها حصول اصلا لزم القول
بنفي الزمان اصلا لان الماضي هو الذي كان موجودا في وقت كان حاضرا فيه والمستقبل هو
الذي يتوقع حصوله في وقت يكون حاضرا فيه فما لا يكون لشيء من اجزائه حصول امتنع ان يصير شيء
منه ماضيا او مستقبلا واذا كان كذلك لزم الجزم بعدمه لان بديهة العقل حاكمة بان ما لا يتقرر
له وجود في الماضي ولا في المستقبل ولا في الحاضر فانه لا يكون موجودا اصلا واقوى ما على
هذا الوجه العارض ما نحكم به على ما مضى منا من غير نيف مع ان ما هو كذلك باطل بالضرورة
واحتج المثبتون بامرين الاول كل حركة تفرض فيمكن مسافة على مقدار من السرعة واخرى
معها على مقدارها من السرعة وابتدأتا معا فانهما تقطعان المسافة معا وان ابتدأت
احديهما ولم تبتدئ الاخرى ولكن تركتا معا فان احديهما تقطع من المسافة اقل مما

قطعها

يقطعها الاخرى وان ابتدأ معها بطيء وانتهيا في الاخر وترك مع البطيء في قطع
اقل والسريع اكثر واذا كان كذلك كان بين ابتداء السريع الاول وتركه امكان قطع مسافة معينة
بسرعة معينة واقل منها ببطء معين وبين ابتداء السريع الثاني وتركه امكان اقل من ذلك بتلك السرعة
المعينة بحيث يكون هذا الامكان جزءا من الامكان الاول واذا كان كذلك كان هذا الامكان قابلا
للزيادة والنقصان فيكون لا محالة موجودا مقداريا ثم الاعتراض المقصود من هذه الحجة اما
اثبات وجود الزمان واثبات تطابق الحركات والاول باطل لانكم بنيتم هذه الحجة على امور تليق
بان ههنا حركة سريعة وههنا حركة بطيئة ابتدأتا معا وسطعتا معا وحركتان تبتدئ
احديهما بعد الاخرى وكل ذلك مما لا يثبت الحكم بوجوده الا بعد الجزم بوجود الزمان لان
السريع هو الذي يقطع مثل ما يقطعه البطيء في اقل من زمانه او اعظم منه في مثل زمانه او اقل
والبطيء بالعكس ووقوع الحركتين معا هو ان يكون ابتداؤهما معا او ابتداء وجود
وانتهاؤه في آن واحد والآن لا يعقل الا بعد تعقل الزمان وكذا القول في القبلية والبعدية
فاذن صحة هذه الامور متوقفة على ثبوت الزمان فلو اثبتنا وجود الزمان بصحة
الامور لزم الدور واما الثاني فهو باطل لان من المعلوم ان القدر المذكور لا يفيد الا ان
الزمان موجود فاما اي شيء هو وكيف وجوده فغير حاصل منه لانا انما ندعي العلم
الضروري باصل وجوده ولم تثبت بهذه الحجة كونه مقدارا او متعينا لانا نقول دعوى
الضرورة باطلة لما قدمنا من الدلائل القاطعة على نفي امر زائد على الحركة ثم ان سلمنا هل
المقام ولكن من حكم ان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان لا بد وان يكون موجودا فيه

اجتمع عن دلالة من استدل على ان للحوادث بداية يقبلها الزيادة والنقصان ثم من
المعلوم ان الزمان ليس من الامور التي تقوم بالامور المنقضية واذا كان كذلك لم يصح الحكم
عليه بالزيادة والنقصان فاذن فيما يريدون اثباته وهو الزمان متناهيا لم يمكن ان يكون
محكوما عليه بالزيادة والنقصان وما ذكرتموه محكوما عليه بالزيادة والنقصان وهو الفرض
الذهني لم يكن هو الزمان ثم ان سلمنا انه محكوم عليه بالزيادة والنقصان لكن لم لا يجوز
ان يكون ذلك من الامور الفرضية الاعتبارية على ما قررنا مثله في مسألة الخلاء ثم ان سلمنا ذلك
لكنه معارض بعض الحوادث بابتداء كل زمان وانتهاء به امكانا ما يتبع للمراد ذلك الخلاء
ولا التنفي لما هو اعظم منه ولا يحتاج عما هو اصغر منه وامكانا ما اقل منه لا يتبع لان الزمان
ولا لما هو اعظم منه ويمتنع نقضه واذا كان كذلك لزم ان يكون للزمان زمان ولئن جعلتم ذلك
من الامور الاعتبارية فقولوا بمثله في الحركات فلو انكرتموا لا ينقل الا من معلوم بالضرورة
فلان القبلية اما ان يكون نفس وجود الاب وعدم الابن وهو محال لان الوجود والعدم
قبل كونها بعد وليس القبل بعدا او زايد عليهما وهو اما ان يكون عدما محضا وهو محال لانه
نقيض اللاقبلية التي هي عدم محض ونقيض العدم ثبوتي او امر ثبوتي اما في الذهن فقط وهو
الخمسة ذهنا وهو باطل بالضرورة او في الخارج وهو اما ان يكون قائما بنفسه وهو محال
لان القبلية من النسب والاضافات التي لا يعقل وجودها مستقلا او موجودا في محل ثم
المعلوم ان كل شيء عداه لا يقبل من التجدد فان الاب من حيث انه جوهر جسماني ليس قبل
الابن من حيث هو كذلك فاذن لا بد هنا من شيء يلحقه القبلية والبعدية لذاته وهو الزمان

ثانيا

ثانيا كان محالا وان كان منقضيا فهو اما الحركة وذلك باطل لان الحركة المفروضة قد
يعقل حصولها بعد ما بالعكس والابد من موجود اخر وهو الزمان والاعتراض لانسلم ان
القبلية والبعدية امر ثبوتي وما ذكرتموه من النقض فقد سبق الاعتراض عليه في مواضع
كثيرة من هذا الكتاب ثم الذي يدل على ان وجهان ان القبلية والبعدية اضافتان ولو كانا
موجودين لوجدا معا ولو وجدا معا لوجد معروضاهما معا فيلزم ان يكون القبل والبعد
موجودين معا من حيث هما قبل وبعد ما لشيء من حيث هو قبل مع ما بعد هذا خلف ثم ان
القبلية لو كانت امرا وجوديا لكانت اما ان يكون قبلا او بعدا او معا بالنسبة الى معروضه
فلزم التسلسل ولئن سلمنا ان ما ذكرتموه يقتضي اثبات الزمان لكنه يقتضي اثبات زمان اخر
للزمان من حيث ان بعض اجزاء الزمان متقدم على البعض وذلك السبق ليس لذاته والا
لزم في كل جزء يفرض منه سابقا على جزء اخر ان يكون مخالفا له بالماهية والهوية
المختلفة بالماهية سابقة بالفعل لكن لا اقسام ما فاني متى فرضتها في الزمان غير متناهية
فلزم تركب الزمان من انات متتالية غير متناهية بالفعل وذلك محال واجيب فليس تقدم
بعضها على البعض مجرد العدم الذي في الذي بين العلة والمعلول لان هنا كان المتقدم حاصل
مع المتاخر وليس الامر هنا كذلك بل التقدم الذي هنا كتقدم الحركة السابقة على اللاحقة
فان كان هذا النوع لا يتقدم الا مع الزمان وجب ان يكون للزمان زمان على هذا نحو
في سائر الاشياء مثله **في ماهية الزمان** فيه اقوال اربعة لانه ان كان
جوهرا فاما ان يكون مجردا او جسمانيا وان كان عرضا فهو غير قار وهو اما الحركة

او مقدارها فالاقوال التي قيلت في الزمان خمسة فان الزمان موجود قائم بنفسه ليس
بجسم ولا جسماني وانه واجب الوجود لذاته واحتجوا عليه من وجهين الاول ان الزمان موجود
في فرض عدمه وما لزم تحققه من مجرد ذلك الفرض وكل ما كان كذلك كان واجبا لذاته اما انه
فلان وجود الزمان معلوم بالضرورة فان العلم بانا ما كنا موجودين زمان الطوفان وانا
الآن موجودون اجلى العلوم الضرورية والعلم بوجود الآن والماضي جزء من العلم بانا الآن موجودون
وان كنا معدومين قبل والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل والسابق على الاجلى اولى ان يكون اوليا
فالعلم بوجود الآن والقبل والبعد علم ضروري واما انه يلزم من فرض عدمه وجوده فلانه
فلان كل ما كان موجودا ففرض عدمه كان عدمه لا محالة بعد وجوده بعدية زمانية
فاذن الزمان موجود حين ما فرض معدوما فاذن لا يمكن عدمه الا مع وجوده وذلك
محال لذاته واما الكبرى فلان كل ما لزم المحال من مجرد فرض عدمه كان فرض عدمه محالا
لذاته وكل ما كان كذلك كان واجبا لذاته وكل جسم وجسماني فانه غير واجب لذاته فاذن
الزمان موجود واجب لذاته ليس بجسم ولا جسماني ح لو كان الزمان امرا منقضيا كان
معناه انه يعدم منه شيء ويوجد منه شيء والذي فني غير الذي سيوجد لا محالة فهو
الذي فني اما ان يكون قد فني مع وجوب ان يفنى او مع جواز ان يفنى والاول باطل والا لدام
ان ينقلب الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو محال والثاني يقتضي صحة لبقائه
نظرا الى ذاته الا انه لم يبق لانفصال اما عدم سببه او حصول ضده وهذا مما محال
في جميع المكانات فيكون الزمان ممكن البقاء فبطل ما يقال انه لذاته منقضي وانه غير باق

الذات

الذات واعلم ان هذه المقالة باطلة لان الزمان ان لم يكن منقضيا كان اليوم بعينه ثابتا
الايام فكل ما يحدث في شيء من الايام فهو حادث في اليوم وبالعكس وذلك اول الفساد
وان كان منقضيا استحال ان يكون واجب الوجود وهذا الذي ذكرناه متناقض
ان ذلك معدل النهار لان الزمان محيط بجميع الحوادث فكذلك معدل النهار محيط بجميع
الحوادث لكنا نعلم ان الموجب من الشكل الثاني لا ينتج فان عكست الكبرى صار جزئية
لا تصلح ان تكون كبرى في الاول ح انه حركة معدل النهار وذلك باطل لان
الحركة توصف بانها اسرع وابطأ والزمان لا يوصف بذلك فانه لا يقال ان هذا الزمان
اسرع من ذلك الزمان وابطأ منه ح فهو يتجوهر كما معا ولا يجوز زمانا
ح يصح ان يقال الحركة السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه البطيئة في زمان اقل ويجوز ان يقال
في حركة اقل ح الحركة لقي اليوم الماضي حتى ساوت نصفها في الماضية ولا زمانها والرغبة
والبطؤ وغير مساوية لها في المقدار فالمقدار غير الحركة وهذا الوجه يصح ان يعارض بنفس الزمان
فالحاصل ان الحركة والزمان يحمل على كل واحد منهما ما لا يحمل على الآخر فوجب ان لا يكون احدهما
الآخر ح ان الزمان عرض هو مقدار الحركة وهو مذهب ارسطو واتباعه المتأخرين واحتجوا
عليه بامرين الحجة الاولى هي الحجة التي ذكرناها في اثبات وجود الزمان ودللنا على كونه قابلا للزيادة
والمفاوتة وكل ما كان كذلك فهو كم وهو اما منفصل او متصل والاول باطل والا لما
كان منقسما ابدا الا الى الجزء الغير القابل للقسمة لكن ذلك باطل لان كل زمان ففيه حركة
واقعة على مسافة منقسمة فيكون الحركة الى نصف تلك المسافة واقعة في نصف ذلك

الزمان فكل زمان منقسم فاذن الزمان كم متصل وهو اما ان يكون قار الاجزاء او لا
يكون والاول باطل والا لكان الماضي والاتي موجودا معا فكل ما مضى وكل ما يستقبل موجود معا فتعين الثاني
فيكون امرا متجددا منقضيا وكل ما كان كذلك فله مادة فللزمان مادة ثم الزمان اما ان
يكون مقدارا للمادة او للجسم فيها والاول باطل لانه اما ان يكون مقدار المادة او المسافة
وهو محال لان المختلفين في هذا المقدار قد يتساويان في المسافة وبالعكس في البطء والسرعة وهو
باطل لان ذلك يلزم ان يكون الاجسام اعظم حجما لكون هذا المقدار اعظم منه خلف
والثاني ايضا باطل لانه اما ان يكون مقدار الهيئة القارة او غير قارة والاول باطل لان مقدار الهيئة
القارة لا بد وان يكون قارا وهذا خلف فاذن الزمان مقدار الهيئة غير القارة وهي
الحركة فالزمان مقدار الحركة وهو اما ان يكون نفس ما بها من السرعة والبطوء وهو
محال لان الحركة قد تتفق في سرعتها وبطوئها وتختلف فيهما هذا المقدار او
امر زائد عليه فالزمان عرض قائم بالحركة مغاير لسرعتها وبطوئها وهو المطلوب
[illegible] كان الشعور بالحركة اتم كان الشعور بالزمان اتم ولذلك كان [illegible]
الزمان قد يستطال وان كان المستغرق في الطرب قد يستقصر لكون الاول شاعرا
بالحركة ويكون الثاني غافلا عنها وكذا الايام التي في اصحاب الكهف لما لم يكن لهم شعور
بالحركة لم يكن لهم شعور بالزمان فعلمنا ان الزمان متعلق بالحركة هذا ما قيل في تقرير
مذهب ارسطو وللسائل ان يعترض على الاول ويقول لا نسلم ان كل ما يقبل المساواة
والمفاوتة كان كما قيل [illegible] لكم ما بينتم ذكره [illegible]

لان

لان منهم من ذهب الى انه جوهر قائم بنفسه وله مبدأ مخلوقه الى الحوادث وهي قابلة
للمساواة والمفاوتة فلم لا [illegible] الاحتمال لا يحصل مطلوبكم ثم ان سلمنا انه كم فلم
قلتم انه متصل قوله لو كان منفصلا لما [illegible] الحركة قلنا اما ان يعني بالحركة بمعنى القطع
وهو الامر الممتد في الوهم من اول المسافة الى اخرها او كونه متوسطا بين مبداء المسافة ومنتهاها
بحيث لا يكون قبله ولا بعده فيه [illegible] والاول لا وجود له في الاعيان فكيف يتوقف
الزمان في الخارج لاجله وانه [illegible] والثاني [illegible] في الان لا في الزمان [illegible] صرح
بها الشيخ في الفصل الاول من [illegible] الطبيعيات من كتاب الشفاء [illegible]
ولئن سلمنا انه مقدار الحركة فلم قلتم لا بد وان يكون عرضا [illegible] كل حادث فله مادة
قلنا هو منقوض بالنفس الناطقة فانها حادثة وغير حالة في المادة وعلى الثاني انا لا نسلم
ان النائم انما لم يشعر بالزمان لانه لم يشعر بالحركة بل النوم مانع من الشعور بهما جميعا بل
هذا بالعكس اولى فان من جلس في بيت مظلم لا شعور له بشيء من الحركات وانه مع ذلك يكون
شاعرا بالزمان [illegible] ولئن سلمنا ان ما ذكرتم يقتضي كون الزمان متعلقا بالحركة ويكون حالا فيها لكن
هنا ما يمنع [illegible] وذلك من [illegible] اوجه فانه لو كان الزمان مقدار الحركة لكان متى فرضنا عدم
الحركة وجب [illegible] مع ذلك فرض وجود الزمان [illegible]
ان فرض وجود مقدار الحركة مع انه لا حركة محال كما ان فرض وجود مقدار الجسم مع انه لا جسم
محال [illegible] والثاني انا بعد فرض عدم جميع الحركات باسرها نعلم بالضرورة ان ذلك العدم لا بد وان
يكون بعد الوجود [illegible] بالزمان [illegible] يمتنع علينا ان [illegible] الزمان مع فرض

عدم الحركة وهذا افناء ى ت ولان الزمان اما ان يكون مقدار الحركة من حيث هي حركة
او من حيث انها حركة مخصوصة والثاني باطل والا لكنا اذا فرضنا وجود حركة سوى
تلك الحركة المخصوصة وجب ان يتحقق وجودها بدون الزمان ولكن ذلك محال لان كل حركة على
مسافة منقسمة فيكون نصفها قبل كلها فلا تكون الحركة المنفكة عن الزمان منفكة عنه هذا
خلف والاول يقتضي ان يكون الحركة من حيث هي حركة مستدعية زمانا ثم ليس ان يكون الزمان
حاصلا للبعض ابدا اولى بالتبعية اولى بالعكس لانه لما كان نسبته الا مقتضيا حاصلة في الكل استحال
ان يختص به بعض الحركات دون البعض واما ان يحصل لكل حركة زمان على حدة او يحصل للكل
زمان واحد او لا يحصل الزمان لشيء منها والاول باطل لوجهين اما اولا فلانا نعلم بالضرورة
انه ليست هذه الساعة الواحدة ساعات كثيرة بعدد الحركات بل ليست الا ساعة واحدة واما
ثانيا فلان تلك الازمنة توجد معا فحينئذ لا بد وان يكون لها زمان محيط وذلك محال لانه
يلزم التسلسل وبتقدير صحته فالمحال ايضا لازم لان الامر الذي لاجله حصل اجتماع جميع الازمنة
لا بد وان يكون محيطا بجميعها والمحيط بجميعها لا يجوز ان يكون زمانا لانا فرضنا جميع الازمنة
باسرها في ذلك المجموع فالمحيط بها الخارج عنها لا بد وان لا يكون زمانا لكن الذي يسمى لانه
المحيط القبلية والبعدية هو الزمان فاذن ذلك الخارج زمان وليس بزمان هذا خلف واما
الثاني وهو ان الزمان الواحد اما ان يكون حاصلا لكل الحركات فيكون الواحد حاصلا في محال كثيرة
ولانه اذا عرضت حركة فعند عدم مقدارها الجامع يبقى مقدار الحركة الاخرى فلو كان
ذلك المقدار واحدا لزم وجوده وعدمه معا وهو محال واما الثالث فهو المطلوب ح

ولكان

ولكان اما ان يكون مقدار الامر الموهوم الممتد من اول المسافة الى اخرها وهو محال لان
ذلك الممتد لا وجود له في الخارج كما قررناه وما لا وجود له في الخارج استحال ان يكون
محلا للزمان الموجود في الخارج او الحصول في الوسط وهو ايضا باطل لانه اني ولا شيء من
الانيات بزماني د ولان فيه ما احتاج الى الحركة احتاج الى المحل لكن الحركة محتاجة الى
الزمان لانه ما لم يتقدم في العقل زمان يعين اما الماضي او الحاضر او المستقبل استحال
تعقل حصول الحركة وحينئذ يلزم الدور ه اعلم بالضرورة ان الحركة اليومية انما حصلت
بتمامها وجميع صفاتها في هذا اليوم فلو كان هذا اليوم من جملة صفاتها لكنا قد حكمنا بان هذه
الصفة قد حصلت في هذه الصفة فكنا قد اضفنا الشيء الى نفسه وهو محال و عدم الزمان
بعد وجوده ممتنع لانه فلو كان الزمان صفة الحركة لكانت الحركة شرطا في وجودها فتحصل
ملزومة لانها وكانت الحركة مستحيلة العدم لذاتها فكانت واجبة لذاتها وكانت غنية عن المحل
ز اعلم بالضرورة ان الله كان موجودا قبل الان وسيكون موجودا بعده وهو الان موجود
وكذا الاجسام والاعراض الباقية واذا اثبتنا اضافة هذه الاشياء بالنسبة الى الزمان وكانت
الحركة بالنسبة اليه لم يكن جعل الزمان من عوارض الحركة اولى من جعله من عوارض غيره ح
معنا ان الشيء موجود معه بالزمان فلو كان في الزمان هذا الزمان لكان للزمان زمان ثم
ليس يسلم ان الزمان مقدار الحركة لكن لا بد وان يعقلوا معنى قبلية الحركة في الزمان فانه
كان المراد منها القبلية هي حاصلة بين الجوهر والعرض بل بين الزمان وما هو مليس كون
الحركة في الزمان اولى من كونها في [illegible] بالاعراض [illegible] كون الزمان فيها وان كان المراد

منه الحالية والحلية لزم ان يكون كل محل في حالة كونه محلا كذلك في الزمان فان لا يوجد حركة
في زمان الا حركة الفلك الاعظم لانها هي المحل للزمان عندهم وان كان المراد تقدير الحركة بها
لزم حصول التقدير بها كان حصول هذه الهيئة فيلزم ان يكون الحكم حاصلا في المقدار
حصول الحركة في الزمان وانه ان المراد شيء آخر فلا بد من بيانه ههنا فلنلخص ما عندي ههنا
فنقول في الزمان ونقل الاخر ان بالجملة لا معنى للزمان الا حصول بعض الحوادث مع البعض او قبله
او بعده وان تلك القبلية والبعدية والمعية وان كانت مفهومات مغايرة لما الحكم عليه بها
لكنها من الامور الاعتبارية كما قررنا مثله في الوجوب والامكان والاضافة وان يفعل
وان ينفعل وهو **حجة من قال ان الزمان ازلي ابدي** اتفق المثبتون على امكان الحدوث جسمية
فان كل محدث محدوث زماني فان عدمه قبل وجوده وهذه القبلية ليست نفس العدم لان
العدم قبل كالعدم بعد وليس القبل بعد فهي اذا امر زايد وليست سلبا محضا ولا اعتبارا
محضا لان كثيرا ما هي اذا امور ثبوتية وليست من الجواهر القائمة بانفسها فلا بد لها من موضوع اي نعلم بالضرورة
فان كان هذا ايضا حادثا فقد عاد الكلام فيه حتى يكون قبل كل حادث حادث وتلك الحوادث
يستحيل ان تكون آنية والا لزم التتالي فهي اذن زمانية فثبت قدم الزمان لما ثبت ان
معلوم كون الله تعالى سابقا على العالم لا يتم الا مع الزمان فتلك السابقية حاصلة من الازل
الى الابد فيلزم وجود الزمان من الازل الى الابد ولانا لا نعني بتلك السابقية
الزمان المنقضي الا لانا نقول تصور السبق غير ممكن الا مع الزمان فعلى كل السبق حاصلا
حصوله وجب ان يكون الزمان حاصلا حقيقة حجة لو كان الزمان حادثا لكان فرض

حركتين

انفصال

حركتين احديهما تنتهي الى ابتداء العالم بعشر دورات والاخرى بعشرين دورة ممكنا والا لزم
العالم من امتناع الزائد الى الامكان الذاتي او الحالي من العجز الى القدرة وهما باطلان بالضرورة لانا
لا نشك بالضرورة ان الامكان الذاتي ثابت قبل حدوث العالم فلو افترضنا ابتداء لا
يمكن ان يحصل فيه العشر دورات واخر يمكن ان يحصل فيه عشرون دورة وهذا تفاوت في الماضي
وذلك الامتداد هو الذي نعنيه بالزمان فيلزم زمان لا بداية له وهذا الذي ذكرتموه لا يدل الا على
صحة وجود الامتداد قبل حدوث العالم واما على وجوده فلا لانا نقول انا بهذا الغرض عرفنا
بدل وجود امكانين في تقدير ابطال القول وذلك الامكان هو الزمان بهذا الغرض اخذ دل
على وجود الزمان حجة لو كان الزمان حادثا لوجب ان يتميز حين وجوده عن حين عدمه وذلك
التميز وجب ان لا يتوقف على الحدوث المتوقف على ذلك التميز فلكان بتميز ان في نفسهما
ولا يتكلف ذلك الا في الزمان فقابلية الازلي والاتكرر في الزمان فكان موجودا قبل حدوثه هذا ان
يكون المفروض من لم يكن ففرض ان العالم لم يكن ثم كان هو ان لم يكن حاصلا في زمان مضى
او لم يكن في العدم والثاني باطل لان مفهوم لم يكن في العدم لو اقتضى الحدوث لكان الباري تعالى
حادثا لانه لم يكن في العدم الذي يعني به الا وذلك يقتضي الزمان اجاب المثبتون
عن الاول بانا لا نسلم ان القبلية صفة ثبوتية ومن تمسك علينا بالالزام ونزيدها وجها اخر فنقول
لم لا يجوز ان يكون تقدم عدم العالم على وجوده كتقدم بعض اجزاء الزمان على البعض فان ذلك
ليس بالزمان والا لزم التسلسل لايقال ذلك ايضا بالزمان فان التسلسل غيره لانا نقول المعنى من
قولنا هذا الجزء متقدم على ذلك الجزء هو ان ذلك كان موجودا مع عدمه ولا حصول ذلك

الجزء والا لانتهى في وصفه بالتقدم على هذا الجزء المتأخر لانا نقول المعنى بقولنا في
الجزء الماضي انه لم يكن موجودا مع الجزء المتقدم ليس الحيثية بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف
ولا بالمكانة ولا بالزمان والا لكان معناه ان هناك زمانا آخر وهكذا فاجرا فلم انحصار فيه
وذلك يوجب التسلسل واذا اذن ذلك فنقول وجدنا فيما آخر في الحقيقة والتقدم والتأخر وراء
هذه الاقسام فاذا ان ذلك فلم لا يجوز ان يكون تقدم عدم الحادث على وجوده وايضا على
هذا الوجه وحينئذ لا يلزم من تقدم عدم الحوادث على وجودها وجود زمان قديم وهو المطلوب
على الثاني وعن الثالث ان حاصل ما ذكرتموه انكم ابنيتم قبل حدوث العالم امكانات قابلة للمساواة
والمفاوتة فزعمتم ان ذلك هو الزمان ونحن فقد بينا ان ذلك لا يقتضي وجود الزمان وعن
الرابع ان ما الامتناع في حدوث كل الزمان لازم عليكم حدوث كل واحد من اجزائه فيلزمكم
التسلسل في الازمنة وهو محال ويقرب بالتوقف المشهور في حاصله لانه اذا وقع كل زمان
في زمان آخر لا الى نهاية كانت لا زمنة مجتمعة لان الشيء لا يقع في الزمان الا بعد حضور
تلك الازمنة الغير المتناهية التي وقع بعضها في بعض ثم وجد ما لا يتناهى فالذي هو
كل ظرف هي فيه يستحيل ان يكون زمانا ولا لما يجب ان يكون ذلك المجموع لا ظرف له فاذا عقل
ذلك فليعقل مثله في كل حادث وعلى كلا من المكان وهو ابتداء بالزمان الى غير تعدينا لم يكن
هو الزمان في الازل لم يشعر بكون الزمان في زمان وقد كذلك فيما ذكرتموه ثم احتج المليين
على تناهي الحوادث بحسب ما المؤثر في العالم فاعل مختار وكل فاعل مختار فانه لا بد
وان يكون متقدما على جميع فعله وكل ما يتقدم عليه غيره فله اول فلكل الحوادث اول

كل

كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا اول له فمجموع تلك العدمات ازلية فلو وجد شيء من
تلك الحوادث في الازل لزم من ذلك الواحد ان يكون وجوده وعدمه معا وهو محال او بتمام تقريب
من الوجوه مذكورة في كتابنا المسمى بنهاية العقول دعوى الفلاسفة بقدم ابدا الا ان
كل زمان فقبله حركة واقعة على مسافة منقسمة فيكون زمان قطع تلك الحركة نصف زمان
كلها وهذه حجة ضعيفة مبنية على صحة الاصول في الآن هنا آن فيما الآن يكون حصول
شيء على حصول الزمان وهو الذي اذا فرض الزمان فرض فيه فصل فانه يكون ذلك الفصل
طرفا للزمان وفي النظر اما ان يكون في وجوده او عدمه اما وجوده فقد قالوا ان كل زمان
منقسم بالقوة الى غير نهاية وانما يحصل الانقسام بالفعل اما بالقطع او باختلاف عرضين او الوهم
والاول محال لما ثبت انه لا بداية للزمان ولا انقسام بالفعل فيبقى ان يكون حصول الآن على الوجهين
الاخيرين اما باختلاف الاعراض الشبيهة كاختلاف محاذاتين او مماثلتين واما بالتوهم ولقائل
ان يقول هذا هو الحجة على اثبات الزمان وانه متصل وانه لا بداية له ولا نهاية له وان
الشيء قد يكون منقسما بالقوة وكل ذلك قد سبق فمن تقضيه بقي شيء في الحجة واما عدمه فشبهته
لشكال وهو انه لا يكاد يوجد فانه الآن الذي هو اول زمان عدمه لا يصح انه ثابت فلا يلزم
الآن وان كان تبيين صبرا صحيحا لثلاثة اوجه اما اولا فلما ثبت من فساد هذه الفلاسفة
واما ثانيا فلان كل ما يعدم شيئا بعد ان يثبت وجوده الشرعية وعدمه الشرعية لعله
فكون منقسما فكون الآن منقسما واما ثالثا فلان نعلم بالضرورة ان الآن لا ينبغي منه شيء
بعد زوال الزمان واحدث ثبته اداة في الفقهين المذكورين ثانيا وهو انه بعد عدم

الآن

في جميع الزمان الذي بعده وابتداء ذلك الزمان وليس انّا آخر حتى يلزم المحال المذكور كل (الآن)
موهو واما الثاني وهو الاين يتوقع علم وجوده الزمان فنقول الزمان والحركة والمسافة
متطابقة وقد عرفنا ان الموجود في الخارج من الحركة هو الحصول في الوسط وان ذلك يفعل
بسيلانه الحركة بمعنى القطع كما ان النقطة تفعل بسيلانها الخط فكذلك الموجود من الزمان
في الخارج امر لا ينقسم وانه يفعل بسيلانه الزمان وهذا الكلام مع ما فيه من البحث الكثير
فيه اعتراف بان الموجود في الخارج ليس الا امرا غير منقسم وهو الحصول في الوسط والآن
واما الحركة والزمان فلا وجود لهما في الخارج وذلك يبطل جميع ما ذكروه ولكن يصل الكلام
في الحركة والزمان فانهما وراء ما نحن بصدده فيه اوطلبه فلنطلب ان يتفضين فيه الكلام
في شأن كتبنا وبالله التوفيق ﴿ الكلام الثاني في الجواهر وفيه فنون
الفن الاول في الاجسام وفيه ستة ابواب الباب الاول في تحقيق
الابعاد وهي مباحث الاول في تعريف الجسم الذي ارتضاه المتأخرون انه الذي
يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القايمة وفسروا هذا الامكان
بالامكان العام ليندرج فيه ما يكون الابعاد حاصلة فيه بالفعل اما وجوبا كما في الافلاك او
جوازا كما في العناصر وما لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل كالكرة المصمتة وههنا نقول
قد انه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان كل عاقل يعلم في كل واحد من الاجسام المشاهدة كونه
جسما ومتحيزا الى غير ذلك من الجوانب والمقادير او بالزاوية فصار الاعتراض بالزوايا
القايمة على الوجه الذي ذكروه فانه من التصورات الغامضة التي لا تحصل الا للافراد

ت اذا اطلق الجسم ما يكون كذا فان كان المقصود ان المراد من لفظ الجسم كذا لم يعرف
منه ان الجسم المشاهد هل يكون كذا وحاصله يرجع الى تفسير لفظ الجسم وان كان المراد ان
الحقيقة المتناهية الى الشاهد موصوفة بهذه الصفة كان ذلك دعوى ولا بد من اثباتها
اما بالضرورة او النظر ولا ان الدعوى لا يمكن الا بعد تصور المحكوم وقد كان الجسم ما يمكن فرض
الابعاد الثلاثة فيه متوقف على تصور الجسم فلو انتفى تصور الجسم منه لزم الدور والبطال
الجسم متصور لا انه ابتداء وهذا التعريف يفيد كمال تصوره لانا نقول هذا التعريف رسم
وانه لا يفيد كمال التصور ح الجسم عندكم مركب من الهيولى والصورة وهو ان يكون للصورة
مدخل في قابلية الابعاد لان الصورة هي الجزء الذي يكون به الشيء بالفعل فلو كان مع ذلك جزءا
من القابل لكان الشيء الواحد مبدءا للقبول والفعل وذلك محال واذا لم يكن للصورة جزءا
مما هو قابل الابعاد من حيث هو قابل لم يكن القابل الا الهيولى فيكون الحد الذي ذكرتموه
منافيا للجسم البتة بل للهيولى فان قلتم ما الذي انكرتم ان الهيولى لا تقبل الابعاد الا بعد قبول
الصورة اولا لكن فرق بين الهيولى بشرط الجسمية وبين مجموع الهيولى مع الجسمية فالقابل للابعاد هو
الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها لا مجموع الهيولى والجسمية فلكن الهيولى بشرط حصول الجسمية
فيها ليست الا الهيولى فظاهر ان التعريف الذي ذكروه لا ينطبق على مذهبهم الا على الهيولى وقد
يمكن تحقيق الاجوبة عن هذه الشكوك لكن الاولى ان يقال ان ماهية الجسم متصورة تصورا اوليا
لان كل واحد يعلم بالضرورة ان الجسم الكثيف المشاهد كونه متحيزا ومتميزا وبين ما ليس كذلك
وقد عرفت ان ما كان كذلك لا يحتاج الى تعريفه نعم قد اشتهر كون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى

لا يفسد الحكم بالجزء لان الجزء الواحد يتجزأ ولم يحكم بل الحكم عليه انه للحدود الخصوص من ذلك
الاجزاء المتألفة منها انها محصورة وذلك لا تخفيه بحث لقوي **بحث في الجزء الذي لا يتجزى**
انه جسما وكل جسم فاما ان يكون مركبا من اجزاء هي اجسام مختلفة الطبايع كبدن الانسان
ولا شك ان اجزاءه حاصلة بالفعل ومتناهية واما ان يكون كذلك كالماء الواحد فلا شك انه قابل
للانقسام والانقسامات الممكنة اما ان تكون حاصلة بالفعل او غير حاصلة وعلى التقديرين اما ان تكون
متناهية او غير متناهية فيحصل من هذا التقسيم اقسام اربعة ا كون الجسم مركبا من اجزاء
متناهية بالفعل كل واحد منها غير قابل للقسمة بوجه اصلا وهو مذهب اكثر المتكلمين ب
كونه مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل ج ان لا تكون الاجزاء بالفعل بل بالقوة وهي متناهية
د ان تكون الاجزاء بالقوة وهي غير متناهية وهو مذهب ارسطو وتابعيه وتقرير مذهبهم
ان الجسم البسيط في نفسه شيء واحد كما انه في الحس كذلك ليس فيه شيء من المفاصل لكنه
قابل للتقطيع وكل ما بالقوة لا يخرج الى الفعل الا بسبب عارض والوجه خروج المفاصل
من القوة الى الفعل ثلثة ا القطع ب اختلاف عرضين لها اضافيين كاختلاف المماسين او غير
مضافين كاختلاف اللونين ج الوهم فاذا لم يحصل احد هذه الاشياء كان الجسم في نفسه واحدا وبحسب ان
يفهم من قولهم الجسم قابل للانقسامات الغير المتناهية مع قولهم بتحيل خروجها الى الفعل ما
يفهم من قولنا الله تعالى قادر على مقدورات غير متناهية مع قولنا ان حدوثها لا الى نهاية
محال فكما ان المراد هناك ان قادرية الله تعالى لا تنتهي الى حد الا ويصح منها الايجاد
بعد ذلك فكذلك الجسم عندهم لا ينتهي الى حد الا ويتميز منه طرف عن طرف واعلم ان على فساد

الاكثرون على الحكم ما قام به التأليف ٥

نسخه صح

القول

القول بالجزء ادلة مختلفة المأخذ وهي اربعة منها ما يتعلق بالمماسة وهو من الوجوه
فانه لو فرضنا جزءا بين جزئين فالمتوسط اما ان يلاقي ما على يمينه بالوجه الذي يلاقي ما على يساره
فيكون الوجه الذي منه الى احدهما غير الوجه الذي ليس منه اليه وهو منقسم او غيره
ومنها ما يتعلق بالحركة وهي انا اذا ركبنا خطا من ثلثة اجزاء ووضعنا جزئين على طرفيه فاما ان لا
يتحرك الحركة على هذين الجزئين مع كون كل واحد منهما قابلا للحركة وعلى الجزء المتوسط وذلك محال
لوجوب التقائهما او لا فالتحرك فيه واما ثابت ولا ثالث يلزم ان لا يحصل الجزء في شيء من الحيز لانه لا
حيز الا وهكذا موضوعه على منتصف جزئين او نحو وحينئذ يكون النصف من كل واحد منهما مست
النصف من الجزء على النصف من الطرفين من الخط الاسفل فينقسم الاجزاء كلها ج اذا ركبنا
خطا من اربعة اجزاء وجزء فوق طرفه الايمن جزء وتحت طرفه الايسر جزء ثم ابتدأ بالحركة واتيا
الى الخط دفعة واحدة فلا شك انه لا يجوز كل واحد منهما بصاحبه الا بعد تحاذيهما وذلك لا
يتحقق الا على منتصف الثاني والثالث وهو يوجب التجزئة ومنها ما يتعلق بالحركة وهي من
اربعة اوجه ا ان الجزء اذا انتقل من جزء الى جزء بل الصفة فاما ان يوصف بالمتحركية عندما يكون
ملاقيا للمقام الاول وهو محال لانه حينئذ بعد لم يتحرك او عندما صار ملاقيا للمقام الثاني وهو محال
لانه حينئذ قد انتهت الحركة او فيما بينهما وهو موجب الانقسام ب لو لم يكن الجزء في الخط
لما كان الشكاف ان القول بالجزء يبطل الآن اذا قطعنا مسافة بحركة سريعة وقطعنا ما فيها
من الاجزاء على القول الثاني فلا بد ان يقع قطع كل واحد منها في زمان يقع في مثل ذلك الآن
لا بد ان نقطع البطيء اقل فينقسم الجزء لكن المقدم حق على ما سبق الى المثل اذا دارت

الرحى فاما ان يقال انه مهما قطع الطرف العظيم جزءا قطع الطوق الصغير اقل من جزء فيلزم
انقسام الجزء او يقال انه يكون الصغير مثل العظيم او يقال انه يسكن في بعض الاوقات ويتحرك في
بعض واما الدائرة العظيمة فانها تتحرك الان وذلك يقتضي تفكك اجزاء الرحى وهو باطل لانه
[illegible] او [illegible] واما ثالثا فلانا نفرض هذا الكلام في الفلك مع ان الخرق عليه محال
واما رابعا فلانا [illegible] على كل جزء من اجزاء الرحى من القطعة حتى [illegible]
انه لم [illegible] حتى لا يزول عن سمته التي كان له الى الاسرع مع ان الان [illegible] على [illegible]
بعد عنه واما خامسا فلان الانسان لو وضع عقبه على الارض ثم اداره عليه دورة
تامة لزم [illegible] ان [illegible] الا [illegible] اجزاؤه [illegible] وكل ذلك باطل [illegible] واعلم
ان هذه الحجة تقتضي انقسام الزمان والمسافة معا لان الكبرى اذا قطعت جزءا والصغرى حين
اقل منه فيكون الصغرى قاسمة للمسافة والكبرى حين ما قطعت الصغرى في زمان اقل فتكون
الكبرى قاسمة للزمان [illegible] الحجة [illegible] الشمس اذا [illegible] الشعبة الخارجة منها
جزءا لابد وان تقطع الشعبة المتوسطة اقل من جزء على ما بيناه ومنها ما
يتعلق بالمسامتات وهو [illegible] الصفحة المركبة من اجزاء [illegible] اذا اشرقت
الشمس عليها حتى صار احد وجهيها مضيئا دون الثاني فانه لابد وان يكون المضيء مغايرا
لغير المضيء [illegible] المغروزة في الارض اذا وقع [illegible] الظل [illegible] المعلوم ان الظل
ينقص عند ازدياد ارتفاع الشمس فاما ان يكون [illegible] ارتفاع الشمس جزءا انتقص من الظل
جزء فيكون طول الظل [illegible] الشمس او [illegible] يرتفع الشمس مع انه لا ينقص من الظل شيء

وهو

وهو محال لو حصل لما [illegible] لحاذى ذلك الجزء الواحد حافتي الخرق والثلمة
و[illegible] شيء في غاية ارتفاعها مع بقاء الظل كما كان واما ثالثا [illegible] الخط المرتسم
بما بين الشمس وطرف الظل اذا تحرك الطرف المتصل منه بالشمس [illegible] الطرف المتصل بالظل
[illegible] وهو محال لانه يوجب كون [illegible] ومنها ان يعرف
الشمس انتقص الظل اقل من جزء وهو المطلوب [illegible] طلبه
[illegible] الظل بعضه [illegible] يكون اجزاؤه [illegible] ان يكون ظله [illegible] فيكون ظله
[illegible] الظل بعضه [illegible] نصف [illegible] اجزاء [illegible]
[illegible] ثم وضعنا فوق احد طرفيه جزءا ثم تحرك [illegible] حتى [illegible] مكان
آ [illegible] ثم عند حركة [illegible] تحرك الجزء الذي فوقه الى [illegible] حركته فاما
ان [illegible] الذي فوق آ وهو محال لانه حينئذ لم يتحرك عن آ بل بقي مرافقا
له [illegible] فيكون حركة الجزء الفوقاني اسرع من حركة آ
لانه قطع [illegible] ذلك الزمان فيكون [illegible] وكانت الحركة منقسمة لان الواقع
منها في [illegible] ذلك الزمان غير الواقع منه في النصف الثاني ولما كانت الحركة منقسمة كان
المتحرك [illegible] لان الذي وقع فيه احد نصفي الحركة غير الذي وقع فيه النصف الاخر
تكون المسافة [illegible] منقسمة [illegible] ولكن الخط المفروض [illegible] عندما تحرك الخط الجانب
تحرك الجزء الذي [illegible] طرف [illegible] ذلك الجانب فاذا انتقل عن آ فان [illegible] ب
هو محال لانه [illegible] دخل في موضع اخر وهو مكان آ [illegible] الجزء الذي كان فوق آ [illegible]

١٤١٧

عنه انما تحرك الى ت مع ان ب حصل في مكان آ فلا الجزء الفوقاني لم يتحرك عن آ مع انا
قد فرضناه متحركا عنه هذا خلف فيجب ان يقال انه تحرك عن الجزء الذي كان يحاذيه الى الجزء الذي
يليه وهو الذي فوق ج بعد تحركه على الخط المفروض فاذن الجزء الفوقاني في مبلغ الثالث
في الزمان الذي قطع ما تحته جزءا واحدا فينقسم الزمان ونعود الى ما ذكرناه في البيان الذي اعقبنا
ما به اذ نرى اذا نحن نصفنا خشبة وعلقنا عليها حبلا مقداره خمسون ذراعا وعلقنا على
الطرف الاخر من الحبل دلوا فاذا ارسل الحبل بقدر خمسين ذراعا وشد على طرفه كلاب فاذا
جر الطالب على طرف الحبل الذي علق الدلو على الطرف الاخر منه ثم جر الى اعلى البئر فان الدلو
يمضي من اسفل البئر الى اعلاه وفي الزمان الذي يمشي الطالب من وسط البئر الى اعلاه وذلك يقتضي
انقسام الزمان على ما ذكرنا وكذا السفينة تتحرك الى الجانب والرجل الذي فيها الى الجانب الاخر
الجهة في الزمان الذي تتحرك السفينة جزءا ان تحرك الرجل جزءا ذهب الى [illegible] في وقف
في مكانه وهذا هو الشبه في وقوف الحجر فان تحرك اكثر من جزء انقسم الزمان في بلوغه
من ان يقضي بانقسام الحركة والمسافة وهذا الوجه الى ما يتعلق بتشبيه الحركة فانه فيما
تعلق بالمسافات ومنها ما يتعلق بالاشكال وهو من اثني عشر وجها فالاول منها
هو شكل يحيط به خط او خطوط ذات طول [illegible] والكل اذا انضم بعضها
الى بعض حصل الفرج فيما بينها فهو اذا قسمت الاجزاء ملأناها وعلى كل حال يبقى الفرج
التي هي اصغر من كل الاجزاء فينقسم الجزء واذا احاط به حدود [illegible] او
من كل [illegible] جانب [illegible] منه او في جانب الخلع [illegible] فينقسم الجزء [illegible] الجزء لا ينقسم

الدابرة

الدابرة لا ان احاطة المركب من اجزاء لا تتجزى ان لم يمكن جعلها دابرة وجب امتناع جعل الجسم
العريض دابرة لان الجسم ذا العرض ليس الا خطوطا بعضها منضمة الى البعض على مذهبهم فلو
امتنع على كل واحد منها ذلك وجب ان يمتنع ايضا على الكل فان لم يمتنع فاذا جعلنا ذلك الخط
دابرة فاما ان يلاقي ظواهرها كما يلاقي بواطنها فيكون مساحة بواطنها كمساحة ظواهرها
فاذا احاطت بها دابرة اخرى كان الحكم ايضا كذلك فيكون ظاهر الدابرة المحيطة المساوي
لباطنها المساوي لظاهر المحاط المساوي لباطنها مساويا لباطن المحاط به ثم لا تزال
تحل الدوابر بعضها بالبعض الى ان يبلغ الى دابرة طوقها مثل طوق الفلك الاعظم ولا يكون
فيها فرجة اصلا ومع ذلك لا يزيد احداها على احداها الدابرة الصغيرة المفروضة اولا
هذا خلف واما ان لا يلاقي ظواهرها مع تلاقي بواطنها فيلزم التفرقة من وجهين اما اولا
فلان الجوانب المتلاقية غير الجوانب الغير المتلاقية واما ثانيا فلان كل واحد من تلك الفرج
ان اختلفت تمام حيزه بجزء فاما ان يقع بعض الجزء على تلك الفرجة فيلزم الانقسام
او لا يقع فيكون ذلك الجزء الثاني اصغر من تلك الاجزاء ونحن نفرض ظواهر تلك
الفرج فينقسم ايضا لكن الثاني باطل والمقدم مثله ج الرابعة الى كل واحد من الخطوط المحيطة
بها عشرة اجزاء كان [illegible] لا محالة اخذ [illegible] يشكل المعين لكن ليس لها [illegible] صحيح
فلا بد من تكسير الاجزاء [illegible] كل خط منها هي الجانبين فانه يمكننا ان نجعل عليه مثلث
متساوي الاضلاع فليكن المركب [illegible] اذا عملنا عليه مثلثا متساوي الاضلاع وقع كل
واحد على منتصف الضلع الاخير [illegible] احدنا خطا من جزء ووضعنا على احد الجزئين جزء

محصور هناك زاوية قائمة فوترها إن كان من جزئين كان وترا القائمة مساويا لكل واحد
من الضلعين المحيطين بها وإن كان من ثلاثة كان الوتر مساويا لمجموع الضلعين هذا خلف فإذن
هو أكبر من الاثنين وأقل من الثلاثة ق أوقليدس برهن على أن كل خط يصح تنصيفه فالخط المركب
من الأجزاء الفردة يصح تنصيفه فينتصف الجزء ز وبين ابن الهيثم في شرح شكوك أوقليدس
أن كل خط يمكن تقسيمه بثلاثة أقسام متساوية فالخط المركب من جزئين أو أربعة أو خمسة إذا
كذلك لزم منه انقسام الجزء ح مثلث متساوي الأضلاع على خط من ثلاثة أجزاء ونخرج من إحدى زواياه خطا
إلى الجزء الثاني من الضلع الذي يوترها فوجب أن ينقسم ذلك المثلث إلى مثلثين متساويين لما
الشكل الرابع في المقالة الأولى من أقليدس ويكون الخط الخارج من تلك الزاوية إلى ذلك الضلع
قائما على كل واحد من هذين المثلثين فالزاويتان قائمتان والزاوية الأخرى لما قائمة وهي أحد الزوايا الثلاث
الأول والباقية ثلث قائمة لكونها نصف إحدى زوايا المثلث الأول فنقول وتر القائمة هنا
ثلاثة أجزاء ووتر الزاوية التي هي ثلث قائمة جزء ونصف وتر الزاوية التي هي ثلثا القائمة أكثر
من جزئين فإن كان ثلاثة كان ضلع القائمة مثلا لوترها هذا خلف وإن كان أقل من ثلاثة فقد
انقسم الجزء وفي هذا المثلث وجوه كثيرة مبطلة للجزء ط برهن أوقليدس في المقالة
الأولى أن السطوح المتوازية الأضلاع التي على قاعدة واحدة وفي جهة واحدة وفيما بين
خطوط بأعيانها متوازية متساوية بعضها لبعض وذلك يبطل الجزء لأنا إذا فرضنا أحد السطحين
أربعة في أربعة حتى يكون مجموعها ستة عشر والسطح الآخر من المغرب إلى المشرق فيلزم أن يكون
مجموع تلك الأجزاء الكثيرة مساوية لستة عشر جزءا وإنه محال لا يخفى وهذا
المحال

المحال لازم أيضا على أوقليدس لأن أحد السطحين إذا كان ذراعا في ذراع وللآخر
طوله من المشرق إلى المغرب فكيف يكون أحدهما مساويا للآخر إلا أنا نقول السطحان
المتوازيا الأضلاع إذا كان أحدهما قائما على قاعدته والآخر كان مائلا وكانا جميعا على قاعدة واحدة
وفيما بين خطين متوازيين فإنه بمقدار ما يزيد في طول السطح المائل عرضه ينقص فالمحال إنما
يلزم لو كان عرض السطح المائل مثل القاعدة المشتركة وليس الأمر كذلك بل كلما ازداد الطول
انتقص العرض ي تبين أوقليدس أنه يمكن قسمة كل خط بحيث يكون ضرب كله في أحد قسميه مساويا
لمربع القسم الآخر وذلك يوجب انقسام الجزء لأن الخط المركب من ثلاثة أجزاء إذا قسم بقسمين مختلفين كان
أحدهما اثنين والآخر واحدا وضرب الكل في الواحد ثلاثة ومربع الاثنين أربعة وذلك لا يصح فيه
وكذا في سائر الأعداد إلا الأربعة [illegible] فرضنا أربعة خطوط كل واحد منها من أربعة
أجزاء ووصلنا البعض إلى البعض على أقصى ما يعد علينا مع الشكل أن القطر إنما يحصل من الجزء الأول
من الخط الأول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع فهو إذا أربعة أجزاء وكانت
جوانب المربع أيضا كذلك فالقطر مساويا للضلع هذا خلف أو غير [illegible] هناك فرج فكل
واحد منها إذا انضم إلى غيره [illegible] فيصير القطر سبعة أجزاء فيكون القطر مساويا للضلعين
هذا خلف أو لا يتبع تقسيم الجزء إذا أوقعنا خطا مستقيما كالوتر على قائمة حتى
يحل الوتر حينئذ مجموع مربعي الضلعين وفرضنا كل واحد من الضلعين خمسة كان هذا الوتر جذر خمسين
فإن حركنا طرفي هذا الوتر من أحد الجانبين جزءا تحرك الطرف الآخر أقل من جزء فإنه إذا تحرك
جزءا صار أحد الضلعين ستة والآخر أربعة فيكون الوتر جذر اثنين وخمسين وذلك فوقه جملة

حينئذ هذا خلف فاذن فتحرك اقل من جزء ح ط لينفصل من آ ب من جانب ح جزء آ من الف
جزو وهو ح ولنخرج خطي ح د آ ه من نقطتي ح آ كل واحد منهما مركب من
اجزاء متساوية ثم كانت ح ولكن من اللتة على قائمتين ولنخرج من ت الى ح د خطا موازيا له آ ولكن
الا ان سطح ح د مثلا نقطه ولكن هو ح معقول مثلا ح د ح ه آ ه متساويان فنسبة ح الى
كنسبة ح د الى آ ه فح ح مؤلف من اجزاء لا يتجزى هذا خلف ولو ذهب طول آ ب وح على الحال
المركوز اذا دارت انتسا ما ولما كان ذلك محالا لان الهو الاكر باطل هذا مجموع ما اللقاه وحج
منشو الجرم بالمعود حينيذ فا وهو اقوى لو كانت الحركة متشابهة في القسمة الى حيث لا تقبل القسمة
لكان الحكم ايضا كذلك لان العدد التي تقطع بالحركة التي لا تنقسم ان كان منقسما كانت الحركة الى نصف
الحركة الى كلها فتنقسم الحركة التي فرضناها غير منقسمة لكن المقدم واجب للوجوه التي ذكرناها
فاما الحركة في نفسها فكلام ذ يعود على الخط والا لاعاده فانا الى مثله حلو وضعنا كرة على سطح
موضع الملاقاة فاما ان يكون منقسما او لا يكون والاول باطل لانه لو حرك اما اولا فلانه لو كان
كذلك لكان منطبقا على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم فهي الكرة سطح مستقيم هذا خلف
واما ثانيا فلان اقليدس برهن على ان الخط المستقيم وخط تماس بقطعتي على الدايرة فانه يقع داخل
فلو كان موضع الملاقاة منقسما لا امكن خط مستقيم على ظاهر الدائرة منطبق على السطح على ذلك
الخط داخل الدائرة وخارجها واما ثالثا فلان موضع الملاقاة لو كان منقسما امكن ان يخرج
من المركز خطا فيعينا ان الخط في موضع الملاقاة مضاف وضع اكثر المرقى في موضع الملاقاة
خطا منه خطوط محيطة بسطح محصل هنا ثالث قائم اثنين موضع الملاقاة فاذا الحجاز منحرك

الدايره

عمود آ ح

الدايرة الى قاعدة المثلث الواقع في الدايرة فايما عليه كانت الزاويتان الحاصلتان عن جنبي
جنبي العمود القايم قايمتين وسقف ذلك المثلث على قايمتي الزاويه ويكون الخطان الطرفان
وتريّن للزاويتين القايمتين ويكون العمود وترا للزاويتين الحادتين ووترها اعظم من وتر
الحادة فالخط العمودي اقصر من الخطين الطرفين مع ان الخطوط التي تخرج من المركز الى المحيط
متساوية هذا خلف فثبت ان موضع الملاقاة غير منقسم فاذا ادرنا الكرة على السطح تمم الدايرة فلا شك
انه متى زالت الملاقاة الحاصلة بنقطة حصلت الملاقاة بنقطة اخرى وليس بين النقطتين شيء يتماس
فان الدوام في الملاقاة الحاصلة في اول زمان حصول الملاقاة بالنقطة الاخرى فاذن يفنى ادهم
الحاصل عن تلك النقطة واذا انحل الخط عن ترتب النقط حصل ايضا السطح عن ترتب الخطوط والجسم
عن السطوح فاذن موضع الملاقاة من الكرة شيء غير منقسم حاصل من انضمام امثاله الخطوط والمقادير
وهو الجزء الذي لا يتجزى لا يقال لا نسلم امكان كرة وسطح على الوجه الذي فرضتموه ثم ان سلمنا
ذلك لا نسلم صحة ما فرعتم عليه ثم ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الكرة حال تحركها تماس السطح بالنقطة
ثم ان سلمنا ذلك لكن النقطة لما تحركت من الكرة بالحاسة صارت ذواتها تقوم بالنقطة ويحدث نقطة
اخرى ولا نحتاج ابدا الى النقطة واحدة ثم ان سلمنا ان الماسة انما تحصل بالنقطة لكن لم لا يجوز ان يقال
كل نقطتين منها خط لانا نجيب عن الاول بان المنع وجود الكرة غير مستقيم لان هذا الشكل هو
الذي يقتضيه عند كم جميع الطبايع البسيطة والمركبة لعدم الزاوية والسطح المستوي ايضا ممكن لان سبب الخشونة
الزاوية وهو لا يمتنع ان يكون من سطح صفحة املس وان لا نذهب التقاسيم الى غير النهاية واذا جاز
سطح صغير مستو جاز في الكرة ذلك لا نعرف بما لا يمكن الحكم بوجوده لكن الكلام غير مبني على الوجود

بل يجب الامكان لان ما يلزم من الممكن ممكن لا محالة واما المنع من امكان الدحرجة فغير مضر اذ
لا شك في ان الامر فيها عليه ويلزم منه ان النقطة المنتهية في السطح قوله انها تماسه بالجزء قلنا هذا
باطل لان الحد لا يماس حدا اخر الا بان ينطبق عليه فلو ماست الكرة السطح حال حركتها بالخط
لوجب في الكرة خطوط منطبق على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم ففي الكرة خط مستقيم
هذا خلف قوله المدحرجة انما تماسه بنقطة واحدة قلنا لا نسلم لاحتمال ان يكون في الكرة خط ذو نهاية
بالفعل ثم انها تلقى السطح ثم عند زوال الملاقاة عنها تحصل الملاقاة بنقطة اخرى فيكون النقط
الثابتة موجودة بالفعل بسبب المماسة والاولى بالفعل لكون نهايته حاصلة بالفعل الا ان الكل
ولئن سلمنا ذلك لكن المماسة بين انه يلزم منه تتالي تلك المماسات تتالي الانات وهو المقصود
قوله قلنا انه ليس بين [illegible] لانه اذا زالت الملاقاة عن النقطة الاولى فقد حصل هناك
امران احدهما زوال الملاقاة والاخر حصول اللاملاقاة فاما زوال الملاقاة فهو حركة وهي
لا تقع الا في زمان واما اللاملاقاة فهي حاصلة في الان وهي مستمرة في جميع الزمان الذي يكون
فيه ثبات اللاملاقاة لها بل انها حاصلة فيها فنقول الان الذي هو اول زمان اللاملاقاة اما ان يكون
هو الان الذي حصلت فيه الملاقاة او غيره لكن الاول باطل والا لحصلت تلك الكرة في الان الواحد
بالنقطة الواحدة ملاقية للسطح وغير ملاقية للسطح هذا خلف وان كان غيره فاما ان يكون بين هذين
الانين زمان او لا يكون فان كان كانت الكرة في ذلك الزمان ملاقية للنقطة الاولى فيكون ساكنة
في ذلك الزمان وان لم يتوسط بينهما زمان فقد تتالت الانات وهو المطلوب فالان الذي هو اول
زمان اللاملاقاة لتلك النقطة اما ان تكون الكرة فيه ملاقية بنقطة اخرى او لا يكون فان كان

الثاني

الثاني لم تكن الكرة ملاقية للسطح هذا خلف وان كانت ملاقية فاما ان تكون ملاقية بالنقطة الاولى
فتكون الملاقاة بها حاصلة حال حصول اللاملاقاة بها هذا خلف او بنقطة اخرى فاما ان تكون
بينهما وبين النقطة [illegible] فيكون ملاقاة الكرة بتلك النقطة للسطح حال ملاقاتها السطح بالنقطة الثانية
فلا يكون ملاقاتها السطح بالنقطة الثانية اول حصول اللاملاقاة بالنقطة الاولى وقد فرضناه كذلك
هذا خلف او لا يكون بينهما واسطة فقد تتالت النقط وهي غاية الكلام في هذه الحجة وليس فيها
شيء يعتمد عليه الا ان نقول انها مبنية على اثبات الزاوية والحركة وقد بينا ان القول بهما لا يستقيم
مع اثبات الجزء [illegible] الخط القائم على الخط اذا تحرك عليه حتى انتهى الى اخره لا بد وان يكون قد ماس
طرفه كل [illegible] الخط المتحرك عليه لان الحركة على الشيء لا تعقل [illegible] غير مفصلة فالخط المتحرك عليه مركب
من امور مماسة لطرف الخط المتحرك وطرف الخط المتحرك نقطة والذي يماس النقطة نقطة فالخط
المتحرك عليه مركب من النقط وهو المطلوب وهذه الحجة [illegible]
لا حاجة فيها الى اثبات الكرة والسطح لا [illegible] النزاع في ان طرف المتحرك انما يلاقي المتحرك عليه بنقطة
وانه يلاقيه بعد ذلك بنقطة اخرى لكن لم لا يجوز ان يكون بين تلك النقطتين خط وبين الانين زمان
فان انكرتم ذلك فهو مصادرة على المطلوب لانا نقول حصول اللاملاقاة بين النقطتين لا شك
انه اني ولا حصولها [illegible] نقول زوال الملاقاة [illegible] الا حصول [illegible]
فالان الذي هو اول زمان حصول اللاملاقاة بتلك النقطة اما ان يكون فيه ملاقيا لشيء او لا يكون
ولنعد الى النقض المذكور في الحجة الثانية في النقطة شيء ذو وضع لا ينقسم فهي اما ان تكون مستقلة
بذاتها او حالة في محل فان كانت الاولى فهي الجزء الذي لا يتجزى وان كانت الثانية فمحلها اما ان

بكون منقسماً فلزم انقسامها لانقسام محلها وهو محال او لا يكون منقسماً فان كان مشتغلاً لانه
عن المطلوب بما لا اجاد النقيض ولا تنقطع الا عند الانتهاء الى شيء غير منقسم وهو المطلوب لا يقال
النقطة شيء لا وجود له في الخارج بل في الاوهام فقط ولئن سلمنا ذلك لكنها انتهى ولكم ايضاً ان يكون
في محل او لا يكون في محل متحيز بمعنى انه كونها سارية في المحل سريان اللون في محله فلم لا يكون لها ولد
متحيز لها حاجة في الوجود الى ما يكون صفة له هي في المحل بصلاحيته لكن لا نسلم انها لو كانت كذلك
يقتضي انقسامها لانقسام محلها لانا نجيب على الاول من وجهين وان النقطة طرف الخط ونهايته
وانا لو كان الخط موجوداً بالفعل كانت نهايته موجودة بالفعل وكانت النقطة موجودة بالفعل
كما ان الحركات الموجودة لها بداية ونهاية فالامور التي تقع فيها ابتداؤها وانتهاؤها لا بد وان
تكون موجودة بالفعل ضرورة انا نقول منقسمة او لا يكون والاول باطل لانه لو كان كذلك لكان
اما ان يكون كل واحد من نصفيه مبدأ الحركة حتى يكون الشيء الواحد مبدأ الشيء دفعة
وهو محال او يكون احد نصفيه هو المبدأ فيكون المبدأ هو ذلك النصف لا الكل وقد فرض
الكل كذلك هذا خلف ثم انا ننقل الكلام الى ذلك النصف فان كان منقسماً عاد المحال وان لم
ينقسم وهو موجود بالفعل فان كان لم ينقسم الشيء بمعنى انه مع كونه افتقر الى محل عاد القسم
وعن الثاني ان كون الشيء نعتاً لغيره وصفة له منقوض بكون الاول لا حاجة فيه الى التغيير
واذا كان كذلك فنقول الموصوف بعين النقطة لو كان شيئاً غير منقسم فهو المطلوب وان كان
منقسماً لزم انقسامها لانقسام ذلك الموصوف لانا نعلم بالضرورة ان كل ما كان صفة للشيء
فهو منطبق عليه لما كان صفة لغيره ولو كان في الجسم اجزاء غير متناهية لزم المحال من ايه الوجه

فا

فانه يتجزأ التحرك قطع المسافة الابعد قطع نصفها وقطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها
فاذا كان فيها اجزاء غير متناهية وجب امتناع قطعه الا في زمان غير متناهٍ بل يلزم ان لا يلحق
السريع البطيء لان السريع اذا ابتدأ بالحركة بعد البطيء فاذا اتصل الى موضع البطيء يكون البطيء قد تحرك
عن ذلك الموضع ثم اذا تحرك السريع الى ذلك الموضع يكون البطيء قد انتقل منه الى موضع آخر فلو كان
في الجسم اجزاء غير متناهية بالفعل لزم ان لا يلحق السريع البطيء كل كثرة فالواحد فيها موجود
فالجزء الواحد من تلك الاجزاء الغير المتناهية اذا انضم الى الغير فان لم يزد المقدار لم يكن الجسم
متعدد اللحظ وان ازداده فان انضم نسبة للمقدار فيكون نسبة المقادير بعضها الى البعض كنسبة
الاعداد التي يزيد عنها المقادير فاذا انتسبنا المقادير نسبة متناهية الى المتناهية وجب ان يكون
في اعدادها ايضاً كذلك وحصول التأليف في تلك الاجزاء محتاج اليها فيتخيل ان يكون بطولها
الى التأليف لا يتحيل المعدود واذا كان كذلك صح وجود تلك الاجزاء منفكة عن التأليف فيكون
كل واحد منها جزءاً لا يتجزأ لا يقال هذه المحالات انما تلزم لو قلنا الجسم مركب من اجزاء غير
متناهية بالفعل ونحن لا نقول بذلك بل نقول انه الجسم في نفسه شيء واحد لكنه قابل للتقسيمات الغير
المتناهية لانا نقول الكلام عليه من وجهين الاول انه يمتنع كون الجسم واحداً مع كونه قابلاً
للانقسام من ذلك الوجه فان وحدة الجسم ان كانت ذاتية او من لوازمها لزم ان يكون التقسيم
اعداماً او تقسيماً له وان لم يكن من لوازمه كان صفة فالموصوف بها ان كان منقسماً لزم
انقسامها لانقسام محلها فالوحدة منقسمة هذا خلف وان لم يكن منقسماً عاد الاشكال
الاول فان كونه غير منقسم اما ان يكون لذاته او من لوازمه او لا يكون من لوازمه

لا يقال الجسم من حيث هو جسم لتنحل الى انقسامات فيه الا متقسم او غير منقسم لانا نقول لا نزاع
في ان الشيء من حيث هو هو مغاير لجميع ما يعرض له اذا لماهية من حيث هي لا تتجزى في الاعيان
الا مع المتشخصات التي في نفس بطلت ببطل ذلك الشخص فان هذا الانسان اذا بطل وطرأ في انسان من
حيث هو انسان شيء قائم في الاعيان قد يتوارد عليه التعينات بل اذا فني هذا الانسان فقد فني
هذا الشخص وحدث شخص آخر بعين ما ذكرنا هذا الجسم وان كان من حيث هو جسم مغايرا لكونه منفصلا
او غير منفصل الا ان الجسم الشخصي منه لا بد له في الوجود الاعيان من احد هذين الوصفين فبطل عنه ذلك
الوصف على ابقوا وانتفى ذلك الشخص وحينئذ يلزم ما ذكرنا من كون التقسيم اعداما لما اذا ورد
التقسيم على جسم واحد شخصي صار جسمين فالحاصلان اما ان يكون هوية كل واحد من هذين الجسمين كانت حاصلة
قبل تلك القسمة او ما كانت حاصلة فان كان الاول فالهويتان كانتا حاصلتين فقد كانتا
موجودتين وتنحصر الاشكال وان كان الثاني فقد حدث هاتان الهويتان عند القسمة وبطل
ذلك الواحد الذي كان موجودا اولا فيكون التفريق اعداما للمفترق وايجادا للقسمين فاذا طرأت
البعوضة على البحر المحيط او نفذت بابرة من نصف جزءا من سطح الماء لزم ان يقال انعدم البحر
الذي كان اولا وحدث بحرا اخر لانه متى تفرق الاتصال عن ذلك الموضع فقد فني ذلك المقدار وقد
فني ما كان متصلا به وهلم جرا الى اخر البحر لا يقال لـ المقدار والجسمية ان انعدمت هناك
هيولى مشتركة لانا نقول تلك الهيولى لو كانت عند وحدة الجسم واحدة وعند القسمة في القسمين
فيعود المحال وان كانت متعددة بحسب الانقسامات الممكنة فالمقدار والجسمية حالة في كل
واحد منها غير حالة في الاخرى فيكون الاجزاء متميزة كل واحد منها عن الاخر بانه موضوع له

ويعود

ويعود المحال المذكور ح اي اذا نظرنا الى الجسم البسيط اعلم بالضرورة ان احد نصفيه مغاير
للنصف الاخر وممتاز عنه فكيف يمكن الحكم مع ذلك بكون الجسم واحدا في الحقيقة ولا يقال لم لا
يجوز ان يقال الكثرة بالفعل انما حصلت بسبب التوهم او اختلاف الاعراض لانا نقول التميز
في الاشارة متوقف على التميز في المشار اليه لاستحالة ان يتميز في الاشارة ما ليس بمتميز في
ذاته فلو جعلنا التميز في المشار اليه معللا بالاختلاف في الاشارة لزم الدور وكذا القول
فيما يقولونه من وقوع الانقسام بسبب اختلاف الاعراض وايضا فانا نعلم بالضرورة ان احد جانبي
هذا الجسم قد كان ممتازا عن الجانب الاخر سواء وجد متوهم يتوهم شيئا او لم يوجد فالقول بان
هذا الانقسام انما حصل بالتوهم مكابرة ح اذا حكمنا على الجسم البسيط بانه جسم موجود فالمحكوم المفروضة
عليه ليس الا الجملة المتحصلة من تلك الابعاض المجتمعة فيه فلو قلنا ان تلك الابعاض امور تحدث
عند القسمة وان الموجود قبل القسمة امر وراء تلك الابعاض كان ذلك خروجا عن المعقول
لانا لا نعقل من حقيقة هذا الجسم الا المجموع الحاصل من اعلاه وجوانبه فثبت بهذا ان الاجزاء
الجسم حاصلة بالفعل نعم انها حال الاتصال غير منفصلة بالفعل فليست اجزاء بالفعل اي ليس
انفصال بعضها عن البعض حاصلا بالفعل ومعلوم ان الدلالة التي ذكرناها لا تختلف حالها
بان تلك الاجزاء منفصلة او متواصلة ولئن سلمنا ان الجسم في نفسه شيء واحد بالفعل لكن الحجة
المذكورة غير مندفعة على هذا التقدير ايضا من وجهين الاول ان الجسم اذا تحرك على جسم فان قطع المتحرك
ابدا الملاقي من المتحرك عليه شيئا غير ما لقيه قبل ذلك واختلاف الاعراض المضافة عندكم سبب
لحدوث القسمة فالقاسم ابدا قائم اذا كان المقسوم ابدا قابلا وجب ان يحصل فيه انقسامات

بالفعل غير متناهية لانه متى صار ملاقيا لحد من حدود المسافة فقد حدث ذلك الحد وقبل
ذلك الحد كان ملاقيا لحد آخر فاذا كان قبول القسمة غير متناه ولا يفرض حد الا وقد حدث
قبله حدود آخر بالفعل بسبب الملاقاة والمماسة فيجب تعدد الحادث احداث الاعراض عن كم صح
الاضافية موجب لحدوث الانقسام بالفعل وكل جسم موجود فانه لا بد وان يلاقي بأحد طرفيه شيئا
غير ما يلاقيه بالطرف الآخر فيلزم ان يحدث في ذلك الجسم انقسام بالفعل ثم ان الجسم يصيبه ملاقي
بأحد وجهيه شيئا غير ما يلاقيه بالوجه الآخر فيلزم ان ينقسم ذلك النصف ايضا فاذا كان قبول
القسمة حاصلا ابدا او كان المقسم وهو اختلاف المماسات حاصلا بالفعل ابدا لزم حصول
الانقسامات بالفعل اذ لا مطرح في الجسم لو كان قابلا للانقسامات غير متناهية لحاجة تلك
الانقسامات باسرها حاصلة بالفعل لا يقال هذا الوجه الاخير مبني على ان الجسم اذا لقي
بأحد طرفيه شيئا غير الذي لقيه بالطرف الآخر فانه ينقسم ذلك الجسم وذلك باطل لاحتمال ان
جانبيه عن الجانب الآخر بالفعل وجانبه سطح او هو عرض لانا نقول لا شك انه اذا لقي الملاقي
جانبيه غير ما لقيه كان بالجانب الثاني فقد امتاز احد جانبيه عن الآخر بالفعل فالجانبان اما ان يكونا
للجرم بين العرضين قائمين بواحد حرتي ذلك فان كان الاول وجب امتياز محل دون محل العرض
فانقسم لك المحل عرضا لزم التسلسل وان انقسم ذلك الجزء في ذاته وهو القسم الثاني فقد توجه
الاشكال فهذا تمام هذه الحجة وهذا آخر الكلام في هذه المسألة وقد وفينا الكلام من الجانبين
لاجرم توقفنا في هذه المسألة في تفاريع نفاة الجزء الذي لا يتجزى وهي
ثلثة الاول القائلون بان القسمة الوهمية غير متناهية اختلفوا في القسمة الانفكاكية فزعم كثير

من

من القدماء ان الاجسام تنتهي في انحلالها الى اجزاء صلبة غير قابلة للتفكيك واتفق المشاؤون
على ان القسمة الانفكاكية حاصلة الى غير النهاية لوجهين الاول كل منقسم في ذاته فانه يفرض فيه
طرفان يتميز كل واحد منهما عن الآخر في الوهم فالاجسام الصلبة لها الاتصال الذي يمنع زوال الا
كان لنفس الماهية او لوازمها وجب ان يحصل ذلك بين الجزئين وان يحصل بين نصفي الجزء الواحد من
الاتصال ما حصل بين الجزئين لاتحاد ماهيات تلك الاجزاء ووجوب الاشتراك في اللوازم وان لم
يكن كذلك صح تبدل الاتصال بالانفصال وبالعكس وهو المطلوب ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان
يكون كل واحد من الاجزاء مخالفا في الماهية للجزء الآخر وهو وان كان مستبعدا لكن لا بد في ابطاله
من الدلالة والحجة فان قالوا عندنا في اختلاف تلك الاجزاء كما قال عندهم في اختلاف الاجرام الفلكية
التي يستحيل عليها الاتصال والانفصال ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون بخصيته كل واحد
منها مانعه عن ذلك لا سيما وعندهم تفرق اجسام الجبل اعلام الملك الحقيقية كل واحد من
تلك الاجزاء لا بد وان يكون كرة لان الكرة ابعد الاشكال عن قبول الآفات ولان الطبيعة
الواحدة لا تفعل افعالا مختلفة لان جانب الزاوية من المضلع اصغر من جانب الضلع منه وحينئذ
يحصل عند انضمامها الفرج لا محالة فيما بينها وقد سبق الكلام في الخلاء الثاني القائلون بان القسمة
الانفكاكية غير متناهية اختلفوا في ان الجسم مع بقاء صورته النوعية هل يقبل الانقسام الى
غير النهاية والمشاؤون زعموا ان الماء مثلا لا يقبل انقساما في الصغر فاذا وصل اليه فلو انقسم
بعد ذلك لانقلبت الصورة المائية عنه وصار هواء والاشبه ذلك لان الجسم اذا افرط في الصغر
استولى عليه ما يحيط به وتبطل الطبيعة يدل عليه الاستقراء وزعم النظام ان الجسم مركب

من الهيولى والصورة اي الجسمية حالة في محل ومجموع ذلك الحال والمحل هو الجسم واحتج عليه
بامرين فاثبت ان الجسم البسيط كجزء بسيط شيء واحد فاذا انفصل فانفصاله بطل الاتصال اما ان يكون
هو الانفصال وهو محال لان القابل يبقى مع المقبول والاتصال لا يبقى مع الانفصال او شيئا آخر
غير الاتصال كان قابلا للاتصال حال وجوده ثم صار قابلا للانفصال بعد ذلك وهو الهيولى
لانفصال الاتصال لا غير قابلية للانفصال فكيف يتصور كونها مركبة من الهيولى والصورة لانا نقول
لما ثبت في الاجسام القابلة للانفصال احتياج جسميتها الى الهيولى وجب في جميع الجسميات ذلك لان الطبيعة
الواحدة لا تختلف مقتضاها ثم كل جسم موجود فثبت انه جسم موجود بالفعل وحيث انه مستعد
اي استعداد شيء فهو بالقوة والشيء الواحد من الجهة الواحدة لا يقتضي قوة وفعلا لما
ثبت ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فالجسم مركب مما له القوة وهو الهيولى ومما
عنه الفعل وهو الجسمية ح انه ثبت ان الفرع على الفلك المحدد محال في مقداره وشكله
ووصفه فنقول اختصاصه بتلك الجسمية الخاصة والاحوال وكل جسم كذلك لا الحاصل فيها
لان ذلك الحال ان كان لازما فان لزومه لنفس الجسمية عاد المحال وان كان لامر اخر عاد
السؤال وان لم يكن لا لازما لم يكن الالزم فيه لازما ولا يكون حالا ولا محلا لان ذلك الشيء ان
كان جسما او جسمانيا عاد المحال وان لم يكن كذلك كانت نسبته الى كل الاجسام واحدة
فلم يكن بان يقتضي ذلك الوصف لبعض الاجسام اولى من ان يقتضيه لباقي فلم يبق في الفلك ما
يمكن جعله سببا لوجوب تلك الصفات الا المحل وهو ان يقال الجسمية حالة في محل
وذلك المحل لماهيته مخالف لسائر الاجسام فاقتضى لذاته الخصوص تلك الاعراض المخصوصة

ولاجل

ولاجل ذلك وجب لتلك الجسمية تلك الصفات ثم اذا ثبت افتقار جسمية الفلك الى الهيولى
فكذلك في جميع الاجسام لما قررناه في الطريقة الاولى وهذه الحجة ضعفها ظاهر والاولى ضعيف
اما الحجة الاولى فنقول لم لا يجوز ان يقال القابل هو الجسم والطارئ هو التعدد وهما
عرضان فالمورد هو الجسم لا يقال الجسم قبل القسمة كان واحدا وله هوية مخصوصة باعتبار
انها ذات شابه لاجزاء المشاركة له في الماهية فاذا ورد القسمة عليها يمتنع بقاء تلك
الهوية واذا عدمت تلك الهوية فقد عدمت تلك الجسمية لان المحسوس الجزء الغائب هو هي لا الماهية
والا لكان غيره هو بل وعينا بانه فظاهر انه وورد القسمة عليه سبب لزوال تلك الجسمية وحدوث
جسمين آخرين وكل حادث فهو زائل ولا بد له من مادة على ما مر واذا الجسمية لها مادة لانا نقول
هذا الاشكال عائد في تلك المادة لانها كانت واحدة عند كون الجسم واحدا ثم اقتسمت عند
انقسام الجسم فلزم افتقارها الى مادة اخرى الى غير النهاية وذلك محال وبتقدير تسليمه
حاصل لانه ان تثبت هنا لك مادة واحدة حال الوحدة والكثرة فالجسم لم يكن تواردهما على التي ثبت
لعدم الشيء وبطلان الحجة فانه لم يتوقف شيء اصلا الم يكن لدى بن الفاسد مادة باقية وهو يبطل
اصل الحجة ولانه يلزم كون التقسيم اعلى ما وهو محال واما الحجة الثانية فلانه لم ان الشيء الواحد
لا يكون مبداء لاثرين معا وبين تسليم ذلك لكن لا نسلم ان القابلية اثر فما ذكرتم ينتقض بالنفس الناطقة
فانها موجودة بالفعل ومستعدة للتعقلات وليست مركبة من الهيولى والصورة واما الثالثة فهي
بعد تسليم ان الفلك يمتنع عليه التغير في المقادير والاشكال مبنية على ان الاجسام متحدة في الطبيعة الجسمية
لكن ذلك مما لا يثبت بدلائل قاطعة واعلم ان الاستدلال بالجزء موجود تام بسببه لا حاجة

به الى المحل اصلاً واما منشاء هذا الخيال فان القدماء كانوا يقولون بان الجسم كما انه موصوف بالاعراض فهو من حيث انه هو لا بد وان يكون مغايراً للكل تلك الاعراض فالجسم من حيث هو هو لا ملون ولا متكيف ولا طويل ولا عريض ولا في مكان ولا في زمان بمعنى ان ماهيته مغايرة لهذه الاحوال فظن بعض المتعقلين ان المراد منه اثبات موجود آخر وراء الجسم المحسوس ثم انه لما حسن ظنه بالمتقدمين شيّد هذا الخيال الفاسد بهذه الوجوه المختلفة والاطلاق ان غرض المتقدمين من هذا الكلام ليس الا التنبيه على الفرق بين ماهية الجسم وبين عوارضها

د في امتناع تعري الهيولى

وهي اربعة قال في امتناع خلو الهيولى عن الصورة احتج بوجوه اربعة فلو كانت الهيولى خالية لكانت اما ان يكون مشاراً اليها او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون قابلة للقسمة او لا يكون فان لم تقبل القسمة كانت نقطة لكن وجود النقطة على الاستقلال محال لانه لو انتهى اليها خطان بطرفيهما فحينئذ اما ان يحجب النقطتين اللتين هما طرفا الخطين حسيداً فتصير منقسمة على ما مر في الجزء او لا يحجب فالنقطتان متداخلتان فيها وهي مما يلي الخطين فالنقطتان اللتان هما طرفا الخطين متباينتان منها هذا خلف وكذا القول في انطباق كونها خطاً او سطحاً ومحال ان يكون جسماً لما مر من ان الجسمية لا بد لها من هيولى وان لم تكن مشاراً اليها فاذا حلت الجسمية فيها فاما ان تحصل في حيز معين وهو محال لان اختصاصه بذلك الحيز اما لجسمية العامة ولوازمها وهو محال لانه يجب حصول كل جسم فيه او لامر غير لازم محصل لاجل حصول الجسمية حصول ذلك الامر فلنفرض عدم حصوله وحينئذ تحصل في حيز معين دون ما بد الاحياز واما ان تحصل في كل الاحياز وهو محال او لا في شيء من الاحياز مع انها جسمية

وذلك

وذلك ايضا محال فثبت ان القول بخلو الهيولى عن الصورة يفضي الى هذه الاقسام الباطلة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان تكون الهيولى الخالية كالنقطة وعند حصولها في الخطين الذين يتلاحقان باطرافهما لا تصير طرفا الخطين متباينين عن خطيهما بل تصير تلك الهيولى حالة في الخطين حتى لا يلزم المحال المذكور لا يقال لما جاز على تلك النقطة ان تنقل بذاتها جاز اثباتها على سائر النقط ذلك فجاز على كل واحد من طرفي الخطين ان يصير نائبا عن ذلك الخط لانا نقول هذا انما يلزم لو اتحدنا النقطة في تمام ماهياتها وذلك ممنوع ثم لئن سلمنا فساد هذا القسم لكن لم لا يجوز ان يقال انه شيء غير مشار اليه فاذا اطلق الله تعالى الجسمية فيها خصصها بحيز معين لا لحال من ابناء على اثبات الفاعل المختار وهو باطل لانا نقول نعم ما قلتم انه بناء على ذلك ولكن ما قلتم ان ذلك باطل فانا قد بينا فيما مر ان ذلك هو الحق المبين ثم لئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال انه يحصل مع حدوث الصورة الجسمية صورة اخرى تقتضي حصوله في حيز معين فذلك ذلك المخصص اما ان يكون لاجل الجسمية او لا يكون فعلى تقدير لم لا يجوز ان يقال ان الهيولى وان كانت خالية عن الصورة الجسمية الا انها كانت موصوفة بصور لا نهاية لها وكان كل سابق منها معداً الهيولى لقبول الصورة اللاحقة ثم كانت في حدوث الجسمية موصوفة بصورة اعدتها لقبول الصورة الجسمية وللصورة التي تخصصها بحيز معين واذا احتمل ما ذكرناه سقط ما ذكرتموه فالحاصل انا لا نقول كانت الهيولى خالية عن جميع الصور بل كانت خالية عن الصورة الجسمية الا انها كانت عند ذلك موصوفة بما لاجله صارت مستعدة لقبول الجسمية والاختصاص بالحيز المعين ثم لئن سلمنا ذلك لكنه وارد عليكم في اختصاص كل واحد من جزئيات العناصر بالجزء

جزء في وقوله البتة في ذلك انضافه فل الحصول في ذلك الجزء بما لاجله كان اختصاصه بذلك
الجزء اولى من غيره ثم كل واحد من الحوادث مسبوق باخر لا الى بداية قلنا فلم لا يجوز ان يكون
الهيولى حال خلوها عن الجسمية موصوفة بما لاجله يستعد لقبول الجسمية والحصول في الحيز
المعين وعند ذلك يرجع الكلام الى السؤال الاول ثم تجرد الهيولى عن الصورة ان كان لذاتها
وجب ان يستحيل اتصافها بالصورة وان كان لامر زائد فهو ما كان حالا فيها غير الصورة فلقائل
ان يقول التجرد عن الصورة عدمي فكيف جعل ان لا توجد الصورة ثم لئن سلمنا انه لا بد فيها
من امر لكن النزاع ما وقع فيه بل في قولكم انه لا يجوز خلوها عن الجسمية ثم لو تجردت الهيولى
لكانت موجودة بالفعل ولكانت مستعدة للصورة وذلك يقتضي ان يكون لها هيولى فلقائل ان
يقول نحن متى نعرف هذه الطريقة في هيولى الجسم وهيولى جزء من اجزائه او فرضنا هيولى مجردين
لا بد وان يختلفا ولهذا كان الذي مع غيره كهو لا مع غيره وذلك الاختلاف ليس بالماهية ولا باللوازم
فيجب ان يكون لكون احدهما كلا والاخر بعضا وذلك هو المقدار فالهيولى حال خلوها عن المقدار
موصوفة بالمقدار وهذا خلف ولقائل ان يقول هذا لازم عليكم ايضا لان الهيولى التي هي محل
كل المقدار غير التي هي محل بعض ذلك المقدار ولتبين ذلك الاختلاف ليس لاجل حصول المقدار فيها لانا
في هذه الحالة نعتبر حال المحل مجردا عن الحال ولا يجوز ان يدخل في هذا الاعتبار المقدار الكائن
فيه فاما ان يفتقر الاختلاف الى مقدار اخر فيكون الكلام فيه كالاول ويلزم التسلسل او يقال
الاختلاف بالكل والجزء لا يقتضي المقدار ويبطل اصل كلامهم ٥ في امتناع خلو الصورة
عن الهيولى ذكروا وجوها اربعة فانه جزء الصورة تخالف كلها في المقدار على ما قررناه

في الهيولى

في الهيولى والمقدار من توابع المادة فالصورة الغير المادية مادية هذا خلف ونحن نمنع
تبعية الصورة المقدارية ان كان انها لذاتها لا محالة في جهة ومختصة بمادة وانه لم
يكن لها ذلك فهي غير الصورة التي تشير اليها حال كونها مادية ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان تكون الصورة المادية غير مشار اليها بالذات كما ان الهيولى غير مشار اليها بالذات وعاد وانها
غير مختصة بالحيز بل المشار اليها بالذات هو المقدار لا يقال المقدار عندنا علة لتجرد الهيولى
ثم المشار اليها بالذات لانا نقول الهيولى لها ذات غير مختص بالوضع والحيز عندكم فالمقدار ان
بطل عنها ذلك فالهيولى غير باقية في هذه الحالة وانه لم يبطل عنها ذلك لاستحال ان ذاتها
كل جسم منا مع كل منا متشكل فالجسمية بل نفس التشكل فالمقتضي لذلك التشكل اما الجسمية
لازم الاشتراك او الفاعل فيلزم لتشكل الاجسام بقبول الفصل او الحامل بما فيه من الصفات
المختلفة التي بعدها استعدادات مختلفة وهو الحق واذا كان تشكل الاجسام للجسمية مستفادا
من المادة كانت الجسمية مادية لا محالة وهذا يتاتى على ان الجسم غير منفك عن الهيولى وفي ابطاله
ان الجسمية قابلة للقسمة الوهمية وكل ما قبل القسمة الوهمية قبل القسمة الانفكاكية وكل قابل
للقسمة الانفكاكية فله مادة ويعرف بتحقيق المقدمات ان كل جسمية لا بد لها من
مادة والكلام على هذه المقدمات قد مر ٥ في كيفية تعلق الهيولى بالصورة قالوا
لما ثبت تلازم الهيولى والصورة فقد ثبت ان كل ما كان كذلك فلا بد وان يكون احدهما علة للاخر
فاما ان يكون الهيولى علة للصورة او بالعكس والاول باطل لوجهين اما اولا فلان المادة قابلة
للصورة فلا تكون علة لوجودها لاستحالة كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا معا واما ثانيا فلان

المادة فانه الصورة لا نهاية لها فتكون نسبتها الى الكل واحدة فيستحيل ان يكون سببا لشيء منها
فنفي كون الصورة علة فلا يخلو اما ان يكون له مستقلة او لا يكون والاول محال لما في الصورة الالة
فلان الصورة زائلة والمادة تبقى بعد زوالها والحلول لا يبقى مع عدم علته المطلقة ولما في
مطلق الصورة طوجه فان الصورة في ذاتها محتاجة الى الهيولى فما كان كذلك كان في فاعليته محتاجا
الى الهيولى لان الوجود يتبع من الوجدية فلو كانت الصورة علة الهيولى لزم ان يكون تاثيرها
في وجود الهيولى بشركة من الهيولى فيكون الهيولى متقدمة على نفسها وهو محال في الجسمية
والشكل موجودان معا والمادة متقدمة على الشكل والمتقدم على المع متقدم فالمادة متقدمة
على الصورة فيستحيل كون الصورة علة مطلقة لها فلم يبق الا ان يكون الصورة شريكة لشيء اخر
وذلك الشيء ان كان جسما او جسمانيا عاد المحال وان لم يكن كذلك فهو موجود مجرد وهو
ان ذلك المجرد يكون علة لوجود الهيولى لا انه انما يستحيل انفكاك الهيولى عن الصورة افتقد
المجرد في استنفاد ان الهيولى لا تخلو عن الصورة اما شخصها او نوعها هذا حاصله
كلامهم وللاعتراض لا نسلم ان كل شيئين متلازمين وان يكون احدهما علة للاخر وما الدليل عليه
وبعض ما ذكر من الدلائل عليه فهو منقوضة بالمضافين وبلوازم الاعراض ولئن سلمنا ذلك لكن
لم لا يجوز كون الصورة علة قوله لان الواحد لا يكون قابلا وفاعلا معا قلنا قد سبق نقضه قوله
نسبة المادة الى جميع الصور واحدة قلنا هذا لا يستقيم على اصولكم في مواد الافلاك واما
في العناصر فانما يستقيم لو ثبت القول بالكون والفساد وقد مر الاعتراض على طرقكم فيه ثم
لئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز كون الصورة علة مطلقة قوله هذا لا يجري في الصور المتبادلة قلنا

هذا

هذا مسلم لكن لم لا يجوز ان يكون الجسمية هي المؤثرة قوله ما افتقر الى الهيولى في ذاته وجب
افتقاره اليها في فاعليته قلنا هذا ممنوع ولا نسلم ان الموجودية جزء من الموجبية فان الموجبية
نسبة لاحقة لوجود المؤثر ومن المحتمل ان يكون في اصل الوجود محتاجا لكن في ذلك التاثير يكون
غنيا قوله الجسمية مع الشكل قلنا لا نسلم ان الشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد
الواحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متاخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود وهي متاخرة
عن وجود المقدار الذي هو المحدود وهو متاخر عن الجسم المتاخر عن الجسمية لوجوب تاخر
الكل عن الجزء فكيف يعتقد كون الشكل مع الجسمية نعم الذي يثبتونه ان الجسمية ليست علة للشكل وهذا
يقتضي ان لا يكون لها تقدم عليه بتقدم العلية وهو اخص من مطلق التقدم ولا يلزم من نفي الخاص
نفي العام فلعلها متقدمة عليه بالطبع ثم ان سلمنا كون الشكل مع الجسمية لكن لا نسلم ان المتقدم على
المتقدم متقدم ثم لئن سلمنا فهذه الاقسام الا ان المنقسم للاجزاء الذي ذكروه باطل لجواز من جهة
ان الصورة حالة في الهيولى فيستحيل ان يكون جزءا من علة وجودها فانها انما تزول مع بقاء الهيولى
ويستحيل بقاء المعلول مع فساد جزء علته ثم لئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك المجرد
هو الله قوله الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا لا نسلم ذلك ثم لئن سلمناه لكن ينتقض بكونه موجبا اما
على مذهب الحق من كونه تعالى مختارا فلا ح في الصور الطبيعية الاجسام بعد اشتراكها
في الجسمية بعضها قابل للاشكال المختلفة بسهولة وهي الرطوبة وبعضها قابل بعسر وهي اليابسة
وبعضها لا يقبل الاشكال واحدا وهو الافلاك وقد دللنا في باب الهيولى على ان اختلاف الاعراض
لا بد وان يكون لاجل اختلاف صورة مركوزة في تلك الاجسام والاعراض لا يتم اشتراك

الذي ذكرتموه

وذلك ثم لئن

كها
لها مع

الاجسام كلها في الجسمية ولئن سلمنا ذلك لكن الاجسام كما اختلفت في الصفات التي
ذكرتموها فقد اختلفت ايضا في الصور التي جعلتموها مبادي تلك الصفات فلو كان
اختصاصها بتلك الصفات يجب ان يكون لصورة نوعية لكان اختصاصها بتلك الصور يجب ان
يكون لصورة اخرى ثم الكلام فيها كالكلام في الاول فيلزم التسلسل لا يقال اختصاص الجسم العنصري
بالصورة المعينة انما كان لان المادة قبل حدوث تلك الصورة فيها كانت موصوفة بصفة اخرى
لاجلها استعدت المادة لقبول الصورة اللاحقة واما اختصاص اجسام الفلكية بصورها
النوعية فلان كل فلك مادته مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر وكل مادة لا تقبل
الا الصورة التي حصلت فيها لانا نقول اذا جوزتم ذلك فجوزوا مثله في الكيفيات حتى
تقول الاجسام العنصرية انما اختص كل واحد منها بالكيفية المعينة لانه كان قبل اتصافه
بتلك الكيفية موصوفا بكيفية اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الكيفية اللاحقة واما
الاجسام الفلكية انما اختص كل واحد منها بكيفية معينة لان مادته لا تقبل الا تلك الكيفية وعلى
هذا التقدير يسقط الحاجة الى اثبات هذه الصور ثم لئن سلمنا انه لا بد من امر زائد على الجسم
يكون مبدا لهذه الكيفيات لكن لم قلتم انه لا بد ان يكون ذلك في كل جسم بيانه ان عدم قبول
الفلك للكيفيات المختلفة لا يمكن القطع بانه لا بد ان يكون لاجل صورة زائدة لان تلك الصورة
ان لم تكن لازمة لجسمية ذلك الفلك لم يكن الحكم المعلل وهو عدم قبول الكيفيات المختلفة لازما
وان كانت لازمة فذلك اللزوم ليس لنفس الجسمية ولا لشيء من لوازمها والا لما لا يكون
حاصلا فيها فلا يحتاج لها الا ان تكون ذلك المحل وبتقدير صحته فالمقصود حاصل لانه لو جاز

ان يكون

ان يكون لزوم تلك الصورة لاجل هذه الاقسام فليجز مثله في لزوم الشكل والمقدار بعينه
ان يكون ذلك اللزوم للمادة واذا كانت المادة كافية في لزوم تلك الصورة فلم لا يكفي في
هذه الاعراض من غير حاجة الى اثبات هذه الصورة واما العناصر فهو على قسمين منها
ما يقبل الاشكال بسهولة وهو الرطب ومنها ما يقبل بعسر وهو اليابس واذا كان كذلك
لم لا يجوز ان يقال ان سهولة قبول الشكل معللة بعلة وجودية واما صعوبة قبولها فانها
معللة بعلة عدمية وهي عدم تلك العلة او بالعكس وعلى هذا التقدير لا يبطل امتناع خلو الاجسام
عن الصورة النوعية ثم لئن سلمنا انه لا بد في الصفات الثلث من استنادها الى علل وجودية
لم قلتم ان تلك العلل صور نوعية بيانه ان الصورة عبارة عن الحال المقوم لمحله والحال الذي يكون
سببا لوجود محله واذا عرفت ذلك فهذه الحجة التي ذكرتموها دالة على تعليل هذه الاعراض
بامور وجودية في الاجسام لكن لا تدل البتة على ان تلك الامور اسباب لوجود تلك الاجسام
حتى تكون تلك الامور صورا والا لكانت صورا لا اعراضا وانا الى الان ما رايت احدا منهم
حاول اثبات هذا المطلوب ثم لئن سلمنا ان الحجة التي ذكرتموها تدل على اثبات الصورة النوعية
ولكن معنا ما يدل على نفيها لوجهين احدهما ان الصورة اما ان تكون حالة في الجسم او في الهيولى
لكن يشترط حلول الجسمية فيها وعلى التقديرين فانها في وجودها محتاجة الى الجسمية
فلو كانت الجسمية معللة بها لزم الدور والثاني انكم اما ان تثبتوا في الجسم صورة واحدة تكون هي
مبدا لجملة هذه الكيفية والمقدار والشكل بعينه فقد حكمتم بانه قد صدر عن الصورة الواحدة
اكثر من اثر واحد وهو عندكم محال او تثبتوا في الجسم بحسب كل عرض مخصوص صورة مخصوصة

محسوسة قد حكموا باثباتها في الصور الكثيرة للمادة الواحدة وذلك عندهم ممتنع لا يقال
هذه الصور غير مترتبة لانا نقول هذه الاعراض غير مترتبة فانه ليس بان يقال حصول الجسم
في الاين المخصوص لاجل اتصافه بالمقدار المخصوص اولى من العكس وكذلك نقول في الشكل والحرارة
والبرودة ولا ليس بان يقال اتصاف المادة باليبوسة لاجل اتصافها بالحرارة اولى من العكس فاذا
بل كل واحد منها منفكا عن الاخرى واذا لم يكن بين هذه الاشياء ترتيب وجب ان لا يكون بين
الصور ترتيب ايضا فلا يكون كل الصور مترتبة وحينئذ يعود الاشكال .

الباب الثاني في الاحكام العامة للاجسام وهي مباحث الاول ان لكل جسم حيزا طبيعيا

هذا هو المشهور عند المشائين لوجهين الاول ان الجسم لو فرضناه خاليا عن جميع العوارض
المفارقة فاما ان يحصل في كل الامكنة او لا في شيء منها وهما محالان او في مكان معين فيكون
ذلك المكان هو المكان الطبيعي ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يتعين للجسم مكانا معينا لا لان لا بد عاده
لها اما ان يكون لجسميته او لوازمها فيكون كل جسم فيه وان كان لامر غير لازم فاختصاص ذلك
الجسم بذلك الامر ان كان لا لامر فهو محال وسبب يجوازه فليجز ايضا ان لا يكون شيء من الامكنة
مختصا له ثم انه يحصل على سبيل الاتفاق في واحد منها او لامر وهكذا كان متعاقبا كان
الكلام فيه كما في الاول فيلزم التسلسل او ينتهي عليه على معنى ان السابق اعد الجسم للاتصاف
بالوصف اللاحق فاذا جاز ذلك فليجز ان يقال ايضا ان حصول الجسم في المكان المعين انما كان
لانه قبل حصوله في ذلك المكان كان حاصلا في مكان اخر ومخصوصا بصفة اخرى لاجلها
حصل في هذا المكان وان لم يكن له اقتضاء طبيعي حاصلا الثاني انا اذا رمينا الحجر الى فوق

عاد

عاد ولولا انه بطبعه طالب للمركز والا لما كان كذلك ولقائل ان يقول انما عاد لكونه
طالبا لكلية الارض على ما هو مذهب ثابت بن قرة فانه قال الذي نظن ان الارض طالبة للمكان
الذي هي فيه باطل لانه ليس يتوهم في شيء من الامكنة حالة تختص ذلك المكان بل لو توهمنا الامكنة خالية ثم
جعلت الارض باسرها في اي جانب غير الفوق وجب ان تقف ولا تنتقل الى غيره وعود المدرة
انما كان لطلبها كلية عنصرها فانا لو توهمنا الامكنة على ما ذكرنا من الخلاء ثم جعل بعض اجزاء الارض
في موضع من ذلك الخلاء وباقيها في موضع اخر وجب ان ينجذب الكبير الصغير ولو كانا قطعتين
ووقع كل واحد من القطعتين في جانب اخر كان طلب كل واحد من الآخر مساويا للطلب من صاحبه له
حتى يلتقيا في الوسط بل لو توهمنا ان الارض كلها فارقت حيزها وكان الحجر الذي انطلق من الموضع الذي
هو الان فيه نحو الفلك لكان يرتفع ذلك الحجر اليها طلبا لكلية الارض لا يقال هذا باطل من اربعة
اوجه فان الحجر المرسل من راس البئر وجب ان ينزل في قعر البئر ولا يذهب صعودا فان اتصاله بكلية
الارض حاصل هناك ثم ان الكل لا يمكن ان يجذب الجزء لان الشيء لا يفعل في مثله ثم يلزم
ان يحصل هذه الاشياء وضع اجزاء كل واحد من العناصر حتى يكون كل واحد منها كرة مصمتة
وهو على خلاف الوجود لانه يلزم منه الخلاء ثم هب ان عود المدرة انما كان لجذب كلية
الارض اياها لكن يلزم الكلام في ان كلية الارض لم اختصت بهذا الحيز فان ذلك ان ممكن
لا بد له من سبب فالجذب هنا غير معقول فلم يبق الا ان يكون ذلك الطلب طبيعيا لانا نجيب
عن الاول بان كل واحد من الاجزاء يطلب الاتصال بجميع الاجزاء لكنه لما تعذر ذلك قنع بالممكن
وهو ان يكون قربه من الكل قربا طبيعيا وذلك انما يحصل عند حصوله في الوسط فلو بقي الحجر

ملتصقاً فيشق البيت طلباً للقرب بل القرب من ذلك الجزء وهو محال اذ ليس للجزء
المعين خاصية ليست لسائر الاجزاء بل طلب القرب من جميع الاجزاء لا يحصل الا بالتوسط وعن الثاني ان
الجسم يشتد تلازم صفائح الاجسام ووضع الامور الجسمية بسبب ذلك وذلك التلازم ليس لاجل ان طبائعها
فان التلازم لا يليق بالمنافرة بل بالمشاكلة واذا عقل ذلك في موضع فليعقل مثله في سائر المواضع
وعن الثالث ان الطبيعة كانت تفعل ذلك لولا وجود مانع منع منه وبيان ذلك المانع ان الاجزاء
المختلفة متساوية في الجسمية فحكمها في طلب بعضها بعضاً بحسب ذلك التشابه بحكم اجزاء العنصر
الواحد في طلب بعض اجزائه بعضاً فاذا وجدها شيئاً زعمنا ان احدها جاذب لكل جزء من العنصر
الواحد بل الاجزاء من ذلك العنصر الى نفسه حتى يصير كل عنصر كرة مصمتة وهذا نقيض وقوع
الاجزاء واذ صير الجزء الحاصل بسبب الاشتراك في مطلق الجسمية ملغى علمت الطبيعة الى
ما يكون اقرب الى الجمع بين مقتضيات هذه الاسباب فجمعت بين اجزاء كل عنصر على حدة لما بينها من
المناسبة في الجسمية على هذا الترتيب فالحاصل هذه الاجسام قوام فعلى المدعي لكون كل جسم ذا
حيز طبيعي ابطاله وعن الرابع انا لا نقول ان بعد كونها ناراً انها تطلب القرب من الفلك والارض
بعد كونها ارضاً تطلب البعد عنه بل نقول الجسم الملاصق للفلك صار ناراً بسبب تلك الملاصقة
والجسم البعيد عنه صار ارضاً بسبب ذلك البعد حتى لو توهمنا انتقال النار الى المركز والارض
الى المحيط واستمرارهما في هذين الموضعين لانعكست طبايعهما على مرور الايام لا يقال هب
ان الامر كذلك لكن لم حصل بعض الاجسام في المركز حتى صار ارضاً وبعضها في المحيط حتى صار
ناراً لانا نقول هذا عود الى طلب تعليل الاتفاقي وهو اختصاص الجسم المعين بالحيز المعين

يستدعي

يستدعي سبباً وهو معارض باختصاصه بسبب ذلك الاختصاص وقد بينا ان ذلك يوجب
اما التسلسل واما سقوط الحاجة الى العلة التي ذكروها واعلم ان الوقوع في طلبات هذه
الشبهات للعدول عما هو الحق المبين والدين المتين فهو ان هذه الاجسام انما اختصت بما لها من
الصفات بتخصيص الفاعل المختار الذي له الخلق والامر فصل في تعريف ان لكل
جسم مكاناً طبيعياً الجسم الواحد ليس له مكانان طبيعيان لانه اذا حصل في احدهما
فاما ان يطلب الثاني فيكون الذي حصل فيه طبيعياً له او لا يطلبه فلا يكون ذلك طبيعياً له
اذا اخرجا عنهما لم يكن توجهه الى احدهما اولى من توجهه الى الآخر فاما ان يتوجه اليهما وهو محال
او لا يتوجه الى واحد منهما فلا يكون واحد منهما طبيعياً له البسيط له طبيعة واحدة فلا يقتضي اثنين
متنافيين والحصول في احد الحيزين ينافي الحصول في الحيز الآخر وهذه الوجوه الثلاثة مفروضة في الواحد
من اجزاء البسيط الواحد فصل في المكان الطبيعي للمركب المركب اما ان يكون تركبه عن بسيطين
او اكثر فان كان من اثنين فاما ان يكونا متساويين او احدهما اغلب فان تساويا فاما ان يكون كل واحد
منهما مانعاً للآخر عن حركته او لا يكون فان لم يتمانعا افترقا [illegible] وان تمانعا مثل ان يكون النار
اسفل والارض فوق فان النار تقتضي الصعود والارض الهبوط فحينئذ اما ان يكون بعد كل واحد
منهما عن حيزه بعداً واحداً او لا يكون فان كان فاما ان يقفا ويبطلا قوتهما فيحصل المركب هناك
لا سيما اذا مالا الى الحيز المتوسط بينهما جميعاً وان كان ولا الى الحيز الاقرب فلان الحركات
الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وبالعكس واما ان كان احدهما اغلب في القوة وفي المقدار او
وهذا فاسد بحفظ ذلك الامتزاج فالسكون في احداث المركب الى مكانه واما ان يتركب من ثلاثة فان

غلب احدهما بالكيفية او الكمية حصل المركب في مكانه وان تساويا فان كانت متباينة متخالفة
حصل المركب في حيز الوسط وكذلك ان كانت متشابهة مثل الارض والماء والنار او تساوي الجذب
من الجانبين ولاشتراك الارض والماء في الميل الى الاسفل واما ان تركب من اربعة فان كانت متساوية
حصل المركب في الوسط والا ففي حيز الغالب والاشبه ان لا يتم المركب المعتدل الا تخلخلا لا يسرعه
حصول الغلبة ولو في القليل ٥ د في ان الجسم كيف يتصف بالطبع في المكان الغريب اذا
توهمنا النار في المركز حين لا تكون جزء منها الى الجهة مثل فيستحيل ان يتحرك الى جهة دون جهة
لعدم المخصص ويستحيل ان ينفرج عن فرجة في وسطها الى ان يبلغ كل جزء منه ذلك المنبسط اما هو
اقرب اليه من المكان الطبيعي لان الهوا حينئذ لا يمكنه ان يداخل الوحدات اما اولا بد ان ذلك
القود لا يمكن الا بالخرق وهو انما يكون في جهة مخصوصة مع انه لا مخصص واما ثانيا فلانه
يلزم وقوع الخلاء في الوسط وهو عندهم محال فاذن النار يبقى ساكنة في الوسط ٥ ه في
ان كل جسم بسيط وهو الكرة لان البسيط له طبيعة واحدة وهي لا تفعل في المادة الواحدة الا
فعلا واحدا وكل شكل سوى الكرة فيه اشكال مختلفة فانه يكون جانب منه خطا واخر زاوية
واخر نقطة فاذن شكل البسيط الكرة ولقائل ان ينقض ذلك بالمثمنات فانها مع بساطتها
مختلفة الشكل وبالاهلة للكواكب فانها على بساطتها منتفخة في موضع دون موضع لان
الكرات المحيطة بها سطحاها محدب ومقعر وهما بعد احدهما بالتحدب والتقعر مختلفان
بالمساحة فهما امران صدرا عن تلك الطبيعة وهو ايضا منقوض بالقوة المصورة التي هي سارية
في اعضاء الحيوانات على ما مر في العلة ثم فرعوا على هذا الاصل ان الماء الذي يحيط به

الكوز عند كونه في اعلى الجبل اكثر مما يحيط به الكوز حين كونه في اسفل الجبل لان الدائرة التي تحيط
الارض بطرفي الكوز عند كونه في اسفل الجبل اصغر من التي تحيط بطرفيه عند كونه في اعلاه والقوس
الواصلة بين طرفي الكوز يفصلها الدائرة الصغرى اكثر تحدبا من التي يفصلها من الدائرة العظمى ومتى
كان التحدب اكثر كان احتمالها للماء اكثر لان سطح الظاهر من الماء الذي في الكوز محدب ٥
الباب الثالث في الاجسام البسيطة وهي على مقدمة وقسمين اما المقدمة
ففي حقيقة البسيط والمركب الجسم البسيط قد يرسم بانه الذي يكون جميع ما هو
له في الجسم واحدا وبانه الذي لم يتركب حقيقته من اجسام مختلفة الطبايع فاذا اعتبر الاول بحسب
الحقيقة لم يكن العظم واللحم وما يشبههما بسيطين لتركبهما من العناصر الاربعة واذا اعتبر بانه
بحسب الحس كانا بسيطين لكن الفلك لا يكون بسيطا لان الجزء المحسوس منه ليس كذلك واما الثاني
فاعتباره بحسب الحقيقة يمنع من بساطة اللحم والعظم ولا يمنع من بساطة الفلك وبحسب الحس يدخله
العظم واللحم والفلك وهو اتم الاعتبارات ومتى عرف البسيط عرف المركب الذي يقابله ومرادنا
بالبسيط ههنا الجسم الذي لا يكون حقيقته مركبة من اجسام مختلفة الطبايع وهي اما فلكية او
عنصرية القسم الاول في الفلكيات أ في ان محدد الجهات لا يصح عليه الحركة المستقيمة
لانه جسم وكل جسم فله حيز طبيعي فلو خرج عنه وجب ان يرجع اليه بطبعه فيكون الحيز متحددا
له لا به هذا خلف ب في انه بسيط لو كان مركبا لصح عليه الانحلال والتالي محال والمقدم مثله
بيان الشرطية ان كل مركب ففيه بسيط وكل ما لا فيه بسيط باحد طرفيه فانه يصح ان يحويه بطرفه
الجهة لاستواء طرفيه في تمام الطبيعة ووجوب اشتراكهما هنا بالشبه في كل الاحكام ومتى لحق

باحد طرفيه الشيء الذي كان يلقاه بطرفه الآخر ضده وفيه الانخلاء والقائل ان يقول
يلزم على التقدير طبيعيا ان يمنع ذلك عطارد ومنعه بمحدد الفلك الا قهرا وذلك موضع الخرق في الافلاك
ولئن سلمنا ان هذه الدلالة تقتضي البساطة لكن في الفلك المحدد خاصة لا في سائر الافلاك وانتم
تدعون بساطتها باسرها فالدلالة قاصرة عن ذلك **في امتناع الخرق على الافلاك**
احتجوا عليه بوجوه اربعة الاول لو انخرق لتحركت الاجزاء المنخرقة عند نفوذ الخارق
فيه عن مواضعها وعند رجوعها اليها بالاستقامة لكن الحركة المستقيمة منفية فالخرق محال
ح ثبت لا بالبناء على امتناع الخرق على الفلك ان حركة الكواكب ليست بنفسها بل بحركة الفلك
ويكون الفلك متحركا بالاستدارة فيمتنع ان يتحرك بالمستقيم فلو انخرق لخرج ذلك الجزء عن موضعه الطبيعي
فاذا زال الخارق فاما ان لا يعود فحينئذ يكون ذلك المكان الغريب مطلوبا بالطبع والطبيعي
متروكا بالطبع هذا خلف او يعود فيكون ذلك بحركة مستقيمة فيكون فيه ميل مستقيم ففي الجسم
الواحد ميلان ميل مستقيم وميل مستدير فيكون اتى ذلك محال ح الخرق في الفلك اما ان يكون
لذاته وهو محال والا لزم ان يخرج الانقسامات التي لا نهاية لها الى الفعل او لسبب منفصل
وهو اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا والاول باطل لانه اما ان
يكون بسيطا او مركبا والبسيط ليس الا الافلاك والكواكب والعناصر اما الافلاك فلو
اقتضى جانب من الفلك الخرق في جانب من فلك اخر لاقتضى كل الجوانب ذلك لبساطة الفلك القابل
والفاعل واما الكواكب فاما ان تخرق الافلاك بحركتها فيه وهو باطل لما دل الادلة الدالة
على ان حركة الكواكب ليست بذاتها بل بحركة الفلك او بوجه اخر وهو غير معقول

واما العناصر

واما العناصر فالاجسام لا تؤثر الا بالمماسة والمماس للفلك هو النار من جميع الجوانب
فلو اقتضت انخراق بعض جوانب الفلك لاقتضت انخراق جميع جوانبها واما المركبات فلا تصل الى
الفلك لان النار تحرقها قبل وصولها الى الفلك واما القوة الجسمانية فهي ان كانت في الجسم
المنخرق فان كانت طبيعية لزم الانخراق في كل الجوانب لبساطة الفلك وان كانت قسرية عاد
الطلب في سبب حصولها وان كانت في جسم اخر عاد الكلام في ان ذلك الجسم اما ان يكون فلكا
او عنصريا واما ان لم يكن جسما ولا جسمانيا لم يكن اختصاصه ببعض جوانب الفلك بالانخراق
دون البعض الا لامر اختص به ذلك الجانب فيعود الكلام الى القسم الاول وقد ابطلناه وهذا
الوجه قد ذكره الشيخ ابان الله ذاته في رسالته الى ابي سعيد وفيه اصلاح حتى الى ان
صار هكذا ح الثاني انه يصدق به مشاهدة بقاء الاجرام السماوية على مقاديرها واشكالها
وحركاتها وانهم لم يطلعوا في التجربة البالغة على شيء من ذلك اصلا ولو كان انخراق ممكنا لوقع والقائل
ان يعترض على الاول بانها بعد صحة مقدماتها مختصة بالفلك المحدد لا غير وعلى الثاني
لا نسلم ان الفلك متحرك على الاستدارة والوجوه المذكورة في ان حركات الكواكب ليست لانفسها
بل لحركة الفلك وسيأتي الاعتراض عليها ولئن سلمنا ذلك لكنا لا نسلم انه لا يجتمع في الجسم الواحد
مبدأ ميل مستقيم ومستدير بعد ما مر تقريره في باب الحركة وعلى الثالث انه يعمكم عين حجة
ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الكواكب لا تخرق الفلك بحركته على ما سيأتي ولئن سلمنا لكن لم لا يجوز
ان يفعل الله تعالى لكونه تعالى فاعلا مختارا فهو يختار خرقه مرة ورتقه اخرى ولئن سلمنا
كونه موجبا لكن لم لا يجوز ان يختلف حاله في الاستعداد للرتق تارة وللفتق اخرى بواسطة الحركة

الاولى وحركتين وبالجملة فلم يجوّزوا اختلاف حال البسائط العنصرية بواسطة الحركات السماوية
ولم يجوّزوا اختلاف احوال الاجرام السماوية باختلاف حركة الفلك المحدد ولئن سلّم ذلك ولكن
الافلاك والكواكب عندكم احياء ناطقة فلم لا يجوز ان تختار بعض الافلاك او بعض الكواكب خرق
فلك آخر ولئن سلّم ذلك لكنه انما يدل على انها لا تنخرق ولكن لا يدل على انها غير قابلة للخرق
وعلى الرابع ان عدم احساسنا بعدم التغير لا يدل على عدمه حقيقة فان الشمس يتحلل من
اليافوخ في مدة عمر الواحد منا لا يحس به مع صغر اليافوخ وقربه منا فكيف لو فرضنا
تحلل شيء قليل من هذه الاجرام العظيمة البعيدة عنا ولئن سلّمنا عدم التغير لكن عدم الوقوع لا يدل
على امتناع الوقوع واعلم ان المصنف لما لم يحتج بوقوع التغير في شيء من هذه الاجرام
ولم ينقل الينا ذلك في شيء من التواريخ غلب على ظنهم بسبب هذا الاستقراء انها غير قابلة للتغير لان
من المستبعد ان يكون الشيء قابلا للتغير ثم لا يتغير اصلا في هذه المدة المتطاولة فحكم بحصول الظن
بهذا السبب ثم حاول المتأخرون اثبات ذلك بطرق برهانية موضحة في هذه الوجوه المتكلفة من
الناس من اثبت كونها قابلة للخرق بوجهين الاول ان الاجسام باسرها متساوية في الجسمية فلو وجب
اتصاف جسم الفلك بصفة امتنع عليه لذلك الوجوب اما لكونه جسما فيلزم عموم تلك الاحكام او لما يكون
حالا فيه وهو ان كان لازما عاد طلب لمية ذلك ويلزم اما الاشتراك المذكور واما التسلسل
ومع ذلك يلزم الاشتراك او غير لازم فلا يكون الصفات حاصلة بسببه لا دائما او لما يكون محلا
له وهو محال لما بينا في اول باب الكم ان الجسم واحد يستحيل ان يكون حالا في محل او لما يكون حالا فيه
ولا محلا له وهو اذن جسما او جسمانيا عاد السؤال وان لم يكن كذلك فاما ان يكون الاجسام

باسرها

متساوية في قبول ذلك الاثر عنه وحينئذ يصح على كل واحد منها ما يصح على الباقي او لا يكون متساوية
فيعود السؤال عن لمية ذلك التفاوت وفي هذه الطريقة ابحاث عجيبة اصولها مرت في هذا
الكتاب وتفاصيلها مذكورة في كتابنا به سبب الوضوح لازمة للطافة والصلابة للكثافة والاجسام
الفلكية لطيفة فهي اذن رقيقة ولطافة فيسهل ان يقبل ان عنيت بلطافتها شفافيتها فلا نسلم ان
كل لطيف رقيق بدليل البلور والزجاج وان عنيت بها غير ذلك فبيّنه ولئن سلّمنا كونها لطيفة على
الاطلاق لكن لم يلزم كونها رقيقة بيانه ان الاشتراك في اللوازم لا يقتضي الاشتراك في الملزوم
د في ان الافلاك لا ثقيلة ولا خفيفة الفلك جسم وكل جسم فله حيز طبيعي فالفلك له
حيز طبيعي فحيزه الطبيعي اما ان يكون هو الذي هو فيه او ما هو داخل فيه او ما هو خارج عنه
والاول هو المطلوب والثاني يقتضي تداخل الاجسام والثالث يقتضي الخلاء خارج العالم واذا
كان كذلك استحال خروج الفلك بكليته عن موضعه فاذن يستحيل عليه الحركة الى الوسط او عنه
وكل ما يستحيل عليه ذلك لم يكن ثقيلا او خفيفا فالفلك لا ثقيل ولا خفيف واما ان كل واحد من
اجزائه كذلك فلما بيّنا ان الخرق عليه محال فيستحيل على شيء من اجزائه ان يخرج عن موضعه فيستحيل
على شيء من اجزائه ان يتحرك الى الوسط او عنه والكلام فيه ما مر على اصوله ه ق والفلك
ليس بحار احتجوا بامور ثلثة ان الفلك لا ثقيل ولا خفيف وكل ما كان كذلك لم يكن حارا
ولا باردا لان الحرارة توجب الخفة والبرودة توجب الثقل بالاستقراء ولقائل ان يقول
الحركة توجب السخونة وهي حاصلة في الفلك فلزم من وجود الشيء الذي علمت موثريته في بعض المواضع
وجود الاثر لا محالة في كل المواضع لزم من وجود الحركة في الفلك وجود السخونة فيه وهو باطل فحكم

وان لم يجب ذلك الا ان الاثر كما يعتبر في تحققه الفاعل يعتبر القابل ايضا ومحل الفلك لا يكون
جوهر الفلك قابلا لذلك فلم لا يجوز تشكله في الحرارة مع الخفة حـ لو كانت الافلاك حارة
لكانت في غاية الحرارة والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان طبايعها لو اقتضت السخونة مع
اتصالها باجرام تبطل حاجبة عن الغاية وجب حصول كمال الاثر اذ السخونة ايضا مسخنة معاضدة
للطبيعة في افادة زيادة السخونة فوجب ازديادها بيان فساد التالي انه يلزم ان يكون اعلا
الهواء اسخن من الهواء الملاصق للارض بل كان من الواجب فكر في كل من العناصر لاتصاله وسط
الافلاك كالنطع في البحر ويلزم انه لا يظهر تاثير الشمس في الاسخان عند الطلوع لان المؤثر الضعيف
لا يظهر اثره عند المؤثر القوي ولقايل ان ينقض دليل الشرطية بسخونة الهواء او يبوسة النار
على مذهبهم فان كل واحد منهما بسيط مع ان طبيعة الهواء لم تقتض السخونة الكاملة وطبيعة النار
لم تقتض اليبوسة الكاملة عندهم واعتذروا عن الهواء بان طبيعته مقتضية للرطوبة والحرارة والرطوبة
عايقة عن كمال الحرارة والجواب عنه من جهة اوجه فاذا جوزتم ذلك فلم لا يجوز ان
تكون الطبيعة البسيطة الفلكية مع اقتضائها الحرارة تقتضي كيفية اخرى مانعة عن كمال الحرارة
لانا عرفنا بما ذكرتم ان بساطة الجسم لا تمنع من ذلك الشيئان اذا عاق احدهما عن الاخر
كان الاخر عايقا عنه فالرطوبة لو عاقت عن الحرارة عاقت الحرارة عنها ايضا فلزم ان لا يكون
رطوبة الهواء في الغاية وذلك باطل عندهم لان الهواء ارطب الاجسام عندهم حـ الرطوبة
التي في الهواء عبارة عن الرقة واللطافة واي عاقل يجوز ان يكون الرقة واللطافة مانعة
عن كمال الحرارة نعم الرطوبة المانعة عن الحرارة هي التي بمعنى البلة وهي غير موجودة في الهواء

د

د جعلتم الرطوبة مانعة عن الحرارة البالغة ولم تجعلوها مانعة عن اصل الحرارة فالحرارة
البالغة وجب ان يكون مخالفة بالماهية لاصل الحرارة واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون
الطبيعة الفلكية مقتضية لاحد النوعين وهو الاصل دون الثاني وهو الكمال ه اذا كانت
الرطوبة والحرارة متنافيتين كانت الطبيعة الواحدة قد فعلت فعلين متضادين وهو محال
فان قيل لا نقول الرطوبة مضادة لكمال الحرارة بل نقول الرطوبة تخل المادة بحدوث
الاستعداد قلنا الطبيعة السخنة التي للهواء اما ان يكون في حد نفسها اقتضاء السخونة البالغة
اوليس فان كان الاول كان اقتضاؤها للرطوبة وتحقق لازم وان كان الثاني لم يلزم من حد
الطبيعة السخنة حصول السخونة البالغة واعتذروا عن شرطية الدليل بان غايتها انها منعت من
كمال الحس وهو ضعيف للوجوه التي مرت والذي نزيده هنا انهم جعلوا غاية رطوبة الهواء مانعة
عن كمال حرارتها واذا كان كذلك وجب ان يكون غاية الحرارة منافرة للرطوبة لان التعاند يحصل
من الجانبين وذلك يقتضي ان يكون غاية الحرارة ملايمة لغاية اليبوسة اللهم الا ان يقال ان غاية الحرارة
منافرة لغايتي الرطوبة واليبوسة وملايمة للاعتدال ولكن اذا جاز ذلك فلم لا يجوز ايضا ان يكون
الطبيعة الفلكية منافرة لغايتي الرطوبة والحرارة وملايمة للحرارة المعتدلة ومقتضية لها وهو المطلوب
ثم لين سلمنا السلامة عن المعارض لكن ما الدليل على الشرطية فانا فرضنا الحرارة القوية مخالفة بالماهية
للحرارة الضعيفة ولا يلزم من كون الشيء بحيث يكون في ذاته اقتضاء ماهية ان يكون فيها اقتضاء ماهية
اخرى مخالفة لها بالنوع ولا يلزم من كون الطبيعة مقتضية للسخونة المعتدلة ان يكون مقتضية للسخونة التي
في الغاية لا يقال هب ان الطبيعة الفلكية ليس في طبيعتها الا افادة السخونة المعتدلة لكن الحركة

ايضا مسخنة وتلك السخونة ايضا مسخنة لكل مادة تلاقيها فاذا وجب تسخن المادة الخارجة عنها
فالمادة الملاقية لها اولى واذا كان كذلك وجب ان يحدث عن الحركة وعن تلك السخونة سخونة ذائبة
لا من حيث هي ذائبة بل من حيث هي سخونة وان تلك المادة سخونة لا تنتهي اخرى ان سخنت اخرى لو انضاف
اليه لان تفيد سخونة اخرى لانا نقول المعلول كما يعتبر في تحققه حصول العلة الفاعلية يعتبر
ايضا حصول العلة القابلية فلم لا يجوز ان يقال ان المادة الفلكية لم تكن في قوتها الا قبول ذلك النوع
من السخونة كما انه ليس في قوتها على مذهبكم الا قبول القدر الخاص من المقدار واذا زاد ذلك المحال
سقط قولكم لا يقال انا نقول انه ليس في طبايع تلك المادة الا قبول ذلك النوع المعتدل من
الحرارة مفضي الى المحال لان الطبيعة الفلكية مشتغلة باقتضاء ذلك القدر من السخونة والحركة
السريعة التي للفلك مشتغلة باقتضائه ضدا جمع على الاثر الواحد علتان مستقلتان وليست احديهما (احدهما)
بالاقتضاء اولى من الاخرى فاما ان يكونا مؤثرتين فيه معا وهو محال لاستحالة استناد المعلول
الشخصي الى علتين مستقلتين او لا الى واحد منهما فاما ان يحصل من غير سبب وهو محال او لا يحصل
اصلا وهو ايضا محال لانه يلزم منه تعذر المعلول عند تحقق علته ولانه يحصل مطلوبنا من
كون الفلك غير حار فثبت ان ما ذكرتموه بعض الحصر في الاقسام الباطلة فيكون باطلا وثبت ان المادة
الفلكية قابلة لجميع انواع السخونة لانا نقول لم لا يجوز ان يقال ان الحركة غير مؤثرة في السخونة (الفلكية صح)
ولا نسلم ذلك بما ذكرتموه من كون الحركة مسخنة لان الحركة الفلكية مخالفة بالنوع للحركات التي
نراها ولا يلزم من كون نوع واحد من جنس موجبا شيا ان يكون جميع انواع ذلك الجنس كذلك
ثم لئن سلمنا كون الحركة مسخنة ايضا مساوية للطبيعة الفلكية في الاشتغال بافادة ذلك المعلول

من السخونة

من السخونة لكن لم لا يجوز ان يقال ان الطبيعة اولى بافادتها من الحركة لكون الطبيعة متقدمة على
الحركة تقدما ما بالطبع والعلية ولئن سلمنا ان الحركة اولى لكن لم لا يجوز ان يقال ان الطبيعة الفلكية
لا تقتضي السخونة اصلا لكن الحركة السريعة التي (هي) تقتضي تلك السخونة وعلى هذا لا يلزم اجتماع العلتين على
المعلول الواحد قوله السخونة الصادرة عن تلك القوة يجب ان تفعل سخونة اخرى قلنا هذا بعيد
جدا او لا يلزم ان يحدث عن كل سخونة سخونة اخرى الى غير النهاية فيكون في المحل الواحد سخونات غير
متناهية قوله تلك السخونة اذا سخنت ما يلي محلها فمحلها اولى قلنا هذا ضعيف لاحتمال ان يكون شرط افادتها (افادتها)
ان يكون له تنوع في محل اخر مما يلاصقها لاستحالة انها لو افادت سخونة اخرى في محلها لزم اجتماع المثلين (المثلين)
ولئن سلمنا الشرطية ولكن مقصودكم انما يتحقق لو كانت سخونة الفلك من طبيعته فاما اذا حصل
من الفاعل الجسماني فذلك غير لازم ثم ان سلمنا انها ذكرتموه يمنع من سخونة الفلك لكنه لا يمنع من كون
الشمس في ذاتها حارة لكنها لغاية بعدها عنا لاجل البعد العظيم عن حرارتها وكذا القول في
باقي الكواكب في الاشفاف والكواكب ليست مشفة فالكواكب ليست نيرانا قلنا بل ان
نقول الاشتراك في اللوازم لا يقتضي الاشتراك في تمام الماهية فلم لا يجوز ان يكون الكواكب والنار
مشتركين في غاية السخونة لكن الكواكب تخالف في ماهيتها بفصل ماهيته النار ولاجل ذلك كان النار
التي عندنا مشفة وتلك الكواكب غير مشفة ولئن **وفي ان الفلك ليس بباردٍ** لو كان باردا
لكان في غاية البرودة فكان يستولي البرودة والجمود على العناصر فما كان يكون الحيوانات
لا يقال لم لا يجوز ان يكسر برودته لمجاورة النار لانا نقول لو كان كذلك لكانت المادة
الفلكية قابلة للحرارة ولو كان كذلك لوجب ان تصير في غاية السخونة بسبب الحركة السريعة التي

لها والكلام هٰهنا كالكلام على ما مرّ مسئلة في ان الفلك ليس برطب ولا يابس الرطب
هو الذي يقبل الاشكال بسهولة او الذي يلتصق بغيره بسهولة واليابس هو الذي يكون كذلك بعسر
ولا شيء من ذلك الا بالحركة المستقيمة وهي على الفلك محال ولقائل ان يقول هذه الدلالة
مخصصة بالمحدد لا بغيره مسئلة في ان الافلاك غير ملونة احتجوا بانها لو كانت ملونة
لحجبت الابصار عن رؤية ما وراءها فكان يجب ان لا نرى الكواكب ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
لونها خفيا كما ان الماء له لون ولذلك يرى وكذا البلور والزجاج وهما لا يحجبان فان قلتم هذه
الاشياء تحجب عن الابصار والكلام في هذه الاشياء فقط وكيف عرفتم انكم ادركتم ادراكا تاما لهذه
الكواكب حتى تعلموا ان هذه الافلاك لا لون لها ثم لئن سلمنا ان اللون مطلقا يحجب ولكن ذلك انما يدل
على ان الافلاك التي تحت كرة الثوابت غير ملونة حتى لا تمنع عن ادراك الثوابت لكنه لا يقتضي في
الفلك الاعظم ان لا يكون ملونا لانا لا نرى شيئا مما فوق هذا الجرم حتى يستدل بذلك على كونه غير
ملوّن لا يقال لو كان الفلك الاعظم ملونا لوجب ان يرى ذلك اللون لما ثبت ان ما تحته من الافلاك
التي تحته غير حاجبة لانا نقول لم لا يجوز ان يكون لونه ضعيفا كلون الزجاج والبلور ولاجل
لا يرى مع البعد ثم لئن سلمنا انه لا بد من رؤية لونه لكن لم لا يجوز ان يكون هذه الزرقة التي
نشاهدها هي ذلك اللون لا يقال هذه الزرقة لون متخيل في الجو الواقف بين السماء والارض
وذلك لان السموات شفافة والشفاف فلا لون له وراءه يرى كالمظلم وفي الجو اجزاء غبارية
وبخارية مضيئة محسوسة فاختلط المضيء المحسوس بالمظلم الغير المحسوس فحصل من مجموعهما هذه الزرقة
لانا نقول انكم ما اقمتم دلالة قاطعة على ان هذه الزرقة لا يمكن الا على هذا الوجه لكنكم لما اعتقدتم

ان السماوات

ان السماوات غير ملونة فطلبتم لهذه الزرقة المحسوسة مخرجا فذكرتم هذا الوجه واذا
كان كذلك كان القول بصحة هذا الوجه متفرعا على القول بان السماء غير ملونة فلو فرعنا
ذلك على هذا الوجه لزم الدور فثبت انه لا بد لكم من دلالة اخرى على ان هذه الزرقة المحسوسة ليست
لونا للفلك الاعظم فان الافلاك بسيطة والبسيط لا لون له ولقائل ان يمنع كلية الصغرى على ما مر
وينقض الكبرى بالقمر مسئلة في ان الفلك الاعظم غير مكوكب احتج عليه بطليموس بانه لو كان
مكوكبا لرأينا تلك الكواكب لما ان السماوات شفافة لا تحجب الابصار عن ادراك ما وراءها لكنا لا نراها
فهو غير مكوكب ولقائل ان يمنع الشرطية من وجهين الاول لم لا يثبت بالدليل ان الفلك الاعظم غير ملون
ثم لئن ثبت ذلك لكن من المحتمل ان يكون الكواكب التي في الفلك الاعظم صغيرة ولصغرها وغاية بعدها
عنا لا نراها فانه قد ثبت ان عطارد اصغر من الارض كذا الف مرة واصغر كوكب من الثوابت
وهو الذي يحس به البصر اعظم من الارض كذا مرة فلو قدرنا كوكبا مثل هذا الكوكب الصغير
من الثوابت على الفلك الاعظم وجب ان لا نراه فضلا عما يكون في قدر عطارد او اصغر
ولئن سلمنا الشرطية ولكن لا نسلم فساد التالي فانه انما عرفنا ان هذه الكواكب التي نراها
ليست في الفلك الاعظم لان اصحاب الارصاد وجدوا لها حركة بطيئة في كل ستة وستين سنة
درجة واحدة واعتقدوا ان حركات الكواكب ليست لانفسها بل بسبب الفلك التي هي مركوزة
فيه وعلموا ان الجسم الواحد لا يتحرك بالذات حركتين مختلفتين فلا جرم قالوا هذه الثوابت مركوزة في
جسم آخر غير الجرم الاعظم وهذا الطريق انما يتاتى في الكواكب المرصودة لكنهم اتفقوا على ان
الكواكب باسرها غير مرصودة فلا يكون الطريق الذي توصلوا به الى معرفة الكواكب في الكرة الثامنة

حاصلاً في كل الكواكب فاذن لا يمكن القطع بان قد شاء من هذه الكواكب غير مركوزة في الفلك الاعظم لا يقال لو كان الامر كما قلتم لوجب ان لا يبقى النظام بين الموصوف وغير المرصود على حاله واحد لانا نقول ومن الذي يحكم القطع بان ذلك النظام وقد بقي لم يوجد اما التفاوت الكبير فانما يحصل في مدة لا تفي اعمارنا بضبطه وطلب ان يجب معقول لا نسلم انه هنا كوكبا غير مرصود الحركة ٥

بحث في ان نور القمر مستفاد من الشمس

ذكروا عليه طريقين الاول لو لم يكن كذلك لما تفاوت ذلك الانوار بحسب ما يواجه وجهه من الشمس قربا وبعدا ولقائل ان يقول القمر كرة فلم لا يجوز ان يكون احد وجهيه مضيئا لا لانه والاخر مظلما لذاته او احاط به سطح مظلم ثم انه يتحرك على مركز نفسه حركة مساوية لحركة فلكه الذي يحركه حول الارض فيكون عند الاجتماع وجهه المظلم الى الجانب الاعلى فاذا تحرك بحركة فلكه وبعد عن الشمس تحرك مضيئا على نفسه مثل تلك الحركة فيظهر جانب المضيء او لامعا فاذا صار في مقابلة الشمس يكون مضيئا فكذا ويصف كالبدر ويكون جزؤه المضيء الينا وحينئذ يظهر متدرجا او مع هذا الاحتمال لا يمكن الجزم بان نوره مستفاد ث زوال الضوء عند توسط الارض وهو مبني على امتناع في الفاعل المختار وقد عرفت فسادها القدح ثم لئن سلمنا ان نوره مستفاد من الشمس فهل هو على سبيل الانعكاس من غير ان يصير هو في جوهره مستنيرا كما في المرآة او يصير هو في جوهره مستنيرا والاشبه الاخير لان على الوجه الاول لا يكون جميع اجزائه مستنيرا والقمر كل واحد من اجزائه مستنير بل كل على اعتبار حاله عند الطلوع والغروب والكسوفات ومقادير نوره من اول الهلال الى البدر عند نهاية بيان ٥ ما

في ان انوار سائر الكواكب ذاتية

الاشبه ذلك اذ لا يظهر فيها عدم النور

والهلال

والهلالية في التزايد والتنقص بحسب البعد من الشمس كما يوهم ذلك في القمر لا يقال انه لم يثبت هذا الوجه في القمر ثم الفرق لكونه تحت الشمس يكون له وجه الينا ووجه اليها فعند الاجتماع كان الوجه الذي يلينا هو الذي يليها وفيما بين ذلك يختلف حاله في الزيادة والنقصان لا يجب على الاول لان كل ما نوره مستفاد من الشمس وجب ان يختلف حاله عند اختلافه في القرب والبعد من الشمس والمواجهة الكلية لا ينعكس كليته وعلى الثاني ان هذا الشكل لا يتوجه في الزهرة وعطارد لكونهما تحت الشمس واما العلوية فهي اذا كانت على سمت الراس لم يكن الشمس مقابلة ولا مقاربة لم يكن الوجه المقابل لنا للشمس هو الوجه المقابل منها لنا بل بعض ذلك فكان من الواجب ان يختلف حالها في الزيادة والنقصان ولانه يلزم انكسافها في مقابلة الشمس اذا كانت على نقطة المنطقة ٥

بحث في ان هل للكواكب لون

الاظهر ذلك اما في القمر فظاهر عند الخسوف وقيل ان بعض السموات شفافة فكان يجب ان يرى القمر عند الاجتماع على لونه الخاص واما سائر الكواكب فالاشبه ذلك مثل كمودة زحل وصفرة المشتري وحمرة المريخ وصفرة عطارد وضوء الشمس براق ٥

بحث في الطريق الى معرفة مواضع الكواكب فيه

وجهان اختلاف المنظر والكسف وهما غير عامين اما الاول فلانه لا يجري في العلويات واما الثاني فلانه لا يجري في الكواكب الا فيما يوافق المنطقة ان تخيل شيء من السيارات في طلب الكسف شيء منها بها ولا يعرف انها مركوزة في الفلك الذي فوق فلك السيارات الاعلى حين اللطخ على كل الثوابت في فلك واحد لا يقال لو كانت مركوزة في اكثر السيارات لاختلف وضعها مع الثوابت التي عرفت بالكسف كونها مركوزة في الفلك الثامن لانا نقول لم لا يجوز وجود كوكب

أخرى تحت كرة القمر وحركتها حركة الكرة التي منه وهي ممكنة لقطبين ولم لا يجوز
وجود كرة مثل هذه فيما بين كرات السيارات ولا يمكن ابطاله الا ان يبعد بعد كل كوكب من الارض مساوٍ
لاقرب قرب الكوكب الذي فوقه وذلك يمنع من وجود كرة أخرى في فلك أحد السيارات لأن
فلك المقدمة كاذبة لان ابعد بعد القمر واقرب قرب عطارد ثخن فلك الجوزهر للقمر وأما ...
الكواكب فالمحققون من أصحاب الهيئة ان عرض الاتفاق في العلوية الثلثة لا يبعد ان
تكون فلك التداوير الذي لكل واحد منها لئلا يحيط بعضها ببعض ويكون جرم الكواكب مركوزا
في الكرة الداخلة وإذا كان كذلك يحصل لكل ربع كرات من تلك التداوير مع كل واحد منها
ثخن كرتين ما بين اقرب قرب السافل وابعد بعد العالي واما في السفلية فلا يثبتوها
جملة تداوير فيكون ما بين اقرب قرب الزهرة وابعد بعد عطارد ثخن ثمان كرات ...
بعد ... المقدمة عن قولهم ... لكنهم انما اعتقدوا ان اقرب
قرب العالي مساوٍ لابعد بعد السافل لاعتقادهم او لانه ليس بين هذه الافلاك ما يتخللها فلا
يمكن بناء ذلك عليه والا لزم الدور بل لا بد في ذلك من زائد. تنبيه في حركات الكواكب
المشهور انها تتحرك بحركة الفلك بها الوجهين عام واخر خاص ... فلو تحركت
بانفسها لانخرق الفلك وبين لكل واحد من الكواكب حركة مشرقية بطيئة وحركة سريعة
يومية غربية فهاتان الحركتان ليستا بالذات فيها او احدهما بالعرض وذلك لا يتأتى الا
اذا كانت حركتها بحركة الفلك الذي هي فيه واما الخاص فالذي يخص الثوابت ... ولم
تكن حركتها بحركة الفلك لتقدم او تأخر بعضها عن بعض لانه من المستبعد ان تكون متحركة

السرعة

السرعة والبطوء مع اختلاف دوائرها بقدر الحفظ للاوضاع التي لبعضها الى بعض
في نسبة حركة جملتها حركة فلك واحد يدور على قطبين ومنطقة وتقوى ذلك انها في حركة
الطويلة على ان كل واحد منها مقداراً ... خاصاً من الحركة بالنسبة الى نقطة الاعتدال والتي
تحت السيارات ان الجسم الواحد لا يتحرك من ذاته الى جهتين مختلفتين ولو كانت حركات السيارات
بانفسها لاستحال وجود البعد المضاعف في القمر وعطارد ولقائل ان يعترض على الاول بانا
انه ليس لكم دلالة على استحالة الخرق على الافلاك الكوكبية ثم بين تسليم ذلك لكن لم لا يجوز ان
يقال انه ينفصل من ثخن الفلك جسم يشبه حلقة ويكون قطر ثخنها مساوياً لقطر الكواكب
ثم ان الكواكب اذا تحركت اعتمدت على تلك الحلقة فتحرك الحلقة والكواكب معاً ويكون الفلك
القطاعين غير ان يعرض له انخراق اصلاً ثم انا لا نثبت هذه حركة الحلقة لكونها متشابهة مشاكلة
لجرم السماء وعلى هذا التقدير لا يلزم من تنقل الكوكب بحركته انخراق الفلك وعلى الثاني انه
بنا منع صحة ان يتحرك الجسم الواحد دفعة واحدة حركتين الى جهتين احديهما بالذات والاخرى
بالعرض وهو مقرر في باب الحكمة فيه من الاشكال وعلى الثالث انه مجرد استبعاد وعلى انه
لا يجري في كل السيارات ثم ما به الاعتراض على الثاني. تنبيه في عدد الكرات لما اعتقدوا
ان الكواكب لا تتحرك الا بحركة الفلك استدلوا باصناف الحركات على عدد الكرات والمشهور ان
الكرات الكلية تسع ... على هذه التسع ابتنت هاهنا والادلة لم ...
لم يعلم انتفاء ... لا لكلام بطلان الشيء ان كرة الثوابت كرة واحدة او كرات متحركة بعضها
على بعض وهذا الاحتمال واقع لان الذي يمكن ان يستدل به على وحدة كرة الثوابت ليس

الاحو كانها متشابهة ومتى كان كذلك كانت مركوزة في كرة واحدة والمقدمتان غير
اما الصغرى فلان حركاتها وان كانت في الحس متشابهة لكن لعلها لا تكون في الحقيقة واحدة
لانا لو قدرنا ان الواحدة منها تتم الدورة في سنة وبلثلثمائة الف سنة والاخرى تتمها في هذا الزمان
لكن لا بنقصان عاشرة واحدة او اقل فالتي تحس الا دفعة الواحدة من هذا القدر من التفاوت
هل احدا يحس لا تفاوتها بالضبط واذا احتمل ذلك سقط القطع بالتشابه واما الكبرى فلاحتمال
اشتراك الامور المختلفة في لازم واحد واعلم ان هذا الاحتمال غير مختص بكرة الثوابت بل هو حاصل
في كل الكرات والتدقيق في ابطاله هو انا فرضنا كل كوكب مساوي ابعد بعد الكوكب الذي
فرض فوقه من صفحة السابق من هذا الباب بل يجوز ان يكون فوق الفلك التاسع المحرك
بالحركة اليومية من الافلاك ما لا يعلم عددها الا الله تعالى بل يحتمل ان يكون هذا التاسع عائد
من الكرات مركوزة في ثخن كرة اخرى عظيمة ويكون في تلك الكرة الف الف مثل هذه الكرة وليس
بمستبعد فان نذهب المريخ اعظم من مثل الشمس واذا عقل ذلك فاي باس بان نفرض ما هو
اعظم منه ٥ بحث في ان الحركات السماوية لا يعرض لها الاختلاف الاظهران الفن
لما تاملوا الحركات السماوية وجدوا الاختلاف العارض لها عائدا الى نظام واحد فقوي في
ظنهم انها غير مختلفة اصلا اذ لو صح عليها الاختلاف لجاز ان لا يحفظ نظامها بوجه واحد
ولما استمرت مشاهدتهم لذلك النظام حكموا عليها بانها لا تختلف اصلا ما دامت باقية
بنوا على هذا اصلا من اصولهم النجومية والمتاخرون ظنوا كون هذه المقدمة برهانية والذي
يمكن نصرتها به في اصولهم ان السماويات بسائط والبسيط لا يكون لها الا قوة واحدة فلا

حلد

بعد دعها الا انه واحد فلان ذا الصادر عنها لا يقع الا على نهج واحد ثبت ان الحركات
السماوية مستندة الى واجب الوجود اما بغير واسطة او بواسطة وعلى التقديرين يلزم من
امتناع عروض التغير له امتناع عروضها لغيرها او لعارض ذلك المحدث الا بعينه لان تغيرها
بواسطة الحركات السماوية فلا جرم صح نظر في التغير اليها اما الحركات السماوية فلتستند بواسطة
حركات اخر ولقائل ان يعترض على الاول بانا ضعفنا دليلكم على بساطة الفلك المحدد وبينا
انه لا دليل لكم على بساطة الفلك المحدد وبينا انه لا دليل لكم على بساطة سائر الافلاك اصلا
ولئن سلمنا ذلك لكن البساطة لا تمنع من التغير كالعناصر وعلى الثاني بانه مبني على كون الصانع تعالى
موجبا بالذات وقد ابطلناه ثم لئن سلمنا لكن بينا في باب الحركة ان صدور الحوادث عنه لا يتوقف
على توسط الحركات السماوية ثم لئن سلمنا ذلك لكن الحركة الواحدة كافية فيه ولتكن هي الحركة الاولى
فاما حركات الافلاك والكواكب فلا حاجة اليها وايضا الحركة الاولى يكفي في كونها متوسطة دوام
ذاتها فاما دوام احوالها في السرعة والبطوء فلا غير واجب ثم لئن سلمنا صحة دليلكم لكنه
باطل من وجوه اخر وهو ان حركات الافلاك اختيارية والحركات الاختيارية لا يمتنع عروض
الاختلاف فلا يمتنع عليها ان لا تتم الدورة ٥ بحث في التفريع على هذه المقدمة لما ثبت
ان الاختلاف لا يعرض لشيء من السماويات ثم انا رأينا في حركات الكواكب واجرامها اختلافا
منتظما عائدا عن منتهاه الى اول المبدأ في الحركات في السرعة والبطوء واما في المقادير
في الصغر والكبر علمنا ان ذلك بسبب اختلاف قربها وبعدها عن الارض وذلك انما يكون
بسبب افلاك تعقول الفلك الحامل للكوكب اما ان يكون محيطا بالارض او لا يكون فان كان

الاول لينبغي ان يختلف بسبب ذلك قربه وبعده من الارض وان تقطع مسافة مختلفة في ازمنة
متساوية والاغراض المذكورة فيلزم القمران الاختلاف وما تركب عنهما وهو ان يكون الفلك
موافق المركز والكوكب لا يكون مركوزا فيه بل في جرم مركوز فيه متحرك وهو فلك التدوير
كما هو احد الاحتمالين في الشمس او يكون محيطا بالارض لكن يكون مركزه غير مركز العالم كما هو الاحتمال
الثاني في الشمس وهو الخارج المركز او ما يتركب منهما وهو في السيارات الباقية ه ح في
ان النمو على الفلك محال اما السطح الاعلى من الفلك فذلك عليه محال والا لوقع الخلا او كون ان
لينبغي ذلك على المحيط استحال على الثاني لكون الفلك بسيطا فيكون جميع جوانبه على طبيعة
واحدة واذا امتنع ذلك على مقعره استحال على محدب فلك الثوابت والا لزم تداخل الاجسام
واذا امتنع ذلك على محدبه استحال ايضا على مقعره واما انه ان كان بسيطا فلما مر وان كان ذلك
مركبا فلانه ينبغي تحليل المركب الى البسايط ويثبت ما ذكرناه في كل واحد سطحين كل
واحد من تلك البسايط ولقايل ان يقول امتناع النمو على محدب الفلك الاعلى يحتمل ان يكون لا لانه
بل لعدم شرط وهو الخير وهذا المعنى غير حاصل بالنسبة الى مقعره لاحتمال انه عند ما
يتخلل وينبسط بسيطا تتحدب الثوابت وبعض وعلى هذا التقدير يبطل ما ذكروه وايضا
فما ذكروه يمنع من جواز النمو على كل الاجرام ه ط في المجرة ذهب ارسطو الى
انها ابخرة دخانية واقعة في الهواء والحق انها اجرام كوكبية صغيرة قليلة الضوء منها انه
الموضع قريب على هذا الوجه لوجب كما لو كانت الحمرة في الهواء لما ان له اختلاف منظر
لان الذي هو فوقه اذا ظهر له اختلاف المنظر فان يظهر لها اولى وفيما قال الثاني بالنسبة على فساد المقدم
ت

ت بقاء الابخرة الدخانية على هذا الشكل من غير ان يتطرق اليها شيء من التغيرات في
شيء من التواريخ مستبعد جدا ه ى في محو القمر امتناع بعض المواضع في وجه القمر
عن قبول النور التام اما ان يكون بسبب خارج عن جرم القمر او غير خارج عنه اما الاول فاما
ان يكون كما ابعض المرايا من وضع الاشباح فيها فلا نرى تلك المواضع مضيئة وكذلك القمر لما تصور
اشباح الجبال والبحار فيه لم تر تلك المواضع منه بادية وهذا باطل لان الاشباح التي تشاهد
في المرايا تختلف باختلاف مقامات الناظرين والاثار التي في وجه القمر ليست كذلك ولا لان القمر
ينصر والمرآة لا تكون مضيئة او لان شيئا يستر تلك المواضع عنا وهو ان ذا بعضهن تختلف
المواضع المستترة باختلاف مقامات الناظرين لانه اذا نهي ان تصرفا او نا ان تحقق لم يكن سائرا
لكونه شفافا وان كان مركبا مثل دخان او بخار دائم يدوم او سماوية وهو ان لم يكن مركوزا في
وجه القمر اجسام كوكبية مظلمة او قليلة الضوء وتربيها الاضاءة القمر مظلمة واما الثاني
وهو ان يكون ذلك بسبب راجع الى ذات القمر فاما ان يكون جوهر الموضع المستتر مساويا بالجوهر
للموضع المضيء بحسب يمتنع ان يختلفا في الكيفية الا بسبب خارجي وذلك السبب اما ان يكون
عنصريا كما يعتقده ذلك السبب اختلاف عرض وهو محال لوجب اما او لا انما لان الارصاد
تدل على وضع النقص في اجرام الكواكب واما ثانيا فلانه لا يماس الا على نقطة واحدة
في دهر طويل مرة واحدة وذلك عندما يكون في حضيض تدويره ويكون تدويره في حضيض حامله
او سماويا وقد تم الكلام فيه او لا ان ثانى طلع جانبه الذي يحاذي جانبه المضيء وذلك باطل
والا لحصل ذلك الالتفاط عند خط ونحوه كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء وقلت

الظلمة ۝ كا في ان الافلاك متحركة الرياضيون لما راوا الكواكب متحركة
واعتقدوا ان حركتها لا بد وان تكون بحركة الفلك فاعتقدوا حركة الفلك وان كان ذلك
طريقا اقناعيا والطبيعيون ارادوا ان يذكروا طريقا لميا فذكروا وجوها الاول الفلك بسيط فكل
كل جزء منه بوضع خاص اما ان يكون واجبا او جائزا والاول باطل لان الاجزاء المفترضة في
البسيط متساوية في تمام الماهية والاجزاء المتساوية في تمام الماهية يستحيل ان يجب لبعضها
امر دون البعض والثاني يقتضي صحة انتقال كل واحد من تلك الاجزاء الى حيز الآخر وذلك بالحركة
المستديرة فالحركة المستديرة على الفلك جائزة وكلما صح عليه الحركة المستديرة صحبه ميل
مستدير على ما صح في باب الحركة وكل ما فيه ميل مستدير فهو متحرك على الاستدارة ولقائل
ان يقول انتم انما اثبتم صحة وجود الحركة المستديرة بالنظر الى القابل اي جسم الفلك من حيث
هو قابل لها وصحة الحركة الحاصلة للقابل لا تعتبر في تحققها الوجود والشرط واما الصحة المطلقة
التي هي انما تنشأ عن شوق القابل والفاعل وحصول الشرايط وارتفاع الموانع فان ادعيتم
صحة الحركة المستديرة على الفلك بالمعنى الاول فهي ثابتة بالوجه الذي ذكرتموه لكن لا يلزم من تحققها
تحقق العلة الفاعلية للحركة وان ادعيتم الثاني فعليكم اثبات هذه الصحة لا بعد اثبات العلة
الفاعلية للفلك الحركة حاصلة وانتم انما تثبتون العلة الفاعلية وهي مبدأ الميل المستدير بواسطة
هذه الصحة فيلزمكم الدور ب لما كان الفلك بسيطا لم يكن بان يحصل بعض اجزائه في بعض اجزاء
حيزه اولى بان يحصل في سائر اجزاء حيزه فاما ان يبقى كل جزء في جزء واحد من حيزه فيكون
ذلك ترجيحا لاحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح وانه محال واما ان لا يبقى بل يتحرك وذلك

يقتضي

يقتضي كون الفلك متحركا ولقائل ان يقول هذا يقتضي ان تكون البسائط العنصرية متحركة
بالطبع على الاستدارة وذلك باطل ۝ كب في كيفية حركات الافلاك الفلك متحرك
وكل متحرك فلا بد وان يعرض له اختلاف وضع بالنسبة الى جسم آخر فالفلك كذلك وذلك الجسم
لا يجوز ان يكون خارجا عنه لما عرفت انه ليس خارج الفلك الاقصى جسم آخر فلا بد وان يكون
داخلا فيه ولا يجوز ان يكون متحركا لان ثبات النسبة عند المتحرك انما يكون للساكن مع المتحرك فلا بد
وان يكون ساكنا وهو الارض ۝ كج في ان المحيط كيف يحرك المحاط قالوا هذا
يكون على وجهين اما ان يكون فاعلها جزءا من الخارج المركز التي هو جزء من المثقل والحالة يشغل الاخرى
بانتقاله مقعر المحيط مكانا طبيعيا للمحاط به فيتشبث به ويلزم مطابقة حدبة المحاط للحاوي طبعا
لكونه مكانا له فينتقل ايضا بانتقاله ولقائل ان يعترض على الثاني بان جميع النقط
المفترضة في مقعر المحيط متساوية باسرها لكونه بسيطا فيستحيل ان يكون نقطة من المحوي طالبا
لنقطة معينة من الحاوي دون باقي النقط المساوية ب زعموا ان الممثلات باسرها انما
تتحرك بحركاتها الطبيعية بحركة فلك الثوابت ولم يثبت هذا الحكم هاهنا العلة بل الصحيح ان المحرك
للكل هو الله تعالى بالاختيار وان ثبت على قانونهم كون الحاوي محركا للمحوي فانه يكون
محركا بالقوة لا بالمماسة ۝ كد في ان حركات الافلاك نفسانية الافلاك
متحركة بالاستدارة وكل ما كان كذلك كانت حركته نفسانية وانت قد عرفت ما في كل
واحد من المقدمتين ثم قالوا من المعلوم ان نسبة كلية العناصر الى كلية الافلاك اقل من نسبة
البرة التي يبلعها الانسان الى بدنه فاذا لم يمنع تلك البرة من الحركات والاعضاء الغير

الجنة التي فيه من اطلاق اسم الحيوان عليه فكذى العناصر لا يمنع من اطلاق اسم الحيوان عليه
فكذى العناصر لا يمنع من اطلاق اسم الحيوان على العالم ○ كد في انه هل للافلاك شيء
من الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب لو كان لها شيء من الحواس
الظاهرة لكان معطلا وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الشرطية ان الغرض
خلقة الحواس الظاهرة في الحيوان جلب المنافع ودفع المضار ولما كان على الفلك محالين
لم يكن في الحواس التي لها فايدة وبيان فساد التالي انه لا معطل في الطبيعة ولقايل ان يقول
هذا القياس انما يتم بعد اثبات انه لا فايدة ... منافعه نفسه فانه لا فايدة في خلق الحواس
الا جلب النفع ودفع الضرر وذلك غير بيّن فلم لا يجوز ان يكون نفس هذه الحواس منفعة لا
ان يكون الغرض منها منفعة اخرى من المنفعة والمضرة على الفلك محال وقد ثبت انه ليس لكم
دلالة حجة على ذلك وايضا لا معطل في الطبيعة وهذه مقدمة مقبولة عند الاكثرين لكونها
منقولة عن الاقدمين ولكن لا يتم ذلك من جهة الدليل واما الشهوة والغضب فقد نفوهما عنها
لتوقفهما ... واما الحواس الباطنة فقد اصطلح كلامهم فيها حيث نفاها الشيخ عنها
بانها متعلقة بالحواس الظاهرة فان الخيال خزانة صور المحسوسات والوهم يدرك احوالها
الجزئية والمتعلقة بها فاذا لم يوجد الاصل وجب ان لا يوجد الفرع ولقايل ان يقول
لا نسلم انه لا فايدة فيها غير حفظ صور المحسوسات واحوالها الجزئية فلم لا يجوز ان يكون فيها
فوايد غير ما ذكرتم وليس لنا ذلك لكن لم قلتم انه لا معطل في الطبيعة ○ كز في المتعلق
الاول للنفس الحيوانية قيل الكوكب في الفلك كالقلب في البدن فكما ان القلب اول

عضو

عضو يتعلق به النفس فكذلك الكوكب وامثال هذه المباحث لا يرجى فيها الا الظنون
الضعيفة ○ كح في ان الافلاك كريات نعولهم فيها على البرهان اللمي وهو انها
بسايط والبسيط شكله الكرة وقد عرفت ما في كل واحد من المقدمتين وبعد تسليمهما نقول
انه لا يلزم من هذا الدليل وجوب كونها كرة لجواز زوال الاحوال الطبيعية عند عروض القواسر
وهذا الاحتمال لا يندفع الا بان السموات لا يعرض لها الاحوال عن مجاريها الطبيعية لكنا قد
تكلمنا على هذه المقدمة واما الرياضيون فقد ذكروا طرقا اقناعية فلو كان الفلك مضلعا
او مسطحا او عدسيا لزم وقوع الخلا عند حركته وفساد التالي يدل على فساد المقدم ولقايل
ان يقول ان الخلا انما يلزم من حركة الشيء على خلاف الاستدارة والعدسي على خلاف الطول واما بالعكس
فلا وقولنا ... في نفس ... ان الامر وان كان كذلك لكن يلزم الخلا في ... الحركة
على ذلك الوجه لانا نقول فلم لا يجوز ان يقال المحال انما يلزم من فرض وضع الحركة على الوجه
الذي ذكرتموه لان كذب المقدمة المستعملة في قياس الخلف لظهور الصحة في ما بالمقدمات ب
بين ان الفلك مستدير في طوله ثم في عرضه اما الطول فلان اجزاء الفلك في طوله اما ان يكون
متساوية القرب من الارض او لا يكون فان كان الاول ثبت كونها كرة وان كان الثاني فنقول
انا ... على ان السماء محيطة بالارض وان الارض كرة حسية ففي كل موضع نصف
نهار وموضع آخر فيلزم ان نرى الكواكب في البلاد التي يكون افقه ابعد من نصف نهار عند كونه
على ذلك الافق في غاية الصغر وحين يكون على نصف نهار في غاية الكبر في البلاد التي
يكون الامر فيها بالعكس ان نرى على العكس مما حكيناه وفي بعض البلاد يكون الكواكب في احد

س

الافق اعظم منه في الاخر وان يكون في غاية ارتفاعه في احد الافقين اعظم منه في
الاخر وان يكون في غاية ارتفاعه في احد الافقين اعظم منه في الاخر والتوالي كاذبة فان احوال
الطلوع والغروب في جميع البلاد الموضوعة على طول العمارة على نسق واحد واما العرض
فلان السائر بعد الجنوب على خط وخط نصف النهار يظهر له من الجانب الشمالي مقدار
ما يخفى منه عن الجانب الجنوبي وذلك لا يتم الا بان يكون على شكل الكرة في الاسطوانات
وذوات الحلق والاهرامات والالات انما علمت بسطح ان شكل السماء كري وحركتها دورية
وشطر على الاصطرلاب وسائر الالات الاخرى ودوائر المنطقة والسماوات وما شاكلها
على ان الارض كرة ثم انا شاهدنا الالات متوافقة وموافقة لما نظر في الحق وسائر الطرق
من الافاعيل **كرة في ان السموات يصح عليها الكون والفساد** منع ارسطو
منه وليس مراده منه ههنا كونها ازلية ابدية بل ان الاجسام التي تكونت منها الافلاك
لا تقبل الاشكال الصورية فهي ما دامت موجودة كانت متصورة بشكل الصورة واجرها بوجه
فلو كان الفلك كائنا لصح عليه الحركة المستقيمة وفساد التالي يدل على فساد المقدم
بيان الشرطية ان كل متكون فهو جسم ولكل جسم حيز طبيعي فاما ان يكون في حيزه او في حيز آخر
فان كان الثاني فاما ان يتحرك بالطبع الى حيزه فيكون متحركا بالاستقامة او لا يتحرك ولا يكون
الملازم الطبيعي مطلوبا بالطبع والاول لا يخلو اما ان يقال ذلك الحيز قبل تكون هذا الجسم
فيه كان خاليا وهو محال لامتناع الخلاء او كان فيه جسم فعند حصول الجسم الذي يكون
اذ بقي الاول لزم التداخل وان لم يبق فالجسم الذي خرج عنه ان لم يكن من نوع هذا المتكون

حين حصل فيه لا يشك انه قد اخرج الجسم الذي كان في مكان طبيعي له ولا يشك ان ذلك
الجسم يطلب العود اليه بميل مستقيم فهذا المتكون ايضا قابل للميل المستقيم لانه من جنسه والا لا
لمكان الواحد جسمان مختلفان بالطبع وانه محال وانه من نوعه فكذلك فثبت ان كل كائن
فاسد ففيه ميل مستقيم واما فساد التالي فلان الفلك فيه ميل مستديرا والا لاجتمع
في الفلك ميل اذ حصلت الصورة الفلكية في مادته ان كان في حيز الاخر فهو لا في حيزه وعلى هذا
الشكل فقد كان في حيز قبل ضيره دونه فليكن هذا خلفا وان لم يكن كذلك فانتقاله اليه لا بد
وان يكون بحركة مستقيمة وذلك على الجهة محال واعلم انا قد ذكرنا في هذا الكتاب مباحث
هذا الباب بما وقفت عليه لم يخف عليك وجه الكلام على هذا الوجه **العلم الثالث**
في البسائط العنصرية وفيه فصلان **الفصل الاول** في الاركان وهي كرية ثم نبحث **في**
ترتيبها اقربها الى الفلك النار لوجهين الاول وهو ان اطول ما في الفلك الجسم الذي يتحرك
عليه بحيث انا رايت الى فوق وهو ان الشهب اجسام متحركة فلولا النار في الجو العالي ولما
كان كذلك واما الجسم الذي في غاية البعد عن الفلك فهو في غاية البعد عن وضعه ان يحركه الى
مكان ساكن جامدا وهو الارض واما الجو الذي لا يكون شديد القرب من الفلك فانه لا يحمى الى
الغاية وهو الهواء ومما لا يشك فيه ان الماء طاف على الارض وراسب في الهواء فيعلم ان
مكان الماء تحت الهواء ولقائل ان يعترض على ما ذكروه اولا في النار بيانه انا لا نسلم ان الفلك
متحرك بل المتحرك هو الكوكب فقط على ما مر وليس له ذلك لانا نقول ان معنى الفلك الاخشن
فيه اصلا حتى تنشيت بسببها اجزاء الجسم المجاور له واذا لم يكن كذلك لم يلزم من حركة الفلك

حركة فما يجاوره فلا يلزم سكونها واما الفلك فهو في نفسه ليس بكائن حتى يتحرك ما يجاوره
وعلى ما ذكرناه ثابتا انه لا يتحرك الا القسر في الفاعل الجماد وهذا القدح باطل على قولهم
وكذا في الارض لكن لما علمنا بعدم وصول الكائنات اليها فقد علمت انها الموجود في العادي
وهو محال ۝ بحث في شكل الارض فاني ان شكل الارض الكرة فذكروا فيه وجوها
ثلثة أ الارض في طولها اما ان تكون مسطحة او مقعرة او محدبة والاول باطل والا لكان
طلوع الشمس على جميع البلاد الموضوعة على ذلك السطح وغروبها عنهم دفعة واحدة والثاني لاد
لانا لما اعتبرنا امر الخسوفات واحدا بعينه واعتبرنا اجزاء احوال الخسوف في الاربع نجد ذلك في
البلاد المختلفة الطول في وقت واحد منها النهار وفي الليل والثاني ايضا باطل والا لكان طلوعها ث
على اهل المغرب قبل طلوعها على اهل المشرق ولما بطل القسمان ثبت كونها في الطول محدبة
وفي العرض كذلك لانها لو كانت مسطحة لكان السالك على خطوط نصف النهار الى الجانب الشمالي
وجب ان لا يزداد عليه ارتفاع القطب الشمالي وانحطاط القطب الجنوبي وان لا يظهر له في
السماء من الكواكب ما كان خفي عنه في الجنوب بالعكس ولو كانت مقعرة لكان كلما كان
الموغل في الجانب الشمالي اكثر كان خفاء القطب الشمالي والكواكب القريبة منه اكثر وكل
ذلك باطل فالارض في طولها وعرضها محدبة وذلك الحدب على شكل الكرة لانا نجد التفاوت
في اوقات الخسوفات وفي عرض البلاد على حسب تفاوت اجزاء الدوائر فالارض كرة ولقائل
ان يقول الجمهور قدروا الارض ليس الا النصف اما الثاني فمغمور في الماء ونحن لا نعرف
حال ذلك النصف ولعل ذلك النصف سطح متموج بحيث يقع الضوء على كله دفعة او يكون

مقعرا

مقعرا بحيث يكون وقوع الظل على جانبه الغربي على جانبه الشرقي وقد ذهب الى كل
واحد من هذين الاحتمالين قوم فهذه الدلالة لا تبطل احتمال ان الارض على صورة نصف كرة
بل لا تبطل كونها على صورة ربع كرة بل لا تثبت كونها على شكل تمام ربع الكرة لان ذلك
انما يثبت لو امكننا ان ننتقل من خط الاستواء الى الموضع الذي يكون القطب على سمت الراس
ومعلوم ان ذلك متعذر لا يقال لما ثبت بهذه الحجة ان القطعة المكشوفة من الارض على
شكل قطعة كرة وجب ان يكون شكل تمامه شكل الكرة لان مقتضى الطبيعة البسيطة لا يختلف
لانا نقول هذا انما يجب لو كان شكل هذه القطعة شكلا طبيعيا فلم قلتم ذلك ولم لا يجوز
ان يكون قسريا كما انكم تعتقدون ان بروزها على الماء قسري فان قلتم الاشكال ان هي
الشكل الطبيعي للاجسام البسيطة فنقول اذ قد سلمتم انما يثبت لو بينتم ان شكل الجسم البسيط
هو الكرة وهذا لو ثبت لكان كافيا فيكون الاشتغال بما ذكروه لغوا ثم ان سلمنا ان شكل
الارض محدب لم قلتم انها محدبة تحدبا كريا قوله نجد التفاوت في الطول والعرض بحسب
التفاوت في اجزاء الدائرة قلنا هذا انما يثبت لو اتفق في وقت ان حبس في جميع البلاد المتفاوتة
الاطوال بدرجة درجة اناس يرصدون خسوفا واحدا ثم وجدوا مقادير التفاوت بين الساعات
بحسب مقادير التفاوت في الدرجات او بالعكس ومعلوم ان ذلك مما لا يوجد قط نعم الذي
عرفنا بالرصد وقوع التفاوت اما وقوع التفاوت على الوجه المذكور فلا انما قيل بناء
على كرية الارض فلو اثبتنا به كرية الارض لزم الدور ثم ظل الارض مستدير وكل ما ظله
مستدير فهو مستدير بيان الصغرى ان انكساف القمر بسبب ظل الارض وانخساف القمر مستدير

واختلاف الفصول بتغير طول الارض لانه لا معنى للظل الا عدم الضوء عن الشيء المقابل للنور
بسبب توسط الكثيف بين المضيء والمستضيء واختلاف الفراسخ لا كذلك واما ان اختلافهم
مستديرة فلاحتمال ان امتداد الظل يكون على شكل الفصل المشترك بين القطعة
المضيئة باشراق الشمس عليها وبين القطعة المظلمة منها فاذا كان الظل مستديرا وجب ان يكون
ذلك الفصل المشترك شكل الظل مثل شكله مستديرا فالارض اذن مستديرة ثم ان هذا الدليل
غير مختص بجانب واحد من جوانب الارض لان المناظر المواجهة للخسوف عن سقوط جميع اجزاء
فلك البروج مع ان شكل الخسوف ان على الابتداء والانجلاء لا يفارق شيئا ذا الاضلاع الكثيرة
بل هي من البعد مستديرا فلم لا يجوز ان يكون الامر هنا كذلك لانا نقول هذا انما يصح
ان لو ادعينا ان الارض كرة حقيقية وكيف يذهب الى ذلك مع ما نشاهد فيها من الاغوار
والانجاد بل المدعى انه قريب الشكل من الكرة ... الارض بطبعها متحركة الى الوسط ومتى
كان كذلك كل جزء من ذلك كان شكلها قريبا من الكرة فان قيل كرية الارض باطلة لوجهين
فان مركز ثقل الارض اذ هو مركز حجمها او قريبا منه وجب ان يكون غوصها في الماء من جميع
الجوانب على السواء فكان يجب ان لا يكون شيء منها بارزا وان لم يكن كذلك وجب ان يكون بعض
جوانبها اثقل من بعض لكن الارض جسم بسيط واذا كان كذلك كان جانبها الاثقل ازيد ثقلا
فالارض لابد وان يكون بعض جوانبها ازيد طولا من بعض والجانب الاخر ازيد عرضا من الاخر
ثم بعد الجوانب في الثقل وذلك يقدح في كونها كرة ب كيف يكون الارض كرة مع ما
نشاهد فيها من الاغوار والانجاد والجواب عن الاول انا لا نسلم كون الارباع الثلثة مغمورة

في الماء

في الماء ولئن سلمنا ذلك لكن لا يجوز ان يكون التفاوت في جوانب الارض بحسب التفاوت
في الشكل بل التفاوت في الخاصية فيكون بعضها اكثر انسيابا او تخلخلا والجانب الاخر
اكثر رخاوة وسخفية فكان اخف وعن الثاني ان ذلك انما يقدح في كونها كرة حقيقية و ذلك
انا ندعيه بل المدعى انها بالكرة اشبه وهذه الاغوار والانجاد اذا قيست الى كلية الارض
اقل من الخشونات التي تكون على ظاهر الكرة الصغيرة ب في سكون الارض من الناس من جعل منهم حج
الارض متحركة ومنهم من جعلها ساكنة والاولون منهم من جعلها صاعدة ومنهم من جعلها هاوية
ومنهم من جعلها متحركة بالاستدارة وهؤلاء انما ذهبوا الى هذا القول لانهم راوا الكواكب
متحركة بطيئة الى المشرق وحركة سريعة الى المغرب فاستحال عندهم كون الجسم الواحد متحركا
دفعة الى جهتين سواء كانت الحركتان بالذات او بالعرض او احديهما بالذات والاخرى بالعرض
وزعموا ان الافلاك متحركة الى المشرق حركة بطيئة اما الارض فانها متحركة من المشرق الى
المغرب بهذه الحركة اليومية فبسبب ذلك يرى الكواكب طالعة وغاربة كما ان السفينة في الماء
متحركة والشط ساكن وان كان يتخيل حركة الشط الى الجانب المضاد للجانب الذي يتحرك اليه
السفينة ويدل على بطلان الحركة المستقيمة انا اذا رمينا المدرة الى فوق عادت ولو كانت
الارض صاعدة لما صادفها المدرة الى العود ولو كانت هاوية لما وصلت اليها لان الاثقل
اسرع والسفح لا يلحق الاسرع ب لو كانت صاعدة لكنا كل يوم اقرب الى الفلك وكان
يجب ان يزداد عظم الكواكب كل يوم في حسنا والمرئي لنا من الفلك كل يوم اقل ولو كانت
هابطة لكان الامر بالعكس ويدل على حركتها بالاستدارة وجهان ا ان حركة الارض عند ...

الغربيل وثلثون ميلا على ما ذكره اصحاب الارصاد وهو مقدار سيرها في اربع وعشرين
ساعة فحصة الساعة الواحدة ثمان مائة واربعون ميلا ولكل دقيقة من الساعة اربعة عشر
ميلا وهو اربع فراسخ وثلثا فرسخ وهو ثلثة وخمسون الف ذراع والنحرك كل واحد منا
بسيره الخفيف في يوم وليلة اثني عشر فرسخا فيكون حصة الدقيقة الواحدة من الساعة من هذا
السير جزءا من الف جزء واذا ثبت ذلك فلو كانت الارض متحركة على النحو المذكور لكان الطير اذا
طار ساعة واحدة بعد عن موضعه الى جانب المغرب خمسمائة فرسخا وزيادة مما طار
واما نحو المشرق فمائتين وثمانين فرسخا منقوصا عنه ما طار ومثل ذلك باطل لانه ثبت
لشدة ان الارض باطلة في نحو التي اذا اسرعت حركتها ادارتها جاوزت من الاجسام الثقيلة
مع نفسها ولو كانت الارض متحركة على هذا الوجه لادارت الهواء مع نفسها فوجب ان لا نرى
السحاب ولا الرياح متحركة نحو المغرب واما القائلون بسكون الارض فمنهم من جعلها غير متناهية
من جانب الثقل ويدل على فساده الدلائل المذكورة في تناهي الاجسام والرصد فانه لما دل
على ان اول الليل في نهاية العمارة بالمشرق هو اخر النهار في نهاية العمارة بالمغرب
وهو اخبار عنه ومنهم من سلم كونها متناهية ثم منهم من انكر كونها على شكل الكرة ومنهم من
سلم ذلك والاولون مختلفون فمنهم من جعل حدبة الارض فوق وسطحها اسفل على الماء والهواء
ومن ان الثقيل اذا انبسط انبسط على الماء ومنهم من عكس الامر فيه وهذان القولان
باطلان لان الاجرام في وقوف الجسم الذي تحت الارض كالاجرام في وقوفها والذين سلموا كونها
كرة فمنهم من جعل سبب سكونها جذب الفلك لها من جميع الجوانب فلزم وقوفها في الوسط

ومنهم

ومنهم من جعل السبب دفع الفلك لها من جميع الجوانب والاول باطل لان الاصغر اسرع
انجذابا فما بال المدرة المرمية الى فوق لم تنجذب الى الفلك والثاني ايضا باطل والا لكنا
نحس بتلك المدافعة كما نحس على ضعف الرياح القوية ولانه كان يجب ان يكون انتقال الثقيل الى
ناحية المغرب اسهل ولانه يلزم ان تكون حركة الثقيل النازل من الابتداء اسرع منها في
الانتهاء لانه عند الابتداء اقرب الى الفلك ومنهم من زعم ان النصف الاسفل من الارض
ماء وان النصف الاعلى هابط فيما تحته فثبتت في الوسط وهذا باطل لانه يجب ولان
اقدام الواقفين على طرف العمارة بالمشرق محاذية لاقدام الواقفين على طرف العمارة بالمغرب
مع ان طبقة الارض في هذين الموضعين هابطة واما التي اتفق عليها الحكماء ان الارض بطبعها
طالبة للمركز اي طالبة لان ينطبق مركز ثقلها على مركز العالم وهذا مذهب جمهور المليين ان الله تعالى
فاعل مختار يمسكها بالاختيار وهذه الطريقة على الشان ابعده حيز اجرام الاركان
ومنهم من جعلها باسرها ثقيلة طالبة للمركز لكنها متفاوتة في الثقل والاثقل اسبق وتعرض
طفو الاخف لسبق الاثقل عليه وهذا باطل لان حركة النار على هذا الفرض قسرية وكلما كان الجسم اعظم
كانت حركته القسرية ابطأ فكان يجب ان تكون حركة النار العظيمة ابطأ من حركة النار
الصغيرة ومنهم من جعلها طبيعية وقد عرفت ما فيها ذكر سبب رسوب بعض الاجسام
في الماء وطفو بعضها كل جسم فاما ان يكون مساويا لمثله من الماء في الحجم مساويا
له في الثقل او اثقل او اخف فان كان الاول فاذا القي شيء منه في الماء اخذ من الماء بقدر
ما يأخذ مما يساويه في الحجم من الماء فعرض له ان لا يرسب لانه ليس اثقل من الماء ولا

بطفو لانه ليس اخف بل بحسب بحيث ينطبق سطحه الاعلى على السطح الاعلى من الماء وان كان
الثاني نزل لانه كان اثقل وترسب في الماء بقدر ما لو امتلا بالماء لكان مساويا له في
الثقل ونحو الثاني فخارجها مثل الخشبة الطافية ٥ قوله في الرد على من زعم ان الاجسام
هذه الاربعة هو الاجزاء هذه الاربعة متحركة في الجسمية ثم ليس لبعض هذه الكيفيات
تقدم على البعض فليس جعل اصلا اولا والثاني فرعا اولى من العكس فيهما والحكماء اثبتوا الكل
واحدا منقلبا الى الاخر ٥ قوله في اجزاء الارض التي هي التراب الاجزاء الترابية ليست
في الاصل كالاجزاء المائية والهوائية بل هي متفاصلة بالفعل وكل واحد من تلك الاجزاء
مغاير للاخر ومتميز عنه ولا شك انه قابل للقسمة الوهمية الى غير النهاية لكنه قال انه
لا يقبل القسمة الانفكاكية البتة لا لانها غير طبيعية ولا يحصل الانفكاك بالفعل الى غير
النهاية بوجه لانها في الصغر بحيث لا يعمل فيها شيء من الالات فهي اجزاء غير قابلة
للقسمة ٥ قوله ان الارض البسيطة غير ملونة فان كانت ملونة فلونها
اما الاول فلم يتم به فان الارض البسيطة كما انها شفافة لان البسيط لا لون له وهو
لان الارض التي نراها انما لم يكن بسيطة لكن الغالب عليها الارضية فكان يجب ان يغلب عليها
الشف فهي كالماء الذي نراه والهواء الذي نشاهده وهذه الحجة اقناعية والذي يقال
البسيط لا لون له فهو منقوض بالقمر وتحقيقه ان المزاج علة للون لا لانها في حصوله من
غير المزاج لاجل حصول الاحكام المتساوية بالعلل المختلفة واما الثاني فالمشهور ان
لونها الغبرة اذا جعلت الغبرة لونا بسيطا فاما اذا جعلناها مركبة فلونها السواد

وانما

وانما لم يكن لون التراب في غاية السواد لاختلاط الاجزاء الهوائية وذلك يوجب
البياض كما في الزبد وموضع الشق من الزجاج والجمد ونحوه ويدل على ان لونها السواد
ان الحرارة تسود الرطب وتبيض اليابس والبرودة بالعكس ٥ قوله في الماء وفي شبهه
فان قيل ان شكله الكرة ذكروا فيما تحته وجوها ثلثة فان راكب البحر اذا قرب من جبل طلع له
اولا قلته ثم اسفله ثانيا مع ان البعد بينه وبين قلته اكثر مما بينه وبين اسفله وما
ذلك الا ان حدبة الماء مانعة وليس بل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ذلك لاجل ما ذكروه في ان الابعاد
التي يرى اسفله واعلاه لم يكن ذوي نسب للشيء على الموضع اسفل ذلك الجبال كذوي نسبة للشيء
الموضوع في اعلاه مختلف بل كان ما هو ما بعد آخر وراء ما ذكروه ثم نقول لم لا يجوز
ان يكون ذلك المانع هو ان الابخرة المتصاعدة من الارض القريبة من وجهها مكاثفة
متكونة للهواء فالجسم لا ينفذ فيها البصر فلا يرى حضيض الجبل واما قلته فان الابخرة
اليها قليلة ولا حجم انا راينا ما واريا فان القوس الصغير من الدوائر العظيمة يكون في
الحس كالخط المستقيم واذا كان كذلك لم يستبعد ان يكون حدبة القوس التي بين الناظر وحضيض
الجبل من حجله دون الخط المحيط بالارض ثم انهم قد يوجد به اسفل الجبل من وسطه حتى اذا رمي ب
الماء الى علو يرى قطراته فتشكله بشكل الكرة واذا اصبنا قطرات الماء على تراب لطيف
جف ابقى تلك القطرات مشكلة بشكل الكرة فنحن الماء جسم بسيط وجميع اجزائه مشتركة
في طلب المركز والهرب عن المحيط ٥ قوله في الماء خفيف ... ذلك شيء
يقال لاعتقادهم ان كل واحد من العناصر متعادلة في الحجمية ولو لم يكن الماء محيطا بالابعاح

الثلثة لان اقل بكثير من كلية الارض لكنا ما رأينا لهم في نفي برهان المقدمة شبهة فلا
عن حجة في هذا المحتمل اذ تكون في الارباع الثلثة عمارات كثيرة لكنها وصلت الينا اخبار
لما بيننا وبينهم من البحار المعوقة والجبال الشاهقة ○ ح في ان البحر هل هو الماء الذي
لو لم يكن كذلك لكان ذلك الماء الحق اما ان يكون في باطن الارض فيلزم ان يكون كلية عنصر الماء
اصغر من كلية عنصر الارض وان لا يكون حاصلة في مكانها الطبيعي وكل ذلك بعيد ولان البحر لا ينفك
عن ذلك الماء فلم لا يجوز ان ماء البحر هو الذي على ظاهرها وهو المطلوب ○ د في احوال البحر
وهي ثلثة فاما ملوحة ماء البحر فليس لانه هو الذي لا في كل ماء ماحا ولانه اذا اطرغرب
ولا مخالطة الهواء ساوية لانا نريد رقة وعذوبته لا تخالطه اجزاء ارضية محترقة والعلة
الغائية ان لا يأجن ولا يحدث الوباء بسبب انتشار ابخرته حتى نقل ماء البحر الموجه
وكثرة ارضيته في احتصاص البعض بجانب دون جانب غير واجب الحق ان البحر سفل لان
لا ينبغي ضبط توابعها الاعماد من جانب الجانب بلا انتشار البحر والانهار والعيون
ومياه الشتاء ثم العيون والانهار ومياه السحاب انتشار مياهها في بقاع واحد
فان كثيرا من العيون نهرو كثير اما نقط الشتاء ولانه حسب من نضوب الاودية والانهار
ويعرض من ذلك نضوب البحر ح سبب حركة البحر رياح تسمى اما من قعره او تعصف في وجه الماء ح
او لتصوب سخط فيه من الجانب الى الوسط او لاندفاع اودية فيه بموجه ه سبب
المد والجزر في المشهود بطلوع القمر وغروبه اليومي والشهري ○ ح في برودة الماء
لاشك ان الماء اذا زالت القواسر برد لكن المشهور ان برده ازيد من برد الارض لان
اللمس

اللمس يستبرده فوق ما يستبردها ولقائل ان يقول ان ليس كل ما كان في الحس اقوى
كان في الحقيقة اقوى لان سخونة الفلز المذاب اقوى من سخونة النار الصرفة في الحس
وليست اقوى منها في الحقيقة لان المكثود بالضد يتخيل ان يكون اقوى من المنبسط المتصل
ان الماء للطافته ينبسط على العضو ولا يصل الى عمق العضو والعضو يتأثر سريعا
فلا جرم كان تبرد الماء فوق تبريد الارض وهذا الاخير وجعل برودة الارض اقوى من برودة
الماء لوجهين ان الارض اكثف من الماء والاكثف ابرد لان الكثافة من آثار البرد والارض
ابعد عن حصول الحركة الفلكية من الماء فكانت ابرد ولقائل ان يقول على الاول هب ان
البرودة علة الكثافة ولكن لا يلزم من ذلك ان يحصل الكثافة اينما وجدت البرودة لجواز تعليل
الحكم المتساوي بعلل مختلفة فجوز ان يكون كثافة الارض لا لزيادة برودتها بل لعلة اخرى
وعلى الثاني انه مبني على ان سبب كثافة الارض بعدها عن الحركة الفلكية وقد ابطلناه ○
د في جمود الماء طبيعة الماء مقتضية للبرودة والبرد مقتضي للجمود فطبيعة الماء مقتضية
للجمود لكن الشمس اذا قربت من سمت الرأس سخنت تلك الاراضي وتسخن الهواء الملاصق لها فمنعا طبيعة
الماء من اقتضاء الجمود واذا بعدت عن سمت الرأس عادت الارض الى مقتضى طبيعتها من البرد وبرد
الهواء الملاصق للارض فالبردان يجتمعان على تجميد الماء والحق ان طبيعة الماء وحدها
مقتضية للبرد المقتضي للجمود واما التبلل فلا شبهة انه عبارة عن الغشي بسبب سخونة الاراضي
والهواء فلا لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لضدين وهو محال ○ ه في ان الماء
هل له طعم ولون لو لم يكن له لون لما كان مرئيا ولما انعكس الشعاع عن القاعدة

المملوّ فضاءً ثم لا ينعكس عنها الضوء دون المملوّ هواءً ولو لم ينعكس لما قامت مقام البلور المرقوق
في الاحراق وأمّا الثلم فمحل التوقف لأنّا لا ندري أنّ أصحابنا عن نسبه الى الماء بالقوة
اللامسة او القوة الدافعة ح في مباحث الهواء والنار وهي مشابهة فأمّا في شكلهما
المشهور أنّه الكرة للطريقة العامة من أنّ شكل البسيط الكرة والذين جعلوا الكون النار تبعاً
لحركة الفلك يلزمهم أن يجعلوها كرة لأنّ الموضع القريب من القطب حركته قطبية والحركة الطبيعية
مستقيمة فيكون هناك هواء غير متحرك في الحوية بل يكون شكل الهواء والنار هكذا ه ت
في أنّ الهواء حارّ لوجهين الأوّل أنّ الماء إذا أريد تحليله هواءً احتيج الى تسخين فإذا استحكم التسخين
فيه صار هواءً ت الهواء أرطب على ما عرفت في حيان كان ماءً ... أن جرمه جرم
الماء لكن الثاني كاذب لأنّه لا يتغير في جرم الماء بل الهواء في المنفوخ فإنّها لا تسكن
تحت الماء إلا قسراً وإن كان حارّاً صحّ المطلوب على الثاني بل إن نعترض على الأوّل بأنّا لا نسلّم
أنّ الماء ينقلب هواءً على ما مرّ في باب الحركة ولئن سلّمنا ذلك ولكن لا نسلّم أنّ تحلّل الماء لما كان
سبباً لانقلابه هواءً وجب أن يكون الهواء حارّاً في نفسه فإنّ الشيء قد يتأدّى الى مقابله
كالحركة المستقيمة فإنّها لا محالة منتهية الى السكون وعلى الثاني أنّا لا نسلّم أنّ الهواء أرطب ولئن
سلّمنا لكنّها لا تدلّ على الكلّ رطب إمّا حارّ وإمّا بارد ولئن سلّمناه ولكن لا نسلّم أنّه ليس بالذي
وقوله لو كان بارداً لكان البرودة والرطوبة وصفان عرضيان والاشتراك في الصفات
لا يقتضي الاشتراك في الماهية والحقّ منع كون الهواء حارّاً بأدلّة أمور الأوّل إذا تبرّدنا الشمس
عندنا شيئاً من الدائر برد ذلك الموضع من الأرض وبرد الهواء الملاصق له ولعلّ أنّ حرارة الهواء

عرضه

عرضيّة وانّما كان كذلك حتى كلّما كان الهواء أبعد من الأرض كان أبرد فإنّ الهواء الذي
على قلل الجبال أبرد دائماً فوجب على الأرض بعد أن تسخّنه الهواء مكتسبة من السخونة الحاصلة
للأرض بسبب انوار الأرض والكواكب ح لو كانت طبيعته مقتضية للسخونة لكانت مقتضية
للسخونة في الغاية لأنّ المادّة الكاملة لكلّ الطبيعة قابلة لغاية السخونة وليس هنا نعاوق
عن غاية السخونة لسلبيّة احتمالها إلّا ولا احتمال ان يتحدّد على الطبيعة الواحدة امران متساويان
وأمّا ثانياً فلأنّ الكيفيّة التي للهواء هي الرطوبة وهي غير مانعة من كمال السخونة بل معينة
عليها وإذا انتفى الفاعل القابل بالخالي عن العوائق وجب أن يحصل الأثر وأمّا ثالثاً فلأنّ
الجامد هو الثاني في غاية السخونة وكان يجب ان يحمى الهواء الى الغاية ولو كان كذلك
لكان ناراً والثاني محال فالمقدّم مثله ولقائل أن يعترض على الأوّل بأنّه لم لا يجوز أن
يفارق الهواء متحرّكاً بطبعه ولكنّه مجاور للأرض والماء البارد بين خلطا فيه فيصير بارداً المجاور
إيّاها وعلى الثاني بأنّ ذلك البرد لبعض الأجزاء المائية الى قلل الجبال وعلى الثالث ما
مرّ في أنّ الفلك ليس بحارّ والحقّ أنّ الهواء جوهر لطيف لذاته وأنّه لا حارّ ولا بارد
لذاته بل بسبب منفصل في أنّ الهواء رطب لا شكّ بأنّه ليس برطب بمعنى البلّة
وأنّه رطب بمعنى سهولة قبول الاشكال وقد عرفت كلام الناس في حقيقة الرطوبة واليبوسة
في أنّ النار حارّة أمّا كون النار عندنا حارّة فلا شكّ فيه وأمّا أنّ كرة النار
هل هي كذلك اختلفوا فيه والمتأخرون اتّفقوا على كونها حارّة لوجوه أربعة الطبيعة
المحضة إذا وجدت في الجسم البسيط وكانت خالية عن العوائق وجب أن يفعل الأثر في الغاية

ب النار التي عندنا مركبة مخلوطة بالهواء والارض ولولاهما لكانت شفافة والبسيط
اقوى من المركب فاذا هذه النار التي عندنا فالذي عند الفلك مع بساطتها اولى ان تكون كذلك
ج الحركة المستديرة اذا افادت قدرا من السخونة فالحركة التي بعدها الابد وان تعتبر الزيادة
عليه والمادة قابلة للزيادة ولا مانع من جانب الزيادة الى ان يحصل الضعف الغاية لولا كون
تلك النار دهرية والا لما حصلت السخونة ولقائل ان يعترض على الاول اما ... وعلى الثاني بانه لم لا يجوز
ان تكون الطبيعة النارية التي عندنا مخالفة في الماهية للتي هناك فان تلك الطبيعة لا تقتضي السخونة معتدلة
وهذه ماهية لا تقتضي الا سخونة قوية فان ابطلتم ذلك بان الطبيعة لا يمكن ان تكون مقتضية للسخونة
المعتدلة بان الفاعل اذا لقي القابل من غير عائق فانه يقتضي الاشد كان ذلك عودا الى الوجه
الاول وعلى الثالث انا لا نسلم ان الحركة التي للفلك تقتضي السخونة ... ممكن
كمال وعلى الرابع انا لا نسلم ان علة ... ما ذكرتم ... والاخر من منع
ذلك بانها لو كانت محرقة لصار ما يجاورها على ... لا يخلو بالوجود ولو كان
كذلك لكان يجب ان ينقلب الهواء كله نارا والحكم عليه معلوم مما مر وفي ان النار
يابسة ان ... بعينه فلا شك ان النار كذلك لو كانت رطبة لكونه ...
وجب ان يكون ... ولا يكون الهواء حينئذ رطبا ...
بما ... الاشكال الغريبة فالنار ... عليه الاجزاء من
بليه فان ... كان ... الهواء ... سخونة
كانت ... النار المحسوسة ... لكن ... النار ثم انا لا نعلم

فيها

فيه من الكثافة والصلابة وذلك يغلب على الظن انه لو كانت النار صرفة صلبة بل يكون في غاية
الرقة واللطافة واخر القابلون بكونها يابسة فانه لا شك في كونها حارة ... ان يكون
رطبة او يابسة فان كانت رطبة كانت هواء وكان يجب ان لا يتميز بالطبع عن جنس الهواء وان كانت
يابسة فهو المطلوب ولقائل ان يقول الاشتراك في العوارض لا يقتضي الاشتراك في الماهية فلا
يلزم من اشتراك الهواء والنار في الحرارة والرطوبة اشتراكهما في تمام الماهية وفي ان النار
غير ملونة للثلاثة اوجه فالاول لو كانت النار البسيطة ملونة لكانت النار التي عند الفلك ملونة ولو
كانت كذلك لحجبت عن ابصارنا الكواكب وهنا فالنار بل ... على ... النار كلما كانت
اقوى كان لونها اقل فان ... ذاهبا بالنار فيه ذهب لونها ... الثاني النار المتعلقة
باصل الفتيلة لا ترى مع انها اقوى من الصنوبرة المرئية حتى ... النار المتعلقة باصل
الفتيلة لا تشا ... بعد البعد عن الاشتعال اولى بالقوة والكثرة ولقائل
ان يعترض على الاول بانا لا نعلم ان النار عندنا لما كانت غير ملونة كانت النار التي عند الفلك
كذلك ... من احتمال الاختلاف بين النارين في الطبيعة ... ذلك ولكن لا نسلم ان النار التي
عند الفلك لو كانت ملونة لحجبت الابصار ... وعلى الثاني انا لا نسلم ان الاجزاء التي
الحادثة ... بالطبع ... الهواء ... لكن بقاء ذلك
الجزء ... هو ... وعلى الثالث ان الصنوبرة المرئية لولا انها انما كانت مرئية
لما فيها من الاجزاء الدخانية الارضية ومعلوم ان تلك الاجزاء ... عن اصل الفتيلة كما
كان يجب ان يكون اصل الفتيلة مثل الصنوبرة في اللون لان اصل الفتيلة كما انه اصل للاجزاء النارية

فكذلك هو لتلك الاوجه ٥ ز في ان كرة النار متحركة دورا بحركة الفلك فهو
وحار فاللحق وهو ان كل جزء من النار قد يتعين له جزء من الفلك كان له ذا الطبع والشيء يتحرك
بحركة مكانه في الطبع ولا جرم وجب حركة كرة النار بحركة الفلك وهو الاستدلال بالشهب ولقائل
ان يعترض على الاول بان النار جرم متشابه كالهواء والفلك ايضا كذلك فنسبة كل جزء من اجزاء النار
الى كل واحد من اجزاء الفلك على السواء فيجب ان الخصوصية من اجزاء النار بشيء من اجزاء الفلك
انما هو بالطبع ولا يلزم من حركة الفلك حركة النار وايضا يلزم من حركة كل النار كرة الهواء وحركتها
حركة الماء وحركة كرة الارض وعلى الثاني ان حركة الشهب قد يكون الى الشمال والى الجنوب فعلى ان
حركتها ليست بسبب حركة كرة النار ٥ ح في ... ما يطفئ النار
المشتعلة ليست نارا واحدة باقية بل كل نار تشتعل فانها تنطفئ مرة وتحدث اخرى على الاتصال
لان كل نار تشتعل فهي تتحرك بطبعها الى فوق وطبقتها في البرد ... ولقد الانطفاء ثم ... جوهر
اخرى هي ما يكون لقوة النار على احالة المادة الى انه يه احالة باقية فاذا صادفت نارا خالصة
صادفت شفافا صرفا فان النار البسيطة لا ضوء لها وتانيها ما يكون لضعف النار عن احالة ما
يعرض لها شيء ... فاذا عرض ذلك فقد انطفاء النار في احد العالمين القسم الاول
والذي عندنا من القسم الثاني ... الا ان انطفاء الكواكب المنقضة من القسم الاول ٥ المباحث
المشتركة من هذه الاربعة ا في طبقات العناصر يشبه ان تكون الارض ثلاث طبقات
طبقة هي ارض صرفة وهي القريبة من المركز وطبقة طينية وطبقة بعضها منكشف عن الماء
والحجر ثم طبقة البحر ثم الطبقة الاولى من الهواء وهي الملاصقة للارض ثم الطبقة البارده بسبب

ما خالطها

ما خالطها من الحركة ان قلنا انه حادث بالطبع او بسبب بعد عن الارض المؤثرة في تسخينه وان قلنا
انه حاد لانه ... يليه الطبقة الصرفة من الهواء والرابعة الهواء الذي اختلط به شيء من النار وهي الطبقة
النارية ٥ ب في ان طبائع هذه الاربعة هي هذه الكيفيات المحسوسة او
غيرها المشهور ان مادية النار ليست نفس حرارتها ويبوستها بل هي صورة مقومة هي المبدأ
لهذه الكيفيات اللائقة بها فان هذه الاعراض قابلة للاشتداد والضعف والطبيعة النارية غير قابلة
لهما ... ليستلزم ان يكون صورة دون اليبوسة او على العكس فاما ان يكونا صورتين معا فتقوم
المادة بالكثير من الصورة الواحدة هل اختلف او لا يكون واحد منهما ولا بد من شيء اخر لتكون صورة
هذه الاربعة اذا اختلطت انكسرت هيئة كل واحد منها بالاخر ولكل عند انكسار ... ان يكون بعضها
... بقاء على الصرف وهو محال لا يمكن ان يعود المكسور بعد انكساره كما كان فيكون انكسار
كل واحد منها مع الانصراف كيفية الاخرى لعلها حاصلة مع المعلول وصار فيه شيء منها غير حاصل له
عند انكسار شيء منها فلا بد من طبيعة اخرى هي ذاتية سوى هذه الكيفيات وهو المطلوب وعلى
هذه الوجوه الثلاثة ... تعرف ... من ... على ما سلف ٥ ج في صحة
الكون والفساد والاستحالة على كل واحد من هذه الاربعة فقد مر البيان في باب الحركة فلا نعيدها
د في انه هل يصح الكون والفساد والاستحالة عليها باسرها اما الفساد على
جميعها فمحال لانه لو فسدت صور كلية من الاربعة لكان قد حدثت لها صورة اخرى سوى صور
هذه الاربعة فيكون الاركان ... سوى هذه الاربعة وهو ممتنع ... ولما فساد كلية عنصر واحد مثل
ان تنقلب الطبيعة النارية على كرة الهواء حتى يفسد كله نارا فلم يعلم الدليل على امتناعه ولكنه

بمنبعد جدًّا لانّ الاختلاطات كلّها في هذه العناصر متعادلة في القوّة والحجم وذلك يمنع من الفرض
المذكور والقول في انتهاء الكلّ الى عنصر واحد على هذا الوجه وكذا القول في خروج كلّه عن عنصر واحد
على كلّه عن جزئه ؛ **الفصل الثاني في الاستقصات** وهي الاركان الاوّلية لانّها
ليست الا الاجسام المذكورة وعبّرنا بالاستقصات لانّها من حيث انّها اجزاء العالم اركان ومن حيث انّه
يتركّب منها المركّبات من المعادن والنبات والحيوان استقصات ؛ [illegible] قال قوم انّ
طبائع المركّبات حادثة ذهب انكساغورس الى القول بالخليط ومعناه انّ هنا اجزاء هي لحوم
واجزاء هي عظام واجزاء هي على طبيعة التفاح واجزاء على طبيعة الحنطة لكنّها في غاية الصغر وهي
مخلوطة جدًّا فاذا اجتمع منها اجزاء كثيرة لاحد المتشابهات بعضها الى بعض احسّ بها على تلك الطبيعة
وظنّ انّه حدث في تلك الطبيعة وليس هو كذلك فانّ تلك الطبائع كانت موجودة وانّما الحادث هو التركيب
وهذا باطل لما في صعود الغذاء انّه يتحلّل الى تحلّلًا ولو كانت تلك الاخلاط موجودة لتناهت
وكذلك في باب الالوان والطعوم والروائح سبب كلّ نوع منها بالآخر وذلك يقتضي وجود اشياء
والقول بالكمون والبروز باطل على ما عرفنا في الحركة ؛ [illegible]
[illegible] فيه وهذان في الزهد والمحلّل يدلّ على انّ المركّبات ارضًا وماءً فامّا التركيب
فلانّ البدن مركّب من الاعضاء المتشابهة وهي مكوّنة من حيث انّه اوّلًا من المني وامّا ثانيًا من
الدم والام والغذاء والغذاء امّا حيوان وامّا نبات والحيوان حاله كالاوّل فاذن يتناهى امر
الغذاء بالآخرة الى النبات وظاهر انّ تغذيه بالارض والماء وامّا التحليل فهو انّا اذا
احرقنا عضوًا من الاعضاء المتشابهة وحلّلناه في الفرع والانبيق حصل ارض وماء وكذلك

يدلّ على انّهما كانا موجودين فيه وامّا حصول الهواء فيه فظاهر وامّا النار فلاحتراق الارض
والماء اذا اختلطا فالاشتعال على صلاحية لذلك المركّب وكذلك اذا القينا البدن في الماء والزئبق
بحيث لا يصل الهواء وحرّ الشمس فيه وحصل التحلّل الى ان يكون في المركّب جسم طافٍ بالطبع او ان يكون
فان كان فهو النار والهواء فان لم يكن كذلك لم يكن الراسب منبسطًا بطبعه لكان فيه غرضًا فاذا
ذلك الحجر العرضي لم يكن الشيء حادثًا الا في طبيعته ولا في كيفيته فكان نادرًا مطلقًا لكن في الادوية
والاغذية لما يكون حادثًا بالطبع مع انّها بادية للحسّ فعلمنا انّ علّة ذلك انّما كانت في جوهرها
حادثًا بالطبع في الاستقصات ان تكون واحدًا او كثيرة والاوّل باطل لانّ المركّبات تحصل عند انفعال
بعض اجزائه عن البعض والفعل والانفعال لا يكون الا بالقوى المتضادّة ولا بدّ من اجسام حاملة لها فاذا
ليست بواحد ثمّ لمّا كان المطلوب استقصات هذه الاجسام المحسوسة وجب ان يكون كيفيّاتها
محسوسة ثمّ الاستقراء دلّ على انّ ما عدا الكيفيّات الملموسة لا مدخل للتفاعل وامّا الملموسة فهي
امّا ان تكون ملموسة اوّلًا او ثانيًا والثاني مثل الشكل والثقل والخفّة امّا الشكل فالطبيعي للبسائط
هو الكروية وهي مشتركة فيما بين التفاعل عنه مشتركة لا تتغيّر قابلة للاشتدّ والانتقص لا يصلح للتفاعل
وامّا الثقل والخفّة فهما يوجبان التفاعل فيما بين التفاعل لا يكون كذلك وامّا الكيفيّات الملموسة اوّلًا
فهي الاربعة المذكورة واللطافة والغلظ والكثافة والبلّة واللزوجة والهشاشة والصلابة واللين
والخشونة والملاسة فامّا اللطافة والغلظ والبلّة والكثافة فانّه يرجع بها الى الرطوبة واليبوسة
على بعض الاعتبارات وامّا اللزوجة والهشاشة فهما كيفيّتان مزاجيّتان على ما مرّ وكذا الصلابة
واللين وامّا الخشونة والملاسة فهما من الموضع فلم يبق بعد الاستقراء كيفيّة صالحة للامر المطلوب

انّ الاربع المذكورة ونتركّب منها اربع مزاجات فدلّ على وجودها حارٌّ يابسٌ وهو النار وحارٌّ
رطبٌ وهو الهواء وباردٌ رطبٌ وهو الماء وباردٌ يابسٌ وهو الارض ولقائل ان يقول لا نسلّم ان
المزاجات التي خرج عنها حكمها مطابقة لما في الوجود لانّ اليابس عندكم هو الذي يعسر قبوله للاشكال
الغريبة وهو الصلب او تركه عنه ثمّ انّا لم نشاهد شيئاً لكون طبيعته مقتضية لليبس بهذا المعنى
لانّ النار التي عندنا هي حارّة بالطبع وليست هي يابسة بالمعنى الذي ذكرتموه والاجسام الصلبة
كالاحجار وغيرها يابسة بالمعنى الذي ذكرتموه لكنها غير حارّة بالطبع واعلم انّا نحتاج في
اثبات المطلوب الذي حاولناه الى اثبات امور ثلثة فانّ ما وراء هذه الثلثة غير نافع في تولّد
المركّبات والاعتماد فيه على الاستقراء وهذه الكيفيات نافعة ومثل القابل من الرطوبة
ان يجمع الرطب اليابس فيحصل بذلك للمركّب حفظ الشكل ومن الرطب قبوله والقابض من الحرارة
النضج ومن البرودة ان يحفظ المركّب على ما هو عليه من التركيب والشكل ولقائل ان يقول
القابض المذكور من الرطوبة ليحصل الامن الرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق واما بمعنى سهولة قبول
الاشكال فلا لانّ الترابيّة اذا خالطها الهواء لا تقبل اجتماعاً بل تشتتاً والقابض المذكور
انّما يحصل لو كانت هذه صفة فامّا البرودة المكسورة التي في الحيوانات فانها لا تفيد الجمود
الّا لاربعة هل يحتاج اليها في تولّد المركّبات ولقائل ان يقول لا حاجة الى الهواء لا
لحرارته او لرطوبته ولكنّه احوج الى الاولى باطل لانّ في النار غنية عنه والثاني باطل لانّ
الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال لا ينفع للرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق وهذا المعنى موجود
في الماء فيكون الهواء مستغنى عنه فيكون الماء غنية عن الهواء ولا يثبت انّ الرطوبة التي في الهواء

لا نقبل

لا نقبل اليابس اجتماعاً عن التفرّق والثالث يقتضي ان يكون بالمركّب حاجة الى كيفية اخرى وراء هذه
الاربعة واما عنصر النار فالحاجة بالمركّب الحيواني والنباتي اليه ظاهر لانّ الحرارة الغريزيّة
مخالفة بالنوع للحرارة ثمّ لئن سلّمنا انّ الحرارة الغريزيّة من جنس الحرارة الناريّة لكن لا نعلم بالضرورة
انّه لا غنى للمركّبات عن كرة النار لاحتمال ان يكون النار من هنا كالجوّ على الارض بالطبع فليس
هنا فاية يصل الجماهنا كما يفتقر النار على النزول لانّ النار لا تحمل الهوائيّة على حذو ثقلها وحملها اذا انفصل
انطفاء وصار ذاتها هواء واداه فكذلك في المخل الذي ليس الاجزاء الناريّة الصعود اعلى طبقتها
الناريّة مع اختلاطها بالضدّ حدّها من الماء والارض مدّة مديدة وحصّ طويلاً او اوجبت عنه باتة ولئن
كان ممتنعاً لكنّه موجود فانّ الاجزاء الناريّة موجودة بالعيان في الثورة الغير المطفاة بل لا نسلّم انّها
لو تشبّث الماء عليها انفصلت الاجزاء الناريّة مع انها لو سخنت جدّاً فانّ الاجزاء الناريّة لا تنفصل
عنها ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقال الاجزاء الناريّة غير موجودة فيها لكن لها طبيعة تقتضي
تولّد النار منها وصول الماء اليها فانّ الاجزاء الناريّة لو كانت موجودة بالفعل فيها فلم لا
يتحرّك صاعداً عند عدم العائق واعلم انّ الحق في هذا الباب انّ الاستقراء العرفي دلّ على انّ الاشياء
من المتولّدات التامّة لا تكون الا عن حصول هذه الاربعة فانها باشرها اجزاء تلك المركّبات او بعض
كذلك دون بعض وانّه هل يمكن عقلاً ان تتولّد المركّبات من غيرها فذلك مما لم يثبت شيء من الادلّة

في انّ العالم واحد

اعتمد الفلاسفة على حصر عالم في ثالث وحاصله انّ العالمان
لو وجد عالم آخر لكان شكل الطبيعي الكرة والكرتان اذا لم تختلطا احديهما بالاخرى حصل الخلاء بينهما
وهو محال ولقائل ان يقول لا نسلّم انّ الشكل الطبيعي للعالم الكرة ولئن سلّمنا ذلك لكن لا نسلّم انّ

اجزاء محال ولئن سلمنا فلم لا يجوز ان يكون الاقصى بما فيه من الافلاك والعناصر مركوزا في ثخن فلك
آخر وان يكون في ثخن ذلك الفلك الفلك المذكور مثل الفلك الاقصى بما فيه من الافلاك والكواكب
والشموس والاقمار بل لم لا يجوز كون الفلك الكبير مركوزا في ثخن كرة اخرى الى ما شاء الله وان
كانت الاجسام باسرها متناهية ح لو كان في الوجود عالم آخر لا يستند الى البارى فيكون
قد صدر عنه اكثر من الواحد ولقائل ان يقول لا نسلم ان صدور المعلولات من العلة الواحدة محال
ولئن سلمنا ذلك ولكن مع قيام البرهان ح فلم لا يجوز ان يستند العالمان اليه بواسطة كما استند
الافلاك الكثيرة اليه بواسطة ولئن سلمنا ذلك لكن انما يمتنع في العلة اما في الفاعل المختار تعالى الله
فاعل مختار واما الخاص فهو انا لو فرضنا عالمين في كل واحد منها ارض وماء وهواء ونار
لزم ان يكون الاجسام المتفقة بالطبع امكنة مختلفة بالطبع وذلك محال او يكون هناك خلاء
وهو محال ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون احد العالمين ولو شاركنا العالم الآخر في الكلية
والبسيطة والبعد عن المركز والقرب من المحيط ولكنهما مختلفان في الصور المقومة فان الاشتراك
في اللوازم لا يقتضي الاشتراك في الملزومات ثم لئن سلمنا وجوب اشتراكهما في الصور المقومة
لكن لم لا يجوز اختلافهما في الهيولى كما يقولون في الافلاك مع اشتراكها في الاستدارة والشفافية
والحركة المستديرة وغيرها من الصفات كالهيولى في كل واحد منها هيولى الآخر حتى اختص كل واحد
منها بموضع خاص اختصاصا يستحيل عليه الانتقال عنه ولم يكن ذلك فيما ذكرنا دائما فلم لا يجوز فلهذا
هنا ضعف غرضنا من مباحث هذا الباب ان العقول البشرية غير واقفة الا على القليل
من احوال المخلوق تعالى من حاول تقدير ملك الله وملكوته بمكيال عقله فقد ضل

ضلالا

ضلالا مبينا وبالله التوفيق ○ **الباب الرابع في الاعراض**
والانفعالات مباحث في تحقيق المزاج ان العناصر المتضادة الكيفيات
اذا اجتمعت انكسرت صرافة كل واحد منها بالآخر وهو المسمى بالتفاعل وحصل كيفية متشابهة
في الكل متوسطة بين الاضداد وهي المزاج واما ان هذا التفاعل لا يتحقق الا مع الملاقاة فهي معلومة
بشهادة الاوائل والتي هو برهانا عليه وان كان في غاية الضعف هو منقوض بان
الشمس تسخن لا بالملاقاة ولا بتسخين المتوسط فان الافلاك عندهم لا تسخن وكذلك المرئي يلقي الشبح
في العين من غير ملاقاة ولا بكيفية المتوسط بل بالكل الشيء واما كيفية ذلك الانكسار فهي ان كل واحد
من العناصر بفعل صورته وينفعل بمادته وقد ذكرنا انه لو كان الكاسر نفس الكيفية لحصلت
صرافة كل واحد منها عند انكسارها بكل واحد منها وهو محال لا يقال هذا منقوض بالماء الحار
والبارد فانهما اذا امتزجا عند المركب مع انه ليس في الماء الحار صورة تكسر برد الماء
البارد لانا نقول العقل يجوز قوة مسخنة في الماء الحار ثم سبيل الى ابطاله كما
ذكرناه من الدلالة يوجب القول بها فوجب الاعتراف بها وهنا بحث آخر وهو ان تلك العناصر
هل تبقى على طبائعها حال كونها اجزاء المركب ام لا فذهب الشيخ الى انها تبقى على تلك الطبائع
والتفاعل انما يحصل في الكيفيات ومن المتاخرين من زعم ان تلك الطبائع تبطل ويحصل للمركب
طبيعة واحدة وهذا البحث متفرع على ان طبائع هذه العناصر ليست هي الكيفيات والحق
مذهب الشيخ لوجهين الاول انا اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق حصل الماء ثم جوهر مائي
وجوهر هوائي وكلس ولولا احتلال اجزاء المركب والا لما تحلل الى اجزاء المتشابهة

في الطبيعة لا يفعل الفاعل الواحد فيها الا فعلا واحدا لسنا انا لا نشك انه لا بد من نفي محال
حصول الانكسار فلتلك الطبايع بافتحها الى انكسار بلا انكسار واختر الجسم بان الجزء الناري
مع بقاء طبيعته النارية لو اتصف بالصورة الجسمية فلما امتنع ان يعرض للنار البسيطة عارض
في سبب حرارته الى ذلك الحال الذي يحصل له عند كونه جزءا من المركب وحيد نفسه للنار البسيطة
مما قد ان النار لا يبقى على طبيعتها النارية عند اختلاطها بالاضداد كما في الثقل والجواب عن
الاول انه لا يلزم علينا الا ان عندكم ذلك الجزء الذي حين اختلط بغيره من العناصر عرض له ما
اذا عدم الصورة وحصلت الصورة الجسمية فيلزمكم ان يجوز ان عرض ذلك العارض للنار البسيطة
ولانا حينئذ باننا نحتمل انه لا يعرض ذلك العارض للنار الا عند التركيب فصح جوابنا ومن هنا
يظهر انه لا يعتبر في تكون المركبات النسبة التي بين بسايطها وكذلك يعتبر ايضا لكل واحد منها
قدر خاص وعن الثاني فيما مر ٥ فصل في تقسيم المزاج فيه مباحث في المزاج اما ان
يكون قويا وهو الذي حصل عن تفاعل هذه الاربعة ابتداء او لا يكون قويا وهو الذي حصل عن تفاعل
الكيفيات المزاجية اولية كانت او ثانية كالذهب الحاصل عن الزيبق والكبريت وغيرها فاحد
المزاج اما ان يكون معتدلا بمعنى ان ما فيه من اجزاء العناصر متساوية وفرض ان ذلك وان
كان ممكن الوجود لكنه في الوقوع ممتنع واما ان لا يكون وحيد عن الاعتدال
اما ان يكون في كيفية واحدة او في كيفيتين اما الاول فهو اما المعتدل في الحرارة والبرودة
اما ان يكون ذائبا في الرطوبة او في اليبوسة او في الرطوبة وكذا الذايب في البرودة
وهو ابدا اخرى ٥ فصل في اقسام الفعل والانفعال بين الحار والبارد والرطب واليابس اما الثاني

في الفاعلين

في الفاعلين فالمنسوب الى الحرارة كالنضج والطبخ والشي والتبخير والتدخين والاشتعال
والاذابة والحل والعقد ومقابلاتها منسوبة الى البرودة والمشتركة بينهما كالتخفيف
والتجميد بعض الاجسام كالحديد والعود والخزف والمنسوب الى المنفعلين فيها قبول الاثار
الصادرة عن الفاعلين ومنها غير ممنه ما يقاس احدهما الى الاخر كاملا الى اليابس وكالابتلال
والتنشف والانتفاع والجفاف واما الرطب فكالجمود والاذابة الى السقف ومنه ما ليس
كذلك ومنه ما هو للرطب خير كالانحصار وسرعة الانفصال والانحراف ومنه ما لليابس خير
كالانكسار والانرضاض والتفتت والانتفاف ومنه ما للمختلط كالانسلاخ والانطراق
والانعقاد والانفصال والتلزج والتكرج والامتداد وطبيعة هذه الامور في النضج وهو
احالة الحرارة للجسم الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وهو طبيعي وصناعي فالطبيعي
على ضرب نضج الضرور بالنسبة وهو اما نضج ما يحتاج الى تجسيده كنضج الغذاء او ما يحتاج الى
دفعه فهو نضج الفضل ونضج نوعه وهو كنضج الثمار وهو ان تحيله تحليلا مثل ان لا ان من
شانه ذلك والمقابل للنضج امران احدهما كالعدم وهو ان يبقى الرطوبة غير ملايمة للغاية
المقصودة مثل بقاء الثمرة نية وبقاء الغذاء غير منهضم وثانيهما ان يميل بتلك الرطوبة
حرارة غريبة وهي ان تغلب على تلك الرطوبة فتكسبها احالة وانما فوق على خلاف تلك الى غير
احالتها لا الى ما يوافق الغاية المقصودة ان تحصيلا ويسمى العفونة اما البراو صيرورة
الحرارة التي كانت عفونته بالنسبة الى الحرارة الغريزية بالنسبة الى ما نحن فيه واعلم ان
سبب النضج الثاني والتنضج ان ينضج عن بعض النضج عن بعض لما البرد النضج فاسباب النضج اما

المادية في الجسم الرطب واما الفاعلية فالحرارة والبرودة فكيفية الرطوبة بكيفية موافقة
لغرض الطبيعة والعناية فيه فتوارد الخواص على الرطوبة مادية في الجسم الرطب فاعلها عدم الحرارة
او البرودة وصودفها بقاء الرطوبة غير مسلوك بها الى الغاية الطبيعية وهو امر عرضي وغايتها
الفساد في الكثرة انه سدي من حرارة غريبة تعمل في الشيء بحرارة لا سبيل الى الجفاف سبيل الرطوبة
عنه بالتمام بل بحسب البرد على وجه الشيء ويحرق منه لون ابيض من اختلاط الهواء به مثل ما
نعرض للبرد وشي على وجهه فان لم يكن هناك حرارة لم يكن يكون نضج وان حصرت الا انها ضعيفة
فهي مكيفة وان غربت كانت عفنة وان كانت في الثابت كانت محترقة في الطبع فاعله القرب
جسم فيه حرارة ورطوبة يجري المطبوخ بحرارته ويرطبه برطوبته واذا اطلق الطبخ على ما دكرناه
وعلى المذهب بالاشتراك في الحالات الا ان في الجسم الرطب اذا اخذ رطوبة ظاهرة وفي ما
باطن من رطوبة باطنة او كان هو اسباب هو الشيء وان ادخل فان فيه من الفاعل في المنفعل
واسطة هو الغلي والا هو التكبيب في كيفية باثر الحرارة في الحركات الرطب مطبخ
للنضج واليابس خاص في الحركة من الرطب على اليابس اما ان يكون فيه رطوبة محصورة او لا يكون فان
كان الهواء واما ان يقوى على ازالة ذلك الجمود او لا يقوى فان لم يقو فذلك الكيم عن منطق
وسببه ان رطوبته غير اخذه ولا ذهبت وهو اما ان يكون الغالب عليها الماء كاليابوف او
الارض كالطلق واما اذا قويت الحرارة على ازالة الجمود فهو كما في الحديد والرصاص على
التبديل وكالحي شابها الحصاد ثم ان الاجسام اللذاعة ما ينعصر ويلين ولا ينعصر ولا
يلين بالنار فانه لم يقو على اصلاحها لكنها تفسدها وذا الهواء فعلا واما اذا قويت الحرارة على

تخلص الرطب عن اليابس فاما ان يكون قد حصل بين الرطب واليابس تفاعل وهو كالشمع
او ما حصل وهو كالطين المعجون بالماء والذي لا يكون رطوبته متخمرة فهو كالاحجار في
واعلم ان اليابس لا يتصعد الا بعد التشويل الخفيف واحكام المزاج منه ومن الرطب البالغ
في الكيفية والكمية بحسب تصعيد بعد المزاج الصفي التام وفي المشتعل والمحرق المشتعل هو
الذي من شانه ان ينفصل عنه دخان قابل للضوء النادي والمحترق هو الذي يكتسب اجزاؤه
بالضوء والحرارة ولكن لا ينفصل عنه شيء اما لشدة يبوسته او لشدة رطوبته في الحل
والعقد اصل هذا الباب ان في الحل والعقد طرفان والحرارة واسطة فليطرحه
فاعلها الا ان الفاعل في الهواء والنار لا ينفعل الا في الجمود لغاية لطافتها واما الارض
والماء عبارة عن الهواء الثلاثة واما الفاعل فيقول الحال في الارضية تحلل اما بالبرد
واما بالرطوبة واما في الماء فالحرارة واما الانعقاد في الارضية فيحلل فالحر واليبس
واما الحجرية فقد يكون لها علة الارضية للماء وعلة خالطة الهوائية كما في الزبد فان
الهواء اجزاء اذا اختلط بسطح مائي واحتقن معه عرض ان الهواء في ذلك السطح
ما يعرض له في الزق المنفوخ اذا دفع بالبدن خارج وذلك هو الحجرية التي لا يعنى بها
الا عدم النفوذ لما فيه من المقاومة ومتى وقفت على هذا الفاعل امكنك تخريج اكثر احوال
الاحوال الطبيعية في المزاج حتى تنسب بعضها الى بعض بالحر والبرد اذا استولى البرد على الماء
في موضع تاثير المحيط يقوى فعله فان نفع الفاعل الواحد في المحل الصغير اقوى من فعله
في المحل العظيم في التشف الجسم الارضي خوا المسام اذا احتبس فيه الهواء لضعف عن الاغلاء

فاذا حصل فيها من الاجزاء المائية ما يقوم مقام تلك الاجزاء الهوائية نفذت الاجزاء
الهوائية على منافذ تلك المنافذ ايضا وكثيرا ما يتشقق بعرض له الجفاف في الحال لان
الرطوبة اذا اخذت فلا بد ان تجذبها القوة الى الباطن ثم ان المسام الظاهرة يخرج منها هواء
اخر الى نفسها لاستحالة الخلاء او تبقى الاجزاء المائية في المسام الظاهرة فيقف اجزاء الهوائية
في المسام الباطنة وهي مقفرة ولو انجذبت الاجزاء المائية الى المسام الباطنة لاحتاجت المسام
التي منها الى جذب هواء اخر وهو ايضا قسر لم كان فاجا القسر يدل على الاجماع لانا نقول
الجسم اذا كان في موضعه الطبيعي كان فيه الميل بالقوة واذا كان خارجا عنه كان ذا ميل
بالفعل نحو المرجح [illegible] ثم ان الجسم كلما كان اعظم كان اقوى لان الجسم اذا جعلت في الماء
الصغير فالسطح الذي يحيط بها منها مساو لما يحيط بها من الماء العظيم مع ان الثقل في الماء
العظيم والثقل في الصغير والسبب فيه ان الفاعل العالي في جانب [illegible] فاذا كان
صغيرا لم [illegible] لعدم [illegible] وانه [illegible] لم يظهر لوجوده لا [illegible] وكان يلزم
ان يكون نسبة ما يجده من البرد في الماء القليل الى ما يجده عنه عند الشروع في ملء [illegible]
كنسبة [illegible] لانا نقول هذا انما يلزم لو ثبت ان النسبة الحاصلة في الاصل محفوظة في
الزيادة وذلك ممنوع ○ **الباب الخامس في الكائنات التي تحدث**
بغير تركيب وهي اما ان تحدث فوق الارض او على وجهها او تحتها **القسم**
الاول فيما يكون فوقها وفيه مباحث **في السحاب والمطر والثلج والبرد والطل**
والصقيع السبب الاكثري لها انما هو البخار الصاعد ثم انه ان كان قليلا وكان في

الهواء

الهواء ما يحلله لم يحدث منه السحاب وان كثر او ان قل لكن لم يوجد المحلل فاما ان
يبلغ في صعوده الى الطبقة الباردة في الهواء او لا يبلغ فان بلغ فاما ان يكون البرد هناك
قويا او لا يكون فعلم يقو البرد بل تكاثف ذلك البخار بذلك القدر من البرد واجتمع وتقاطر
فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر المطر واما ان كان البرد شديدا فاما ان يصل البرد الى
اجزاء السحاب قبل اجتماعها وانقلابها حبات او بعد صيرورتها كذلك فان كان الاول نزل
ثلجا وان كان الثاني نزل بردا واما اذا لم يبلغ البخار الى الباردة فهي اما ان يكون كثيرة
او قليلة فان كانت كثيرة فقد ينعقد سحابا ماطرا وقد لا ينعقد اما الاول فلاحد امور منها ما
اذا منع هبوب الرياح عن تصاعده [illegible] ان يكون الريح ضاغطة اياها الى الاجتماع بسبب وقوف
جبال قدام الرياح [illegible] ان يكون هناك رياح مقابلة تمنع صعوده [illegible] اذ يعرض للبخار
المتقدم وقوف لثقله ثم يلتصق به سائر الاجزاء [illegible] برد الهواء القريب من الارض واما التي
لا ينعقد سحابا ماطرا فهو الضباب واما اذا كانت الابخرة قليلة لارتفاع قليلة لطيفة فاذا
ضربها برد الليل وكثفها وعقدها ماء محسوسا ونزلت اجزاء صغارا لا يحس بنزولها الا
عند اجتماع شيء يعتد به فان لم يجمد كان طلا وان جمد كان صقيعا ونسبة الصقيع الى الطل
نسبة الثلج الى المطر **في المقدمات التي يحتاج اليها في معرفة الاثار الظاهرة على**
السحاب وهي سبعة الف اذا وقع الضوء من مضيء على صقيل انعكس منه الى جسم اخر وصقيل
ذلك الصقيل كوضع المضيء من ذلك الصقيل بشرط ان يكون [illegible] الى جهة المضيء ويكون زوايا
العكس مساوية لزوايا الشعاع ب الحال في انعكاس البصر كالحال في انعكاس الضوء فاذا

فرضنا خروج خط شعاعي من وسط الحدقة الى الجزء اه فان كان نافذا عليها انعكس على الرائي
وان لم يكن فانما انعكس الى كل ما قطعه من المرآة وضع الحدقة منها وراى كل ما بين الحدقة
المرآة ان صغرت قسم لطيف منها اشكال المرئيات لان الجسم لا يرى متشكلا الا وهو بحيث لو قسمه الحس
فكيف يرى متشكلا بما لا ينقسمه الحس واما ان كانت مفردة فهي لا تؤدي ما تؤدي به من اللون
ايضا واما اذا كثرت وتلاصقت ادى كل واحد منها ما يؤدي لون منها الشكل فاتصل من جملتها
من تاديها اللون بها لو كانت متصلة مجتمعة لا ادت الشكل مع ذلك المرآة الملونة لا تؤدي لون المرئي
كما هو بل يكون متوسطا بين اللونين مثل لون الا فودسي في الزجاج الاخضر لا على بياضه د
صورة المرئيات غير منطبعة في المرآة ه الصقيل اذا انقسمت ورؤي غير منقسم بالفعل
لم يمكن ان يرى عليه هذه الحالة واذا ادى عليه ذلك لم تنقسم شقا وان كان دون ان النقاط حجم
اخر دون لون ادى اللون والاملاس اذا كانت النسبة التي بين الرائي والاجزاء المرآة ووسط الدائرة
واحد كانت الزوايا التي تحدث من خطوط سوقها خارجة من البصر الى المرآة ومعكسها الى خط الشمس
زوايا متساوية ويكون بعض الشكل المرتسم من زوايا الشمس متعديا ههنا جملة ما يحتاج من المقدمات
وبراهينها في علم المناظر **في الهالة** اذا توسط بين الرائي والقمر غيم رطب رقيق
بشرط فالذي يقابل القمر لا يحسه ولا يرى ايضا من القمر هو فان ذلك انما يرى على الاستواء
بقية لا شعاع واما الاجزاء التي لا تقابل القمر وكانت لطيفة دقيقة ادى كل واحد منها خيال
القمر ولما كان كل واحد منها صغر الحجم ما ادى شكله بل ضوءه ولا هو مظهر اللون في كل واحد
منها ثم ان القمر اما ان يكون على سمت الرائي او لا يكون فان كان الاول كانت نسبة الحدقة الى

المرايا

المرايا والمرئي واحدة فوجب ان يرى لها الهيئة مستديرة واذا كان الثاني وجب ان يكون ابعاد
تحتها لاجل انه حينئذ يكون الجانب الذي يلي سمت الراس من ذلك السحاب اقرب اليه من الجانب الاخر فلم يكن
السحاب تحتها وهذه الخطوط على طامن السحاب كان الخط المتصل بالجانب الاقرب اقصر من المتصل
بالجانب الابعد وذلك يخل باستدارة هذه الهالة اما اذا كان الخط المتصل بالجانب الاقرب من
السحاب في عمقه حتى يبسط طولهما وما طول الخط المتصل بالجانب الاخر ثم لا احكام بلمه فا
اذا وجدت سحابتان بالصفة المذكورة احدهما تحت الاخرى امكن ان يرى هالتان طبقتان لكن
اعلم قد ذكر بعضهم انه راى سبع هالات تحت هالة الشمس او زيدت ا لان الشمس في الاكثر تحلل
السحاب الرقيق ومع ذلك فقد يوجد حكى الشيخ انه راى حول الشمس هالة تامة في الوان قوس
قزح وانما تنفسخ الهالة الشمسية لكثافة ذلك السحاب وظلمته وحكى ايضا انه راى حول القمر
هالة قوسية اللون وهذا كان لغلظ السحاب حد الهالة فاما ترى مكسوفة بالاقل والمتسببة
في الاكثر ترى في وسط السماء **في قوس قزح** اذا وجد في غير جهة الشمس اجزاء
مائية شفافة صافية وكانت صغارا هيئتها كيف اما جلي او سحاب مظلمة ثم كانت الشمس في
الافق الاخر او قريبا منه فاذا ادبر الانسان على الشمس ونظر الى خلل الهواء الذي فيه اجزاء
كل واحد منها صقيل ووضعها بحيث ينعكس شعاع البصر عنها الى الشمس وكل واحد من تلك الاجزاء
صغير ولا يؤدي الشكل بل يؤدي الضوء ويكون خلل اللون مركبا من لون المرآة وضوء
الشمس وانما يتبين في لشيانه هذا القوس ان الاجزاء التي ينعكس عنها شعاع البصر ومنحنية
بحيث انا لو جعلنا الشمس مركز دائرة كان الجزء الذي يقع من تلك الدائرة فوق الارض محيط

الحاد بعنى انفرج

حلاف ح

على تلك الاجزاء فان كانت الشمس على الافق كان الخط المار بالناظر والنير على بسيط الافق
وهو المحور فيكون حينئذ سطح الافق يقسم المنطقة نصفين ويرى القوس نصف دائرة وكلما
كان الارتفاع اكثر كانت القوس اصغر **د في الشميسات** لها من الاسباب القابلية ثلثة
فان يحصل بقرب الشمس غيم كثيف صقيل فيقبل في ذاته ضوء الشمس كالخزف لانه قبل
الضوء في ذاته لكن يؤدي خيال الشمس كالمرآة الكبيرة كما تؤدي اللون تؤدي الشكل
ح البخار اللزج اذا صاعد فتشكل بشكل الاستدارة عليها مرطبة الاجسام الرطبة في
الهواء ويبلغ في صعوده الى كرة النار فيشتعل الادخنة وهو مستدير الشكل فكان
شكله شكل الشمس وربما كانت المادة كثيفة فبقيت اياما ولياليا كذا شهودا وربما وصل
الى الموضع الذي يتحرك بحركة الفلك ضوءها متحرك بالاستدارة وهذا الجسم لا بد ان يكون
العنصر او خفيفا او غالبا يعرفه على الثقيل والا لم يبق في الهواء مدة مديدة ولا بد ان يكون
الامتزاج الذي بين اجزائها محكما جدا والا لم يبق مدة مديدة ومن الاسباب الفاعلة ثلثة
اما انها لا حركة فلكية او قوى روحانية او ان الله تعالى يخلقها وهو الاصح لكونه تعالى
مختارا **و في النيازك** وهي خالات تشبه قوس قزح في لونها الا انها تكون في جنبة
الشمس يمنة ويسرة فقط وسبب تكونها منها اما ان تكون قطعا صغارا من سحاب
رقيق متصفة واما لان مقام الناظر بحيث ترى السحب في جنبتيها وهو قل ما يوجد عند
كون الشمس في نصف النهار بل عند الطلوع والغروب لان الشمس في ذلك الوقت يحلل السحاب
الرقيق **ز في الرعد والبرق** الاكثر انه اذا ارتفع بخار ودخان خالصين معا

فاذا ارتفع ذلك المختلط ووصل الى الطبقة الباردة من الهواء او انعقد سحابا احتبس
الدخان في جوف السحاب المنعقد فان بقي حارا او لكان لا هم قصد العلو ومزق السحاب فحصل
منه الرعد وانما سمي الرعد رعدا لارتعاد اجزاء السحاب عند خروجه ولان الدخان جسم لطيف
وفيه مائية ودهنية يحصل منها الحرارة والحركة عمل الصوت فعند ذلك اما جعل من الدهنية فهو
لحالة يشتعل بادنى سبب يشتعل وكيف بالحركة الشديدة فاذا اشتعلت تلك المادة من شدة المحاكة
عند تمزق السحاب يكون ذلك برقا وانما كان سببا للتعليق والدخان المشتعل ينطفي في السحاب
فيسمع لانطفائه صوت هو الرعد **ح في الصاعقة** الدخان الذي يخرج من السحاب الى
اسفل اما لثقله او لمانع من صعوده اذا وصل الى الارض فربما كان في غاية القوة وكان
لطيفا جدا فينفذ في المتخلخل ولا يحرقه بل يبقى منه اثر اسود ويذيب ما يصادفه من الاجسام
الصلبة كما يذيب الذهب المصنوع على ترسة من الفضة والنحاس ولا يحرق الترسة وكثيرا ما يقع
على الجبل فيدكه دكا وعلى البحر فيغوص فيه ويحرق ما فيه من الحيوانات وربما كان جرم الصاعقة
رقيقا جدا امثال السيف فاذا وصل الى شيء قطعه بنصفين ولا يكون فيها ذا الانفتاح الا قليلا
والاصح في ذلك ايضا ان يضاف الى الاسباب الفلكية او القوى الروحانية او الفاعل
المختار وهو الله تعالى لان المادة اللطيفة لا تكون بالافعال الحكمية بالفعل فيمنع في هذه
المواد اللطيفة هذه الافعال القوية **ط في الانوار التي تشاهد في الليالي** المواضع
التي فيها طبيعة كبريتية يرتفع منها في الليالي الجنس على تلك الطبيعة كما ان هواها الذي صار
رطبا بسبب برد الليل فيصير ذلك الهواء على طبيعة الادهان السريعة الاشتعال فيشتعل

من انوار الكواكب **باب في الكواكب المنقضة** المادة الدخانية الدهنية اذا وصلت
الى كرة الاثير وانقطع اتصالها عن الارض اشتعلت فربما يبقى الاشتعال فيرى كوكبا ينقض
وربما لم تشتعل بل احترقت وثبتت فيها الاحتراق وبقي على صورة ذوابة او ذنب او حية او
حيوان له قرون وربما يبقى ذلك اشهرا وقد يكون الادخنة الصاعدة غليظة ووراء اسفلها اعلاها
الهابلة حمرا او سودا وقد يقع تحت كوكب ويدور بدورانه فكان ذنبا لذلك الكوكب
وربما كان عريضا فيرى كانه لحية كوكب وربما كانت المادة اغلظ فيرى سوداء على شكل
النجم وربما جمعت الادخنة في برد الهواء للنعاف فلا تكون او شدة الحاكة فاشتعلت وهذا
هو السبب عند كرة الاثير ○ **باب في الحريق** اذا انتفع على الارض بخار ودخان لزج من بكر صح
دهني وصاعد عنه اتصاله عن الارض فاذا وصل الى الحد النار اشتعلت النار فيه
ثم لا يزال النار تسري الى الاسفل ويرى في هذه الحالة كانه مشتعل ينزل من السماء الى
الارض فاذا وصل النار الى الارض احترقت تلك المادة بالكلية وكلما كان قريبا منها من سبيل
ذلك كالسراج المطفى اذا وضع تحت السراج المشتعل فاذا اتصل الدخان من المطفى بالمشتعل
انجذب اللهب الى فتيلة المطفى فاشعلها بسرعة ○ **باب في الريح** السبب الاكثري
الادخنة اذا تصاعدت بعد وصولها الى الطبقة الباردة اما ان تكسر حرها برد ذلك
الهواء الجيد يثقل وينزل فيحصل من نزولها تموج الهواء فتحدث الريح واما ان تبقى على
حرارتها ولا تصعد بتصاعدها الى كرة النار المتحركة بحركة الفلك وحسب لا يمكن الصعود
لان الحركة الدورية الفوقية التي للنار يمنعها عن ذلك فترجع تلك الادخنة وتحدث الريح

وهذا السبب

وهذا السبب وجدته غير مشتمل على فائدة هذا الحكم لان الحركة الطبيعية تشتد في الاجرام العنصرية
ثقل وحركة الدخان الذي هو بالخفة اجزاء ارضية معه وتبرد حركة صعودية وتزول
الماء حركة طبيعية ثم ان الريح الذي بين عند حركتها معه وكثيرة دقيقة وربما قلعت الاشجار وحركت
الجدران بل قلعت قلال الجبال وكان ينبغي ان يهدم العالم ما الا ذا من اتفق فانه لم يكن كذلك
بل قطعا قالوه بل الى ان يكون ذلك سببا ماديا واما السبب الفاعلي فهو الله سبحانه وتعالى
انزاء او بعض القوى الروحانية او الاتصالات الفلكية ○ **باب في الاعصار** هو الريح
التي تستدير على نفسها وقد يكون صاعدة وقد يكون هابطة اما الهابطة فسببه انه اذا
انفصلت ريح من سحابة وصعدت الشعل وعاد صعدها في الطريق قطعة من السحاب فعاد بدفعها
من الفوق بتاجزاء الريح ومع ذلك الجزء يدفع ما فوقها اياه الى الاسفل وقد دفع السحابة
التي تحتها اياه الى فوق فيعرض للغصن المنانجبين في تهمد بها اما الصاعدة فهو ان المادة
الدخانية اذا وصلت الى الارض وقعت فوقها غيما ثم رجعت خلفها ريح اخرى من جهتها
حدثت الحالة المركوزة وقد تختلف ايضا من الاعراض بحيث بتلبس ريح حيثما خلفت ريحا
تلف حقيقة الاعصار الى حيث تقلع الاشجار وتختطف المراكب من البحر والاشبه ان يكون السبب
الفاعلي هو الله تعالى او القوى الروحانية او الاتصالات الفلكية ○ **باب في معرفة**
مهاب الرياح فمواد ابدا الافق باثني عشر قسما ثلثة مشرقية وهي مشرق الاعتدال
وهي مطلع راس الحمل ومشرق الصيف وهو مطلع راس السرطان ومشرق الشتاء وهو
مطلع راس الجدي وثلثة اخرى مغربية تقابلها وثلثة شمالية فاحدها نقطة تقاطع خط

الساد والافق والاخر بان يتقاطعان بمطالع الافق دايرتين موازيتين لدايرة نصف النهار
من جنبيه مماستين للدايرتين الرابعة الطلوع والخفاء من غير طلوع هكذا فالاول الشخص وهو باطل
لان هاتين الدايرتين يختلف عظمهما وصغرهما باختلاف عروض البلدان ولا يكون نقطة المماسة نقطة
معينة بل في البلاد التي عرضها مثل تمام الميل لكون الدايرة الابدية الظهور فيها هي المرسومة
بمدار راس السرطان وهنا نقطتا التقاطع بين هاتين الدايرتين وبين دايرة الافق هي راس
السرطان وهنا نقطتا التقاطع بين هاتين الدايرتين وهي دايرة الافق هي راس السرطان
التي جعلناها احد طرفي المشرق واذا كان عرض البلد اكثر من تمام الميل وجب ان يكون المهب
الشمالي اوسع المهب شرقا لا غير الى من مهب مشرق الصيف اليه وان كان عرض البلد تسعين
درجة كانت الحركة الفلكية هناك رحوية ولم يتعرض المحققون للمذكور بل الحق ان الرياح تهب
من كل جانب لكنهم قسموا داير الافق باثني عشر قسما متساوية ووضعوا لكل واحد منها اسما

الفصل الثاني فيما يحدث على وجه الارض وتحتها وهي مباحث الاول في تكون الجبال

فبروز المعمور من الارض عن الماء لما حصل في بعض جوانبها من الاخاديد والتلال وفي غيره
اغوار ووهاد فسال الماء الى المواضع العميقة وانكشف الجوانب المشرفة والموثر في ذلك
الاغوار والوهاد اما الاتصالات الفلكية او القوى الروحانية على راي الفلاسفة والمعرب
وعندنا الله تعالى [illegible] اصحاب الرصد وجدوا اطول النهار نصف الادوار
لما انهم وجدوا نهايته مقدار نصف دور لحوله لواحد نصف الدور وجعله وجدوا الاستواء
في ناحية الشمال الى بحر فيستين درجة ووجد بطليموس الكتاب الجنوبي الى نحو درجة

ش

شاء من الجمادات وقد ذكرنا انه لم يقم دليل على عدم العمارة في الباقي قوله وفي ان خط
الاستواء اكثر المشايخ على ان الارض مقسومة بخمسة اقسام يفصلها دواير موازية لمعدل
النهار من ذلك دايرتان يفصلان الخراب من العامر بسبب القرب من القطبين وشدة البرد
يحيط بكل واحد منهما قطعة من سطح الكرة وسطح مبتنيهم والباقي بينهما قطع ثلاث يحيط بكل
واحد منها من الجانبين سطحا دايرتين ويفصل بينهما سطح دفين والتي في الوسط هو الذي على
خط الاستواء خراب من جهة الحر وقد مر الشرح ان خط الاستواء انسب المواضع لاعتدال الحر
والبرد وههنا مقدمة يتفرع عليها هذه المسألة وهي ان شدة التسخين قد يكون لقوة المسخن
وقد يكون لدوام التسخين وان كان ضعيفا وقد يزداد تأثير الضعيف على تأثير القوي اذا كان
تأثير الضعيف ادوم ويتفرع عليها امور اربعة جلية الاول انه متى حصل الشمس الى الشمال
عند كونها في السرطان اضعف تسخينها عند كونها في الاسد والسنبلة مع ان قربها من
سمت الراس في السرطان اقرب منه في الاسد الثاني عند كونها في الاسد والسنبلة اقوى منه
عند كونها في الجوزاء والثور حتى الكتب في البلاد التي في المنطقة الطويلة اقوى من تسخينه
في البلاد القريبة في المنطقة اللطيفة الثالث ان حر الشمس بعد الزوال اشد منه قبل الزوال البرد في السحاب
وقت طلوع الشمس اشد منه في نصف الليل مع انها ابعد عن النهار
اللطيف ان الحر يتقدم في الوقت الاول انما اذا بقي الوقت الثاني ليستمر الاستعداد اقوى
اقوى واذا ثبت ذلك فنقول التي يدل على ان خط الاستواء في غاية الحر ان البلاد التي
عرضها نصف الميل اذا وصلت الشمس الى غاية القرب من سمت روس اهلها كان بعدها عن سمت

رؤوسهم كبعدها عن سمت رؤوس سكان خط الاستواء مع ان الشمس كانت في جميع السنة في
البعد عن سمت رؤوس اهل البلاد المفروضة وذلك يقتضي شدة البرد في القرب من سكان خط الاستوا
وذلك يقتضي قوة الحر في خط الاستواء المحل فقل ذلك في جميع السنة عند الميل الحر اوقعها هو اقوى
منه بكثير اما قبل هذا التيمن لكن عند كونها في غاية الميل هو الكائن الاخر ولما الاقوى في تلك عند
كونها لا في غاية الميل واما سكان صحة الميل فاشد بالبرد الشديد كانت موجودة لهم
كل السنة السالفة فالشمس عند كونها في غاية الميل كالمحل المتوسط بين حديها دان الحر العظيم
ملازم لهم طول السنة السالفة والاخر كان البرد العظيم ملازما له طول السنة السالفة هم
المعلوم ان بحر الايراد ضعيف بكثير من حر ذلك الحر بل لا نسبة لاحدهما الى الاخر لانا بيّنا
ان دوام الاثر يفيد المادة استعدادا فاما القول بان [illegible] صحيح ما قلناه انه لا نسبة لحر
سكان خط الاستواء في صميم شتائهم الى حر البلاد المفروضة في صميم صيفهم ثم ان الحر ان السلا[illegible]
في البلاد المفروضة حاصلة بحيث لا يطيقها اهل خط الاستواء في غاية شتائهم
غاية القوة واذا كان كذلك فما ظنك بحرهم في غاية صيفهم فثبت بما ذكرنا ان الحر هناك
عظيم جدا او احسن الشيخ بامر وان الشمس لا فان [illegible] خط الاستواء الا [illegible] وصولها
الى نقطتي الاعتدالين ثم انها تستعمل في غاية السرعة لان الميول هناك تزداد كثيرا والعوى
الجنوبي اللتان الى جانبها في خط الاستواء مقابلة معتدل لحرارتها ببرد الاول والجواب
عن الاول ان المسامتة وان كانت لا تبقى زمانا يعتد به ولكن بعد الشمس عن مسامتة رؤوسهم ليس
بعظيم فهو دائما اما في المسامتة او فيما يقرب من المسامتة فيكون الشمس دائرة فوق رؤوسهم

ابدا فيكون الحر عظيما وعن الثاني ان ذلك التفاوت قليل والتفاوت الحاصل بين البرد
في اول الصيف الحار جدا والبرد في وسطه ومعلوم ان ذلك قليل جدا [illegible] في امتداد
راس الحمل في غاية الجنوب وذلك لان الميل يقل هناك فيكون الشمس كالواقفة على
سمت رؤوسهم فيكون التاثير فيه لاجل الدوام ولان نهارهم الصيفي طويل فيقوى الجنوبية
ولكن الاول معارض بحصول البياض البارد فيما قبل ذلك من السنة والثاني معارض بان طول
لياليهم الشتوية توجب زيادة البرد فاما نقف بالتحصيل انه [illegible] ومن الناس من زعم ان اشد المواضع
سخونة ما يقرب من مدار المنقلب الشتوي لان الشمس هناك اقرب وهو ايضا ضعيف لان التفاوت
بين مركز العالم ومركز فلك الخارج الشمس قليل وايضا فاوج الشمس متحرك ومع ذلك في احد الجوزا
فاذا وصل الى الميزان كان الحضيض في الحمل فيكون حر خط الاستواء في غاية السخونة فاذا
وصل الى الجدي كان مدار المنقلب الصيفي في غاية السخونة فالاعتبارات التي ذكروه لا يقتضي تعين
موضع ان يكون في غاية الحر [illegible]
لم يكن بعد الشمس عن سمت رؤوسهم كثيرا لم يعظم التفاوت بين شتائهم وصيفهم وبعرض ان يكون
هناك في كل سنة ذي حر وبرد مائة للشمس صيفان وشتاءان وربيعان لان الشمس في شتائهم في سمت رؤوسهم
كان الوقت صيفا لكنها تبعد منه في بين فيكون صيفان وعلى هذا القياس باب الفصول فمبدأ
الخريف من حيث يصير الشمس بنصف الميل الاعظم وذلك في اوايل الثور ومبدأ الربيع في
اواخر الاسد فيكون زمان الربيع والصيف قريبا من نصف زمان الخريف والشتاء بـ
[illegible] الحجر التي تحت الاوضاع كانت كثيرة موجبة على تقبل الاوضى بحيث

يتبع كل جزء منها جزءاً آخر حدثت العيون السيالة وان لم يتفق المدد التالي فقد حدثت
العيون الراكدة فان كان الثاني ايضاً فهو مياه القني والآبار مسيلة من مخرج ناصفة من نشو الارض
فاذا ازيل عن وجهها ثقل التراب تصادف تلك الابخرة منفذاً فاندفعت اليه بادنى حركة فان
اضيف اليها ما يعينه ويسيل صعوداً في القناة ولا هي وسيم [illegible] في ان هذه المياه متولدة عن
الاجزاء المائية المخرقة في عمق الارض او من هواء يستحيل ماء والاول اولى بالاكثر لان

فصل في الزلزلة اذا تولد تحت الارض بخار دخاني حار وكثر كثرة المادة وكان وجه الارض
متكاثفاً عديم المسام فاذا جاء ذلك البخار الخروج ولم يمكن منه لكنه في وجه الارض
حصيف تحرك في ذاته وحرك وجه الارض وربما كان في القوة الى ان يشق الارض وربما
انفصل نار ومخرجة وحدثت اصوات هائلة هذا هو السبب الاكثري وهو البخار واخر
اقله مثل ان يكون في باطن الارض اغوار فتميل اليها مياه عظيمة او ينهدم عظيمة منها
فتتقلقل الهواء الذي تحت الارض وقد يكون لسقوط تلك الجبال عند كثرة الامطار لرطوبتها
وسهولة الانفصال بعضها عن بعض ويقل عند الجفاف وسهولة [illegible] وبالله التوفيق

الفن [illegible] المعادن [illegible] العلوية وهو مقالتان [illegible]

سبب الحجر الطين اللزج اذا اعملت الحرارة فيه حتى تحكم انجماد رطبه ويابسه
دفعة على مرور الايام وعقده حجراً عظيماً والسبب الاكثري لانعقاد الحجار ان الطين
بعد تحجره يخلط الخزف في الصلابة والجفاف فاذا حرت مياه قوية الجري او رياح
عاصفة انحفرت الحفر وبقيت القطعة ثم لا تزال الرياح والسيول تغوص في تلك الحفر

الحار

أوجه

الى ان تعود غوراً اشد سفلاً وتبقى الاجزاء الصلبة شاهقة فصل في عروق الطين الموجودة
في خلل الجبال فيه جفاف فاذا تفتت بعض اجزاء الجبال وتنتثر ويسيل عليه الماء ويخلط
به الطين الحادث يعرض للتحجر ان ينخرط [illegible] ويتخلل [illegible] لاستحالته طيناً
لتحجر [illegible] التحجر والتحلل ان تتفتت الاجزاء المنقوعة في الماء والطينة الحرة المنقوعة في
الماء اذا عرضت على النار [illegible] اللون ونحو الطين [illegible] شبيهة فيبقى ما مر في
عروق الطين فصل في منافع الجبال اكثر العيون والسحب والمعادن انما تكون في الجبال او فيما
تقرب منها اما العيون فلان الارض اذا كانت رخوة انفصلت الابخرة عنها واذا كانت صلبة احتقنت
فما صادف مبدأ للعيون والجبال صلبة الاراضي وكانت منافذها على جبل الابخرة [illegible]
ان تكون مستقراً للجبال [illegible] والجبال لانها تبقى على الاراضي التي تحتها بالفزع والعيون
الاحقاف والتلال والاودية بالقوالب واما السحب فلعلة لا تحصى [illegible] في اطراف الجبال من
البرد او ان ما لا يكون في سائر الاراضي [illegible] على ظاهرها
من الانداء والثلج ما لا يبقى على غيرها [illegible] الابخرة المتصاعدة تحتبس في الجبال ولا تتفرق
ولا تتحلل واما المعادن فلانها مادتها الابخرة الباقية مدة مديدة في موضع واحد وهي لا
توجد الا في الجبال فصل في تقسيم المعدنيات ايضاً اما ان تكون قوية التركيب او
ضعيفة فان كان الاول فاما ان يكون منطرقاً وهي الاجساد السبعة او لا تكون
اما لفرط لينه كالزيبق او لفرط صلابته كالياقوت وان كان الثاني فاما ان ينحل بالرطوبات
وهي الاجساد الملحية كالزاج والنوشادر والقلقند واما ان لا ينحل وهو الاجسام

الذهبية كالزرانيخ والكباريت. فيِ حد المنطرقات السبعة انها اجسام
ذائبة صابرة على النار منطرقة فانه يخرجها عن الاطلاق الاجساد التي لا تذوب والصابر
غيرها مما يتحجر بالنار كالشمع والقير والمنطرقة مما لا يكون كذلك كالزجاج والمينا لا يقال
الحديد لا يذوب لانا نقول يسهل ذوبه بالحيلة ولما كان الذهب نوعا من انواعه وهو انما
يتميز عن غيره بوصفين احدهما هو الرزانة والصفرة كان ذكرها مع الاوصاف كالحد له.
جعلوا اصل هذا الباب ان عنصر المنطرقات الزيبق
محتاج الى بيان كيفية تولد الزيبق ثم الى بيان انه عنصر المنطرقات اما الاول فقالوا انه يتولد
من ماء خالطه ارضية لطيفة جدا كبريتية مخالطة شديدة حتى انه لا ينفرد سطح الماء وغشاه
من تلك الارضية شيء ولذلك لا يتعلق باليد ولا ينحصر انحصارا شديدا بشكل ما يحويه وحال الاختلاط
الماء المرشوش على التراب في غاية اللطافة فانه يختلط وكل واحد منهما غشا الاخر حافظ
له كالماء على وجه ذلك التراب واذا لاقت حرارة ان والاستعداد يخرق العقاد الرصاص
صار الماء فيه ... والحرارة ... واما الثاني فهو وجوه فانه انه الشبيه
عند الاذابة بالزيبق اما الرصاص والشك فيه واما غيره فعند التجربة يكون كالزيبق الجامد
د تعلق الزيبق بها اذا عقد الزيبق برايحة الكبريت كان كالرصاص واذا عرفت هذه
الاصول فنقول هذه الاجساد انما تتكون من اختلاط الزيبق بالكبريت فاختلافها لا يخلو اما ان
يكون لاختلاف الزيبق او لاختلاف الكبريت او لاختلاف تراجيحهما من الامتزاج فان كان
الكبريت والزيبق صافيين وكان انطباخ الزيبق انطباخا تاما فان كان الكبريت مع
ذلك

ذلك ابيض تولدت الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب
وان كان نقيين وكان في الكبريت قوة صباغة لكن قبل الاستكمال النضج وصل اليه برد عاقد تولد
الخارصيني وان كان الزيبق نقيا والكبريت رديا فان كان في الكبريت احتراقية تولد النحاس وان
كان الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيبق تولد الرصاص وان كان الزيبق والكبريت رديين فان كان
الزيبق متخلخلا ارضيا وكان الكبريت رديا محرقا تولد الحديد وان نقصا في مواداتهما صفيحي الزيبق
تولد الاسرب واصحاب الكيميا انما سعيهم في هذه الزعامة انهم يحتفظون الزيبق بالتجارب
اعتقادا ان بحسب ما يحصل لهم من غاية ان الاحوال الطبيعية مقارنة للاحوال الصناعية. في
تولد ... اما التي يكون فيها التركيب ولا يكون منطرقا كالاحجار الشفافة
فان تولدها من مائية ولس جمودها بالبرد وحده بل باليبس المحلل للمائية الى الارضية وليس فيها لزوجة
دهنية فلذلك لا تنطرق واما التي يكون ضعيف التركيب سهل الانحلال فكلها حسن الاصلاح لان النور
مائيته اكثر من دهنيته ولذلك سبق تحليته وهو ما يخالطه دخان حار لطيف جدا اكثر النارية
والعقد باليبس واما الحادث فضرب عرض لمائيتها ان تحرقت بالارضية وللارضية ان تحرقت بالمائية
تخمرا اشتد حتى تحيل الحرارة حتى صارت دهنية ثم انعقدت بالبرد واما الزجاج فانها مركبة من
ملحية وكبريتية وحادة فيها قوة الانبات كالقلقند والقلقطار واعلم ان هذه الاحكام محدودة
طولا وحاجة غير مثال له يجد اما عينه حصلا عن حجة برهانية والله اعلم بحقائقها. في
... الامكان العقلي ثابت لان الاجسام مشتركة في الجسمية فوجب ان يصح على
كل واحد منها ما صح على الكل على ما ثبت اما الوضع فلان انفصال الذهب عن غيره باللون والرزانة

وكل واحد منهما يمكن اكتسابه وههنا فائدة وهي ان الطريق غير مسدود الى صحة حدوث الانواع
النباتية والحيوانية بالتوليد دون التوالد ذلك لما نشاهد في كثير من الحيوانات مثل النحل
المتولد من اختفاء البقر والعقارب المتولدة من التين والباذروج والحيات المتولدة من الشعر
الملقى في الماء والفار المتولد من المدر والضفدع المتولد من الحمأ والحيوان المتولد من بدن الانسان وغيره
ايضا حيث لا آباء ولا امهات العناصر مختلطة في الغذاء والنضج تفاعلت تفاعلا مخصوصا ومن المعلوم
حصول كل واحد من تلك الاجزاء لا ازيد ولا انقص غير مستحيل واجتماعها ايضا غير مستحيل وعند اجتماعها
واختلاطها فانها على واجب وعند حصوله فانه يحدث ذلك النوع واجب فاذن حصول هذه
الانواع على سبيل التولد ممكن ولكن هذا آخر كلامنا في البحث عن احوال الاجسام والله اعلم بالصواب

الفن الثاني في النفس وفيه مع المقدمة ثمانية ابواب اما المقدمة ففي

حقيقة النفس الانسان يشارك الحيوانات والنباتات في مشاركة العناصر والمعادن وغيرها
في الجسمية ويخالفها في الانسانية والحيوانية والنباتية وما به الانسان يفارق به الاشتراك
وسموا النفس ثم قالوا النفس اسم للقوة التي بها يقوى على الفعل الذي هو التحريك وعلى الانفعال الذي
هو المحسوسات والمعقولات لا اسم لها هو الادراك فهو بالقياس الى المادة التي سمي بها جسم من
اجتماعهما نبات او حيوان او انسان صورة وبالقياس الى ما يصدر عنه الحس باضمه قبل الفعل فكماله
كمال وتعريف النفس بالكمال اولى من تعريفها بالصورة لان النفس الانسانية غير حالة في
البدن فلا يكون صورة فيه واذا كانت كذلك من القوة انه ليست القوة الفعلية بان يكون جزءا
من هذا التعريف اولى من الانفعال ووضع لفظ القوة عليهما بالاشتراك فهو بحث عنه في

التعريفات

التعريفات ولان القوة اسم لها من حيث انها مبدا الافعال والكمال اسم لها من هذه الجهة
ومن حيث انها مكملة للنوع وما يعرف الشيء من جميع جهاته اولى مما يعرفه من بعض جهاته
فظهر ان الكمال اولى لكن الكمال منه اول وهو الذي يصير به النوع نوعا بالفعل ومنه ثان وهو الذي
يتبع نوعية الشيء فالنفس كمال اول لجسم غير صناعي كالسرير وغيره بل طبيعي ولا لكل جسم طبيعي فلست
النفس كمالا للبسائط العنصرية والاركان الافلاك للعنصرية بل هي في عالمنا كمال لجسم طبيعي يصدر
عنه كمالاته الثانية بواسطة الالات فالنفس كمال اول لجسم طبيعي آلي وقد جعل قوم من المتاخرين
الطبيعي صفة للكمال الاول هكذا النفس كمال اول طبيعي لجسم آلي وزعم ان الكمال الاول قد يكون
طبيعيا كالقوى التي هي مبادي الافعال والانفعالات الحيوانية والنباتية وقد لا يكون كالاشكال
الصناعية فالنفس كمال اول طبيعي لا انها كمال اول صناعي لا يقال علمنا بنفسنا اولى لانه
عند الحكماء نفس نفسنا فيكون علمنا بالنفس التي هي جزء من نفسنا اولى بان يكون ضروريا
والمعلوم بالضرورة غني عن التعريف ولان تعريف الواضح بالخفي غير جائز وعلم كل احد بانه هو الذي
نفسه اظهر عليه من هذه التعريفات ولان النفس احد انواع الجوهر فيكون مركبا من الجنس والفصل
فيكون لها حد وما له حد كان تعريفه به اولى من تعريفه بالرسم هلا اذا جعلتم هذا التعريف تعريفا
لماهية النفس لما اذا جعلتموه تعريفا لها من حيث انه شيء مدبر للبدن فغير بيان ان ذلك الشيء
ما هو كان ذلك ايضا خطا لان كل احد يعلم بالبديهة ان له شيئا ما يدبر بدنه لانا نقول
هذه الاسئلة انما تلزمنا لو جعلنا هذا التعريف تعريفا للماهية او لنفس ما يدبر البدن فاما
اذا جعلناه تفسيرا للفظة النفس لم يحسن ثم اعلم ان تعريف النفس بما ذكرناه لا يتناول النفوس

الثلثة لانا ان فسرنا النفس بالامر الذي يصدر عنه اثر لزم جعل العقل والطبيعة نفسا وان
فسرناها بالقوة الفاعلة بالقصد خرجت القوى النباتية والقوى الحيوانية الفاعلة للنبض ودخلت
النفوس الفلكية فاما جعل النفس مقولة على الارضية والسماوية بالاشتراك ثم اعلم ان الغرض الاهم
من هذا الباب معرفة النفس الانسانية وهو الامر الذي يشير اليه كل احد منا بقوله انا ونحن نصرف صح الخاصة
انما المطلوب عن ماهيته ثم عن صفاته المشتركة ثانيا ولما كان الامر مبنيا على الثاني لاجرم قدمنا
البحث عن صفاته ولما كان ذلك اعرف والاعرف اقدم في التعليم لاجرم ابتدانا بالاعم ولما كان الانسان
مشاركا للنبات والحيوان في القوى النباتية والحيوانية خاصة في الحواس الظاهرة والباطنة وجب
الابتداء بالقوى النباتية ثم بالحواس الظاهرة ثم الباطنة ثم بعد الفراغ من ذلك نشتغل الى البحث
عن ماهية الانسانية ثم الى لوازمها ثم الى احوالها التي تعرض لها عند تكونها ملكية بتجردها ثم الى ما يعرض
بعد مفارقة البدن ثم نتكلم في نفوس سائر الحيوانات ثم في الارواح الارضية المسماة بالجن
ثم في الارواح السماوية المسماة بالنفوس الفلكية وحينئذ ينقطع الكلام في هذا الفن والله اعلم بالصواب

الباب الاول في القوى النباتية وفيه مقدمة وثلثه
اقسام **اما المقدمة ففي تعريف ماهية القوى النباتية وتعديدها** القوى
التي تشترك فيها النبات والحيوان ولا تشاركهما فيها غيرهما اما ان يكون فعلها لاجل الشخص
او لاجل النوع والاول قسمان فالغاذية وهي التي تحيل الغذاء الى مشابهة المغتذي ليخلف
بدل ما يتحلل واعلم ان كل قوة فهي لا محالة مبدأ التغير وذلك التغير له ماهية وله محل
وللفاعل في فعلها غاية فالغاذية لها اثر وماهيته الاحالة الى مشابهة المغتذي ومحلها

الغذاء والغاية حصول بدل ما يتحلل وكنا قلنا الغاذية هي التي تفعل الفعل الفلاني في
المحل الفلاني للغاية الفلانية وهو الثاني في القسم ف النامية وهي التي تزيد في اقطار الجسم
على التناسب الطبيعي ليبلغ الى تمام النشو فقولنا تزيد في اقطار الجسم احترازا عن الزيادات الصناعية
فان الصانع اذا اخذ مقدارا من مادة فان زاد في طوله وعرضه نقص من عمقه وان كان بالعكس فالعكس
واما هذه القوة فانها تزيد في الاقطار الثلثة وقولنا على التناسب الطبيعي احترازا من الزيادات
الحادثة عن المجرى الطبيعي كالورم وقولنا ليبلغ الى تمام النشو احترازا عن السمن وقد يزداد في العرض
ونقصان بما يدخل فيه من الغذاء وهو المنبه على الفرق بين السمن والنمو على ما سيأتي بيانه والثاني
قسمان فالمولدة وهي التي تفصل جزءا من فضل الهضم للمغتذي وتودعه قوة من شخصه ثم المصورة
وهي التي تفيد المني بعد استحالته في الرحم الصور والقوى والاعراض الحاصلة للنوع الذي انفصل عنه
المني **ثم القسم الاول في القوة الغاذية** والكلام فيها يتعلق بثلثة اطراف الطرف
الطرف الاول في البحث عن احوال هذه القوة وذلك عشرة فنقول اعلم انه لابد من قوى اربع لتتم
الاغتذاء وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة ولنتكلم فيها فان في القوم الجاذبة احتجوا
على ثبوتها بادلة في المعدة واخرى في الرحم واخرى على ثبوتها في كل الاعضاء على الاطلاق وحجتهم في
حركة الغذاء من الفم الى المعدة مشاهدة وليست هذه حركة ارادية لان الغذاء ليس له ارادة لان
يتحرك الى المعدة ولا طبيعية وهو ان الغذاء جرم ثقيل يتحرك الى اسفل المعدة لثقله
فان الانسان لو قلب حتى جعل راسه على الارض ورجلاه في الهواء امكنه ان يزدرد ازدرادا
تاما فصح انها ليست طبيعية بل قسرية ولا بد لها من قاسر وهو اما دفع من فوق كما يقال الجبولت

يدفع الطعام باجتذابه الى المعدة وهو باطلٌ لوجهين احدهما ان المرى والمعدة في وقت الحاجة
الشديدة الى الغذاء يجذبان الطعام من الفم عند المضغ من غير ارادة الحيوان كما يجد المعدة والكبد
يجذبان الطعام اللذيذ الموافق لهما بسرعة فان الانسان متى اغتذى دسما وبعده حلوا واستعمل
القي وجد ما يخرج بالقي من الحلو في اخر القي وذلك لجذب المعدة له الى قعرها ومتى تناول الانسان
غذاء او دواء كريها وجد ان المعدة والمرى لا يبدو دفاعه الا بتكلف او جذب من تحته وهو الذي
تناله المعدة بقوة جاذبة فيها وهو المطلوب ح ترى التمساح يتصور به ويصعد معدته
خمر بلا فيه عند الاغتذاء وما ذاك الا لشوق معدته الى جذب الغذاء والثاني ففي سبعة يوم من
العلل يشفيه الرحم حبوا لامتنان الى المني لتشتد جذبه اياه فان الرحم اذا انتفرته العهد بانقطاع
الطمث عنها او كانت خالية عن الفضول اشتد شوقها الى المني حتى ان الانسان يحس في وقت الجماع
كان الرحم يجذب احليله الى داخل جذب المحجم للدم الثالث وهو الذي يدل عليها في شان الاعضاء
ان الدم اذا انصب في الكبد كان مخلوطا بالاخلاط الثلثة ثم ان كل واحد من الاخلاط الاربعة
ينفرد عن الاخر وينصب الى عضو معين فلولا ان في كل عضو من تلك الاعضاء قوة جاذبة لذلك
النوع من الخلط لا ينجذب الخاص الى كل عضو خلطا خاصا ح في الماسكة فعل الماسكة في المعدة
هو ان يحوي المعدة على الغذاء احتواءا تاما من جميع الجوانب حتى لا يكون بينها وبينه فرجة
وليس ذلك لشدة امتلاء المعدة فان الغذاء اذا كان قليلا وكانت الماسكة قوية ولا فيه المعدة
جاد هضمه ومتى كانت الماسكة ضعيفة والمعدة لا تلازم الغذاء حدث في البطن قراقر ونفخ
وبطو الاستمراء وعلى هذا المثال يحوي الرحم على الزرع ويدل وجود هذه القوة في المعدة

لدى الحيوان

الحيوان اذا اتى بالغذاء رطبا كالاشربة والاحساء الرقيقة ثم شرحنا في ذلك الوقت بطنه
وجدنا المعدة محتوية عليه لازمة له من كل جانب ووجدنا البواب منطبقا حتى لا يمكن ان يتنزل
من ذلك الغذاء الرطب شيء بوجه من الوجوه واما لو فعلنا هذا التشريح بعد خروج الغذاء
عن المعدة وجدنا الامعاء فارغة على ما ضاها من لا انقباضه حال تناول الحيوان شيئا واعظم الاعلم
من سعة البواب فانه ينفتح فما راينا الرقيق التي من شانه النزول اعني باذابه والكثيف الذي ليس
من شانه النزول الا بعد علمنا ان هناك قوة تمسك شيئا دون شيء واما ابانتها في الرحم
فلوجهين فان الرحم بعد اجتذابه المني اليه يضمه انضماما شديدا من جميع الجوانب منطبق الفم
بحيث لا يمكن ان يدخل فيه طرف الميل ولو انك شققت بطن الحيوان الحامل من اسفل السرة الى حد
الفرج وكشفت عن الرحم برفق وجدت الرحم كما ذكرناه ح جرم المني طبيعة تقتضي النزول لثقله
فلولا ان في الرحم قوة ماسكة لما وقف وعلى هذا الطريق اثبتنا هذه القوة في سائر الاعضاء
في الهاضمة ونتكلم في القوة الهاضمة ولكن ذلك انما يكون بعد الكلام في الهضم فنقول الهضم
هو تغيير الغذاء الى حيث يصلح لان يصير جزءا بالفعل من المغتذي وله اربع مراتب فاولها عند
المضغ فان سطح الفم متصل بالمعدة وقيل عليه اقران وان الحنطة الممضوغة تفعل في انضاج
الدماميل ما لا يفعله المطبوخ في الماء ح المضبوع لو لم يتغير في حال المضغ طعمه ورائحته
ثم ان هذا النضج عند ما يبدا المعدة فيصير ما لا انه كما في جوارح الصيد واما بخالطه للشراب
كما في اكثر الحيوانات شبيها بماء الكشك الثخين وهو المسمى بالكيلوس ح ثم ينجذب الى الكبد
وينطبخ فيه وتتميز الاخلاط الاربعة بعضها عن بعض ح ان يعد الدم في العروق ان يتوزع

على الاعضاء فهذه مراتب الهضم ثم اعلم ان الغذاء مركب من جوهرين احدهما صالح لان يتشبه
بالمغتذي والثاني غير صالح لذلك وهو الفضلة فهذا قول وان كان للمنازع ان ينازع فيه
من حيث ان في الغذاء ما هو قريب من ان يكون كل جزء محسوس منه مساويا للكل في الطبع كالخبز
ثم قالوا فيحصل لكل مرتبة من مراتب الهضم فضلة ففضلة الهضم الاول المعدي تندفع من الامعاء
وفضلة الهضم الثاني تندفع اكثره بالبول وباقيه من الطحال والمرارة وفضلة الهضمين الباقيين تندفع بالتحلل
الذي لا يحس وبالعرق والوسخ الخارج بعضه من منافذ محسوسة كالانف والاذن وغير محسوسة
كالمسام او خارجة عن الطبع كالاورام المنفجرة وما ينبت من زوائد البدن كالشعر والظفر
واذا عرفت حقيقة الهضم عرفت القوة الهاضمة ح في افعال القوة الهاضمة لها
فعلان احدهما في الجزء الذي يصير من الغذاء جزءا بالفعل للمغتذي وثانيهما في الجزء الذي يصير
فضلة اما الاول فهو ان الهاضمة تحيل ما جذبته الجاذبة وامسكته الماسكة الى قوام يتهيا
لان تجعله الغاذية جزءا بالفعل من المغتذي وهذا مبني على ان الهاضمة غير الغاذية على ما هو المذهب
الشيخ وحسبك عليها تمييز فعل الغاذية عن فعل الهاضمة فنقول اذا اجتذبت جاذبة عضو شيئا
من الدم وامسكته ماسكته فللدم صورة دموية واذا صار شبيها بالعضو فقد بطلت عنه تلك
الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة الدموية
وهذا الكون والفساد انما يحصل بان يحصل هناك امر اقتضى ما يحصل بطلان استعداد المادة
الدموية في الانتقاص وحصول استعدادها للصورة العضوية في الاشتداد ثم لا يزال الاول
ينقص والثاني يشتد الى ان تنتهي المادة الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى وهي الصورة

الدموية

الدموية وتحدث الاخرى وهي العضوية فهنا حالتان احديهما شبه بفتح الاخرى
فالسابقة تزيل الاستعداد الاول وانتقاص الاول والاخرة فساد لاحدى الصور
وكون الاخرى فالحالة السابقة هي فعل القوة الهاضمة والاخرى فعل القوة الغاذية
هذا هو الفرق بين هاضمة كل عضو وغاذيته ومذهب جالينوس وكثير من الاطباء
ان الغاذية هي الهاضمة وهذا فرق لا يتم ما انما مواد لا لغي ان الهاضمة التي هي المبدا
لبعض مراتب التغيرات لا يجوز ان تكون هي المبدا لتمام تلك التغيرات لاسيما على قولنا في نوعي الصور
النوعية واما فعل الهاضمة في الفضلات فالفضلة اذا كانت غليظة ففعل الهاضمة فيها
الترقيق ليسهل اندفاعه وان كانت رقيقة فعلها التغليظ لان الرقيق قد ينتشر في جرم الامعاء
فيغني الاجزاء المنتشرة فيه ولا يندفع واذا غلظ انتشرت الضعيفة فيندفع بالطبع وان كانت
لزجة فعلها التقطيع حتى يسهل اندفاعه ○ ح في الدافعة يدل عليها ان الانسان قد يرى
المعدة عند القيء كانها تندفع من موضعها الى فوق حتى تتحرك معها كافة الاحشاء ويرى عند
التبرز اذا كان البراز معتقلا او كان في الامعاء ثقل لذاع كان الامعاء تندفع عن موضعها
لتدفع ما فيها الى اسفل ويرى عامة الاحشاء تتحرك الى اسفل حركة عضل البطن حتى انه ربما
انخلع المعاء المستقيم لقوة الحركة الدافعة والدم يدفع الى الاعضاء مخلوطا بالاخلاط الثلثة
فاخذ كل عضو ما الذي به فلو لم يكن فيه قوة دافعة لبقي عنده ولم يتغذ بشيء من الاعضاء
بالاخلاط الفاسدة ○ ح في تغاير هذه الاربعة لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذه
القوى واحدة بالذات واربعا بالاعتبار فيكون الغذاء جاذبة عند الانجذاب وماسكة عند

مجربة عند الامساك دافعة للفضل المستغنى عنه والحجة المذكورة في ابطال هذا الاحتمال
ان القوة الواحدة لا تكون مبداء للافعال المختلفة وهي ضعيفة على ما ثبت في الوجود ان
نقال ترى العضو الواحد ضعيفا في احد من الافعال قويا في الثاني ولو لا تغايرها لاستحال
ذلك والمكران نقول لم لا يجوز ان يكون ذلك لاختلاف الشرايط والموانع لا لاختلاف القوى

في ان هذه القوى لا تفعل الا بالليفات

زعموا ان الجاذبة في الجذب بالليف المطاول والماسكة انما في الامساك بالليف المورب والدافعة انما في الدفع بالليف المستعرض والكلام عليه من وجهين فاما اولا فلم لا يجوز ان يتوقف صدور هذه الافعال عن هذه القوى على هذه الليفات والمناسبة لا تعدل الا الظن نعم الصواب ان جذب المري والمعدة يتوقف على الليف المطاول ودفعهما على الليف المستعرض لا تقتضي وقوع الاختلاف في احد من الليفين ووقع الاختلاف في ذلك الفعل في لحم الكبد والطحال والرية والقطوية الحليبية وكل واحد منها بالليف ليس فيها شيء من الليفات مع ان فيها القوى الثلث

في ان هذه القوى لا تتم الا بالحركة

اما الجاذبة فلان المسكن انما لا يتم الا بالحركة المكانية واما الهضم فلانه لا يتم الا بخلط الغذا وذلك البخور حركة في الكيف وهو لا يحصل الا بتفرق الاجزاء الغليظة وجمع الاجزاء الرقيقة الجمع والتفرق لا يحصل الا بالحركة المكانية بينها ذا الهضم حركة في الكيف مفتقرة الى حركة في مكانية واما هو فليس بحركة بل منع منها ولكنه لا يحصل الا بتحريك الليف على هيئة الاشتمال فثبت ان افعال هذه القوى لا تتم الا بالحركة

في كيفية انتفاع هذه القوى الاربع بالكيفيات الاربع

انتفاع هذه القوى بالبرد ليس بالذات لانه مميت بل بالعرض ولكنها

انتفاعا

انتفاعا بها الماسكة من حيث انه يحفظ الليف على هيئة الاشتمال الصالح للامساك ثم الدافعة من وجهين فانه يمنع من تحلل الريح المعينة على الدفع لانه يمنع الليف العرضي الصالح للدفع واما سائر الكيفيات فاذا قايسنا بها هذه القوى الاربع وجدنا حاجة الماسكة الى اليبس امس من حاجتها الى غيره والرطوبة لا تعين الماسكة البتة واما البرد فقد مر القول فيه واما الحرارة فلان الحاجة اليه عند الحركة ومدة حركة الماسكة اقل من مدة سكونها فكان انتفاع الماسكة باليبس اكثر من انتفاعها بغيره واما الجاذبة فالحاجة لها الى الحر والبرد لان حاجتها الى التحريك اشد من حاجتها الى التسكين ولان الحرارة معينة على الجذب ولما الدافعة فحاجتها الى اليبس اقل من حاجة الماسكة والجاذبة لانه لا حاجة بها الى التسكين بل الى الدفع نعم لها حاجة الى قليل يكثف يعين على العضو واما الهاضمة فلا حاجة بها الى اليبوسة اصلا بل الى الرطوبة وحاجتها الى الحرارة شديدة جدا فاشد القوى طلبا لليبس حاجة الماسكة ثم الجاذبة ثم الدافعة

في ان هذه القوى مضاعفة في بعض الاعضاء

عنه

اذا علمنا اختلاف الافعال يدل على اختلاف القوى فلا شك ان هذه الاربع مضاعفة في الات الغذاء فالمعدة فيها قوة تجذب غذاء كلية البدن وهي التي تمسكها كذا والتي تغيره الى ان يصلح لان يصير كيلوسا والتي تدفعه الى الكبد وفيها ايضا قوى تجاذبة لما تغتذي به المعدة وماسكة وقوة ماسكة وقوة تغيره الى جوهر المعدة وقوة دافعة للفضلات وكذلك القول في سائر الالات لان اصلاح الغذاء لجملة البدن غير اصلاحه لجوهر المعدة

في ان جاذبة كل عضو مخالفة بالماهية لجاذبة العضو الاخر

وكذلك في سائر الكيفيات لان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات

الطرف الثاني في الغذاء

وهو مشتمل على بحث

اربعة امور ا وهو الذى يقوم بدل ما يتحلل عن الشىء بالاستحالة الى نوعه ت وقد يقال
له غذاء وهو بعد بالقوة غذاء كالخبز ح ويقال له غذاء اذا لم يتم بحال الى غير الالتصاق فى
الانعقاد د ويقال له غذاء وغذاء ما صار جزءا من المغتذى ح شبيها به بالفعل والمشهور ان والانعقاد
الحيوان لا يغتذى بالاجسام البسيطة لان الغذاء شبيه بالمغتذى بالقوة والبسيط لا يشبه المركب
ولقائل ان يقول لا شك ان النبات يحيل الماء الى طبيعته ويصير ذلك الماء جزءا منه فاذا جاز ذلك
فى النبات فلم لا يجوز مثله فى الحيوان والمعتمد اذا الاستقراء ٥ البحث الثالث فى كيفية
تصرف القوة الجاذبة فى الغذاء وذلك بحثان ا قالوا فعل القوة الجاذبة انما يتم
بامور ثلثة ا تحصيل الخلط الذى هو بالقوة القريبة شبيه العضو وقد يخل به كما فى عدم الغذاء
ت تصييره جزءا للعضو وقد يخل به كما فى الاستسقاء اللحمى ح تشبيهه به فى قوامه ولونه وقد
يخل به كما فى البرص والبهق ويجب علينا تحقيق القول هاهنا فى كيفية التحلل وفى الاحتياج الى البدل
وفى كيفية التصاق البدل بالاصل اما الاول فالاشكال عليه هو ان التحلل هو الحرارة وهى اما الحرارة
الخارجية او الداخلة والاول باطل والا لكان الهواء كلما كان ابرد كانت الحاجة الى الغذاء اقل
لكن الامر بالعكس ولانه يلزم ان تكون حاجة ظاهر البدن الى الغذاء اكثر من حاجة باطنه لكن الثانى
كاذب والثانى باطل لوجوه ثلثة ا انه لو كان كذلك لكان التحلل فى المرض الحاد اكثر منه فى حال
الصحة لكن الثانى كاذب فانه يبقى منقطعا عن الغذاء اياما كثيرة من غير تحلل ولا ذبول ولا يقال
لم لا يجوز ان يقال المحلل هو النفس بواسطة الحرارة وفى وقت المرض يكون النفس مشتغلة بهضم
الاخلاط الفاسدة والاستفراغ لهضم الاخلاط الجيدة لانا نقول لو كانت النفس هى المباشرة

للتحلل

للتحلل والابراد لكانت عالمة بكيفية مراتب كل واحد منهما وكيفيته وقد حالها الحى يدل على فساد الجرم
وليس تمام ذلك لكون النفس اما ان تكون فى فعل التحلل والابراد مختارة او لا تكون كذلك بل لا بد لها منها
فان كان الاول لزم ان يكون وقوع الاشياء بسبعة بحسب اختيارها وهو باطل وان كان الثانى عاد السؤال
عن سبب وجوده فان كان ذلك لحرارة عاد الاشكال وابطل القول بان التحلل هو الحرارة ت
الحرارة الباطنة سارية فى جوهر العضو سريانا متشابها فليست بان يحلل بعض تلك الاجزاء اولى
من ان يحلل البعض فاما ان يحلل الكل وهو باطل او لا يحلل شيئا منها وهو المطلوب لا يقال
هذا ملغى بما اذا عملت الحرارة فى الرطوبة فانه يرتفع عنها بخار فيقول صار ذا ارتفاع بعض اجزاء
تلك الرطوبة اولى من ارتفاع الباقى مع ان عمل الحرارة فى الكل على السواء لانا نقول لا نسلم ان
عمل الحرارة فى الكل على السواء لان الحرارة هاهنا خارج عن الجسم فيكون بعض جوانبه اقرب اليه من الاخر
فيكون بعض جوانبه اولى بالتبخير من الاخر بخلاف مسئلتنا فان الحس سار فى الجسم موجود فى داخله
فيكون نسبته الى الكل على السواء ح الجزء الذى انفصل لما انفصل فانه كان متصلا بالعضو
قبل ذلك فاما ان كان فى الطرف او الوسط باطل لان سبب التحلل لما كان الحرارة وقد كانت الحرارة
موجودة قبل ذلك الانفصال لزم حصول الانفصال قبل حصوله والثانى باطل لانه يقتضى ان لا يكون
شىء من الاجزاء الباقية متصلا بالجسم ولم يحصل واما الثانى وهو الاحتياج الى البدل فليس
المجموع محتاجا الى الباقى والزايل لانه غير موجود بعد فوات الزايل ولا الجزء الزايل ولا المجموع
من الباقى والزايل لان الشىء لا يحتاج الى نفسه بل انه فى ولا الجزء الباقى لكن احتياجه الى
الاخر مشكل لوجهين ا ان الغذاء شبيه المغتذى بالقوة والفعل فالاخر شبيه الباقى مطلقا والشىء

لا يحتاج الى مثله والا لاحتاج الى نفسه ثم احتاج الباقي الى الآخر فان لو كان لذاته او لشيء من
صفاته لاستحال بقاؤه فان حصول الآلة في ملزوم عدمه في اقل زمان الغذاء وان لم يكن لذاته ولا
لشيء من صفاته استحال الاحتياج اليه وهو الثالث وهو حقيقة قيام الغذاء بدل المتحلل فنقول
لا نزاع في ان القوة الغاذية سارية في طرف المغتذي بجملته فالاجزاء الداخلة الظاهرة منه ولعمقه
فالاجزاء الغاذية نافذة في عمق المغتذي فاما ان يقال ان تلك المواضع كانت في عمق المغتذي
قبل نفوذ الغذاء فيها او ما كانت فيها فان كان الاول لزم ان يكون المغتذي مجموع اجزاء صغيرة بالغ
كل واحد منها في الصغر الى حيث لا يحس به مع ان شيئا منها لا يلاقي صاحبه فلا يكون هناك عضو واحد
متصل بل اجزاء متباينة شتى فان قيل تلك المواضع كانت خالية او فيها اجسام كانت مشغولة باجسام
اخر مخالفة في الماهية لماهية المغتذي وان كان الثاني لزم ان يكون اجزاء الغذاء مفرقة لاتصال
العضو لكن ذلك التفرق سار في جملة الاعضاء لان الاعضاء سارية فيها وكل ما كان تفرق الاتصال
موجب للالم فوجب ان يكون الالم ساريا في كل الاعضاء اكثر الاوقات والجواب انه انما
يجب علينا الاعتذار عن هذه الاشكالات لو لم نقل بالفاعل المختار فاما اذا قلنا به وهو الحق
المبين لم يتوجه علينا شيء منها لكن حينئذ لا يمكننا القطع باثبات القوى المذكورة باسرها
ف في سبب وقوف الغاذية قبل حضور وقت الموت المشهور في السبب الفاعل لها
قوة جسمانية وكل قوة جسمانية فهي متناهية ثم النفوس الفلكية جسمانية عندهم وهي
باقية ابدا واعتذروا بانها وان كانت جسمانية لكنها يفيض عليها نور العقل فتبقى ابدا
فيقال لهم فكذلك فلم لا يجوز بقاء القوى التي في الابدان لما يفيض عليها من نور العقل

الفعال

الفعال فاعترف الشيخ عند ذلك بان السبب في ضرورة الموت كون البدن مركبا من طبائع
متضادة وهذا اشارة الى السبب المادي واعترف بسقوط الاول وتقرير السبب المادي
هو ان الرطوبة الغريزية بعد سن الوقوف تاخذ في الانتقاص لتاديها الى التحلل وفي تحلل
الرطوبة انطفاء الحرارة الغريزية وسبب تحلل الحرارة الخارجية والداخلية والحركات النفسانية
والبدنية لا بد منها فلم تتمكن القوة الغاذية من ايراد بدل ما يتحلل من تلك الرطوبات لا لان القوة
هي انما تقوى على ذلك لا لان التحلل وقت الكهولة اكثر منه وقت الشباب ولكن ما توردة
الغاذية وقت الكهولة مساويا للتحلل على انه ينتهي الى الفناء فان عادا السائل وقت التحلل في
زمان الشباب كان مساويا للوارد فان ازداد في زمان الكهولة لزم ذلك اما لازدياد التحلل
وهو باطل لان المحلل ليس الا الحرارة الداخلة والخارجة والحركات النفسانية والبدنية وقد
يكون وجود هذه الاشياء في زمان الكهولة اقل منه في زمان الشباب بحيث يقع المساواة
او لان الغاذية صارت اضعف فصار الغذاء الوارد اقل وهو ايضا باطل لان الغاذية لا
ضعف الا لنقصان الحرارة ولا ينقص الحرارة الا لنقصان الرطوبة فلو علل نقصان الرطوبة
بنقصان الغاذية لزم الدور فنقول نختار القسم الاول وهو ازدياد التحلل لا ازدياد
المحلل فان الاسباب المحللة في زمان الكهولة هي التي كانت في زمان الشباب فنقول نعم لكن
مدة تاثيرها زمان الكهولة اطول من مدة تاثيرها زمان الشباب وقد عرفت فيما مر ان
الضعيف قد يكون اقوى فعلا من القوي اذا كان اطول مدة منه فكيف عند المساواة فثبت ان
الرطوبة الغريزية تاخذ في الانتقاص في زمان الكهولة وهي غذاء الحرارة الغريزية فيكون

نقصا في نقصان الحرارة الغريزية وذلك بسبب كثرة الرطوبات الغريبة لضعف الحرارة
الغريزية الضعيفة عن اصلاحها وهضمها وكثرة الرطوبات الغريبة سبب لنقصان الحرارة الغريزية
ولان ايضا كل هذه الاسباب بعضها ببعض لحاق يسعى الامر الى فناء الرطوبة الغريزية التي هي
للحرارة الغريزية كالدهن للسراج وكثرة الرطوبات الغريبة التي هي لها كالماء للسراج فيلزم
حينئذ انطفاء الحرارة الغريزية اما من الاول فلعدم القوت حينئذ واما من الثاني فلحصول المانع وهو الموت
واما الموت العارضي فامر آخر يحصل للنفوس الجيدة في انبعاثها الى السعادة العظمى فانه لم
يكن لفنوء الرطوبة واطفاء الحرارة بل لعلوه الروحاني والتي صارت مستعدة له حتى ان يحصل القوم الالهيين عن الاخلاد الى المادة لا لفضل
النعيم الابدي فيكون الحاضرين عليهم دوام النعيم او مشتغلا بدوام الوجود بل العدل الكلي للكل
حقا في الوجود **القسم الثاني** في القوة النامية وفيه ثلث مباحث **فان حقيقة النمو**
الجسم اذا ازداد لاتصال جسم آخر به من جنسه فاما ان تكون الزيادة مداخلة في اجزاء المزيد
عليه او لا تكون والاول النمو وضده الذبول والثاني يسمى وبين التخلخل والهزال الواقف
في النمو فلا يمكن ان النامي قد يهزل ولسنه الا الزيادة اذا اخذت المادة في الهزل وحصلت
فيه وقت تحت بطبيعة والدهن اجزاء الاصل الجسم الاقطار على نسبة واحدة في نوعه هو
هو النمو واما السمن فانه اذا صار دسمينا فان اجزاء الاصلية قد حصلت وصلبت ولا يقوى
الغذاء على تفريقها والنفوذ فيها ولا جرم لا يحصل النمو ثم ههنا ابحاث فالنامي اما ان يكون
فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان فالثابت اما الصورة وهو محال لانه لا بد لها الصورة
بعينها عند تبدل المادة او المادة وهو محال لانه اما ان يكون كل المادة باقيا على

حاله

حاله واحدة او الشيء الذي كان يحصل ينمى واما الزايد عليه فيكون في التبدل والاول باطل
لما سلف ان الغذاء دائما في التحلل والاستحالة والثاني ايضا باطل لان البدن ينحل بتركيبه الى
الاعضاء البسيطة وكل واحد من الاجزاء المفروضة في كل واحد منها على طبيعة واحدة فلم يكن
البعض بالبقاء الدائم والبعض بالتحلل اولى من العكس واما ان لا يبقى المادة ولا الصورة
اصلا لم يكن ذلك نموا بل لحادث في وقت شيء آخر وعلى انه ايضا باطل لانا نعلم بالضرورة
ان الشخص الذي رأيناه بكرة هو الذي رأيناه عشية والجواب ايضا بالبناء على انفاعل
الخادين **بحث في وقوف النامي** الابدان مخلوقة على التمام والجنين في الحالة تكون
في اول الامر رطبا ثم لا يزال يجف شيئا فشيئا او يقف عن شأن النمو لحصول الاعتدال في
الاعضاء وذلك لان الكون لا ينفذ الغذاء في المسام الجديدة ولا يكون لتحلل الا الاذابة
٩ الاعضاء لينة فلا جرم يتميز النمو في اول الكون حتى وقف نشل الاعضاء بحسب يقف النامية
بحث في الفرق بين الغاذية والنامية لقائل ان يقول الغاذية تفعل فعل جذب الغذاء
والالصاق والتشبيه والنامية ايضا تفعل هذه الثلثة لان هذه الافعال الثلثة ان كان على قدر
ما يتحلل فهو الاغتذاء وان زيد فهو النمو والجزء الزايد لا بد ان يكون مساويا للمزيد
عليه والا لم يكن غذاء والقوة الغاذية على الشيء غاذية على مثله فالقوة الغاذية على الغذاء
هي الغاذية على التنمية الا انها في الابتداء تكون قوية جدا والمادة مطيعة فتكون وافية
بايراد المثل والازيد وبعد ذلك تضعف فلا تقوى الا على ايراد المثل لحقيقة ان الغاذية
في سن الانحطاط والذبول تورد اقل مما تحلل وقد كانت تورد في سن الوقوف

المثل ويكون ابرادها وقت الوقوف اكثر من ابرادها وقت الذبول فاذن القوة الواحدة
يجوز ان يختلف ابرادها بالزيادة والنقصان وعلى هذا فذلك لم لا يجوز ان يكون القوة تورد
في اول الامر ازيد من المثل ثم انها في الوسط تورد المساوي ٥ البحث الثالث في المولدة
وفيه ستة مباحث قال الذي اقطع به انه لا يجوز ان يفعل المبدا الخ وتخلقه الاعضاء وصورها
قوى مركوزة في المني لانه جسم متشابه في الحس فاما ان يكون متشابه الاجزاء في الحقيقة او لا
يكون فان كان الاول وجب ان يكون الشكل الحادث عن تلك القوة في تلك المادة الكرة لان القوى
التي تفعل بلا شعور اذا اثرت في المادة المتشابهة وكانت المادة متشابهة لم يكن الاثر الا واحدا
متشابها وان كان الثاني كان المني مركبا من اجسام كل واحد منها بسيط فيلزم ان يكون شكل كل
واحد منها الكرة فالتفريع المذكور يكون المتولد من المني مجموع كرات مضموم بعضها الى بعض
واعلم ان هذا يبطل بما نشاهده من ان التركيب العجيب الذي في ابدان الحيوان خاصة في
الانسان لا يجوز صدوره الا من مدبر حكيم وهذا هو الذي اختاره جالينوس في كتاب المنافع
ونقله عن اهل الحق ويقرب مما اصفه من اراء انفواطيس واهل الطوى ومن اسند ذلك الى ضع
حالة في جرم المني عديمة الادراك والشعور فقد ابعد ما يعلم فساده بالضرورة ٥ بحث في
ماهية المني انه فضلة الهضم الاخير وذلك انما يكون عند نضج الدم في العروق وصيرورته
مستعدا الاستعداد التام لان يصير جزءا من الاعضاء الاصلية ولذلك كان الضعف
الذي يحصل من استفراغ المني اقوى مما يحصل من استفراغ امثاله من الدم لان ذلك يورث
الضعف في جواهر الاعضاء الاصلية ٥ بحث في انه هل للمرأة مني ظاهر كلام

ارسطو مشعر بانكاره وانتصر جالينوس بقوله ان الانثى لها مني كما هنا دعوى بابن ارطوطاليس
بصفات اربع فانه ابيض لزج ثخين يسيل الى عضو الخصوص يسيل اللذة المخصوصة حتى
ن خروجه منعقدا ذو فيه قوة عاقدة فلما ثبت ان المرأة لها نطفة موصوفة بهذه الصفات
الاربع ثم الصفة الاولى لان جالينوس حكى انه وجد وعاء المني في الاناث مملوا رطوبة بيضا
لزجة ولانه لولاه لما تخلق الجنين واوعية المني هي البيضتان والقاذفان وايضا حاصلة لان جالينوس
حكى انه كان بعض من شبيه اخذ في اللحم لطول مرضه بها ثم استفرغ منيا كثيرا ووجدت لذة
كلذة الجماع ولانه فتخلل مقرف فيها ونسيا اللذة سيلان المادة الحادة الى عضو
يعلم فيه كاللذع اللطيف وسعة تخرجه وتدفعه كالدغدغة ان يكون اللذة من عود الحال الى المجرى
الطبيعي وعند خروج المادة الخارجة عن المجرى الطبيعي غير مضبوطة ففي كلذة الحكة والاستقرار عندي اللذة
الكاملة من سيلان دهن فاسد على سطح فرج ضرب العضو للانثى لا ان في الجماع اشد للذة
الانثى ما فاعلها المفعل والمنفعلة عليه واما الثالثة وهي انه ينعقد فيخرج حاصلة بالاتفاق
والرابعة وهي القوة العاقدة غير موجودة في النطفة التي للمرأة ولا للطهر اذا
لا فقد القوة الانفعالية لانه لا معنى للقوة العقلية الا القوة التي في المادة القابلة
من غير مانع يحصر الفعل المخصوص لكن اللازم باطل لان المرأة اذا اخذت شهوتها وسال منيها
الى رحمها قبل انزال الرجل فلما حصل مني المرأة في رحمها فلو كان في تلك النطفة قوة عاقدة
فلم لانعقدت الحسنة للقوة المعقدة فكان يجب ان يحصل الولد ولما لم يكن كذلك علمنا عدم القوة العا
لانها لم لم يجوز ان يكون العاقدة التي في مني المرأة غير مستقلة بذلك الفعل واما يحل

الاستدلال اذا انضم اليها مني الرجل لانا نقول القوة العاقدة هي التي تقوى على العقد
فاذا كانت القوة التي في رطوبة المرأة غير قوية عليه لم يكن فيها قوة عاقدة واما الرطوبة التي
للرجل ففيها هذه القوة لا ان الاصل في رحم المرأة منعكسة عن الرطوبة التي لها الاستقلال بالعقد
على ما ذهبنا اليه فثبت ان الوصف الاول لمن حاصل ان ماء الرجل والمرأة والاجزاء وغير
حاصل في ماء المرأة فان وضع اسم المني للرطوبة الموصوفة بالوصف الاول لم يكن للمرأة مني وان
وضع للرطوبة الموصوفة بالصفات الاربع لم يكن لها مني واقوى ما احتج به جالينوس اولاد
قرنيثيون والربيع فلم اصل هوا فيثبت لهم بها وليس ذلك كم الظن لانه غير حاصل للاب وليس
ههنا شيء غير الا انه موجب حصول المني للمرأة وان يكون فيه قوة عاقدة تختص بحصول المشابهة
والجواب ان المشابهة لو كانت لما ذكره لكانت المشابهة بالابوين حاصلة ابدا لكن التالي
باطل فلما كانت المشابهة بالاجداد وتابعا بالاجداد بل البعيد حاصلة وفساد التالي يدل على
فساد المقدم ثم ان التقسيم الذي ذكره غير منحصر لانهم اهملوا التقسيم الصحيح وهو الفاعل الحاد
ح قال ومني الذكر هل يصير جزءا من الجنين او ليس كذلك هي لا
يصير جزءا منه ظاهر كلام ارسطو مشعر بالمنع واثبته جالينوس واحتج المصيبون كالسط
بان الحص التي تنعقد بفساد الذكر اذا عرض له فساد الذكر صادف نحا مع ان الدرع
الاكرما ينفذ فيه واحتج جالينوس بتقدير اشتراك اللحم للمني وضعف كلا الدليلين ظاهر ومثل
الشيخ الى ان مني الذكر يصير جزءا من الجنين ولم يصحح نحو ما قال ابو علي سبيل الاولى ثم
تارة يقول مني الذكر متولد منه الروح الحامل للقوى وتارة يقول انه يصير جزءا من

العضو

العضو كلو ولا نعجة جزءا من الجنين وعندي ان الاولى في هذه المباحث ان نوكل علمها
الى خالق الكل ح قال ان اول عضو يتكون هو القلب يدل عليه التجربة والقياس
الاقناعي اما التجربة فلان المشرحين زعموا ان الشرح دل على ذلك وهو قول بقراط ان
اول الاعضاء الدماغ وقول محمد بن زكريا ان اولها الكبد لا ينفتح فيما ذكرناه لانهما انما
ذهبا اليه لقياس فاسد اما بقراط فانه شاهد ذلك في بعض الطيور فقاس الانسان
عليه واما ابن زكريا فانه قال حاجة الجنين الى الغاذية والنامية اشد من حاجته الى القوة
الحيوانية والنفسانية والعضو المتولي لذلك هو الكبد فهو اقدم وهذا خطأ لان الاغذا
العضو ... تكوينها الذي لا يتم الا بالقوة الحيوانية ولكن الغريزية التي منبعها القلب نسخة صح
واما القياس الاقناعي فهو ان المني هوائية ومائية اكثره فاول ما فيه من الهوائية
ولذلك يتميز بياضه ويرقعه البرد الذي هو التجميد اولى لا يبقى الحيوانية واذا عرفت
ذلك وجب ان يكون اول ما يتكون فيه الروح لان تكونه من الهوائية وما يناسبه اسهل والحاجة
اليه امس ثم لا بد من اجتماع لتلك الارواح في موضع واحد لان الحيوانية على الفم وليس
بان يكون ذلك الجمع في بعض الجوانب اولى من البعض فلا بد وان يكون في الوسط وهو الموضع
الذي اذا استحكم مزاجه كان قلبا ان ح قال ثم ان الدماغ تعلق العصب بالنخاع ... ميل الشيخ
الى ان القلب ثم الدماغ اذا اجزاء الاطراف تعلقت بها القوى الباطنة وخاصة منها
القوى الحسية اما الطبيعية فالكبد عامل لان ما يكون ... في التكون في المشروع وانما ظهر
الان ... ما يناسب هذا المكان القول في القوة الحيوانية والمراد

بها القوة التي يستعد بها الاعضاء لقبول قوى الحس والحركة الارادية واحتجوا عليها
بان العضو المفلوج فيه قوة نفسانية لان تمامه من العناصر المتنازعة الى الانفكاك
لا يبقى على الاجتماع الا لقاسر غير المزاج والمزاج وتوابعه فثبت ان ذلك القاسر امر مغاير
للمزاج وتوابعه وهو اما ان يكون قوة الحس والحركة وهو باطل لان العضو المفلوج ليس له هاتان
القوة او قوة التغذية وهو باطل لانها قد تبطل مع بقاء القوة الحيوانية ولان العادية
لو اعدت لقبول قوة الحس والحركة لكان الشيء مستعدا لها ومع ذلك [illegible] وهو
المطلوب على انا بل اليه نقول لم لا يجوز ان يكون المرجع الى قوة الحس والحركة وعدم ظهور
اثرهما لا يدل على عدمهما لان عدم الاثر قد يكون لحصول المانع كما قد يكون لعدم المقتضي
وكذا القول على ما ذكروه اولا [illegible]
واما الوجه الثاني فضعيف لان غاية ما في الباب انه مختص بالنوع الغاذية بالحيوانات
ولا يلزم من اختصاص نوع بصفة اختصاص ما يكون له بها والله الموفق

الباب الثاني [illegible] وفيه سبعة اقسام

القسم الاول في اللمس وفيه سبعة مباحث الحيوان الارضي مركب من العناصر
الاربعة وصلاحه باعتدالها وفساده بخروجها فلا بد ان يكون له قوة شاعرة
في كليته بها تدرك المنافي وتحترز عنه وهو اللمس وكما ان الذوق يطلب النفع وكان
دفع الضرر اقدم من جلب النفع لا جرم كان اللمس اقدم من الذوق [illegible]
من القوة اللامسة ان يكون له شعور بالجميع لكن [illegible] وجب ان يكون كل منها

هذه القوة

هذه القوة ممكنة من الحركة فكل حساس متحرك بالارادة والذي يقال للاسفنج
حاسة وغير متحركة بالارادة كذب فان لها حركة الانقباض والانبساط ولولاها لم يعرف
جهاتها [illegible] قوى اللمس اربع الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة بين الرطب واليابس والحاكمة
بين الصلب واللين والحاكمة بين الاملس والخشن ومنها اخرون الحاكمة بين الثقل والخفيف وهو بناء
على ان القوة الواحدة لا يصدر عنها الا اثر واحد وفيه كلام ومن خواص اللمس انه حامل هو
الواسطة ومن شرط الواسطة الخلو عن الكيفية المؤداة ليسهل عنه انفعاله وليس فيما يشعر
به [illegible] الى الاعضاء [illegible] احساسه الى اللمس لانه يشعر بالكيفيات الاربع وكذلك يشعر
بتفرق الاتصال كما يحصل في الضرب وبعود الاتصال كما يحصل من الالتحام فان قيل [illegible] الرطوبة
اللزجة الحادثة على العضو الشبيه [illegible] فانه يتضرر به نفسه ايضا لانه النوع الاول
في الادراك هو الالم او ملزومه والنوع الثاني هو اللذة او ملزومها والمنازع ان يبادر
[illegible] غير مدرك لمسا وانما المدرك هو الالم وقيل العناصر الاربع حساسة لانا انما
عرفنا حس البهائم لطلبها ما يلائمها وهربها عما ينافيها وذلك حاصل في العناصر فان الارض
تهرب من العلو الى السفل على طريقة واحدة والنار بالعكس وعند صعودها [illegible]
حركتهما معاوض حتى الى اسفل وصعدت مع جوانبها وذلك يدل على شعورها بالملائم والمنافي
والحجة ضعيفة والمطلوب ممنوع وقال في اول الادوية عدم البسائط [illegible] والحيوان [illegible]
وصادها [illegible] كلما كانت اقرب الى الاعتدال كانت اصلح [illegible] وهو ضعيف لان القلب
بالنسبة الى الجلد غير معتدل بل الى الحرارة فوجب ان لا يكون العضو الرئيس القلب بل الجلد

القسم الثاني في الذوق وفيه بحثان فا هو تالي اللمس كما عرفت ومشروط به لكنه
لا يكفي فيه الملامسة بل لا بد من متوسط وهو الرطوبة اللعابية المنبعثة عن الملعبة فان عدم
الرطوبة الطعوم ادركها بصحة وان خالطها طعم كما في المرض فلا ثم هل الرطوبة آلة اي متوسط
على سبيل ان يخالطها اجزاء ذي الطعم ثم تغوص في اللسان حتى يخالطه فيحس به واما ان يتكيف الرطوبة
بتلك الطعوم من غير مخالطة فان كان الاول لم تكن تلك الرطوبة الا سبيل وصول المحسوس الى الحس ويكون
الاحساس بمخالطة الملامسة من غير واسطة وان كان الثاني كان المحسوس هو الرطوبة فالاحساس بلا واسطة
وفيه احتمال وعلى التقديرين فاحساس القوة الذائقة بمحسوسها من غير توسط ه القسم الثالث
في الشم زعم بعضهم ان ادراك الرائحة انما يكون بان يتحلل من اجزاء الجسم ذي الرائحة ويخالط
المتوسط ويصل الى الحاسة فان لم يكن كذلك لما كانت الحرارة مما يهيج الرائحة في الادراك والتبخير
مما يذكيها وزعم آخرون ان الهواء المتوسط يتكيف بتلك الكيفية فقط وقدح في الاول بانه لو كان
الروائح التي تدرك من المسافة بسبب التحلل لنقص وزن الجسم ذي الرائحة ولما نحى الحامد نحوا الا على
كلية فيكون منه رائحة منتشرة انتشارا الى حد يمكن ان ينتشر مثلا في مواضع كثيرة لكل واحد منها
كالاول فاذا وجد في كل واحد من تلك المواضع نحو منه شيء فيكون مجموع الكم الذي يتحلل منه في
جميع تلك المواضع مضاعفا لما يحصل عند غير التحلل اضعافا بينا له فيجب ان يكون النقصان الوارد عليه في
ذلك الوقت محسوسا مناسبا له لكن ليس الامر كذلك وفيه ان الاستحالة ممنوعة في هذا الباب والحق
ان كلا منهما ممكن ومنهم من زعم ان ادراك الشم يتعلق بالمشموم من حيث هو هو وهو ابعد الوجوه
القسم الرابع في السمع والمسموع ذاته لا يحصل الا عند تادي الهواء المضغوط بين قارع

ومقروع

ومقروع الى الصماخ وقد مر الكلام فيه في باب الصوت ولما فرغنا عليه فلا اشكال ان الصوت
القائم بالهواء القارع مسموع واما الصوت القائم بالهواء الخارج فالصحيح انه ايضا محسوس لانا
لو لم نسمعه حيث هو لما ادركنا جهته لان الجهة لا يبقى منها اثر في الصوت ولا كذلك في اللمس الملموس
اذا لم يكن اتصال اللقاء لاجرم لا يشعر اللمس بجهة محل الملموس وكذا بعدها والاشكال الذي في هذا الكلام قد
مر في باب الصوت ه القسم الخامس في الابصار والكلام فيه وفي متعلقاته وفيه طرفان
الطرف الاول في الابصار وفيه مباحث فالكون الواحد منا رائيا يجده العاقل من نفسه وعند
ابصاره حالة وجدانية بالضرورة وانما الحاجة الى الدليل على تغايره عن العلم والمعتمد انه لو لا تغايرهما
لما افترقا لكنا نجد التفاوت بين حالتنا عند كوننا عالمين به بعد غيبته وعند حالنا الثاني ثم
على فساد المقدم لا يقال لم لا يجوز ان يكون التفرقة عائدة الى ان عند فتح العين نعرف من تفاصيل
المدرك ما لا نعرفه عند غيبته ولئن سلمنا انه لا تفاوت ابدا لكنه لم لا يجوز ان يكون ذلك التفاوت عائدا
الى انطباع الحاسة عن صور المبصرات لانا نجيب عن الاول بانا فرضنا هذا العلم الضروري مشاهدا متينا
ونعرفه تفصيلا فاذا اطبقنا اعيننا انتزع العلم الاول الضروري ما بين الاحساس وبين ان نحن علمنا
شيء على حاله لكنه طلبنا حد الحجة لا يقع الشعور به فلو كان الادراك هو العلم لكان التفاوت بين
حال الادراك وعدمه معدوما او قليلا غير مشعور به وعن الثاني انا نعلم بالضرورة ان الابصار حالة
اضافية تعرض بين الرائي والمرئي والصورة المرتسمة عن المرئي في العين ليست نفس الاضافة لكن
انه لا بد منها والاضافة وذلك لا ينفتح في غرضنا ه ت في كيفية حصول الابصار الذي عليه
الجمهور من الفلاسفة والمعتزلة اتفقوا على انه مهما كانت الحاسة سليمة والشرائط التي سنذكرها

حاصلة وجب الادراك وقوم آخرون ابوا ذلك اما الاول فلان حاصل كلامهم يرجع الى امرين ا
دعوى الضرورة فان كل عاقل يعلم بالضرورة انه متى كانت الشمس على نصف النهار وكانت الحاسة سليمة
والحجب مرتفعة فلا بد وان نراها ثم تجويزنا مع حصول هذه الامور عدم الرؤية لما امنا ان يكون
بحضرتنا جبال شاهقة واصوات هائلة بحيث لا نراها ولا نسمعها واما الثاني فلانا نعلم بالضرورة انا
نرى الجسم الكبير من البعد صغيرا فاما ان يقال ابصرنا جميع اجزائه وهو باطل والا لرايناه كبيرا وما راينا
شيئا منه وهو ايضا باطل والا لما رايناه اصلا او راينا بعض اجزائه دون البعض مع ان جميع الشرائط لك صح
المذكورة حاصلة لجميع الاجزاء وذلك يقتضي ان لا يجب الابصار عند حصول هذه الشرائط لا يقال
لم لا يجوز ان يقال الجزء الذي هو وسط المرئي اقرب الى الرائي من غيره لان الخط الذي بين الناظر وبين
وسط المرئي اقصر من الذي بينه وبين طرفيه لانهما يحيطان بزاوية قائمة ويوترها الخط الذي بين الناظر الى طرف المرئي
ووتر القائمة التي في المثلث اعظم من كل واحد من الضلعين المحيطين بها فاذن الخط الذي بين الناظر ووسط
المرئي اقصر من الذي بينه وبين الطرف فبطل قولكم ان جميع الاجزاء متساوية بالنسبة الى الرائي ولئن سلمنا
تساوي الاجزاء ولكن هنا شيئا نفعل كل واحد منها لاجله يرى الكبير صغيرا وهو علة اصحاب الانطباع
ان الرؤية لا تحصل الا لاجل انطباع صورة المرئي في الرطوبة الجليدية فانه يرتسم فيما بين الناظر
وبين المرئي مخروط متوهم زاويته تلي الناظر وقاعدته تلي المرئي وكلما كان المرئي ابعد كانت الزاوية
اصغر فكانت الصورة المنطبعة فيها اصغر وهو علة اصحاب الشعاع انا اذا اعتبرنا اتصال الشعاع
بالمرئي بنفسه فاذا طالت المسافة تفرقت الاشعة فلا يقوى على الابصار التام وان لم نعتبر
ذلك بل اكتفينا باتصاله بالضياء المتصل بالمرئي فبسبب كثرة الاجزاء التي تتوسط الضياء فتخرجه

عن الاشباه

عن الاشباه حتى يجري مجرى الغبار لانا نجيب عن الاول بان البعد الواصل بين الناظر ووسط
المرئي اذا كان الف ذراع والذي بين وسطه وطرفه ذراعا واحدا كان الالف والذراع الواحد
الذي هو مجموع الضلعين اطول من الخط الواصل بين الناظر والمرئي لان مجموع الضلعين من كل
مثلث اطول من الضلع الواحد فكان يجب لو وقع المرئي على بعد الف ذراع ان لا نرى شيئا منه الآخر
لما لم يكن كذلك بطل عذرهم وعن الثاني من ثلاثة اوجه ا انطباع العظيم في الصغير ان كان محالا لا
يستحيل ان يتوقف ابصارنا للشيء على انطباع صورته على عظمه في الجليدية على صغرها وان كان
صحيحا لم يلزم من صغر الزاوية صغر الشبح فبطل العذر ب اذا نظر الناظر الى عمود قائم
على الارض طوله عشرون ذراعا على بعد عشرين ذراعا ونظر في تلك الحالة الى شخص انسان
على بعد ذراعين وكان الناظر مضطجعا وبصره عند السطح الذي العمود والانسان قائمان عليه
فانه ليس يرى ارتفاع العمود اصغر من ارتفاع قامة الانسان مع ان الزاوية التي بها يرى العمود
المذكور نصف قائمة والزاوية التي بها الانسان المذكور اعظم من نصف قائمة ج اذا ادرك
البصر المبصر وهو قريب منه ثم تباعد عنه قليلا قليلا فانه لا يراه اصغر مما يراه اولا ومثاله
اذا ادرك الناظر شخص انسان على ثلاثة اذرع ثم تباعد عنه حتى صار البعد ستة اذرع فليس يرى
مقداره اصغر مع ان الزاوية تصير على النصف ولكن التفاوت غير مشعور به مع ان التفاوت الواقع
في الزاوية كثير جدا فبطل عذرهم عن هذا الوجه وعن الثالث ان الاجزاء الحادثة وان كانت
ما نعتبر الابصار وهي منفصلة وجب ان لا نرى المرئي وان كانت غير منفصلة وجب ان نرى
المرئي كما نرى الشيء الكبير اذا نظرنا اليه في الحال وما تخيله نراه كما نراه بعينه غير متغير وان لم يكن

مانعة فقد بطل العدد ت اذا نظرنا الى الدقيق ولا شك انه عبارة عن مجموع اجزاء صغيرة جدا
متجاورة فاما ان يكون الاحساس بكل جزء منها متوقفا على حصول التألف والاحساس به وهو
محال لوجهين اما اولا فلان لكل جزء اجزاء متناهية فلو افتقر حصول الاخر صحة كونه مرئيا الى افتقر ذلك الجزء
لنفسه ذلك الحكم وحينئذ يلزم ان يفتقر كل واحد منها في صحة كونه مرئيا على الاخر وهو المطلوب
واما ثانيا فلان صحة كون الجزء مرئيا ان لم يتوقف الجزء الاخر فيها بل لابد اكثر منه لم يكن
بعض الاعداد اولى من البعض فاما ان يتوقف على ابصار جميع الاجزاء وهو باطل او لا يتوقف على
شيء منها وهو المطلوب وان لم يكن كذلك مجموع الاجزاء بتلك الهيئة فحينئذ يصح ان يرى مع انا لا
نراه في العادة عند حصول الشرائط المذكورة وذلك يدل على عدم وجوب الادراك عند حصول لها
وهو المطلوب ثم اجابوا عن كلام المتكلمين فقالوا اما ادعاء الضرورة ههنا فكما في ادعاء الضرورة
بان ماء البحر يسلب اتصافه بصفة واحدة وحصول الانسان في التولد لا بالتوالد والحصول العلم
عن الشكل لا في الهيئة الفلكية ولما كان ذلك ممكنا في ذاته وان كان مستبعدا فكذا ههنا وهو
الجواب عما ذكروه من الاستدلال اه في شرائط حصول الادراك وهي ستة فا
ان لا يكون المرئي في غاية القرب فان الملتصق بسطح البصر غير مرئي ب ان يكون مقابلا
او في حكم المقابل كالاعراض ج ان لا يتوسط بينه وبين البصر حائل د ان يكون المرئي مضيئا
اما في ذاته او من غيره ه ان لا يكون في غاية الصغر وهذا الشرط يختلف باختلاف قوة البصر
وضعفه فانه قد يكون الشيء في الصغر بحيث لا يقوى على ابصاره العين الضعيفة وان قويت العين
القوية عليها وباختلاف القرب والبعد و ان يكون الجسم كثيفا واعني ان يكون له ضوء او لون

ز

ز ان لا يكون في غاية البعد ثم ان البعد يختلف حاله باختلاف قوة البصر وضعفه وعظم
وصغر واشراق لون المرئي وكدورته فان الصغير اذا بعد بحيث لا يرى فما هو اعظم منه قد
يرى من ذلك البعد ومن هذا يرى حيث قربناه وما كان اضوء ولونه اكثر اشراقا يرى منه اله
اذا كان في موضع ما وشعلة لو كان حولها اجسام يساوي كل واحد منها حجم النار في العظم
فان الانسان البعيد منها يرى النار ولا يرى تلك الاشخاص ثم اذا وقف ذلك الانسان في جانبه
يرى من تلك الاجسام ما كان اضوء وفي النهار يرى الاجسام المشرقة الالوان من البعد الذي لا يرى
منه مثلها اذا كان كمد اللون فانه اذا قامت على الارض اشخاص متساوية الابعاد والاجزاء و
وكان بعضها ابيض ساطع البياض وبعضها ذا الوان مشرقة وبعضها منكسف اللون وكان
الضوء المشرق عليها واحدا فان الانسان الذي يكون على بعد واحد منها يرى الابيض الساطع
منها اولا ثم اذا ازداد قربا رأى الاشخاص المشرقة الالوان ثم في اخر الامر يرى الاجسام
الكمدة الالوان فظهر ان مراتب البعد تختلف باختلاف الابصار في قوتها وضعفها والمبصرات
في عظمها وصغرها والوانها واضوائها وثبت بالاستقراء ان البصر لا يدرك شيئا من المبصرات
التي تكون معا في هواء واحد ويكون ادراكه له لا بالانعكاس الا مع هذه الشرائط وانها اذا
حصلت باسرها وكانت الحاسة سليمة حصل الابصار وطراق ان كل ما يدركه البصر ثم بعد
عنه حتى يصير البعد يخفى على البصر فان بين ذلك البعد وبين ما اذا دنى في القرب
من البصر بحيث لا يتناهى ابعاد مختلفة غير متناهية يدرك البصر ذلك المبصر في كل واحد منها
ادراكا صحيحا ويدرك جميع اجزائه وجميع ما فيه من المعاني التي يصح ان يدركها البصر اذا

أدرك البصر المبصر على بعدٍ من هذه الأبعاد إدراكاً صحيحاً ثم تباعد عنه على التدريج خفيت أجزاؤه
الصغار والمعاني اللطيفة إذا كانت فيه كالنقوش والغضون والنقط وكلما ازداد منها بعداً الجسم اللطف
فإنه يخفى فيه ما هو أكثر، وإذا تمادى البصر في البعد تصاغر فحصلت عند البصر بعض أجزائه وكله ويبقى
الأمر بالتدريج إلى أن يخفى، وظاهر أيضاً أن البصر إذا قرب من المبصر قرباً شديداً وقرب إلى أن يلاصق سطح
البصر بعض جثته وتشتبه الأمور اللطيفة التي فيه بعضها ببعض بحيث لا يتمكن البصر من تمييزها
وكلما ازداد القرب من سطح البصر ازداد هذا الالتباس حتى إذا التصق بسطح البصر بطل
الإبصار وبطل تمييز هذه الأمور، فيكون البعد الذي منه يدرك البصر المبصر إدراكاً صحيحاً ليس
بعداً واحداً معيناً، والبعد الذي يخفى منه المبصر عن البصر أيضاً ليس بعداً واحداً بل يختلف
باختلاف الأبصار وعظم المبصر، والبعد الذي منه تشتبه صورة المبصر وتخفى أجزاؤه الصغار ومعانيه
اللطيفة ليس بعداً واحداً، فلنسم جميع الأبعاد التي يدرك منها البصر المبصر مع أجزائه ومعانيه اللطيفة
إدراكاً خارجاً عن الاشتباه أبعاداً معتدلة، وإن كانت كثيرة، ولنسم ما عداها الأبعاد الخارجة
عن الاعتدال. [illegible] المذاهب المشهورة من الحكماء في
ذلك ثلاثة: فرأي الطبيعيين وهو أن الإبصار يحصل إذا ورد على البصر صورة المرئي. ورأي
الرياضيين وهو أنه يخرج شعاع من العين على شكل مخروط زاويته عند مركز البصر وقاعدته
عند سطح المبصر، ثم اختلفوا على ثلاثة أوجه: فذلك المخروط مصمت، أو الشعاع خطوط مستقيمة
هي أجسام دقاق أطرافها مجتمعة عند مركز البصر ومنه تفترق إلى المبصر، فما انطبق عليه
من المبصر أطراف هذه الخطوط أدركه البصر، وما يحصل بين أطراف تلك الخطوط لم يدركه البصر

ولذلك

ولذلك يخفى عن البصر الأجزاء التي في غاية الصغر والمسام التي في غاية الدقة التي تكون
في سطوح المبصرات، وفرقة قالت يخرج من العين خط واحد مستقيم ينتهي إلى المبصر ثم يتحرك على سطحه حركة
سريعة في الطول والعرض فيحصل الإدراك بسبب ذلك، وفرقة قالت يخرج من العين شعاع لكن الشعاع
الذي فيها يكيف الهواء بكيفيته ويصير ذلك الهواء آلة الإبصار. في إبطال الشعاع
يرد عليه شبه أمور، منها لو كان يحصل الإبصار من العين شعاع لوجب تشوشه عند هبوب
الرياح واتصاله بما لا يقابل الوجه حتى يرى الإنسان ما لا يقابله ولا يرى ما يقابله، وفساد التالي
يدل على فساد المقدم. وحركة هذه الأشعة ليست طبيعية وإلا لكانت إلى جهة واحدة، وليست
طبيعية ولا تكون قسرية لأن القسر على خلاف الطبيعة، وظاهر أنها ليست إرادية، فإذن ليست لها
حركة، فليس الإبصار بخروج الشعاع. الخارج من العين إما أن يبقى حال خروجه عن العين متصلاً
بها أو لا يكون كذلك، فإن كان الأول فإما أن يتصل مع ذلك بكل المرئي فيكون قد خرج من العين على
صغرها جسم يحوي على عظم هذا العالم، ويكون قد ضغط الهواء والأفلاك أو نفذ في الخلاء، ولأنه يلزم
امتناع أن يرى شخصان زهرة واحدة معاً لامتناع تداخل الجزء وطرفي الخارجين عن عين كل واحد
منهما، وإما أن لا يتصل بكليته فحينئذ لا يحصل الإحساس بالمرئي إلا في المواضع المتفرقة في تلك
الأشعة، وأما أن ينفصل الشعاع الخارج عن العين فحينئذ لا يبقى للإبصار بالشعاع المنفصل
كالمرئي بالبصر المقطوع، وكما أنا إذا نظرنا إلى الماء ورأينا جميع الأرض
التي تحته فإن لم يكن في ذلك الماء خلاء ثم نفذ فيه الأشعة الكثيرة التي وصلت إلى جميع سطح
الأرض فحينئذ يزداد حجم الماء انبساطاً أكثر، وإن قيل إنه كان في الماء خلاء فلم تقبل

تلك الفرج خالية مع ان طبع الماء السيلان ثم الشعاع ان لم يكن مجسماً لم يكن علة للاستمساك
وان كان مجسماً فالشرط حصول ذلك الجسم في الهواء الذي بين الرائي والمرئي كيف كان نحسبه
نفذ بر حصول الشعاع الخارج من العين يحصل الابصار فلم يكن الابصار موقوفاً عليه او نقول
ان يكون خارجاً عن العين وهو ايضاً محال لان كونه خارجاً عن العين انما يتحقق في ان واحد
فوجب ان لا يحصل المدرك الا في الثاني الا ان يقال المبصر هو الذي كان خارجاً عن العين وقد
اتصف في بعد ذلك الان لكنا دللنا على ان موصوفية الشيء بالشيء ليس امراً زائداً اصلاً
على انه كان موصوفاً به ق لو لم يبصر الا بالشعاع لوجب ان لا نرى المرئي الا بعد انفصال
زمان يتحرك الشعاع فيه الى المرئي وذلك باطل لانا كما نفتح العين نبصر الثوابت مع غاية بعدها
عنا ونحن نعلم هذا الوجه اقناعي والذي يدل على فساد القول بتكيف الهواء بشعاع البصر
وجهان الاول انه لو توقف الابصار على استحالة الهواء الى الحالة التي تعين البصر على الادراك لكان
كلما كان الهواء اقوى واكثر كان الابصار اقوى او لا يحصل الابصار اصلاً لان تلك الكيفية ان كانت
اشد دفعاً كانت العيون اكثر كانت اقوى وكان الادراك اقوى وان لم يقل بهذا اجتماع العيون
لو حصلت تلك الحالة لم يكن حصولها لبعض العيون اولى من الباقي لان كل واحد منها علة مستقلة
فاما ان يحصل تلك الحالة الواحدة بكل تلك الاسباب بعضها الا شيء الى تعليل الحكم الواحد
الشخصي بالعلل الكثيرة او لا يحصل بشيء منها وحينئذ يلزم ان لا يحصل الابصار اصلاً والثاني
كانت بقاء الاثر ظاهراً كان فساد الملزوم مثله ح يعلم بالضرورة ان النور الذي
يخرج من عين الضفدع يستحيل ان يقوى على احالة ما يماسه وبين الثوابت بل ذلك الضفدع

او الانسان

او الانسان او الفيل لو كان كله نوراً او ناراً لما قوي على احالة عشر فراسخ فضلاً
عن هذه المسافة العظيمة واحتج القائلون بالشعاع بان احدنا اذا نظر الى وردة في داخل
الظلمة وليس لها من خلفها ما عكس ان يعتراه الا اللون الذي يحققه نحوه ثم كذلك في كل حال يقابل
بصره من سطح الى سطح وما ذلك الا ان مسقط سهم المخروط من الشعاع اصح ادراكاً واجاب
ما الاول فعلى انه لا سبب لذلك الا الذي ذكرتموه وعلى الثاني الا لذلك لم لا يجوز ان المسند لون
في الانطباع زعم الشيخ ان المبصر هو الصورة المنطبعة في العين وهو باطل والا لما ابصرنا
المبصرات العظيمة لاستحالة انطباع العظيم في الصغير لا يقال هذا منقوض بانطباع صور
الاشياء العظيمة في مجمع النور اذ مع صغرها قابل لها وان المجلدات العظيمة تنطبع في مقدم
الدماغ مع صغره ثم انا نبني على تجويز جعل القول الاجسام متساوية في قبول القسمة الى غير
نهاية فالصغير يقبل من القسمة ما يقبله الكبير فلم لا يجوز ان يقبل من الشكل ما يقبله العظيم
ولئن سلمنا امتناع ذلك لكن لا نسلم انا لا نرى العظيم دفعة وذلك انا نلتزمه لاحتمال ان يقابل
المدرك الحدقة بالاجزاء اصغر وهو من قربه كما دبره ولكنه لسرعة انتقاله في الحدقة
من جزء الى جزء نظن انه دائماً رآه دفعة لانا نجيب عن الاول انا لا نسلم انطباع صور
المرئيات في المرآة على ما سيأتي في بيانه وعن الثاني ان الشبكية هي في العلم بالصور المحسوسة
في الخارج وعن الثالث بعد تسليم ان الجسم الصغير يقبل من القسمة ما يقبله العظيم لكنا نعلم
ان كل جزء من اجزاء الصغير اصغر من كل جزء من اجزاء الكبير وعن الرابع ان الامر لو كان
كما ذكرتموه لوجب ان لا نحس الانسان ذراعاً الا مقدار نقطة ناظره لانه لا يرى الا ما

انطبع فيه ولا انطبع فيه الا بمقدار ناظره ولو كان كذلك لما صح الحكم على العظيم بالعظم
لان الحكم يتوقف على ادراك المحكوم عليه لو لم يبصر الا الصورة المرتسمة في العين لما ابصرنا
بعد الشيء عنا ولما ابصرناه حيث هو وهذا دليل على فساد المقدم واعلم ان الذي
نصرناه في النهاية والمباحث نفي الانطباع بهذه الوجوه والذي نقوله الآن انا نتوقف لا
احتمل من ان يذهب عليه هذا الكلام الظاهر مع ابتنائه وبل مذهبه على ما نقل لكن نقرر من قبل
مقدمة وهي ان من شان الضوء واللون الانعكاس الى المقابل اما الضوء فقد عرفت انه
ينقسم الى اول وثاني والاول علة الشك في نفوذه من المضيء الى المقابل واما الثاني فكالضوء
المحسوس في الهواء قبل طلوع الشمس وبعد غروبها وان ذلك انما كان لكونه مقابلا للهواء المقابل
للشمس فعكس الضوء منه اليه ثم ان ذلك الهواء يضيء الهواء التي في صحن الدار وهو يضيء الهواء
الذي في الصفة وهو يضيء هواء البيت الذي لا يكون مقابلا للشمس ثم لو كان في ذلك البيت
بيت آخر لا يكون بابه مقابلا لباب البيت الاول كان هواؤه اضعف الاول اضعف ولا يمكن ان يكون
المضيء لهوائه هواء الصفة لانه غير مقابل للهواء هذا البيت المفروض فقد ظهر بهذا ان من
شان الضوء ان ينعكس الى المقابل الا ان لعله لما كانت اقوى من الحلول لا جرم كان الضوء
الاول اقوى الاضواء ويليها الثاني ولا يزال يضعف درجة درجة الى الانتهاء الى الظلمة
الخالصة واما الالوان فهي تنقسم الى الخضرة والحمرة على ما عرفت والمشرقة من شانها
ان تعكس الحمرة الى ما يقابلها ايضا يدل عليه ما يشاهد من اخضرار الجدار واحمراره من الثياب
الحمر والخضر واذا عرفت ذلك فنقول كما ان الاجسام المقابلة للاجسام المضيئة والملونة

تنكشف

تنكشف بتلك الاضواء والالوان فالعين من شانها ذلك ايضا اما في الضوء فلان الانسان
اذا نظر الى قرص الشمس طويلا ثم غمض عينيه فانه يتخيل الشمس فيخيل انه بعد التغميض كانه
ينظر اليها واما في اللون فلان الانسان اذا نظر الى الروضة الخضرة ساعة طويلة فان
غمض عينيه يتخيل تلك الخضرة فيخيل انه بعد التغميض كانه ينظر اليها ولو لم يغمض عينيه بل نظر
الى لون آخر فانه لا يبصره خالصا بل يبصره ممزوجا من اللونين وما ذلك الا لتكيف العين بلون
المرئي الاول اذا ثبتت ان من شان الالوان والاضواء ان يحصل في العين فاذا عرفت ذلك
فنقول لما كان المبصر بالذات ليس الا الضوء واللون وثبت بما ذكرنا انه لا بد من
حصولها في العين فلا بد ان يكون الاثر الحاصل مساويا للمؤثر في الشكل لا جرم اطلق ارسطو
انه لا بد في الابصار من انطباع مثال المحسوس في حدقته ولم يذهب البتة الى ان المرئي تلك
الصورة المرتسمة في العين ولكنه زعم ان الابصار لا بد فيه منها فاذا حصلت في العين
وتاثرت الحاسة بها تنبهت النفس فاحست بالمرئي الموجود على عظمه وفي جهته و
قربه وبعده ويكون نسبة حصول هذه الصورة في العين الى الابصار كنسبة قرع الهواء الحامل
للصوت الى السماع وكما ان ذلك القرع ليس نفس السماع بل مبدا له ومعين عليه فكذلك هذه
الصورة المنطبعة ليس نفس الابصار بل مبدا له ومعين عليه واما المتاخرون فلما لم يفهموا
مذهبه على الوجه لا جرم حكوه لا على ما ينبغي فتارة يقولون ان هذه الصورة نفس الابصار
وتارة يقولون هي الابصار لا المبصر معا واما الموجود الخارجي فهو مرئي البتة ثم انهم
نصبوا هذه الخلاف نية عرضا لغرض ذلك الحكم العظيم لطعن الطاعنين كمثل للثغر الجيد

كام

وقيل له من زاوية السوء وانت متى حصلت هذه الحكمة علمت انه لا امتناع فانه بيّن ما اخترناه
هنا وبين ما قررناه في مباحث الكيف لان الباطل هناك هو القول الذي يذهب اليه الجمهور
من المناظرين واما الذي ذكرناه هنا لم يتعرض هناك لابطاله ○ في رؤية الاشياء
وحقيقة في المرآة زعم بعض اصحابنا الانطباع ان ذلك لانه ينطبع من الوجه صورة
في المرآة ثم ينطبع من تلك الصورة صورة اخرى في العين واما اصحاب الشعاع فقد زعموا ان الشعاع
الذي ينعكس من المرآة لصقالتها الى الوجه فيصير الوجه مرئيا والقولان باطلان عندنا
اما الانطباع فلوجوه اربعة فانه لو انطبعت صورة الوجه في المرآة لانطبعت في موضع معين
ولا يمتنع ان تتغير من موضعها بتغير الرائي بانتقاله انا نجد انا اذا خضرة لانعكاس الضوء عن
الخضرة الواقعة وذلك الضوء يلزم موضعا واحدا ولا يختلف على المتنقل لكنا نرى صورة
الشجرة في الماء ينتقل مكانها من الماء اينما انتقل ح لو انطبعت الصورة في المرآة
لانطبعت اما في سطحها الظاهر فكان يلزم ان نراها في سطحها كما نرى غبار النقوش في ظاهرها
هناك لكنا نرى الصورة المرئية في المرآة غائرة فيها بحسب بعد من يقرب منها وبالعكس
واما في عمقها فهو باطل لوجهين اما اولا فلانه ليس للمرآة ذلك العمق واما ثانيا فلان
الصورة المنطبعة في عمقها غير مرئية لكثافة جرم المرآة ج لو كانت الصورة المرئية
في المرآة منطبعة فيها لكنا اذا رأينا الجبل العظيم فيها لانطبعت صورته فيها لكن ذلك
محال لاستحالة انطباع العظيم في الصغير والدال عليه انه لم نر مثله د المرآة ان لم
يكن لها لون فهو باطل لوجهين اما اولا فلانه حس واما ثانيا فلان اللون والشكل

لا ينتشر

بشفرة

لا ينتشر فيه كما لا ينتشر في الهواء وان كان لها لون فعند انطباع صورة الوجه فيها وجب
ان يتلون لون المرآة بلون الصورة المنطبعة كما انا نجد عند انعكاس الخضرة فهو يتلون بلون
تلك الخضرة وبالجملة فاجتماع اللونين في الجسم دفعة واحدة مع بقاء كل واحد منهما على حاله ضرورة فهو
محال لكن الثاني محال لانا نرى لون المرآة باقيا كما كان وعندما نرى صورة الوجه فيها واما الشعاع
فباطل ايضا لان انعكاسه عن المرآة اما لصلابتها او لملاستها او لمجموعهما والاول باطل بالماء وكذلك
الثالث بقي ان يكون بسبب الملاسة وحدها واما ان يعتبر فيه سطح كبير متصل الاجزاء او هو باطل
لان الشعاع الخارج عن البصر يكون عند خروجه في غاية صغر الاجزاء او انا لا نخطى في كل جزء منه
جزء مساو له وينعكس عنه ولا ينفذ فيه لما سبق ولو كان السطح الاملس الذي يلاقيه اصغر منه
لم ينعكس عنه لكنا نعلم يقينا ان كل واحد من سطوح اجزاء الحجر والحديد اعظم من اطراف
تلك الشعاعات لانه من البعيد ان يجري الكثيف الصلب الحجري اصغر مما يجري اليه الشعاع اللطيف
فثبت انه لا اختصاص لهذا الانعكاس بالسطح الاملس الكبير وحينئذ لا يوجب هذا العكس عن جميع
الاجسام وان كانت خشنة لان سبب الخشونة الزاوية ولا يبقى لتلك الزوايا من سطوح ملس صغار لكن
يوجد هذا العكس عن كل الاجسام لا يقال السطوح الخشنة مختلفة الاوضاع فانعكست الاشعة منها
الى جهات شتى متبددة لانا نقول الشعاع بعضه موجود على المرآة المتكسرة الا ينعكس
الاشعة عنها الى صفة كرة العالم وربما يبلغ الشدة بعد المحل الى حد لكان يجده وفيما اوردناه
كفاية وان كان هنا وجوه اخرى مستقصاة في المباحث المشرقية فاذا بطل ما قيل فما الصحيح عندكم
قلنا ليس المقول بالانطباع والشعاع فحينئذ بطل التقسيم حتى يكون فسادهما ممتنعا ولا يجب ايضا

في كل شيء جزء ان يكون يشبه لنا معلوما على التفصيل فانا لا نحتاج اليه في ان يكون كونه تفصيليا بحسب يكون
نسبة المرئي اليه كنسبة الجزء اليه بعينه حصول الاحساس بذلك المرئي وان لم نعرف ذلك الكم علة
تفصيلية بحسب الجزء فان صاحب الانطباع صورة المرئي تنطبع اولا في الجليدية لكن الابعاد
عندها والا لرايت المرئي الواحد بالعينين شيئين كما اذا لمسنا باليدين كان لمسين لكن كان الصورة
الخارجة عنه في داخل الوهم مخروط ينتهي الى ان يقع رأسه وراء سطح الجليدية كذلك الصورة
تتادى بواسطة الروح المصبوب في العصبتين المجوفتين الى ملتقاهما على هيئة مخروط وملتقى المخروطين
هناك وعند الملتقى روح مدرك تتحد عنده الصورتان صورة واحدة عند الروح الحامل للقوة الباصرة
ثم انما وراء ذلك يكون روحا مؤديا للاثر لا مدركا والا لاختلف الادراك مرة اخرى لافتراق
العصبتين فاما ان لم تتأد الصورتان الى موضع واحد بل انتهى كل صورة الى جزء آخر من الروح
الباصر لان مخروطي الصورتين لم يتحد نفوذا من شانه التقاطع لزم منه ان يطلع من كل شيء شبحان
على الجليدية خارجا عن جزء وهو اخر واعرض اصحاب الشعاع عليه من وجهين الاول اذا كان
قد اتصل حسنا ناظرنا على مسافة طويلة اذ رمقهما والثاني على مسافة ذراعين او خذ ذراع مثلا
وكان الثاني لا يحجبه عن بصرنا فاذا نظرنا الى الشيء الاقرب علينا وجمعنا البصر عليه و حدقنا
بالنظر كان لا ننظر الى غيره فانا نراه واحدا كما هو ونرى في تلك الحالة الشيء الاول الابعد
شيئين وعلى عكسه لو نظرنا الى الابعد وجمعنا البصر عليه فانا نراه واحدا كما هو ونرى
الاقرب في تلك الحالة بعينه اثنين وجربت هذا نفسك لتقف عليه فلو كان السبب في رؤية الواحد
اثنين ما ذكروه من انحراف العصبتين لما تصور ان يرى في حالة واحدة الشيء واحدا والاخر

اس

اثنين فانه يلزم ان يكون تركيب العصبتين باحدى الحالتين وذلك لا معا وهو محال ثم الروح الدماغي
حتى لطيف من الممتنع بقاؤه في ملتقى العصبتين لا يتقدم عليه ولا يتاخر عنه واذا دام التقدم
والتأخر جاز ان عليه يلزم وضع الحال في اكثر الاحوال لكن الناس لان الروح الباصر اذا
تجاوز الملتقى لم يتحد الصورتان فيها لصاحب الشعاع الشبح عن ان النور المنبث من كل
جزء على شكل مخروط راسه عند الجليدية وقاعدته عند المرئي وجهه هذا النور في سمت المخروط
وهما متلاقيان عند البصر فيجدان وجمع البصر هو ايقاع سمتي المخروطين عليه والاهداق سمتي
مخروطي عينيه لا يلتقيان على شيء واحد بل يرى الشيء ابدا بطرفي المخروطين لا بوضع السمتين
عليهما والطرفان متباينان فلاجرم يرى الواحد اثنين **ط في انه لا بد من توسط الشفاف**
الحكماء اتفقوا عليه بناء على امتناع الخلاء والاجرام منه ما متى ولا يتحمل ان يكون ذلك اتفاقيا
لا لزوميا **الطرف الثاني في المبصرات** وفيه ثلث مباحث وهي الضوء واللون
والاطراف والحجم والبعد والوضع والشكل والتفرق والاتصال والعدد والحركة والسكون
والملاسة والخشونة والشفيف والكثافة والظل والحسن والقبح والتشابه والاختلاف
وهذه امور واحدها البصر كالتشابه الداخل تحت الوضع والكيفية وتشابه النقوش الداخل
في الترتيب والانتظام والاختلاف والتحدب والتقعر الداخلين في الشكل والكثرة والقلة
الداخلان بوجه ما تحت العدد والتساوي والتفاضل الداخلين تحت التشابه والضحك
والبكاء الداخلين تحت الشكل والحركة والفرح والطلاقة والعبوس والقطوب الداخلة
تحت الشكل والسكون والرطوبة واليبوسة فان البصر انما يدرك الرطوبة من السيلان

وَالبعض من الناس شكّ في المبصرات الحقيقية اما الضوء واللون فلا شك في كونهما مبصرين
ثم ههنا مباحث سبعة ا هل يرى الواحد منهما منفرداً عن الآخر فيه نظر ب اسند بعض المهندسين
الحقيقة سواء كان ذلك في الجنسين الضوء واللون ام في النوع كالسواد والبياض وضوء الشمس
وضوء القمر او بالشدة والضعف مثل ان تكون القمرية بالحس ج قيل ادراك اللون بما هو لون اقدم
من ادراك اللون المخصوص ومن امتيازه عن غيره اما الاول فلان الاعم اعرف ولان الجسم الملون
بالالوان المظلمة كالكحلي والعنبر اذا وضع في موضع مظلم فان البصر يدرك ان لذلك الجسم لونا ولا
يتميز ماهية ذلك اللون فاذا لم يكن ذلك الموضع شديد الظلمة يرى ذلك اللون المخصوص فعلمنا
ان ادراك اللون بما هو لون اقدم من ادراك اللون المخصوص واما الثاني فلان امتيازه عن غيره
حكم يدركه العقل بعد ابصار ذلك اللون المخصوص فيكون متاخرا عنه د قيل ادراك خصوصية
اللون لا يكون الا في زمان لان الدولاب اذا خرج من مركزها الى محيطها خطوط كثيرة بالوان
مختلفة ثم اديرت بسرعة شديدة فالناظر اليها في تلك الحالة يدركها لونا واحدا كانها جمع
انواع الخطوط وكانه يكون لونا مركبا من جميع تلك الالوان وما ذلك الا لان كل نقطة فيها
لا تلبث في موضع زمانا محسوسا فلا جرم لا يتميز الاحساس بها في موضعها خاصة بل تختلط
تلك الالوان ولو لم يكن الزمان المقدر معتبرا في الابصار لما كان الامر كذلك ه قيل ادراك
اللون بما هو لون وادراك الضوء بما هو ضوء لا يكون الا في زمان لانا اذا فتحنا الكوة فاما
ان نرى الضوء في الآن الذي هو اول زمان فتحها وهو محال لانه في الآن لا ينفعل الناظر
الا عن النقطة واحدة وهما لا يصلان الضوء وانفعاله لكن الضوء واللون المحض يعني

غير

غير محسوس وانما يراه في زمان فتحها وذلك يوجب ما ذكرناه و الحق ان القوة
الباصرة تتعلق بالشيء من حيث انه هو لا باعتبار ماهيته الكلية وفيه اشكال لانا اذا ابصرنا شيئين متساويين بين
مطلقا فانه تتشبه احدهما بالآخر والاشتباه انما يكون لعدم الشعور بما هو كل واحد منهما الآخر
لكن كل واحد منهما مخالف لصاحبه من حيث هو هو فلو كانت القوة الباصرة متعلقة به من حيث هو هو
لما وقع الاشتباه لوقوع الشعور بالامتياز والثاني يدل على فساد المقدم ز الاطراف
الاطراف وهي النقط والخطوط والسطوح مرئية لانا ندرك التفرقة بين العظيم والصغير وما ذلك الا
للاحساس بان سطح احدهما اعظم من سطح الآخر ولكن الاحساس بها مشروط بالاحساس باللون
والضوء اولا فانا لا نرى هذه الاشياء في الاجسام الشفافة واما المنكرون لوجودها
فانكارهم لكونها مرئية اولى ۞ في المبصرات التي ليست بحقيقية اما ما عدا الثلثة المذكورة
اعني الضوء واللون والاطراف فمنها غير مرئي اما المقدار فلان الجسم من حيث هو جسم اما
السطح الواحد او السطوح المحيطة به واما العمق الذي هو حشو ما بين السطوح فلا شك انه غير
مرئي ولذلك لا يدرك الحس كونه محشوا او مصمتا واما البعد فكذلك ايضا لانا ما لم نر شيئا
المتباعدين حجما ملونا متوسطا بينهما على تباعدهما لا نعرف تباعدهما ولذلك لم ندرك
هل الطبقة في الكواكب المتباعدة لاجل ما احسسنا بتباعدها بل الناظر الى الجدارين
بعد بعضهما وكان احدهما بعيدا عن الآخر وهو لا يرى ما بينهما من الاجسام الملونة فانه
لا يحس بعد احدهما عن الآخر واما الوضع والاتصال ففيهما نظر في الشكل عندنا داخل في الو ضع
والتفرق عرض والعدد انما يدرك في الاجسام بواسطة التفرق واما الحركة والسكون

بها إلا عند اختلاف أوضاع الجسم المتحرك من الأجسام الملونة فإن لم يوجد ذلك لم يحصل الشعور
بها كما أن الحركة المستوية الشديدة على وجه الحجر لا يشعر بها وأما السكون فالشعور به للشعور
بتشابه الوضع الواحد والملاسة والخشونة فهما داخلان في الاتصال والوضع والثقل
والكثافة فالشعور بهما أشبه لأن الجسم إنما يحجب عن إبصار ما وراءه علمنا أنه مشف
وإلا فهو كثيف والظل هو بالحقيقة ضوء ناقص وذلك النقصان عرضي وهو أحد أنواع الضوء
والظلمة غير مرئية بالحقيقة لأن الإنسان لا يجد تفرقة بين أن يكون أعمى فلا يرى شيئاً وبين
أن يكون في الظلمة الخالصة وأما الحسن والقبح فإنهما حاصلان من تركيب اللون والشكل
فيكون الحكم فيهما تبعاً للحكم في الشكل وأما التشابه والاختلاف فالمحسوسات التي يدركه
البصر من الجسمين ذي اللونين المختلفين إذا كان كل واحد منهما فأما كون أحدهما خلاف الآخر
فالشاعر به قوة التمييز وكذلك القول في التشابه فأما المرئي لون كل واحد من الحروف
وأطوالها وعروضها على الوجه الذي هي فأما تمييز بعضها عن بعض بقياس بعضها إلى بعض
فإلى قوة أخرى ۵ الفصل الثامن [illegible]
قال إنها لا تزيد على هذه الجملة فالطبيعة لا تستعمل من ذلك ... إلا وقد استكملت
جميع ما فيه فلو كان في الإمكان حس آخر لكان حاصلاً للإنسان ... لم يحصل علمنا أنها لا تزيد على
هذه المحسوسات في النوم واليقظة إنا نستفهم أنه ... والتفسير لطيف
متكون عن بخار ... يسمى ذلك الجوهر بالروح وإذا انصب تلك الروح إلى الحواس
الظاهرة حصلت الإدراكات الظاهرة وهو اليقظة وإن لم ينصب الروح إليها أو رجع عنها

بعد

بعد انصبابه إليها بطلت الحواس الظاهرة وهو النوم وذلك قد يكون طبيعياً وقد لا يكون
فلنذكر أقسام النوع الطبيعي أولاً ثم أقسام عدم البرودة أما النوع الطبيعي فإما أن يكون على
طريق الحاجة لغيره أو لا يكون فإن كان الأول فذلك الغير يكون لا محالة من الأمور الطبيعية
وذلك هو أن يحتاج الروح الحيوانية إلى الباطن لإنضاج الغذاء فتتبعه الروح النفسانية
أيضاً كما تتبع حركات الأجسام اللطيفة المتمازجة وأما الثاني فذلك عند تحلل قوى الروح
عند اليقظة فيعود إلى الباطن طلباً لبدل ذلك المتحلل وأما عدم البرودة فيجب فإن كان
الروح قليلاً فلا ينبغي أن يبقى في المبدأ وينصب قسط إلى الخارج فلهذا العلة ينبغي الروح
في المعدن ولا ينبسط أو يحيل الدماغ من الرطوبات الواقعة ويسد المجاري فلا يتمكن من
البروز بل يرطب جوهر الروح فلا يقوى على البروز كالنوم السكري والشبعي وأما
التي لا تكون طبيعياً فإنما يكون إذا أقبلت الطبيعة على نضج العلة فتتبعها الروح النفساني أو
إذا عرض للروح عرض غير طبيعي كالاستفراغ والتعب وهو شبيه بالنوم الذي من النوم الطبيعي
أو قد يصيب بعض الأعضاء المشاركة آفة فيتصل بالدماغ بسببها فتنسد المجاري فلا يتمكن الروح ح
أو قد يسقط الدماغ بسبب عنف ما يصيبه من ضربة فيعرض النوم أو البرد سواء كان داخلياً
أو خارجياً أو دواء أو غذاء منوم لأنه يكثف الروح ويغلظ الروح أو الرطوبة
مغلظة لأنها تغلظ الروح وتنحل الأعصاب فتضيق المجاري في الأعصاب لكثرته منومة
لتخلل الدماغ عن كثرة الحركات النفسانية فيجذب الرطوبة إليه أو الخوف الجاذب للمتحلل
معه من انقباض الروح إلى الباطن منوم والله الموفق إليه

الثالث في الادراكات الباطنة مباحث الاول في تفصيل القول فيها قالوا القوى
المدركة اما ان تكون مدركة للجزئيات او للكليات والمدرك للجزئيات اما الحس الظاهر وقد
عرفته واما الباطن وهو اما ان يكون مدركا فقط او مدركا ومتصرفا معا والاول اما ان
يكون مدركا للصور الجزئية او للمعاني الجزئية واعني بالصور الجزئية كالحال الحاصل عن زيد
وعمرو وبالمعاني الجزئية كادراك ان هذا الشخص صديق وذلك الآخر عدو فالمدرك للصور
الحس المشترك وهو المجمع لصور المحسوسات الظاهرة كلها والمدرك للمعاني الجزئية الوهم وخزانة
الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة فهذه اربع قوى الحس المشترك وخزانته وهو
الخيال ثم الوهم وخزانته وهو الحافظة واما القوة المتصرفة فهي التي من شأنها ان تتصرف
في المدركات الجزئية في الاشياء بالتركيب والتحليل فتركب صورة انسان يطير وجبل من ياقوت
وهذه القوة ان استعملتها القوة الناطقة تسمى مفكرة وان استعملتها القوة الوهمية الحيوانية
تسمى متخيلة فهذا تلخيص كلامهم في هذه القوى مع انهم جعلوا في الزيادة فيها زيادة والنقصان
عنها اخرى مشروحة في المباحث المشرقية ثم في اثبات الحس المشترك احتجوا عليه بوجوه
الاول انا لو لم يكن فينا قوة تدرك الحلو والملون معا لما امكننا ان نحكم عليهما بان هذا ذاك فان
القاضي على الشيئين لا بد وان يحضره المقضي عليهما وهذا الحكم ليس للعقل لما سنعرف ان
المحسوسات لا يدركها الا قوة جسمانية ولان البهائم التي لا عقل لها عندها هذا الحكم
فان صورة الخشبة يدركها اللمس وصورة العشب يدركها الطعم فاذن المحسوسات
الظاهرة مجتمعة في قوة وراء العقل واذ ليس شيء من الحواس الظاهرة كذلك فلا بد

من قوة اخرى باطنة وهو المطلوب ولقائل ان يقول كما يمكننا الحكم على هذا الملون بانه
هذا المطعوم فكذلك يمكننا الحكم على هذا الشخص بانه انسان فان لزم من كون القاضي على الشيئين
ان يحضره المقضي عليهما لزم ان يكون شيء واحد يدرك الكلي والجزئي معا لكن المدرك للكلي
النفس فالمدرك للجزئي هو النفس فبطل قولكم وان لم يلزم ذلك بطلت المقدمة التي عليها
مدار هذه الحجة ب نرى القطرة النازلة خطا مستقيما مع انه في الخارج ليس كذلك فهو اذن
في النفس وكذلك ليس محله القوة الباصرة فان البصر لا يدرك الشيء الا حيث هو ولا النفس
لانها لا تدرك الجزئيات فلا بد من قوة اخرى ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المدرك
هو القوة الباصرة والذي ذكرتم من ان القوة الباصرة لا تدرك الشيء الا حيث هو عليه لم يذكروا
عليه برهانا ولكن التعويل فيه على الاستقراء ثم قبل ان تثبت الحس المشترك يجوز ان يكون ذلك
العارض انما عرض للقوة الباصرة فاذن القول بان هذا العارض لم يعرض للقوة الباصرة
مبني على اثبات الحس المشترك فلو اثبتناه به لزم الدور ومما يحقق ذلك الاحتمال هاهنا ان صور
المحسوسات تنطبع في الجليدية وانها لا تنمحي ولا تزول الا بعد زمان فاذا تحركت صورة المحسوس
في جهة من الجليدية فقبل زوالها تحصل صورته في جهة اخرى فيحس بالامرين على شكل الخط
وليس هاهنا ذلك ولكن لا نسلم انه لا يجوز ان يكون المدرك لذلك الشيء حسا وسيأتي تقريره ج
النائم بل المبرسم قد يشاهد صورا لا وجود لها في الخارج والا لادركها من كان سليم الحس
فاذن وجودها في المدرك وليس ذلك هو العقل لما بيناه ولا الحس الظاهر لانه معطل
في النوم وانما كانت مختلفة فبقي ان يكون المدرك لها قوة باطنة وليس ذلك هو الخيال

الذي هو حافظ للصور وإلا لكان كلما كان محزونا فهو هناك ولا بد من قوة أخرى
وهو المطلوب ولقائل أن يقول لا نسلم أن كل صورة موجودة في الخارج نراها
كل من كان سليم الحس على ما مر وحينئذ لم يثبت به مزيد بقاء وليس ثمة ذلك ولكن لم لا يجوز أن
يكون المدرك لها النفس على ما سيأتي بيانه وأما الثاني فهذه القوة فهذا احتجاج من
فإنا نرى في النوم حالة وتحصل انطباع العظيم في الصغير في الذي يقول بعض أن القوة
كما نعلم بالضرورة أنا لا نذوق ولا نشم ولا نلمس بالأيدي والأرجل نعلم بالضرورة أنا
أنا لا نذوق الطعوم ولا نسمع الأصوات بعضه القائم أما الخيال فهو خزانة الحس المشترك
فهذا احتجاج على مغايرته للحس المشترك وموضحه أن الحس المشترك له قوة القبول لا قوة
الحفظ وأن الحس المشترك حاكم على المحسوسات فقط والخيال حاكم على الغائب عن
صور المحسوسات إذا انطبعت في الحس المشترك كانت مشاهدة وإذا انطبعت في الخيال
لم يكن كذلك واعلم أن هذه الوجوه بأسرها مبنية على أن القوة الواحدة لا يصدر عنها
أثران وقد عرفت ضعف هذا الأصل ثم إنا نخص كل واحد بمزيد فنقول أما الأول
فباطل لأن الذي له قوة الحفظ لا بد وأن يكون له قوة القبول فإن الحفظ بعد القبول
وهو الجواب عن الثاني وعن الثالث أنا لا نسلم بقاء تلك الصور مخزونة عند زوالها
عن الحس المشترك لم لا يجوز أن الصورة العقلية إذا انمحت لا تبقى مخزونة في خزانة القوة
العاقلة ثم عند الاحتياج إليها تحصل مرة أخرى تفيض عن العقل فكذا القول في هذه
الصورة وأجاب بعضهم عن هذه القوة بأن الروح الحامل لها إذا كان خسيسا واحدا

لم يكن

لم يكن انطباع الصورة المخزونة في بعض أجزاء ذلك الحامل أولى من انطباعها في الباقي
فيلزم انطباع تلك الصورة في كلية تلك المادة ثم إذا انطبعت صورة أخرى فقد انطبعت
الصورتان معا في مادة واحدة وذلك يوجب انتقاش الصورتين معا فيها فإذا انطبع ألف
الصورة فهي صورة تجتمع ما فيها من الأشياء واحتج به وأما ثبوتها فذكروا من
منافعها أنه لولاها لكنا إذا رأينا إنسانا ثم غاب ثم رأيناه مرة أخرى كان لا نعرف
أن الذي رأيناه ثانيا هو الذي رأيناه أولا ولو لم نعرف ذلك لاختل نظام العالم ولاحتاج
الإنسان في كل ما يراه ويسمعه أن يعرفه بحاله كما في المرة الأولى ولا استراح عدو ولا صديق
والحس في الجميع وأما القوة المسماة بالمتخيلة تارة والمفكرة أخرى فقد احتجوا على مغايرتها
للقوى المذكورة بأن القوة الواحدة لا تكون مبدأ إلا لأثر واحد ولقائل أن يقول
المتصرف لا بد وأن يكون عالما بما يتصرف فيه لأن التصرف في غير المعلوم محال وإذا
كان كذلك فهذه القوة التي زعمتم أنها متصرفة لا بد أن تكون مدركة وذلك يبطل قولكم
القوة الواحدة لا تكون مدركة ومتصرفة وأما القوة الوهمية فقد احتجوا على مغايرتها
للقوى المذكورة بأنها تدرك معاني جزئية غير محسوسة ولا يجوز أن يكون المدرك هو
النفس لأنها لا تدرك الجزئيات ولا شيء من الحواس الظاهرة والباطنة لأن هذه المعاني
غير محسوسة والقوة الواحدة لا يصدر عنها أثران ولقائل أن يقول لا نسلم أن
هذه المعاني جزئية وذلك لأن المدرك هو العداوة التي بين هذين الشخصين في هذا الوقت
وهذا المفهوم لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة بين أمور يصلح كل واحد منها

بل لا على الاخر فجاز اذ يكون بكليته ولئن سلمنا كونها جزئية لكن المدرك لعداوة هذا الشخص لا بد
وان يكون مدركا لهذا الشخص والا لم يكن مدركا لعداوة هذا الشخص بل لمطلق العداوة وحينئذ
يبطل قولكم المدرك لهذه العداوة ليس مدركا للصور الجسمانية واما القوة الحافظة
وهي خزانة الوهم فانهم لم يقيموا على غيرها شيئا قالوا وهي ايضا متذكرة لقوتها على
استعادة الغائبات فعليهم نزيد في ان المتذكرة هل الحافظة او قوة اخرى والتلافي
ينبأ في كلامهم المغايرة ○ في تفصيل اختلاف الالات الجسمانية وفي
ادعها بالوجود والعدم كالتحريك والتسكين والشك والتعين بالشدة والضعف كالظن
والتعين بالسرعة والبطوء كالحدس في احد انواع الانواع اما مع اتحاد الجنس اما القرب
كادراك الالوان بالحضور او البعد والقرب كالادراك والتحريك في تعديد القوى
الفاعلين في ... قالوا القسم الاول من هذه الاربعة لا يقتضي تعدد القوى
لان عدم العلة علة العدم والثاني ايضا والا لزم ان يكون مراتب القوى بحسب مراتب الزيادة
والنقصان غير متناهية بل السبب فيه اختلاف حال القوتين في قوتها وضعفها وصحة الالة
وكلالها وكذا السرعة والبطوء ولقائل ان يقول الم يثبتم ان التفاوت بالشدة والضعف
تفاوت بالنوع واما القسم الرابع فقد زعموا ان الامور المختلفة قريبا كانت او بعيدا
لا يستقل بها قوة واحدة كالادراك والتحريك والادراك الظاهر والباطن والابصار والسماع
وغيرهما واحتجوا عليه بوجهين عام وخاص اما العام فهو ان القوى بسايط والبسيط
لا يصدر عنه بالذات الا فعل واحد والاعتراض لا نسلم ان الواحد لا يصدر عنه الا اثر

واحد

واحد ولئن سلمنا ذلك ولكن تعدد الالات واذا لم يكن كذلك ع م سانه ان القوة الواحدة
يجوز ان يكون مبدا للافعال المتضادة بحسب الشرائط المختلفة كالطبيعة فانها مبدا للحركة
بشرط الحصول في الحيز الغريب ومبدا للسكون بشرط الحصول في الحيز الملائم وهما الحكم
واحد من هذه الافعال الثانية والجوانية الخاصة يجوز ان يكون القوة الفاعلة لها باسرها
واحدة لكن الفعل يتعدد بتعدد الالات ولئن سلمنا ذلك لكن الدليل الذي دل على ان الواحد لا
يصدر عنه الا اثر واحد دل على ان الواحد الشخصي لا يصدر عنه الا اثر واحد بالشخص هنا
فلم قلتم ان لا يدرك القوة الباصرة الا امر واحد وانتم لا تقولون به فما هو مقتضى
الحجة التي بنيتم هذا الاصل عليه لا تقولون به وما تريدونه لا يحصل من ذلك الاصل الذي
بنيتم عليه ولئن سلمنا ذلك لكن هذه الحجة منقوضة بنفسه صورة فان القوة الباصرة قوية
على ادراك السواد والبياض وسائر الالوان ثم انها قوية على ادراك اللون والضوء
والشكل وغيرها وهذه امور مختلفة بالجنس ثم نسبتموها الى قوة واحدة ثم الحس المشترك
قوة واحدة قوية على ادراك امور كثيرة اشر الحس الظاهر فانتم ما اسندتم الادراكات كان
الى قوة واحدة فحسب بطل اسنادكم اختلاف هذه الادراكات على اختلاف القوى وانتم
تجوزون ذلك بطل قولكم بان الحس المشترك ثم القوى التي تحفظ المحسوسات ومعانيها الجزئية
خزانة الحس المشترك ثم الوهم قوية على القوة ايضا لان الحافظة بعينها لا بد وان يكون قابل المحفوظ
اولا ثم المتخيلة المتصرفة في هذه الصور والمعاني لا بد وان يكون مدركا لها لان التصرفات
في غير المتصور محال فيكون الادراك والتصرف مسندا الى قوة واحدة ثم هذا التصرف

يتصرف في جميع المحسوسات من المبصرات والمسموعات وغيرها فيجمعها ويدركها باسرها
لا يقال هذه القوة وان كانت يتصرف في امور كثيرة لكن فعلها التصرف وهو من حيث
انه تصرف امر واحد لانا نقول لو صح هذا الذي ذكرتم لجاز اسناد جميع الادراكات
الى قوة واحدة لان الادراك من حيث هو هو امر واحد واما الوجه الخامس فقد يحلو ايراده من
تلك المواضع لان الموضع الاول في ابطال الفرق بين القوى النباتية والحيوانية وحاصله انه لو جاز ما
لو كانت القوة الحساسة والمحركة بالارادة هي القوة النباتية لكان النبات حساسا متحركا
بالارادة لان الجسم النامي يفعل ان يتحرك والقوة المحركة موجودة وكان يجب ان يكون متحركا بالارادة
وفساد الثاني يدل على فساد المقدم ولقائل ان يقول لا نسلم انه لم حكم ان غاذية كل عضو
مخالفة لغاذية العضو الاخر بالماهية واذا ذكر لكان غاذية الحيوان بان يكون مخالفة
بالماهية لغاذية النبات او حيا واذا ذكر لك لا يلزم من تخالف ان غاذية النبات غير قوية
على الحس والحركة لا ان يكون غاذية الحيوان كذلك ثم وجدنا عضوا سليما في الافعال مختلفا
في الحس والحركة الارادية وبالعكس فعدم الاحساس لعدم القوة او لان العضو بفعل الحس العق
والاول يفيد المطلوب لان القوة الطبيعية لما وجدت مع عدم القوة الحاسة وبالعكس
حصل التغاير والثاني باطل لان تلك الاجسام قابلة للحر والبرد ومنا تنوع الطعوم والروائح
فلو كانت القوة اللامسة حاصلة كان يجب حصول الادراك ولقائل ان يقول ليس
يلزم حصول المدرك مع القوة المدركة حصول الادراك لاحتمال توقف شرط او حصول
مانع لانه يجوز ان يكون العضو اللامس فيه قوة لامسة وكيفية ملموسة مع ان تلك القوة ما ادركت

ملك

تلك الكيفية وكذا القوة الباصرة موجودة في الروح الباصر الذي فيه لون مع انها
لا تدركه فعلمنا انه ليس يلزم من حصول المدرك مع المدرك كيف كان حصول الادراك حتى لو
كان التغذي والنمو من افعال النفس لكانت النفس شاعرة بما يصدر عنها من الاحالة والهضم
ونحو ما بينهما علما تفصيليا وفساد التالي يدل على فساد المقدم ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان
تفعل النفس لها اثار احدها على طريق التسخير من غير شعور وهو التغذية والنمو والتوليد
وثانيها على طريق الاختيار وهو الافعال الحيوانية وعلى هذا التقدير لا يلزم من اسناد
الافعال النباتية الى النفس شعورها بها ولئن سلمنا الشرطية لكن لا نسلم التالي لاحتمال ان تكون
النفس لها شعور بهذه الافعال النباتية الا انه لا تشعر بها بذلك الشعور وذلك الشعور
مما لا ينبغي ان تنكره فانا نعلم ان هذه الافعال بسبب ينسب الى النفس لما كان الانسان اذا سمع كلاما
من لسان غريب الحروف فانه ينساها ولا يبقى شيء منها في حفظه فكذا هنا ويمكن ان يقال
عنه بانه لو جاز ذلك لكان ان يقال هنا انها عالمة جميع العلوم النفسية لكنها لا تشعر بها بعلمها
وهذا محال ولئن سلمنا انه لا يجوز اسناد هذه الافعال الى النفس لكن لم لا يجوز اسنادها ايضا
الى القوى التي ذكرتموها على ما رتبتها من القوة الغاذية بل الحق اسنادها الى الفاعل
المختار واحتج من زعم ان مبدأ الافعال النباتية النفس بان الانسان اذا اشتد في حاجته الى
الجذب والهضم بسبب من الاسباب كما يكون للمريض البحراني فانه يصير نفسه مقصورة الادراك
والتحريك وما ذاك الا لاشتغال النفس بتلك الافعال ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الدليل على انه لا
سبب الا ما ذكرتموه فانكم ما لم تدلوا عليه بل لا يقطع بالاحكام اكثر مما ذكرتموه ثم نقول

لم لا يجوز ان يقال الخوف في النفس من ادراك التي هو كالمعشوق لها منها على الادراك والتحريك لكن
ولئن سلمنا ان النفس هي المحركة لتلك المواد لكن يجوز ان يكون ذلك بواسطة القوى النباتية وذلك لا
يمنع من القول باثباتها الموضع الثاني في الفرق بين الحواس الظاهرة والباطنة والاعتماد فيه على
الوجه الاول الذين ذكرناها في الفرق بين النباتية والحيوانية وقد مر الاعتراض عليها الموضع الثالث
في الفرق بين القوى الباطنة بعضها مع بعض وقد مر ذلك ايضا وبالله التوفيق والعصمة

الباب الرابع في ماهية النفس بما خصها الذي يشير اليه كل

احد بقوله انا اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا او مركبا منها تركيبا ثنائيا
او ثلاثيا وان كان جسما فهو اما هذا المشار اليه او جزء داخل فيه او خارج عنه وان كان جسمانيا فاما ان يكون
صفة لهذا الجسم او لجسم في داخله او لجسم خارج عنه والحكماء المعتبرون اتفقوا على انه ليس بجسم ولا
جسماني واحتجوا بستة عشر حجة الاولى الادراكات الجلية للانسان في محلها الجسم او الجسماني
او ما ليس بجسم ولا جسماني والاولان باطلان فتعين الثالث بيان فساد الاول ان الادراك الحال في
الجسم لو كان منقسما دائما والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الجسم منقسم دائما ولكان
الحال في المنقسم منقسما بيان فساد التالي ان من الاشياء ما يمتنع العلم المتعلق بذلك الشيء لو انقسم لكان كل واحد من
اجزائه اما ان يكون علما او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون علما بكل ذلك المعلوم فيكون
كل واحد من اجزائه الشيء مساويا لكله ويكون العلم الواحد لا واحدا بل علوما كثيرة او باجزاء
ذلك المعلوم وحينئذ يتوزع اجزاء العلم المتعلق كل واحد منها بجزء من اجزاء المعلوم اذ الجمع
فاما ان يحصل هناك امر زائد او لا يحصل فان كان الاول فذلك الزائد ان كان منقسما عاد البحث

والا هو

والا فهو المطلوب وان كان الثاني لم يكن المعلوم الا كل واحد من اجزاء الشيء الذي فرضناه
معلوما فاما من حيث انه هو هو فغير معلوم فلا يكون المعلوم معلوما هذا خلف واما الثاني فهو
ان لا يكون كل واحد من اجزاء العلم علما فعند اجتماعها اما ان يحدث شيء زائد او لا يحدث ويعود
التقسيم المذكور بعينه حتى يفرض الكلام في الامور التي يستحيل الانقسام عليها كالباري تعالى والوحدة
والنقطة والبسائط التي تتالف عنها المركبات ونقول العلم المتعلق بها لو انقسم لكان كل واحد
من اقسامه اما ان يكون علما او لا يكون ويعود التقسيم المذكور ثم لو انقسم هذا العلم لكان اما ان يكون
الجزئان متشابهين او مختلفين والاول باطل لوجهين اما اولا فلان كل واحد من الجزئين لا بد وان يكون
مخالفا للكل فيمتنع ان يكون الجزآن متشابهين في الكل من كل الوجوه فكل الجزآن ليسا بالحقيقة ولو انه معا
والا لم يكن الانقسام الى جزئين متشابهين بل لا بد وان يكون بالعوارض المادية كالمقدار والشكل
فلا يكون ذلك العلم مجردا عن جميع العوارض لا ترى ان ذلك المقدار وذلك الشكل الذي يخالف
غيره واذا لم يكن مجردا لم يكن مشتركا فيه لان الموصوف بصفة يستحيل ان يشترك فيه ما ليس
موصوفا بها لكن العلوم الكلية صور مشترك فيها بين كل الاشخاص واما ثانيا فلان ذلك
الانقسام اما ان يكون شرطا لكون الصورة معقولة او لا يكون فان كان الاول فمحال لوجهين اما اولا
فلانه يلزم كون كل واحد من الجزئين مخالفا بالماهية للكل لوجوب مباينة الشرط للمشروط واما
ثانيا فقبل حصول القسمة وجب ان لا يكون الصورة معقولة لفقدان الشرط وايضا فالشرط
التي هي حالة وجب ان يكون منقسما وليس كل معقول كذلك والثاني يقتضي ان يكون تلك الصورة
العقلية عند انقسامها مغشاة بعوارض غريبة من حيث نفسها ويكون في اول من ذلك

بلاغ لا تزحمها المكنى ناول منه مساو له في الماهية مع ان الحكم الشيء حكم مثله واما انه
يمنع انقسامه الى جزئين مخالفين الماهية فلان الصورة العقلية لو كانت جسمانية لكان لها اجزاء
بحسب الانقسامات الممكنة وتلك الانقسامات غير متناهية فالاجزاء المتناهية للصورة العقلية
غير متناهية وهو محال لوجهين اما اولا فلما مر من امتناع تركب الجسم الواحد من اجزاء غير متناهية
واما ثانيا فلان كل كثرة لا بد فيها من واحد فكل الاجزاء الغير المتناهية من الصورة العقلية
لا بد وان يكون فيها جزء واحد وحيد يعود التقسيم واما القسم الثاني وهو ان يكون محل الادراك
شيئا جسمانيا فهو ان كان منقسما عاد المحال الذي ذكرناه وان لم يكن منقسما فهو النقطة لكن مع
كونها محلا للصورة العقلية لوجهين اما اولا فلان النقطة مما لا يعقل حصول المزاج لها حتى يختلف
حالها واستعدادها في القبول وعدم القبول بل ان كانت قابلة للصورة العقلية وجب حصول
ذلك ابدا ولو كان كذلك لكان المعقول حاصلا ابدا لان المبادي الفعالة عامة الفيض
فلا يختص فيضها الا لاختلاف القوابل في القبول فلو كان القابل تام الاستعداد لكان
المعقول واجب الحصول ولو كان كذلك لكانت الاجسام ذوات النقط عاقلة باسرها وكان
البدن بعد الموت عاقلا بالفعل واما ثانيا فلان النقطة لا توجد مستقلة بذاتها لانها
بل هي اطراف المقادير فاذا كان كذلك امتنع حصول الصورة العقلية فيها بل كانت اطراف
المقادير يجب ان لا تحل فيها الاطراف امور حالة في المقادير التي هي اطرافها
الحجة الثامنة لو كانت المدركات الكلية مجردة لكان محلها غير جسم ولا جسماني
لكن المقدم حق فالتالي مثله بيان الشرطية ان الادراكات الكلية لو كانت حالة في جسم

او جسماني لكان لها لا محالة مقدار وشكل ووضع بسبب محلها فلا تكون بتلك الادراكات في
صورا مجردة وبيان حقيقة المقدم ان الادراكات الكلية صور كلية والكلي لا بد وان يكون مجردا
على ما مر بيانه في المسلك الاول **الحجة التاسعة** القوة العقلية تقوى على معقولات
غير متناهية ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك فالقوة العاقلة غير جسمانية بيان الاول
ان اجرامنا تقوى بقوتها العاقلة على تصور الاعداد والاشكال التي لا نهاية لها وبيان الثاني
ما مر في باب العلة **الحجة العاشرة** القوة العاقلة لو كانت حالة في جسم كالقلب او الدماغ
لوجب ان يكون مدركة لذلك المحل ابدا او لا تكون مدركة له اصلا والقسمان باطلان لانا ندرك
الدماغ والقلب في بعض الاوقات دون بعض فلزم ان لا تكون القوة العاقلة جسمانية بيان
الشرطية ان الادراك عند مثبتيه لا بد فيه من حصول ماهية المعقول للعاقل فعند ان تكون
القوة العاقلة حالة في محل يمتنع ان تكون تعقلها لذلك المحل لاجل حصول صورة اخرى فيه
لانه يلزم اجتماع المثلين في مادة واحدة لان ذلك المحل قد كانت صورته الاصلية حاصلة فيه
والان قد حصلت صورة اخرى في القوة العاقلة التي هي حالة في ذلك المحل والحال في الحال
في الشيء حال فيه فثبت انه لو كان ادراك القوة العاقلة لمحلها لاجل صورة اخرى في محلها
فيلزم اجتماع المثلين فاذن لو كان بمحض حضور صورة ذلك المحل عند القوة العاقلة في ادراكها
لزم ان يدوم ذلك الادراك واذ كان لا يكفي وجب استمرار عدم ادراكها لمحلها **الحجة الحادية عشرة**
القوة العاقلة تدرك ذاتها وادراكها لذاتها اما ان يكون لاجل ثبوت ذاتها او لحصول
صورة مساوية لذاتها في ذاتها والثاني باطل لانه ليس احدهما بالمحلية والاخرى بالحالية اولى

من العكس فيجب الاول وذلك لانا نحقق لو كانت القوة العاقلة غنية عن محل لكان مواد

لو كانت في محل لما كان وجودها لذاتها بل لذلك المحل ٥ الحجة السادسة القوة

العاقلة غنية في فعلها عن الجسم وما كان كذلك كان غنيا في ذاته عن الجسم بيان الاول ان ادراكها

لذاتها وادراكها لذاتها لادراكها لذاتها وادراكها لا بآلتها لو احتاجت اليها الا انه لزم التسلسل

وبيان الثاني ان وجود الشيء وجه من وجوه وما يحتاج اليه وجوه الماهية فانه لا بد وان

يحتاج اليه الماهية فلو احتاجت القوة العاقلة في وجودها الى المحل لكانت في موجديتها الى

بالافتقار وهذا الثاني يدل على فساد الحدتم ٥ الحجة السابعة لو كانت القوة

العاقلة جسمانية لضعفت بضعف البدن لان القوة الجسمانية محتاجة في ذاتها وجميع

كمالاتها الى الجسم فوجب ان يكون ضعف الجسم سببا لضعفها لكن الثاني باطل لان الفكر سبب

لضعفها التمامح ودوام التفتيش ولان القوة العاقلة تقوى بعد الاربعين مع ان البدن اخذ في

الضعف ٥ الحجة الثامنة القوة الجسمانية تكل بكثرة الافعال والقوة العاقلة تقوى

بكثرة الافعال فانه كلما كان اكثر فرة او وجدانه كان اقوى عليها ٥ الحجة التاسعة

القوة الجسمانية لا تدرك الضعيف بعد القوي فان البصر عند ابصار الشمس لا يقوى على ادراك

الذرة واللمس عند ادراك النيران العظيمة لا يشعر بالحرارات الضعيفة والقوة العاقلة

بالعكس ٥ الحجة العاشرة حجة من زعم ان العقل هو ذلك الحيوان ان نتخيل

جبلا من ياقوت وبحرا من زيبق ونميز بين بعض المتخيلات عن غيره والمميز عن غيره موجود

في نفسه واذ ليس في الخارج فهو في الذهن ومحل هذه الصور اما ان يكون جسما او جسمانيا

اولاجسما

او لا جسما ولا جسمانيا والاولان باطلان لاستحالة انطباع الصورة العظيمة في الجسم الصغير ومعلوم

ان جملة بدننا بالنسبة الى هذه الصورة في غاية الصغر فتعين القسم الثالث وهو المطلوب ٥

الحجة الحادية عشر ان كل احد من الناس يعلم بالضرورة انه هو الذي كان موجودا قبل

ذلك بعشر سنين مع ان الاجزاء الموجودة في تلك السنة قد تطرق اليها التغير بل الاجزاء

الاصلية قد ذكرها بالنمو والتشي وقد نقص عنها البعض ولا دليل على الحرارة الغريزية في التحليل والغاذية

في الايراد لا يقال لم لا يجوز ان تكون الاجزاء الاصلية باقية لانا نقول انها ان كانت الاعضاء

الاصلية البسيطة غير قابلة للانحلال لم يكن البدن كلية قابلا له وان كانت قابلة له فالاجزاء

المفترضة في كل واحد منها متشابهة في تمام الماهية فليس تطرق الانحلال الى بعضها اولى من

الباقي واذا ثبت ان الاجزاء باسرها سواء في الانحلال فالصفات القائمة بها ايضا كذلك لاستحالة

انتقال الصورة والاعراض لكن كل انسان يعرف بالضرورة ان ذاته التي كانت موجودة في

سالف الزمان فاذن ذات كل انسان ليس جسما ولا جسمانيا ٥ الحجة الثانية عشر انه

لا بد في الانسان من حاكم واحد يكون هو بعينه سامعا مبصرا شاما ذائقا لامسا متخيلا متوهما

متذكرا حافظا مشتهيا غاضبا متفكرا فانا اذا ما لمسنا امرا ادركنا انه بها قادرا فاعلا

وذلك لانه لا يمنع القول بالتمييز اما الاول فلانا اذا ابصرنا عليه شيئا حكمنا بانه حلو او حار

او حار او بارد والحاكم على هذين لا بد وان يكون مدركا لهما فهنا لا بد من امر يكون هو بعينه

مدركا لكل المحسوسات في كل هذه الادراكات ثم لانا اذا تخيلنا صور المحسوسات ثم ادركناها

حكمنا بان ذلك الذي كنا تخيلناه هو هذا المحسوس وذلك يقتضي وجود شيء يكون الحس والخيال

حاصلين له لم يمكنه ان يحكم على الصور الخيالية بانها مثال لهذا المحسوس ولانا اذا عقلنا ماهية
الانسان وحكمنا بتحقق تلك الحقيقة في هذا الشخص الانساني وبعدم تحققها في الفرس مثلا فلا بد
من شيء واحد يكون مدركا للكليات والجزئيات معا ولانا اذا تخيلنا اشياء اشتهينا او غضبنا
فلو كان صاحب الخيال شيئا وصاحب الشهوة شيئا اخر لم يلزم من تخيل ذلك حصول الشهوة كما
انه لا يلزم من تخيل زيد شيئا ان يصير عمرو مشتهيا له فثبت انه لا بد في الانسان من شيء واحد
عنده كل هذه الادراكات وانما الثاني ولانا نعلم بالضرورة انه ليس في البدن جسم او جسماني
يحصل عنده اصناف هذه الادراكات فصاحب هذه الصفات باسرها لا بد وان لا يكون جسما ولا
جسمانيا **الحجة الثالثة عشر** محل العلوم لو كان جسما او جسمانيا لما امتنع ان يحل
في جانب منه علم وفي اخر جهل فيكون الانسان الواحد عالما بالشيء جاهلا به في وقت واحد
زمان واحد وانه محال **الحجة الرابعة عشر** العالم بمضادة السواد والبياض لا بد وان
يكون عالما بهما ولا معنى للعلم الا حصول صورة المعلوم في العالم فالعالم بمضادتهما لا بد وان
يحصل فيه ماهيتاهما فلو كان محل هذا العلم جسما او جسمانيا لزم اجتماع الضدين في محل واحد
وانه محال **الحجة الخامسة عشر** كل جسم قبل صورة فانه لا يمكنه قبول صورة اخرى
من جنسها الا بعد زوال الاولى فان الشمع اذا قبل نقشا لا يمكنه ان يقبل نقشا اخر الا بعد
زوال الاول والنفس بخلاف ذلك فانا اذا قبلت صورة عقلية ونقشت تلك الصورة فيها
ازدادت بها قوة على تصور سائر المعقولات من غير فساد الاول وكلما كانت الصورة العقلية
اكثر كانت القوة على قبول غيرها اقوى فالنفس ليس جسما ولا جسمانيا **الحجة السادسة عشر**

جمع

جميع اعضاء الحيوان ظاهرا كان او باطنا الذي نجعله لغرض ولذلك يضيف الانسان
كل واحد منها الى نفسه فيقول يدي ورجلي ودماغي وقلبي فلا بد من شيء اخر يكون هذه الاشياء
الات له وهو المطلوب فهذه جملة الادلة في هذه المسالة اما الحجة الاولى فالاعتراض عليها
انا لا نسلم ان العلم لو كان حالا في الجسم لانقسم قوله لان المحل منقسم والحال في المنقسم منقسم
قلنا لا نسلم ان المحل منقسم وسنده ما مر في الجوهر الفرد ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الحال
في المنقسم منقسم وسنده بالوجود فان النقطة عرض حال في الخط والخط في السطح والسطح في
الجسم ولا يلزم من انقسامه في جميع الجهات انقسامها كذلك الاضافات لا نسلم ان النقطة امر وجودي
ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انها حالة في الجسم حلول السريان وحينئذ انما وجب انقسام الحال لانقسام المحل
اذا كان الحلول على نعت السريان لانا نجيب عنه بان يقال انا قد دللنا فيما تقدم على كون النقطة
امرا ثبوتيا وعن الثاني انكم اذا عقلتم الحلول على وجه لا يجب انقسام الحال لانقسام المحل فلم لا
يجوز ان يكون حلول العلم في الجسم على ذلك الوجه ثم الاضافة عندهم امور ثبوتية مع انا نعلم بالضرورة
استحالة انقسامها لانقسام محلها لانا نعلم بالضرورة انه لا يمكن ان يقال ثلث الابوة قائم بثلث
الاب وربعها بربعه وكذا الوهم قوة جسمانية مع استحالة الانقسام عليها والا لكان نصفها
متعلقا بنصف شيء ما مع ان يكون المدرك فيه نصف عداوة وربع وهو غير معقول وكذا الوحدة
عرض جسماني مع استحالة الانقسام عليها والنقطة اقوى هذه النقوض ولئن سلمنا انه
يلزم انقسام العلم بالشيء الى اجزاء كل واحد منها يكون علما بذلك فلم يلزم ان يكون الجزء
مساويا للكل قلنا يلزم ان يكون الجزء مساويا له في الماهية او في جميع العوارض الاول مسلم

والممتنع فيه لان جزء الجسم البسيط مثلا داخل في تمام الماهية والثاني ممنوع اللهم
الا ان يعتمدوا لا له على ان جزء العلم اداة ومتعلق بكل ما يتعلق به كلية العلم فانه يستحيل
ان يكون مخالفا له في شيء من العوارض والكلام الى الان ما علمت ذلك وليس سلمنا ان جزء العلم لا
يجوز ان يكون متعلقا بكليته ذلك المعلوم لكن لم لا يجوز ان يحصل عند اجتماع تلك الامور التي كل
واحد منها غير متعلق بتلك المعلوم امر واحد متعلق بكلية ذلك المعلوم بيانه ان العشرة
هيئة واحدة حاصلة لمجموع ما فيها من الوحدات فاما ان لا تتصف تلك العشرة بانقسام معروضها
وهو مجموع تلك الوحدات وحينئذ يبطل ما ذكرتم ايضا من تقسيم لانقسام المحل او تتصف وكل واحد
من اجزائها ان كان نصفا لها لزم ان يكون الجزء مساويا للكل وهو محال او ينتقل الى تسليم
يبطل الحكم واما ان لا يكون وحينئذ يحصل عند اجتماع تلك الامور هيئة العشرة التي الف
كل واحد منها واذا عقل ذلك فيها فلم لا يعقل مثله في العلم وبهذا الوجه يعترض على ما
ذكروه ثانيا واما الذي استدلوا به ثالثا فنقول لم لا يجوز ان يكون انقسامها الى
الجزئين منشأ بعض في الماهية قوله انها على هذا التقدير لا يكون صورة مجردة قلنا
قد سبق في باب العقل ان النفس او ان الصورة العقلية صورة مجردة دائم مجازي
لا حقيقة له اصلا الا ان يكون المراد انها علم متعلق بمعلوم كلي وذلك مما لا ينفعكم اصلا
وليس سلمنا كون الصورة العقلية مجردة لكن هذا الوجه لو صح لما دل الا على فساد المطلوب
فان الصورة العقلية سواء انقسمت الى المحل بتقسيم وسواء كان انقسامها الى جزئين متشابهين
او مختلفين في الماهية صح انها لا يصح ان لو كانت جسمانية لما كانت مجردة لانها تكون

مفارنة للمقادير والشكل والوضع فلا يكون مجردة لكنها مجردة والا لم يكن مشتركا
فيما فوجب ان لا يكون جسمانية وهذا هو الحجة الثانية وحينئذ يصير جميع ما ذكروه من
التقسيم ضايعا ولئن سلمنا ان الصورة العقلية لا يمكن ان يكون حالة في الجسم فلم لا يجوز ان
يكون حالة في النقطة واما الذي استدلوا به اولا من ان النقطة لو قبلت صورة عقلية لصارت
نهاية طرف لكان كذلك لا تتصف كل النقطة بها وان اما الاول فممنوع لاحتمال اختلاف النقط
في ماهيتها لان التي قد تكون النقطة شيء لا جزء له وشيء كان الشيء خارجة عن الماهية ولا
جزء له عرضي فاذن لا يبعد ان يكون لها ماهية موصوفة بما ذكر من الوصف واختلاف في الماهية
يجوز اشتراكها في لازم واحد واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون ماهية كل نقطة مخالفة لماهية النقطة
الاخرى وان كانت باسرها مشتركة في اللازم المذكور وليس سلمنا اشتراكها في تمام الماهية لكن
لم لا يجوز ان يقال شرط كون النقطة قابلة لصفة كونها في الكم الذي حلت به تلك النقطة على صفة خاصة
فعند زوال تلك الصفة عن الجسم زال كون النقطة قابلة لتلك الصفة والجزم لا يبقى قبولها وليس سلمنا تساوي
النقط باسرها في ذلك لكن ربما يلزم حصولها فيها لحصول الاستعداد من المبدأ الفاعل
موجبا اما اذا كان مختارا فلا واما الذي استدلوا به ثانيا من ان النقطة طرف والطرف
انما يحصل منطبقا للشيء اذا كان في ذي الطرف فلا ما لا ينطبق على هذه المقدمة ثم انها ممنوعة
على مذهبكم ان الجسم الملون المضيء يكون سطحه موصوفا باللون والضوء دون عمقه مع ان السطح
طرف لعمقه اسفل الطرف هنا بالقابلية واذا جاز ذلك فلم لا يجوز مثله في ما نحن فيه واما
الحجة الثانية فالاعتراض عليها انا لا نسلم ان المعقول يجب حصول ماهيته في العقل بل على ما

ثم ولئن سلمنا ذلك لكنا نقول الصور الكلية اذا حصلت في النفس التي يشوبها لا تكون
كلها مجردة عن العوارض لانها صورة شخصية موصوفة بعوارض شخصية اعني حلولها في
تلك النفس وحدوثها في وقت معين وعدم قيامها بنفسها الى غير ذلك من المشخصات وبطل
قولكم الصورة العقلية كلية لا بمعنى انها تكون مجردة ان تلك الصورة نظرا الى ماهيتها
مع قطع النظر عن العوارض التي ذكرتموها مجردة ولانا نقول فلم لا يجوز ان تكون تلك الصورة
حالة في الجسم ثم انها تكون مجردة على معنى انها بالنظر الى جسمها مع قطع النظر عن
العوارض العارضة لها بسبب حلولها في الجسم مجردة عن جميع العوارض ثم المحسوسة كما ذكرتم كونها
في باب العقل واما الحجة الثالثة فالاعتراض عليها لا نسلم ان القوة العاقلة تقوى على
العقل اصلا فضلا عن ان يقال انها تقوى على افعال غير متناهية لان التعقل عبارة عن
حصول الصورة العقلية وهذا انفعال لا فعل والانفعال الغير المتناهي جائز على
الجسمانيات كما في النفوس الفلكية وهيولى الاجسام العنصرية ولئن سلمنا قوتها على الفعل
لكنها الذي تريدون بقولكم القوة العاقلة تقوى على افعال غير متناهية ان عنيتم بها
انها تقوى على ان تفعل في الوقت الواحد افعالا غير متناهية فهذا باطل بل الحق عندنا
انفسنا انه يصعب علينا توجيه الذهن نحو معلومات كثيرة دفعة واحدة وان عنيتم
بها انها لا تنتهي الى حد الا ويكون قادرة بعد ذلك على الفعل فالامر في القوى الجسمانية
ايضا كذلك فان القوة الغاذية لا تنتهي في تصوير الاشكال الى حد وهي تقوى على اشكال
اخر بعد ذلك وكذا طبيعة الارض لا تنتهي في السكون الى حد الا وهي تقوى على التسكين

بعد ذلك

بعد ذلك والجواب لكم عن ذلك لا نقول لكم ان هذه القوة متى كانت باقية كانت قوية على
الافعال لكنها يجب انتهاؤها الى العدم لا محالة واذا ذكر ذلك فلم لا يجوز ان يقال القوة العاقلة
تقوى على هذه التصورات لا الى نهاية على معنى انها متى كانت باقية كانت قوية على الفعل
وان كان يجب انتهاؤها الى العدم ولئن سلمنا انها تقوى على افعال غير متناهية فلا نسلم ان القوة
القوية على افعال غير متناهية لا تكون جسمانية وقد مر ما لزم في باب العقل وان سلمنا
ذلك لكن دليلكم منقوض بالنفوس الفلكية فانها عندكم قوى جسمانية مع انها قوية على حركات
متناهية لا يقال النفس وان كانت جسمانية الا انها لما تفيض عليها من تأثير العقل يمكنها
ان تفعل افعالا غير متناهية لانا نقول اذا جاز ذلك فلم لا يجوز في النفوس الناطقة ان تكون جسمانية
الا انها لدوام فيض المفارق عليها تقوى على افعال غير متناهية واما الحجة الرابعة
فالاعتراض عليها انا لا نسلم ان التعقل نفس حصول المعقول للعاقل على ما مر بيانه بل
هو عبارة عن حالة اضافية فلا يحصل تلك الحالة الاضافية للقلب والدماغ مع نفسهما فهما
يشعران بنفسيهما بزيادة لا تحصل ولا تحصل الشعور ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون
ادراك القلب والدماغ لنفسهما بحصول صورة اخرى فيهما قوله يلزم اجتماع المثلين قلنا هذا
ذلك لانا نتكلم على تقدير ان الصورة الحالة في النفس من الانسان ليست مماثلة له من
كل الوجوه وكيف يمكن ان يقال العرض الحال في المحل الذي لا يمكن ان يشار اليه مثل الجسم
المحسوس القائم بنفسه ولئن سلمنا تماثلهما ولكن في الماهية فقط او فيها وفي جميع العوارض
م ع وبيانه ان الصورة العقلية الحالة في مادة القلب وهي جزء من ماهية الجوهر

في الخارج واما الصورة الثانية فلانه في القوة العاقلة الحالة في القلب والقلب يكون
غنيا عن تلك الصورة في ماهيته ووجوده واذا كان كذلك فقد اختصت كل واحد من
هاتين الصورتين بما ليس للاخرى فلا يلزم ارتفاع الامتياز ولئن سلمنا ذلك لكن دليلكم يقتضي
ان تكون النفس عالمة ابدا بجميع صفاتها مثل كونها حادثة باقية مستعقلة للعقلات
والالام واللذات في الخارج واما الصورة الثانية فلانه في القوة العاقلة الحالة في
القلب والقلب يكون غنيا عن تلك الصورة في ماهيته ووجوده واذا كان كذلك فقد اختص
كل واحد منهما بما ليس للاخر فلا يلزم ارتفاع الامتياز ولئن سلمنا ذلك لكن
دليلكم يقتضي ان تكون النفس عالمة ابدا بجميع صفاتها مثل كونها حادثة باقية مستعقلة للمعقولات
والالام واللذات العقلية فان قيل تعقلها لهذه الهوية ليس يحصل بصورة اخرى عنها منها ولا
لزم اجتماع المثلين بل يكفي حضورها فيلزم حصول ادراك هذه الهوية دائما واما الحجة
الخامسة فالاعتراض عليها ان تعقل القوة العاقلة لذاتها لا لالاتها ولا اضافتها فلا يلزم من
تجردها اجتماع المثلين ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تعقلها لذاتها لحصول صورة
اخرى ويعتبر بهذا الكلام قد مر وايضا فهي منقوضة بالبهائم فانها تدرك ذاتها
مع انكم لا تثبتون لها نفسا ناطقة واما الحجة السادسة فالاعتراض عليها ان
نقول ما المعني بقولكم القوة العاقلة غنية في فعلها عن الالة ان عنيتم به ان الانسان
يمكنه ان يعلم ذاته وعلمه بالمعلومات وقلبه وعدمها فلم قلتم انه يلزم من علمه بهذه
الاشياء ان لا تكون القوة العقلية جسمانية وان عنيتم به شيئا اخر فلا بد من بيانه

ولئن سلما

ولئن سلمنا ذلك فلم قلتم ان ما يكون غنيا في حكم من احكامه عن المحل وجب ان يكون غنيا
في ذاته عنه لاحتمال ان يكون ذاته واجبة الحلول في المحل ثم انها وجدها يكون متعلقة بالمعلوما
واما الحجة السابعة فالاعتراض عليها لا نسلم ان القوة العاقلة تقوى بعد الاربعين بل انها
تنحط ما حصلته قبل ذلك وذلك لاستيلاء اليبس ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال المزاج
الحاصل في زمان الشيخوخة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة فلا جرم قويت القوة
العاقلة حينئذ ولئن سلمنا ذلك لكن دليلكم منقوض بحصول الشيخ ويمكن انه فانها اصح واشد
ما للشباب مع انها من القوى الجسمانية فان منعوا هذه الصورة منعنا ما ذكروه في القوة العقلية
واما الحجة الثامنة فالاعتراض عليها ان كلال القوى الجسمانية عند كثرة الافعال لا يدل على
كونها جسمانية وعدم كلال القوة العقلية لا يدل على كونها غير جسمانية اما الاول فلجواز
ان تكون قوة الابصار والسمع مجردة لكنهما تحتاجان في فعليهما الى الات جسمانية وكثرة
الافعال بعض تلك الالات فلا جرم يضعف الفعل واما الثاني فلان ذلك انما ينفع لو ثبت انه
كلما كان كلال البدن ثم كانت القوة العاقلة على ادراك المعقولات اتم لكن ذلك مكابرة نعم
من المحتمل ان يكون القوة العاقلة اقوى من سائر القوى الجسمانية فلا جرم تبقى قوية بعد ضعف
واما الحجة التاسعة فالاعتراض عليها انا لا نسلم ان القوة الجسمانية لا تقوى على ادراك
الاشياء الخفية بعد ادراك الاشياء العظيمة فانها انما تختل ان تخيل اللذة ولئن
سلمنا ذلك لكنه انما يدل على ان القوة العاقلة اقوى من غيرها ولكن يحتمل ان يكون هي وان
كانت جسمانية لكنها اقوى من غيرها واما الحجة العاشرة فالاعتراض عليها انها انما تمتنع ان

يكون محل هذه الصورة الخيالية جسمًا او جسمانيًا فكذلك يستحيل ان يكون محلها غير
جسماني لوجهين الاول انه لا معنى للطويل الا ما حصل فيه الطول فلو حصلت المقادير في النفس لكانت
منقدرة فيكون جسمًا هذا خلف وتمام تقريره قد مر في ادراك الصور بانواعها محتجًا لو عبر
متناوبين فلو كان محل هذا التخيل جوهرًا مجردًا لزم اجتماع المثلين وهو محال واما الحجة
الثاني واما الحجة الحادية عشر فالاعتراض عليها ان نقول لم لا يجوز ان يكون في بدن كل
انسان اجزاء صلبة باقية من اول العمر الى اخره والذي ذكروه في ابطال هذا الاحتمال انما
يفيد ظنًا لو لم نقل بالفاعل المختار فاما مع القول به فلا يتمشى واما الحجة الثانية عشر فهي
معارضة بانا لو جعلنا الموصوف بجميع هذه الادراكات النفس لا البدن لزمنا القول بان
البدن ليس له قوة جسمانية وانها لا تدرك الالم واللذة وهو مكابرة واما الحجة الثالثة عشر
فالاعتراض عليها انه لم لا يجوز ان يكون تمام العلم بالجزء الجسماني القلب مانعًا من تمام الجهل بالحال
الاخر والحال التي لزم انما لزم من هذا الفرض لا من كون هذه الصفات جسمانية ثم انها
منقوضة بالشهوة والنفرة والالم واللذة فانها اعراض جسمانية مع انه لا يصح اتصاف
احد نصفي القلب بضد ما اتصف به النصف الاخر منه واما الحجة الرابعة عشر فالاعتراض
عليها انها مبنية على ان العلم والجهل لا يعرضان لماهية المعلوم وذلك مما ابطلناه
وعلى انها توجب اجتماع المثلين في النفس فان يحذروه فلم لا يحذروا ابطال اجتماعهما
في الجسم واما الحجة الخامسة عشر والسادسة عشر فهما اقناعيتان ضعيفتان جدًا
فهذا جملة الكلام على هذه الوجوه وظهر ان شيئًا منها لا يفيد القطع باثبات النفس ٥

واقوى

واقوى ما يمكن ان يحتج به المذكورون امران الاول ان كل احد يعلم ذاته المخصوصة المتميزة عما عداه
علمًا ضروريًا والجوهر الذي ليس بجسم ولا جسماني غير معلوم بالضرورة بل لا يتصوره الا الاحاد بكابر
بعد الدقيق والمباحث الكثيرة والمعلوم بالضرورة غير ما ليس بمعلوم بالضرورة فاذن الهوية
التي يشير اليها كل انسان بقوله انا يجوز ان يقال انه موجود غير جسم ولا جسماني في المدرك
لجميعها هو البدن فيكون المدرك للكليات هو البدن اما الاول فلانا نعلم بالضرورة انا اذا
لمسنا باصبعنا النار فان في الاصبع قوة لامسة وانه ليس كما حدث والتي لا جزء منه من المدرك ∴
للالم واللذة واما الثاني فلانا اذا ابصرنا الشيء المخصوص علمنا انه انا نضحكنا بالحكم على
الجزئي والحاكم على الشيء لا بد وان يكون مدركًا لهما فالمدرك للكلي والجزئي واحد لكن المدرك
للجزئي البدن فالمدرك للكلي هو البدن فالبدن هو الحي السامع المبصر المتكلم المتخيل العاقل وهذا
هو المعنى بقولنا الانسان هو هو فلو ثبت بعد ذلك جوهر غير جسم ولا جسماني لم يكن ذلك
فاذا حاجة مطلوبًا من هذه المسئلة والاعتراض على الاول انه لا نزاع في ان كل احد يعلم هويته
المخصوصة بالضرورة ولكن من حيث انها موجودة متميزة عن غيرها من الموجودات فاما ان تعلم بالضرورة
ماهيته لتلك الهوية المخصوصة فذلك ممنوع وعلى الثاني ان من الناس من منع ان يكون في البدن قوة
مدركة وبتسليمنا ذلك ولكن لم لا يجوز ان يقال فيه قوة لامسة لو سامتها وذائقة وباصرة وليس
له قوة على ادراك الكليات فلا جرم لا يصح منها الحكم بحمل الكلي على الجزئي ثم ان النفس تدرك
هذه الكليات والجزئيات فلا جرم يصح منها الحكم بحمل الكلي على الجزئي هذا تمام هذا الكلام
في هذه المسئلة في الرد على من زعم ان النفس مزاج احتج الحكماء على ابطال ذلك خاصة

بثلثة اوجه فان البدن مؤلف من العناصر فذلك الاجتماع اما ان يكون طبيعيا او قسريا او لقوة
اخرى غيرهما والاول باطل لان طبيعة كل واحد منها تقتضي الحصول في حيز اخر وذلك يقتضي
الافتراق لا الاجتماع والثاني ايضا باطل اذ لا شك ان انفصال كل واحد منها على الحجر فلو لم يكن
هناك شيء يحفظ ذلك الاجتماع وجب ان لا يبقى اجتماعها الا في الزمان الذي ينفصل فيه كل واحد
منها عن الاخر كالذهب المضروب بالملح فان اجتماعهما لا يحصل الا في زمان طويل فثبت انه لا بد من
جامع اخر وهو لا يجوز ان يكون مزاجا او تابعا له لان علة الامتزاج سابقة عليه والمزاج وتوابعه
يكون بعد الامتزاج بل لا بد من ان يكون شيء اخر وهو المطلوب ب ان الادراك لا بد
وان ينفعل عن المحسوس فلو كان الادراك هو المزاج لكان اذا انفعل في الحال بطل المزاج
الاول وحدثت كيفية مزاجية اخرى فالكيفية الاولى لا يكون مدركة لان المدرك موجود
مع الادراك والكيفية الاولى غير باقية والكيفية الثانية غير مدركة لان المدرك لا بد وان
ينفعل عن المدرك والشيء لا ينفعل عن نفسه ح مقتضى المزاج قد يمانع مقتضى النفس كما في
الشهوة فان مقتضى النفس الحركة الى الجانب المخالف فلو كانت النفس هي المزاج لكان قد صدر
عنها اثران متضادان والاعتراض على الاول انه لم لا يجوز ان يكون الجامع هو الله تعالى والقدح
فيه لا يتاتى الا بالقدح في الحادث ثم نقول بعد ذلك لم لا يجوز ان يكون الجامع قوة فيه
ضعيفة وجب ان لا يبقى اجتماعها الا في المدة التي ينفصل كل واحد منهما عن الاخر ولنا وكذلك
نقول ان اجزاء العناصر انما تصغر بعد تصغر اجزاءها فقد قسرت على كل واحد منها
الانفصال عن الاخر الا في مدة طويلة وهي العمر المقدر لكل حيوان وعلى الثالث ان ابطال هذا الاحتمال

ولبس

ولئن سلمنا فساد هذا القسم لكن لم لا يجوز ان يقال اجزاء البدن اجتمعت قسرا او حصلت
بسبب ذلك الاجتماع حالة تابعة لذلك الامتزاج ثم ان تلك الحالة اوجبت حفظ ذلك الامتزاج
ولئن سلمنا فساد هذا الاحتمال لكن اسناد هذا الاجتماع الى النفس باطل من وجهين الاول ان الاجتماع
حاصل في بدن الانسان والنبات مع عدم النفس فاذا عقلنا حصول ذلك القدر من الاجتماع
في تلك المدة من غير النفس فلم لا يجوز حصول اجتماع اكثر وادوم منه من غير النفس ايضا
الثاني حدوث النفس في البدن انما يكون بعد حدوث المزاج الصالح لقبول تلك النفس فكيف يكون
النفس علة لذلك الاجتماع اللهم الا ان يقال الجامع مزاج الابوين لكن الكلام في تكون مزاجهما
كالكلام في تكون مزاج الولد والخلاص عنه الا بالتزام حوادث لا نهاية وهو باطل على ما مر
وبعد تسليمه يسقط هذه الحجة لاحتمال ان يكون الجامع لاجزاء بدن كل ولد القوة المزاجية
التي لوالديه وعلى الثاني انا نسلم ان الادراك ليس عبارة عن الانفعال ليبطل ما بنيتم عليه وعلى الثالث
انا نقول لم لا يجوز ان يكون الحركة النفسانية مقتضى الكيفية المزاجية والحركة الطبيعية مقتضى العنصرية
البسيطة المحفوظة في الممتزج فلا جرم حصل التجاذب بين مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة في الرعشة
ح في الرد على من زعم ان النفس هي الجسم الذي يكون منه البنية وهو بدله اوجه الاول ان الانسان
يشارك في الجسمية ويخالفه في الانسانية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ب الانسان
يمتنع غفلته عن ذاته حال ما يغفل لكنه يعلم ذاته المخصوص مع ذهوله عن جميع اعضائه الظاهرة
والباطنة فاذن ذاته مغايرة لجميع اعضائه ح اجزاء بدن كل انسان الى التحلل وهو بينه
بالفعل مع ان هويته ليست عبارة عن اجزائه والعلم ه الباب

الخامس في صفات النفس ومباحثها في الانسان اختلف مثبتوا النفس
في ماهية الانسان فالجمهور العظيم من الاطباء والحكماء على ان الانسان هو النفس والبدن آلته
ولكن على هذا التقدير يبطل ما قيل في حد الانسان انه الحيوان الناطق لان الحيوان هو
البدن والناطق هو النفس الا اذا قيل ان الحيوان والناطق هو النفس على ما فسرناه في تحقيق
القوى البدنية وذهب فرفوريوس الى ان النفس تتحد بالبدن وتصير ذا اشياء واجزاء
وانت قد عرفت فساد القول بالاتحاد لا سيما في هذا الموضع فانه ما ليس بجسم ولا جسماني وكان
باقيا بعد فناء البدن فكيف يتحد بالبدن ويصير هو بعينه ما لا يكون كذلك في كيفية تعلق النفس
بالبدن قد عرفت انه ليس تعلقها به تعلق الحلول ولا ايضا كتعلق الانسان بداره وثوبه الذي
يفارقه تارة ويقارنه اخرى بل ان يكون ذلك التعلق تعلق العاشق بمعشوقه عشقا لا يمكن
العاشق بحسبه مفارقة معشوقه ما دام مصاحبته ممكنة ه حكم في ان صاحب
الادراكات الكلية وصاحب الجزئية هل هو النفس ام لا المشهور ان صاحب الادراكات
الكلية النفس وصاحب الادراكات الجزئية البدن وعندنا ان النفس مدركة للامرين
لوجوه خمسة فانا يمكننا ان نحكم على زيد بانه انسان وهذا تصديق وصاحب التصديق لا بد
وان يكون هو بعينه متصورا للموضوع والمحمول ههنا شيء غير زيد لكن هذا الشخص وهذا جزئي
والانسان وهو كلي يحكم بحمل احدهما على الآخر لكن صاحب الادراكات الكلية النفس و
الادراكات الجزئية النفس ب المدرك للجزئيات مدرك للكليات ومدرك الكليات النفس
فالمدرك للجزئيات النفس ب انا اذا ادركنا الشيء لا يمكن الا ان ندرك اجزاءه فاذا

ادركنا هذا السواد فقد ادركنا اجزاءه لكن هذا السواد مركب من السواد ومن ذلك
التعين فالمدرك لهذا السواد مدرك للسواد والسواد طبيعة كلية فالمدرك للجزئي مدرك
للكلي لا يقال اذا ادركنا هذا السواد فالقوة الباصرة لم تتعلق بماهية السواد وانما تعلقت
بمجرد ذلك التعين لانا نقول هذا ممكن فان ابا الهذيل ذكر ان الملقب بالبصير يبصر السواد
والبياض فان المدرك اذا لم يكن الا التعين والتعين في الموضعين على السواء وجب ان لا
يقع الشعور بتميز هاتين الماهيتين ج اما ان مدرك الحيوان هو النفس فهو متفق عليه لاجل
العلوم البديهية بكون الانسان عالما بالمه ولذته وبكونه سامعا للاصوات مبصرا للالوان
واذا كان الانسان عبارة عن النفس فقط فوجب ان يكون النفس مدركة لهذه الامور د تعلق
النفس بالبدن تعلق التدبير على ما مر ثم نعلم بالضرورة ان الواحد منا اذا اراد تحريك بدنه فانه لا
يريد تحريك بدن مطلق بل يريد تحريك هذا البدن الذي هو له لكن ارادة تحريك ذلك البدن لا يتحقق
الا بعد الشعور بذلك البدن فلو لم يكن النفس مدركة للجزئيات لم يكن شاعرة بذلك البدن
مما يمكنها تدبيره وفساد التالي يدل على فساد المقدم ه عند تخيل الجبل حصول صورة الجبل
في الخيال ثم ان الخيال جزء او حال في جزء فيلزم انطباع الصورة العظيمة في المحل الصغير وهو محال
واحتج المنكرون بامور عامة وخاصة اما العامة فادعوا ان الانسان حاكم بان
اللسان غير مبصر والعين غير ذائقة فلا بد ان يكون هنا ان اللسان ذائق والعين مبصرة ولو حصلت
كل هذه الادراكات للنفس لزم تعطل هذه الاعضاء عن هذه القوى ح الآفة اذا حلت عضوا
من هذه الاعضاء بطلت او ضعفت او تشوشت وذلك ظاهر في الحواس الخمسة الظاهرة واما

الحواس الباطنة فالتجارب الطبية دالة على ان الآفة متى حلت البطن الاول اختل التخيل
وان حلت البطن الاوسط اختل التفكر وان حلت البطن المؤخر اختل التذكر فعلمنا اختصاص
هذه القوى بهذه المواضع ح لو كانت هذه الادراكات بالنفس الناطقة لكان لسائر الحيوانات
نفس ناطقة لان لها هذه الادراكات والثاني مستبعد فالمقدم مثله ح اذا احسسنا
بالمحسوسات فلا بد وان يرتسم فينا صورها ومقاديرها والمجرد يستحيل ان ينطبع فيه الكميات
فمحل هذه الصورة لا بد وان يكون جسمانيا واما الوجوه الخاصة فقد احتجوا على كون الادراك
الظاهر جسمانية بانه لو كان المدرك للمحسوسات الظاهرة هو النفس لوجب ان لا يتوقف
الاحساس بها على حضورها حتى يكون الابصار اذا فرض مع البعد المحجوب وغيره واحدا الا ان
النفس غير جسمانية فيمتنع ان يكون لها قرب وبعد من الاجسام واحتجوا على ان التخيل بقوة
جسمانية بانه اذا تخيلنا مربعا مجنحا بمربعين متشابهين في الشكل انا نميز كل واحد من
المربعين اللذين على الطرفين عن الآخر في الخيال وذلك الامتياز ليس للماهية ولا لشيء من لوازمها
لانا فرضناهما متساويين في الماهية فلا بد وان يكون للعوارض المفارقة فاختصاص كل واحد
منهما بتلك العوارض المفارقة ليس بحسب الخارج لانه في الوهم ثم ان كان محل احدهما بين المربعين هو
بعينه محل الآخر استحال ان يختص احدهما بعارض غير حاصل للآخر وان لم يكن كذلك فلا بد وان
يكون محل تلك الصورة جسمانيا حتى يكون الجانب الذي هو محل احدهما غير الجانب الذي هو محل الآخر
ت الصور الخيالية مع تساويها في النوع قد يكون بعضها اعظم من بعض وذلك التفاوت
ليس للماخوذ عنه فان تلك الخيالات قد لا يكون موجودة اصلا فلا بد وان يكون للآخذ وهو

يكون الصورة

يكون الصورة ترتسم في جزء عظيم فيكون عظيمة واخرى في جزء صغير فيكون صغيرة ح ليس
يمكننا ان نتخيل السواد والبياض في شبح خيالي واحد ونعكس ذلك في جزئين ولو كان محل الخيال
واحدا لكان لا فرق بين المتعذر والممكن فاذا الجزءان منطبعان في جزئين من محل الخيال واحتجوا على
ان الوهم قوة جسمانية بانا ندرك صداقة هذا الشخص ومدرك هذا الشخص لا محالة والمدرك
لهذا الشخص قوة جسمانية فالمدرك لصداقة هذا الشخص قوة جسمانية واما القوة الشوقية اعني
الشهوة والغضب فلم يذكروا فيها شيئا واما القوة المحركة فلانها عن كونها حاصلة في الا عصاب
والعضلات ولا شك في كونها جسمانية والاعتراض على الحجة الاولى بانا لا نسلم ان في العين قوة باصرة
وفي اللسان قوة ذائقة والرجوع الى الاعتقاد المحمود غير معتبر في الحكمة وايضا فالناس
لا يقولون نعم اللسان وابصرت العين وذلك يدل على اعتقادهم في نسبة هذه الافعال الى النفس
لا الى الجوارح وايضا لم لا يجوز ان تكون هذه القوى في البدن مع انا نثبتها للنفس على ما مر بيانه
وعلى الثاني انه لا يلزم من اختلال الافعال المخصوصة عند اختلال الاعضاء ان يكون مبادئ تلك الافعال
في تلك الاعضاء لاحتمال ان يكون الاعضاء الآت وشرائط وعلى الثالث انه لا يلزم من قولنا
النفس الناطقة مدركة للجزئيات ان يكون كل مدرك للجزئيات نفسا ناطقة وليس سلمنا انه يلزم ذلك
ولكن لا نعلم انه ليس للحيوانات نفوسا ناطقة وعلى الرابعة انه مبني على ان الادراك لا يتحقق
الا مع انطباع الصورة وقد ابطلناه وليس سلمناه ولكن لم لا يجوز انطباع المقادير في المجرد وح لا
يتخيل انطباع العظيم في الصغير سلمنا ذلك لكنهم زعموا ان الهيولى لا مقدار لها في ذاتها
مع انها محل المقادير وعلى الخامسة انه ليس يستبعد ان يكون العين الة النفس في الابصار

الصور
فلا جرم كان قرب المبصر عن العين شرطا في حصول الادراك لها وعلى السادس فقولنا يثبتان
التي نعقلها ونتخيلها لا بد وان تكون موجودة في الخارج اما وجودا قائما بالتبعية وهي المثل الافلاطونية
او حادثة في الهواء والاجسام ثم تتبع للنفس التفاتها اليها فتدركها واذا كان ذلك محتملا وبطل العول
على ما عداه تعين المصير اليه وان كان في غاية البعد ومن هذا المذهب فالاولى التوقف فانه كما بطل ان
تكون محل هذه الصور مجردا فقد بطل ان يكون جسما غير الانسان وقد يصعب علينا وهو الاعراض
على التابعة والثامنة واما على التاسعة وهو انه ان كانت القوة المتعلقة بصداقة هذا الشخص
متعلقة بهذا الشخص لم يكن افاضة الاولى له على ان القوة المتعلقة بهذا الشخص عين القوة المتعلقة
بصداقة هذا الشخص وان لم يكن كذلك يلزم من كون القوة المتعلقة بهذا الشخص حيث انه كون
القوة المتعلقة بصداقة هذا الشخص حيث انه ۞ في ان النفوس البشرية واحدة
في النوع ام لا اما وان كنا لا نقطع باختلافها في النوع لكن الاغلب على الظن ذلك والدليل
عليه انا نجد الناس مختلفين في الاخلاق كالحرية والنذالة والرحمة والقساوة والخفة والجمود الفجور
فلولا ان كان لاختلاف النفوس في ماهياتها حظ في الاختلاف وان كان لاختلاف الآلات البدنية
مثل ان نقول الذي مزاجه اكثر حرارة كان اكثر غضبا واخلاقه والذي مزاجه ابرد فبالعكس
وهذا لان الشخص متفاوتين في المزاج غاية التفاوت ثم يتساويان غاية التساوي في الرحمة
والقساوة والكرم والبخل والعفة والفجور وليس ذلك للتعلم والتعليم ومشاهدة فربما
اتفق اجتماع الاسباب الخارجية للعفة ويكون ميله الى الفجور وبالعكس وقد نشاهد
الاخوان في غاية الخسة والسقوط والولد في غاية الشرف وذلك القول في تشابه الاخلاق
ولا ترى

ولا ترى الذكاء في حار المزاج وبارده ورطبه ويابسه الا الواحد فلا يحس هل احد جدا
ثم يرد بعد ذلك وهو باق على خلقه النفساني والادبية وذكائه ولو كان ذلك بالمزاج لا خلقت
عند احواله في حال المزاج واجود ما يمكن ان يحتج به من اثبت اتحادها انها لو كانت مختلفة بعد
اشتراكها في كونها نفوسا انسانية لكانت مركبة من الجنس والفصل لكن ذلك محال لان التركيب من
خواص الاجسام والجواب المحقق بكونها نفوسا بشرية انها جواهر ليست اجساما ولا جسمانية
وهي قوية على الادراكات الكلية ومدبرة للابدان الانسانية وكل ذلك من اللوازم الخارجية ولعل
النفوس مختلفة بتمام ماهياتها ومشتركة في هذه اللوازم وذلك لا يقتضي تركيب ماهياتها
ولئن سلمنا ذلك ولكن لا نسلم ان التركيب لا يعقل الا في الاجسام نعم كل جسم مركب اما ان كل مركب
جسم فلا بد له من دليل واعلم انا اذا اعترفنا باختلاف النفوس في ماهياتها فهل الحق ان نفس
كل انسان مخالفة بالماهية لجميع النفوس حتى يكون كل واحد منها كالنوع فانه لا يوجد الا في
شخص او قد يوجد نفوس متناسبة في تمام الماهية فالامر فيه غير معلوم ۞ في نسبة النفوس
الى الابدان لما تبين كون وبالعكس فاما تعلق النفوس الكثيرة بالبدن الواحد فقد احتجوا
على ابطاله بانه لو حصل لبدن واحد نفسان وكل انسان يجد ذاته ذاتا واحدا لا ذاتين فاذن ليس فيه
الا نفس واحدة ولقائل ان يقول اذا لم يكن لاحد تلك النفسين وكل نفس تجد ذاتها نفسا واحدة
لانها تشعر بخواصها ولا خبر عندها من غيرها فلا جرم كل انسان يدرك ذاته ذاتا واحدا الا انه لا يعني
للانسان الا النفس وكل نفس تجد نفسها واحدة وذلك لا يمنع من تعلق نفس ثانية بها اما
تعلق النفس الواحدة بالبدنين فقد احتجوا على بطلانه بانه يلزم ان يكون معلوم احدهما معلوما

للآخر وحصول احدهما بحصول الآخر ولا شك في فساده ولقائل ان يقول هذا ابدا على ان
كل انسانين يعلم احدهما ما لا يعلمه الآخر فان نفس احدهما مغايرة لنفس الآخر فاما لو قال
قائل لم لا يجوز ان يتعلق نفس واحدة ببدنين ويكون كل ما يعلمه احدهما يعلمه الآخر وذلك لا
يبطل بما ذكرتموه ٥ [illegible] احتج ارسطو عليه بان النفس لو كانت موجودة
قبل البدن لكانت اما واحدة او كثيرة والاول باطل لانها بعد التعلق بالبدن لو بقيت واحدة
لكانت لجميع الناس نفس واحدة فيكون كل ما علم انسان علمه كل انسان وهو باطل وان
انقسمت فهو محال لان الانقسام من خواص الاجسام والثاني باطل لان الكثرة لا تتحقق الا
عند امتياز كل واحد منها بما لا يحصل للآخر لكن ذلك ليس بالماهية ولا بلوازمها
لان النفوس لما كانت مجردة النوع كانت متساوية في جميع الذاتيات واللوازم ولا بالعوارض
لان اختصاص الشيء بصفة دون ما يماثله انما يكون بسبب المادة ومادة النفس البدن
فقبل تعلق النفس بالبدن لا مادة للنفس فيستحيل ان يعرض لها عرض خاص فبطل القول
بالاتحاد والتعدد فبطل القول بتقدم النفس والاعتراض لم لا يجوز انها قبل البدن
كانت مجردة ثم انقسمت قوله الانقسام من خواص الاجسام قلنا الذي ثبت بالدليل ان
كل جسم منقسم والموجبة الكلية لا تنعكس كلية الا الى الجزئية مفصلة ولئن سلمنا انها كانت متعددة
فلم قلتم ان التعدد لا يتحقق الا عند اختصاص كل واحد منها بامر ليس للآخر وقد مر الكلام
فيه في باب البحث ولئن سلمنا انه لا بد من امر فلم لا يجوز ان يكون كل واحد من النفوس مخالفة
بتمام الماهية لغيرها وان كانت متساوية في بعض الذاتيات لكن كل واحد منها يمتاز

على الاخرى

عن الاخرى بفصل مقوم على ما مر بيانه ولئن سلمنا فساد هذا القسم لكن لم لا يجوز ان يكون
بالعوارض المفارقة قوله هذا انما يكون بالمادة قلنا لا نسلم فان مادة كل جزء من الارض
مساوية لمادة الجزء الآخر فامتيازها ان كان بمادة اخرى لزم التسلسل وان كان لافتقاد
الاعراض الحالة فيها لزم الدور ولئن سلمنا ذلك لكن لم قلتم انه لا مادة قبل هذا البدن فان النفس
قبل تعلقها بهذا البدن كانت متعلقة ببدن آخر لا الى بداية وهذا الاحتمال لا يبطل الا بابطال
التناسخ وسيأتي الكلام فيه ولئن سلمنا صحة دليلكم لكنه يقتضي ان لا يبقى بعد مفارقة البدن لانها
لو بقيت لكانت اما متحدة وهو محال لانه يفضي الى الاشتراك او متكثرة ولا تتميز وليس ذلك بالذاتي
ولا بالعوارض اللازمة ولا بالمفارقة لان ذلك انما يكون بسبب المادة ولا مادة الا البدن
بعد المفارقة فيمتنع البقاء ولا مادة لا يقال لم لا يجوز ان يكون ذلك الامتياز بتعلق كل
واحد منها ببدن خاص لانا نقول هذا التعلق لما انقطع فذا النفس صفة لازمة
لها او صفة مفارقة وقد تكلمنا على ابطال هذه الاقسام باسرها فالقسم الذي ذكرتموه ان لم يرد
على هذه الاقسام كان ابطالها ابطالا له وان ذا دخل بها كان ذلك قدحا في الجهاد بها وهو
يبطل اصل دليلكم ولئن سلمنا ان ما ذكرتموه يقتضي حدوث النفس فهنا ما يقتضي قدمها وهي انها
لو لم تكن ازلية لم تكن ابدية لان كل كائن فاسد ولكنها ابدية على ما سيأتي بعون الله والجواب
قوله لم لا يجوز ان يكون النفوس واحدة ثم تتكثر قلنا قبل التعدد اما ان يكون هو بعينه كل واحد
من النفوس الحاصلة او لا يكون فان كان الاول كانت متعددة قبل البدن لا واحدة لانه لا معنى للتعدد
الا امتياز كل واحد من الافراد بهويته الخاصة به وان كان الثاني كان كل واحد منها من حيث هو هو

حادثا وهو المطلوب قوله لم قلتم ان التعدد يتفرع على اختصاص كل واحد منها باعراض فيه
قلنا قد تقدم الكلام فيه في باب النفس قوله لم لا يجوز ان تكون النفوس مخالفة بالماهية قلنا هذا
هو المقام الصعب في هذه الحجة لكن الاغلب على الظن انها كانت متخالفة لكنه قد يوجد اشخاص
تحت نوع واحد وذلك يكفي في المقصود قوله لم قلتم بان الامتياز بالعرض المفارق للماهية قلنا
مر الكلام فيه قوله هذه الدلالة مبنية على فساد التناسخ قلنا هب ان الامر كذلك لكنه نطل
بما لا يكون مبنيا على حدوث النفس قوله هذا يقتضي ان لا تكون النفوس ابدية قلنا الفرق
ان واحده لما تخصصت بسبب البدن لازم تشخصه كل واحد منها شعورها بشخصيتها المعينة ثم
ان ذلك الشعور يبقى بعد مفارقة البدن فلاجرم يبقى الامتياز اما قبل البدن فلا بد من شيء
اخر حتى يحصل التعين ثم يترتب عليه الشعور بالتعين وذلك الجزء الذي هو هذا الشعور المتاخر
فلا بد من شيء اخر وقد ابطلناه ههنا الفرق قوله كل ابدي ازلي قلنا هذه مقدمة ممنوعة

القول في التناسخ القايلون بقدم النفس منهم من احال حلولها في البدن ومنهم من
جوزه والاولون هم القايلون بالتناسخ ثم منهم من لا يجوز الانتقال الا الى نوعه فلا يجوز انتقال
النفس الانسانية الا الى بدن اخر انساني ومنهم من يجوز ذلك الى الابدان الحيوانية ومنهم
من يجوزه الى الابدان النباتية ومنهم من جوزه الى الجمادات وهولاء يسمون انتقال النفس
الانسانية الى بدن اخر انساني نسخا والى بدن حيواني مسخا والى النبات فسخا والى الجماد
رسخا والحجة على فساد التناسخ ان نذكر ما لا يبتني على حدوث النفس واخرى ما يبتني
عليه اما الاول فقول النفوس لو كانت قبل البدن متعلقة ببدن اخر لامكنها ان

تذكر

تتذكر تلك الاحوال التي مرت لان محل العلم والذكر لما كان جوهر النفس والة باق كما كان امتنع
زوال هذه العلوم لكنا لا نتذكر شيئا من احوالنا قبل كوننا في هذا البدن فبطل التناسخ ولقايل
ان يقول لما كان الحق هو الفاعل المختار فحينئذ لا بد من تجويز ان يكون علم الانسان عند تذكر احواله
الماضية حاصلا باحداثه فكلما لم يحصل ذلك الاحداث فلا جرم يخلو الانسان عن تذكر
احواله الماضية يوما ويوما من يمكن فحينئذ يكون ذلك دايما لان ما صح ثبوته في بعض الاوقات
صح ثبوته في كل الاوقات فيقال للفلاسفة القايلين بالموجب هذا وارد عليكم ايضا مع
سوال اخر وهو انه لم لا يجوز ان يكون تعلق النفس بالبدن شرطا لعلم النفس باحوال ذلك
البدن وبعد المفارقة لما لم يوجد الشرط لا جرم فقد المشروط واما الثاني فقد قالت الفلاسفة
لما ثبت حدوث النفس والحادث لا بد له من سبب لا بد من انتهائها الى علة قديمة ولا بد وان يكون
حدوثها عن علتها موقوفا على حدوث استعدادات القوابل وقابل النفس البدن فاذن حدوث
النفس عن علتها متوقف على حدوث الامزجة الصالحة لقبولها فاذن حدوث المزاج علة لان
تفيض عن العلة القديمة نفس ناطقة فاذا حدث البدن فلا بد وان يحدث نفس تتعلق به فلو تعلقت
نفس اخرى به على سبيل التناسخ لزم تعلق النفسين ببدن واحد وهو محال ولقايل ان يقول هذه
الحجة مبنية على حدوث النفس وبينا ان دليلكم فيه مبني على فساد التناسخ فلو افسدنا التناسخ
بالبناء عليه لزم الدور ولين سلمنا هذا المقام فلا نسلم ان المؤثر في حدوث النفس موجب
بل هو عندنا مختار ولين سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تعلق النفس المناسخة بذلك
البدن اولى من تعلق النفس الحادثة به بيانه من وجهين قلنا لم لا يجوز ان نوع كل نفس في

شخصه وعلى هذا لا يلزم ان يكون البدن الصالح لنفس صالحا لنفس اخرى فاذا حصل المزاج
الصالح للنفس المناسبة لم يصلح لتدبيره الا لتلك النفس بعينها فيندفع المحال المذكور ولو
سلمنا ان النفوس البشرية متحدة في النوع لكن لا يبعد ان يختص كل واحد منها بما به امتاز
عن الاخرى وذلك المميز لا يبعد ان يكون لما به امتاز الاخرى عنه في ماهيته والا لافتقر
الى مميز آخر واذا كان المجموع الحاصل من ماهية النفس ومميزها مضافا الى احد البدنين مخالفا
للمجموع الاخر فلا يلزم من كون المزاج صالحا لاحديهما صلاحيته للاخرى ولئن سلمناه ولكن النفس
الحادثة لا تحدث الا بعد تكون المزاج بتمامه واما النفس المناسخة فقد كانت موجودة قبل
تمام المزاج فلم لا يجوز ان تكون النفس المناسخة تعلقت بوجه بذلك المزاج قبل تمام حدوثه
واعانت في تكوينه فلما تم كان تعلقها به مانعا من حدوث نفس اخرى عن العقل الفعال ولئن
سلمنا عدم الاولوية ولكنه وارد عليكم لان التوأمين اذا تم مزاجهما في آن واحد وحدثت نفسان
فليس تعلق احدى النفسين باحد البدنين اولى من العكس فان منعوا امكانه الزمناهم صورة اخرى
وهي ان بدن زيد لما تكون فلم كان ايجاد حدوث نفسه دون عمرو مع حدوث احدى
النفسين في احد الزمانين مع ان نسبة القابل والفاعل في الزمانين اليهما على السواء
واما القائلون بالتناسخ فالفلاسفة منهم عولوا على ان الادوار الماضية غير متناهية
فالابدان الماضية غير متناهية والنفوس المفارقة عنها باقية الان كما سنعرفه وكل
عدد موجود فاما ان يكون شفعا او وترا وعلى التقديرين يكون متناهيا فالنفوس
التي كانت متعلقة بالابدان الغير المتناهية متناهية وذلك لا يعقل الا مع التناسخ و الكلام

على

على اصول هذه الشبهة فقد مر واما المسلمون فقد عولوا على ان الابتداء بالايلام
قبيح والله تعالى حكيم لا يفعل القبيح والحيوانات معذبة فالجواب انها لاجل ذنوبها الجانية قبل
كونها في هذه الابدان والجواب ان القول بالحسن والقبح باطل وبتقديره فالالام لعلها لا تكون
للجنايات السابقة فقد تحسن ايضا للعوض الاخروي ○ في ان النفس باقية بعد الموت
احتجوا بان كل حادث فقبل حدوثه ممكن الحدوث والا لكان ممتنعا والممتنع لا يوجد فالحادث
غير حادث هذا خلف وهذا الامكان لا بد له من محل فالنفس لو صح عليها العدم لوجب ان يكون
هناك ما يوجد فيه هذا الامكان وليس ذلك هو النفس لان ما يوجد فيه امكان الشيء باق
مع وجود الشيء ووجود النفس لا يحصل الا مع عدمها بل لا بد من شيء آخر وهو المادة فلو
كانت النفس بحيث يصح عدمها لكان لها مادة فتكون النفس مركبة وهو باطل وسيظهر تسليمه
ننقل الكلام الى تلك المادة فان صح الفساد عليها احتاجت الى مادة اخرى فاما ان يتسلسل
وهو محال او لا يكون كذلك فلا بد من الانتهاء الى ما يمتنع العدم عليه لكن ذلك بالحقيقة هو النفس
ولقائل ان يقول ان كنت تعني بالامكان الخارج الى الفاعلية الامكان اللازم لماهية الممكن فهو
باطل لما بينا انه ليس امرا وجوديا ولان المادة في نفسها ممكنة بهذا المعنى وكذى العقول
ايضا فيلزم افتقارها الى مادة اخرى الى غير النهاية ولا نسلم بتقدير ان يكون هذا الامكان امرا
وجوديا لكن لم لا يجوز ان يكون قائما بغير الممكن لانه صفة الشيء فيستحيل ان يكون حاصلا في
غيره وان عنيت به الاستعداد التام فقد عرفنا ان القول باثباته مبني على نفي الفاعل
المختار وانه باطل ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان تكون النفس مركبة فاما قد بينا ان القول

كل جسم مركب لا يقتضي ان يكون كل مركب جسما وكيف يستبعد ذلك من يعترف بان النفس
جوهر وان الجوهر جنس وان كل ما اندرج تحت جنس فله فصل وهو مركب منهما وان الجنس
والفصل يوجدان بوجه ما مادة وصورة واذا كان كذلك ثبت ان النفس ايضا فهو مركب من المادة بوجه
والصورة قوله لا بد من الاعتراف بما يجوز به المادي قلنا هذا مسلم لكن لا يلزم من بقاء مادة
النفس بقاء جوهر النفس على انه لا يلزم من بقاء مادة والدليل ان الفاسدات بقاؤها لا بقاء
لما كانت مجردة اجزاء المجرد مجردة فاذن النفس مجردة وكل مجرد عاقل ومعقول وعقل
ولا معنى للنفس الا ذلك لانا قد بينا انه لا بد لكم من الاعتراف بتركب النفس والذي ذكرتموه لا
يقتضي ان كل واحد من اجزاء النفس مشاركها في تمام الماهية فيلزم الاستواء المطلق
الكل بالجزء وذلك محال ثم انا بينا ان الحجة التي ذكرتموها في ان كل مجرد عقل وعاقل
ومعقول ضعيف ○ ح في علل النفس الناطقة اما القائلون بقدم النفوس والاعراف
لهم دليل على امكانها الا ما ابطلنا على ان واجب الوجود لذاته ليس اكثر من واحد واما القائلون
بحدوثها فيتوصلون منها الى امكانها وكل ممكن فله سبب وسببه اما الجسم وهو باطل والا
لكان كل جسم كذلك او الجسماني وهو اما ان يكون جسمانيا في ذاته وهو باطل ايضا لانه
فان الصورة الهيولانية لو فعلت لفعلت بشركة الهيولى لكن الهيولى لا تكون جزءا من المؤثر
والا لكان الشيء الواحد قابلا وفاعلا وهو محال كما ان الصورة الهيولانية لا تكون مؤثرة في
الصورة الجسمانية انما تفعل بمشاركة الوضع والنفس لا وضع لها وحصول الوضع مع ما لا
وضع له وهو محال لان العلة اقوى من المعلول والجسماني اضعف من النفس كيف لا وفي فاعليتها

وهو محال

[illegible]

وهو محال لان التي يكون كذلك هو التي يا ثيره فيما يقرب منه لا لذا فلزم من تاثيره فيما يبعد
عنه والقرب والبعد على النفس المجردة محال واما ما ليس جسمانيا لا في ذاته ولا في فاعليته
فهو العقل المجرد وهو المطلوب ○ ط في وحدة النفس قد دللنا على انه لا بد من
شيء واحد يكون موصوفا بجميع الادراكات الكلية والجزئية ومبدا لجميع الافعال النفسانية
ودللنا على انه لا يجوز ان يتعلق بالبدن الواحد نفسان ثم ذلك كاف في العلم بوحدة النفس ○
ي في المتعلق الاول للنفس انه ذلك هو الروح وهو جسم لطيف بخاري
يكون من الطف اجزاء الاغذية والدليل عليه ان شد الاعصاب يبطل الحس والحركة عما
وراء موضع الشد وذلك لا يمنع الا نفوذ الاجسام فان في العضو الرئيس لما كانت النفس
واحدة كان تعلقها الاول لا محالة بعضو واحد وقد عرفنا ان اول عضو يتكون هو القلب
وهو مجمع الارواح فالعضو الرئيس هو القلب لا يقال لو كان كذلك لكانت الارواح
النفسانية فايضة منه ولو كان كذلك لكان منبت الاعصاب القلب لانا نقول بينا في شرح
القانون انه لا دليل على ان المنبت الدماغ وليس لما سلمناه ولكن لا نسلم ان المنبت ان يكون
مبدا لاحتمال ان يكون العضو المنبت مستعدا للاستفادة فاذا وصل الى العضو المبد
تادت الارواح الحاملة قوته ○ يب في القوى التي [illegible] قالوا قد عرف
ان الحس المشترك يجمع المحسوسات الظاهرة وهي تنطبع فيه من وجهين فان الحواس الظاهرة
اذا اخذت صور المحسوسات الخارجية وادتها الى الحس المشترك صارت مشاهدة
ت المتخيلة التي من شانها تركيب الصور اذا ركبت صورة فربما انطبعت تلك الصورة في

قوى صح

القوى صح

الحس المشترك صارت مشاهدة بحسب مشاهدة الصور الخارجية لان الصور الخارجية
كانت مشاهدة لكونها خارجية بل لانطباعها في الحس المشترك فكذلك الصورة المتخيلة متى [illegible] من
افق التخيل الى الحس المشترك واذا اشتد ذلك فيقول الصور التي يشاهدها النائمون والممرورون
والاولياء ليست موجودة في الخارج والا لراها كل من كان سليم الحس بل وجودها في الحس المشترك
من جانب التخيل الدائم الفعل في التصوير والتشبيح ولو خليت المتخيلة وطباعها لما فترت عن
هذا الفعل لكن الصادف لها امران فاما العامل فان لوح الحس المشترك اذا انتقش بالصورة
الواردة عليه لم ينتقش للصورة التي تركبها المتخيلة فتعوق المتخيلة عن الفعل لعدم القابل [illegible] تسلط
الوهم او العقل عليها بالضبط عندما تشتغلا معا بفعلهما من الفعل [illegible] اذا انتفى الشاغلان
او احدهما ظهر سلطان المتخيلة في النوم واما في النوم فقد انكسر سورة احد الشاغلين وهو
الحس الظاهر فيتبع للصور الواردة عليه من المتخيلة وتنصب لتلك الصور مشاهدة واما في حال
المرض فالنفوس مشغولة بتدبير البدن ولا تفرغ لتثقيف المتخيلة فحينئذ يقوى سلطانها
وما يرى في حال الخوف من الصور الهائلة فمن هذا فان الخوف المستولي على النفس يصدها
عن تثقيف المتخيلة فلا جرم يقوى المتخيلة على التشبيح فيشاهد صور الغول واشباهها وللقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذه الصورة موجودة في الخارج فقوله لو كان كذلك لراها كل
من كان سليم الحس قلنا متى ثبت ان ذلك غير واجب فلئن سلمنا ان ذلك يدل على انه لا وجود
لتلك الصور في الخارج لكن هذا ما يقدح فيه وهو من ثلاثة اوجه فاولها ان تلك الصورة لا
يجوز ان يكون جسمانية لما [illegible] لامتناع انطباع العظيم في الصغير ولا مجردة الا لان

كل من

كل من حل فيه اللون والشكل يكون جسمانيا فيكون المجرد غير مجرد هذا خلف ولوجود نا
ان تبصر ما لا وجود له في الخارج مثلا فلم يمكن القطع بوجود المشاهدات لا يقال
انما كان مشاهد ما لا وجود له في الخارج عند الاسباب المذكورة واما عند عدمها فلا
لانا نقول فحينئذ يلزم ان يتوقف العلم بوجود المشاهدات على العلم بان مشاهدة ما لا وجود
له في الخارج لا يحصل الا عند هذه الاسباب وعلى العلم بان هذه الاسباب لم توجد لان الشك في
اجزاء هذا [illegible] يقتضي الشك في وجود المشاهدات لكنهم البتة ما اثبتوا شيئا من الادلة
هاهنا [illegible] فيتعذر ان يفعلوا ذلك لكنه يكون العلم بالمشاهدات المتوقف على اثبات هذه
المقامات من اخفى العلوم النظرية وذلك مكابرة والحاصل ان هذه الصور ان قلنا انها
موجودة في الخارج مع ان سليم الحس لا يراها فحينئذ يلزمنا تجويز ان يكون بحضرتنا ما لا نراه
وان قلنا انها غير موجودة في الخارج فيلزمنا ان لا نقطع بوجود ما نشاهده والاول ليس
بسفسطة لان غايته ان نقطع بوجود المشاهدات ونجوز وجود امور اخر لم نشاهدها والثاني
سفسطة لانه يمكننا ان لا نقطع بوجود ما شاهدناه فيكون الاول اولى [illegible] لو صح ما ذكروه
لجاز في [illegible] لان المتخيلة عاملة والحس المشترك قابل وعندهم ان لوح الحس المشترك
ينقوش الصور الخارجية فلا ينتقش لامثال هذه الصور حينئذ لان الخيال الذي هو عندهم
خزانة الحس المشترك يجتمع فيه اكثر الصور التي يشاهدها الانسان مع كثرتها وكبر كل
واحد منها فاما ان ينطبع كل واحد من تلك الصور حيث من الخيال في جزء غير الجزء الذي حلت
الصورة الاخرى فيه او ينطبع [illegible] باسرها في [illegible] لكن احاطة الصور في

المحل الواحد لا يقتضي تشويشها وعلى التقديرين فلتحقق رسمها في الحس المشترك واذا لم
كذلك لم يكن انتقاش الحس المشترك بالصور الخارجية مانعا من انتقاشه بصورة اخرى
في المنامات الصادقة والكاذبة قالوا الصور التي تركبها المتخيلة قد تكون
كاذبة وقد تكون صادقة اما الكاذبة ففي ثلاثة اوجه احدها اذا احس الانسان بشيء وبقيت صورته
المحسوسات في الخيال فعند النوم ترتسم تلك الصورة في الحس المشترك كالمحكية اذا الفت
صورة والفتها اذ فيمتنع في الخيال وعند النوم تنطبع في الحس المشترك واذا تغير مزاج
الروح الحامل للمتخيلة تغيرت افعالها بحسب تلك التغيرات فمن مال مزاجه الى الحرارة رأى النيران
وبالعكس واما الصادقة ففي الكلام في سببها مبني على مقدمتين احدها ان جميع الامور التي كانت
وكائنة وستكون معلومة للباري تعالى وللعقول والنفوس السماوية ثانيتها ان النفس الناطقة من شانها
الاتصال بتلك المبادي وانما يمنعها عن ذلك استغراقها في تدبير البدن فاذا حصل لها ادنى
فراغ من ذلك اتصلت بطباعها بتلك المبادي فتنطبع فيها من الصور الحاصلة هناك كما هو اللائق
بتلك النفس من احوالها واحوال من يقرب منها من الاهل والولد والبلد ثم ان المتخيلة التي من طبعها
المحاكاة تحاكي تلك المعاني الكلية المنطبعة في النفس بصور جزئية ثم تنطبع تلك الصور في الحس
المشترك فتصير مشاهدة ثم ان كانت تلك الصور شديدة المناسبة لتلك المعاني حتى لا تتفاوت الا
بالكلية والجزئية كانت الرؤيا غنية عن التعبير وان لم يكن كذلك لكن المناسبة بوجه ما حاصلة
كان صورة المعنى بضد صورته او لازم من لوازمه او اخص حسب الى التعبير وفائدة التعبير التحليل
بالعكس اي يرجع من الصورة الخيالية الى المعنى النفساني وان لم تكن المناسبة حاصلة بوجه ما

كانت

كانت اضغاث احلام ○ **بحث في الصور التي تشاهدها الانبياء والاولياء**
النفس الناطقة متى قويت وكانت وافية بالجانبين المتجاذبين ولم يكن اشتغالها بالبدن
مانعا من الاتصال بالمبادي وكانت المتخيلة بحيث تقوى على استخلاص الحس المشترك عن الحواس
الظاهرة لم يبعد ان يقع لهذه النفوس في اليقظة ما يقع للنائم ويحصل لها عند ذلك ادراك
المغيبات ثم يتنزل الاثر منها الى عالم التخيل كما ذكرناه ثم ينطبع في الحس المشترك فربما تسمع كلاما
منظوما من هاتف غيبي او تشاهد شخصا انسيا يخاطبه بكلام فيما يهمه من احواله فان كان لا تفاوت
بين تلك المعاني والصور الا بالكلية والجزئية كان وحيا صحيحا والا احتاج الى التاويل واما
النفس التي ليس لها هذه القوة فقد تشتغل حال اليقظة بما يدهش الحس ويحير الخيال
وفي الاكثر انما يكون ذلك في ضعفاء العقول ○ **بحث في النبوات** حاصل
مذهب الشيخ في ان النفوس الفلكية قد تكون مبادي لحدوث الحوادث البدنية
على ما مر في باب العلل فلا استعداد في وجود نفس ضعيفة تكون نفوسها مبدا لحدوث
الحوادث في هذا العالم العنصري من غير توسط سبب جسماني ولقائل ان يقول كان هذا
الاحتمال قائم فهنا احتمال اخر وضبط القول فيها ان السبب في حدوث المعجز اما النبي او غيره
اما الاول فالكلام فيه متفرع على اثبات النفس الناطقة فان اثبتناها قلنا قد ثبت انه
لم يقم دليل على ان النفوس البشرية متحدة في النوع واذا كان كذلك فمن المحتمل ان يكون
نفس النبي مخالفة لسائر النفوس في خصوصيتها قادرة على ايجاد الاجسام وتبديل
صفاتها اجزاء او نفيناها قلنا الانسان المعين هو مجموع اجزاء خاص والالة

فلم اما قام منا على امتناع ان يوجد من احاد العباد ما يقتضي لصاحبه القدرة على المعجزات هذا على اصول
الفلاسفة القائلين بالموجب اما على الحق وهو انه لا فاعل الا الحق فلم يقم دلالة قاطعة على
انه ليس في مقدور الله تعالى ان يخلق للعبد قدرة على خلق الجسم فان اقصى ما قيل فيه وجهان الاول
خلق الجسم متعذر علينا ولا بد من تعليل ذلك التعذر بامر وما ذلك الا لكوننا قادرين بالقدرة
فوجب في كل قادر بالقدرة ان يتعذر عليه ذلك وكل من سوى الله تعالى قادر بالقدرة فخلق الجسم
متعذر على من سوى الله تعالى الثاني لو صح قدرة متعلقة بخلق الجسم لكانت مخالفة للقدرة الحاصلة لنا
الان وليست المخالفة بينهما اكثر من المخالفة بين العلم والقدرة فلو صح في بعض ما يخالف هذه
القدرة ايجاد الجسم لصح ذلك في كل ما يخالفها فيلزم صحة ايجاد الجسم بالعلوم وسائر الاعراض
وهذان الوجهان ضعيفان اما الاول فلانا لا نسلم ان تعذر الفعل بالقدرة التي عندنا حكم معلل وليس
سلمناه ولا نسلم انه لا بد له من علة واحدة فانا قد بينا ان تعليل الاحكام المتساوية بالعلل المختلفة
جائز وليس سلمناه ولكن لم قلتم انه لا مشترك الا كونه قادرا بالقدرة ولم لا يجوز ان يشترك
بالقدرة التي لا يصح فعل الجسم بها في وصف واحد لا تندرج فيه القدرة التي يصح فعل الجسم بها
وعدم العلم بالشيء لا يدل على عدمه وليس سلمناه لكن لم قلتم ان ما سوى الله قادر بالقدرة
ولم لا يجوز اثبات عقول ونفوس قادرة لذاتها وهذا الاحتمال لا بد من ابطاله في تقرير
هذا الوجه واما الثاني فلانا نقول لم لا يجوز ان تكون القدرة انما يصح خلق الجسم بها لكونها مخالفة
للقدرة التي عندنا حتى يلزم منه في كل ما يخالف هذه القدرة صحة خلق الجسم بها بل نقول
انه يصح خلق الجسم بها لخصوصيتها المخصوصة وحينئذ يندفع ما ذكرتموه واما ان قلنا

الحدث

الحدث لذلك المعجزات غير الله فهو اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا
فان كان الاول لم يلزم ذلك للجسمية العامة بل لخاصية قائمة به وهو القسم الثاني ثم ذلك
الجسم اما ان يكون سفليا او علويا اما السفلي فكما يقال يحتمل ان يكون ذلك المعجزات لنبت
عرفنا بالتواتر ان عند الترك احجارا يستنزلون بها الامطار والسحب والرياح ويحدثون
الهواء والماء بواسطتها من الحر الى البرد وبالعكس واما العلوي فكما يقال ان الافلاك
والكواكب احياء ناطقة وهي مدبرة لهذا العالم لا باختيار فلا يستبعد ان يكون المحدث
لهذه المعجزات هي ولما ان قلنا المحدث ليس بجسم ولا جسماني فاما ان يقال انه هو غير الله او الله تعالى
اما الاول فهو ان يقال المحدث لها الجن او الملايكة عند من يثبتهم وحاشيتها هذا الاحتمال
ظاهر لان الانبياء اتفق كلهم على اثبات الملايكة وعلى انهم هم الوسائط بينهم وبين
الله تعالى وعلى ان الملك هو الذي يخبرهم عن الغيوب ويعينهم على المعجزات وقبل ثبوت النبوة
وان لم يثبت الجزم بهذه الاشياء لكن الاحتمال وجودهم قائم وهو كاف في هذا المقام
واما ان قلنا فاعل المعجزات هو الله تعالى فهاهنا مقامان الاول لم يجوز ان يفعل فعلا
لغرض وعلى هذا التقدير لا تدل المعجزات على التصديق بل هب انه يجوز الغرض على
الله تعالى لكن لم قلتم انه لا غرض الا التصديق بل هاهنا احتمالات اخر مثل ان يكون ابتداء
عادة متجددة او تكرير عادة متطاولة او اجابة لدعاء او معجزة لنبي اخر او ارهاصا
لنبي اخر ومع قيام هذه الاحتمالات كيف يمكن القطع بانه لا غرض منها الا التصديق
لا يقال حاصل هذا الفصل راجع الى المطالبة ببيان امرين احدهما ان فاعل المعجز

هو الله تعالى ونحن انما نبين ذلك باقامة الدلالة على انه لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى
وتارة نبينها ببيان انه انما فعله للتصديق وبيان ذلك ان الملك العظيم اذا جلس في الجمع العظيم
فقام واحد وقال ايها الناس انا رسول هذا الملك اليكم وقال ايها الملك ان كنت صادقا
فخالف عادتك فاذا خالف الملك عادته اضطر الحاضرون الى انه صدقه لكن المدعي عرفنا
ان الفعل الخارق عقيب الدعوى دليل يفيد التصديق وههنا جواب اخر على المقامين وهو لنا
ظهور المعجز عقيب الدعوى لما افاد التصديق في العرف وجب ان لا يمكن الله تعالى احدا من فعله
وان يفعل الله تعالى لغرض سوى التصديق والا لزم التلبيس وهو على الحكيم غير جائز لانا نقول
لا نسلم انه لا مؤثر الا الله تعالى بل ههنا مؤثرات اخر وهي القوى والخواص والطبايع والافلاك
والكواكب والجن والملائكة والعقول والنفوس ولا بد من نفي هذه الامور في كون المعجز تلك
على التصديق لجواز ان يكون ظن لا نسلم ان اقدام الملك على الفعل الخارق لعادته يدل على
التصديق لانه لا تعلق بين ذلك الفعل وبين التصديق بل انه حدث مع حدوثه وكان مقدمة ومع علمه
خلا دار وقعه وجودا وعدما وجب ان يكون علة لكنا بينا في المنطق ان الدوران لا يفيد الا الظن
الضعيف فلا يفيد العلم وقد يحقق ذلك قيام الملك في الساعة يحتمل امورا اخر سوى التصديق فلا
يمتنع ان تفاد الملك لغرض يحمل ذلك لالتماس يتفق وقوعهما معا كما يحكى عن احد من فقهاء بخارا
ان المؤذن كلما شرع في الاذان خرج عن المسجد فقال له المؤذن يوما ايها الشيخ لم اراك
كلما اذنت خرجت عن المسجد فقلب الغيبة عليه ذلك فقال لما اراك انا المؤذن كلما هممت بالخروج
عن المسجد اشتغلت بالاذان فيحتمل ان يكون الملك حدث به وجع في ذلك الوقت فاقامه وللتجمله

فلا شك

فلا شك ان القول بان قيام ذلك الملك انما كان تصديقا للمدعي غالب على الظن لا القطع بانه
يستحيل عقلا ان يكون ذلك القيام الا لذلك وهو ممنوع ولئن سلمنا ان قيام الملك يدل على صدق
المدعي فلم قلتم ان صدور المعجز عن الله يدل على ذلك ايضا فانا بينا ان المسئلة لا تفيد الا الظن
ثم انه يجب على الحكيم ان لا يمكن احدا من المعجز وان لا يفعله سوى التصديق لئلا الظن لا يلزم عليه من
تلبيس اوجه فان الله يجب عليه تعالى ذلك عند احتمال الظهور والمعجز لا يكون للتصديق او عند عدم ظهوره
هذا الاحتمال الاول باطل لان المعجز انما احتمل ان يكون الغرض منه التصديق واحتمل انه لا يكون كذلك
فلو جزم المكلف بدلالته على ذلك لكان قد جزم لا في موضع الجزم فكون التقصير منه لا من الله تعالى
ثم انا نناقضكم فان الله تعالى لا يجب عليه المنع مما يضل اهل الباطل او الوهم الخاطئ ليس ان انزال
المتشابهات كذلك مع انه لم يقبح من الله تعالى ذلك والثاني حق لكنا فبينا قيام شبهة الاحتمالات
فمنع يجب على الله المنع من ظهور المعجز على يد الكاذب اذا ثبت كونه دليلا على الصدق واذا لم
يثبت الاول حتى لم علمكم القول به لا انكم فرعتم دلالته على الصدق على ان المدعي لو كان كاذبا لوجب
على الله المنع من ظهوره عليه فلو فرعتم ذلك على دلالته على الصدق لزم الدور والثاني باطل لانه يتفرع
ان لا يكون ظهور المعجز دليلا على الصدق والمكذب بان الله يجب على الحكيم ان يمنع من ظهوره على يد الكاذب
هذا بناء على الحسن والقبح والوجوب على الله تعالى والله محال واعلم ان الخلاص عن هذه الشبهات
لا يمكن الا بالقطع بانه لا مؤثر سوى الله تعالى واما دلالته على الصدق فمعلوم بالضرورة ولا بد
فيها على الدوران التي زيفوه والذي يشكو ضاهر فقد بينا انا اذا شاهدنا جلا مطلقا علينا وعلمنا
ان فاعله هو الله تعالى وادبنا انا متى صدقنا المدعي بالتحدي عند هذه الآية وفي هذا نتكلم فيه

مقبلة

عادةً لا فيه علينا اضطررنا في هذه الحالة بان الله تعالى انما فعل ذلك للتصديق وقيام سائر
الاحتمالات لا يقدح في العلم الضروري كما ان تجويز شخص يشبه زيدا من جميع الوجوه لا يقدح في
العلم الضروري بان زيدا الذي رأيناه الآن هو الذي رأيناه في البكرة فهذا تمام القول في هذا
الباب ۞ بحث في الفرق بين السحر والطلسمات على قوانين الفلاسفة الكلام
المستقصى فيه مذكور في كتابنا الذي سميناه بالسر المكتوم والذي لا بد منه في هذا الموضع ان نقول
استخراجات الحوادث ان كان بمجرد القوى النفسانية فهو السحر وان كان على سبيل الاستعانة
بالفلكيات فقط فهو دعوة الكواكب وان كان على سبيل تمزيج القوى السماوية بالقوى الارضية
فهو الطلسمات فان كان على سبيل الاستعانة بالخواص السفلية فهو علم الخواص وان كان على
سبيل النسب الرياضية فهو الحيل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة
فهو العزائم وطريق الحصر ان مبدأ الحدوث لهذه الحوادث اما النفس او غيرها والاول
السحر والثاني هو ذلك الغير ان كان جسما فان كان فلكيا فهو دعوة الكواكب وان كان عنصريا
فالاستعانة اما بالاحوال الطبيعية وهو الخواص او الرياضية وهو الحيل او بهما جميعا وهو مزج
الانفعالات الا ان بالمادة والافاضة او بمجموع الاجرام الفلكية والعنصرية وهو الطلسمات وان لم
يكن جسما ولا جسمانيا وهو العزائم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الباب السادس في احوال النفس بعد البدن

مباحث فا اتفق القائلون ببقاء النفس بعد موت البدن على اثبات سعادة وشقاوة لها
اما السعادة فقد احتجوا عليها بان اللذة ادراك الملائم وهو حاصل للنفس بعد المفارقة

فاللذة

فاللذة حاصلة للنفس بعد المفارقة سلمنا انه حد صحيح فاحد اللذة ليس هو ادراك الملائم
ثم لو كانت اللذة مغايرة لادراك الملائم لصح وجود احدهما مع عدم الآخر لكن ذلك باطل بالتجارب
الحسية فالمقدم مثله وثانيها ان الملائم للنفس ادراك المعقولات وهذا الادراك حاصل
بعد المفارقة لان جوهر النفس وهو العلة القابلة لادراك المعقولات باق والعقول الفعالة
التي هي العلل الفاعلة باقية ومتى كان القابل والفاعل موجودين وجب حصول الاثر هذا ملخص كلامهم
في اثبات اصل اللذة ثم ذكروا بعد ذلك كلمات لا تصلح لان يستدل بها على اثبات اصل اللذة ولكن يصلح
ان يستدل بها على ان هذه اللذة بتقدير حصولها لا بد وان يكون فوق اللذة الجسمانية وهي امور ثلثة
ا لو كانت اللذة عبارة عن ادراك الملائم وكلما كان الادراك اشد والمدرك اشرف كانت اللذة
اتم لكن الادراك العقلي اقوى لانه ينفذ في باطن الشيء ويميز بين الماهية واجزائها وعوارضها
ويميز الجنس عن الفصل ثم يعتبر في كل واحد من تلك الاجزاء هذه الاعتبارات واما الحس فانه لا
شعور له الا بظاهر المحسوس ومدرك العقل اشرف من مدرك الحس لان مدرك العقل هو الله تعالى
وصفاته وملائكته وكيفية صنع العالم ومدرك الحس السطوح وعوارضها واذا كان كذلك وجب
ان تكون اللذة العقلية اقوى ب نعلم بالضرورة ان احوال الملائكة اطيب من احوال البهائم وليس للملائكة
شيء من اللذة الحسية فلولا ان اللذة العقلية اطيب والا لكانت احوال البهائم اطيب من احوال الملائكة
ج الحيوان قد يرجح غيره على نفسه في المطعوم والمشروب عند حاجته اليه فلولا ان الايثار
اقوى من لذة المطعوم والمشروب والا لما كان كذلك بل قد يلقي الشجاع نفسه في المهلكة مع العلم
بانه لا ينجو وما ذلك الا لان الحمد اقوى في حقه من لذة الحياة ثم لما فرغوا من اثبات اللذة العقلية

وعن انه في خروجها او ذو دها على النفس سواء كان لو انتسب هذه اللذة لما كان هو العلم بالموجود لان
والعلم حاصل الآن فلم لا يحصل هذه اللذة وحاصل جوابهم ان المقتضي لهذه اللذة وان كان حاصلا لكنه
تخلف عنه لحصول المانع فان اشتغال النفس بتدبير البدن عايق عنه هذا ملخص كلامهم في هذا الباب عند
التهذيب والتقريب واقول بل ان نقول لا نسلم ان اللذة ادراك الملايم قوله نجدها به قلنا انا عند الاكل
والشرب والوقاع نجد من انفسنا حالة مخصوصة وجدانا ضروريا ونميز بينها وبين ما عداها ولكن
الحالة اظهر من ادراك الملايم فكيف يحسن تعريف الواضح بالخفي ولئن سلمنا ذلك لكن نقول ان كنتم تريدون
بالملايم ما سمي مصدرا اسا ومصالح ذاتا كما نقول للغذاء الذي يتم غذا منا ولهم يحتسبا انه ملايم
فنقول اذا تناولنا الغذاء علمنا ان القوة الحاسة فينا ادركت تلك الطعوم ونعلم ايضا حصول
حالة مخصوصة فسميها اللذة فان ادعيتم ان هذه الحالة غير ذلك الادراك فلا بد فيه من الدلالة فان
النقض والمعاينة لا يفيد المطلوب في هذا المقام وان عنيتم بالملايم شيئا اخر فاذكروه
لنتكلم عليه قوله لو كانت اللذة مغايرة لهذا الادراك لصح انفكاك احدهما عن الآخر قلنا هذه الملازمة
ممنوعة وسندها ظاهر لنا ولئن سلمناها لكن لا نسلم انه لا يجوز هذا الانفكاك والتعويل على
الوجدان والطبيعة غير مفيد لان الاستقراء وان كثر لا يفيد العلم وتمام القول في اللذة هل هي
نفس ادراك الملايم ام لا فيه ممنوع وليس سلمناه لكن ادراك الملايم متى يكون لذة اذا كان ذا ادراك
للملايم جسمانيا او اذا لم يكن ثم ع ما بيناه ان الملايم الجسماني مخالف بالماهية للملايم الذي لا يكون
جسمانيا فادراك احدهما مخالف لادراك الآخر اما عندكم فلان الادراك صورة مساوية
للمدرك في المدرك والمساوي للشيء مخالف لمساوي مخالفه واما عندنا فلان الاضافة تكون
تعلقها

تعلقها بمخصوصيات بها الادراكات فاختلاف مخصوصاتها يكشف عن اختلافها ثم هب انا لا نقدر على
اقامة الدلالة على هذين النوعين من الادراك لكنكم انتم المستدلون فعليكم الدلالة على تعذر ان
يكون احد النوعين مخالفا للآخر لا يكون من كون احد النوعين لذة كون النوع الآخر كذلك لاحتمال ان يكون
لذة لا لكونه ادراكا بل لكونه هذا الادراك المتعلق بهذا الملايم وحينئذ لا يلزم ان يكون كل ادراك
لكل ملايم لذة ثم قلتم انه حاصل بعد المفارقة قوله لان النفس التي هي العلة القابلية لتلك الادراكات
والعقل الذي هو العلة الفاعلية باقيان فيلزم من بقاء الفاعل والقابل حصول الاثر قلنا لا
نسلم بقاء النفس على ما مر من بيان ضعف ذلك فيه وايضا فانكم لما استدللتم على بقاء النفس
قلتم لو صح الفساد عليها لكانت مركبة من مادة وصورة ثم انه ما ابطلتم ذلك بل قلتم لو كان
الامر كذلك لكان الجزء المادي منها باقيا بعد خراب البدن ولكنه لا يكون قابلا للصور العقلية لان
قبولها لها متوقف على حصول تلك الصور التي كانت موجودة فلما فسدت تلك الصور بعد موت
البدن لا جرم لم يبق ذلك الجزء المادي قابلا لتلك الصور العقلية ولئن سلمنا بقاء النفس لكن
لم لا يجوز ان يكون كونها قابلا للصور العقلية مشروطا بتعلقها بالبدن فاذا فات الشرط
فات المشروط ولا بد من دلالة قاطعة في دفع هذا الاحتمال ثم ان سلمنا ان النفس بعد المفارقة
قابلة للصور العقلية لكن انما يلزم من ذلك بقاء تلك الصور لو كان المبدا الفاعل موجبا
بالذات اما اذا كان فاعلا بالاختيار فلا ولئن سلمنا حصول تلك الادراكات بعد المفارقة فلا
نسلم انه يلزم منه حصول ادراك الملايم بيانه ان ادراك الله عبارة عن العلم به والعلم به
انما يكون علما بالملايم لو قلنا ان ذات الله تعالى ملائم لنا وذلك غير معقول لان المعنى بكون

الغذاء ملائما لبدننا ان يصير جزءا للبدن ويقوى به بنيتنا وكون الله تعالى ملائما لنا تعالى
الاعتبار فاذن لو كان الله ملائما لنفوسنا لكان ذلك بمعنى اخر ولا نعرف ان الملايم على الامر
بالاشتراك المحض وحينئذ لا يلزم من كون ادراك الملايم لذة كون ادراكه كذلك لا يقال اللذة
لا تحصل من علمنا بالله لكن من علمنا بكوننا عالمين بالله لانا نعلم بالله تعالى ملائما لنفوسنا فان
النفوس ما خلقت الا لهذا العلم فاذا حصل لنا هذا العلم فقد حصل الملايم فاذا علمنا حصوله فقد
ادركنا الملايم لانا نقول انتم ما بينتم ان ادراك الملايم مطلق اللذة بالقياس على اللذات الحسية
وهذا كسبب اللذة ادراك المرزوقة خفية الملحوظ في العلم بحصول هذه الادراكات فان ادعيتم
ان ادراك ذات البارى ادراك للملايم بطل قولكم لما بينا واذا ادعيتم ذلك اصلا فكيف تقيسونه
عليه لان اللذة الحسية انما حصلت لادراك المحسوسات لا لعلمنا بكوننا مدركين وما بيننا ان
ادراك الملايم سبب اللذة لكن لم لا يجوز ان يتوقف انعقاده اللذة على شرط لا يوجد بعد الموت او على
قيام مانع لا يزول بعد الموت فلا يلزم من حصول السبب حصول المسبب لا يقال انا لا نجعل
ادراك الملايم سببا للذة بل نجعله نفس اللذة وحينئذ يندفع ما ذكرتموه لانا نقول ادراك
الملايم في الحسيات ليس الا علمنا بالله تعالى في ذلك حاصل لها حال كونها مدبرة للبدن
فلو كان نفس اللذة لوجب ان نكون مستغرقة في البدن بما ليس من حصول اللذة مع حصول
الادراك الذي هو اللذة ولما كان الادراك حاصلا واللذة غير حاصلة علمنا تغايرهما فهذا
هو الكلام على ما استدلوا به في اثبات اللذة العقلية واما الوجوه الثلاثة التي ذكروها
في انها اقوى من اللذات الحسية فضعيفة اما الاول فهو قولهم ان هذا الادراك اقوى

ومدركه

ومدركه اشرف فاللذة الحاصلة منه اكمل فنقول الادراك العقلي مخالف بالنوع للادراك
الحسي وكذلك المدركات وليس في الشيء انه اذا كان نوع تحت جنس صفة ان يكون كل انواع ذلك
الجنس كذلك وسلك الضعف لا يحصل بسبب الحس في امثال هذه المقامات مشابهة بالنوعية
والضعف والقوة واما حديث الملائكة فمن استحسانه حتى نعلمها اللذات التي لهم وفي
لم نقل ان الكلام فيه كالقطع بانها ملتذة ولا عيبا ان امثال هذه المواضع لطالما قولهم
حيث ان لذة الاثبات والغلبة فلا يكون اقوى من اللذة الواحد منهم ما دام الفضل طلبا للحجة يعقول
لذة الاثبات والحجة مخالفة بالنوع للذات العقلية التي يثبتونها فلا يلزم من ترجيحها على اللذات
الحسية ترجيح اللذات العقلية عليها نعم الاشبه طرد القياس لكن المقام ليس مقام الظن وليس
سلمنا ان ما ذكروه يدل على ان هذه اللذة القوية لكنه معارض بما انه لو كان كذلك لكانت تلك
اللذة حاصلة فلا يخلو الحكم لما نعلمه الضعف الكوني بما نعلم من حصول القوى ولا فسد عندكم
للاحوال البدنية الى اللذات العقلية في القوة فكيف يكون حصول العوارض البدنية على حصولها
مانعا من تلك اللذات العظيمة القوية بيانه

في القول الحاصل في هذه اللذة

انا لا ننكر هذه اللذة العقلية ولا انها اقوى من غيرها ولكن ذلك مما لا يمكن اثباته بالادلة
المنطقية وليس كل ما لا يمكن اثباته بهذا الطريق وجب انكاره فان جهة الحال
اللائقة على حصول الاستبانة ودوامها لتعذر ذلك عليه مع ان الحس يشهد بثبوتها وهذه
اللذات العقلية من هذا الباب ولا سبيل الى الحذف الى زمنها الا بالوصول وكل من كان
انقطاعه عن العلائق الجسدانية اكثر وانجذابه الى المعارف الالهية اتم كان حظه منها اوفر

ولقد دفعنا الله تعالى عنها في المنام واليقظة مرة بعد أخرى ما فرحت به ألبابنا وسكنت
إليه نفوسنا والظاهر من حال الحكماء أنهم ما ذكروا الوجوه التي حكيناها عنهم إلا لكونها جارية
مجرى المنبهات فالمشوق متى أدركها أو نبه عليها فاضت الحال في وجوده لأنه لا بالاستقراء فإن
كل جوهر هيئته كانت خسيسة فإن الكامل فيها أتم في الحب على الناقص وكما أن مراتب الكمال
كثيرة فكذلك مراتب الحب كثيرة ولما كان الكامل الأقصى ليس إلا الله تعالى ثم إن الحب الشديد يقتضي
جانبين بين يقتضي الغفلة عن غير المحبوب والالتذاذ بما كان المحبوب يدل عليه الاستقراء فثبت
حب الله تعالى به تعالى تتوقف هاتين الحالتين وأصحاب التوفيق يحبون الغفلة عما سوى الله
فإنه وكما أن الكامل بالنسبة إلى الأكمل لا يعد كاملاً كذلك حب الكامل الكامل بالنسبة إلى
حب الأكمل لا يسمى حباً فلذلك لا يستحق اسم الحب الشديد إلا الله تعالى ولا تطمئن القلوب إلا بذكره
كما قال تعالى ألا بذكر الله تطمئن القلوب والتي يطلبه أصحاب المجاهدة من إنارة العلوم بالأمور
العقلية كلها أسباب اللذة العقلية فهو خطأ عن باب اللذة لا يحصل إلا من العلم بالله تعالى والاستغراق
في محبته ثم إن العلم لما لم يحصل للعقول البشرية إلا بواسطة العلم بأفعاله وكلما كان العلم بها أكثر
والاطلاع على حكمه أتم كان نجحه أشد وإلا فنجحه أتم كما أن المصنف كلما كان الاطلاع على
دقائق علومه أكثر كان نجحه أشد هذا ما عندي في هذا الباب وأما كيفية أحوال العدل المؤمن
في الأنبياء والرسل عليهم السلام فقد اتفقت كلمتهم على إثبات هذه السعادة ٥ الفصل
في أحوال النفوس النفوس لما انقسمت أحوالها بحسب العقائد والأعمال فلذلك أربعة
أقسام لأنه إما أن يكون له اعتقاد أو لا يكون والأول إما أن يكون مطابقاً أو لا يكون

فإن حب الشديد
ليس إلا له صح

والأول

أربعة

والأول إما أن يكون برهانياً أو لا يكون فهذه أقسام المجيبة الأولى صاحب العقائد
المطابقة البرهانية وهو من السعداء الأبرار الطاهرين الكاملين إذا انضاف إليها ملكات زكية
حصل كمال السعادة بحسبها على ما سلف ثم اختلف في أن الشيخ في العلم الذي يحصل به هذه السعادة
والذي اختاره أنه كلما كان الاستغراق الأبدان في معرفة الله أتم كانت هذه السعادة أتم وأعظم
والاستغراق في معرفة قبل الممات لا يتفق إلا للخلوة فإنه من حيث هي حاجة إلى مؤثر موصوف
بصفات الكمال فأما العلم بما عداه من هذا الوجه صار غير هذه السعادة وقد صرحت بالمرتبة
كذلك المرتبة الثانية صاحب العقائد المطابقة الغير البرهانية أعني المقلد فلم يحكم فيه نصاً
ولعل الأولى الحكم بالسلامة المرتبة الثالثة صاحب العقائد الغير المطابقة وزعموا أنه صاحب
الشقاوة العظيمة لأنه مشتاق إلى معرفة الأشياء وغير واصل إليها ولا مشغول بغيرها وكل
من كان كذلك كان معذباً إنما أنه مشتاق إلى معرفة الأشياء فلأنه لو لم يكن له شوق إليها لما حصلت
تلك العقائد الباطلة وأما أنه غير واصل إليها فلأن الكلام فيه وأما أنه غير مشغول بغيرها فلأنه
بعد المفارقة غير مشغول بغيرها من اللذات الجسمانية وأما أن كل من كان كذلك كان معذباً
فهو بالضرورة لأن الشوق إلى الشيء مع عدمه وعدم التمكن من تحصيله وعدم الاشتغال بالغير حتى لا
يذهل عنه موجب للألم ثم احتجوا على أن هذا الألم أقوى من ألم الجسماني بأن نسبة الألم إلى كيفيته
اللذة كما أن اللذة العقلية أقوى كان الألم العقلي أقوى ولقائل أن يقول المشتاق إلى
الشيء الغير الواصل إليه إنما يكون معذباً لو علم أنه غير واصل إليه أما إذا جزم بكونه واصلاً
إليه لم يكن معذباً فإن المشتاق إلى ذات الله مع أنه لا معرفة له بصورته إذا وصل إلى الخيال يعتقد

ويتلذذ البليد بوصوله إليه وهذا الجاهل إذا وصل إلى فنائه يحتمل أن يتلذذ البليد بوصوله إليه
وهذا الجاهل قبل فنائه كان له اعتقادات هي جهالات لكنه كان يعتقد فيها كونها علوماً
فيكون ذلك الاعتقاد أيضاً جهلاً فإذا مات فإما أن يبقى اعتقاده في كون تلك الاعتقادات
علوماً أو لا يبقى فإن بقي لم يتأذ بفقدان العلوم لما بيّنا أن فقدان المطلوب إنما يوجب الألم لو حصل
الشعور بفقده وههنا ما حصل الشعور بفقده لأن الشعور بفقدان العلم جهل مع اعتقاد حصول
العلم وإن لم يبق ذلك الاعتقاد فهو إنما يزول بحصول علم فإذا جاز ذلك في البعض جاز ذلك
أيضاً في الباقي حتى يزول جميع الجهالات بالعلوم ومع هذا التجويز لا يمكن القطع بالألم ولئن سلّمنا
حصول الشوق إلى العلوم لكن الألم الحاصل بفقدان المشتاق إليه إنما يكون بقدر قوة الشوق وضعفه
والشوق إلى تحصيل العلوم لما لم يكن قوياً لم يكن الألم الحاصل بفقده قوياً فلم قلتم بأنه الألم
كشدة اللذة قلنا هذا منقوض بالمرتبة الرابعة النفوس الخالية عن جميع الاعتقادات فهي لا
سعادة لها ولا شقاوة ويجب القطع بذلك ثم قال بعضهم إن سمعت من جانب الآلام واللذات
الجسمانية ثم تيمنت تلك العقائد بعد المفارقة تتعلق بضرب من الأجسام السماوية وتتخيلها
إلا في تلك الحالات واعلم أن الحاجة إلى ذلك إنما يكون لو ثبت أن التخيل لا يحصل إلا بواسطة
الآلات الجسمانية وقد عرفت رأينا فيه فأما الأحوال التي تحصل بالأخلاق فلنا فيه أصحاب الأخلاق
الفاضلة والصحيح عندي أن الأخلاق الفاضلة لا تكون سبباً للسعادة فإن الغرض منها أن لا تصير
النفس شديدة التعلق بالبدن فتأثيرها أن لا تصير النفس معذبة أما في السعادة فلا بل صاحب
الأخلاق الرديئة وهو الذي اشتد تحننه ههنا بالعلائق البدنية فلو أنها يعذب بحبها بعد

مفارقته

مفارقته مدة ثم تزول تلك المحبة وينقطع ذلك العذاب وأما القائل إن الفاعل لتلك الهيئات
هو البدن والقابل هو النفس وهي باقية بعد المفارقة فأما أن يكون التغير على الهيئات
البدنية مع بقائها جائزاً أو لا يكون فإن كان جائزاً فلم لا يجوز أيضاً تطرق التغير إلى الهيئة
العقلية أيضاً وحينئذ لا يمكن القطع ببقائها وانقضائها وكذلك لا يمكن القطع بشقاء اللذات العقلية
بل وحصولها وإن لم يكن جائزاً امتنع زوال تلك الهيئة فيجب دوام العذاب لا انقطاعه والفرق
أن العقائد لا يمكن زوالها بعد المفارقة لأنه لا تعلق لها بالبدن حتى يكون فقدان البدن سبباً
لزوالها وأما الشوق إلى البدن فذلك إنما ينقطع عنه لا أنه كالعاشق للشيء إذا فارقه قهراً
ثم طال عهده بمفارقته فإنه يزول عنه ذلك الشوق لأنا نقول إنكم لما جوزتم في الجملة زوال
تلك الهيئات البدنية لا يمكنكم الاستدلال على بقاء الفاعل والقابل على بقاء الهيئات العقلية
ح النفوس الخالية عن العقائد وعن الأخلاق الرديئة وهي كنفوس الصبيان التي للأطفال فلا أعرف
مذهبهم فيه فأما أن يقال إنها لا في السعادة ولا في الشقاوة فكانت معطلة وعندهم لا معطل في الطبيعة
وإن كانت سعيدة بسبب حصول العلم لها بعد خلوها عنها فليجز أيضاً في النفوس الجاهلة ذلك فإن
قيل على ما هو مذهب لا يمكن ... على امتناع فساد النفوس ... أحكام لهذه
الأقسام فأما النفوس بعد المفارقة هل تعرف بعضها بعضاً لا دليل على امتناعه وأن النفوس هل
تزداد علوماً بعد المفارقة لا دليل على امتناعه ... وجه امتناع الوقوف على عواقب الصدق
يجوز أن يكون حصول السعادة من أسبابها موقوفاً على شرط حادث فيكون الهيئة الحادثة في
نفس صاحب الأخلاق كالجاحد فيه وفي الجملة معرفة الأحوال التي بعد الموت غير ... الكلام

في هذا الباب

قال

الباب السابع في المعاد الجسماني

اختلف اقوال اهل العلم في المعاد على وجوه اربعة فالاول قول من قال ان المعاد ليس الا للنفس وهو مذهب الجمهور من الفلاسفة والثاني قول من قال ان المعاد ليس الا للبدن وهو قول نفاة النفس الناطقة وهو اكثر المتكلمين والثالث قول من اثبت المعاد للامرين وهو طايفة كثيرة من المتكلمين مع اكثر النصارى والرابع قول من نفى المعاد عن الامرين وهو قول قدماء الطبيعيين وغرضنا الان هو الكلام في المعاد البدني والناس فيه قولان فان الله تعالى يعدم الاجزاء ثم يعيدها مرة اخرى والكلام في اعادة المعدوم قد مر والثاني ان الله تعالى يميت الخلق ويفرق اجزاهم ثم انه يجمعها ويرد الحيوة اليها والدليل على جواز المعاد البدني ان الله تعالى قادر على الممكنات وعالم بجميع المعلومات من الجزئيات والكليات فيتم العلم بصحة هذه الاصول لا يتوقف على العلم بصحة المعاد البدني واذا كان كذلك امكن الاستدلال بالسمع على المعاد البدني فيجب القطع به فان قيل لا نسلم اجماع الانبياء من اولهم الى اخرهم على ذلك واما الظواهر الواردة في القران والاحاديث على اثبات المعاد البدني فلا يجوز التعويل عليها في هذه المسلة لوجوه الاول ان التمسك بالنصوص في العقليات غير جايز لانا قد بينا ان قام الدليل العقلي على ضد ما قام الدليل السمعي عليه فاما ان نقدم النقل على العقل وهو باطل لان اصل النقل العقل فلو كذبنا العقل لتصديق النقل لزم تكذيب النقل ايضا فيكون تصحيحه مودبا الى ابطاله وانه غير جايز واما ان نقدم العقل على النقل وحينئذ يتوقف دلالة النقل على عدم المعارض العقلي والعلم بذلك اما ان يستفاد من قيام الدلالة العقلية على صحة مدلول النقل وحينئذ يضيع الدليل النقلي او من نفي ما يصلح

على انه

على انه لا معارض لذلك الدليل النقلي من الادلة العقلية وذلك متعذر الا ان يقع بعدم الوجدان لكنه لا يفيد العلم بعدمه بل غايته انه يفيد الظن ب الثاني ان المتشابهات الواردة في القران الدالة على التشبيه ليست اقل ولا اضعف من الايات الدالة على المعاد الجسماني ثم انكم تجوزون تاويلها فلم لا تجوزون ايضا تاويل هذه الايات ولئن سلمنا اجماعهم فلم يدل ذلك على المطلوب بيانه ان الرسول عليه السلام كان مبعوثا الى كافة الخلق فلا بد وان يخاطبهم على عقولهم والوقوف عليه طويل لهم المعاد الروحاني لكان ذلك انما يثبت للخواص وهو محال لانه ان جمعهم بفهم ذلك مما لا يوجد في العصر منه الا واحد بعد واحد ولعل لكن النبي مبعوث الى الناس لم يسقط عنه التبليغ ولان الذي بلغ في التحقيق الى تلك الدرجة لم يكن له الى الرسول حاجة فكيف يليق بالحكيم ان يبعث الرسول الى من لا تشتد حاجته اليه وللعوام وهو محال لانا نعلم ان الرسول عليه السلام لا بد وان يرغب الخلق فيما يرغبون فيه ويخوفهم عما يخافون والعوام لا يتصورون السعادة والشقاوة العقليتين والترغيب والترهيب عن غير المتصور محال فثبت ان الرسول لا يمكنه مخاطبة الخلق بالمعاد النفساني ثم لا بد من مخاطبتهم بامر المعاد لاقتضا دعوى الرسول عليه السلام الاعداد والانذار فلم يبق هنا طريق الا ان يخاطبهم بالمعاد البدني لكون ذلك مثالا للمعاد الروحاني ولهذا حسن منه التكلم بالمتشابهات التي ظواهرها مشعرة بالتشبيه والقدر بيان مما يصح دليلكم لكن هنا ما يمنع من المعاد البدني لان المعاد منه ان كان اعادة المعدوم وقد سبق القول فيه وان كان المراد جمع الاجزاء بعد تفرقها فهو باطل من عشرة اوجه فلو لو صح المعاد لصح الوجه الاول تصح اعادة المعدوم وفساد الثاني يدل على فساد المقدم بيان الشرطية ان الانسان

المعين ونفاد كل لغيره في الجسمية وما نقنعه بالشخصية وما به الاشتراك لغيرها به الامتياز
فتشخص كل واحد من الاشخاص يجب ان يكون زايدا على الجسمية المشتركة فيها وذلك الزايد
لا بد وان يكون صفة قائمة بذلك الجسم وعند تفرق الاجزاء لا بد من عدم تلك الصفة فاذا اراد
الله تعالى اعادة ذلك الشخص فلا بد من اعادة تلك الصفة لان تلك الصفة جزء من ماهية ذلك
الشخص والشيء لا يوجد الا عند حصول اجزائه فثبت ان اعادة ذلك الشخص لا يتأتى الا مع القول
باعادة المعدوم وايضا فلم لا يجوز ان يقال التي يشير اليه من زيد بانه زيد هو تلك الاجزا
التي تجمع تارة وتتفرق اخرى وهي باقية ابدا فلا حاجة الى اعادة المعدوم لانا نقول نحن
نعلم بالضرورة ان من ذبح شاة واحرقها وجمع الرماد الحاصل بعد الاحراق فان ذلك الرماد
ليس هو عين الشاة اذا انتفا لك الشاة عبارة عن مجموع اجزائها الارضية والمائية والهوائية
والنارية والآن لم يبق الا الاجزاء الارضية فلا جرم لا نقول ان ذلك هو عين تلك الشاة النارية صح
لانا نقول لم لا يجوز ان يقال ان تلك الاجزاء الهوائية والنارية لو تميز بعضها عن البعض وانضم
كل شيء الى جنسه حتى حصل هنا قطعة كبيرة من الارض واخرى من الماء واخرى من الهواء واخرى من
النار فان تقال ان هذا عين تلك الشاة وان الشاة من حيث انها شاة باقية وذلك معلوم
الفساد بالضرورة ثم لو كان كل انسان اذا اكل انسانا آخر وصار اجزاء المأكول اجزاء الآكل فلو اعادهما
الله تعالى الشخصين جعل تلك الاجزاء اجزاء البدنين معا وليس جعلها جزءا من احدهما اولى من
جعلها من الآخر فلم يبق الا ان لا يجعل من الواحد منهما وذلك يمنع المعاد الجسماني ح اما ان
يعيد الله جميع الاجزاء البدنية التي حصلت في مدة العمر او الاجزاء الحاصلة عند

الموت

الموت والاول محال لوجهين اما اولا فلما مر من انه اذا صار جزء انسان استحال اعادة جميع
ما لكل واحد منهما من الاجزاء اليه واما ثانيا فلانه لا يحل جزء من بدن انسان ويصير جزءا
لجسم غيره حتى بالاكل فذلك لا يثبت حتى يصير جزء العضو الآخر منه فلو اعاد الله تعالى لكل عضو جميع
ما كان له لزم ان يجعل الجزء الواحد جزءا للعضوين معا وهو محال واما الثاني وهو اعادة الاجزاء
التي حصلت عند الموت فلزم ان يعيد الناقص في اعضائهم على ذلك النقصان حتى يعيد الاعمى
على عماه والمجذوم على شكله وذلك مما لم يقل به احد الرابع ان النفوس الماضية على انها غير متناهية
فالابدان الماضية غير متناهية فلو اعادها لزم وجود اجسام غير متناهية لو اعادة الابدان
فاما ان يعيدها في هذا العالم فلا يكون ذلك حشرا بالنفس بل بالتناسخ او في عالم آخر وهو باطل
لما بينا من امتناع وجود عالم آخر وايضا فالقوى الجسمانية لا تقوى على البقاء مدة غير متناهية
فالقول بدوام الثواب والعقاب مع ان الابدان الحيوانية مؤلفة من العناصر فلو اعاد ها
الله تعالى وجب ان يعيدها مثل ما كانت ولا يمكن اعادتها بل ان كان البدن آخر وقد ثبت
في باب الفاسد ان صح الموت ح تحلل اجزاء كل حيوان وغيره وينتهي الى الفاعل على كل
بالحرارة فهو محال الى المعاد البدني على ما اخبر به الانبياء غير معقول السنة لوجهه
فالاحراق بالاهلاك وانتشار الكواكب محال ثم كون الجحيم فوق السموات السبع وكون جهنم
تحت الارضين فيرجع ح كرية العالم ح اذا حصل الخلق في الجنة مع انها فوق السموات لزم حصول
الابدان الفاسدة في حيز الابدان العالية ح بقاء الجنة مع دوام الاحراق غير معقول ه النار يع
ذلك على ان الله تعالى يعلم بدن المعذبين وهو ظلم في الاكل والشرب من غير حصول الاعراض

النفسانية من الاستفراغ والاحتقان والامراض والاعراض غير معقولة لو جوّزنا
كون الانسان المزاج وتمام الجزء لاه في كل من عداه ولما بطل ذلك فكذا الاول وثانيا قالوا
الانسان لا بدّ وان يكون عالما حيا وعدم الثلث فاما من الاجزاء الترابية الباقية فهو محال
معلوم امتناعه بالبديهة والجواب عن الاول انه التمسك بالظواهر في المطالب
غير جائز قلنا هذا مسلّم لكنه لم يفعل ذلك بل اكتفى بالنقل المتواتر عنه انه اثبتوا المعاد البدني
للمصلحة قلنا تصريح بتكذيبهم قوله لو صحّ الاعادة لصحّ اعادة المعدوم قلنا لا نسلّم لاحتمال
ان يقال الانسان هو الاجزاء الاصلية التي حصلت من اول الحيوة الى آخرها فهي اجزاء اصلية
وعند حصول الموت يبقى تلك الاجزاء على ما قضاها من غير ان يتطرق اليها التفرّق وهذا
ايضا مع القول بالفاعل المختار غير بعيد ولئن سلّمنا الشرطية ولكن لا نسلّم امتناع اعادة
المعدوم اذ الغنى اشار الى غيره قلنا الاجزاء التي هي اصلية لاحدهما فاضلة للاخر والنزاع في
عود الاصلية لا الفاضلة قوله الدورات الماضية غير متناهية فكذا الابدان قلنا الاولى
ممنوعة قوله موضع الاعادة هذا العالم او غيره قلنا بينّا انه محض علم الخير هكي قوله
القوة الجسمانية متناهية في الفعل قلنا مرّ الكلام فيه قوله لا بدّ من عدم البدن قلنا
سبق الكلام فيه قوله الثمرة لانه فيه من العلم بالجزئيات قلنا وهو الحق عندنا واما
بقية الوجوه فالكلام عليها معلوم من الاصول التي سلفت هذا هو الكلام في المعاد
البدني بناء على نفي النفس الناطقة اما على القول باثباتها فالفلاسفة انكروا عود
النفس الى البدن لوجوه خمسة فالاول لو حدث بدن لحدثت نفس اخرى متعلقة به فلو عادت

اليه نفس لزم اجتماع النفسين في بدن واحد حيث النفس اذا فارقت بدنا فلو امكن تعلقها
ببدن آخر لتعلقت في زمان الفترة معطّلة ولا معطّل في الطبيعة وليس لاحد ان يقول متى فسد
بدن حدث بدن آخر لان ذلك مما لا يتفق في الحرق والغرق العامين لكل العالم او الاكثر
ح الادوار الماضية غير متناهية فكذا الابدان وكذا النفوس حتى لو كان التناسخ فلو عادت
باسرها الى الابدان لزم وجود ابدان غير متناهية د الغرض من تعلق النفس بالبدن ان
يكون لها آلة في اكتساب الكمالات عند حصولها لكون الآلة وبالتجرد ان الغرض من الكون
الى الموجود وبعد ذلك يكون عودا بالاعادة غير لائقة بالحكيم ه النفس بعد البدن تكون
خارجة من ظلمة البدن ومضيقه وعوارضه الموافقة للضياء والتجرد وفيها الراحة
فكون التذاذها بهذا الخلاص اشد من التذاذ الانسان بالخروج عن الحبس الضيق ... ان
الخارج من الحبس الضيق لا يعود اليه فكذا هنا والجواب عن الاول قد مرّ وعن الثاني
لا نسلم استحالة بقاء النفس التي يمكن تعلقها بالبدن خالية عنه وقوله لا معطل في الطبيعة
ان ارادوا ذلك فلا بد له من الدليل ولان القوة الهيولانية لا تستعمل ولا تتمة فهي معطلة
وعن الثالث لا نسلّم ان الدورات غير متناهية وعن الرابع لا نسلّم ان البدن نوع ابطال
النفس بل متى كان سلما على الحاق كما اخبر عنه الانبياء كان ذلك سببا لزيادة اللذة وهو
الجواب عن الوجه الخامس

الباب الثامن في بقية الكلام في النفس

وفيه مباحث وهي نفوس الحيوانات فمنهم من نفاها ومنهم من
اثبتها والمثبتون منهم من اثبت لها نفوسا عاقلة منصرفة في ابدانها بحسب الصلاح ومنهم

من لم يقل بعقلها واحتج المثبتون بان بعض الحيوانات مدركة للكليات وكل من
كان مدركا للكليات فله نفس بيان الصغرى من وجوه ثلثة فانها مدركة للجزئيات وكل
من ادرك الجزئيات فقد ادرك الكلي اما الاول فضروري واما الثاني فلان الانسان جزء من هذا
الانسان والعلم بالمركب مسبوق بالعلم بالاجزاء فالعلم بالجزئي مسبوق بالعلم بالكلي الثاني ان الحيوان
اذا قصد فعل الحركة فاما ان يكون قصده متعلقا بمطلق الحركة او بهذه الحركة التي ستوجد
والاول هو المطلوب والثاني باطل لان تعلق القصد بتلك الحركة خاصة للقصد اليها والنسبة الى
الشي متأخرة عن الشي وتعلق القصد بتلك الحركة متأخر عن تحقق تلك الحركة لكن تحقق تلك الحركة
انما يكون بعد تعلق ذلك به فيلزم تأخر كل واحد منهما عن الآخر وانه محال لا يقال القصد تعلق
بماهية شخص الحركة كيف كان لا بهذه الحركة التي ستوجد لانا نقول الحركة الشخصية
ليست الا هذه الحركة المعينة واذا سلم تعلق القصد بها والقصد لا يتعلق الا بالشعور
وجب الحكم بكون الحيوان مدركا للكليات الثالث ان لكل نوع من الحيوان قصدا الى النوع
معين من الغذاء كما يشاهد عيانا فلولا انها تميز النوع المطلوب عن النوع المكروه والا
لما كان كذلك لانا نقول لا نسلم لا يجوز ان يقال الحيوان لا يشعر له بالماهيات النوعية
فالبهيمة لا تشعر لها بالعشب من حيث انه عشب والعظم من حيث انه عظم حتى يقال
انها تريد العشب وتكره العظم بل اذا شاهد عشبا معينا ارادته واذا شاهدت
عظما معينا كرهته لانا نقول هذا باطل لان البهيمة اذا احتجت براحة العشب
فاما ان يكون مطلوبها ذلك العشب او العشب من حيث انه عشب وهو المطلوب

وسان

وسان الكبرى ان الطبيعة المعلومة للحيوان اما ان يكون بسيطا او مركبا من البسائط وعلى
التقديرين كان الحيوان عالما بماهية البسيط والعلم بالبسيط لا يجوز ان يكون حاصلا في الجسم او
الجسماني على ما مر تقريره في مسائل النفس ثم خصوصية الفرس الحيوانية معلومة من اول عمره الى
آخره مع ان اجزاء بدنه وصفاته في التحلل والتبدل فيكون تلك الخصوصية ليست جسما ولا جسمانية
ولقائل ان يمنع الصغرى فيقول لا نعرف ان الفرس لا يدرك البنية وهذه البنية لا تكون القطع
بفنائها فاذن ما اعلم من الفرس لا يمكن ادعاء بقائه والاول باطل والثاني لا يمكن ادعاء بقائه
لا علمه فاذن الاولى ان يقرر الصغرى بطريق آخر وهو ان الحيوان يميز صاحبه عن غيره بما يشاهد
لا الشخص التي يعلفه ويبغضه ويهرب عن الشخص الذي يضربه ويؤذيه وكل ذلك يدل على كونه عالما
فان هذا الشخص هو الذي يعلفه او يضربه بالامس وعلمه بان هذا الانسان هو الذي يعلفه بالامس
علم بحصول النسبة لخصوصيته من هذا الانسان ونسبته بالامس والعلم بالاضافة متأخر عن العلم بالمضاف
فالحيوان لا بد وان يعلم الاول كونه موجودا اما بالامس فثبت بهذا ان الحيوان يعلم الشخص الخارجية بقاء هويته
وذلك يفيد المطلوب ثم الحيوان اذا احس بصورة المالك استبشر واذا احس بصورة المؤذي خاف
وهرب فاذن ذلك لا يمكن الا اذا كان هناك شيء واحد موصوف بجميع الادراكات وليس شيء من
اجزاء بدن الحيوان كذلك فلا بد لها من النفس ثم ان ما نشاهد من الافعال العجيبة كالنحل
في رياسته والعادة للبيوت المسدسة والنمل في حفظ ذخيرته وشعوره بتغيير الهواء
والعادة في لطايف الحيل في الشرقية وبالجملة نعلم ان الطفل الرضيع اقل هداية الى مصالحه
من هذه الحيوانات واذا اثبت للطفل نفسا فلان يثبت للحيوان اولى واعلم ان الكلام على

هذه الوجوه الثلثة الاول قد عرفت في مسألة النبوة والوجه الرابع اقناعي واما النفاة فقد
وانتم لم كلامها الا الاستبعاد ويمكن ان يقولوا لو كانت الجن حيوانات ذوات انفس لكانت مساوية
للنفوس البشرية لما ثبت من اتحاد النفوس في الماهية ولو كان كذلك لساوى الحيوان الانسان
في الادراك والفعل والجواب لا نسلم اتحاد النفوس في الماهية ولئن سلمناه ولكن الفاعل
الواحد قد يختلف افعاله لاختلاف الالات ثم في الجن فانا ان قلنا انه حيوان هوائي متشكل
بالاشكال المختلفة والحكماء ينكرونه ويحتجون بان بدنه اما ان يكون كثيفا او لطيفا والاول
باطل والا لشاهده كل من كان سليم الحس والثاني باطل لانه يجب ان يتمزق بدنه عند هبوب
الرياح القوية وان لا يكون له قوة على الافعال الشاقة وهذا خلاف ما يقال عنهم وللقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يقال الجن ليس اجساما ولا جسمانيات بل هي موجودات مجردة مخالفة
بالماهية للنفوس البشرية وهي قادرة على التصرف في هذا العالم لا يقال المجرد لا يدرك
الجزئيات فلا يفعل الا باداة جسمانية وحينئذ يعود التقسيم في الاداة لانا نقول
مر الكلام على هذين الفصلين ولئن سلمنا انه لا بد وان يكون جسما فلم لا يجوز ان يكون كثيفا
قوله لو كان كذلك لوجب ان يراه كل من هو سليم الحس قلنا مر الكلام فيه ولئن سلمنا انه
ليس بكثيف فلم لا يجوز ان يكون لطيفا قوله يجب ان يتمزق بدنه في الرياح قلنا اذا كان
هناك فاعل مختار يحفظه عن التمزق لم يجب ذلك ولئن نزلنا عن هذا المقام لكن ليس كل جسم
لطيف فانه يسهل على الاجسام القوية فان جرم الصاعقة قد يكون في رقته حد الطيف
ثم انه عند نزولها ينفذ في الجبال او ينقض في الجبال من غير ان يتأثر شيء منها ولئن
سلمنا

سلمنا انه لا بد من التاثر ولكن اذا كان لطافتها بمعنى الرقة او بمعنى الشفافية فهو ع
مسلم ان الذي الطلسم به كونها كثيفة انها لو كانت كثيفة لرأيناها ومعلوم ان ذلك انما
يلزم لو كانت الكثافة بمعنى انها ملونة فاما لو كانت كثيفة غير ملونة لم يجب ان نراها
ثم ان عدم التلون لا ينافي الصلابة فان البلور مع صلابته شفاف بل الافلاك اصلب
الاجسام مع انها اشفها واذا ثبت ذلك فلم لا يجوز ان تكون ابدان الجن شفافة فلا جرم
لا نراها عند حضورها ثم انها مع ذلك صلبة قوية ولا تتمزق في الرياح العاصفة ولئن
سلمنا انها تتمزق لكن لم لا يجوز ان يكون لها قوة قوية على ان تحصل بدل الاجزاء المتحللة وذلك
ان الحامل لقوى الحس والحركة في الحيوانات هو الارواح وانها اجسام لطيفة بخارية وتتغير
بادنى سبب الا ان القوة الجاذبة المركوزة فيها تورد البدل فكذا هاهنا نفوس الجن قوية
على ايراد البدل واما الطريق الى اثبات هذه فاما الحس او الخبر او النظر اما الحس فقد
زعم قوم انهم شاهدوا الجن والحكماء كذبوهم فيه وزعموا ان تلك الصور اشباح مرتسمة
في الحس المشترك وقد عرفت كلامنا فيه على هذا التاويل واما الخبر فينتهي الى الحس واما
النظر فلا مجال له فيه لان العقل لا سبيل له الى اثبات الغائب الا باحتجاج الشاهد والغائب على
الخامس في قطع كل الحاجات فلا يمكن اثبات شيء اخر في النفوس الفلكية لما
ثبت ان حركات الافلاك ارادية والفاعل بالارادة لا بد وان يكون له شعور بما يفعله
فالافلاك لها قوة على الادراك والفعل وهي النفوس ثم اضطرب كلام الشيخ في انها
جسمانية او مفارقة ومنهم من اثبت لكل منها مفارقة والاخرى جسمانية حتى

من انها جسمانية انها مدركة للجزئيات وكل ما كان كذلك فهو جسماني بيان
الصغرى انها هي الفاعلة للحركات الجزئية وكل من كان كذلك فلا بد وان يكون صاحب
ادراك جزئي لما ثبت في باب العلة ان الراي الكلي لا يصدر عنه افعال جزئية بيان
الكبرى ما مر ولقائل ان يقول ان افتقار الحركات الجزئية الى نفس ذات ادراكات
جزئية افتقر لتلك الادراكات الجزئية الى النفس الى نفس اخرى ولزم التسلسل وان جاز
استناد تلك الادراكات الجزئية الى العقل المفارق فلم لا يجوز بذلك الطريق اسناد الحركات
الجزئية الى العقل المفارق حتى يستغنوا عن اثبات هذه النفس وايضا فقد تكلمنا على قولكم
الراي الكلي لا يصدر عنه افعال جزئية في باب العلة حجة من انها مفارقة ان النفس
انما تحرك الفلك للتشبه بالعقل والتشبه بالشيء بعد ادراكه فالمدرك للمحرك جزئي في النفس
المدركة للعقل مجردة ولقائل ان يقول انتم ذهبتم الى ان النفس انما تحرك الفلك للتشبه بالعقل
فلا بد لها من شيء واحد يكون مباشرا للافعال الجزئية ومدركا للعقل المجرد والمباشر للافعال
الجزئية مدرك لها والمدرك للجزئيات جسماني فالمدرك للعقل المجرد مجرد فلزمكم في هذا
ان يكون جسمانية ومجردة ولا خلاص عن هذا الاشكال الا بترك قاعدة من هذه القواعد

الفصل الثالث في العقل

وهو جوهر كان المراد منه موجود ليس بجسم
ولا حال في الجسم ولا يكون متعلقا في فاعليته على الجسم واجمع الفلاسفة عليه بامور سبعة الاول
ان الله تعالى واحد فيجب ان يكون معلوله واحدا على ما مر وهذا اما ان يكون جوهرا او عرضا
محال ان يكون عرضا والا لكان الجوهر معلولا له فيكون هو متقدما على الله مع احتياجه الى

الجوهر

الجوهر وذلك دور وان كان جوهرا فقد عرفت ان اقسامه اللغة ولا يجوز ان يكون الصادر
الاول جسما لانه مركب من الهيولى والصورة وصدور المركب عن العلة انما يكون بعد صدور
مفرداته عنه ولا يجوز ان يكون هو الهيولى لان الصادر الاول علة لما بعده فلو كان الصادر
الاول هيولى لكانت الهيولى فاعلة وقابلة فيكون الشيء الواحد فاعلا وقابلا معا وهو محال ولا الصورة
لان تاثيرها فيما بعدها ان كانت بمشاركة الهيولى كان تاثيرها في الهيولى بمشاركة من الهيولى
فتكون الهيولى سابقة على نفسها وهو محال وان كان لا بمشاركتها كانت الصورة مستغنية في فعلها
عن الهيولى والغني عن الشيء في فعله غني في ذاته عنه على ما مر فلا تكون الصورة صورة هذا
خلف ولا النفس لان الصادر الاول علة لكل ما عداه من الممكنات فيكون علة لجميع الاجسام
وكل ما كان علة لجميع الاجسام لا يكون في فاعليته محتاجا الى الجسم وكل ما كان متعلقا في فعله على كل
الاجسام لا يكون نفسا ولما بطل الاقسام باسرها سوى العقل ثبت ان الصادر الاول هو العقل
على ما قال عليه السلام اول ما خلق الله العقل بحركات افلاكه لا بداية لها ولا نهاية وتشبه ان
القوة القوية على هذه الحركة لا تكون جسمانية اصلا وليس ذلك هو الله تعالى لامتناع استناد الكثرة
الكثرة اليه ولا بد ان يكون المبدأ الاول لها جوهر وعاقل جواهر اخر عقلية وهو المطلوب
مما مر في باب العقل والمعقول ان المخرج للنفس الناطقة من العاقلية بالقوة الى الفعل لا بد ان
يكون عقلا محضا لان الجسم مركب من الهيولى والصورة ولا يتقدم بالتقدم كل واحد منهما الا الاخر وكل
الثالث يجب ان لا يكون جسما ولا جسمانيا والا لافتقر الى نفسه وليس ذلك هو الله تعالى
لاستحالة ان يصدر عنه اكثر من الواحد ولا بد من جواهر عقلية وعلة وجود الافلاك

اما ان يكون جسما او لا يكون والاول محال لانه اما ان يكون الحاوي علة للمحوي او بالعكس
والاول باطل لان الجسم انما يصدر عنه الفعل اذا صار بشخصه ذلك المتعين فلو كان الحاوي
علة للمحوي لكان الحاوي متقدما على وجود المحوي لكن وجود المحوي وعدم الخلاء معا والمتقدم
على ما مع الشيء متقدم عليه فيكون الحاوي متقدما على عدم الخلاء فيكون الخلاء ممكنا لذاته وهو
محال ومحال ان يكون المحوي علة للحاوي لان الاضعف لا يجوز ان يكون علة للاقوى والاشرف ولو
كانت العلة لوجود الافلاك غير الجسم فان كان جسمانيا عاد التقسيم وان لم يكن كذلك كان عقلا
مجردا وهو اما الله تعالى ويكون الصادر عنه اكثر من واحد وهو محال او غيره وهو المطلوب
ثبت ان الحركة الفلكية ارادية وكل حركة ارادية فلا بد لها من مطلوب والا لم تكن تلك الحركة اولى
من غيرها ولان العبث لا يكون دائما ولا اكثريا فلا بد وان يكون ذلك المطلوب كمالا عند الطالب
والا لم يتوجه الطالب اليه والقى هو كمال عند الطالب اما ان يكون كمالا في ذاته او لا يكون فان كان
الثاني لكنه ان ظهر لذلك الطالب ان ذلك المطلوب ليس بكمال في ذاته وحسبه يترك الطلب
ويبطل الحركة فلو كانت الحركة الفلكية لشيء كذلك لانبتت وانقطعت فاذن مطلوب الفلك
كمال حقيقي ثم ذلك الكمال اما ان يكون مطلوب الفلك من حركته افادة الكمال او استفادته والاول
باطل لان تلك الافادة اما ان تكون هي المقصود من علة الافادة فحينئذ يكون هذا المفيد
مستعبدا لسافله واولويته فيكون له مقصود حاصل لاجل الاستفادة واما ان لا يكون فحينئذ لا
يكون مطلوبا اصلا وهو باطل واما الثاني فاما ان يكون المطلوب ذلك الكمال من الاجسام
او من غيرها والاول باطل لان تلك الاجسام اما عنصرية او فلكية والاول محال

لان الاجسام

لان الاجسام العنصرية محتاجة في كل كمالاتها الى الافلاك فلو استفادت الافلاك كمالاتها
من العناصر لزم الدور ولان المستفيد اخس من المفيد فلزم ان يكون الفلك اخس من العناصر
والثاني باطل لوجهين اما اولا فلان الكلام في حركة الفلك كالكلام في حركة غيره واما ثانيا
فلان فلكا لو استفاد من فلك اخر ليتحرك الى جهة حركة الفلك المفيد بعينه او بسرعته وبطوه
لكن الامر ليس كذلك لان الفلكين اللذين يختلط احدهما بالاخر يختلفان في هذه الامور وثبت
ان مطلوب الفلك التشبه بذي الكمال من جوهر غير جسماني ثم لا بد هنا من الطرح بليه امور
فان هذا الطالب المستفيد لا بد وان يكون كاملا من جميع الوجوه والا كان تشبها لا مجاهرة
باشرها وان كان كاملا لا يكون مطلوبا لذات المستفيد لا بد وان يكون كاملا مطلقا والا لافتقر
الى مكمل اخر ويعود التقسيم المذكور ولا ينقطع الا بالانتهاء الى الكامل المطلق ثم المطلوب
اما ان يكون كمالا لا يمكن حصوله بالطبيعة وهو محال والا لكان متى حصل انقطعت الحركة او لا يمكن
حصول شيء منه فيكون الطلب طلبا للمحال او لا يمكن حصوله الا منفصلا الى ابد على التعاقب فيكون
هذا الطلب باقيا دائما واذا عرفت ذلك فنقول ان الفلك كامل في جوهره وجميع اعراضه
بالفعل الا في وضعه فانه لا وضع يحصل الا وهناك اوضاع اخر لا نهاية لها وهي باسرها
بالقوة ولا يمكن حصول جميعها معا فاذن لا طريق الى اخراجها الى الفعل الا باخراج احادها
على التعاقب ثم ان الفلك لما تصور كمال العقل وانه لم يبق عنه شيء بالقوة الا وقد خرج الى
الفعل اشتاق الى التشبه به في اخراج ما فيه بالقوة الى الفعل ولما تعذر عليه استخراج
جميع الاوضاع الى الفعل لا جرم استخرجها الى الفعل واحدا واحدا فهذا منشأ هذه الطريقة

والاعتراض على الحجة الاولى لا نسلم ان الصادر الاول عنه يجب ان يكون واحدا على ما مر ولئن
سلمناه ولكن ذلك انما يجب اذا كان موجبا اما اذا كان مختارا فلا ولئن سلمناه ولكن لم لا يجوز
ان يكون الصادر الاول جسما قوله الجسم مركب من الهيولى والصورة قلنا لا نسلم ثم انه ممنوع
على مذهبكم لان الصادر الاول جوهر والجوهر عندكم جنس وكلما كان تحته جنس فهو مركب
من جنس وفصل وهما مادة وصورة فالطريق التي عقلتم صدور العقل عن البارى فاعقلوا
مثله في الجسم ولئن سلمناه فلم لا يجوز ان يكون هيولى وما ذكروه من استحالة كون الواحد قابلا
وفاعلا فقد مر الكلام عليه ولئن سلمناه فلم لا يجوز ان يكون صورة وما ذكروه من ان
تاثير الصورة اما ان يكون بشركة المادة او لا يكون فقد مر الكلام فيه وعلى الثانية انا
لا نسلم ان حركات الافلاك غير متناهية ولئن سلمناه ولكن لا نسلم ان فاعل الافعال الغير المتناهية
لا يجوز ان يكون جسما ولئن سلمناه ولكن لا نسلم انه غير الله تعالى وتقرير هذه المقالات
قد مر وعلى الثالثة والرابعة والخامسة ما مر من فساد تلك الاصول وعلى السادسة لم
لا يجوز ان يكون الحاوي علة للمحوي قوله يلزم ان يكون الخلاء ممكنا قلنا لا نسلم ان الخلاء ممتنع
ولئن سلمناه ولكن هذا وارد عليكم من حيث ان عدم الخلاء ووجود المحوي معلولا وجود
الحاوي والعقل الذي هو علة المحوي معا فان لزم من تقدم الحاوي على وجود المحوي تقدمه على ما
معه وهو عدم الخلاء لزم ايضا من تقدم العقل الذي هو علة المحوي عليه تقدم الفلك معه وبالجملة
فلا فرق الا ان يقولوا ما مع المتاخر بالذات متاخر بالذات وما مع المتقدم لا يجب ان يكون متقدما بالذات
لكنه لا بد من دلالة عليه لانا بينا هذا الفرق نعلم بالضرورة ان عدم الخلاء مشروط بوجود

المحوي

المحوي والمشروط بالغير لا يكون واجبا بالذات وبتقدير ذلك ولكن ذلك الشرط اولى بالوجوب
فيكون المحوي واجبا لذاته هذا خلف ولئن سلمنا ان الحاوي ليس علة للمحوي لكن لم لا يجوز ان يكون
بالعكس وحديث الشرف والخسة خطابي ولئن سلمناه فلم لا يجوز ان يكون المؤثر هو الله تعالى
قوله الواحد لا يصدر عنه اكثر من الواحد قلنا مر الكلام فيه وعلى السابعة انا لما بعد البحث عن حركة
الفلك ارادية ام لا وان التقسيم الذي ذكرتموه منحصر ام لا سكوت فانكم لم قلتم انه ليس في الفلك شيء بالقوة
سوى الاوضاع فانا بينا ان اتصاف الاعراض في النفس غير برهاني وبتقدير ذلك فلم لا يجوز
اتصافه بانواع الكيفية وانواع انواعها في عدد معين فاذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون المطلوب
بالحركة شيئا سوى الاوضاع لا يقال المطلوب لا يجوز ان يكون كذا الا امكن حصوله بتمامه بل لا بد
وان يكون امرا بين القوة التامة والفعل التام وما ذلك الا الحركة لانا نقول الحركة ليست هي
المقصود بالذات بل ما يحصل بها وهو عندكم الاوضاع المتعاقبة فلم لا يجوز ان يكون المطلوب استخراج
العقول المجردة المتعاقبة بل الغالب على الظن انه لا يجوز ان يكون المقصود من الحركة الا ما ذكره
لوجوه اربعة فالواجب لو فعل ذلك لكان عابثا محضا لو كان الغرض ذلك لكانت الحركة في
السرعة بحيث يمنع الزيادة عليها لان طالب الشيء اذا امكنه تحصيله في مدة قصيرة استحال
ان يترك ذلك ويحصله في مدة طويلة الا اذا كان الفعل في المدة القصيرة شاقا لكن لو كان كذلك
لم يكن للافلاك اختيار كما اثبتم مطلقا واما ان المحرك القريب للفلك مبدا لافعال جزئية فيكون
صالحا دراكا للجزئية على مذهبهم فالمحرك القريب للفلك يكون جسمانيا على قولهم والجسماني
لا يدرك المجرد والعقل مجرد فالمحرك القريب للفلك غير مدرك للعقل فما لا يكون مدركا للشيء

ولا يكون عالماً به لا يكون متشبهاً به ولا متشبهاً به في الحركة الفلكية لست بتشبيهية د ولم لا
يجوز أن يكون علة الفلك يأمر باستخراج الأوضاع إلى الفعل كمالاً وكل كمال فهو مطلوب كاف
في أن يكون داعياً إلى الحركة من غير وجود الجواهر العقلية ولنكتف بهذا القدر من المباحث
فإنها وراءه مذكورة في المباحث المشرقية فصل في تفاريع العقول هذه الجواهر
لو ثبت القول بها لكان لا بد لها من أحكام في تحقيقها ونشير إلى أصولها من قواعدهم وذلك
نو حكماً فالعقول أزلية لأنها لو كانت حادثة لكانت مادية ولا يكون المجرد مجرداً هذا خلف
ب هي أبدية وإلا لكانت مركبة على ما مر بيانه في باب النفس ج كل واحد من العقول نوعه في
شخصه وإلا لكانت مادية لأن تكثر أشخاص النوع لا يكون إلا للمادة د عاقل لذاته لأنه مجرد
وكل مجرد فله ذات معقول ذاته وهو يجب أنه يعقل جميع الكليات لأن تعقلاته ثابتة
للماهيات لماهيته ممكنة على ما مر بيانه في باب العقل فيكون حاصلة وإلا لتوقف حصولها على
مادة فيكون العقل مادياً هذا خلف و علل الأجسام لأن الجسم لا يجوز أن يكون موجداً ولا الجسماني
ولا يجوز استنادها إلى الله تعالى لاستحالة أن يصدر عنه تعالى أكثر من الواحد فخالق هذا العالم
المحسوس تلك العقول المجردة ط إن شاء من الكمالات اللائقة بها لا يكون إلا بالفعل بل ما لا
لها بالقوة فحاصل بالفعل لا تجدد لها حادث لا يكون إلا للماديات ي العقول هي العلل
لنفوسنا ولحالاتها بأسرها ك منهم من قطع بأن العقل علة لعقل آخر والفلك كما هو على
تفصيل شرحه وهو أن عدد العقول بحسب عدد الأفلاك والصحيح أنه لا دليل عليه بل من الجائز
أن يحصل من العقل الأول عقل ثان وعن ذلك ثالث إلى أن يصل إلى ألف وأزيد وأنقص

وحسبه

وحسبه يجل دعوى ذلك العقل لأجزاء الفلك وعلى هذا لا يمكن التوصل من عدد الكواكب إلى عدد
العقول يب في أنه هل لكل واحد من الكواكب غير الثوابت والحوامل والخارج المركز عقل
على حدة أو لجملة الفلك وللكواكب عقل واحد والأول أصح لأن اختلافهم في الكواكب في الحركات جهة
وسرعة وبطوءاً لما كان للعقول وجب استناد كل واحد من هذه الكواكب إلى عقل يج اتفقوا
على أن أصل حركة الفلك للتشبه بالعقول واختلفوا في أن اختصاص كل كرة بالحركة إلى الجهة الخاصة
وبسرعة محدودة في سطوع محدود هل هو للتشبه أم لا فعند بطليموس أن جهة الحركات وأعدادها
المخصوصة للعناية بالسافلات فإن الحركة إلى الجهة لما استوت بالنسبة إلى الفلك لأن مقصوده
باستخراج الأوضاع إلى الفعل وذلك حاصل بالطريقين وكانت الحركة إلى الجهة المخصوصة أنفع
للسافلات وجب في حكمته اختيار هذه الجهة التي هي أنفع للسافلات والشيخ أبطل ذلك
وقال لو جاز لكم أن تقولوا إن الحركة إلى الجهة لما استوت فاختار الفلك الأنفع للسافلات
جاز أن تقال الحركة والسكون بالنسبة إلى الفلك على السواء فاختار الفلك الحركة لأنها أنفع للسافلات
وهذا غير لازم لأن السكون عدم والحركة كمال ويستحيل أن يكون عدم الكمال بالنسبة إلى الفلك
مساوياً لوجوده وأما الحركة إلى الجهتين فكل منهما يحصل الكمال الذي بالقوة فجاز أن يكون
الترجيح للعناية بالسافلات يد قالوا إن تأثير العقول في معلولاتها بسبب تعقلها فلأجل
تعقل العقل وجود الفلك فيكون ذلك التعقل سبباً لوجوده والظاهر أن الذي حملهم عليه اعتقادهم
أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد والعقل له جهتا الوجوب والإمكان فلو جعلناهما
علة العقل والفلك لم يبق هنا جهة توجب علمه بالفلك والعقل فلأجل ذلك جعلوا

الوجوب والامكان علة لعلمه بالعقل والفلك ثم جعلوا العلم علة لهما بهما لم يثبت عندنا
عدد الافلاك لم نعرف عدد العقول وبتقدير ان نعرف عدد الافلاك لكن لا نعرف عدد العقول
ايضا ثم المبداء الذي يخرج عقولنا من القوة الى الفعل زعموا انه العقل الاخير لان العقول
التي فوقه كل واحد منها علة لعقل وفلك فلو كان علة لعقولنا ايضا لكان قد استند الى الحق
اكثر من شيء وهو محال ولنقنع بهذا القدر من الفضائح ولنختم الكتاب الثاني به ولنشرع
في الكتاب الثالث وهو الكلام في العلم الالهي بعون الله تعالى والحمد لله رب العالمين

الكتاب الثالث في العلم الالهي خاصة وفيه ثلثة ابواب

الباب الاول في ذاته تعالى وتقدس وفيه مباحث

في اثبات مدبر العالم الطريق الى اثبات ما لا يعلم بالضرورة الا بواسطة
العلم الضروري حاصل بما يعلم ضرورة انه وجهة الحاجة اما الامكان او الحدوث وكل
واحد منهما اما ان يعتبر في الذوات او في الصفات فههنا طرق اربعة لا مزيد عليها ا العالم
ممكن وكل ممكن فله مؤثر واحتجوا على الصغرى منه اوجه ا ان كل جسم منقسم ابدا وكل منقسم
فله جزء لوجوده غيره فكل جسم محتاج الى غيره وكل محتاج الى غيره ممكن لذاته فكل جسم ممكن لذاته
ب كل جسم فان وجوده زائد على ماهيته وكل ما كان كذلك فانه ممكن لذاته وسائر الصغرى
ما مر في باب الوجود والكبرى مبرهنة بما تبين في مبحث واجب الوجود ج كل جسم
مركب من الهيولى والصورة وكل ما كان كذلك فهو مفتقر اليهما وكل ما كان كذلك فهو ممكن
فالجسم ممكن لجملته واجزائه د كل جسم فانه لا بد وان يوجد جسم اخر يساويه اما

في عام

في تمام ماهيته حتى يكون ذلك الجسم نوعا تحته اشخاص او في مجرد جسميته حتى يكون جسما
تحته انواع فان كان الاول لكان ممكنا لما عرفت ان النوع متى وجد تحته اشخاص كثيرة فان
تشخص كل واحد منها معلول لسبب منفصل وان كان الثاني كان كل واحد منها مركبا من الجنس والفصل
وكل مركب محتاج وكل محتاج ممكن فكل جسم ممكن ه كل جسم في حيز دائما وكل ما كان كذلك كان
حاصلا في الجهة دائما وكل ما كان كذلك كان متوقفا في وجوده على وجود غيره وكل ما كان
كذلك كان ممكنا فثبت بهذه الوجوه التي قررنا بعضها وسيأتي تقريرنا الباقي ان كل جسم ممكن
وقد عرفت ان كل ممكن فان كلى الطرفين اليه على السواء وعرفت ان كل ما كان كذلك فله مؤثر
وكل ما هو مؤثر في جسم لم يكن جسما والا لكان مؤثرا في نفسه ولا جسمانيا والا لزم الدور
فثبت ان للعالم مبداء غير جسم ولا جسماني ب الاستدلال بامكان الصفات وتقريره ان الاجسام
مشتركة في الجسمية ومتباينة في الصفات والهيآت فاختصاص كل واحد بما
اختص به اما ان يكون لا لامر فيكون الممكن واقعا لا عن سبب واما لامر وهو اما تلك الاجسام
وهو محال والا لزم من الاستواء في الجسمية الاستواء في كل تلك الامور او مغايرا وهو اما ان
يكون حالا فيها وهو محال لانه ان كان لازما لها فان كان لازما ومع الجسمية عاد الاشتراك ولو
كان لزائد كان الكلام فيه كالكلام في الاول فيلزم الدور او التسلسل والاشتراك المذكور
وان لم يكن لازما لم يكن الحاصل بسببه لازما واما ان يكون محلا له وهو محال لما عرفت من
استحالة حلول الجسمية في محل واما ان لا يكون حالا فيها ولا محلا وهو اما ان يكون جسما او جسمانيا
بالكلية والجسمانية عاد التقسيم وان لم يكن كذلك فحينئذ اما ان يكون بعض الاجسام يقبول ذلك

لا تنزع عن ذلك المؤثر اولى فيعود التقسيم في تلك الاولوية واما ان لا يكون جسديا لا يكون ذلك
المفارق موجبا والا لم يكن اختصاص بعض تلك الاجسام بشول ذلك لا تنزع ذلك المفارق اولى
من غيره واولى عرضنا بدلالة ثانية دقيقة افتقار الاجسام في صفاتها الى الفاعل الحادث الاستدلال
بحدوث الاجسام فهو ان كل جسم محدث وكل محدث فله محدث والصغرى بيانها والكبرى بيانه
تحصل بديهية واخرى استدلالية وهو ان كل محدث ممكن وكل ممكن فله مؤثر اما الصغرى
فلان كل محدث فحقيقته قابلة للوجود والا لما وجد وللعدم والا لما كان معدوما وكلما كان
كذلك فهو ممكن وادعاء الضرورة اولى فلا الاستلزام انتفى الشيء بنفسه د الاستدلال
بحدوث الصفات واظهرها تكون الحي حيوانا فان ذلك اما لجسميته فيلزم ان يكون ابدا كذلك
وان يكون كل جسم ابدا كذلك او لما يحل في الجسم وهو باطل لوجهين اما اولا فلان ذلك الحال اما ان يكون
له شعور بما يصدر عنه او لا يكون والاول باطل لانا نعلم بالضرورة ان الانسان حال كماله في
القوة والعلم لا يمكنه تغيير جزء واحد اسمه في اعضائه والشكل فلان يعجز عنه حال كونه في غاية
الضعف اولى والثاني يقتضي ان يكون الفعل الصادر عنه متشابها لما بينا ان فعل القوة الموجبة
في المادة البسيطة ليس الا الكرة واما ثانيا فلان اختصاص ذلك الجسم بتلك القوة ان كان
لا لما عاد الحال المذكور وان لم يكن لا لما افتقر في اتصافه به الى مخصص خارج اولها
يكون محلا للجسمية وهو باطل لوجهين اما اولا فلما بينا ان الجسمية لا محل لها واما ثانيا
فلان ذلك المحل اما ان يكون له شعور به او لا يكون ويعود التقسيم او لما لا يكون محلا لذلك
الجسم ولا حالا فيه وهو اما ان يكون جسما او لا يكون فان كان فالاول فاما ان يكون مماسا

له

له كالرحم ومزاج الابوين لما نرى من عجزها عن ذلك ولان تأثير الرحم في تلك النطفة يجب ان
يكون واحدا فيجب ان يكون الاثر متشابها وهو الكرة واما ان يكون مباينا لها فان المؤثر
هو اجسام الافلاك وهي ان كانت موجبة عاد الكلام في لزوم التشابه وان كانت مختارة
فهي جسدية تفتقر لاجسام هذا العالم الى مدبر مختار ثم اذا ضممنا الى ذلك ما يدل على ان
المدبر يستحيل ان يكون جسما وجسديا يحصل تمام المطلوب ح في ان المدبر واجب لذاته مدبر
العالم ان كان واحدا لذاته فهو المطلوب والا كان ممكنا مفتقرا الى مؤثر آخر فاما ان يتسلسل
واما ان يدور وهما محالان او ينتهي الى موجود واجب لذاته وهو المطلوب ح في ان المدبر ازلي
لثلاثة اوجه فان حقيقته من حيث هي هي لم تكن قابلة للعدم استحال العدم عليها وان كان
وهي ايضا قابلة للوجود فهي قابلة لهما فهي ممكنة مفتقرة الى المؤثر هذا خلف ب ان كل عدم بعد
الوجود متجدد وكل متجدد ممكن وكل ممكن فله سبب فكل عدم بعد الوجود له سبب وكل
ما يصح عليه العدم فانه يتوقف وجوده على عدم سبب عدمه وكل ما يتوقف على غيره ممكن
فكل ما يصح عليه العدم ممكن ج اذا قلنا واجب الوجود نفس وجوده قلنا الوجود لا يقبل
العدم لان القابل حاصل مع المقبول والوجود لا يبقى مع العدم فالوجود لا يقبل العدم فما
لا حقيقة له سوى الوجود اولى ان لا يقبل العدم د في ان حقيقته مخالفة لحقائق الممكنات لان
المتساويات في الحقيقة متساوية في لوازمها فلو شاركت حقيقته حقيقة ممكنة لزم استواؤهما
في الوجوب والامكان فيجب ان يكون كل واحد منهما ممكنا واجبا وهو محال د في وجوده
وجوده اما ان يكون نفس حقيقته او لا يكون فان كان الاول كان محل الوجود عليه وعلى

الممكنات بالاشتراك والا لانحصرت حقيقته متساوية اما لحقيقة شيء من الممكنات او للوجود
وذلك على ما سبق محال وبهذا عرفنا فساد مذهب الشيخ من ان الوجود في الواجب والممكن
واحد مع انه ليس لواجب الوجود حقيقة سوى ذلك الوجود ولو كان الثاني فاما ان يكون وجوده
مساويا لوجود شيء من الممكنات او لا يكون ولا استبعاد في الاول الا بدليل منفصل لصحة الاشتراك
اختلاف الحقائق في اللوازم وتحقيق الحق فيه قد مر في باب الوجود ه في ان واجب الوجود
واحد لو فرضنا اثنين واجبي الوجود فهما متشاركان في وجوب الوجود ومتباينان في الهوية بان
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فوجود كل واحد منهما مغاير لهويته لكنه محال لوجهين اما
اما ان يكون بين الامرين ملازمة او لا يكون فان كان الثاني لم يكن الوجوب مقتضيا لذلك التعين ولا بالعكس
فانضمام احدهما الى الاخر يستدعي سببا خارجيا فيكون كل واحد منهما محتاجا في وجوده وتشخصه
الى سبب خارجي فيكون الواجب ممكنا هذا خلف وان كان الاول فان كان التلازم لاجل الحقيقة
عاد المحال وان كان لغيرها فاما ان يكون الغير علة للوجوب بالذات هذا خلف على ما مر او بالعكس
فحينئذ انما يتحقق الوجوب بالذات حيث يتحقق ذلك التعين فكل واحد لانه هو ذلك التعين
ت الاجزاء ان لم يكونا واجبين كان جزء الواجب غير واجب والشيء يفتقر الى جزئه والمفتقر
الى غير الواجب اولى ان لا يكون واجبا فالواجب ليس بواجب هذا خلف وان كان
واجبين فهما ايضا مشتركان في الوجوب ومتباينان في التعين فكل واحد من ذينك
الجزئين مركب من جزئين آخرين ثم الكلام فيهما كالكلام في الاول فيفضي الى تركب كل واحد
من الاشياء الواجبة لذاته من اجزاء متناهية وهو محال وبتقدير صحته فالخلف

لازم

لازم لان المركب لا بد فيه من البسائط والجميع لتلك البسائط ان كان واجبا متشاركا لغيره في
الوجوب ومتميزا عنه في الهوية فيكون مركبا فيكون البسيط مركبا هذا خلف وان لم يكن واجبا
كان جزء الواجب غير واجب هذا خلف ولقائل ان يقول لم قلتم انه يلزم من اشتراك الاشياء
في الوجوب وامتيازها بعضها عن البعض بالتعين وقوع التركيب في كل واحد منهما ولم لا يجوز ان يكون
الوجوب معنى سلبيا فيكون تلك متباينة بتمام حقائقها ومشتركة بوصف سلبي وهو الوجوب
وحاصل هذا السؤال ان الاشتراك في الوجوب اشتراك في وصف سلبي والاشتراك في
الوصف السلبي لا يقتضي الكثرة في الماهية وتقريره بين الخاصين قد مر ولئن سلمنا ان الوجوب
امر ثبوتي لكن لا نسلم ان التعين امر ثبوتي وقد مر تقريره ايضا ولئن سلمنا ذلك فلم لا يجوز
تلازمهما من غير ان يكون احدهما علة للاخر ولا معلولا له كما مر تقريره في باب تعلق الهيولى
بالصورة ولئن سلمنا انه لا بد في ذلك فلم لا يجوز كون الوجوب معلولا والذي احتج به على امتناعه
معارض بوجهين لان الوجوب اعم من الوجوب بالذات او بالغير فالقدر المشترك ان كان مستقلا
وجب ان يكون الوجوب بالغير مستقلا ولا يكون الوجوب بالغير وجوبا بالغير هذا خلف وان لم
يكن مستقلا استحال كون الوجوب بالذات لتحققه فيه كون الشيء واجب الوجود لذاته كيفية
لذلك الوجود ونعت له ونعت الشيء متأخر عنه والوجوب متأخر عن الوجود والمتأخر
لازم او عارض وفي ان واجب الوجود غير مركب كل حقيقة مركبة سواء كانت اجزاؤها
حسية او اعتبارية او عقلية محتاجة الى اجزائها وجزؤها غيرها فكل مركب محتاج الى الغير
فيكون ممكنا فكل ما ليس بممكن فليس بمركب لا يقال الدلالة انما دلت على انتهاء الممكنات

الى مقطع الى الحاف فلم لا يجوز ان يكون كذلك الشيء مركبا من اجزاء كل واحد منها واجب
لذاته وقد ذلك المركب وان كان التركيب مفتقرا الى الاجزاء لكنه لوجوب اجزائه غني عن السبب
المنفصل لانا نقول اذ كان الواجب لذاته مركبا من الاجزاء ليس الا الواجب عن ذلك الواحد ان كان
مركبا عاد الكلام فيه الى ان الواجب واحد والبواقي معلولات وهو المطلوب وان كان الواجب
اكثر من الواحد كان نعم واجب الوجود لذاته فقضى كالا على كثير بين هذا خلف وليس سلمنا انه لا خلف فيه
لكن تلك الاجزاء ان لم يكن بينها ملازمة كان البعض علة للبعض والمعلول ممكن فلا يكون الاجزاء
باسرها واجبة وقد فرض كذلك هذا خلف ثم انه ليس بجسم للوجوه المذكورة في انه لا شيء من
الجسم بواجب الوجود لذاته دال على عكسها وهنا ايضا ان الذي دل على افتقار العالم الى الصانع
هو بعينه دل على ان ذلك الصانع ليس بجسم ثم انه ليس بجوهر لجوهر ايضا لان الاشتراك على
معان [illegible] ان الموجود الذي هو الحق وواجب الوجود جوهر بهذا المعنى ثم الماهية التي في
[illegible] كانت لا في موضوع وهذا انما بينا واما جوهر بغير حقيقته وقد عرفت
الاختلاف في ذلك هذه المسألة فيجمع عليه [illegible] القابل للصفة والحكماء اتفقوا على انكار [illegible] بان
تلك الصفات ان كانت واجبة الوجود لذواتها كان واجب الوجود اكثر من واحد ولان الصفة
مفتقرة الى الموصوف ولا شيء من الواجب لذاته بمفتقر وان كانت ممكنة كانت معلولة لذاته
لان واجب الوجود لما [illegible] بسيط يكون الواحد قابلا وفاعلا معا وهو محال ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون الصفات واجبة لذواتها فانه واجب الوجود ليس اكثر من الواحد قلنا [illegible]
الكلام فيه قوله الصفة محتاجة الى الموصوف قلنا هذا باطل بالصورة عندكم فان الصورة صفة

الهيولى

عندكم

الهيولى مع انها غير محتاجة لان الهيولى محتاجة اليها فلو احتاجت اليها لزم
الدور وليس سلمنا انها ممكنة فلا نسلم استحالة كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا معا وليس
سلمنا صحة هذه الدلالة ولكن لكم مذهب يبطلها ولو يرد منها لله اوضح وان عندكم الله تعالى
يجمع والعلم عندكم عبارة عن صورة مساوية للمعلوم في العالم فاذن صور الماهيات
حاصلة في ذات الله وهي ليست بنفس ذاته لان ذاته تعالى مخالف لسائر الماهيات فتقدير ان
تكون مساوية لبعضها لكنه يستحيل ان يكون مساوية لجميعها والا لكان مخالفا لنفسه فاذن تلك
الصور مغايرة لذات الله تعالى وهي مرتسمة فيه فيكون ذاته تعالى محلا للصفات فان عندكم الاضا
الاعراض موجودة في الخارج فيكون الله تعالى علة لغيره وقبله وبعده ومعه وهذه صفات
موجودة في الخارج فيكون ذاته تعالى محلا للصفات ح تعين واجب الوجود زائد على كونه واحد
الوجود والا لكان جميع واجب الوجود [illegible] الواجب [illegible] وكل ذلك باطل وان العلم بوجود
الباري ضروري والعلم بحقيقته الاول [illegible] ذلك [illegible] وان يكون صفة لاستحالة ان
يكون تعين الشيء موجودا مباينا له والموثر في ذلك الوجود هنا القابل والفاعل واحد
ح ما يكون موجدا للصفات المتغايرة فيه واختياره امتناع كونه واجب الوجود كذلك
بان كل صفة نفرض فاما ان يكفي ذات واجب الوجود في ثبوتها او عدمها او لا يكفي فان
كان الاول لزم دوام وجودها او عدمها بدوام ذاته فحينئذ يكون التغير محالا وان كان الثاني
توقف وجود تلك الصفة وعدمها على وجود شيء خارجي او عدمه وتوقف ذات واجب
الوجود على وجود تلك الصفة او عدمها والموقوف على الموقوف موقوف فذاته واجب

الوجود متوقف في تحققه على غيره وكل ما هو كذلك فهو ممكن ولقائل ان يقول لا
نزاع في صدور الحوادث عن الواجب لذاته وان كان بواسطة فلم لا يجوز ان يكون ذاته
علة لحدوث صفة له بشرط حدوث تلك المتغيرات والفلاسفة قالوا ايضا من حيث لم يتغير
به لان الاضافات عندهم موجودات خارجية فلا بد وان يتجدد مع الباري تعالى لكل حادث
يحدث وهي اضافة حالة في ذاته تعالى في انه لا يحل في شيء لانه لو صح عليه ان يحل في شيء
لوجب عليه ذلك وفساد الثاني يدل على فساد المقدم واما الشرطية فلانهم زعموا كونها ضرورية
لانهم يريدون على قولهم الغني عن المحل يستحيل حلوله وفيه نظر واما فساد الثاني فلانه لو وجب
حلوله في المحل لافتقر الى ذلك المحل والمفتقر الى الغير ممكن

الباب الثاني في صفاته وما يجب فيها

في كونه عالما اعتمدنا في ذلك على ان الله تعالى مجرد
وكل مجرد فهو عالم بنفسه وهو بالمقدمات اما الصغرى فقد عرفت بان المجرد موجود فانما
بعينه ليس بجسم ولا جسماني واما الكبرى فقد احتجوا عليها بالوجوه الثلثة التي مرت في باب
العقل والمعقول فمن الهرمة من انكر علمه بذاته لوجهين الاول المعقول هو كون الشيء عالما
بشيء نسبة مخصوصة بين العاقل والمعقول والنسبة لا تعقل الا بين امرين فعلم الذات الواحد
حقيقة بنفسه محال الثاني علمه بذاته ليس نفس ذاته والا لكان العلم بأحدهما علما بالآخر ولان
كون الشيء عالما بنفسه صفة للشيء والصفة مغايرة للموصوف بل لا بد وان يكون زائدا
عليه فكون الشيء قابلا وفاعلا معا والجواب عن الاول انه منقوض بعلم الانسان
بنفسه وعن الثاني انه لا استحالة في كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا ومنهم من سلم علمه

بذاته

بذاته وانكر علمه بالجزئيات لان العلم بالشيء عبارة عن حصول صورة المعلوم في العالم
فلو كان الباري تعالى عالما بالجزئيات لحصلت في ذاته صورتها وهو محال لوجوه ثلثة اما
اولا فلاستحالة كونه موصوفا بالصفات واما ثانيا فلان الجزئيات غير متناهية
فلو حصلت صورها في ذاته لحصلت في ذاته تعالى كثرة لا تتناهى وهو محال لان كل عدد اما
شفع او وتر وعلى التقديرين هو متناه واما ثالثا فلان تلك الصور ان اقتضت كمالا لذات الله تعالى
كان ذاته كاملا بغيره والكامل بغيره ناقص بذاته وان لم تقتض كمالا لم يجز اثباتها لله تعالى والجواب
لا نسلم ان العلم عبارة عن حصول صورة المعلوم في العالم ولئن سلمنا فلا نسلم استحالة اتصافه
بالصفات وقوله يلزم اجتماع صور لا نهاية لها قلنا نعم ولم قلتم ان ذلك محال ثم تثبت بالادلة التي استحالة
وقوع الكثرة في ذاته فاما في صفاته فلا وحديث الشفع والوتر قد مر والكمال والنقصان
خطابي ومنهم من سلم علمه بالكليات وانكر علمه بالجزئيات لوجوه ثلثة الاول لو علم الجزئيات لتغير علمه
بتغيرها والثاني محال فالمقدم مثله بيان الشرطية ان زيدا اذا دخل الدار وعلم الله كونه
فيها فبعد خروجه عنها ان بقي ذلك العلم كان جهلا وهو محال وبتقدير نفيه لكنه قبل ذلك كان
عالما والان صار جاهلا وهو نفس التغير وان لم يبق فالتغير لازم لا يقال لم لا يجوز ان يقال العلم
بان الشيء سيوجد هو بعينه علم بوجوده اذا وجد وعلى هذا التقدير فالتغير في المعلوم لا في العلم
لانا نقول هذا باطل من ثلثة اوجه فانه لو كان كذلك لكان اذا علم ان زيدا سيدخل
الدار وقت الضحوة واستمر هذا العلم الى حصول هذا الوقت ودخل زيد الدار فيه وجب ان يعلم
ذلك الدخول وان كان بعد لم يعلم حضور ذلك الوقت لكن التالي ظاهر الفساد لانه ما لم يعلم

ان ذلك لو وقع حينئذ لا يمكنه ان يعلم ان زيدا دخل الدار فالمقدم مثله وايضا الله تعالى قبل ان
خلق العالم كان عالما بانه سيخلقه ولو فرضنا انه كان يعلم انه خلقه كان ذلك جهلا فان العلم
بانه سيخلقه بعد ذلك العلم بانه خلقه الذي لو فرضنا حصول كل واحد منهما حال حصول الاخر
بدلا عنه لكان ذلك جهلا واذا كان هذان العلمان مختلفين في نفسيهما فكيف يمكن جعل احدهما نفس
الاخر ثم العلم بان الشيء سيوجد غير متوقف في كونه علما على حصول ذلك الشيء بل ذلك ينافيه
والعلم بان الشيء موجود موقوف على حصوله واذا كان كل واحد منهما متوقفا على ما ينافيه
الاخر وجب تغايرهما وان فساد الثاني في وجهين فلما مر ان واجب الوجود في ذاته واجب
الوجود من جميع جهاته ثم العلم الذي زال اما ان يكون قديما او حادثا فان كان قديما لزم عدم
القديم وان كان الثاني فذلك الحادث ان لم يكن مسبوقا بغيره كان الله قبل ذلك جاهلا تعالى عنه
وان كان مسبوقا بغيره لزم حوادث لا اول لها وكل هذه الاقسام منكرة ثم كل ادراك جزئي
فهو بالة جسمانية فلو كان الباري مدركا للجزئيات لكان جسمانيا وفساد الثالث يدل على
فساد المقدمة ثم العلم بان الشيء حاصل الان او غير حاصل تابع لحصول ذلك الشيء او لا حصوله
فلو كان الباري تعالى عالما بوجود هذه الاشياء لكان ذلك العلم ان كان تمام ذاته او جزءا منها
لزم افتقار ذاته الى غيره هذا خلف وان كان صفة زائدة عليها لكان لغيره مدخلا في تكميل
ذاته وهو محال والجواب عن الاول ان العلم حالة اضافية وتغير الاضافات جائز على الله تعالى
اما الاول فهو كما دللنا عليه فيما مضى ولان الحكماء اعترفوا بانه تعالى عالم بالكليات فعلمه بها ان
كان نفس ذاته فهو محال لان علمه بالاشياء اضافة لذاته اليها واضافة الشيء متاخرة عنه

والمتاخر

والمتاخر عن الشيء غيره واما ان يكون صفة حالة في ذاته وهو ايضا محال والا لكان في ذاته
فاعلا وقابلا معا فلم يبق الا انه مجرد اضافات ثم هب انا لا يمكننا اثبات ذلك لكن في مقام
السؤال يكفينا المطالبة واما الثاني فلانه تعالى موجود مع كل حادث ولكن المعية حادثة وذات
الله لا ينفك عن هذه المعيات فهي غير منفكة عن هذا النوع من الحوادث وعن الثاني ما مر في كتاب
النفس ان المدرك لجميع الادراكات ليس الا النفس التي هي عندهم مجردة وعن الثالث ان علم الله
بالاشياء اضافة خارجة عن ذاته قوله يلزم ان يكون لغيره مدخل في تكميل ذاته منقوض
بسائر الاضافات لا سيما المبدائية ومنهم من سلم كونه تعالى عالما بالجزئيات لكنه زعم انه تعالى
انما يعلمها قبل حدوثها على كليتها مثلا كان في الازل عالما بصفة الجواهر والسواد والبياض
وان هذه الجهات ستدخل في الوجود ثم انه تعالى يعلمها علما جزئيا واحدا بوجه واحد لو كان
عالما في الازل بان الاشياء ستوجد وانها لا توجد كان وجودها على الله انه سيوجد واجبا
وعدم ما علم الله تعالى انه لا يوجد واجبا لان عدمه يفضي الى انقلاب علم الله جهلا في الماضي والجهل
على الله محال وانقلاب الشيء في الماضي محال لانه انقلاب الماضي الى الحال فوجوده واجب لانه لا خروج
عن طرفي النقيض وذلك يقتضي ان لا يكون الانسان مختارا بين الفعل والترك لانه لا خيرة بين الواجب
والمحال لكن الجبر باطل وجوابه ان علم الله تعالى في الازل بالجزئيات محال لان العلم حالة اضافية ووجود
الاضافات متوقف على وجود المضاف فالعلم بالشيء لا يحصل الا عند حصول المعلوم والجواب
عن الاول بالتزام الجبر وعن الثاني بالنقض بعلمنا بالاشياء قبل حدوثها ومنهم من سلم كونه
تعالى عالما بالجزئيات قبل حدوثها في الوجود لكنه منع من كونه عالما بجميع المعلومات

فلو علم جميع المعلومات وفي جملة المعلومات كونه عالماً بها وكونه عالماً بكونه عالماً بها
فيلزم ان يترك هذه العلوم الى غير النهاية بل لكن كل مرتبة اخيرة فهي محتاجة الى المرتبة التي
قبلها فيكون عللاً ومعلولات غير متناهية وهو محال ثم يكون له بحسب كل واحد من تلك العلوم
علوم اخر غير متناهية طولاً وكل ذلك لا مرة واحدة بل مراراً غير متناهية وذلك غير
معقول لا يقال العلم بالعلم بالشيء نفس العلم بذلك الشيء لانا نقول العلم مغاير للمعلوم والنسبة
الى الشيء مغايرة للنسبة الى غيره فالعلم بالمعلوم مغاير للعلم بالعلم بالمعلوم ولانا اذا استجمعنا
هذه المراتب في الاذهان علمنا بالضرورة مغايرتها فما لا نهاية له لا يخرج عنه شيء وما
لا يخرج عنه شيء لا يتميز عن غيره ولان ذلك الغير خارج عنها فلا لا نهاية له غير معلوم
ح العلم بما لا نهاية له يستدعي اما وجود علوم غير متناهية او وجود تعلقات غير متناهية
وذلك محال لان كل عدد حاصل فهو اما شفع او وتر وعلى التقديرين فهو متناه والجواب
عن الاول ان اللازم مما ذكروه عللاً ومعلولات لا اخر لها ولم يثبت بالدليل امتناعه انما
الممتنع عللاً ومعلولات لا اول لها وذلك غير لازم هنا وعن الثاني ان العلم بالشيء لا يتوقف
على تميزه عن غيره لان الحكم بالتميز عن الشيء مسبوق بحصول ذلك الشيء فلو توقف تصوره على
تميزه عن غيره لزم الدور وعن الثالث تحديث الشفع والوتر من خواص والحصر ح كونه تعالى
عالماً ما نرى من اثار الحكمة في افعاله والبديهة شاهدة بان كل من كان فعله كذلك وجب ان
يكون عالماً وفيه سؤال صعب وهو انا لم لا يجوز ان يكون واجب الوجود اوجب لذاته موجوداً
عالماً قادراً لذاته وهذا العالم انما صدر عن تلك الواسطة لا عن الله تعالى وجوابه

ان كل ذلك اعتراف بانه مدبر للعالم عالم والاحتمال الذي ذكرتموه غير ثابت فوجب
الاعراض عن المشكوك والاقتناع بالمعلوم ح كونه مريداً قالت الفلاسفة لا يجوز
ان يكون صدور الممكنات عن الباري تعالى لاجل قصد منه الى ايجادها لان واجب الوجود يستحيل
ان يكون طالباً لشيء من الجهات لانه كل من كان كذلك استحال ان يكون مبدءاً اما الاول فلانه لو طلب
كمالاً لكان ذلك المطلوب اما ان يكون حاصلاً حينئذ فيكون الطلب طلباً للحاصل وهو محال او غير
حاصل وهو اما ان يكون ممتنع الحصول وهو محال لان طلب الممتنع لا يتحقق الا للجاهل بذلك الامتناع
او ممكن الحصول ويتعذر بحصوله حصول الغير وهو على الله محال واما الثاني فلان كل من قصد الى
ايجاد شيء فاما ان يكون ذلك الايجاد اولى به من ان لا يوجد حينئذ يكون الايجاد سبباً لتلك
الاولوية وحدوثها هذا خلف او لا يكون حينئذ لا يكون مريداً والا لزم ترجيح احد طرفي الممكن على
الاخر لا لمرجح وهو محال لا يقال انه انما يقصد الى ذلك الفعل طلباً لحصول الكمال لغيره وهو
الاحسان لانا نقول تحصيل الكمال لغيره وعدم تحصيله ان كان بالنسبة اليه على السواء عاد
المحال لعينه اذ ذلك ترجيح احد طرفي الممكن على الاخر لا لمرجح وان لم يكن على السواء كان تحصيل
الكمال لغيره سبباً لحصول الكمال له حينئذ يعود المحال قالوا المعنى بكونه تعالى مريداً كونه
عالماً بما يصدر عنه مع كون ذلك الصادر خيراً غير منافٍ له وليس من شرط المريد كونه بحيث
يصح ان لا يريد لوجهين فان تخلف منه تعالى ان لا يريد ما علم انه يوجد او يريد ما علم انه لا يوجد
لانقلب الحال في العلم بمحال ثم ترك الثواب والعوض عند القائلين بوجوبهما تقتضي
اما الجهل او الحاجة وهما باطلان على الله تعالى فيكون محالاً فيكونان واجبين فثبت ان كون الحي

يستحيل ان لا يوجد الشيء المعين لا يقدح في كونه مريدا والجواب عن اصل الكلام انا بينا
ان القادر يمكنه ترجيح احد مقدوريه على الآخر لا لمرجح فهي كونه قادرا المؤثر في الشيء
اما ان يصح من حيث هو هو ان يؤثر تارة ولا يؤثر اخرى او يستحيل عليه ذلك من حيث هو هو
والاول القادر والثاني الموجب فنقول الباري تعالى لو كان موجبا لكان لذاته العالم قديما
لكن العالم حادث على ما سيأتي فهو تعالى غير موجب قالت الفلاسفة القادر لا يفعل
قادرا الا على امر لا بد من تحقق ذلك الامر او لا ثم يكون القادر قادرا عليه فالمقدور
ثبوته على كون القادر قادرا عليه فلو كان تحققه بالقادر لزم الدور ثم قالوا الموجب
اتم من القادر لان القادر هو الذي لو شاء ان لا يفعل لا يفعل لكن ليس من شرط صدق هذه القضية
صدق قولنا انه شاء ان لا يفعل وما فعل لان صدق الشرطية لا يتوقف على صدق الحملية ولان
القادر حال توفر الدواعي على الفعل قادر على الفعل لا انه شاء ان لا يفعل ولم يفعل فان
ذلك لا يصدق مع صدق فانه شاء الفعل وفعل بل لانه بحيث لو شاء ان لا يفعل لما فعل والداعي
وان لم يتحقق في حقه شيء منهما لا الفعل لكنه يصدق عليه انه لو شاء ان لا يفعل لما فعل فلا جرم
كان قادرا والجواب عن الاول النقض بعلمنا بما سنجده وعن الثاني انه بحث لفظي ن
في عنايته زعموا ان الله تعالى علمه بانه كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون على
الوجه الاكمل سبب لفيضان ذلك النظام عنه فذلك العلم هو العناية القائلون
بكونه مختارا زعموا ان خلقه الخلق على الوجه الانفع لهم هو العناية ح في ان علمه فعلي
زعموا ان علمه بالاشياء فعلي اي علمه سبب لوجود الاشياء واعلم ان العلم بالشيء حال

وجوده

وجوده وبعد وجوده وحال عدمه يستحيل ان يكون علة لوجود الشيء وعدمه لان العلم تابع
للمعلوم فلو كان المعلوم تابعا للعلم لزم الدور بل العلم بالماهيات على الوجه الكلي هو العلم
الفعلي لانه لولا علمه السابق بالماهيات لاستحال ان يوجدها وكان يستحيل ان يوجدها
ط في ان حقيقته غير معلومة للعقول لانه تعالى عندنا انه الموجود الذي ليس بحادث ولا
ممكن ولا متحيز ولا حال في شيء ولا محل لشيء وانه مبدأ الممكنات وعالم بالمعلومات قادر
على كل الممكنات الى غير ذلك من الصفات وكل ذلك تعريف لتلك الحقيقة بلوازمها وقد عرف
في المنطق ان لوازم الماهية لا تعرفها من حيث هي هي فاذن لا نعرف حقيقة الله تعالى
ي حقيقة الله تعالى لو كانت معلومة اما ان يكون معلومة اضطرارا وهو باطل بالضرورة
او اكتسابا وهو باطل لما بين في المنطق ان اكتساب التصورات محال وايضا فبتقدير ان
نعرف حقيقته لكنا لا نعرف الا ان المعين من حيث هو هو لان المعلوم عندنا انه ذات
واجب موصوف بالصفات المذكورة وهذا القدر يمكن ان يكون مقولا على كثيرين على سبيل
البدل والشخص الواحد من حيث هو هو لا يكون كذلك فاذن هو من حيث هو هو غير معلوم
لنا ولعل الخلاف في انه تعالى يصح ان يرى ام لا مع الاتفاق على نفي الرؤية المشتملة على المقابلة
يرجع الى ذلك يا في لذته تعالى فانا لو الادراك التام للمدرك الكامل سببا للبهجة اتفاقا
وكلما كان هذا السبب اقوى كان المسبب اقوى لكن الباري تعالى يدرك باقوى الادراك
واكمله وهو علمه اكمل المدركات وهو ذاته الواجب وجب فيه ان يكون مبتهجا لذاته
ملتذا اهل الحجة يب في احصاء صفاته فالاوصاف الله تعالى اما سلبية كقولنا

ليس بجوهر ولا عرض ولا حال ولا محل او اضافية كقولنا مبدأ وفاعل ومركبة منهما
كالاول فانه الذي لا يكون مسبوقا بغيره ويكون سابقا على غيره والمريد فانه الذي يكون عالما
بما يصدر عنه ولا يكون الصادر منافيا وزعموا ان كونه عاقلا ومعقولا سلبي لانه عبارة عن
سلب المادة وهو من العجائب لانهم جعلوا العلم عبارة عن حصول صورة في العالم مساوية للمعلوم
فكيف جعلوه الان عبارة عن سلب المادة بيت في اسمائه ان الاسم انما يوضع للمعلوم ويستعمل
مع العالم بذلك الموضوع له واذا كنا لا نعرف حقيقته تعالى ولا نعينه لم يكن لنا اسم اصلا
ولذلك قالت القدماء لا اسم له تعالى فان كل واحد من الاسماء التي نعلمها يمكن ان يكون مفهومه
مقولا على كثيرين اما على سبيل الجمع او على سبيل البدل وكل ما يكون كذلك لا يكون شارحا لذاته
المعين لانا انما نعرف شيئا من غيره ليس تمام هويته والا لانحصر فاذن كل ما دلت
من الاسماء عليه وليس هو هو فاذن ليس هو هو وحيث هو هو اسم ثم نقول اسم كل شيء اما
ان يدل عليه او على ما يكون داخلا فيه او على ما يكون خارجا عنه اما الاول فقد عرفت
قولنا فيه واما الثاني فهو في حق الله تعالى محال واما الثالث فهو اما ان يكون صفة سلبية او
اضافية او حقيقية او سلبية مع اضافية او مع حقيقية او اضافية مع حقيقية او سلبية مع اضافية
او مع حقيقية واحكام المركب والصفة الحقيقية بسيطة ومركبة وقد عرفت الكلام فيه
والبواقي حاصلة فاعتبرها من نفسك الباب الثالث في
افعاله ومباحث فاعلية كيفية صدور الفعل عنه قالوا انه بما مر في اثبات
العقول ان الصادر الاول عنه تعالى عقل محض ثم قالوا الصادر الاول اما ان يصدر عنه

اكثر

اكثر من الواحد او لا يصدر فان كان الثاني كان الصادر عن ذلك الصادر واحدا ايضا
والكلام فيه كالكلام في الاول وذلك يقتضي ان لا يوجد موجودان الا في سلسلة العلة والمعلول
وهو محال بالضرورة فتعين الاول وقد عرفت ان البسيط لا يصدر عنه الا البسيط فلما صدر عن
الصادر الاول اكثر من الواحد لم يكن الصادر الاول بسيطا بل مركبا ثم لا يخلو اما ان يكون ذلك
التركيب له من ذاته او من الباري او بعضه من ذاته وبعضه من الباري تعالى فاذا لم يكن له من ذاته
الا ما له من الباري حصلت في ذاته كثرة والاول باطل لان ذاته اذا كان بسيطا امتنع ان يكون
مبدأ للكثرة وان كان مركبا امتنع ان يكون صادرا عن الباري وكذا الثاني ايضا فتعين الثالث
ثم الذي له من ذاته الامكان والذي له من الباري الوجود فالصادر الاول له امكان ووجود ولا بد ان
يكون علة لما بعده باعتبارين مختلفين وقد عرفت ان كل واحد مبدأ هو عقل محض والعقل اشرف
من الجسم والاشرف يتبع الاشرف فاشرف الجهتين المذكورتين في العقل هو الوجود ولا جرم كان
وجود العقل الاول علة لعقل اخر وامكانه علة للفلك الاقصى وعلى هذا الترتيب يصدر عن كل عقل
عقل وفلك الى ان يصل الى العقل الفعال الذي هو مدبر عالم الكون والفساد واعلم انهم تارة
يجعلون امكان العقل الاول ووجوده علة لعقل وفلك وتارة يجعلون امكانه ووجوده علة لفلك
وعقل وايضا قد يجعلون كثرة العقل من ثلاثة اوجه امكانه ووجوده ووجوبه بغيره ليصح لهم
اثبات جرم الفلك ونفسه وعقل ما بعده وقد يجعلونها اربعة امكانه ووجوده ووجوبه بغيره
وعلمه بذلك الغير واعلم ان كل ذلك خبط وبيانه من وجوه احدها ان الامكان امر عدمي
ولا شيء من الامور العدمية علة للامور الوجودية ولا جزء علة لها ثم الامكان في الممكنات

متساوٍ وكذا الوجود والمساواة فان حكمها واحد فلو صح امكان لعلية الفلك الاعظم لصلح كل
امكان لذلك ولزم التسلسل بل لصح امكان بطل لكن امكانه لازم لماهيته ومتى كان لازم الماهية
علة لشيء كان ذلك الشيء واجب الدوام بدوام اللازم فالفلك اذن معلول امكانها اللازم لماهيته
فهو في وجوده غني عن الغير فهو واجب الوجود لذاته لا ممكن هذا خلف ثم امكان العقل الاول ان كان
عدميا استحال ان يكون علة للفلك الموجود وان كان وجوديا فاما ان يكون واجبا لذاته فيكون المفتقر
لذاته الى الممكن واجبا لذاته هذا خلف واما ان يكون ممكنا فاما ان لا يكون له علة فحينئذ يكون
لذاته غنيا عن المؤثر فابطل الوجود باثبات الصانع وان كان له علة فعلته اما ماهيته
الممكن فيكون الشيء قبل وجوده علة لوجود شيء آخر وهو محال واما نقدر علينا اثبات واجب
الوجود او واجب الوجود فقد صدر عنه وجود العقل الاول ووجود امكانه فقد صدر عنه
اكثر من الواحد وهو محال والتسلسل فاعتقد هذه المقالة لا يبقى لكن ان نقول وجود العقل
الاول وامكانه علة لعقل آخر وفلك بل عقله لوجوده وعقله لامكانه علة لوجود عقل آخر
وفلك لانا نقول عقله لامكانه ووجوده ان كان نفس وجوده وامكانه فقد عادت الحالات
وان كان مغايرا لهما فلا بد لهما من علة والكلام فيه كالكلام في الاول ثم الفلك ليس موجودا واحدا
لانه مركب من الهيولى والصورة الجسمية والصورة الفلكية والنفس الجسمانية والنفس الناطقة والعقل
المفارق وجرم الفلك من كل مقولة والاعراض نوع وانواع من الكم والكيف والاين والمتى وان يفعل
وان ينفعل فاذا اسندنا هذه الاشياء الى الجهتين او ثلث او اربع فقد اسندنا الى الجهة اكثر من
الواحد وهو محال ثم العقل الفعال مع بساطته علة لجميع الحوادث التي في هذا العالم على

اختلاف

اختلاف اجناسها وانواعها ولا جواب لكم الا ان تقولوا الفائض عنه هو الوجود وهو امر
واحد ثم ان الوجود يختلف باختلاف المستعدات واذا جاز ذلك فلم لا تقولوا الباري تعالى مبدأ
لامر واحد وهو الوجود ثم الوجود يختلف لكثرة الماهيات ثم اذا وجدنا هذه الاشياء صادرة كا نها
اشياء لاختلاف استعداد المواد العنصرية ولاجلها اختلفت الحوادث في الجمادات والاوقات
وان الذي ذكروه اولا لا شرف فيناسب الاشرف كلام خطابي ثم ما اقاموا البرهان على ان العقل انه
من اجسم ذ كون العقل ممكنا لذاته واجبا لغيره اذ اقتضى تركيبا في ماهيته كان الصادر الاول
مركبا وان لم يقتض التركيب بل جعل ذلك عبارات سلبية واضافية فان صح هذا النوع من الكثرة
لمبادي المعلولات الكثيرة وهو حاصل في العلة الاولى فلم لا تجعلوا العلة الاولى مبدأ للكثرة
ويسقطون هذه الوسائط من البين وان لم يصح ذلك بحسب يفسد قولكم ان الصادر الاول
بسيط بماهيته ثم قولكم العقل نوع الجوهر فان كل ما له جنس فهو مركب من الجنس والفصل واذا
اخذ الجنس بشرط كونه معلولا والفصل بشرط كونه علة صار الجنس مادة والفصل صورة
فالعقل الاول مركب من مادة وصورة ط لوجب في امكان العقل ووجوده ان يكون مبدأ لفلك
وعقل لزم ان لا يستقيم الادراك وهو باطل بالحس وان لم يلزم لم يجب ان يكون العقل الاول علة
لعقل وفلك بل جاز ان يكون علة لعقل واحد وكذلك العقل علة لعقل آخر الى ان يصل الى الف
او اكثر او اقل ثم يتولد بعد ذلك عن امكان ذلك العقل ووجوده عقل وفلك آخر وحينئذ يبطل
قولكم ان عدد العقول بحسب عدد الافلاك ثم قالوا في الاستقصاف انها مركبة من مادة باقية
وصورة متزايلة اما المادة فعلتها العقل الاخير ولما الصورة فلا يجوز ان يكون صادرة

عن الفعل غير مشروط بشرط حادث والا لالف بدوامه بل يجب ان يكون فيضانها عن الفعل
مشروطاً بان يصير قبول المادة لها اولى من قبولها لضدها وذلك لزيادة في الاستعداد لا يحصل
الا بسبب حركة سرمدية على ما مر في باب الحركة فالحركات السماوية تقبل الاستعداد للمادة فاذا
تم الاستعداد فاض المستعد له هذا هو اللائق باصولهم وان كانوا قد يذكرونه على وجه اخر
ركيك واعلم ان الكلام في ابطال هذه القاعدة قد مر في باب العلة والحركة فنقول والحق
عندنا هو القول بالمختار وعند ذلك لا حاجة الى هذه الوجوه واما القائل بالموجب فاعلم
ان الوقوع في هذه الظلمات ليس الا لاعتقاد ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد عرفت
ضعف ادلتهم عليه وقوة هذه الوجوه الدالة على بطلانه فالاولى ان لا نفرع على هذا القول
الباطل ان الممكنات منها دائمة ومنها حادثة اما الدائمة فكلها صادرة عن الباري تعالى واما
الحادثة فهي ايضا صادرة عن الباري تعالى بتوسط الحركات الفلكية المعدة لاستعدادات
المواد العنصرية

ب في حدوث العالم الحجة المشهورة على حدوث الاجسام ان
كل جسم لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث حادث فالاجسام حادثة بيان
الصغرى ان الاجسام لا تخلو عن الاجتماع والافتراق وهما حادثان اما الاول فضروري لان
كل جسمين فلا بد وان يكونا متماسين او غير متماسين واما الثاني فلان الاجتماع والافتراق
يصح عليهما العدم وكل ما صح عليه العدم استحال ان يكون قديما اما الاول فبيانه ان
اجتماع الجسم مع غيره لو كان واجبا لكان ذلك الوجوب اما بالذات او للحال فيه او للمحل
او لما ليس حالا فيه ولا محلا له فبطل هذه الاقسام ما ذكرناه في اثبات الصانع فبقي
ان ذلك

ان ذلك ليس بواجب وانما قلنا ان القديم لا يصح عليه العدم لان القديم ان كان واجبا
لذاته استحال عدمه وان كان ممكنا لذاته فالمؤثر فيه اما ان يكون موجبا او مختارا
فان كان موجبا فان كان لا يتوقف تأثيره على شرط اخر او ان توقف لكن ذلك الشرط
قديم لزم ان لا يعدم الا بعد عدم تلك العلة او ذلك الشرط القديم وحينئذ يكون الكلام في
عدمهما كالكلام في الاول واما ان يتوقف تأثيره على شرط حادث فاما ان يتوقف على حادث
معين وهو محال لاستحالة ان يكون الشيء مشروطا بالمسبوق او على حوادث لا بداية لها
وهو محال على ما سيأتي وان كان مختارا وكل ما هو معلول فاعل مختار فهو محدث فثبت ان كل
ما صح عليه العدم محدث فثبت ان كل جسم فانه لا يخلو عن الحادث وقد حللنا في باب الزمان
على استحالة حوادث لا اول لها وما لا يخلو عما له اول وجب ان يكون له اول فللجسم اول وهو
المطلوب واما القائلون بالقدم فقد احتجوا بامور ثلثة ا لو كان المؤثر في العالم ازليا
لكان العالم ازليا لكن المقدم حق فالتالي مثله والكلام في الشرطية نفيا واثباتا مامر في
باب العلة ب كل حادث مسبوق بمادة ازلية على ما مر في باب الامكان والمادة لا
تنفك عن الصورة على ما مر في باب الهيولى فالجسم ازلي ج الوجوه المذكورة في باب قدم الزمان
تدل على ان الزمان قديم ثم الزمان مقدار الحركة فيلزم من قدمه قدمها والكلام في قدم الزمان
ثم في كون الزمان مقدار الحركة قد مر على الاستقصاء في باب الحركة فهذه عيون الشبه
الفلسفية في مسئلة القدم والاستقصاء في هذه المسئلة مذكور في كتاب نهاية العقول

ج في ان افعال العباد بقضاء الله وقدرته القدرة اما ان تكون صالحة للضد

او لا يكون والثاني هو القول بالجبر والاول لا يخلو اما ان يكون صدور احد المقدورين
عنه بدلا عن الآخر لمرجح او لا يكون والثاني يقتضي ترجيح احد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح
والاول لا يخلو اما ان يكون صدوره عنه بعد حصول ذلك المرجح واجبا او لا يكون
والثاني محال والا لكان قد خرج عن حد التساوي ولم ينته الى حد الوجوب وقد ابطلناه والاول
هو الجبر لانه اذا كان صدور الفعل عند حصول ذلك المرجح واجبا وكان حصول المرجح
من قبل الله تعالى فالله تعالى متى فعل ذلك المرجح وجب صدور ذلك الفعل من العبد ومتى لم
يفعل استحال صدوره عنه ولا معنى للجبر الا ذلك لا يقال اذا كان كذلك فما الفائدة في الثواب
والعقاب والامر والنهي ولانا نجد من انفسنا انا ان شئنا الفعل فعلنا وان شئنا الترك
تركنا فما ذكرتم يدفع ذلك لانا نجيب عن الاول بان ذلك الثواب والعقاب والمدح والذم
غير جار مجرى القذف بل هي فيه وعن الثاني بانا نعلم انه لو حصل مشيئة الترك بدلا عن مشيئة
الفعل لكان الحاصل هو الترك لا الفعل لكن الكلام في ان حصول مشيئة الترك بدل حصول مع
الفعل والامر كذلك فانا لا نجد من انفسنا الا انا ما نريد الترك بدل حصول الفعل والامر كذلك
فانا نجد من انفسنا انا ما نريد الترك ارادة جازمة لا يمكننا مع تلك الارادة الفعل

د في كيفية دخول الشر في القضاء الالهي وبيان ان الخير غالب

بنوا هذا الباب على ان الخير وجود والشر عدم علما منهم بذلك في باب الوجود وعندي
ان هذا البحث لفظي لانا ان عنينا بالشر عدم ما من شانه ان يكون كان عدميا وان عنينا
به الالم او ما يؤدي اليه كان وجوديا فانه لا نزاع في ان الالم كيفية وجودية والنار

في اكثر

في اكثر الامر غايتها يحرون بالشر الالم او ما يكون طريقا اليه ثم انهم تفرعوا على هذا الاصل
فقالوا الشيء اما ان يكون خيرا محضا او خيرا من وجه وشرا من وجه اما الخير المحض فهو الذي
لا يصح عليه العدم ولا على شيء من صفاته فهو الموجود الواجب من جميع جهاته وقد ثبت وجوده
واما الشر المحض فهو محال لانه من حيث هو موجود لا يكون شرا واما الذي يكون خيرا من وجه
وشرا من وجه فهو على ثلاثة اقسام لانهما اما ان يكونا على السواء او يكون الخير غالبا او يكون
الشر غالبا اما الذي يكون الخير غالبا فيه فيجب وجوده لان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل
شر كثير ولما استقرينا احوال ما سوى الله من الموجودات وجدنا الخير غالبا فيها اما
الجواهر المفارقة كالعقول والنفوس فلا اشكال في ان الخير غالب عليها واما الاجرام
الفلكية فكذلك ايضا لبعدها عن قبول العدم والخرق والالتئام والتغير في الجوهر وثبات
الكمالات المستمرة واما العناصر فالخير غالب عليها ايضا لان المرض وان كثر لكن الصحة
اكثر والالم وان كان كثيرا لكن اللذة اكثر فان قيل فهلا برئ الخير عن الشر قلنا لانه محال
في نفسه فانه متى خلق النار لما فيها من المنافع لزم ان تكون محرقة لعضو الحيوان ويكون
ذلك شرا واذا كان محالا في نفسه لم يلزم من عدمه القدرة عليه العجز عنه هذا ملخص ما
قالوه ولقائل ان يقول هذا البحث ساقط عن الفلاسفة لان الباري عندهم موجب بالذات
لا فاعل بالاختيار والقول بانه لم يفعل الشر دون الخير انما يتوجه على القادرين بين الفعل والترك
لا على الموجب ولئن سلمناه لكن سنا ان المراد من الشر الالم والباري تعالى وان شاء انه
واجب لذاته لكنه لا يبقى في شان نفي الشر عنه من لوازمه الا لانه على استحالة العدم عليه

وانتم ما ذكروا الدليل له بل نفعوا فيه بالطامات واما اجرام الافلاك فلا نسلم امتناع
التغير والعدم عليها ولئن سلمنا ذلك لكن خيريتها انما تتم على التفسير الذي حققنا لو ثبت انها
لا تخلو عن الالام وهم ما اقاموا الحجة عليه اصلا بل لا يلزم من كونها غير قابلة للعدم والتغير
في ذواتها وصفاتها ان لا تكون واصلة الى الالام ابتداء واما العناصر فلا نسلم ان الخير غالب
فيها لان الخير على هذا الاصطلاح هو اللذة ولا نسلم ان الغالب على عالم الكون والفساد اللذة
فان من الناس من نفى اللذة اصلا وزعم انه لا معنى لها الا زوال الالم وعلى هذا التفسير فلا حاصل
للالم وزوالها والالم ليس خيرا او زواله عدمي فلا يكون بصاحبه خيرا ثم ان بعضهم احتال
حتى وجد صورا تثبت اللذة فيها من غير زوال الالم ولكن الصورة بان فيها للاحتمال المحال
ولكن بعد تبين المساعدة على صحتها صورة نادرة وحينئذ القول ان الخير هو الغالب في
الالم او دفعه واما اللذة فنادرة وحينئذ يبطل الحجة التي ذكروها عليهم ثم ان الغالب
هو الشر وان لم يكن غالبا لكنه مساو ومع ذلك فالابتداء بالخلق منها سفه
وايقاع عبث وقوله ان تجريد الخير عن الشر غير ممكن قلنا هذا بناء على نفي الفاعل المختار
والا فهو قادر على ان يجعل الجسم حارا اذا احتيج الى الانتفاع بحرارته او ما صار يحتاج
الى تبريده باردا واعلم ان الخلاص عن هذه الشبهات اما بالقول بالموجب وحينئذ يسقط
هذا البحث واما بالقول بالمختار مع القول بنفي الحسن والقبح والله تعالى لا يسأل عما
يفعل وهو الحق المبين والدين المتين ولكن هذا آخر كلامنا في هذه المسألة
تم الكتاب والحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد واله الطيبين الطاهرين